موسوعت

الإسلام كما يتجلى في كتاب الله

الكتاب الحادي عشر





هذا الكتاب

هو الكتاب الحادي عشر من موسوعة: (الإسلام كما يتجلى في كتاب الله) والتي يسر الله الوهاب الكريم لي تأليفها في ضوء أنوار كتابه المبارك، في غضون (22) شهراً التي أمضيتها في سجن: (كروبر الأمريكي) من: (2003/7/10 الى: 2005/4/28م).

وتحدُثُنا في هذا الكتاب عن (تطبيق المجتمع للشريعة في جميع جوانب الحياة)، (والمعالم الأساسية للدولة) في المنظور الإسلامي.

وذلك في فصلين، أما في الأول منهما: (إيضاحات حول تطبيق الشريعة والحكم الإسلامي) فنلقي الضوء على خمسة مواضيع مهمة:

- فصل الشريعة عن الحياة بدعة غربية.
- دين الله الحق: كامل وشامل لجميع جوانب الحياة.
- الحكم والعبادة والدين، اسماء لحقيقة واحدة، باعتبارات مختلفة.
- عدم تحديد الشريعة لشكل الكيان الإسلامي تفصيلاً، أقوى برهان على حكمتها وواقعيتها.
- حكم من لم يحكم بما أنزل الله، هو: أنه كافر وظالم وفاسق.
 وأما في الفصل الثاني: (مجالات تطبيق الشريعة...) فنتحدث
 عن عشرة مجالات أساسية، تُطبئ فيها الشريعة الإسلامية، من
 قبل السلطة السياسية وهي:
- والسياسية الداخلية والسياسة الخارجية والمال والإقتصاد
 - والفكر والعلم والدعوة والإعلام والأسرة والقضاء
- العقوبات الشرعية (الحدود) الجهاد والقتال في سبيل الله تعالى/



Publishing and Distribution

88 Chalton Street London NW I 1HJ Tel: 44 (0) 20 7383 4037

Email: hikma_uk@yahoo.co.uk Web site: www.bikma.co.uk

ISBN 978 1 78481 086 3



مُوسُوعَتُ

الإسلام كما يتجلى في كتاب الله

الكتاب الحادي عشر

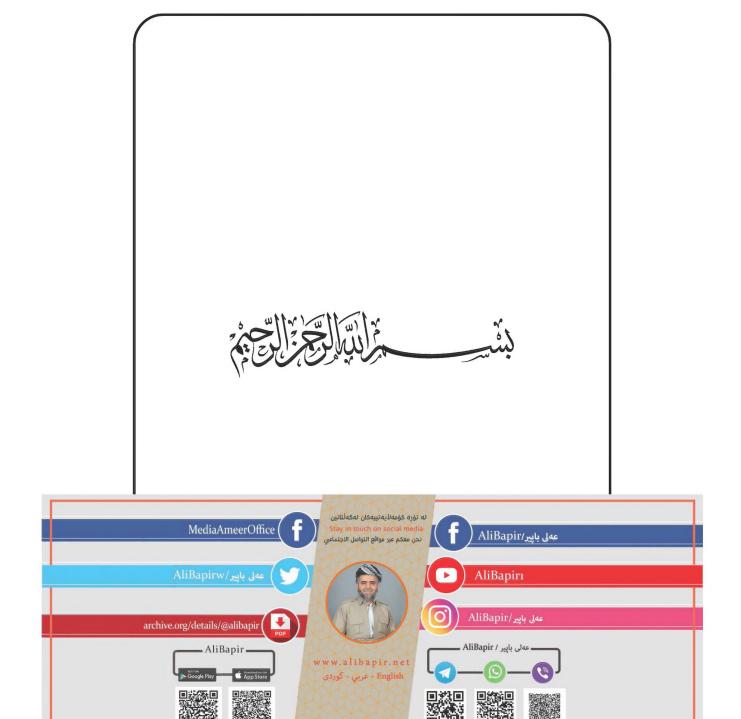
لطبيق المجلمع فعر جميع جوانب الحياة

تأليف علي باپير

دار الدكمة



تطبيق المجتمع للشريعة في جميع جوانب الحياة



www.alibapir.net

راگەياندنى مەكتەبى ئەمىر

موسوعة: الإسلام كما يتجلى في كتاب الله

الكتاب الحادي عشر

تطبيق المجتمع للشريعة في جميع جوانب الحياة

«المعالم الأساسية للدولة في الإسلام»

تأليف علي باپير

٣

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الثانية ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م

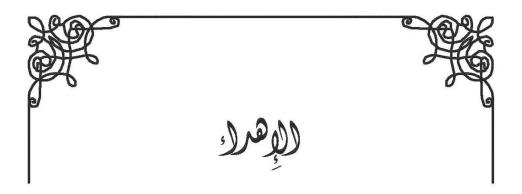




٥

www.alibapir.net





إلى الذين يبتغون فقه الإسلام بعمق وشمول، كما هو في كتاب الله العظيم وسنة رسوله الكريم على ليُجسِّدوه في حياتهم الشخصية والأُسرية والعامة، ابتغاء رضوان الله سبحانه وتعالى.









مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله العلي القدير، والصلاة والسلام على النبيّ البشير النذير، محمد وآله الكرام «صحباً وأزواجاً وقرابة» الذين هم جديرون بكل تكريم وتقدير.

وبعد، فقد ارتأينا إعادة طبع هذه الموسوعة: (الإسلام كما يتجلى في كتاب الله)، بعد طبعتها الأولى، (في صورة كتاب في ثمانية مجلدات «موزّع على أربعة أبواب وسبعة عشر فصلا») في سلسلة كتب مجموعها: اثنا عشر كتاباً، كل كتاب يحتوي على موضوع رئيسي.

والنتيجة:

أصبح توزيع مواضيع الكتاب على الكتب الإثني عشر، في هذه الموسوعة، على الشكل الثاني:

الباب الأول بفصوله الأربعة، والمعنون: (الإسلام: معرفة صحيحة بالخالق والخلق) بقي كما هو، وصار:

الكتاب الأول، في هذه الموسوعة.

الباب الثاني بفصوله الستة، والمعنون: (الإسلام: إيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) تحول في هذه الموسوعة الى سبعة كتب، كل كتاب مُخصَّص لبحث موضوع أساس من مواضيع الإيمان، وذلك بعد أن جعلنا الفصل الخامس: (الإيمان برسل الله وأنبيائه) فصلين، ففي الأول

4

منهما: بحثنا موضوع الإيمان بالرسل والأنبياء «عليهم السلام» عموماً، وفي الثاني منهما، تحدَّثنا عن خاتم النبيين « الله خصوصاً، فصار الباب الثاني في هذه الموسوعة بهذه الصورة:

الكتاب الثاني: مفهوم الإيمان والكفر...

الكتاب الثالث: الإيمان بالله سبحانه وتعالى...

الكتاب الرابع: الإيمان بالملائكة وبالجن.

الكتاب الخامس: الإيمان بكتب الله سبحانه وتعالى.

الكتاب السادس: الإيمان برسل الله وأنبيائه «عليهم الصلاة والسلام».

الكتاب الثامن: الإيمان باليوم الآخر.

الباب الثالث بفصوله الثلاثة، والمعنون: (الإسلام: إلتزام جاد بالشريعة على الصعيدين الفردي والجماعي) تحول في هذه الموسوعة الى ثلاثة كتب، بالصورة التالية:

الكتاب التاسع: الإهتداء بهدى الله تعالى...

الكتاب العاشر: إلتزامُ المجتمع بدين الله تعالى...

الكتاب الحادي عشر: تطبيق المجتمع للشريعة...

الباب الرابع بفصوله الأربعة، والمعنون: (الإسلام: نظرة سديدة تجاه الناس، وتعامل صحيح معهم) بقي على حالِهِ، وصار الكتاب الثاني عشر والأخير، في هذه الموسوعة بالشكل التالي:

الكتاب الثاني عشر: الإسلام: نظرة سديدة تجاه الناس، وتعامل صحيح معهم.

وقد راعينا في ترتيب هذه الكتب الإثني عشر «في ثلاثة وستين (٦٣) فصلاً» التسلسل المنطقي المتدرج: إذ الإنسان يحتاج قبل كل شيء، المعرفة

بهذا الوجود، ومحلِّهِ هو في إعرابهِ، فجاء الكتاب الأول: بعنوان: (الإسلام: معرفةٌ صحيحة بالخالق والخلق) تلبيةً لهذا المطلبِ الفطريُ الأول.

ثم تُنْتِجُ المعرفةُ الصحيحة بالوجود ـ طالما التزم صاحِبُها بمُقْتَضِياتها المنطقية ـ الإيمان بالله الخالق الرب المالك، وببقية أركان الإيمان الخمسة، فجاءت الكتب: الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن، تحت عنوان: (الإسلام: إيمانٌ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) تحقيقاً لهذا المقصد العظيم، وبياناً لتلك الحقائق الكبرى، التي وضع فيها كتاب الله الحكيم النقاط على الحروف، ولم يُحوجنا في إدراكها إلى غيره.

ثم ان الإيمان الصحيح بالله تبارك وتعالى، وببقيّة أركان الإيمان الأساسية، يدفعنا إلى الإلتزام بدين الله القيّم، وشريعته الحكيمة، فجاءت الكتب: التاسع والعاشر والحادي عشر، تحت العنوان العام: (الإسلام: إلتزام جادّ بالشريعة على صعيدي: الفرد والمجتمع) لتوضيح كيفية التزام الفرد والمجتمع والدولة بالشريعة السّمحاء، بهذه العناوين الثلاثة، للكتب الثلاثة:

١ _ الإهتداء بهدى الله، أو الإلتزام الفردي بشريعة الله تعالى.

٢ - إظهار الدين الحق، أو التزام المجتمع بدين الله تعالى: فكراً وشعائر وآداباً.

٣ _ تطبيق المجتمع للشريعة في جميع جوانب الحياة.

ثم أخيراً: بعد المعرفة الصحيحة، والإيمان الراسخ، والإلتزام الجاد بالشريعة، بإمكان المسلمين: أفراداً ومجتمعاً ودولة، أن يتعاملوا مع الناس: المسلمين وغير المسلمين، على أساس النظرة السَّديدة إليهم، بصورة شرعية صحيحة، بعيدة عن الإفراط والتفريط، وبيان هذا الموضوع تكفّل به الكتاب الأخير، الثاني عشر، والذي جاء بعنوان: (الإسلام نظرة سديدة تجاه الناس، وتعاملُ صحيح معهم).

وفي المُحَصَّلة: بيّنا من خلال هذه الموسوعة _ بِكُتُبِها الإثني عشر _ تجلية كتاب الله الحكيم المبارك للإسلام:

- ١ _ معرفة صحيحة بالوجود (الخالق والخلق).
- ٢ ـ وإيماناً بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.
- ٣ _ والتزاماً بالشريعة على المستويات الثلاثة: فرداً ومجتمعاً ودولة.
- ٤ _ وتعاملاً صحيحاً مع الناس، على أساس نظرة سديدة تجاههم.

والهدف الأساس من هذا العمل «طبع هذه الموسوعة بهذه الصورة» هو تسهيل وصولها إلى القراء، وتيسير حصولهم على أي موضوع يرغبون فيه منها.

وجديرٌ بالذكر أننا أبقينا «في هذه الطبعة» على أكثرية الإحالات إلى الأبواب والفصول والمباحث والمطالب، على حالها الذي كانت عليها في الطبعة الأولى.

وكذلك أبقينا على كل من هذه العناوين الثلاثة:

١ - (مُبَشِرة حول هذا الكتاب) بعد أن غيرناه إلى: (مُبَشِرة حول هذه الموسوعة).

٢ - (قصة تأليف هذا الكتاب) بعد أن غيرناه إلى: (قصة تأليف هذه الموسوعة) والتي شرحنا فيها: كيفية الشروع بهذا العمل في السجن الأمريكي، وكيفية انبثاق خطة الكتاب في خطوطها العريضة، من آيات سورة الفاتحة السبع المباركات، وسبب تقسيمه إلى أربعة أبواب في سبعة عشر فصلاً.

٣ _ (المقدمة) والتي غيّرناها إلى: (مقدمة هذه الموسوعة).

وسَنُدْرِجُها في بداية الكتاب الأول من هذه الموسوعة، لارتباطها بكل الكتب الأخرى المضمَّنة لها، ونكتفي بهذا عن تكرار إدراجها في بداية الكتب الأخرى.

وأسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يَسُدَّ بهذا الجهد، ثغراتِ كثيرة، في فهم كثير من المسلمين لدينهم القيِّم، وأرجو أن تَخظى هذه الموسوعة، بأن تكون لبنة في بناء صرح المشروع الإسلامي المنشود.

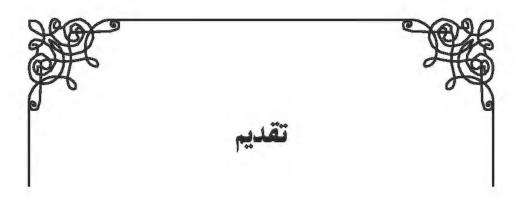
وآمل ألّا يَبْخُل عليَّ القرّاء الكرام، بملاحظاتهم وتنبيهاتهم، وأشكرهم جزيل الشكر مسبقاً.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

۱/ رجب ۱۶۳۱ هـ ۲۰ نیسان ۲۰۱۵م أربیل /کوردستان ــ العراق







إِنَّ الْحَمْدَ لِلهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَرِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالِلَّهِ مِنْ شُرُورِ الْمُسْنَا، وَمِنْ سَيِئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْده اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضلِلْ فَلَا اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ ثُقَالِهِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَٱلنَّم مُسْلِمُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران].

﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَئِيرًا وَيْسَاءً وَاتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآتُلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿ [النساء].

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا فَوْلًا سَدِيلًا ﴿ يُصَلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَعْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمُ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿ لَهَ ﴾ [الأحزاب].

أَمَّا بَعْدُ: فإنَّ أَصْدَقَ الحَديث كَلامُ الله، وَخَيْرَ الْهَدِي هذي محَمَّد، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكلَّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّار.

هذا الكتاب مخصص لموضوع «تطبيق المجتمع للشريعة في جميع جوانب الحياة»، وهذا الموضوع من الخطورة والحساسية بمكان، خصوصاً في عصرنا الحالي الذي تطورت فيه حياة البشر، وتعقّدت كثيراً من كل النواحي، لاسيما ناحية الحكم والسياسة وإدارة المجتمع.

وجديرٌ بالذكر أنني خصصت موسوعة في أربعة مجلدات بموضوع: «الدولة والحكم في الإسلام» باللغة الكوردية، وجعلت الموسوعة بمجلداتها الأربعة، في أربعة محاور:

بيّنتُ في المحور الأول: (الكيان السياسي في الإسلام: براهين وجوبه، كيفية نشوئه، طبيعته وأساسه الفكري)، وأَثْبَتُ أَنَّ طبيعة الدين الإسلامي، مقتضية للحكم والسلطة، والتي بدونها لا يمكن تنفيذ شريعة الله الشاملة لكل جوانب الحياة بصورة كاملة.

وخصصت المحور الثاني: (أسس نظام الحكم في الإسلام) ببيان الأسس والأصول العشرة المهمة، التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام.

وفي المحور الثالث: (السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية) تحدثت عن السلطات الثلاث ومدى صلاحيات كل منها، وكيفية ارتباط بعضها ببعض.

وفي المحور الرابع والأخير: (غير المسلمين في المجتمع والدولة الإسلاميين) تحدثت عن وضع غير المسلمين وحقوقهم وحرياتهم التي ضمنها الإسلام في ظل حُكْمِهِ الوارف، والذي يُسوِّي فيها بين المواطنين، تنفيذاً لأمر النبي الكريم على الذي أصبحت قاعدة شرعية في كيفية التعامل مع المواطنين غير المسلمين: (لهم مالنا وعليهم ما علينا)(١).

وقد حاولت تلخيص ما في هذه المحاور كلها، في هذا الكتاب، (الحادي عشر من هذه الموسوعة) وحاولت تصحيح المفاهيم المغلوطة، والممارسات الخاطئة، التي طرأت على قضية الحكم والسياسة وإدارة

⁽۱) أنظر: الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، لمحمد حميد الله، ص١٨٨، ١٨٩ ط٨، إذ جاء تحت عنوان: الوثيقتان: ٩٧،٩٦، نسختان لمكتوب النبي الله تُجران، في سياق كلام طويل، قولُ النبي الخاتم على: «...لأني أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، بالعهد الذي استوجبوا حق الذّمام والذبّ عن الحرمة، واستوجبوا أن يُذَبّ عنهم كل مكروه، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم، وفيما عليهم».

المجتمع، نتيجة الإنحراف الذي حصل في هذا المجال، منذ تولّي معاوية بن أبي سفيان غفر الله له، الحُكمَ الملكي، الذي جعله بعده وراثياً عائلياً، وسنّ بذلك سُنّة سيئة استمرّت إلى يومنا هذا!

وإنّما جعلنا عنوان هذا الكتاب الحادي عشر: (تطبيق المجتمع للشريعة في جميع جوانب الحياة) ولم نَضَعْ كلمة (الدولة أو الحكومة) مكان المجتمع، لأن المطبّق الرئيسي للشريعة والمُنفّذ الأساس لها، على كل الأصعدة، وفي جميع جوانب الحياة، هو المجتمع، إذ ليست الحكومة في الإسلام ذات طابع شمُوليَّ تتدخّل في كلِّ مَفاصلِ المجتمع، وجميع نشاطاته.

ثم من الواضح: أن الأنشطة الفكرية والعلمية والدعوية والخدمية، هي بالأساس من الوظائف المنوطة بالمجتمع وشرائحه المتعددة وليست الحكومة، والحكومة التي تتمخض عنها إرادة المجتمع الحرَّة، ليست سوى وسيلة بيد المجتمع يُطبِّق بها بعض أحكام الشريعة، ويُنظُم بها بعض شؤونها.

ويمكننا القول:

إن أكثر من تسعين بالمائة (٩٠٪) من الشريعة إنَّما يقوم المجتمع بتطبيقها على نفسه.

ونقصد بكلمة (الشريعة) هنا، ما يتوقف تجسيدُهُ على أرض الواقع على الإرادة الجماعية والعمل الجماعي للمجتمع.

ومما يجب التنبّه له دوماً وجعله نُصْب العين، في مجال الحكم والسياسة، أمران:

ا ـ إن النصوص الشرعية «القرآن والسنة الصحيحة» في هذا المجال قليلة جداً (ولهذا حكمة كبرى، سنذكرها في المبحث الرابع من الفصل الأول) اذاً: لا يجوز القعود بانتظار العثور على نص في كل مسألة، بل يجب إعمال العقل وإجهاد الفكر والإجتهاد، كما كان يفعل النبي الخاتم وخلفاؤه الراشدون ، وغيرهم من الحكّام الصالحين.

٢ معيار الصحة والصواب في مجال الحكم والسياسة، هو تحقيق المصلحة وتثبيت العدل، فأينما وجدت المصلحة، وحيثما تحقق العدل، فأم شرع الله ودينه، كما قال علماؤنا المحقّقون (١) رحمهم الله تعالى.

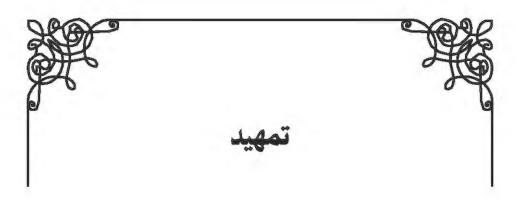
أسأل الله الكريم رب العرش العظيم، أن يحقق بهذا الكتاب، الأهداف التي كتب من أجلها.

۹/رجب/۱۳۳۱هـ ۲۸/نیسان/۱۵م أربیل/ کوردستان العراق





⁽١) أنظر على سبيل المثال: القواعد الكبرى، الموسوم ب(قواعد الأحكام في إصلاح الأنام) عز الدين بن عبدالسلام، ج٢ ص١٥٨، (فصل في تصرّف الولاة).



إنَّ تطبيق الشريعة والإلتزام بأحكامها العادلة في جميع مجالات الحياة، هو الخطوة الرابعة والأخيرة لبناء وقيام مجتمع إسلامي مُكلَّف بجعل دين الله الحق ظاهراً وغالباً وقائماً، إذ من الواضح أن المجتمع الذي يستقي جميع تصوراته وقيمه وموازينه من معين دين الله الصافي، المتمثّل بكتاب الله وسنة رسوله على، ويقوم بتصفية قلبه، وغربلة عقله، من رواسب الأفكار والنظريات الجاهلية القديمة والحديثة أولاً، ويُقِيمُ الشعائِرَ التعبدية وفق سنة رسول الله وهديه على، ويُطَهرُ قَلْبَهُ وعَقلَهُ من التعلُّق بأي شيء من الشرك والبدعة ثانياً، ثم يتعامل فيما بينه وعلى كافة المستويات، على الساس الآداب الشرعية، ويُزكِّي واقِعَه الإجتماعي من موروثات التقاليد الجاهلية الغابرة، وتأثيرات عادات الجاهلية المعاصرة ثالثاً، نعم ان مجتمعاً خطى هذه الخطوات الثلاث، فقد أصبح عليه سهلاً أن يخطو الخطوة الرابعة، ويقوم بتطبيق شريعة الله الحكيمة وأحكامها العادلة في جميع جوان الحياة.

وينبغي أن يكون واضحاً عند الجميع، أنه لا يمكن أن تقوم للحكم الإسلامي والكيان الإسلامي الصحيح قائمة، إلّا على أكتاف مجتمع مؤمن، قد حقَّق الإسلام في نفسه، عقيدة وعبادة وخلقاً وآداباً، إذ ليس الكيان الإسلامي إلاّ ثمرة وتجلي الكينونة الإسلامية للمجتمع، والإمساك بزمام السلطة السياسية، ليس هَدَفاً في حدُّ ذاته، بقدر ما هو وسيلة لتحقيق المجتمع الإسلامي عبوديته الإختيارية لله تبارك وتعالى، من خلال الإلتزام

الجاد الشامل بأحكام الشريعة، التي تَضمَنُ للإنسان فرداً ومجتمعاً، سعادته الدنيوية، وفلاحه الأخروي معاً.

وسنوضح هذا الموضوع الذي خصّصنا له هذا الكتاب بكامله في الفصلين الآتيين:

الفصل الأول: إيضاحات حول تطبيق الشريعة والحكم الإسلامي.

الفصل الثاني: مجالات تطبيق الشريعة، والمعالم الأساسية للدولة الإسلامية.

ونبدأ بالفصل الأول:







إيضاحات حول تطبيق الشريعة والحكم الإسلامي



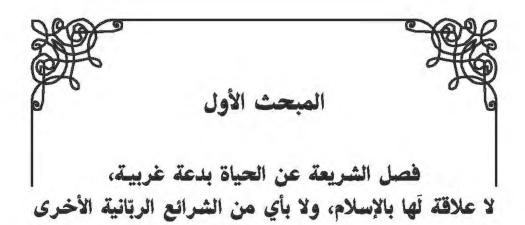
41





ويحتوي هذا الفصل على المباحث الخمسة الآتية:

- فصل الشريعة عن الحياة بدعة غربية، لا علاقة لَها بالإسلام، ولا بأي من الشرائع الربّانية الأخرى.
- دین الله الحق، کاملٌ وشامل لجمیع جوانب الحیاة، وصالح لکل العصور، واتهامه بالنقص، کفرٌ.
 - ٣. الحكم والعبادة والدِّين، أسماءٌ لحقيقةٍ واحدةٍ، باعتبارات مختلفة.
- عدم تحدید الشریعة لشكل الكیان الإسلامي تفصیلاً، أقوى برهانِ
 على حكمتها وواقِعیتها.
 - حكم من لم يحكم بما أنزله الله تعالى هو: أنه كافر وظالِم وفاسِق.
 والآن إلى المبحث الأول:



عم إِنَّ جعل الناس يُسَيِّرون أمورهم، وينظِّمون شؤون حياتهم بمعزلِ عن دين الله تعالى، إنحرافٌ عظيم، وبدعة كفرية غربية شنيعة، لا علاقة له لا بالإسلام فحسب، بل ولا بأي من الشرائع الربّانية الأخرى أيضاً، وذلك لأن الله تعالى لم ينزل كتبه، ولا أرسل رُسُله، إلّا للأخذ بيد الناس نحو المنهج الربّاني الذي ينظِّم لهم كافة شؤونهم، ويُعلمهم كيف يحيون حياة تتحقق فيها عبوديّتهم لله تعالى، ويضمنون بها لأنفسهم السعادة والعزة في الدنيا، والفوز والفلاح في الأخرى.

ومن يتأمَّل حياة الرسل والأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام، من للل ما قصّه علينا مِنْ قصصهم في القرآن العظيم، يَجِدُ أنهم لم يُبْقُوا باباً من أبواب الحياة، ولا مجالاً من مجالاتها المختلفة، إلّا وولِجوهُ وبيدهم مشعل الهداية الربّانية، يُنيرون بها دروبَ الحياة كلّها بلا استثناء شيء منها، وما من نبيّ إلّا وكان أول كلامه، وأعظم شعاره الذي واجه به قومه، هو: ﴿ يَنقَومِ اعْبُدُوا الله مَا لَكُم مِّنَ إِلَه عَيْرُهُ ﴾:

١ - ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ يَقَوْمِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنَ إِلَهِ غَيْرُهُ إِنِ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ عَظِيمِ ().

٢ - ﴿ وَ وَإِلَىٰ عَادٍ أَغَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنقَومِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَاهِ غَيْرُهُۥ أَفَلًا نَنَقُونَ ﴿ وَاللَّهِ عَالَهُ مُؤْدًا لَقَالُ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَاهِ غَيْرُهُۥ أَفَلًا نَنْقُونَ ﴿ وَ ﴾.

٣ - ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَلِيحاً قَالَ يَنقَوْمِ ٱعْبُدُوا ٱللّهَ مَا لَكُم مِنْ إِلَهِ غَيْرُةً قَدْ جَآءَتُكُم بَيِّنَةٌ مِن رَّيِكُم مَّ هَلَذِهِ نَاقَةُ ٱللّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فَي أَرْضِ ٱللّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوّعٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ أَلِيدٌ ﴿ ﴾.

٤ - ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَنقَوْمِ اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَاهِ غَيْرُةٌ قَدْ جَآءَتُكُم بَكِيْنَةٌ مِن رَبِّكُمْ فَأَوْقُوا الْحَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا نَبْخَسُوا النّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا نُقْسِدُوا فِ الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴿ إِلَا الْعَراف].

هذا ما قاله كل من: (نوح وهود وصالح وشعيب) عليهم الصلاة والسلام، ومعنى توحيد الله في ألوهيته، ورفض ألوهية كُل مَنْ عداه وكُل ما عداه، هو أنه يجب أن يخضع الناس ويستسلموا باطناً وظاهراً لله سبحانه وتعالى، ويلتزموا دينه وشريعته هو فقط، ويتركوا كلَّ مَنْ عداه وما عداه، وأديانهم ومناهجهم الباطلة التي ليس لها سند وأساس، سوى الظنون وأهواء النفس ورغباتها، كما قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِن رَبِّهم المُدُكَ النجم: ٣٣.

وكل من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بَدَر قومَهُ بمشروعه الربّاني للإصلاح الجذري الشامل: عَقَدِيّاً وفكرياً وأخلاقياً واجتماعياً وسياسيا واقتصادياً، كلِّ حسب بيئة قومه وظروفه وملابساته الخاصة، والمرحلة التي يَمرُّ بها، وهذا جَليُّ جلاءَ الشمس في الظهيرة، في قصة كل من (نوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وشعيب وموسى وعيسى ومحمد النبيّ الخاتم ورسول الله الأعظم، ونوره الأتم) صلوات الله وسلامه وبركاته عليه وعليهم أجمعين.

وقد فصَّلْنا القول في هذا الموضوع - وهو أن الله تعالى شرَّع دينه، وأنزل كتبه، وأرسل رُسُلَهُ، للأخذ بيد الناس نحو صراط الله المستقيم،

ونأخذ من هذه الآية الكريمة الحقائق الست الآتية:

ا) إن الله تبارك وتعالى لم يرسل رسولا، إلا وأعطاه بينة (معجزة) كافية لإثبات صِدْقِهِ:

وهذه الحقيقة صرَّحت به الجملة الأولى من الآية ﴿لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا رُسُلْنَا رُسُلْنَا رُسُلْنَا رُسُلْنَا رُسُلْنَا وَاهُ عَنْهُ البُخَارِيُ وَمُسْلِم:
اللّهِ الْخَارِيُ وَلَا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي الْمَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِي إِلا أُعْطِي مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي الْمَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ أَوْحَاهُ الله إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعاً يَوْمَ القِيَامَةِ البُخَارِيُّ: (٤٦٨١)، وَمُسْلِمٌ: (١٥٢).

٢) وإن الله تعالى لم يُرْسِل رسولا، إلّا وأعطاه كتاباً ومنهاجاً وعلّمه كيفية تطبيقه:

وهذه الحقيقة يدل عليها قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِنْبَ وَالْمِيزَانَ ﴾ والكتاب هو المنهج والشريعة، والميزان - كما أفهم - هو كيفية تطبيق الكتاب والشريعة، أي إِنَّ الكتاب هو المنهاج الحاوي على الحق المبدئي النظري، والميزان هو كيفية التطبيق العملي له.

74

٣) وإن هدف كل الرسل المناهم: الناس بالقسط فيما بينهم:

وهذه الحقيقة مُصرَّح بها في قوله تعالى: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ وِالْقِسْطِّ ﴾ حيث جعل سبحانه وتعالى قِيامَ الناس بالقسط، هدف بعثة كل الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، وربما يظن ظانٌ أن بين هذه الآية التي تحصر هدف الأنبياء في (قيام الناس بالقسط) والآية (٢٥) من (الأنبياء): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِى إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إلاَّ أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴿ ﴾، شيئاً من التصادم، حيث حُصِرَت حِكمةُ إرسال الرسل فيها، في توحيد الله في الوهيته! ولكن الأمر ليس كما ظن، إذ المقصود في آية (الحديد) هو بيان حكمة إرسال الرسل، فيما يرتبط بحياة الناس الدنيوية، ومعلوم أنَّه ليس شيء أصلح وأنفع لحياة الناس الدنيوية من إقامة القسط، ولكن المقصود في آية (الأنبياء) هو بيان حكمة إرسال الرسل، فيما يرتبط بالناس وكيفية تعالى، ومن الجلي أن أساس التعامل الصحيح بين الناس وربهم جَلَّ شأنه وجوهَرهُ، هو توحيده وإفراده بالطاعة والعبادة.

وجدير بالذكر أن قوله تعالى: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ مفهومه شامل لا يَشُذُ عنه شيء من الأشياء، ومعنى هذا أن الله تعالى بعث رُسلَه عليهم الصلاة والسلام، كي يأخذوا بأيدي الناس كل الناس، ويهدوهم في ضوء كتاب الله إلى حياة إيمانية، يتحقق فيها العدل والقسط، في كل جوانب حياتهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وسواء فيما بينهم كمجتمع إسلامي، أو في مجال تعاملهم مع غيرهم من المجتمعات، وذلك لأن الله تعالى ذكر (قيام الناس بالقسط) مطلقاً من أي قيد يقيد مفهومه، ويحد شموله، وعليه: فالمطلوب هو قيامُ الناس بالعدل المطلق الشامل لجوانب حياتهم كافة، ومن الواضح أن ضد العدل والقسط، هو الظلم والجور، ما لم يُقيد ومفهوم الظلم أو الجور أيضاً شامل لكل أنواع الظلم والجور، ما لم يُقيد في سياق معين بأحد أنواعه، كالجور في الحكم مثلاً، ومن نافلة القول أن العدل والجور، أو القسط والظلم، كسائر أنواع العكوس والأضداد لا يثبت أحدهما إلّا عند انتفاء الآخر، وعليه: فالرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام

انما أرسلهم الله تعالى، كي يقيموا مجتمعاً يَنْتَفي فيه كل أنواع الظلم والجور والبغي، ويتحقق فيه العَدْل والقسط، بالمفهوم الشامل لكل نواحي الحياة.

هُ) وإقامة القسط، تستنزم وجود القوة التي تسند العدل وترهب الظالمين:

نعم قلّما يتيسَّر قيام الناس بالقسط، من دون قوة وسَنَد، ولهذا ذكر سبحانه وتعالى إنزاله الحديد بعد ذكره إقامة القسط بين الناس، أو قيامهم بالقسط مباشرة، فقال: ﴿وَأَنزَلْنَا الْخَدِيدَ فِيهِ بَأْسُ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ نعم لا بدَّ لحديقة القسط من سياج حديدي، وإلّا فكيف تسمح نفوس الجائرين والظالمين المريضة، بوجود القسط الذي لا يقوم بناء بنيانِهِ إلّا على أطلالِ قصورهم الشّامخة الباذخة!!

وقوله تعالى في وصف الحديد: ﴿فِيهِ بَأْشُ شَدِيدٌ وَمَنكَفِعُ إشارة إلى ما يُضنَع من الحديد من الأسلحة الحربية والأدوات الصناعية، أي: إلى كل من التكنولوجيا العسكرية والمدنية، باصطلاح العصر.

وحكمة الجهاد واستخدام القوة في دين الله الحق، هي نصر الله تعالى ورسله، بتثبيت القسط وإزالة الظلم:

وذلك لأن الله تعالى علّل كون الحديد مادة لصنع ما فيه بأس شديد ومنافع للناس (أي الصناعة الحربية والمدنية) بقوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللّهُ مَن يَصُرُهُ وَرُسُلُهُ بِالْفَيْبِ ﴾، إذن: الحكمة الربّانية البالغة في جعله الحديد مادة ومصدراً للصناعة الحربية والمدنية، هي أن يتجلّى الناس من خلال مواقفهم تجاه القسط المتمثل في دين الله، والظلم المترشّح من المناهج الطاغوتية، ومَن منهم يتصدّى باذِلاً روحه وماله في سبيل الله تعالى، لِنَصْرِ دينه الّذي أكبر همه - فيما يرتبط بحياة الناس - هو تثبيت العدل ومنع الظلم، محققاً بذلك وظيفته وحكمته التي خلقه الله من أجلِها، والتي تَتَمثّل في العبادة لله وحده، وذلك من خلال نصر الله ورسوله عليه ودينه الحق!

AY

الله تعالى هو مالك كل قوة وكل عِزة، ولكن يريد ابتلاء عباده بفرضه الجهاد عليهم في سبيله:

نعم يعقب سبحانه على كل ما مرّ ذكره، بقوله: ﴿إِنَّ الله قَوِيُّ عَزِيرٌ ﴾ وذلك كي لا يتوهم متوهم، أن بالله تعالى شأنه، ضعفاً وعجزا عن الإنتقام من الظلمة والطواغيت، والإنتصار لرسله، وتثبيت القسط ورفع الجور، ولهذا أمر عباده أن ينصروه ورسله بالغيب!! كلا بل القوة لله جميعاً، ولله العِزّة جميعاً: ﴿... أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَهِ جَمِيعاً... ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَهِ ٱلْعِنَّةُ جَمِيعاً... ﴾ [فاطر: ١٠]، ولكن الله تعالى يمتحن الناس ويبتليهم، كما قال جلّ جلاله: ﴿وَلَوَ يَشَاءُ اللهُ لَانْتَهَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِبَنْلُوا بَعْضَكُم بِبَعْنِ ﴾ [محمد: ٤].

إذن:

الله تعالى أرسل جميع رسله الكرام عليهم الصلاة والسلام بالآيات والمعجزات، وأعطاهم الكتب والشرائع والموازين العادلة، التي تحقق للناس – إِنْ هم استمسكوا بها، واهتدوا بها وأقاموا عليها حياتهم – القِسْط المطلق الشامل في جميع جوانب حياتهم، وبما أن الطواغيت الظلمة لا يسمحون للعدل أن تقوم له قائمة، وذلك لأنّه لا يقوم إلّا على حسابهم وبعد إزالة ظلمهم وفسادهم، لِذا لا بُدّ لدعوة التوحيد الهادفة لإقامة القسط، من قوّة تُمَهّدُ بها الطريق، وتنصر بها الحق، وتُثَبّتُ بها العدل، وترفع بها الظلم.

والآن بعد أن تبيّن لنا كيف أن الآية (٢٥) من (الحديد) تكفي وحدها دليلاً على أنّه لا النبيُّ الخاتم على وشريعته الشاملة الكاملة، فَحَسْبُ، بل كلُّ الأنبياء والرسل على جميعهم الصلاة والسلام، والشرائع الربّانية التي أنزلها الله تعالى عليهم، كان هدفهم الأساس - فيما يرتبط بحياة الناس على الأرض - تنظيم حياة الناس وإدارتها وفق مرضاة الله، ويتمثل ذلك التنظيم وتلك الإدارة في قيام الناس بالقسط، نعود إلى أصل الموضوع الذي كنا بصدده، ونقول:

ان مسألة (فصل الشريعة عن الحياة) - ولا أقول (فصل الدين عن الدّولة) كما هو رائج، لما تحتوي عليه هذه العبارة من أخطاء، كما سننبّه عليها قريباً - فكرة غربية، ولحدوثها ونشوئها قصة لا يسع هذا المجالُ بَسْطَها، لذا نختصرها في هذه السطور:

بعد أن حرَّف كلُّ من اليهود والنصارى الكتابين اللَّذين أنزلهما الله على نبيَّيهِ (موسى وعيسى) عليهما السلام (التوراة والإنجيل) وملأوهما بالأساطير، وما لا يستسيغه العقلُ، ولا تتقبَّلُهُ الفطرة السّليمة أولاً، وثانياً بعد أنْ عقدت طبقة الكهنوت (الأكليروس) اتفاقها اللهُّمُقدِّس مع الملوك الظلمة، وطبقة الإقطاع المصاصة لدماء المزارعين، الَّذين كانوا في ذلك الحين يمثلون الأغلبية الساحقة للمجتمع الأوروبي، وبدأوا يقتسمون المغانم والمكاسب على مرآى ومسمع من الجماهير الكادحة والرازحة تحت ضغط نير هذا الثالوث المشؤوم (الملك، الإقطاع، الپاپا)، وثالثاً بعد ما استيقظ الغرب من سُباته الذي امتدَّ طوال القرون الوسطى (أي القرن السادس الميلادي إلى نهاية القرن الخامس عشر) وذلك بالدرجة الأولى تأثراً بالحضارة الإسلامية، والتي وصلت إليهم أنباؤها وأضاءت ديارهم أنوارُها، من خلال ترجمة الكتب الإسلامية إلى اللغات الأوروبية، واتصالات شتّى سواء عن طريق الحروب الصليبية، والدولة الإسلامية في الأندلس (إسبانيا الحالية)، وجزيرة صقلية، والتجارة والسياحة...الخ، نعم بعد كل هذا، بدأ الغرب يُفيق مَنْ نومه الطويل، ولكن من جرّاء أن ذاقوا الأمَرّين بيد طبقة الكهنوت، وبسبب معرفتهم بتقاليد الكنيسة البالية، وخرافاتها التي كُسِيَت زوراً ثوب الدين، بدأوا شيئاً فشيئاً بمعاداة الدين النَّصراني واليهودي اللَّذَيْن لم يكونوا يعرفون غيرهما، ورَفْض هيمنة الكنيسة التي جعَلَتْ نفسها وكيلاً لله على الأرض، وحَصَرت الدين والحق والمعرفة المطلقة بكلِّ شيء في نفسها، وبدأ المفكّرون والساسة والشعراء يضربون على وَتَر معاداة الدين المتمثل في الكنيسة، إلى أن تمكّنوا في نهاية المطاف من تحريض الجماهير وتهييجها ضدَّ الدين، وبالنتيجة قَرَّر الجميعُ أو الأغلبية الساحقة، إبعادَ الدين (خاصة النصراني) عن حياتهم، فأبعدوه شيئاً فشيئاً، إلى أن رفضوه وأعلنوا

رفضهم له بالكُلِّية، خصوصاً بعد الثورة الفرنسية في سنة (١٧٨٩) والتي كان أحد شعاراتها: (إِعْدِمُوا آخر مَلِكِ بأمعاءِ آخر قِسُّيسِ)!

نعم هذه هي - باختصار شديد وربّما مُخِلِ - قصة فصل الشريعة عن الحياة في الغرب، والذي كان في الحقيقة، فصلاً وإبعاداً لطبقة الكهنوت، ورفضاً لهيمنتها وأفكارها الخرافية وبدعها، التي استحدَثَتها في النصرانية، وخاصة بدعة الأقانيم الثلاثة (الآب، الإبن، الروح القدس)، عن حياة المجتمعات الغربية، وذلك لأن النصرانية الحقيقية - أي الدين الحق الذي جاء به عيسى المنتلاث - كانت قد فُقِدَت، ولم يبق لها وجود منذ زمن بعيد، منذ أن تنازلت النصرانية - مُمَثّلة بالكنيسة - عن التوحيد وتَبنّت التثليث، تصالحاً مع السلطة الزمنية السياسية، المتمثلة في القياصرة والأباطرة والملوك الرومانيين، في مقابل اعترافها بالنصرانية كدين رسمي للدولة، وكأن القضية الأساسية في نظر الكنيسة، كانت هي أن تبقى النصرانية، وأن تكون شريكة في السلطة بأيّ ثمن كان، ولو على حساب إفراغها من محتواها التوحيدي وتنازلها للوثنية! ولقد صَدَقَ مَنْ قال بهذا الصَّدد: (لقد تَروّمت النصرانية، ولم يَتَنصَّر الروم)!!

والذين يقيسون الإسلام الذي يتمثل في كتاب الله الذي لَمْ تُمس منه كلمة بل حَرف، وسنة رسول الله على التي غَربَلَها جهابِذَة العلماء المحققون، وميَّزوا الصَّحيح من الدخيلِ الذي أدخل فيها من قبل الأعداء الحاقدين، والمُنْدَسِّين، وأهل الأهواء المتعصِّبين، على اليهودية والنصرانية، مخطؤون وخاطؤون بل غارقون في الخطأ والخطيئة، إذ كتاب الإسلام (القرآن) محفوظ بحفظ الله: ﴿إِنَّا نَحَنُ نَزَلْنَا ٱلدِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ ﴿ السَّالِ الحَجرا.

وليس للمسلمين بكافة طوائفهم حتى أهل البدع والأهواء منهم، سوى كتاب واحد، وهو القرآن العظيم الذي لا يختلفون على كلمة مِنه! ولكن اليهودية جعلت التوراة مملؤة بالأساطير، التي أكثرها علاوة على خُرافِيَّتها، تعدُّ كفراً صُراحاً أيضاً! كالخرافات التي جاءت في (سفر التكوين)، وأما النصرانية فهي الآن يُعَدُّ كُلُّ من أناجيلها الأربعة المنسوبة إلى مؤلفيها(!!):

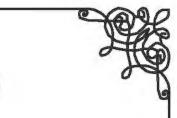
(مَتَّى، لُوقا، مَرْقُسْ، يُوحَنّا) (كتابها) الديني المقدّس! مع أن هذه الأناجيل ليست سوى حكايات وروايات جمعها المؤلّفون الأربعة، وبينها من التناقضات ما لا يخفى على أحد! ثم ان تلك الأناجيل (والصحيح أن نقول الكتب المسماة بالأناجيل) قد اختيرت بعد اجتماعات كثيرة ومداولات شتّى لعلماء النصارى، من بين أكثر من سبعين إنجيلاً! ومن الواضح أن عيسى علي الماء النصارى، من الله تعالى كسائر الرسل، إلّا كتاباً واحداً، وهو المسمّى بالإنجيل، كما قال تعالى: ﴿ وَقَفَّينا عَلَى الْمَرْهِم بِعِيسَى ابنِ مَرْبَم مُصَدّقًا لِمَا بَيْن يَدَيْهِ مِن الله يَدُن وَهُورُ وَمُصَدِقًا لِمَا بَيْن يَدَيْهِ مِن الله يُعَلَى وَهُورُكُ وَمُصَدِقًا لِمَا بَيْن يَدَيْهِ مِن الله وَهُ الله وَهُ الله وَهُ الله وَهُ وَمَن الله فَيْ وَمَن الله فَيْ وَالله وَهُ وَمَن الله فَيْ وَمُن يَدَيْهِ مِن الله فِيهِ مَا أَنزَلَ الله فَيْ وَمَن الله فِيهِ وَمَن الله فَيْ وَمَن الله فَيْ وَمَن الله فَيْ وَمُن النَّوْرُنَةِ وَهُدًى وَمُؤْرُدُ وَمُصَدِقًا لِمَا الله فِيهِ وَمَن الله فَيْ وَمَن الله فَيْ وَمَن الله فَيْ وَمَن الله فَيْ الله وَلِي عَلَى الله وَلِهُ وَمَن الله وَلَهُ وَمَن الله وَلَهُ الله وَلِهُ الله وَلِي عَلَى الله والله والله

وبهذا نختم المبحث الأول من الفصل الأول وننتقل إلى المبحث الثاني:





MY



المبحث الثاني

دين الله الحق كامل، وشاملٌ لجميع جوانب الحياة، وصالح لكل العصور، واتّهامه بالنّقص، كفرّ

وهذه بعض الآيات المباركات الدالّة على الحقائق الأربع التي جعلت عنواناً لهذا المبحث:

- ١- ﴿... ٱلْيُوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا أَنْ مَا الْمَائِدة: ٣].
- ٢- ﴿ وَتَمَّتُ كَلِمَتُ رَبِّكِ صِدْقًا وَعَدْلاً لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ
 الانعام].
- ٣- ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ تِبْيَكَنَا لِكُلِّلِ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَيُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾
 [النحل: ٨٩].
- ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَاتِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَعَا وَلَنْكِن تَصْدِيقَ ٱللَّذِي بَيْنَ يَكَذَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِيَّوْمِنُونَ ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِيَّوْمِنُونَ ﴿ وَهُدًى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْمُنْ الْمُعَلِّلْ الْمُعَلِّلْمُ اللَّهُ الللْمُلِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ
- ٥- ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيكُونَ لِلْعَكْمِينَ نَذِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان].
- ٢- ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَكِذِيرًا وَلَكِكَنَّ أَكَثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ إِلَّا كَا النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ إِلَا كَا النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّالَةُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّا ال
- ٧- ﴿ . . . أَفَتُوْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِئْبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٌ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ

ma

ذَالِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِرْقُ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَأَ وَيَوْمَ الْقِيكَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْمَذَاتِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ [البقرة: ٨٥. ونوضِّح دلالة هذه الآيات على الحقائق الأربع المذكورة، في المطالب الأربعة الآتية:





المطلب الأول: دين الله الحق كامل ومُتكامِل

أما كون دين الله الحق (الإسلام) كاملا ومتكاملا:

فيدل عليه قوله تعالى في الآية (٣) من (المائدة): ﴿... ٱلْيُوْمَ فَيْكُمُ وَيَعْيَتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ وِينَاً...﴾، أكْمَلْتُ لَكُمُ وَيَعْيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ وِينَاً...﴾، وكذلك تدل عليه الآية (١١٥) من (الأنعام): ﴿وَتَمَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدَّقًا وَعَدَلاً لَا مُبْرِلًا لِكَلِمَنتِهِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ وَالله تعالى وَعَدَلاً لَا مُبَرِلًا لِكَلِمَنتِهِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ وَالله تعالى في آية (المائدة) مخاطباً أهل الإيمان، بأنه أكمل لهم دينهم، وأتمَّ عليهم نعمته واختار لهم الإسلام ديناً ومنهجاً، وفي آية (الأنعام) يُعْلِنُ أن كلمته (أي كتابه وكلامه المبارك) تامَّةُ من حيث صِدْقُها وعدلُها، وأنّها لا يمكن أن يطرأ عليها تَبدُّلُّ، فهي باقية على كمالها في الصدق والعدل أبداً، ولا يؤثّر فيها تقادُم الزمان ومَرُ العصور، وانما وصف الله الحكيم كِتابه المبارك بالتمامية في الصدق والعدل، لأنه عموماً محتو على نوعين من العلم: (الأخبار) و(الأحكام)، فأمّا أخباره فصادقة كلّها، وأما أحكامُهُ فعادلة جميعها.



المطلب الثاني: دين الله الحق شامل لجميع جوانب الحياة

وأما كونُ دين الله الحق (الإسلام) شاملا لجميع جوانب الحياة:

فتدلّ عليه قبل كل شيء: الحقيقةُ السابقة، إذ الدين الكامل التام الّذي لا نقص فيه ولا قصور، يجب أن يكون شاملاً لجميع نواحي الحياة، ومشتملا على علاج جميع المشكلات، وليس معنى كمال منهج ونظام ما، إلّا هذا.

وبالإضافة إلى ما ذكر، يدل عليه قوله تعالى في الآية (٨٩) من (النّحل): ﴿...وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ آلْكِتَبَ بَبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾، حيث وصف الله الحكيم كتابه الكريم، بكونه:

- (بَيْكَنَا لِكُلِّ شَيْءِ أي: إِنَّه لا يوُجد شيء يحتاج الإنسان إلى بيانه في حياته الأرضية هذه، إلّا وبينه الله تعالى له في كتابه.
- ٢) ﴿ وَهُدًى ﴾ أي: إنَّ كتابَ الله الحكيم هداية مطلقة للبشر، فهو يهديهم هداية كاملة شاملة، إلى كل ما فيه خيرهم وصلاحهم في الدنيا والآخرة.
- ٣) ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ أي: إنَّه سبب رحمة الله إياهم، إنْ هم اتَّبعوه والتزَّموه في حياتهم.
- ٤) ﴿ وَبُشْرَىٰ ﴾ أي: إنَّه يُبَشِّرهم بما يَسُرُهم في الدنيا والأخرى، إذا ما جعلوه منهاجاً لهم.

وانما خَص الله تعالى هذه الأشياء والثمرات ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشِّرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ بالمسلمين فقط، لأن المسلمين هم وحدهم الذين يهتدون

44

بكتاب الله، وينالون به رحمته، وتَتَحقَّق فيهم بشاراتُه!

وكذلك يدل على شمولية دين الله لجميع نواحي الحياة، قوله تعالى في الآية (١١١) من (يوسف): ﴿...مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَكُ وَلَكِن تَصَّدِيقَ اللَّذِى اللّهِ بَيْنَ يَكَذَيهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾، حيث وصف الله العليم جلّ شأنه كتابه الحكيم بأنه توضيح وبيان لكل شيء، أي لكل شيء مِمّا يحتاجه الناس في حياتهم الدنيوية، أفراداً ومجتمعاً.





المطلب الثالث: دين الله الحق صالح لكل العصور

وأمّا كون الإسلام صالحاً لكل العصور:

فهو نتيجة بديهية للحقيقتين السابقتين، وذلك لأن الدين الكامل الخالي من النقص، والشامل لجميع جوانب الحياة، فهو بالتالي صالح لكل العصور، ولكل مراحل التأريخ البشري، إذ لا تَسْتَنِفدُ النُّظُم والمناهج أغراضَها، وتتخلَّفُ عن ركب العصر، إلّا بما تحتوي عليه من النقص والقصور، وأما ما هو حقَّ كامل، ولا يطرأ عليه النقص والخلل، فهو يبقى على حاله وكماله أبداً، فمثلاً: كون الصدق ممدوحاً، وكون الكذب مذموماً، وكون: (٢+٢=٤)، وكون العدل حَسَناً، والظلم قبيحاً...الخ، هذه الأشياء وأمثالها، بما أنَّها حقائق مطلقة، ظلَّت على مر التأريخ كما هي عليه الآن، وستظل كما هي!

ولكن علاوة على هذا، تدل عليه كل الآيات المباركات التي تؤكّد على عالمية رسالة رسول الله الخاتم، وعالمية كتاب الله الكريم، مثل قوله تعالى في الآية (١) من (الفرقان): ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿ قَلَ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿ قَلَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِلهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

إذْ لولا كون دين الله الحق المتمثل في كتاب الله وفي سنة رسول الله على المبينة لمجمل كتاب الله، وكيفية تطبيقه، صالحاً لكل الأجيال والقرون، لما أَلْزَم الله الحكيم البشرية كُلَّها باتباعه والتَديُّن به.

WA.

المطلب الرابع: إتهام الإسلام بالنقص والقصور، كفرَ

وأما اعتبارُ اتُّهام الدين الحق بالنقص والقصور، كفراً:

فدليله أنَّ مَنْ يَنْسِبِ الكَذِبَ إلى الله تعالى، أي: يكذّبه في شيء مِمّا قاله وبيّنه في كتابه العظيم، فهو كافر، لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ أَظُلُمُ مِمّنِ ٱلْكَنْكِ حَقَّ إِذَا الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ أَظُلُمُ مِمّنِ ٱلْكَنْكِ حَقَّ إِذَا اللّهَ وَمِنْ اللّهِ اللّهِ كَذِبًا أَوْ كُذَب بِاللّهِ عَلَيْهُم تَلْكُمْ نَصِيبُهُم مِن ٱلْكِنْكِ حَقَى إِذَا عَلَا اللّه عَلَى اللّهِ قَالُوا ضَلُوا عَنَا وَمِمَا لا شك فيه أن وَشَهِدُوا عَلَى أَنفُسِهِم ٱلتَهُم كَانُوا كَفِرِينَ ﴿ اللّه والاعراف]، ومِمّا لا شك فيه أن مُتَهم دين الله بالنقص والقصور، مُكذّب لله تعالى، لأن الله تعالى أعلن بأصرح عبارة، مخاطِباً أهل الإسلام، أن دينه كامل، ونعمته تامة عليهم: بأصرح عبارة، مخاطِباً أهل الإسلام، أن دينه كامل، ونعمته تامة عليهم: أعلن تبارك وتعالى: أن كلمته تامة غلية التمام في الصدق (خبراً) وفي أعلن تبارك وتعالى: أن كلمته تامة غاية التمام في الصدق (خبراً) وفي العدل (حكماً): ﴿ وَتَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدَقًا وَعَدَلًا . . ﴾ [الانعام: ١١٥]، إذن:

أن يقول ربُّ العالمين جل شأنه (إِن ديني كامل) و(إِن كلامي صادِقُ وعادِلٌ)، ثم يَنْبري له أُناس ويقولوا صراحة أو إشارة، وبلسان المقال أو الحال: (كلا إِن دينَ الله لا يصلح لهذا العصر، لذا يجب أَنْ يُنجَّى عن الحياة، كما نُحيَتِ النصرانية في الغرب عن الحياة)، أو ليس هذا تكذيباً لله تعالى؟! إِنْ لم يكن هذا تكذيباً، فما هو وكيف يكون التكذيب يا تُرى؟!

ثم نقول:

ان الله تعالى عَدَّ اليهود كفَّاراً من جرّاءِ رفضهم لبعض أحكام شرع الله

PW

المتمثل في التوراة، وعد رفضهم الجزئي هذا لبعض أحكام الشريعة كفراً، حيث قال: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِن دِيكُوكُمْ أَقْرَرُهُمْ وَأَنشُم تَشْهُدُونَ فِي أَنشُم هَنؤُلاّهِ تَقْنُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُحْرِجُونَ وَيَكُوكُمْ أَنشُم مِن دِيكُوهِمْ تَظَهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِنْمِ وَالْعُدُونِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسكرى فَريقًا مِنكُمْ مِن دِيكُوهِمْ تَظَهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِنْمِ وَالْعُدُونِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسكرى تُفكَدُوهُمْ وَهُو مُحَرَّمُ عَلَيْحُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُومِمُونَ بِبَعْضِ الْكِنكِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ الْكِنكِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ الْكِنكِ وَيَكُفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَالِكَ مِنحَكُمْ إِلّا خِرَى فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَيَوْمَ الْقَيْكُمْ فَي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَيَوْمَ الْقَيْكُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَيُومَ الْقَيْكُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَيُومَ الْقَدِيمَةِ يُرَدُّونَ إِنَى اللّهُ بِغَلِيلٍ عَمَا تَعْمَلُونَ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَيُومَ الْقِيكُمَةِ يُرَدُّونَ إِنَى آلَهُ بِغَلِيلٍ عَمَا تَعْمَلُونَ فِي الْحَيَوْةِ الدِّينَا وَمَا اللّهُ بِغَلْفِلِ عَمَا تَعْمَلُونَ فِي اللّهُ اللّهُ مِنْ فِي الْحَيَوْةِ اللّهُ الْمُ اللّهُ بِغَلْفِلِ عَمَا تَعْمَلُونَ فِي الْمَعْلَونَ الْمُعَلِي وَلَا اللّهُ بِغَلْفِلِ عَمَا تَعْمَلُونَ فِي الْمَاعِلَ عَلَا اللّهُ الْعَلَاقِ عَمَا تَعْمَلُونَ وَلِي الْوَلَاقِ اللّهُ الْمُعَلِي عَمَا اللّهُ الْعِنْ عَلَا عَمْ اللّهُ الْمِاهِ الْمَالِعُلُولُ اللّهُ الْمِنْ الْمُعَلِي عَمَا تَعْمَلُونَ وَلَا اللّهُ الْمُعْلِمُ الْمَامُ اللّهُ الْمُؤْمِلُولَ عَلَى الْمِنْ الْمُعَلِي الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى عَمَا اللّهُ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُؤْلِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُولَاقِ الْمَالِلُولُ الْمُولُ الْقِيمُ الْمُؤْمِلُ عَلَا اللّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِى الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ ا

كما نرى: يُذَكّرُ الله تعالى اليهود هنا، بأنه قد أخذ عليهم الميثاق (في التوراة) على ألا يَقْتُلَ بعضهم بعضاً، ولا يُخرِجَ بعضهم بعضاً من ديارهم، وأتهم أقروا بذلك العهد، ولكنهم نقضوا ذلك العهد وشرعوا في قتال بعضهم بعضاً (وذلك نتيجة تحالف القبائل اليهودية مع القبائل العربية المتحاربة قبل الإسلام)، وكذلك أخرج بعضهم بعضاً من أوطانهم، وذلك مساندة منهم للقبائل المتحاربة المتحالفة، كُلِّ منها مع قبيلة من اليهود، ولكنهم على الرغم من قتالهم لأهل دينهم، مظاهرة عليهم للقبائل المشركة، بالظلم والعدوان، وإخراجهم إياهم من ديارهم، كانوا إذا وقع في أيدي بعضهم بعضُ الأسرى من اليهود، قاموا بفدائهم تطبيقاً لحكم التوراة بهذا الصّد، والذي يفرض على اليهود، أن يَفْدِي بعضهم بعضاً، إذا ما وقعوا أسرى بيد غيرهم! وههنا يوبتخهم الله تعالى على تناقضهم هذا، وعلى ازدواجية تعاملهم مع أحكام التوراة، فيقول: ﴿أَفَتُوْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِنَابِ التوراة، ورفضهم العملي لها: (كفراً ببعض الكتاب).

هذا بالنسبة للإستدلال على أنَّ:

(دين الله الحق كامل وشامل لجميع جوانب الحياة، وصالح لكل العصور، واتهامه بالنقص كفر) في كتاب الله تعالى، وأما بالنسبة لتوضيح واثبات شمولية دين الله الحق وشريعته الحكيمة لجميع جوانب الحياة، فمحلّه هو الفصل الثاني، بمباحثه العشرة، بإذن الله وتوفيقه.

ومن يقرأ كتاب الله الحكيم بشيء من الإمعان، وخاصة السور المدنية منه، فَسَيجِدُ مِصداقَ ما قلناهُ بوضوح، إذ يرى الأحكام الإقتصادية، بجنب الأحكام الأسرية، ويجد الآداب والتوجيهات الإجتماعية، بجنب أبحاث الإيمان والعبادة والتزكية، وقضايا الجهاد والقتال والعلاقات الدولية، بجنب الشعائر التعبدية، وهذه إشارة عَجلى إلى بعض تلك الأحكام المتنوعة الشاملة لمختلف نواحي الحياة، في سورة (البقرة)، ونكتفي بذكر رقم الآيات التي وردت فيها الأحكام المذكورة:

- ١ الأمر بعبادة الله وحده وعدم الإشراك به، الآية (٢١).
- ٢ بيان استخلاف الله تعالى آدم (وذريته) على الأرض، الآيات (٣٠) إلى ٣٣).
- ۳ النهي عن استعمال الكلمات والمصطلحات الموهمة لمعنى فاسد، الآية (۱۰٤).
 - ٤ و٥ الأمر بإقامة الصلاة وإيتاءِ الزكاة، الآية (١١٠).
 - ٦ الأمر باستقبال الكعبة في الصلوات، الآيات (١٤٢ إلى ١٥٠).
- ٧ و٨ و٩ الأمر بالذكر والشكر والصبر والصلاة، الآيتان (١٥٢).
 - ١٠ الأمر بتوحيد الله في ألوهيته، الآية (١٦٣).
- 11 الإِستدلال على إِثبات ربوبية الله، بعشرِ من آياته البيّنات، الآية (١٦٤).
- ١٢ و١٣ الأمر بأكل الحلال الطيّب من الرزق، والنهي عن اتباع خطوات الشيطان، الآية (١٦٨).
 - ١٤ بيان المحرَّمات الأربعة من اللَّحوم والذبائح، الآية (١٧٣).
 - ١٥ تعريف البِرِّ والبَرِّ، بسبع عشرة صفة، الآية (١٧٧).

١٦ - وجوب الإقتصاص (من القاتل العمد) ان لم يتنازل وَليُّ المقتول إلى الدية، أو العفو، الآية (١٧٨).

١٧ - وجوب أو استحباب الوصية للمشرف على الموت، الآية (١٨٠).

١٨ - وجوب الصيام وصيام شهر رمضان، الآيات (١٨٣ إلى ١٨٥).

١٩ و ٢٠ - بيانُ قرب الله من عباده المؤمنين الداعين، وشروط قبول الدعاء، الآية (١٨٦).

٢١ - تحريم أكل أموال الناس بالباطل، الآية (١٨٨).

٢٢ و٣٣ - وجوب القتال في سبيل الله، وتحريم الإعتداء، الآية (١٩٠).

٢٤ - وجوب رد الإعتداءِ بـمثله، الآية (١٩٤).

٢٥ – وجوب الإنفاق والجهاد المالي، لعدم الوقوع في التهلكة المتمثلة بسيطرة أهل الكفر، من جرّاء ترك الجهاد، الآية (١٩٥).

٢٦ و٢٧ - الأمر بإتمام الحج والعمرة، والإشارة إلى بعض مناسكهما، الآيات (١٩٦ إلى ٢٠٣).

۲۸ – الأمر بدخول جميع أهل الإيمان في السلم (أي الإستسلام التام لدينه)، الآية (۲۰۸).

٢٩ - بيان مواضع الإِنفاق التي لها الأولوية، الآية (٢١٥).

٣٠ و٣١ - بيان حكم الخمر والميسر بشكل مرحلي، الآية (٢١٩).

٣٢ - توضيح كيفية التعامل مع أموال اليتامى المُحْتَضَنين، الآية (٢٢٠).

٣٣ و٣٤ - بيان حرمة التزوُّج بالمشركات، وتزويج المشركين من المؤمنات، الآية (٢٢١).

٣٥ - حرمة جماع المرأة الحائض، الآيتان (٢٢٢، ٢٢٣).

٣٦ - حكم اليمين والفرق بين نوعيه الجاد واللّغو، الآيتان (٢٢٤، ٢٢٥).

٣٧ - حكم الإيلاءِ (أي: حَلِفُ الرجل على عدم جماع زوجته) الآيتان (٢٢٦، ٢٢٧).

٣٨ - عدة المرأة المطلّقة، الآية (٢٢٨).

٣٩ - حقوق الزوجين أحـدهما على الآخر متكافئة، باستثناء درجـة القوامة للرّجـل، الآية (٢٢٨).

٤٠ و ٤١ و ٤٢ - الطلاق الرَّجعي، والخلع، والطلاق البائن، الآيتان
 (٢٣٠, ٢٢٩).

٤٣ - منع الرجال من إيذاءِ النساءِ، بسبب التلاعب بالطلاق، الآية (٢٣١).

٤٤ - عدم جواز منع المطلّقات من الزواج (أي العضل)، الآية (٢٣٢).

٤٦ و٢٦ - والدة الطفل يجب عليها الإرضاع، ويجب على والده رزقها وكسوتها، الآية (٢٣٣).

٤٧ - عدة المرأة المتوفّى عنها زوجها، أربعة أشهر وعشر ليال، الآية
 ٢٣٤).

٤٨ و ٤٩ - حكم المرأة المطلقة قبل المساس وتحديد المهر، وقبل المساس مع تحديد المهر، الآيتان (٢٣٦، ٢٣٧).

٥٠ و٥١ - الأمر بالمحافظة على الصلوات الخمس المفروضة وخاصة الصلاة الوسطى، والقيام لله في الصلاة بقنوت (أي سكينة وخشوع)، الآية (٢٣٨).

٥٢ - الترخص في أداء صلاة الخوف، كيفما أمكن ماشياً أو راكباً،
 الآية (٢٣٩).

- ٥٣ وجوب تمتيع المرأة المطلقة (أي إعطائها هدية)، الآية (٢٤١).
- ٥٤ وصف الله تبارك وتعالى نفسه في (آية الكرسي) بخَمْسَ عشرة صفة، الآية (٢٥٥).
 - ٥٥ إعلان منع الإكراه في الدين، الآية (٢٥٦).
- ٥٦ بيان عِظَمِ أجر الإنفاق في سبيل الله، إذا كان خالصاً لله وبطريقة شرعية صحيحة، الآيتان (٢٦١، ٢٦٢).
 - ٥٧ تحريم إقران التصدّق بإيذاءِ المُتَصَدّق عليه، الآية (٢٦٣).
 - ٥٨ بيان أن المَنَّ والأذى يبطل أجر التصدّق، الآية (٢٦٤).
- ٥٩ بيان وجوب التصدق من طيّب المال وجيده، وليس رديثه غير المرغوب فيه، الآية (٢٦٧).
- ٠٦ إيضاح أن الإعلان والإسرار بالتصدّق كليهما جائز وجيّدٌ في موضعه المناسب، الآية (٢٧١).
- ٦١ بيان أنَّ الإِنفاق يجب أن يكون بدافع ابتغاء رضوان الله فحسب، الآية (٢٧٢).
- ٦٢ تحديد المجاهدين الفقراء كأكثر الناس أولوية بالإنفاق، الآية
 (٣٧٣).
 - ٦٣ توضيح حالات وأوقات الإنفاق المختلفة، الآية (٢٧٤).
- ٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ بيان عاقبة آكلي الربا الأخروية، وإعلان تحليل الله البيع، وتحريمه الربا، وإعلان محق الله للربي، وإربائه للصدقات، الآيتان (٢٧٥ و٢٧٦).
- ٦٩ تهدید الله تعالی المؤمنین علی عدم ترك الربا، وإیعاد آكلي الربا
 أعظم وعید، الآیتان (۲۷۸، ۲۷۹).
- ٧٠ إباحة الملكية الفردية (في الحدود التي رسمها الشرع)، الآية
 (٢٧٩).

٧١ و٧٧ - تحريم كل من الظلم، وتَقَبُّل الظلم والسَّيم، الآية
 (٢٧٩).

٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ - لزوم كتابة الدَّين، ولزوم الإِشهاد على الكتابة، وعدم لزوم كتابة المعاملات التجارية الجارية التي تدار بين الناس بصورة آنية ومباشرة، ووجوب الإشهاد على البيع والشراء، الآية (٢٨٢).

٧٧ و٧٨ - تحريمُ إِضرار الكاتب لوثيقة الدَّين، والشاهد على الدَّين أو البيع والشراء بأحد الطرفين، واعتبارُ الإضرار بهما فسقاً، الآية (٢٨٢).

٧٩ و٨٠ و٨٠ - جواز الرَّهن في السفر في حالة عدم تيسر الكتابة للدَّين، ووجوب ردِّ الأمانة لصاحبه المؤتمِن، وتحريم كتمان الشهادة، الآية (٢٨٣).

۸۲ – بيان محاسبة الله للناس، على ما أبدوه أو أخفوه في أنفسهم،
 الآية (۲۸٤).

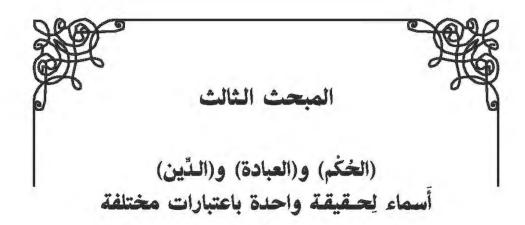
٨٣ - بيان أن الله تعالى لا يكلّف أحداً إلّا ما في وسعه، الآية (٢٨٦).

إذن: هذه ثلاثة وثمانون حكماً وتوجيهاً ربّانيا متنوعا وشاملا لكل الجوانب المختلفة لحياة المجتمع، مع العلم أنها ليست كل ما في سورة البقرة المباركة من هذا النوع من الأحكام والتوجيهات، بل ليست سوى بعضها!

وانما أردت بهذه الإشارة العَجْلى إلى بعض ما في سورة (البقرة) من أحكام للتنبيه فقط، وللتدليل على صحة ما قلناه، بأنَّ دين الله القيِّم كامل وشامل لكل جوانب الحياة.

وبهذا نختم هذا المبحث الثاني، وننتقل إلى المبحث الثالث بإذن الله العليم، جلَّ في علاه.





قال الله تبارك وتعالى على لسان (يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل) عليهم الصلاة والسلام مخاطباً رفيقيه في السّجن:

﴿ يَكَ صَاحِبَي ٱلسِّجْنِ ءَأَرْيَابُ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَحِدُ ٱلْقَهَارُ ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَا أَسْمَاءَ سَقَيْتُهُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلَطَنَأَ إِنَّ ٱلْحَكُمُ إِلَّا بِلَهُ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيّاهُ ذَلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيْمُ وَلَاكِنَ أَحَثَرَ ٱلنَّاسِ إِن ٱلْحُكُمُ إِلَّا بِلَهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيّاهُ ذَلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيْمُ وَلَاكِنَ أَحَثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ إِلَى الدِينَ الْقَيْمُ وَلَاكِنَ أَحَثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ إِلَى اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللللللللللللللللل

يبيّن نبي الله الكريم (يوسف) عَلَيْتُلا في هاتين الآيتين المباركتين، سبع حقائق، هي:

الأولى: بداية يتلطّف يوسف علي على مع مُخاطِبَيه، حيث يناديهما مُطْلِقاً عليهما وصفاً هم مشتركون فيه جميعاً، ألا وهو المسجونية ﴿يَصَنجِيَ السِّجْنِ ﴾ ولا شك أن للأوصاف المشتركة بين الناس، تأثيراً في حصول الألفة والإنس بينهم.

الثانية: ثم يوضّح لهما يوسف عَلَيْتُلا المفارقة الهائلة بين الشرك الذي هما فيه، والتوحيد الذي يدعوهما إليه، بطرح القضية في شكل سؤال استفهامي: ﴿ مَ أَرْيَابُ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللّهُ الْوَحِدُ الْفَهَارُ ﴾؟! وجواب هذا

السؤال موجود في طيّات السؤال نفسه، وهو من الوضوح بحيث يُغني عن التصريح به، إذ كيف يستوي التوجّه إلى أربابٍ وآلهة متفرّقةٍ شتى، مع التوجّه إلى الله الواحد القهّار؟!

الثالثة: ثم يَصْدَعُ نبي الله الحكيم بالحق الأبلج، فيقول: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلّا أَسْمَآءُ سَعَيْتُمُوهَا أَسَعُ وَءَابَآؤُكُم ﴾ ويُبيّنُ أَن مَعبوداتهم وآلهتهم المزيفة، ليست سوى أسماء وعناوين مجرَّدة خالية من المحتوى، توارثها كَسِقَطِ المتاع جيلٌ عن جيلٍ، فشبَّ عليه الصَّغير، وشاب عليه الكبير! وبالتالي فليس اعتقادهم بألوهيتها، إلّا بدافع التعصّب والتقليد.

الرابعة: ثم يبين لهم نَبِي الله (يوسف) عَلَيْكُلاً، أن معبوداتهم تلك، لا يَسْنُدُها برهان ربّاني ﴿مَّا أَنزَلَ اللهُ بَهَا مِن سُلطَنْ وتدل هذه الجملة القرآنية التي تكرّرت في أكثر من موضع، على أن الدين والعقيدة هو الذي ينزّله الله تعالى وحياً، إذ ليس لغير الخالق جلّ شأنه التدخل في هذه القضية، التي يستلزم الحديث عنها، العلمُ المحيط بالوجود ظاهره وباطنه، كما تحدثنا عنها في السابق.

الخامسة والسادسة والسابعة: ثم يعلن نبيّ الله الكريم ثلاث حقائق عظيمة، بقوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا بِللَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعَبُدُوۤا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴿ فَعَلَىٰ أَن :

- أ الحاكمية (بمعنى تشريع الدين والأحكام) محصورة في الله.
 - ب العبادة محصورة له، ولا يجوز تقديمها لغيره.
- ج وهذا (أي حصر الحاكمية في الله، وحصر العبادة له) هو الدين والمنهج الحق المستقيم.

ثم يعقّب على إعلان تلك الحقائق الثلاث بقوله: ﴿ وَلَكِكَنَّ أَكَثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

ويبدو من هذه الآية المباركة بجلاء، بأن كلاً من:

(الحكم والعبادة والدين) أسماء أو وجوة لحقيقة واحدة، وتلك

الحقيقة هي: هداية الله ووحيه وشريعته، إذ تُسمَّى شريعة الله (حكماً) باعتبارها نظاماً محكَّماً يخضع الناس لأحكامها، فلا يذهبون يُمْنةً ويُسْرَةً، بل يلتزمون صراط الله المستقيم، وأصل كلمة الحكم من (الحَكَمَةِ) التي تجعل في فم الفرس فتمنعه من الجموح (١)، وكذلك يُسمَّى الإلتزام بها (عبادة) بالنظر إليها كرابطة بين العباد وربُهم وإلههم جلَّ جلاله، كما وتُسمَّى (ديناً) باعتبارها منهجاً للحياة يتبعه الناس ويدينون لهُ ويخضعون.

والملاحَظ أن كلمة (الدِّين) قُيِّدَتْ بصفة (القيِّم)، وسبب ذلك - والله هو العليم الحكيم - هو أن كلمة الدين استعملت في كتاب الله بثلاثة معانِ هي:

- الجزاء: كما في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿ الفاتحة]،
 وكقوله: ﴿يَوْمَهِذِ يُوفِيهُمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ...﴾ [النور: ٢٥].
- ٢) الطاعة والخضوع: كما في قوله تعالى: ﴿ فَادَعُواْ اللَّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ... ﴾
 [غافر: ١٤]، وكقوله: ﴿ أَلَا يلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ... ﴾ [الزمر: ٣]، وكقوله: ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِئَنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ بِلَّةٍ ... ﴾ [البقرة: ١٩٣].
- المنهج ونظام الحياة: كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَذِئ ٱرْسَلَ رَسُولَهُ وَاللّٰهُ مَا وَدِينِ ٱلْحَقِ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ ... ﴾ [الفتح: ٢٨]، وكقوله: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِ آفَتُلْ مُوسَىٰ وَلَيْدَعُ رَبَّهُ ۚ إِنِّ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ ... ﴾ [غافر: ٢٦]، وكقوله تعالى: ﴿ ... مَا كَانَ لِيَاخُذَ دِينَكُمْ ... ﴾ [غافر: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ أَنْ يَكَأَيُّهُا أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ ... ﴾ [بوسف: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهُا الْكَافِرُونَ ۚ لَى الْمُحْدُونَ ۚ لَى الْكَافِرُونَ ۚ لَا أَعْبُدُ وَلِى دِينِ لَ ﴾ [الكافرون].
 أعبدُ ﴿ ... لَكُو دِينَكُو وَلِى دِينِ ﴿ ﴾ [الكافرون].

ولهذا فعندما تستعمل الكلمة المذكورة لدين الله تبارك وتعالى، (أي الإسلام) تُمَيَّزُ بقرينة وتُقيَّد بصفة، تَخصُها بدين الله الحق، دون غيره من الأديان والمناهج الباطلة، وذلك كما في:

⁽١) المصباح المنير، للفيومي، ص٧٨، ٧٩.

- ١ الآية (٢٨) من (الفتح): ﴿ هُوَ ٱلَّذِي آرْسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ
- ٢ الآية (٢) من (النصر): ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَنْوَاجًا ﴿).
 - ٣ الآية (٤٣) من (الروم): ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِللِّينِ ٱلْقَيِّمِ...﴾.
 - ٤ الآية (١٦١) من (الأنعام): ﴿... دِينًا قِيمًا...﴾.
 - ٥ الآية (٢٩) من (التوبة): ﴿ . . . وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ . . . ﴾ .
- ٦ الآية (٣٠) من (الروم): ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ...﴾، والألف واللّام
 هنا للعهد، فَتُصْبِحُ كقرينة وصفة مميِّزة للدين، إذ المعنى: فأقم
 وجهك للدين المعروف المعهود وهو دين الله الحق.

وانما وصَفَ يوسف عَلَيْ خَصْرَ الحاكمية في الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْمُكُمُ اللّهِ بِلّهِ وَحَصْرَ العبادة له ﴿أَمَرَ أَلّا تَعَبُدُوۤا إِلّاۤ إِيّاهُ ﴾ بالمنهج الحق الصحيح السوي للحياة: ﴿ذَلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾، لأن كل منهج ونظام حياة يتبعه الناس في حياتهم، يُعَدُّ دينهم الذي يدينون به، سواء كان بشرياً، كالعلمانية والليبرالية والإشتراكية والرأسمالية، أو ربّانياً، والربّاني سواء كان محرّفاً عن أصله ومبدّلاً كاليهودية والنصرانية، أو صحيحاً باقياً على أصله الرباني، وهو الإسلام فقط.

كما أن خضوع الناس وانقيادهم لحكم أيِّ حاكم لا يُطبُقُ عليهم شَزعَ الله وحُكْمَه ودينه، يُعَدُّ عبادةً له، إذ المعنى الأصلي لكلمة العبادة كما بيناهُ سابقاً، هو الخضوع والطاعة.

ولهذا قلنا في السابق: ان تعبير (فصل الدين عن الدَّولة) خطأ، والصحيح أن يقال: (فصل الشريعة عن الحياة)، وهذا إيضاح لسبب اعتبارنا التعبير المذكور خطأً:

أولاً: قد وضَّحنا بأنَّ الدين اسم وعنوان لكل منهج ونظام حياة (في اصطلاح القرآن) وعليه: ليست اليهودية والنصرانية والإسلام وحدها ديناً،

بل العلمانية والعولمة والشيوعية والليبرالية والرأسمالية والقوميّة (بمعناها الأيديولوجي وليس الفطري)، كذلك كل منها دين، ولكنها بشرية الصّنع.

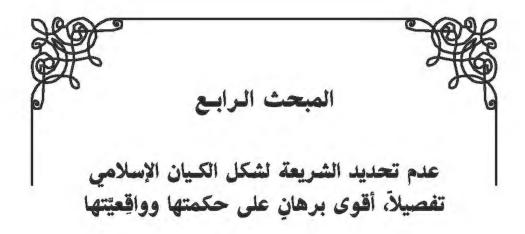
ثانياً: ودين الله الحق الذي أرسل به رسله كافة عليهم الصلاة والسلام في أصله ومحتواه وخطوطه العريضة، دين واحد، واسمه (الإسلام) كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَامُ ... ﴾ [آل عمران]، وانما الشرائع هي التي اختلفت في تفاصيلها وأحكامها الجزئية، من زمان إلى زمان، حسب حاجات الناس وقضاياهم التي استُجِدَّتْ لهم عبر العصور المختلفة، والظروف والملابسات المتباينة، لِذا لا يَصِحُ إطلاق كلمة (الأديان السماوية)، إذ لا توجد أديان سماوية، بل هناك دين واحد فحسب، وعليه ينبغي أن يقال: (الشرائع الربّانية)، إذْ إنَّ كلاً من اليهودية والنصرانية والإسلام وغيرها من الشرائع المنتسبة إلى الوحى - انْ صحَّ انتسابها -، باعتبار الحقيقة وباعتبار ما كان عليهم الأنبياء عليه الصلاة والسلام، يُعَدُّ نسخة من الدين الحق الذي أرسل الله تعالى به رسله وأنبياءه جميعاً، ولهذا لا يصح جَمْعُها بهذا الإعتبار ومن هذا الوجه، إذ هي كلها دين واحد، ولكن باعتبار ما عليه الناس الآن، بعد تحريف كُتُب الله وشرائعه - ما عدا الإسلام وكتاب الله الأخير - فهي بهذا الإعتبار، يصح جمعها إذْ أَصْبَح كل منها ديناً مستقلاً ومنهجاً مُتَّبَعاً، ولهذا قال الله تعالى: ﴿... لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا. . . ﴾ [المائدة: ٤٨]، والمقصود بكلمة (كل) في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمَّ . . ﴾ أي لكل من اليهود والنصارى والمسلمين، كما هو واضح في السياق، ولم يقل سبحانه وتعالى: (...لِكُلُّ جَعَلْنا ديناً...) لأن الدين واحدٌ، ولكن الشرائع اختلفت في بعض تفاصيلها، بسبب اختلاف المجتمعات البشرية، من حيث ظروفُها وملابساتُها ومراحلُها التاريخية التي مرّت بها.

ثالثاً: وهذا التعبير خطأً أيضاً من ناحية أخرى، وهي أن الغربيين لم يفصِلوا الشريعة المحرَّفة المعروفة باسم النصرانية عن الدولة والحكومة فَحَسْب، أي لم يكن الفصل أو (الفصام النكد) كما سمّاه الشهيد (سيد قطب) تَخَلَّلُهُ، فضلاً سياسياً فقط، بل كان فصلاً كلياً شاملاً شَمَلَ كلّ

جوانب الحياة، بحيث لم يبق للنصرانية أي تأثير في نواحي الحياة المختلفة، لذا فالصحيح هو أن نقول: (فصل الشريعة عن الحياة) بل اذا أردنا التعبير الأدق عمّا حدث في الغرب بهذا الصّدد، فالصحيح أن يقال: (فصل الكهنوت والتعاليم الكنسيّة، عن حياة المجتمع الغربي)!!

* * *





عض الناس يَعُدُّون عدم تحديد الشريعة الإسلامية لشكل وكيفية الكيان السياسي بالتفصيل، نقطة ضعف فيها! ولكن بقليل من التأمل ندرك أن عكس هذا هو الصَّحيح، أي أن هذا الموقف من دين الله القيم، برهان وأي رهان على حكمته وعظمته وواقعيَّته، وذلك لأنَّ دين الله الحق، يتعامل مع كل جانب من جوانب الإنسان وحياته الفردية والإِجتماعية، حسبما يليق به ويجدر:

إذْ وضع الإسلام الأحكام الثابتة والمفصَّلة للجوانب الثابتة التي لا يطرأ على جوهرها تغيّر أو تطور، وذلك كالمعرفة بالخالق والخلق، والإيمان، والعبادة - بمعناها الخاص - والأخلاق والآداب، وخصُوصاً في مجال الأسرة، إذ هذه الجوانب مرتبطة ارتباطاً مباشراً ووثيقاً، إمّا بالله تعالى وحقائق الوجود، وإما بروح الإنسان وفطرته وجوهره البشري، الذي لا يتغيّر، ولم يتغيّر منذ أن كان البشر بشراً، كما قال تعالى: ﴿... فِطْرَتَ اللّهِ اللّهِ فَطَرَ النّاسَ عَلَيماً لَا بُدِيلَ لِخَلّقِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله الروم: ٣٠].

نعم إِنَّ كتاب الله الحكيم فصَّل تفصيلاً دقيقاً، لا يقبل المزيد في قضايا المعرفة والإيمان والعبادة (وبيَّنت السنة كيفيتها العملية) والأخلاق والآداب، كما تبيَّن لنا ذلك بوضوح من خلال أبواب وفصول هذا الكتاب،

والذي غيَّرنا اسمه في هذه الطبعة الثانية إلى (موسوعة) _ ولكن بعكس ذلك: اكتفى كتابُ الله - وكذلك اكتفت السُّنة النبويَّة - في الجوانب الأخرى، التي تطرأ عليها تغيّرات سريعة وتطورات كثيرة، بحكم تطور الحياة البشري، مثل الحكم والسياسة والإقتصاد والقضاء وكثير من المسائل الإجتماعية، بوضع أصول كليه تشكِّل الإطار العام والأسس الضرورية التي لا يمكن الإخلال بها، ولا يهتدي العقل بوحده إليها.

وقد عبَّر العلماء عن هذه الحقيقة المزدوجة بقولهم: (تَفصيل في الثوابت وإجمالٌ في المتغيرات):

وهذا كما قلنا: أعظم برهان على حكمة شريعة الله ومراعاتها لواقع حياة الناس والتطور المستمر المطّرد للمجتمع البشري في تلك الجوانب، إذ لو أن دين الله الحكيم حَدّد قالباً معيناً وكيفية محدَّدة - مثلاً - لشكل الكيان السياسي (الدولة) كان يكون بين خيارين:

أ - إمّا مراعاة واقع المجتمع البشري في وقت نزول القرآن - أي قبل أكثر من أربعة عشر قرناً -.

ب - وإمّا مراعاة واقع المجتمع البشري في آخر مراحل تطوّره!

وجَليٌ أنّ كلا الخيارين لا يصلح إلّا لمرحلة قصيرة جداً من حياة البشرية، وهي إمّا المرحلة الأولى أو الأخيرة!

ولهذا لم يختر دين الله القيم لا هذا ولا ذاك، بل اختار خياراً ثالثاً، وهو: وَضْعُ أصولِ كلِّيةٍ وقواعِدَ عامة بمثابة إطار عام، ومعالم للطريق الصحيح في التعامل مع تلك القضايا، ثم ترك الناس أحراراً ومُطْلَقي العقول والأيدي، ليقوموا بمَلْءِ ذلك الفراغ (أي منطقة المباح التي تركتها الشريعة عن حكمة ورحمة بنا من غير نسيان) حسب مقتضيات الزمان والمكان وحسب ما تَستَجِدُ لهم من حاجات، وكلّ ذلك في ضوء تلك الأصول الكلية والقواعد العامة، التي تشكّل الإطار العام الذي لا يجوز تخطيه.

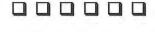
ولكن جوانب المعرفة والإيمان والعبادة والتقوى والأخلاق والآداب

04

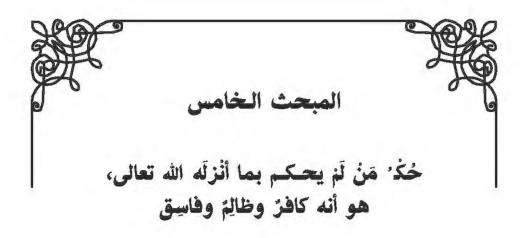
(خاصة الأسرية)، بما أنّها ترتبط بحقائق ثابتة لا تقبل التغيّر والتطوّر، كربوبية الله تعالى وأسمائه وصفاته وألوهيته، وعالم الغيب من ملائكة وجن وبرزخ وآخرة وجنّة وناز، والنفس البشرية وأسرارها وفضائلها ورذائلها...الخ، وأيضاً بما أن هذه الأشياء فوق مستوى العقل والإدراك البشري – من أن يعرفها بنفسه –، لذا فصّلت الشريعة الحكيمة فيها القول، ووضعت النقاط على الحروف بدقة – بقدر ما يحتاجه البشر، فيما ابتلاه الله تعالى به من حياته الأرضية.

أما ما هي تلك الأصول الكلية والقواعد العامة التي تشكِّل الإطار العام ومعالم الطريق الصحيح، للتعامل مع تلك الجوانب المشار إليها؟! فهذا ما نجيب عنه بتوفيق الله الكريم من خلال الفصل الثاني ومباحثه العشرة.

وأما الآن فإلى المبحث الخامس والأخير من هذا الفصل الأول:







بالنسبة للحاكم الذي يَعُدُّ نَفْسَهُ مُسْلِماً، ويدَّعي الإيمان والإسلام والتمسّك بدين الله القيِّم، ولكنه لا يحكم بما أنزل الله تعالى كُلياً - برفض الشريعة وأحكامها كلِّها - أو جزئياً، في بعض الحالات وبعض الأحكام، قد كثر فيه الأخذ والرد بين أهل العلم قديماً وحديثاً، وذلك لخطورة الحكم الكفر على إنسان، يَعُدُّ نفسه مسلماً، وخصوصاً شخص يملك الأمر والنهي على الناس بِغَضِّ النظر عن كيفية توليه السلطة على المجتمع، إذ كما نبين في المبحث الأول من الفصل الثاني، هناك طريقة واحدة فقط لتولي السلطة السياسية في مجتمع إسلامي، إذا ما أراد المتولي للسلطة، أن تكون ولايته شرعية.

ولكني أرى أن الآيات المباركات التي وردت بهذا الصّدد، إذا فُهِمَتْ كما هي وتُدُبِّرت في سياقاتها، تُزيل أَيَّ إشكال أو غموض، اكتنف هذه القضية، من جرّاء الجدال والنقاش بالحق أو بالباطل بين أهل العلم، بمختلف اتجاهاتهم ومشاربهم، وتضعنا (أي الآيات المباركات) أمام صورة جلية جداً لهذه القضية التي هي - وخصُوصاً في عصرنا الحالي - قضية القضايا للمسلمين عموماً، وللعاملين في ميادين العمل الإسلامي خصوصاً.

والآن لنتدبّر ونتتبّع الآيات البيّنات التي بيّنت هذه القضية حسب

الإمكان، وسنقسم الآيات إلى قسمين، الآيات المكية، والآيات المدنية، ونكتفي بأمثلة من كل منهما:

القسم الأول: الآيات المكية الواردة في حصر الحاكمية في الله تعالى، واعتبار إشراك غيره فيها، شركاً بالله في ربوبيته وحاكميته وولايته:

- ١- ﴿...إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا بِلَهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوۤا إِلَّا إِيَّاهُ ذَالِكَ ٱللِّينُ ٱلْقَتِيمُ وَلَاكِنَ الْحَثَرُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠].
- ٢- ﴿ . . مَا لَهُم مِن دُونِهِ مِن وَلِيِّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف:
- ٣- ﴿ وَرَبُكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَغْتَارُ مَا كَانَ لَمُثُمُ ٱلْخِيرَةُ سُبْحَنَ اللّهِ وَيَغْتَارُ مَا كَانَ لَمُثُم الْخِيرَةُ سُبْحَنَ اللّهِ وَيَعْتَارُ مَا كَانَ لَمُ الْخِيرَةُ سُبْحَنَ اللّهِ وَيَعْتَانُ اللّهِ وَيَعْتَانُ اللّهِ القصص].
- ٤- ﴿ وَهُو اللَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُو لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكُمُ وَإِلَيْهِ
 دُرَجُعُونَ ﴿ إِلَهُ النَّصِصِ].
- ٥- ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَةً. لَهُ ٱلْمُكُمُّ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ إِلَهُ القصص].
 - ٦- ﴿ أَلَا لَدُ ٱلْمُلَقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْمَاكِمِينَ ١٠ [الأعراف].
- ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنّ أَمْتُمْرِكِينَ اللّهُ أَنْ أَصُونَ أَنْ أَسَلُمْ وَلَا تَكُونَكَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ إِلَّ اللّهُ مُرْكِينَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللل

- ٩- ﴿ أَفَعَـٰ يَرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِئَ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِئنَبَ مُفَصَّلاً . . . ﴾
 [الأنعام: ١١٤].
 - ١٠- ﴿ قُلُ أَغَيْرُ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّي شَيَّءٍ . . ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
- ١١- ﴿ التَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِن رَّتِكُر وَلَا تَنْبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَأَةً قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿) [الأعراف].
 - ١٢- ﴿ أَلْيَسَ اللَّهُ بِأَخَكِمِ الْمُنكِمِينَ ﴿ النَّينِ].
- 1٣- ﴿وَأَتَبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصَبِرَ حَتَىٰ يَعَكُمُ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْفَكِمِينَ ۗ ۗ ♦

كما نرى في هذه الآيات المباركات، التي ليست سوى أمثلة من الآيات القرآنية المكية، حصر الله تبارك وتعالى كلاً من:

- 1) الحاكمية.
- ٢) الإختيار.
 - ٣) الأمر.
- ٤) الحَكُميَّة.
- ٥) التشريع.
- ٦) الولاية.
- ٧) الربوبيَّة.

في نفسه، ونفى كلاً منها عن غيره، بل وحَسَبَ من يُشْرِكُ غَيْرَ الله تعالى في شيء منها، جهلاً وتوهماً، مُزتَكِباً للذنب العظيم (الإشراك بالله).

١ _ الحاكمية:

أُولاً: في الآية (٤٠) من (يوسف) يَحْصرُ الله تبارك وتعالى - على لسان (يوسف) عَلَيْتُلِلا الحُكمَ في نفسه، بقوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

ثانياً: وفي الآية (٢٦) من (الكهف) يعلن الله تعالى أنَّه لا يُشْرِكُ في حاكميته أحداً ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ ٱحَداً ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ ٱحَداً ﴿

خامساً: وفي الآية (٨) من (التين) يسمِّي نفسه تبارك وتعالى: ﴿ بِأَخَكُمِ لَهُ عَالَمُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ ال

سادساً: وفي الآية (١٠٩) من (يونس) يُعرُّف نفسه بأنه هـو: ﴿خَيْرُ ٱلْكِكِمِينَ ﴿﴾.

وبين أن كلاً من صيغتي التفضيل: ﴿أَخَكُمُ ٱلْخَكِمِينَ وَ﴿خَيْرُ ٱلْخَكِمِينَ ﴾ وَ﴿خَيْرُ ٱلْخَكِمِينَ ﴾ ليس المقصود بهما مفاضلة الله تعالى في حاكميته المطلقة مع غيره! بل المقصود من هذا النوع من التعبير، هو أنه على سبيل الفرض، لو وجد غير الله تعالى حكام آخرون، لكان الله تعالى أحكمهم وخيرهم، وهذا كقوله تعالى: ﴿... فَتَبَارَكَ ٱللّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَلِقِينَ ﴿ المؤمنون]، مع أنه لا يوجد غيره خالق.

وجديرٌ بالذكر أن المقصود بالحاكمية في بعض من الآيات المشار اليها، هو الحاكمية التشريعية فقط، وفي بعضها يقصد بها كلاً من الحاكمية التشريعية، والحاكمية التكوينية، والمقصود بحصر الحاكمية التكوينية في الله تعالى ظاهر، إذ لا يوجد حاكم يحكم خلقاً وتقديراً وتكويناً على الوجود سواه سبحانه وتعالى، ولكن المقصود بحصر الحاكمية التشريعية فيه، على

الرغم من أنه يوجد من البشر الطواغيت، من يشرّعون للناس بأهوائهم، ويتحكمون عليهم ظلما وعدواناً، هو أنه لا يستحق الحاكمية المطلقة على الناس سوى الله تعالى، أي: أنَّ الله تعالى هو الحاكم المطلق على الناس تشريعاً وأمرا ونهياً، باعتبار الحقيقة التي ينبغي أن يتعامل عليها الناس مع الله تعالى، وليس باعتبار الواقع الفعلي، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَأَعَلَمُ اللهُ لَا اللهُ إِلَا اللهُ أَللهُ . . ﴾ [محمد: ١٩]، حيث يحصر الله تعالى الألوهية في نفسه، مع أنه توجد آلهة كثيرة غيره، كما قال تعالى: ﴿وَالمَّغَلُوا مِن دُونِ اللهِ عَلِهَةً لَعَلَهُمُ يُنصَرُونَ ﴿ الساء وان عبدها الجهلة فعلا وواقعا.

٢ _ الإختيار:

والمقصود بالإختيار الذي حصره الله تعالى في نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَقُ مَا يَشَاءُ وَيَعْتَارُ مَا كَانَ لَمَ مُلَّا لَلْمِيرَةُ سُبَّحَنَ اللهِ وَيَعْتَارُ مَا كَانَ لَمُ مُ اللّهِيرَةُ سُبّحَنَ اللهِ وَيَعْلَى عَمَّا يُشْرِكُونَ إِلَى الله الإختيار الكوني القدري، فهو مُنصَبّ على الكوني أو الشرعي، وإذا أريد به الإختيار الكوني القدري، فهو مُنصَبّ على الجوانب التي لا تتعلق بالإبتلاء، ولا يترتب عليها ثواب أو عقاب، وذلك مثل: لون الإنسان ولغته وقيافته. . . الخ، وذلك كي لا تتعارض هذه الآية مع الآيات الأخرى، التي أعلنت أن الإنسان أعطي الحرية والإختيار، وأما الإختيار الشرعي فمفهومه واضح، وهو أنَّ غير الله تعالى لا يحق له اختيار الدين والشرع للناس، ومزاولة التحليل والتحريم عليهم.

٣ _ الأمر:

والراجح أن المقصود بالأمر في قوله تعالى: ﴿... أَلَا لَهُ الْخَاقُ وَالرَاجِحِ أَن المقصود بالأمر الشرعي، فالله تعالى كما أن الخلق محصور فيه، ولا يجوز لأحد أن يأمر الناس وينهاهم، بغير ما شرعه الله تعالى على ألسنة أنبيائه، وعن طريق وحيه، لأن من خلق الناس، هو وحده له حق الأمر عليهم.

٤ _ الحَكَمتة:

وكذلك الحكمية محصورة في الله تعالى، ولا يجوز للناس أن يتخذوا غيره حَكَما، كما قال تعالى على لسان نَبيه الخاتم: ﴿أَفَغَيْرَ اللّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ اللّهِ آلَيَكُمُ الْكِئْبَ مُفَصَّلاً... ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وواضح أن المقصود بالحكمية المحصورة في الله تعالى، هو الحكمية التشريعية، بدليل أن الله تعالى عَقّبَ على تلك الجملة التي حصر فيها الحكمية في نفسه، بأسلوب الإستفهام الإنكاري بقوله: ﴿وَهُوَ اللّهِ يَ أَنزَلَ إِلْيَكُمُ الْكِئَبَ مُفَصَّلاً ﴾ ومعنى هذا أنه ما دام أن الله تعالى أنزل إليكم كتابه المفصل الواضح الحاوي لكل الحقائق، من الأخبار الصادقة والأحكام العادلة، فلا يجوز اتخاذ غيره حكماً، و(الحَكَمُ) أخص من (الحاكم)، إذ (الحَكَمُ) هو الذي يفصل بين المتخاصمين (١٠).

9 _ التشريع:

والتشريع أيضاً من الأمور المحصورة في الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَوُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ . . ﴾ [الشورى: ٢١]، إِذْ عدَّ الله تعالى كل من يشرّع للناس منهج الحياة أو شيئاً منه، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ مِّنَ الدِّينِ ﴾ ، بأنّه ادّعى الألوهيّة وجعل نفسه شريكاً لله تعالى، ومَن اتخذ تشريعه ديناً ومنهجاً له في الحياة، فقد عبده وجعله إلهة ، وذلك باتّخاذه مُشرّعاً وحاكماً له، وهذا يعني إشراكه في أخص جوانب ربوبية الله تعالى، وهو حاكميّته على البشر تبارك اسمه وتعالى جدّه ولا إله غيره، ولهذا سمَّى الله تعالى مشرّعي الأديان والأنظمة والمناهج للناس، من دون إذن الله تعالى (شركاء)، وذلك لإشراك مُتَّبِعي مناهجهم وأديانهم وياهم، في الحاكمية والتشريع، أخص جوانب ربوبية الله بالنسبة للبشر!

⁽۱) المعجم الوسيط، ص۱۹۰، ولكن (مختار الصحاح) ص۱٤۲، و(المصباح المنير) ص٧٨، ٧٩، جعلا الحاكم والحكم بمعنى واحد.

٦ _ الولاية:

وكذلك الولاية المطلقة، مختصّة به سبحانه ومحصورة فيه، كما يدل عليه كل من قوله تعالى:

أولاً: ﴿... مَا لَهُم مِّن دُونِيهِ مِن وَلِيٍّ... ﴾ [الكهف: ٢٦].

ثَانِياً: ﴿قُلُ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا... ﴾ [الأنعام: ١٤].

ثالثاً: ﴿ اللَّهِ عُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن زَّيِّكُو وَلَا تَنَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَأْهُ... ﴾ [الأعراف: ٣].

والولي هو: النَّصير والقريب ومتولي الأمور(١)، والمقصود به هنا هو المعنى الثالث.

٧ _ الربوبية:

وكذلك الربوبية المطلقة الشاملة، محصورة في الله تعالى، ولهذا أمر الله تعالى ورسوله على أن يقول: ﴿ قُلُ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبَغِى رَبًّا وَهُو رَبُّ كُلِّ اللهِ تعالى ورسوله على أن يقول: ﴿ قُلُ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبَغِى رَبًّا وَهُو رَبُّ كُلِّ اللهِ تعالى ورسوله على أن يقول: ﴿ قُلُ أَغَيْرَ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وبما أنّنا قد فصّننا القول في معنى ربوبية الله وولايته وحاكميته في الفصل الثاني من الباب الثاني، (أي الكتاب الثالث) لذا نكتفي هنا بهذه الإشارات المختصرة، ونَخْلُصُ إلى النتيجة التي نَهدِفُها في هذا البحث ونقول:

كما رأينا قد وضَّحت لنا الآيات القرآنية المباركة النازلة في (مكة) يوم أن كان رسول الله (محمدٌ) وجماعته قِلَّة مستضعفين مضطهدين، أجل وضَّحت لنا الآيات القرآنية المكية، بأسلوب واضح صريح، وبعبارات تضاهي الشمس في جِلْوتِها، أن الله تعالى هو وحده:

- ١) الحاكم على البشر.
- ٢) والمختار الذي اختار لهم الدين والمنهج الذي يجب أن يتبعوه.

⁽۱) مختار الصحاح، ص٠٦٣، ٦٣١، لفظ: و ل ي.

- ٣) والآمِرُ الذي يأمرهم وينهاهم.
- ٤) والحمُ الّذي يفصل بينهم في حل مشكلاتهم وخصوماتهم.
- والمشرّع الذي يشرّع لهم الدين والأحكام، ويبيّن لهم الحلال والحرام.
 - ٦) والوليُّ الّذي يتولّى أمورهم ويدبّر شؤونهم.
- والرب الذي يحييهم ويرزقهم ويميتهم ويحاسبهم ويجازيهم، بعد أن يبعثهم يوم القيامة.

ومن الواضح أنَّ كلاً من:

الإختيار، والأمر، والحكمية، والتشريع، والولاية، والربوية، له مفهوم ومعنى قريب من (الحاكمية)، ولهذا استشهدنا بالآيات المباركات التي وردت فيها تلك الكلمات، والحكمة في استعمال كلام الله المبارك لأكثر من كلمة لتوضيح معنى من المعاني وغرض من الأغراض – والله هو العليم الحكيم – هي المبالغة والتأكيد على أيضاح المعنى المقصود، والغرض المهدوف، حتى لا يبقى عليه شيء من الغموض والإبهام.

وقبل أن ننتقل إلى الإستشهاد بالآيات المدنية على أن الحاكمية - في الإسلام - محصورة في الله تعالى وممنوعة من غيره بتاتاً، نذكر بأن سبب تركيز القرآن العظيم النازل في (مكة) - وفي المرحلة التي لم تَكُن للإسلام والمسلمين شوكة ودولة - على قضية حاكمية الله تعالى، هو أن قضية حاكمية الله تعالى، هو أن قضية حاكمية الله تعالى وتحكيم شريعته في الحياة، جزء أساسي من الإيمان بالله تعالى وتوحيده وإفراده بالعبادة والطاعة، وذلك لأن حاكمية الله - كما أكدناه مراراً - جزء لا يتجزأ من ربوبية الله تعالى وألوهيته، بل الحاكمية أخص جوانب ربوبية الله المطلقة، بالنسبة لنا نحن البشر، وذلك لأن اتخاذنا لله تعالى ربّاً وإلها، يتمثّل أكثر ما يتمثّل وتتَحقّقُ بأجلى صوره، في اتباع حكمه وشريعته، وبناءً عليه، نقول:

إن قضية اتباع دين الله ومنهجه والإلتزام بشريعته، هي بالأساس قضية إيمانية عقدية، بل هي من صُلْب الإيمان بالله تبارك وتعالى وتوحيده؛ خالقاً وربّاً ومالكاً وإلهاً وحاكماً وحكماً وولياً، وكيف لا يوحُده من يملك ولو شيئاً من الإيمان، في كل هذه الأمور، وهل يوجد، خالق وربّ ومالك وإله وحاكم وحكم وولي، سواه؟!!

القسم الثاني: الآيات المدنية الواردة، في قضية حصر الحاكمية في الله تعالى وحده:

- الكِتَابَ إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ إِلْحَقِ مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَمُهَيّمِنًا عَلَيْهِ فَا الْكِتَابِ وَمُهَيّمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَبِع أَهُوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًأ . . . [المائدة: 83].
- ٢- ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللّهُ وَلَا تَتَبِع أَهْوَاءَهُمْ وَاحْدَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ
 عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ ٱللّهُ إِلَيْكُ . . . ﴾ [المائدة: ٤٩].
- ٣- ﴿ أَنَحُكُمُ ٱلْجُهِلِيَةِ يَبَغُونَ وَمَن أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ عُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ قَالَهُ اللّهِ عُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ قَالُهُ اللّهِ عَكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ قَالُهُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَل
- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَلْمُ أَن يَكُفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ قَلْمُ أُوا أَن يَكُفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيَطُانُ أَن يُضِلِّهُمْ ضَلَلًا بَعِيدًا ﴿ ﴾ [النساء].
- ٥- ﴿ فَالَا وَرَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِهُ وَلَيْ اللهُ ال
- ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِدِينَ إِذَا دُعُوَّا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَلَمِكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴿ إِنَّ النَّور].
- ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَمُثُم ٱلْجِيرَةُ مِن أَمْرِهِمٌ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَاً مُّبِينًا ﴿ الْاحزابِ].
- ٨- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُتُم تَمَالُوا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسَّبُنَا مَا وَجَدْنَا

عَلَيْهِ ءَابِنَآءَنَّأَ أُولُو كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ١٤٠٠ [المائدة].

- ٩- ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدَى وَثُورً يَعَكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيتُونَ ٱلَّذِينَ أَسَلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَٱلرَّبَنِيتُونَ وَٱلأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا مِن كِثْبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شَهَدَاءً فَكَ تَخْشُوا ٱلنَّاسَ وَٱخْشُونِ وَلَا نَشْتَرُوا بِعَايَتِي ثَمَنَا قَلِيلاً عَلَيْهِ شَهُ مَا لَكَفِوْرُونَ وَلَا نَشْتَرُوا بِعَايَتِي ثَمَنَا قَلِيلاً وَمَن لَمْ يَعَكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَفِوْرُونَ إِنَّ المائدة].
- ١٠ ﴿ وَكَلَبْنَا عَلَيْهِم فِيهَا أَنَ ٱلنَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْمَنْفِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأَنفَ بِالْمَنْفِ وَالْمُرُوحَ قِصَاصُ فَمَن تَصَدَّفَ بِهِ وَالْأَدُنُ فَمَن تَصَدَّفَ بِهِ وَالْمُرُونَ فَهُوَ كَفَارَةٌ لَذُ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظَّلِلْمُونَ فَهُوَ كَفَارَةٌ لَذُ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظَّلِلْمُونَ فَهُو المائدة].
- ١١- ﴿ وَقَفَيْنَا عَلَىٰ ءَاثَارِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَائَةِ وَءَاتَيْنَاتُهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدَى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَائِةِ وَهُدَى وَمُوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴿ وَلَيَحْكُمُ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ فِيهً وَمَن لَدَ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْفَاسِتُونَ ﴿ المائدة].

كما نرى: يَحْسِمُ القرآنُ المدنيُّ أيضاً، قضيَّةَ حصر الحاكمية في الله تبارك وتعالى حَسْماً واضحاً وجلياً، ليس بعده وضوح وجلاء، حيث:

أولاً: في الآية (٤٨) من (المائدة) يأمر الله تعالى نبيّه الخاتم صلوات الله وسلامه عليه، أن يحكم بين الناس بما أنزل الله تعالى، ولا يتبع أهواءهم (وآراءهم): ﴿ فَآحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ الله فَلَا تَبَعْ أَهُوَاءَهُم ﴾، ثم يقول تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُم شِرْعَة وَمِنْهَا جَأَ ﴾ أي لكل من اليهود والنصارى والمسلمين، شرَّع الله الحكيم شرعة ومنهاجاً، حسبما تقتضيه ظروفهم وأحوالهم، والمقصود بهذا الكلام كما يبدو في السياق، هو أن الله تعالى يبين لرسوله الخاتم، أن اليهود والنصارى - في أحسن أحوالهم وحسب أفضل الإحتمالات - يمتلكون منهجاً أنزله الله تعالى على أسلافهم الذين كانوا في حالة ووضع يناسبهم ذلك المنهج، والآن إذ تغيرت الأحوال وتطوّرت الأوضاع، قد أنزلنا عليك شرعة مناسِبة لظروف أمتك، وعليه فلا يجوز أن تتبع أهواءهم تاركاً منهج الله وشريعته.

ومعلومٌ أنه إذا لم يَجزُ اتباعُ أهواء اليهود والنصارى وهم أهل كتابِ لهم بعض الإمتيازات على سائر أصناف الكفار، فعدم جواز اتباع أهواء غيرهم من الذين لا يُقِرّون بكتاب، أولى وأحرى.

ثانياً: وكذلك في الآية (٤٩) يكرر سبحانه نفس الأمر لرسوله الكريم: ﴿وَأَنِ اَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ وَلَا تَتَّبِعُ أَهْوَآءَهُمْ ﴾، ثم يُضيف إليه سبحانه قوله: ﴿وَاَحْدَرْهُمُ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللّهُ إِلَيْكُ ﴾، أي: كن حذراً لئلا يجعلوك تترك شيئاً أو حكماً مِمّا أنزله الله تعالى إليك.

الثاً: وفي الآية (٥٠) من (المائدة) يوجّه الله تعالى سؤالاً توبيخياً غيابياً إلى الرافضين لحكم الله تعالى، ويضعهم أمام خيارين: فهم إمّا أن يتبعوا حُكْمَ الله، أو أن يَتَبِعوا حُكْمَ الجاهلية، إذ ليس لحكم الله الحكيم العليم، بديلٌ سوى الحكم الجاهلي الصادر من جهل الطّواغيت وظنونهم وأهوائهم: ﴿أَفَحُكُمُ الجُهُلِيَّةِ يَبَغُونَ وَمَنَ أَحُسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ (فَعَنَ أَحُسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ (فَعَنْ أَحُسَنُ مِنَ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ الله

رابعاً: وفي الآية (٦٠) من (النساء) يعتبر الله تعالى المتحاكمين إلى الطاغوت والتاركين لشرع الله، بأنهم (زاعمون) أي ظانون ومُتَوهِّمون في عدُ أنفسهم من أهل الإيمان! وهذا سَلْبٌ صريحٌ لعنوان الإسلام والإيمان من المتحاكمين إلى الطواغيت! ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُم ءَامَنُوا بِمَا أُنِلَ إِلَى الطّلغُوتِ ﴾!.

خامساً: وفي الآية (٦٥) من (النساء) يُقْسِمُ سبحانه بربوبيته لرسوله الخاتم ﷺ، أَنَّ كُلِّ مِن لَم يُحَكِّم الرسولَ، في حَلِّ خصوماته ومشكلاته مع الآخرين عن رضى واستسلام تام، لا يُعَدُّ مؤمناً! ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَقَّى لِلَّا حَرِينَ عَن رضى واستسلام تام، لا يُعَدُّ مؤمناً! ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَقَّى لِلَّا حَرَبُا مِّمَا قَضَيْتَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَبًا مِّمَا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسَلِيمًا فَلَهُ مَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللل

سادساً وسابعاً: وفي كل من الآية: (٥١) من (النور) و(٣٦) من (الأحزاب) يُبيِّن الله تعالى أنه ليس أمام المؤمن الّذي يريد أن يُحْسَب في ميزان الله مؤمناً، تِجاه حكم الله الّذي يُدعى إليه، وقضا ِ الله الّذي يُقضى

به في شأنه، سوى الإستسلام والسمع والطاعة والقبول، ومن فعل غير ذلك فلا يُعَدُّ مسلماً، ولا يحسب في عداد المؤمنين.

ثامناً: وفي الآية (١٠٤) من (المائدة) يُبيِّن الله الحكيم، أن المشركين والكفّار هم الّذين يتذرَّعون لِعَدَمِ اتباع شريعة الله المتمثل في كتاب الله المنزّل وسنة نبيه المرسل، باتباعهم لما كان عليه أسلافهم! وهذا يدلّ على أن رفض اتباع حكم الله المنزل، ليس من شِيم المسلمين، بل هو موقف مختص بالكفار والمشركين!

تاسعاً وعاشراً وحادي عشر: ويعلن الله تبارك وتعالى في كل من الآية: (٤٤ و٤٥ و٤٦ و٧٧) من (المائدة) أن الحكام الذين لا يحكمون بما أنزله الله تعالى: (كافرون وظالمون وفاسقون)، وقد استشكل بعضُ العلماء قديماً وحديثاً، فَهْمَ هذه الآيات وكيفية انطباقها على الحكام الذين يُحْسَبون على الإسلام والمسلمين في الظاهر، ولا يحكمون شريعة الله تعالى كلياً أو جزئيا، بل ومنهم من يحاربُ دعاة تحكيم شريعة الله حَرْباً لا هوادة فيها، وكأنه ليس لَهُ عدو يخافه إلا أولئك!!

وسبب استشكالهم فهم هذه الآيات، وكيفية انطباقها على واقع أولئك الصّنف من الحكّام - في نظري - شيئان:

أولهما: أن هذه الآيات وردت في سياق يتحدّث كلُّه عن مواقف أهل الكتاب، وعدم التزامهم بكتب الله المنزلة عليهم.

ثانيهما: استعظامهم أن يُكفِّر حاكم مسلم يعلن الإسلام!

ونقول في جوابهما:

أولاً _ هناك قاعدة متفق عليها بين العلماء كافة، بالنسبة لتفسير آيات كتاب الله التي ترتبط بحوادث معينة في زمن الرسول على، والتي سميت _(أسباب النزول) وهي التي تقول: (إِنَّ خُصوصَ السَّبِ لا يَمْنَعُ شمولَ المعنى)، إذن: كون هذه الآيات المذكورات نازلة في حادثة تتعلق ببني إسرائيل أو أهل الكتاب عامة، لا يَعْني أن حُكْمَها محصورٌ فيهم، وليس

سارياً على غيرهم - أي المسلمين -، وخصوصاً في قضية الحاكمية التي هي جزء أساسي من الإيمان والتوحيد، ولا يُؤَثِّرُ فيها اختلاف الشرائع الذي هو محصور في دائرة فروع^(١) الشريعة فحسب.

ولقد أحسن وأصاب (حذيفة) عندما قال في الرَدِّ على من قالوا: إن هذه الآيات وردت في بني إسرائيل ولا تشملنا نحن المسلمين! فقال: «نِعْمَ الإخوة بنو إسرائيل، إنْ كَانَ لَكُم الحُلُو ولهم المُرُّ» (رَوَاهُ الحاكم في (المستدرك) برقم: (٣٢١٨)، وقال حديث صحيح على الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي)!

ثانياً: وأما بالنسبة لاستعظامهم اعتبار حاكم يُظْهِرُ الإسلامَ كافراً، من جرّاءِ عدم حكمه بما أنزل الله تعالى، فليس سوى موقف عاطفي لا يستند إلى برهان، وما لا يستند إلى دليل شرعي، فلا يُلْتَفت إليه ولا يؤبّهُ به أصلاً، ثم نقول:

وأيُّ إيمان أو حتى إِسلامِ ظاهري، يَبْقى لمن يُحكُّم منهجاً طاغوتياً

⁽١) بعضها وليس كلُّها، إذ تتفق الشرائع في أكثرية فروعها وأحكامها الجزئية.

وحكماً جاهلياً على أناس مسلمين، ويترك حكم الله الحكيم العليم؟!!

والآن بقيت مسألة مهمة فيما يتعلَّق بهذه الآيات المباركات، التي ورد فيها حُكْمُ الله العَدْلُ جل شأنه على الحاكمين بغير شريعة الله بـ(الكفر) و(الظلم) و(الفسق)، وهي:

ما هي حكمة استعمال كلام الله الحكيم كلاً من: الكفر والظلم والفسق، للحكم على هذا الصنف من الحكام ؟!

والحكمة هي - بعد تدبري للآيات المباركات وسياقها - أنَّ الحاكم الّذي لا يحكم بشريعة الله تعالى، ويستعيض عنها بمنهج جاهلي، وحكم طاغوتى، ونظام بشري، يُعَدُّ:

- أ كافراً بالنّسبة لما بينه وبين الله ودينه وحكمه، وذلك لأن من لم يستسلم لحكم الله، لا يُحْسَبُ مسلماً: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَقَّن يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم مَ . . . ﴾ [النساء: ٦٥].
- ج وفاسقاً بالنّسبة لما بينه وبين نفسه، لأنه بتركه حُكْمَ الله ومَنْهَجُه، خرج عن طوره وانقلب على فطرته، كما يقال: (فسقت الرُّطْبَةُ) إذا خَرَجَتْ من طَلْعها، وسميت الفارة فُويسقة لخروجها من جُخرِها(۱)، وقال تعالى: ﴿... وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَتِكَ هُمُ الْفَلْسِقُونَ (١٤) [النور].

وعليه:

فالحاكم الّذي يَنْحرِفُ عن دين الله وحكمه، يُعَدُّ في آنِ واحدِ:

⁽١) مختار الصحاح، ص٤٣٩، لفظ: ف س ق.

كافراً وظالماً وفاسقاً، وكل وصف من هذه الأوصاف الثلاثة، بُني على أساس الإعتبار الذي أشرنا إليه آنِفاً.

وإذا علمنا هذه الحقيقة، ندرك تماماً أن القول الذي لجأ إليه بعض أهل العلم قديماً وحديثاً، لتبرير وتفسير علَّة آختلاف الأوصاف الثلاثة، قول متهافت ولا أساس له يستند إليه، ومفاد ذلك القول هو:

أن الله تعالى وَصَم الحُكامَ الرافضين لحكم الله، بالكفر والظلم والفسق، لأن هذا الصنف من الحكام، حسب دواعي رفضهم لحكم الله، ثلاثة أقسام:

- ا) منهم مَنْ يرفض الحكم بما أنزل الله، بسبب عدم اعتقاده بكونه حقاً وصواباً ومفيداً، وهؤلاء يحكم عليهم بالكفر.
- ۲) ومنهم مَنْ يحيد عن شريعة الله وحكمه، بدافع الظلم والبغي والإجحاف بحق الآخرين، وهؤلاء مستحقون لوصف الظلم.
- ٣) ومنهم مَنْ يحيد عن حكم الله ودينه، بسبب اتباعه الشهوات والهوى، وهؤلاء ينطبق عليهم وصف الفسق.

وسبب حكمنا على هذا القول بالضعف والتهافت، هو:

أن الله تعالى وصم الحكام الحاكمين بغير ما أنزله، بالكفر والظلم والفسق، من غَيْر أن يُعَلِّلَ تلك الأوصاف الثلاثة بوصفِ زائدِ عن وصف (عدم الحكم بما أنزله الله)، إذا يجب أن نقف نحن أيضاً عند هذا الحد، ونقول:

(كل حاكم لم يحكم بما أنزل الله، فهو كافر وظالم وفاسق، بمجرّد عدم حكمه بما أنزله الله، وبِغَضّ النظر عن دافعه الّذي دفعه إلى فعلته تلك، وذلك لأن الله تعالى لم يَزبط ولم يُعَلِّلْ إطلاقَهُ وضف «الكافر والظالم والفاسق» على الحاكم الّذي لم يحكم بما أنزله، بشيء آخر زائد عن «عدم الحكم بما أنزل الله»).

وانما علَّلْنا نحن إطلاق الأوصاف الثلاثة على الحكام غير الحاكمين بما علَّلنا به من النِّسَب الثلاث:

أ - بالنسبة لما بينهم وبين الله وحكمه.

ب - وبالنسبة لما بينهم وبين النّاس.

ج - وبالنسبة لما بينهم وبين أنفسهم.

لأن السياق الذي وردت فيه الأوصاف الثلاثة، يدل عليه، وهذا هو إيضاح ذلك :

أولاً: أما قوله تعالى: ﴿... وَمَن لَمْ يَعَكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ الْكَيْفِرُونَ ﴿ المائدة]، فقد جاء في سياق إعلان الله أنه أنزل التوراة الحاوي على الهدى والنور، والتي كان يحكم بها النبيُّون الذين أسلموا لله تعالى، وكذلك الأحبار والربّانيون، الّذين أُوكِلَ إليهم حِفْظُ كتاب الله، وجُعِلوا عليه شهداءً...

وعليه: فعدم الحكم بما أنزل الله، حسب هذا السياق، يدل على أن الحاكم الرافض لشريعة الله وحكمه، عُدِمَ فيه الإستسلام لله تعالى وانقلب على ربّه وخان كتابَهُ وشريَعَتَهُ! ومن كان هذا صَنيْعَهُ، فوصفه بالكافر مِلْءُ إهابِهِ وثيابه!

ثانياً: وأما قوله: ﴿ . . . وَمَن لَّمْ يَمَّكُم بِما آنزَلَ اللّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الظّلِمُونَ ﴿ المائدة]، فجاء في سياق الكلام عن أخذ القصاص العادل في الجنايات المختلفة التي يرتكبها الجناة الظلمة ضد الناس، من قتل نفس، وفقاً عين، وجَدْع أنف، وصَلْم أُذن، وقَلْع سِنَ أو كسرها، وجروح مختلفة في البدن وأعضائه، ومن الواضح أن الحاكم التارك لحكم الله في مثل هذا السياق الذي يتحدّث عن الظلم والإجرام، وأخذ القصاص من الظلمة المجرمين، يليق به أن يوصف بالظالم، لأنه بارتكابه جريمة العدول عن حكم الله العادل، يكون سبباً لضياع حقوق المظلومين الذين ارتُكِبَتْ

حقهم الجرائِمُ، وإضافةً إلى هذا: يُشَجِّعُ الظلمة والمجرمين على التمادي في الظلم والإجرام، لما يحسّون في الحاكم التارك لحكم الله من لين القناة تجاههم!

الثان وأما قوله تعالى: ﴿... وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ الْفَسِفُونَ ﴿ المائدة]، فإنّهُ جاء في سياق الحديث عن عيسى عَلَيْكُ الله الذي كان يعمل بالتوراة، مثله مثل ساثر أنبياء بني إسرائيل، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمُمْكِفًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ التَّوْرَندةِ ... ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ثم الأنجيل كان يغلب عليه طابع الجانب التربوي والروحي والأخلاقي، وأما من ناحية الأحكام الشرعية، فكان مُعَوِّلا على التوراة، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿... وَءَاتَيْنَكُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدُى وَنُورُ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التوراة التصحيحات التي أجراها لبعض الأحكام الشرعية، التي انحرف فيها اليهود عن التوراة التي أجراها لبعض الأحكام الشرعية، التي انحرف فيها اليهود عن التوراة وجادة الشرع المستقيمة، كما يدل عليه قوله تعالى على لسان عيسى عَلَيْكُ : ﴿وَمُمْرَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ التَوْرَسَةِ وَلِأُجِلَ لَكُم بَعْضَ الّذِي عيسى عَلَيْكُ : ﴿وَمُمْرَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ التَوْرَسَةِ وَلِأُجِلَ لَكُم بَعْضَ الّذِي

وخلاصة القول:

إِنَّ عيسى عَلَيْكُ ، وكتابه الإنجيل الّذي أكرمه الله تعالى به ، كانا مركزين على الجانب الشخصي والأخلاقي من التديّن ، ومعوّلَيْنِ في الجوانب الأخرى للتديّن على التوراة ، بعد تصحيح التحريفات والإنحرافات التي أَذخَلَها فيها اليهودُ ، ولهذا ناسب وصف الحكام التاركين لحكم الله في هذا السياق وهذا الجوّ ، بالفاسقين ، وذلك لأن الفسق وصف شخصي ويمس الجانب الأخلاقي غالباً ، وأودُ أن أختم هذا الموضوع المهم الخطير الّذي نُنهي به الفصل الأول بمباحثه الخمسة ، بهاتين الملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إِنَّ تعليل وصم الله تعالى الحكّام غير الحاكمين بما أنزله، بالكفر والظلم والفسق، باختلاف دواعي عدم حكمهم بما أنزله: من

عدم الإعتقاد، والتجاوز على حقوق الآخرين، واتباع الشهوات، علاوة على كونه مجرَّد ادّعاء لا دليل عليه، فهو أيضاً يشكُل تِكاةً يَتَّكِيءُ عليها كلُّ حاكم تاركِ لحكم الله ومتظاهر بالإسلام، مدَّعياً أنَّ عَدَم حكمه بشريعة الله وحكمه وكتابه المنزَّل، ليس من جرّاء عدم الإيمان والإعتقاد، بل بسبب غلبة النفس واتباع الهوى، أو غير ذلك من الأسباب! نعم إنَّ هذا النوع من التبرير والتذرّع، سهل ميسور وفي متناول كل طاغوت ودكتاتور كافر، يريدُ أن يُخفِي كُفْرَه، تحت غطاء هذه التبريرات والتذرّعات الهزيلة، ويضحك على ذقون المسلمين وأهل الدين!

إذ ما دام الله تعالى قال بوضوح: أن الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله: كافرون وظالمون وفاسقون، من دون ذكر سبب آخر لوصفه إياهم بالكفر والظلم والفسق، سوى عدم حكمهم بما أنزل الله، ومعلوم أنَّ كلام الله الحكيم، في القمة من البلاغة والفصاحة والبيان، فإنَّ أيَّ تدخل مِنّا في الآيات الكريمة من غير دليل نستند إليه، أو قريْنة تضطُّرنا إليه،

يُعْتَبر تحريفاً لكلام الله الحكيم، ولفظ (التأويل) والتذرّع به أضعف بكثير - في هذا المقام - من أن يُسْعِفنا ونجعله غطاءً على ما ارتكبناه من تحريف، ثم نبيع تحريفنا للبسطاء من الناس، في السوق السّوداء لتَشْويه الدين باسم التأويل والتفسير لكتاب ربّ العالمين!

ومن الواضح البين أن الأدب مع كتاب الله ومتكلّمه الحكيم سبحانه وتعالى، يقتضي أن نَلتَزِمَ بالأسماء والأوصاف والأحكام، التي أطلقها على الأشخاص والأحوال والأعمال، حسب السياقات والأجواء التي وردت فيها، من دون أن نُضِيفَ إليها من عندنا قيوداً وشروطاً ما أنزل الله بها من سلطان، وبالنتيجة نُفْرِغَ الآيات المباركات وألفاظها من مضامينها ومحتوياتها التي أرادها لَها، متكلّمها الحكيم، الذي تَمَّتْ كلمتُهُ صِدْقاً وعدلاً.

هذا وربَّما يظن ظانٌ بأنَّ تعليلنا نحن أيضاً لوصم الله تعالى الحكام غير الحاكمين بما أنزل الله، بالكفر والظلم والفسق، مثل أو شبيه تعليل الذين اعتبرنا قولهم ضعيفاً ومتهافتاً، وخاصة في تعليل وصفي الظلم والفسق!

ولكن ليس الأمر كما تصوَّر ذلك الظانُّ المُفْتَرَض، وذلك لوجود فارقين كبيرين، هما:

أولاً: إنّنا لم نأخذ التعليل على أساس تقسيم الحكام غير الحاكمين بما أنزل الله على أساس دواعيهم المختلفة، إلى ثلاثة أقسام - والّذي لا تدلّ عليه الآيات - بل استنبطناه وفهمناه من ألفاظ الآيات نفسها وسياقها، أي: نحن لم نأت بشيء خارج عن الآيات المباركة.

ثانياً: نحن لم نقل بأن الآية التي وصفت الحكام التاركين لحكم الله بالظالمين، تدل على أن أولئك ظالمون وموصوفون بالظلم فحسب، وكذلك الموصوفون بالفسق فقط، كما فعل الذين اعتبرنا قولهم وتعليلهم ضعيفاً ومتهافتاً، بل قلنا بأنَّ كل من لم يحكم بما أنزل الله تعالى، فهو كافر وظالم وفاسق، في آنِ واحد، وليس تنوع الأوصاف

VW

وتوزيعها على الآيات الثلاث، إلّا على أساس الإعتبارات الثلاثة المختلفة والمواقف المذكورة في الآيات، وإلّا فكل حاكم لا يحكم بما أنزل الله، كافر وظالمٌ وفاسق، لأنه مُخِل بِحَقّ الله تعالى، وحق الناس، وحق نفسه في آنِ واحِدِ.

الملاحظة الثانية: إِنَّ الحكام غير الحاكمين بشرع الله، وإنْ كانوا عموماً يعتبرون: كافرين وظالمين وفاسقين - وان ادّعوا الإسلام والإيمان بالإعلام - ولكن للحكم على شخص معيَّنِ منهم، لابُد من التحقيق التام والتَبَيُّنِ والتفحُّص الكامل عن حاله، وذلك عَبْرَ إغمالِ القاعدة المشهورة: (بُبوت الشروط وانتفاءُ الموانع) أي: لا بدَّ من أَنْ نَسْتيقن قبل الحكم على أحدِ مِمَّن ظاهره الإسلام حاكماً أو غيره، بالكفر، بأنَّه قد تحقَّقتْ فيه كل شروط التكفير، وكذلك انتفتْ عنه كل موانع التكفير⁽¹⁾، ثم نطلق عليه وصف الكفر.

ومن الواضح أن الحاكم الذي يُعْلِنُ إسلامَهُ، ثم يَلْتَزِمُ شعائِرَهُ، ويُنَفِّذُ شريعتَه ومِنهاجَهُ، ولكن يرتكب بعض المخالفات، وتحصل لديه بعض الإنحرافات عن جادة الشريعة وأحكامها، غير الذي ليس فيه من الإلتزام بالإسلام شيء، ولا يُسْمَعُ منه سوى ادِّعاء الإسلام!

وكذلك الحاكم الذي يَتَبنَّى الإسلام مبدئياً، ويسعى للإلتزام به عملياً، غير الذي لا يَتَبنَّى الإسلام من الأساس، ويُضادُّهُ ويحارِبُهُ ويحاربُ أهْلَهُ، والمطلوب هو إنزالُ كُلِّ من الحكام منازِلَهُم، وتصنيفهم حسب قربهم وبعدهم من الإسلام وإلتزام شريعته وأحكامها (٢).

⁽١) وضَّحْنا شروط التكفير ومَوانِعَه، في كل من: (الكتاب الثاني)، و(الكتاب العاشر).

⁽٢) وقد تحدثنا عن مسألة (عدم الحكم بما أنزل الله تعالى) في الكتاب الثالث من هذه الموسوعة، وكذلك أوفينا هذه المسألة حقها من البحث، في كل من: كتاب (الإيمان والعقيدة الإسلامية في ضوء القرآن والسنة) المجلد الرابع: الإيمان بكتب الله تعالى ورسله، والمجلد الرابع من تفسيري: تفسير القرآن العلي المبارك، المخصص لتفسير سورة المائدة، وكلاهما باللغة الكوردية.

وقد شرخنا هذه القاعدة بشيء من التفصيل في السابق فلا نعيده هنا. وهذه هي نهاية الفصل الأول من هذا الكتاب، والذي كان كتمهيد للفصل الثاني منه، ونَنتقلُ الآن إلى الفصل الثاني، بإذن الله الكريم وتوفيقه.





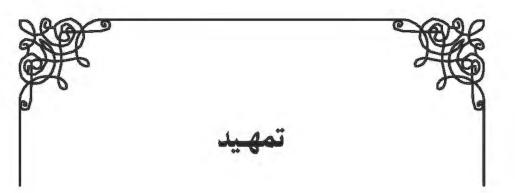




مجالات تطبيق الشريعة في المجتمع والمعالم الأساسيّة للدَّولة في الإسلام







قد قلنا سابقاً أن كلمة (الشريعة) - والتي هي في أصل اللّغة اسم للطريق الموصِل إلى مورد الماء (١) - استعملها كتاب الله الحكيم بمفهوم واسع يتّسِعُ للدين كلّه، بجميع جوانبه الفردية والجماعية، وانما سمّى كتابُ الله العظيم دين الله الحق شريعة، كما جاء في قوله تعالى مخاطباً نبيّه الكريم: ﴿وَءَايَيْنَهُم بَيِّنَتِ مِنَ ٱلْأَمْرِ فَمَا اَخْتَلَفُوا إِلّا مِنْ بَعّدِ مَا جَآءَهُمُ الْعِلَمُ بَعْنَا يَنْهُم إِنَّ مَنْ اللّهُمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَغْلَفُونَ ﴿ ثُمَّ الْعَلَمُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ اللّهُمْ قَلْمَ الْقَيْكَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَغْلَفُونَ ﴿ ثُمَّ الْعَلَمُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ اللّهُمْ فَاتَبِعَهَا وَلَا نَتّبِعَ أَهْوَاءَ الّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ ثُلُهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّه المجتمع به، وتنظيم حياته وإدارتها على أساسه.

ولكن نحن قصدنا بكلمة الشريعة هنا - أي: في عنوان هذا الفصل الثاني - معنى أخص هو أضَيْقُ من معناها الأصلي، وهو الجوانب التي تتولَّى الدولة والسلطة الشرعية تطبيق أحكامها على المجتمع، وهذا المعنى هو المتعيِّن الآن عرفاً عند استعمال كلمة الشريعة.

وسَنَبْحث بتوفيق الله الكريم مجالات تطبيق الشريعة من قبل السلطة الشرعية في الدَّولة والمجتمع الإسلامي، في عشرة مباحث كل مبحث مخصَّص لبحث مجال معيَّن، ومن خلال بحثنا في المجالات العشرة التي تُطبَّقُ فيها شريعةُ الله وأحكامها على المجتمع الإسلامي، من قبل سلطته الشرعية، نبيِّن أيضاً المعالم الأساسية للدولة الإسلامية.

⁽١) المعجم الوسيط، ص٤٧٩.

ومعنى هذا: أنّنا في الوقت الّذي نبين في هذا الفصل، كيفية اهتداء المجتمع الإسلامي بهدى الله والتزامه بشريعته في كافة جوانب حياته، إظهاراً لدين الله الحق، نوضح أيضاً المعالم الأساسية والخطوط العريضة التي رسَمَها كتابُ الله الحكيم للكيان الإسلامي والدولة الإسلامية، ونحقق بهذا غرضين:

أولهما: تبصير المسلمين عامة والعاملين في ميادين العمل الإسلامي خاصة ، بدينهم الحق من هذه الناحية - أي ناحية شموله لكل جوانب حياة المجتمع - ، كي يكونوا على بصيرة من أمرهم في مجال السعي وبذل الجهود لاستئناف حياة إسلامية مرضية لله تعالى في ظلِّ حكم دين الله الحق ، الذي ارتضاه الله تعالى لهم منهجاً وديناً: ﴿ . . . وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسۡلاَمَ دِيناً . . ﴾ [المائدة: ٣] ، والذي لا يقبل منهم اتباع غيره من الأديان والمناهج الجاهلية الباطلة: ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ ٱلْإِسۡلاَمِ وِينَا فَلَن يُقبَلَ مِنهُ وَهُو فِي ٱلْآخِرةِ مِن ٱلْخَسِرِينَ فَي ﴾ [آل عمران].

ثانيهما: دحض الظنون والمزاعم التي تساور نفوسَ الذين ينظرون إلى الإسلام وشريعته الحكيمة، خَلْف مِنظارِ أسود، ويرددون كالببغاء أقوال واتهامات الأعداء الحاقدين على الإسلام والمسلمين وحضارتهم وتاريخهم، أو الناقمين على الكنيسة النصرانية وتعاليمها الخُرافية والمجحِفة بحق الجماهير، والتي سُمِّيَتْ زوراً بالدين المسِيحي، والمسيح عَلَيَ منها ومن ثالوثها الشركى: (الله، الإبن، الروح القدس) بَراء.

وأكثر هؤلاء - الذين تساور الشكوكُ نُفوسَهم تِجاهَ الإسلام - لم يكلّفوا يوماً أنفسهم عناء بحث ودراسة جدّية لكتاب الله وسنة رسول الله وسيرته العطرة، كي يصلوا إلى بَرْد اليقين، بأن من الظلم الفظيع أن يُقاسَ الإسلامُ وشريعته الحكيمة على النصرانية المُحرَّفة، والتي لَفَظَتْها المجتمعاتُ الغربية بِرُمَّتِها، ورفَضَتْها لما رأَتْ فيها حقاً: أنَّها أصبحت كابوساً ثقيلاً لا يُطاق على صدورهم، وأصبحت حَجَر عَثْرة، بَلْ سدّاً منيعاً على طريق نهضتهم، لذا لم يكن لهم بُدُّ من كسره وإزاحته، وبالنتيجة تغلّب العقلُ الغربي المشوب بكثير من الجهل والهوى، على كومة الخرافات المغلّفة زوراً وبهتاناً باسم الدين الربّاني، وكذلك تغلّب (العَدْلُ) المتمثل في المطاليب الجماهيرية الحاوية على الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية، على (الظلم) المتَجَسِّد في ثالوث:

(البابا، الإمبراطور، الإقطاع)!

ثم في ذلك الفراغ الفكري والسياسي الهائل، الذي نتج عن إزاحة ذلك الثالوث المشؤوم، عن ميدان الفكر والسياسة والحكم، بل عن ميادين الحياة كلها، شَرَعَ الساسة والمفكرون الغربيّون بطرح نظرياتهم السياسية والإجتماعية بغية الوصول إلى أفضل صيغة وطريقة، لكيفية إدارة المجتمع وترتيب شؤونه، وكانت العلمانية (Secularism) (أي اللادينية وعدم الحساب للدين) هو التيار العام الذي كانت كل النظريات المطروحة تدور في فلكها، واستمرّت المحاولات وتعدّدت المشاريع والطروحات، إلى أن استقرّ رأيهم في نهاية المطاف، وبعد تجارب مريرة، دفعوا فيها أبهظ الأثمان، على أن أفضل أسلوب للحكم، أو أقلّه شروراً هي (الديمقراطية) التي فهمت بصور متعدّدة ومُورست بأشكال مختلفة، وهي لفظة مطاطية المعاني، تَحملُ في طيّاتها الكثير من الإشكالات، ولكن على أي حال بالنسبة، لمن لا يملك غيرها هي أحسن موجود قياساً بأنظمة الحكم الأخرى، أو الأصح أن يقال، إنّ الديمقراطية هي موجود قياساً بأنظمة الحكم سوءاً، أو هكذا تتراءى للناس في عصرنا هذا.

ولم يلتفت الغرب إلى الإسلام (دين الله الحق) لأسباب كثيرة، لعلَّ أهمَّها هي هذه الأسباب الأربعة:

أولاً: خَلْفيَّتهم المادية الوثنية الغارقة في القدم، والمتغلغلة في كل جوانب حياتهم الفكرية والثقافية والروحية والإجتماعية، والتي تتناقض تناقضاً صارخاً مع الإسلام، في توحيده المطلق لله تعالى، وسُمُوه الروحي والخُلُقي، والنظر إلى الدنيا كوسيلة لنيل الحياة الحقيقية في الآخرة، وكمرحلة ابتلاء وامتحان فحسب.

ثانياً: جهلهم بالإسلام عموماً، وتصوّرهم لكثير من حقائقه بالمقلوب نتيجة الدُعايات المغرضة، والإعلام المضادِّ المشوِّه للإسلام، من قبل الكنيسة المهزومة في عُقْرِ دارها، وعدد من المستشرقين الحاقدين على الإسلام وقرآنه ونبيه على.

ثالثاً: امتلاء قلوبهم عامة من الحقد والبغض، على الدين الربّاني بكافة شرائعه، من جرّاءِ ما ذاقوه من يد طبقة الكهنوت (الأكليروس) وكان لاسم

(محاكم التفتيش) رَنينٌ مُزْعِجٌ في آذان الغربيين، ذلك العنوان القبيح الذي مورست تحت لافتته: أبشعُ أنواع جرائم التعذيب، والتي راح ضحيَّتها ملايين الغربيين، بسبب رفضهم الخرافات الكنسيَّة، أو حتى بسب شك الكنيسة ورجالها في عقائدهم المنافية لتعاليمها، أو ولائِهم لها، وليس (جوردانو برونو) الإيطالي الذي أُخرِقَ حياً، وهو العالم الفلكي المشهور، إلّا مثالاً لكثيرين غيره.

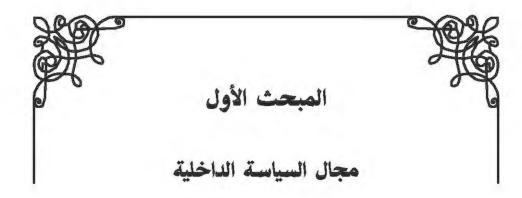
رابعاً: حقدهم الخاص الذي توارثوه جيلاً عن جيل تجاه الإسلام والمسلمين، سواء بسبب الحروب الصليبية، التي لم يَجْنِ منها الغرب سوى الخيبة، أو بسبب الفتوحات الإسلامية، التي كانت تقوم بها الدولة الإسلامية العثمانية في أعماق أوروبًا، ومن جرّاء أساليبها في حكم وإدارة تلك البلاد التي وقعت في قبضتها، والتي كان يشوبها كثير من الظلم والتعسف بسبب الجهل بالشريعة، أو الإنحراف عنها في مجال التعامل مع المواطنين عموماً، وغير المسلمين منهم خصوصاً!.

وأرجو الله الكريم اللَّطيف أَن يوفِّقني لتناول هذا الموضوع الَّذي نحن بصدده، تناولاً يحقِّق كلا غرضَيْه اللَّذَيْن أشرنا إليهما.

وهذه هي عناوين المباحث العشرة التي يتكون منها هذا الفصل:

- ١) مجال السياسة الداخلية.
- ٢) مجال السياسة الخارجية.
 - ٣) مجال الإقتصاد والمال.
 - ٤) مجال الفكر والعلم.
- هجال الدَّعوة إلى الله تعالى.
 - ٦) مجال الإعلام.
- ٧) مجال الأُسرة (الأحوال الشخصية).
 - ٨) مجال القضاء.
- ٩) مجال العقوبات (الحدود الشرعية).
- ١٠) مجال الجهاد والقتال في سبيل الله.

ونبدأ بالمبحث الأول المخصِّص للبحث عن السياسة الدَّاخلية:



نستطيع أَنْ نُجْمِلَ المعالم الأساسية والخطوط العريضة للدولة الإسلامية في مجال السياسة الداخلية، أي: كيفية تكوينها وطريقة تحديد ولاة الأمور الذين يتولون إدارة المجتمع، بمُقتضى السلطة الشرعية التي يخوّلهم إياها المجتمع، وكيفية تعامل المجتمع والسلطة الشرعية بعضهما مع بعض، في المطالب الثلاثة عشر الآتية:

- ١) الحاكمية لله تبارك وتعالى وحده.
 - ٢) السيادة لشريعة الله وحدها.
 - ٣) السُلطة بيد المجتمع.
- ٤) الشورى هي أساس إدارة جميع شؤون المجتمع والدُّولة الإسلاميين.
- الا شرعية لولاية ولاق الأمور، إلا إذا أسندت إليهم على أساس الشورى.
- ٢) طاعة المجتمع لأولي الأمر، واجبة في حدود الشرع، ووجوبها يَنْبُغُ
 من طاعة الجميع (أي المجتمع وأولي الأمر) لله ولرسوله على المجتمع وأولي الأمر)

AW

- ٧) يجب على ولاة الأمور، مشاورة المسلمين في الأمور التي تَستَحِقُ
 المشاورة، ثم الإلتزام بالرأي الصواب أو الأصوب الذي تَتمخفش عنه
 المشاورة.
- ٨) يجب على أولي الأمر، الإلتزام التام بالعَدْل، وإلا فقدوا أهليَّتهُم للولاية على المسلمين.
- ٩) يجب على كل من المجتمع وولاة الأمور، إرجاع الأمور المتنازع فيها إلى الكتاب والسئة.
- 1٠) الإيمان أساسُ الموالاة والأُخوّة بين المسلمين، في ظلّ الكيان الإسلامي.
- 11) الخضوع للدولة الإسلامية، وعدم الإضرار بالمسلمين دينياً ودنيوياً، شرطا مواطنة غير المسلمين في الدولة الإسلامية.
- 17) الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، فَرْضٌ على كلِّ مسلم، ولَيْس حقاً له فَحس.
- ١٣) حكم ولي الأمر الذي ينحرف ويَسْتمِرُ في انحرافِهِ، هو العَزْل، بعد أَنْ يُبْذَل الجهدِ الكافي، لإصلاحه وتقويمه بالوعظ والإرشاد.



المطلب الأول: الحاكمية لله تبارك وتعالى وحده

وقد وضَّحْنا هذه المسألة بما فيه الكفاية في الفصل الأول، فلا موجب للإعادة، ونكتفي بالتذكير ببعض الآيات المباركة في هذا المجال:

- ١) ﴿...إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا بِلَهِ أَمَرَ أَلَّا تَعَبُدُوٓا إِلَّا إِيَّاهُ ذَاكِ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَكِئَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ اللَّهُ اللَّ
- ٢) ﴿... مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيِّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا إِنَّ ﴾
 [الكهف].
- ٣) ﴿ أَنْحُكُمُ ٱلْجُهِلِيَةِ يَبَغُونَ وَمَنَ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ عُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ اللَّهِ عُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ اللَّهِ عَكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ اللَّهِ عَكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ اللَّهِ عَلَمًا لِللَّهِ عَلَمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾

ومن الواضح أن خضوع المجتمع الإسلامي وانقياده لحاكمية الله تبارك وتعالى، يتمثلُ في اتباعه لشريعته المتمثلة في الكتاب والسنة، والتي شملت أحكامها كلَّ نواحي الحياة.

وبناءً عليه:

فلا يجوز لولاة الأمور في المجتمع الإسلامي والماسكين بزمام أمور الدولة الإسلامية، أنْ يُصْدِروا أيّ حكم (قانون) لا يستند إلى كتاب الله وسنة رسوله، نصّاً أو استنباطاً، أو يصطدمُ بنص من الكتاب والسنة.

وذلك لأنه لا معنى للقبول بحاكمية الله تعالى والرّضوخ لَها، ما لم يكن هناك ٱلتزام جادٌ وتام بالشريعة الحكيمة التي تُجلّي حاكميته سبحانه

Aa

وتعالى، وقد ذكرنا سابقاً أن حاكمية الله تعالى، جزء أساسي من ربوبية الله تعالى وألوهيته، إذ الربّ جلّ شأنه هو وحده الّذي يليق به ويحق له، أن يُحكِّم شريعته على الناس، ويُعبِّدهم باتباعهم لها، ومَن لم يُوحدِ الله تعالى في حاكميَّته، فهو لم يو "ده سبحانه لا في ربوبيَّته ولا في ألوهيته، لأن اكمية الله تعالى للبشر، هي أخص وجوه ربوبيَّته لهم، كما أنَّ حاكميته لهم، هي أساس تأليههم له.

ولكن كما أنَّ الإقرار بكلِّ من: ربوبيَّةِ الله تعالى، وألوهيته، لا يُجدي صاحِبَه شيئاً، ما لم يكن موحِّداً له فيهما، كذلك الإقرار والرضوخ لحاكمية الله، لا ينفع الإنسان، ما لم يكن موحِّداً لله تعالى فيها، وقد وَحَدَ الله تعالى نَفْسَه: ربّاً وإِلها وحاكماً، وأمر عباده أن يوحِّدوه في كلِّ منها، كما قال:

- ١. ﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَّهُ إِلَّا أَللَّهُ . . ﴾ [محمد: ١٩].
- ٢. ﴿ فُتُلَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّي شَيَّءٍ... ﴾ [الأنعام: ١٦٤].
 - ٣. ﴿ . . إِنِ ٱلْمُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ . . ﴾ [يوسف: ٤٠].



AH

المطلب الثاني: السيادة لشريعة الله وحدها

كما قال تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَهُم بَيِّنَتِ مِنَ ٱلْأَمَّرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلَمُ بَغْيَا يَنْنَهُم إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى يَنْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَغْنَلِفُونَ ۚ إِنَّ بَعْدِ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَبِعْهَا وَلَا نَشَيْعُ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِلَا نَشَيْعُ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِلَا الجاثية].

وقال: ﴿ وَآنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُ أَهْوَآءَهُمْ . . (المائدة].

ومعنى السيادة للشريعة وحدها، هو أن تكون شريعة الله المتمثلة بالقرآن والسنّة، هي المصدر والينبوع الوحيد للتشريع (التقنين)، ومعلوم أن الشريعة الربانية بنصوصها الواسعة المعاني، والمتعددة المفاهيم، والشاملة لكل جوانب الحياة وشؤونها المختلفة، تَسعُ الحياة البشرية بكل نواحيها، ولا تخوِجُ الناسَ إلى غيرها أبداً، كما أنّها لم تُخوجهم قطّ على مدار القرون الكثيرة التي كانت للدولة الإسلامية في أطوارها المتعدّدة، أكبر الأثر في حياة البشرية عموماً والمسلمين خصوصاً على ما فيها من هنات (۱) وأخطاء، وخاصة في مجال حياة الحكام وتصرّفاتهم الشخصية، وقبل ذلك في كيفية وطريقة تبويهم كرسيَّ الحكم، والتي لم تكن شرعية إلّا نادراً، وجليٌّ أنه لا معنى لكمال الدين ﴿... الْيُومَ أَكُمَلْتُ لَكُمٌّ دِينَكُمُّ ... ﴿ ﴾

⁽١) الهنةُ مُؤَنَّتُ الهَنِ، ج: هَنَاتٌ وهَنُوات، وفي الحديث: (ستكون هَنَاتٌ َهَنَاتٌ) أي: شرورٌ وَفَسَادٌ. المعجم الوسيط، ص٩٩٨.

[المائدة: ٣]، إلّا استغناؤه بنفسه عن غيره، وعدم إِلْجاءِ أتباعه إلى دين ومنهج آخر سواه!

إذن:

مَعنى كون السيادة للشريعة الربانية، هو أَن تَؤْخَذ كلُّ بنودِ الدستور (القانون الأساسي)، وكذلك تستنبط كل الأحكام (القوانين والقرارات) من نصوص الكتاب الكريم وسنة رسول الله على والقواعد المفهومة منهما فقط، أو أن لا تتصادم معهما، وإن لَمْ تؤخذ منهما مباشرةً.

والذين يتصوّرون أن دين الله القيّم، يضيق ذرعاً بمشكلات الناس، ووضع حُلولِ مناسبةٍ لكل منها، وأنَّ شريعة الله لا تتسع لحاجات الناس، فهم إما عارفون جاحِدون، وإمّا جاهلون لدين الله وشريعته، ولا يُدْرِكون أن كتاب الله تبيان لكل شيء، مع مُبيّنهِ المتمثل في سنة رسول الله على وهنا أود أن أنبه على قاعدتين فهمهما العلماء واستنبطوهما من نصوص الكتاب والسنة، كي نفهم كيفية سعة شريعة الله وشمولها، لكل ما يحتاجه الناس، من أحكام مُنَظَّمة لشؤون حياتهم، وحلول تُعالَجُ بها مشكلاتُهم:

الأولى: (أينما وجدت المصلحة، وكيفما تحقّق العَدْل فَثَمَّ شرع الله)(١): وقد فَهِمَ العلماءُ هذه القاعدة التي من شأنها أن تتخذ مصدرا وأساساً لكل الأحكام (القوانين) التي يَحتاجها المجتمع الإسلامي، من الآيات التي يأمر الله تعالى فيها، بكل ما هو حَسن ونافع (المعروف)، وينهى فيها عن كُلِّ ما هو سيء وضار (المنكر)، ويُحَرِّم فيها كُلَّ ما هو حرام ضار (الخبائث)، ويُحِلِّ فيها كُلَّ ما هو حلال مفيد (الطيبات)، ويأمر فيها بالعدل المطلق، وبالإحسان في كل الأحوال ومع كل الناس، وينهى عن الظلم والجور والإضرار والإساءة، وقد تحدَّثنا عن هذا النوع من

⁽١) أنظر: (الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعية)، لأَبن قيم الجوزية، ص٢٣، إذ يقول: (..فإن ظهرت أمارات العَذلِ وأسفر وجهه بأيٌ طريق كان، فَثَمَّ شَرْعُ الله ودينُهُ).

الآيات في أكثر من مناسبة، وخاصة في المبحث الثالث من الفصل الأول من الكتاب العاشر من هذه الموسوعة، والمعنون بـ(موازين المجتمع الإسلامي).

وجديرٌ بالذكر أن المقصود بالمصلحة، هو المصلحة الحقيقية، وليس كل ما اشتهاه بعض الناس، ولا حاجة بنا أنْ نُقَيدُ المصلحة الحقيقية فنقول: (المصلحة الحقيقية التي لا تتعارض مع شرع الله) وذلك لأنّه لا يوجد أي تعارض البتة بين الشريعة والمصالح الحقيقية التي تتطلبها حاجاتُ الناس، وهذه الحقيقية أجلى من الشمس لكل من يستقرىءُ نصوصَ الشريعة الحكيمة، التي لم ينزلها الله تعالى، إلّا لتُحَققَ للناس كل مصالحهم الدنيوية والأخروية، إذن كيف يمكن أن تصطدم الشريعة الحكيمة العادلة، بما لم تأت هي ولم تُنزَّلُ إلّا من أجلها!!

الثانية: (في مجال المعاملات، لا يشترط في الأحكام كونها مستنبطة من النصوص الشرعية مباشرة، بل يكفيها عدم مصادمتها للنصوص فقط)(١)، وهذه القاعدة كسابقتها استنبطها العلماء وفَهِموها من طبيعة النصوص الواردة في مجال المعاملات بمفهومها الواسع، والتي هي بخلاف النصوص الواردة في مجالات الإيمان والعبادة - بمفهومها الخاص - والأخلاق والآداب وشؤون الأسرة، نصوص قليلة العدد، وتكتفي بإعطاء قواعد كلية وأصول عامة، دون الدخول في التفاصيل والخوض في الجزئيات ووضع النقاط على الحروف.

نعم بما أن الأصل في مجال المعاملات، هو الإباحة وإطلاق اليد، ما

⁽۱) المصدر السابق، ص: (۲۲)، حيث يقول ابن القيّم ناقلاً عن (ابن عقيل): [السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإنْ لم يضَغهُ الرسول ولا نَزَلَ به وَحْيٌ، فإن أردت بذلك: (إلا ما وافق الشرع) أي، لم يُخالف ما نطق به الشرع، فصحيح، وأن أردت: لا سياسة إلاّ ما نطق به الشرع، فغلط وتغليطً للصحابة...].

لم يكن هناك نص مانع، وذلك بخلاف مجالات الإيمان والعبادة والأخلاق والآداب، التي الأصل فيها هو الحَظْرُ والمنع إلّا إذا وجد نص (١)، فهناك مجال واسع وميدان رحب أمام ولاة الأمور والسياسة الشرعية، في التحرّك وإصدار الأحكام (القوانين) لتنظيم حياة المجتمع وإدارتها، في إطار القواعد الكلية والأصول العامة التي حدّدتها الشريعة، في مجال المعاملات بمفهومها الشامل للنواحي السياسة والإقتصادية والإجتماعية والإعلامية والقضائية والدفاعية. . . الخ.

ومن الواضح أن هاتين القاعدتين الشرعيتين اللتين اتفق عليهما العلماءِ كافة، لدلالةِ كل من النقل والعقل عليهما، ليستا سوى قاعدتين من القواعد الشرعية الكثيرة التي دلَّت عليها نصوص الكتاب والسنة، سواء بمنطوقها أو مفهومها، وأحسبُ أنّنا بعد هذا الإيضاح، نُذرِكُ بجلاءِ كيف أن شريعة الله الحكيمة تَسَعُ حياة البشرية، بِكلِّ ما فيها من تطورات وفي كافة مراحلها وأطوارها، وذلك بسبب شمولية نصوصها، وكثرة أحكامها وقواعدها التي وتلها، ويفهمها ويستنبطها منها العلماء الرّاسخون والمتخصّصون فيها.

وجديرٌ بالذكر أنَّ سيادة الشريعة ثمرة ونتيجة لحاكمية الله تعالى، إذ تتمثلُ حاكمية الله تعالى في حياة البشر، في سيادة شريعته ودينه عليهم، وبناءً عليه: فَإِفْرادُ شريعة الله بالسيادة، وعدم إشراك غيرها من الأديان والمناهج بها في السيادة، مُتَفرِعٌ عن القبول بحاكمية الله تعالى وتوحيده فيها، ولازم لها لا يَنْفَكُ عنها أبداً، أي: كما أنّه يجب أن يُوحِد الله تعالى في حاكميته، ولا يُشرَكُ به أحد غيره في وضع الدين والمنهج للحياة، كما في حاكميته، ولا يُشرَكُ به أحد غيره في وضع الدين والمنهج للحياة، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمٌ يَأْذَنُ بِهِ اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ عَيْره الله عَيْره اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَيْره اللهُ اللهُ

⁽۱) (الأصل في العبادات الحَظْر إلا ما ورد عن الشارع تشريعُهُ، والأصل في العادات الإباحة إلا ما ورد عن الشارع تحريمه)، رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه المِهمَّة، ص: (١٠٥-١٠٦)، عبدالرحمن بن ناصر السّعدي.

ومَعْلُومٌ أَنَّ اقتباس القوانين والقرارات التي يَتَمَخَّضُ عنها الفكر البشري وثبَتَت جدواها وفائدتها، خصوصاً في مجال تنظيم المجتمع وإدارته وتطويره، مما يُبيحه الشرع، بل قد يُحبِّدهُ ويُوجِبُهُ، اذا ما توقّف عليه تحقيق مصلحةِ ما.

إذن:

فالمقصود هنا بحرمة خلط غير الشريعة لها، وإشراكه معها في السيادة على المجتمع الإسلامي، هو ما يتصادم ويتعارض مع أحكام الشريعة الثابتة بها، وليس اقتباس ما ينسجم معها ويتوافَقُ.





المطلب الثالث: الشلطة بيد المجتمع

وهذ الأصل هو ثالث الأصول الثلاثة الأهم، من أصول الحكم الإسلامي، أي: (الحاكمية لله، والسيادة للشريعة، والسلطة للمجتمع).

والمقصود بالسلطة هو الولاية وحق تصريف الأمور وإدارة الشؤون، فالمجتمع الإسلامي أساساً هو صاحب الولاية على نفسه، بالنسبة لقيامه بتطبيق شريعة الله تبارك وتعالى على حياته.

وتدلّ على هذا الأصل آيات كثيرة، إذْ كل الآيات المبدؤة به يَتَأَيّها اللّه الله على هذا الأصل آيات كثيرة، إذْ كل الآيات المبدؤة به يَتَأَيّها اللّه المجتمع الإسلامي ككل بذكوره وإناثه، وجميع شعوبه وأجناسِه، ولهذا لم يخاطب الله الحكيم تبارك وتعالى المسلمين في (مكة) بهذه الصيغة ولو مرة واحدة! وذلك لأن المسلمين في مكة، كانوا أقلية مُسْتَضْعفة، ولم يكونوا مجتمعاً يملك أمر نفسه، بحيث تكونُ لَهُ سلطة الأمر والنهي، والله الحكيم الرحيم جلَّ شأنه لا يكلف نفساً إلّا وسعها: ﴿لا يُكلِّفُ اللّهُ نَفسًا إلّا وسعها: ﴿لا يُكلِّفُ اللّهُ نَفسًا إلّا وسعها الله يملكون قدرة تنفيذه.

وأكثرية الأحكام الشرعية التي احتوت عليها أوامر الله تعالى ونواهيه الموجهة إلى المجتمع الإسلامي، مسبوقة بجملة: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيكَ وَامَنُوا . . ﴾ وما لم تَسْبِقها صراحة، فالسياق يدل عليها ضمناً، وهذه بعض الآيات كأمثلة فحسب:

١) ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنْلِّي . . . ﴾ [البقرة: ١٧٨].

- ٢) ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيبَامُ... ﴾ [البقرة: ١٨٣].
- ٣) ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ عَامَثُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوْا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴿ البقرة .
- ٤) ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَحِلٍ مُسَكِّى فَاحْتُبُوهُ... ﴾
 [البقرة: ٢٨٢].
- ٥) ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم وِٱلْبَطِلِ... ﴾ [النساء: ٢٩].
- ٢) ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَرِثُوا ٱلنِّسَآء كَرَهَا أَ... ﴾
 [النساء: ١٩].
- ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَقَّى تَسْتَأْنِسُوا وَيُسَلِّمُوا عَلَى آهْلِها ... ﴾ [النور: ٢٧].
- ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى اللَّهِ وَرَسُولِةٍ وَ وَالْقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعً عَلِيمٌ ﴿ . . . ﴾ [الحجرات].
- ٩) ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَنلًا مِّنَ اللهِ . . . ﴾ [المائدة: ٣٨٣٨].
 - 1٠) ﴿ ٱلنَّوْانِيَةُ وَٱلنَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلِّ وَبِيدٍ مِّنَّهُمَّا مِأْنَةً جَلَّدَّةٍ . . ﴾ [النور: ٢].
 - ١١) ﴿ وَأَنكِ مُوا ٱلْأَيْلَمَىٰ مِنكُرْ ﴾ . . . ﴾ [النور: ٣٧].
- ١٢) ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ أَيُقَاتِلُونَكُو وَلَا تَمْ تَدُوّاً . . ﴾ [البقرة: ١٩٠ .
- ١٣) ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ لِلَى ٱلنَّهَٰلُكُمْ ۚ . . . ﴾ [البقرة: ١٩٥ .
 - 1٤) ﴿ وَأَيْمُوا لَلْهَجُ وَٱلْهُمْرَةَ لِلَّهِ . . . ﴾ [البقرة: ١٩٦ .
 - 10) ﴿ أَنَّ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا نَنَفَرَّقُوا فِيتُّهِ . . ﴾ [الشورى: ١٣].

نعم إنَّ هذه الخطابات القرآنية المباركة وغيرها، ممّا هي على شاكلتها، كُلُها موجَّهة إلى المؤمنين المكوِّنينَ الأساسيِّنَ للمجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي، إذْ كُلهم بحكم إيمانهم وإسلامهم، مُلْزَمون باتباع كتاب الله وسنة رسوله على وتطبيق أحكام شريعة الله الحكيمة العادلة في

واقع حياتهم، محقّقين بذلك إيمانهم بالله ورسوله ودينه، ومُظْهِرين دينَ الله تعالى على الأديان والمناهج كلّها، ومُثْبِتين أَنَّهم موحُدون لله تعالى في ربوبيَّته وألوهيته وحاكميته، وكلّ هذا تحقيقاً لعبوديَّتهم لله تبارك وتعالى: الحكمة التي خلق الله الجنَّ والإنس جميعهم من أجلها: ﴿وَمَا خَلَقتُ اَلِجْنَ وَالْإِنس جميعهم من أجلها: ﴿وَمَا خَلَقتُ اَلِجْنَ وَالْإِنس جميعهم من أجلها من خلال استقاء وَالْإِنسَ إِلَّا لِيعَبْدُونِ ﴿ وَهَ الله الله الصافي وحده، ومن تصوراتهم وقِيمِهم وموازينهم، من مَعين دين الله الصافي وحده، ومن خلال تقديم الشعائر التعبّدية له وحده، وكما أمر بها جل شأنه، ومن خلال تحليهم في تعامل بعضهم مع بعض بالآداب الشرعية، والقيام بفريضة الأمر المعروف والنّهي عن المنكر، وقد تقدّم الكلام عنها في المباحث: الأول والثاني والثاني والثاني والثاني من الفصل الثاني من الكتاب العاشر.

ومِمّا يجدُرُ ذكره هنا، هو: أنَّ هذا الأصل (جَعْل الولاية على المجتمع بيده هو) الّذي أتى به دينُ الله الحق للبشرية، قبل أكثر من أربعة عشر قزناً من الزّمان، عَفُواً صَفُواً ومن دون مطالبة من أحد! لم تَنَلْهُ المجتمعات البشرية الأخرى وفي مقدِّمتها المجتمعات الغربية، إلّا بعد جُهد جهيد، بَلْ أَنهارِ من الدماءِ وأكوام من جماجم الجماهير الكادحة، والشعوب الرازحة تحت نير الإستغلال والإستعباد والإضطهاد، الّذي وضعه الطواغيتُ المستبدّون على أعناقهم، وذلك بعد أكثر من أحد عشر قزناً من نزول كتاب الله الحكيم على نبيه الخاتم، المبعوث رحمة للعالمين ضلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أجمعين، وتجسيد هذا المبدأ وغيره من الأصول والمبادئ الربّانية، في مجتمع سعيد ودولة عادلة، لم تَرَهُما ـ ولن تراهما ـ البشرية، إلّا في ظلً حكم شريعة الله الحكيمة.

وكذلك مما ينبغي التنبّه له هنا، هو:

أنَّ الإِنحراف بالدولة الإسلامية بعد عصر النبوّة وعصر الخلافة الراشدة، والذي لم يتجاوز ثلاثين سنة، في جوانب كثيرة منها وخاصة جانب سلب الولاية من المجتمع المؤمن، واغتصاب السلطة السياسية مِن قِبَلِ الحكّام المُتَحكّمين على الأمة، وتحويل عَمَليَّة التولِّي على الأمة الإسلامية من أصلها الشرعي المَبْنيُّ على الشورى والإنتخاب، إلى أصلين

قبَليَّينَ جاهِليَّين هما: الوراثة، والإستيلاء، نعم إحداث هذا الإنحراف الخطير في الدَّولة الإسلامية، لا يُقلِّلُ ذرة من سمو وحقانية ذلك المبدأ والأصل المهم، أللهم إلّا عند من لا يعرفون دين الله القيم من خلال مصدريه الكتاب والسنة، لذا يَحْسِبُون مواقف المسلمين وتصرُّفاتِهم - بغض النظر عن موافقتها للشرع أو عدم موافقتها - على الإسلام، ويحمِّلونه مسؤولية كل ما يُفعَل ويُقال باسمه! ولا شك أن هذا حكم ظالم، بل من أبشع أنواع الظلم والإجحاف.





المطلب الرابع: الشورى هي أساس إدارة جميع شؤون المجتمع والدَّولة الإسلاميين

قال الله تبارك وتعالى في التعريف بأهل الإيمان والجماعة المؤمنة، من خلال صفاتهم الأساسية:

﴿ فَمَا أُونِيتُم مِّنِ ثَنَيْءٍ فَهُنَّعُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنَيَّ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّم مِّ يَتُوكُلُونَ ﴿ وَاللَّذِينَ اللَّهِ عَلَىٰ كَبَيْرِ ٱلْإِنْم وَالْفَوَحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ وَعَلَى رَبِّم وَالْفَوَحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفُرُونَ ﴿ وَأَمْرُهُمُ شُورَىٰ يَبْنَهُم وَمِمَّا رَفَقَتُهُمْ مُورَىٰ يَبْنَهُم وَمِمَّا رَفَقَتُهُمْ مُورَىٰ وَاللَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ ٱلْبَعْنُ مُمْ يَنْفَصِرُونَ ﴾ [الشورى].

ونُسَجِّلُ في ضوء كلام الله المبارك هذا، الحقائق السَّبع الآتية، عن الشورى، في دين الله القيِّم:

الأولى: جذريّة الشورى وأصالتها في تكوين الجماعة والمجتمع والدولة:

ونفهم هذه الحقيقة من أنَّ الله تعالى جعل (الشورى) إحدى خصائص الجماعة المؤمنة، حتى قبل أخذها زمام السلطة الشرعية بيدها، وذلك لأن سورة (الشورى) مكية النزول، وهذا يدل على أن إدارة أمور أهل الإيمان، في أول نشأتهم، يجبُ أن تكون على أساس الشورى والمشورة.

الثانية: مكانة الشورى في الإسلام، هي أنَّها في مَصاف الصَّلاة والزكاة:

والدليل على هذا، هو أن الله تعالى جعل الشورى بين إقامة (الصَّلاة)

44

و(الإِنفاق)، وواضح أن الزكاة هي الركن الركين للإنفاق، وعليه: فالشورى في حياة المسلمين، لها مكانة عظيمة جداً، اذ هي من أركان الإسلام وأصوله، مثلها مثل الصلاة والزكاة.

الثالثة: مفهوم الشورى هو: تقليب الآراءِ والتأمل فيها، بُغيَة الوصول إلى أصَحِّها وأصلحها:

وذلك لأن كلمة (الشورى) كما قال علماء اللغة (١)، مأخوذة في الأصل من: (شارَ النَّحْلُ العَسَلَ يشورهُ) إذا جناه من الأزهار، أو من: (شِرْتُ الدابَّة أَشورُها) إذا أركَضْتَها وأَجْرَيْتَها لتجرِّبَها، وتتعرَّف على مِشْيَتها وطبيعتها.

وكذلك المتشاورون يُقلِّبون الآراء المتباينة المتعدِّدة، وَيَفْحَصونها ويتأمَّلون وجوهَها، كي يصلوا في النهاية إلى ما هو الصواب والصالح، أو الأصوب والأصلح منها.

الرابعة: شمولية الشورى لكل أمر له شأن وأهمية، ويحتاج إلى مداولة الرأى حوله:

ودليل هذه الحقيقة، هو أنَّ الله تعالى بقوله: ﴿... وَأَمَّرُهُمْ شُورَىٰ مُورَىٰ مَرَىٰ السورى: ٣٨]، جعل كل أمور المؤمنين وشؤونهم المختلفة مشمولة بالشورى (٢)، إذ حسب التعبير القرآني الحكيم، ينبغي ألّا يكون هناك شأن وأمر من أمور المسلمين، إلّا وهو مشمول بالشورى، ومن الجلي أن كلمة الأمر في اللغة العربية وفي اصطلاح القرآن، لا تشمل الشؤون الصغيرة، والمسائل التافهة، أو الجزئية التي لا تستحق البحث والفحص والمشورة.

⁽١) المعجم الوسيط، ص٤٩٩.

⁽٢) الأمر: الحال والشأن، والحادثة ج: أمور، والطّلَب أو المأمور به. المصدر نفسه، ص٢٦.

الخامسة: وبناءً على ما تقدّم ذكره، فإِنَّ وجوبية الشورى على أهل الإيمان جَليَّةٌ كالنهار:

نعم إنّ الشورى مع ما ذكرنا من أصالتها وجذريّتها، في تكوين الله، الجماعة المؤمنة والمجتمع الإسلامي، ومكانّتِها الرفيعة في دين الله، وثمارِها الطيّبة وسَعتِها وشُمولها، وجوبها على أهل الإيمان في كل أحوالهم، أكبر مِنْ أنْ يُناقَش وأوضحُ من أنْ يحتاج إلى برهنة واستدلال، كيف وقد جعلها الله تعالى صفة أساسية، ووظيفة عظيمة لأهل الإيمان، بذكرها بين إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، الفريضتين الجليلتين، وفي هذا إشعارٌ لأهل الإسلام، بأنّه لا يمكن أنْ تُو لَد جماعة مسلمة - من دون صلاة وزكاة، كذلك لا يمكن تصوّر وجودها، بدون الشورى.

سادساً: الإلتزام بالنتيجة التي تتمخّضُ عنها الشورى واجبٌ، وإلّا أصبحت الشورى مجرّد تَلْهَيةٍ:

أَجَلْ، طالما أن حكمة الشورى وثمرتها، هي الوصول إلى ما هو صواب أو أصوب من الآراء، بشأن الأمور التي يُتَشاور فيها، فما لم يتحقق ذلك الهدف، ولم تُؤد الشورى إلى الحكمة والثمرة التي فرضت من أجل الوصول إليها، وذلك من جرّاءِ عدم الإلتزام بالنتيجة التي تتمَخّض عنها، اغتبرت الشورى مجرّد ملهاة، وتعتبر عملية الشورى والمشاورة على أي مستوى كانت، شيئاً غير ذي جدوى، بل تعتبر بمثابة تَخديرٍ ومُلةً (۱) للناس فحسا!

ولنا عودة إلى هذه المسألة انْ شاء الله في المطلب السّابع من هذا المبحث.

⁽١) أَلْهَاهُ: شَغَلَهُ ولهَّاهُ بِهِ تَلْهِيةً: عَلَّلَهُ، مختار الصحاح، ص٥٢٤، لفظ: ل ه ا.

سابعاً: وبين الشورى الإسلامية والديمقراطية، يوجد فرقان جوهريان، هما: شموليَّة الشورى لكل نواحي الحياة، وعدم انحصارها في المجال السياسي، وكونها مقيَّدة بالشريعة وقواطعها:

نعم إِنَّ أهمَّ وأُبرز الفروق بين الشورى والديمقراطية (١) هي:

الشورى في الإسلام ليست محصورة في الجانب السياسي كالديمقراطية، بل شاملة لكل جوانب الحياة الفكرية والعلمية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية والجهادية، والدليل على هذا، هو أن الله تعالى عندما عرَّف المؤمنين بأن إحدى خصائصهم الأساسية هي خصيصة التشاور (٢) ﴿ . . . وَأَمَّرُهُمُ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ . . . ﴾ الشورى: ٣٨]، لم يخصّ الشورى بأمر دون أمر، بل أطلق القول فيها من كل قَيدٍ، وعَمَّمَها ولم يَخُصَّها بشيء دون غيره، من الأمور الجديرة بالتشاور.

وقد ذكر الله تعالى في كتابه الحكيم الشورى والمشاورة في أكثر من مجال، مثل:

- أ مشاورة الوالدين بشأن مدة رضاع ولدهما الرضيع: ﴿... فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضِ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِماً ... ﴾ [البقرة: ٢٣٣].
- ب مشاورة الزَّوج المطلق والمرأة المطلَّقة الحامل، في كيفية إرضاع الطفل المولود بعد الطلاق: ﴿... وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْمِنَ كَنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْمِنَ حَمَّلَ فَانْفِقُوا عَلَيْمِنَ حَمَّلَهُنَّ وَأَتْمِرُوا بَيْنَكُمُ حَمَّى يَضَعَنَ حَمَّلَهُنَّ وَأَتْمِرُوا بَيْنَكُمُ عَمْوُنِيٍّ. .. ﴾ [الطلاق: ٦].

⁽۱) ولكن هناك نقاط اشتراك كثيرة بين نظام الحكم في الإسلام والديمقراطية، مثل: الإنتخابات، التداول السلمي للسلطة، وترجيح رأي الأغلبية، وإسناد السلطة الى المجتمع، وتأمين الحقوق والحريات للجميع، والعدالة والمساواة.

⁽٢) الخصيصة ج: خصائص، الصِّفة التي تُميّز الشيءَ وَتحدّدُهُ. المعجم الوسيط، ص٢٣٨.

- ج مشاورة إمام المسلمين ورئيسهم، أهل الإيمان في مجال القتال: ﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأُمْنِ فَإِذَا عَنَهْتَ فَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الْمُتَوكِّلِينَ وَمعلوم أن هذه الآية الكريمة جاءت في سياق آيات كلها تتحدّث عن القتال، ولهذا فالقتال بالنظر إلى سياق الآيات هو أوّلُ ما يَتَبادَرُ إلى الذهن، عند سماع كلمة (الأمر)، وان كان خصوص السبب لا يمنع شمول المعنى، كما هو مقرّرُ عند العلماء الأصوليين وغيرهم.
- الشورى في الإسلام مُقيَّدةً بالشريعة وأحكامها القطعية، إذ: (لا اجتهاد في مُقابل النص)(١)، وذلك بخلاف الديمقراطية التي هي مُطلق العِنان، ولا شيء يَمْنَعُها من الجموح والإنحراف في شتَّى الجهات، كما هو الواقع الآن في المجتمعات التي اتخذت العلمانية ديناً ومنهجاً، والديمقراطية أسلوب حكم لها، وخاصة المجتمعات الغربية التي هي مَهْدُ ذلك النظام، وأكثر المجتمعات البشرية صدْقاً مع الديمقراطية، والتي أدّى بها صِدْقُها مع الديمقراطية، إلى مخاز -في الجانب الأخلاقي - لم تُعرفُ في حياة البشرية فيما مضى من عمرها إلَّا نادراً جدًّا، وذلك مثل اعتبار الزُّني بين الرجل والمرأة، شيئاً عادياً، بل وحقاً مشروعاً ومرعياً بالقوانين، مثله مثل أكل (السَّندويش) أو شرب (الكوكا كولا) ما دام أنه تَ "بموافقة الطرفين! بَل الأنكى والأخزى من ذلك: اعتبار الفاحشة الذكورية (عمل قوم لوط عُلِيتً الله حقاً طبيعياً، يَرْعاه النظام العلماني الديمقراطي لكل من الفاعل والمفعول به! وقد أصبح الآن الإعلان عن زواج رجلين (فاعل ومفعول به)، في إعلام بعض الدول الغربية، حادثة عاديةً لا تُثِيرُ الإنتباه!!

نعم هذه هي نتيجة أو بعض ثمار الديمقراطية الغربية التي لا يُقيدها شيء، سوى إرادةِ أعضاءِ البرلمان أو الكونغريس وأهوائهم.

⁽١) أي النص القاطع الواضح من حيث السَّند، ومن حيث الدَّلالة.

ولكن الشورى في الإسلام، ونتيجة تقييد الشرع إيّاها بأحكام الشريعة الواضحة البيّنة، التي حرَّمت كُلَّ أنواع الظلم والمنكر والباطل والحرام والخُبْثِ والرُّجس، فهي بِمَنْأى بفراسخ من أن تؤدِّي لا إلى مثل هذه المخازي، بل حتى إلى عُشْر مغشارها!

أَجَلْ فإِنَّ من بديهيات الشريعة الإسلامية، كما قال العلماء: (حَرامُ محمدِ حرامٌ إلى يوم القيامة، و حَلالُهُ حلالٌ إلى يوم القيامة)، ولهذا لو أن المسلمين كلَّهم - وليس أعضاء مجلس الشورى منهم، فحسب - اجتمعوا وأجمعوا (وهذا فرض محالٌ) على أن يُحِلّوا حراماً، أو يحرّموا حَلالاً مِمّا بيّنه الكتاب والسنة، لَيْسَ أَنَّهُ لا يُلْتَقَتُ إلى قرارهم المذكور فَحَسْبُ، بَلْ ويعتبرون آثمين بل خارجين عن الإسلام، لمزاولتهم التحليل والتحريم الذي لا يَحِقُ لأحد سوى ربُ العالمين جل شأنه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ الله الذي لا يَحِقُ لأحد سوى ربُ العالمين جل شأنه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ الله أَذِنَ الله لَكُمْ مِن رَزْقِ فَجَعَلْتُم مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ الله أَذِنَ الله أَدُنَ الله لَكُمْ مِن إلى الوساء.

نعم لا يجوز بتاتاً أَن يتشاور المسلمون في أمر قد حَسَمَه الله تعالى في كتابه أو رسولُهُ في سنته، أمراً ونهياً، أو حِلاً وحرمة (۱)، وقد حَسَم كتابُ الله وسُنَّة رسوله على في مجال المعاملات - وهو المجال الذي تجرى فيه المشاورة - كل القضايا الأساسية التي تشكِّل الإطار العام، الذي يَعْصِم الإنسانَ من الخطأ والإنجرار مع الهوى.



⁽۱) أي لا يجوز لهم التشاور في حلّية الحلال وحرمة الحرام، ومعروفية المعروف ومنكرية المنكر، وحقانية الحق وبُطلان الباطل، وإبداء الآراء حولها، ولكن التشاور في كيفية تثبيت الحق وإبطال الباطل، والترويج للحلال ومنع الحرام، ونشر المعروف واجتثاث المنكر، وإيجاد الطرق والآليات والأساليب المناسبة واللازمة لها، موضوع آخر، إذ ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجبٌ.

المطلب الخامس: لا شرعية لولاية وُلاةِ الأمور، إلاّ إذا أُسنِدت إليهم على أساس الشورى

وهذا الأصل نتيجة للأصل السابق: (الشورى هي أساس إدارة جميع شؤون المجتمع والدولة الإسلاميين)، إذ طالما أنَّ الله تعالى جعل الشورى الأساس الذي تُبنى عليه أمور المؤمنين كلها: ﴿... وَأَمَّرُهُمْ شُورَى الأساس الذي تُبنى عليه أمور المؤمنين كلها: ﴿... وَأَمَّرُهُمْ شُورَى يَنْهُمْ... ﴾ [الشورى]، ومن الواضح أنَّ (أمر) تحديد أصحاب الولاية (أولي الأمر) أو أصحاب السلطة والأمر والنهي، أهم وأعظم الأمور في المجتمع الإسلامي، والتي ينبغي أن يتشاوروا فيها، إذاً: فلا مندوحة لهم من أن يختاروا من بينهم بعد التشاور، مَنْ يريدون أنْ يُسندوا إليهم ذلك الأمر المهم والمنصب الخطير العظيم: أمر الولاية على المجتمع الإسلامي، والأخذ بزمام السلطة والأمر والنهي فيه نيابة عن رسول الله على، ووكالة عن المجتمع المسلم الذي هو الصاحب الشرعي الأصلي للسلطة والولاية على نفسه (۱) لتطبيق أحكام دين الله تعالى، وهذا يعني أن إسناد أمر الولاية على المجتمع الإسلامي واجب شرعي على على عاتق المجتمع كله، ووظيفة شرعية كلفوا بها جميعاً، إذ ليس أحد من

⁽۱) ولهذا سمّى أبو مسلم الخولاني معاوية بن أبي سفيان الذي كان حاكماً أجيراً، أي شخصاً أستأجره المسلمون لتطبيق الشريعة عليهم! أنظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٤ ص١٣، وأورد القصّة بهذا اللفظ: دخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي فيان فقال: السلام عليك أيها الأجير! فقالوا: مَهُ، فقال معاوية: دعوه هو أعرف بما يقول، وعليك السلام يا أبا مسلم...

مستحقيه من المسلمين، بأَحَقَّ بالولاية وتولِّي السلطة في المجتمع من غيره، بَل كلهم في الأصل فيها سواء، وانما الذي يرجِّح استحقاقَ بعضهم لها أكثر من غيرهم من أفراد المجتمع، هو اختيار المسلمين لَهُ وتفضيلهم إيّاه على سواه، وذلك على أساس المشاورة، التي جعلها الله قاعدة إدارة الأمور في الجماعة المؤمنة والمجتمع المسلم.

ومِمّا يدل على أن الولاية على المسلمين، لا شرعية لها ما لم تكن مُسْتَندِة إلى الشورى، أي نابعة من إرادة المسلمين الحرّة وقناعتهم ورضاهم، هو قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَننَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا مَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَعَكَّمُوا بِالْمَدَلِ إِنَّ اللَّهَ يَعِمَّا يَعِطُكُم بِيْنَ النَّاسِ أَن تَعَكَّمُوا بِالْمَدَلِ إِنَّ اللَّهَ يَعِمًا يَعِطُكُم بِيْنَ النَّاسِ أَن تَعَكَّمُوا بِالْمَدَلِ إِنَّ اللَّهَ يَعِمًا يَعِطُكُم بِيْنِ النَّاسِ أَن تَعَكَّمُوا بِالْمَدَلِ إِنَّ اللَّهَ يَعِمًا يَعِطُكُم بِيْنَ اللَّهَ كَانَ سَمِيمًا بَعِيمًا لَهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ الله

حيث يُخاطِبُ الله تبارك وتعالى المجتمع المسلم، بأنه قد أُوجَبَ عليهم أن يُؤدُّوا الأمانات إلى أهلها، وأن يَعدِلوا في الحكم بين الناس، ثم يبيِّن لهم بأن الذي يعظهم الله تعالى به هو نعم الموعظة، وأن الله تعالى سميعٌ لأقوالهم وبصيرٌ بأفعالهم!

والأمانات التي أمر الله تعالى المؤمنين أن يؤدّوها إلى أهلها، وان كانت شاملة لكل أنواع الأمانات المادية وغيرها، ولكن الّذي يبدو لي من السّياق، ومن قرن (أداء الأمانات) بـ(الحكم بالعدل)، هو أن المقصود بالأمانات هنا، هو أمرُ الولاية الّذي هو أعظم الأمانات على الاطلاق.

وقد فَسَّر رسول الله ﷺ (الأمانة) بالولاية والمسؤولية، كما هو في هذا الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيرَة قَالَ: (... قال ﷺ: "فإذا ضُيعتِ الأمانةُ فانتظر الساعة» قال: كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وسِّدَ الأَمرُ إلى غير أهله، فانتظر الساعة») (رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٥٩)).

نَعم قد أمر الله الحكيم المسلمين المُتَمثَّلين في مجتمع يملك أمر نفسه، أَن يقوموا بإِسناد الولاية على المجتمع _ والّذي هو الأمانة الكبرى

1.4

في الإسلام - إلى مَنْ يَستحِقُها وهو أهل لها وكفؤ لَها، وبما أن أداء الأمانات مطلقاً واجب، وأداء أعظم الأمانات وأخطرها أوجَب، فما لم يَقُم المسلمون بإسناد أمانة الولاية والمسؤولية التي عليهم، إلى من يرونهم - بعد التحقيق والتقييم الذي تتمخّضُ عنه المشاورة ومداولة الرأي بينهم - أنهم أهل لها وأحق بها، فإنهم يعتبرون آثمين مأزورين، من جرّاء تفريطهم في أداء تلك الأمانة إلى أهلها، وبالتالى خيانتهم لها!

وأما المخاطب في قوله تعالى: ﴿... وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنّاسِ أَن عَكُمُوا بِٱلْمَدُلِّ ... ﴾ [النساء: ٥٨]، فهم ولاة الأمور الّذين أَسْنَدَ إليهم المسلمون السلطة الشرعية (الولاية) عَلَيْهم، ونقصد بالسلطة الشرعية معناها الكامل الشامل، والّذي يُعبَّر عنها في عصرنا الحالي بالسلطات الثلاث، أعني: (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية)، ومعلوم أن السلطة التشريعية، تتمثل في (مجلس الشورى) أو (أهلُ الحلُ والعقد)، والسلطة التنفيذية تتمثل في وليّ الأمر الأول (الأمام، الخليفة، الأمير، والسلطة التنفيذية والإدارية من وزراء ومن دونهم، والسلطة القضائية تتمثل في القضاة والحكام الذين يتولّون في قضايا الناس وخصوماتهم ومشكلاتهم، والذي سوّغ جَمْعَ المجتمع وولاة الأمور، في خطابٍ واحد، هو كونهم شيئاً واحداً، إذْ ليس أولو الأمر سوى ممثّلي واحد، هو كونهم شيئاً واحداً، إذْ ليس أولو الأمر سوى ممثّلي

والدليل على أن المقصود بالخطاب في قوله تعالى: ﴿... وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَخَكُمُوا بِٱلْهَدَلِّ ... ﴾ [النساء: ٥٥]، هم ولاة الأمور عموماً، هو أنَّ الولاة (المسؤولين باصطلاح العصر) هم الذين يتولون إدارة شؤون الناس والحكم عليهم وبينهم، بِمقتضى ولايتهم الشرعية المسندة إليهم، وعلى هذا فيكون قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن ثُوَدُّوا الْأَمَنَاتِ إِلَىٰ أَهَلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحَكُمُوا بِالعَدْلِ ... ﴾ [النساء: ٥٥]، خطاباً منه جلّ وعلا مع كل من المجتمع الإسلامي وولاة أموره، آمِراً كُلاً منهما القيامَ جلّ وعلا مع كل من المجتمع الإسلامي وولاة أموره، آمِراً كُلاً منهما القيام

بوظيفته الشرعية، فأمّا وظيفة المجتمع، فهي تَحرِّيه على أساس التشاور، لاختيار وانتخاب من هو أهل لحمل أمانة مسؤولية الحكم، وأما وظيفة ولاة الأمور والحكّام، فهي الحكم على المجتمع وبينهم بالعَدْل، ثُم خاطب الجميع بقوله: ﴿... إِنَّ اللهَ يَعِنَا يَعِظُكُم بِيِّة إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء].

وكذلك يَدلُّ على كون مشروعية تولِّي السلطة في المجتمع الإسلامي مشروطة بالشورى، قولهُ تعالى: ﴿ يَالَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهُ وَأَطِيعُوا اللَّهُ وَأَوْلِي اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَأَلرَّسُولِ إِن كُنُمُ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَأَلْكُورِ الْلَّخِرِ وَيَلِكُ خَيِّرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا فَي الله وَالله تعالى يأمر المؤمنين بإطاعة الله وإطاعة الرسول و(إطاعة) أولي الأمر منهم، وإذا كانت المعومنين لله تعالى ولرسوله على أولي الأمر منهم، وإذا كانت إطاعة المؤمنين لله تعالى ولرسوله على أملى وجود (أولي الأمر)، وعليه: إطاعتهم لأولي الأمر منهم، تتوقَّفُ على وجود (أولي الأمر)، وعليه: فسعي أهل الإيمان لتحديد من يتولون أمورهم منهم ويديرون شؤونهم، واجب عليهم يأثّمون بتركه أو التفريط فيه، والطريقة الوحيدة لتحديد أولي الأمر، والتي ليس بديلها سوى الإستبدادِ والتسلُط، هي الشورى، والدليل على هذا في الآية الكريمة، هو:

أن الله تعالى رَبَط أمورَ المؤمنين كلّها بالشورى، فقال: ﴿... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ يَبْنَهُمْ ... ﴾ [الشورى: ٣٨]، وإذا كان أمر من أمور المؤمنين لَمْ يُعتَبَر شرعياً، ما لم يكن نابِعاً من الشورى، فبالطريق الأولى والأحرى ألا يكون أصحاب أمورهم ﴿وَأُولِي ٱلأَمْرِ ﴾ شرعيين ويُغتَبروا فاقدي الشرعية، إذا لم يُسنَد إليهم الأمرُ على أساس الشورى، التي هي قاعدة الأمور الشرعية يُسنَد إليهم الأمرُ على أساس الشيء أهم من الشيء، وحاجة أولي كلها، إذ مِنَ المعلوم أنَّ صاحب الشيء أهم من الشيء، وحاجة أولي الأمر إلى الشورى التي تجعل ولايتهم شرعية، أولى وأشد من حاجة (الأمر) نفسه!

وأُخْتِمُ هذا المطلب الخامس، بهذه الإيضاحات الأربعة:

1.0

أربعة إيضاحات مهمة:

أولاً: إنَّ كلمة ﴿أَوْلِى آلْأَمْرِ ﴾ ليست مُختصَّة بالشخص الأول الّذي يتولِّى المسؤولية الأولى في الكيان الإسلامي (أي الخليفة أو الأمام، أو الأمير، أو الرئيس، أو السلطان..)، لأنَّ ﴿أَوْلِى ﴾ بمعنى (أصحاب)(١) وعليه: ف﴿أَوْلِى الْأَمْرِ ﴾ هم أصحاب الأمر والسلطة في المجتمع الإسلامي، سواء كانوا في مجلس الشورى (البرلمان) أو مجلس أهل الحلِّ والعقد، المصطلح عليه اليوم بالسلطة التشريعية، أو كانوا في المناصب التنفيذية والإدارية (الحكومة) المصطلح عليه بالسلطة التفيذية، بدأً بالشخص الأول و إلى جميع الّذين يتولون الأعمال التنفيذية والإدارية، أو كانوا في سلك القضاء والسلطة القضائية.

وكذلك استعمال كلمة (الأمانات) التي هي جمع (أمانة) في الآية (٥٨)، دليلٌ على أن المقصود بها أيضاً هو جميع الولايات والمناصب في الكيان الإسلامي.

وبناءً عليه: فاختيار كل أصحاب السلطات الشرعية الذين يتولون إدارة الكيان والمجتمع الإسلامي، في الأصل من صلاحيات المجتمع الإسلامي ككل، بل ومن واجباته الشرعية، وهذا من حيث المبدأ، وأما من حيث الواقع وكيفية الوصول إلى تنفيذ هذا الواجب الشرعي، فهذه مسألة أخرى، ونتحدّث عنها في الإيضاح التالي.

ثانياً: إن كيفية وطريقة إجراء عملية المشاورة في المجتمع الإسلامي للتوصّل إلى اختيار وتحديد ﴿أُولِى ٱلْأَمْرِ ﴾ أو أصحاب السلطات الشرعية، والآليات والأساليب التفصيلية الضرورية لها، شيء لم يحدّده الشرع الحكيم، بل جعله من القضايا التي تقع في منطقة

⁽۱) جمع لا واحد له من لفظه، واحده (ذو) وأولات للإناث، واحدتها (ذات). مختار الصحاح، ص٤٣، لفظ: أول.

(العَفْو) ودائرة (المباح) التي تركها الشّرع للعقل والإجتهاد، كي يُعالِجها في كل مجتمع وفي كلِّ مرحلة من مراحل تاريخ تطور حياة البشرية، حسب الحاجة، لذا فالمسلمون أحرارٌ ومُطْلَقوا الأيدي في اختيار الطريقة المفضَّلة لديهم، والآليات الإدارية والفنية التي تتغيّر وتتطور تبعاً لاختلاف العصور، ولهذا فَلاَ حَجْرَ على المجتمع الإسلامي، ولا حَظْرَ عليه شرعاً، لاختيار الأساليب والوسائل التي يراها مُحقَّقةً للمقصد والغرض الشرعي الذي هو بصدد تَحقيقه، سواءٌ كان اجتهاداً منه أو اقتباساً من غيره من المجتمعات وتجاربها السياسية والإدارية، كما أن رسول الله على وخلفاءه الراشدين، اقتبسوا كثيراً من الإداريات من الدّولتين الرومانية والفارسية وغيرهما، وذلك مثل: ختم الرسائل، وتدوين الدواوين، مثل ديوان الجند وديوان الخراج، وديوان الزكاة، وإحداث البريد، والسّجن...الخ.

إذن:

المهم هو أن يكون اختيار وتتحديد أصحاب السلطة والولاية في المجتمع والكيان الإسلامي، على أساس الشورى، وأن تُسنَدَ إليهم السلطة بإرادة المجتمع وتخويل منه، لأن المجتمع ككل هو الصاحب الأصلي للسلطة الشرعية، ولهذا فهو وحده له الحق في تعيين وتخويل من ينوبُ عنه في إدارة المجتمع، وقد قلنا في السابق: بأن حكمة ترك الشرع الحكيم هذه المسائل في منطقة الفراغ والمباح، هي عَدَم تقييد المجتمع المتطور دَوْماً، بوسائل وأساليب مُعيَّنة، قد تَصلُح لمرحلة ولا تصلح لأخرى، فمثلاً قد يكون إجراء انتخابات مباشِرة لاختيار وَليً الأمر (الشخص الأول) في مرحلة ما أجدى، من أن يُخوَّل مجلس الشورى وأهل الحلِّ والعقد باختياره، كما كان اختيارُ كلِ من (أبي الشورى وأهل الحلِّ والعقد باختياره، كما كان اختيارُ كلِ من (أبي بكر وعمر) هيء على هذا الأساس وبهذه الكيفية، أما بالنسبة لأبي بكر وعمر) هيء على هذا الأساس وبهذه الكيفية، أما بالنسبة لأبي بكر فواضح حيث اختِيرَ في المرحلة الأولى تحت سقيفة بني ساعدة، بم في المرحلة الثانية بويع في المسجد في جمع أكبر، رضي الله عنه

Ver

وأرضاه (۱)، وأما بالنسبة لعمر ، فإنَّ وصية أبي بكر له لم تكن سوى ترشيح منه له، وإلّا فلو أنَّه لم يبايعه المسلمون فيما بَعْدُ، لما صار خليفة بمجرّد وصية أبي بكر (۲)، وكذلك كان اختيار عليِّ مِثْل اختيار أبي بكر وعمر، على أساس انتخاباتٍ مباشرة من المجتمع عموماً، وأهل الحلِّ والعقد خصوصاً (۳).

ولكن قد يكون - في مرحلة أخرى - أسلوب تَخويل المجتمع لأهل الحلّ والعقد لاختيار الرجل الأول أحكم وأسلم، كما كان اختيارُ عثمان، حيث وصَّى عُمَرُ، بعد طعنه من قِبَلِ أبي لؤلؤة فيروز المجوسي، وهو على فراش الموت، بأن يكون انتخاب الخليفة من بين ستة، وهم بَقيّةُ العشرة المبشَّرة بالجنَّة على لسان رسول الله ﷺ: (عثمان، علي، عبدالرحمن بن عوف، سعد بن أبي وقاص، زبير بن العوّام، طلحة بن عبدالله) هم، وذلك بالتشاور فيما بينهم وبمراقبة بعض الصّحابة، وكان حجة عمر في حصره أمر الخلافة بين هؤلاء الستة، هي أن رسول الله على بشَّرهم بالجنَّة ومات وهو راض عنهم هذا أولاً، وثانياً أنهم هم وحدهم الذين تَتَطلَّع إليهم أنظار المسلمين للخلافة (3).

ولا شكَّ أن وصية عمر للمسلمين بأن يختاروا الخليفة من بعده بتلك الصورة، كانت أيضاً اجتهاداً منه فقط، ولولا أن المسلمين وَثِقُوا به كلُّهم ورضُوا اقتراحه ونقَّذوه، لما كان اجتهاده مُلْزِماً لهم، ولكن بعد قبول المسلمين له، وتَبنيهم له أصبح ساري المفعول.

⁽۱) أنظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص٦٧-٦٨، مطبعة السعادة لمصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٣م اذ أسند خبر كيفية اختيار أبي بكر الله خليفة لرسول الله إلى البخاري ومسلم، عن عمر بن الخطاب الله وانظر البداية والنهاية ج٦، ص٣٦٨، ٣٦٩.

⁽٣) أُنظر: البداية والنهاية، ج٧، ص٣٦، دار أبي حيّان الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

⁽٣) البداية والنهاية، ج٧، ص ٢٧٢-٢٧٤، وانظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص١٧٤.

⁽٤) البداية والنهاية، ج٧، ص١٧٥، وانظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص١٥٣.

وأنا على يقين بأن وصية واقتراح كلِّ من الخليفة الأول والثاني الله وأرضاهما، إنما أمْلَتْهُ عليهما الضرورة التي كانت تَتَمَثَّل في تربُّص الأعداء بالأمة الإسلامية الفتية الفاتحة للبلدان والناشرة لدين الله في أرجاء الأرض، وانشغالِهم بالجهاد، وبالتالي حَسَاسيَّةِ الأوضاع، خَوَّفتِ الخلفيتين الراشدَين الله على مستقبل الإسلام والمسلمين، فدفعهما حرصهما على تقديم وصيتيهما اللَّتين لم تكونا سوى اجتهادين واقتراحين ونصيحتين للمسلمين، وإلَّا فهما كانا أرفَع مقاماً وأعلى شأناً، مِنْ أن لا يَعْلَما بأن اختيار الخليفة من بعدهما، هو شأن يخصّ المسلمين عُموماً، وأهل الحَلِّ والعقد منهم خصوصاً (١)، وأيضاً كانت سنة رسول الله على في ترك أمر الخليفة واختياره للمسلمين ومشاورتهم، ماثِلةً أمام أعينهما، وهذا هو الذي يدل عليه الواقع التأريخي، وهو اللائق بوزيري الرسول على، ومن الواضح أن حسن الظن بأصحاب رسول الله الله عموماً وخلفائه الراشدين الله خصوصاً، يقتضِيه إيمانُنا بكلام الله المبارك الذي أثنى عليهم أحسن الثناء، حيث قال تعالى: ﴿ وَالسَّا عِنْوَنَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانِ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَمُتُمْ جَنَّاتٍ تَجَرِى تَعْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَدَّا ذَالِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَاللهِ عَلَيْ وَأَدْبُنا مِعه، إذ أثنى على أصحابه عموماً وعلى الأربعة الأفذاذ الذين اختارهم المسلمون من بعده لخلافته خصوصاً، في أحاديث كثيرة، وكذلك يقتضِيه أداؤنا لحق الأخوة الإيمانية لهم، كما أرشدنا الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَرِيْنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبُّنَا إِنَّكَ رَءُوكُ رَّحِيمُ ١٠٠٠ [الحشر]، والَّذين ينظرون إلى أصحاب رسول الله على عامة وأفذاذهم خاصة، على خلاف هذه

⁽۱) وأرى أن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُوَدُّوا الْأَمْنَتِ إِلَىٰ آهْلِهَا... ﴾ إشارة إلى أن كل المواطنين في الدولة الإسلامية المسلمين وغيرهم، لهم الحق في أن يكون لهم رأي ودور في إسناد أمانة المسؤولية والولاية، إلى المستحقين الجديرين بها، ولهذا لم يستعمل عنوان (الإيمان)، ﴿يَالَيْهَا الَّذِينَ ءَامُنُوا ﴾ في بداية الآية، كي يكون الخطاب شاملاً للكل.

المقتضيات، ويُسيؤون الظن بهم، ليس لهم دليل من نقل أو عقل يستندون إليه، اللهم إلّا أن يكون الحقد الطائفي التأريخي الموروث دليلاً !!

(۱) وتدليلاً على قولي هذا، إليك طرفاً من حوارٍ لكاتب هذه السّطور مع أحد علماء الشيعة في (بيروت) سنة (١٩٩٦م): في البداية تحدث العالم المشار إليه عن أهمية مسألة الحوار بين المسلمين سنّة وشيعة، بغية الوصول إلى الحق في القضايا الخلافية، وكانت خلاصة كلامه، هي: أن مَن لم يَصِرْ شيعياً إمامياً وبالتالي يعتقد بأن علياً هو الذي نصّ عليه الرسول، أن يكون إماماً للمسلمين من بعده، ولكن اغتصبت منه الإمامة من قبل الخلفاء الثلاثة، فهو وان اعتبر في ظاهر الشرع مسلماً، ولكنه لا يدخل الجنة، إذ هو ليس مؤمناً في ميزان الله، لأن الإمامة أصل من أصول الإيمان، وهو مُخِلِّ بهذا الأصل!!

وبعد أن أكمل محاوري كلامه التي استغرق أكثر من نصف ساعة، قلت له: قد سمعت كلامك وفهمت مرامك، وقد استَمَعتُ لك إلى أنْ أَنْهَيْتَ ما أردْتَ قوله، والآن استَمغ إلى أيضاً دقائق فقط من دون مقاطعة، كي أدلي كذلك أنا بدلوي في هذا الموضوع المهم، فقال: نعم، فقلت:

أنا اعتقد بأننا نحن المسلمين سنّة وشيعة، فيما يتعلق بموضوع النظر إلى الخلافة والإمامة، وشرعية أو عدم شرعية خلافة فلان وعلان، إذا ما اتبغنا الخليفة الراشد الرابع علياً هه، واقتدينا به في موقفه بهذا الصدد، نتوصل إلى الموقف الحق والصّواب. . . فقاطعني الرّجل وهو مسرور فرح، ولعلّه ظنّ بأنه قد كسبنا إلى جانبه! قائلاً: بارك الله فيك، بارك الله فيك، وأنا أيضاً هذا هو قصدي!

فقلت له ولكن اسْمَحْ لي كي أُوضُح لك قصدي من اتباع علي الله والإِقتداء به في المجال المشار إليه، فقلت:

من المعلوم للقاصي والداني أن علياً الله قد بايع الخلفاء الثلاثة كلَّهم الله وأقرً بإمارتهم عليه وعلى سائر المسلمين، وأيضاً اقتدى بهم في الصلوات أي: أقرّ برئاستهم الدنيوية عليه، وإمامتهم الدينية له، وكان يحضر مجالسهم وعندما كانوا يستشيرونه في بعض القضايا، كما يستشيرون غيره من وجوه الصحابة وأهل الحلّ والعقد منهم، كان يُشير إليهم بعصارة ذهنه وعقله الواسع، ولُبابَة قلبه الناصح، وكذلك كان يأخذ منهم كغيره من المسلمين الأعطيات والأرزاق وما يقسم من الفيء والغنائم، وكان يخالطهم بالقرابة حيث زوّج ابنته (أم كلثوم) بنت فاطمة الله عمر بن الخطاب وهو خليفة!

إذن: نحن هنا لكيفية تفسير مواقف علي الله تلك، أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن نقول بأن علياً ذلك الشجاع البطل الجريء القوّال بالحق، إنما أبدى مواقفه تلك، لأنه كان فغلاً مقتنعاً بخلافة الخلفاء الثلاثة الله جميعاً، وكان ظاهره موافقاً

وكذلك بالنسبة لاختيار وانتخاب ولاة المناطق والوزراء والقضاة وغيرهم، قد يرى المجتمع المتمثل في مجلس الشورى، أو مجلس أهل الحل والعقد، أن يُخوِّل الشخص الأول في اختيارهم، بسبب ثقته الزائدة به واطمئنانه إلى عدالته ونزاهته وحرصه على مصلحة المجتمع، دون التفات إلى المسائل الأخرى كالقرابة وغيرها، وقد يرى احتياطاً منه للأمر أن يجعل اختيارهم إلى المجتمع عن طريق إنتخابات مباشرة دائرية، أو نسبية، أو دائرية ونسبية، أو غيرها من صور الإنتخابات التي تتفتَّق عنها أذهان المجتمدين وتقتضيها تطورات المجتمع البشري.

ثالثاً: إِنَّ مسألة اختيار وتحديد (ممثّلي المجتمع) أو أعضاء (مجلس الشورى) أو أعضاء (مجلس الحل والعقد)، هي أولى المسائل التي يجب أن يبت فيها المجتمع المسلم رأية، وأهمها، وذلك لتعسّر بل وتعُذر اجتماع كل أفراد المجتمع، للتشاور في الأمور وحسمها، ولم يحك لنا التأريخ تمكّن مجتمع من المجتمعات البشرية، من إجراء مشاورات مباشرة من بين كل أفراد المجتمع، للبت في الأمور إلّا في فترة وجيزة في الدولة الإغريقية وفي مرحلة ما تعرف بمرحلة دويلات المدن، ذلك وعندما كان عدد أفراد المجتمع قليلاً، ويمكن اجتماعهم في ساحة مدينة (أثينا) و(أسبارطة) وغيرهما من المدن اليونانية، ولكن كانت النساء والعبيد مستثنون، ولم يكن لهم حق التصويت، وإذا كانت نسبة عدد النساء تكون دَوْماً متساوية مع نسبة الرجال أو أكثر، فإنَّ نسبة الرقيق كانت أعلى من نسبة الأحرار ذكوراً وإناثاً بكثير!

وأما كيفية اختيار وتحديد مُمَثِّلي المجتمع الإسلامي وطريقة انتخابهم،

⁼ لباطنه، أو أن نقول انه كان مُخْفِياً غير ما يُظْهِرُ، وعلى الرغم من أنه كان يرى الخلفاء الثلاثة ظالمين ومغتصبين منه الخلافة، ولكنه استعمل التقية والإزدواجية معهم، وأبدى لهم غير ما يعتقده ويخفيه! ثم قلت: فأما أنا فأختار الخيار الأول، وأربأ بعلي شه، أن أظن به ما لا يليق به! وبعد أن ختمت كلامي المختصر، احمر وجه الرجل، ونظر إلى ساعته، وقال: أنا عندي موعد مستعجل فأستأذن، وخرج على عَجَل!

فهي أيضاً مِمّا تركه الشرع الحكيم عفواً ومجالاً للإجتهاد، ولكن تحديد إطارها العام كغيرها من أمور المسلمين، وإطارها العام هو الشورى: ﴿... وَأَمَّرُهُم شُورَىٰ يَنْنَهُم ... ﴾ [الشورى: ٣٨]، مِمّا حَسمَه الشرع، وجعله أساساً لها، وشرطاً لشرعية أمر ممثلي المجتمع الناطقين باسمه، كما هو شرط شرعية كل أمر آخر من أموره، وربما يتساءلُ مُتسائِلٌ فيقول: لماذا لم يَجْرِ انتخابٌ لأهل الحل والعقد في زمن الرسول وخلفائه الراشدين؟! والجواب هو أنّه لم تَكُن آنئذِ حاجة لذلك، لأن أقدارَ الناس ومواقعهم، قد تَحدّدَت من خلال جهادهم ومواقفهم، فعرفهم الناس بلا تصويت (١).

وكذلك عنوان أولئك الممثّلين مما تركه الشرع، مثله مثل عنوان الشّخص الأول في الدولة الإسلامية، وعناوين كل المناصب السياسية الأخرى، بما فيها الوزارات، والجَيْش والقضاء، والولاة على المناطق. . . الخ.

وقد سمَّى العلماء مُمثَلي الأمة المخوَّلين من قبلها، لِلبَت في أمورها: (أهل الحل والعقد) وذلك لأنه لهم صلاحية ربط الأمور وعقدها، أو حلها ونَقْضِها، وفي هذا العصر سمّوا بـ(ممثلي الأمة) أو (نوّاب المجتمع) أو (أعضاء مجلس الشورى)، وهذه التسميات وغيرها مما يُشابهها، كلّها جائزة، إذ (لا مُشاحَّة في الإصطلاح) كما قيل، ويقابل هذه التسميات في الدول الغربية (برلمان) أو (كونغرس) وفي روسيا (دُوْما)، وهكذا..

رابعاً: وقد تَحدَّث كثيرٌ من العلماء رحمهم الله، على مر العصور، في قضية: شرعيَّةِ أو عدم شرعيَّةِ ولاية الحكّام الّذين تسلَّطوا على أمور الأمة بعد الخلفاء الراشدين الأربعة في، بَذَّءاً بمعاوية بن أبى سفيان (٢) غفر الله

⁽١) وكذلك كانت المجتمعات حينذاك بسيطة لم تتطور وتتعقَّدْ أُمورُها، كما نراها اليوم.

 ⁽٢) قد أشار رسول الله ﷺ إلى أن معاوية بن أبي سفيان يكون أوّلُ مَنْ يُغيّر ويُبدّلُ طريقة رسول الله الرشيدة السَّديدة في الحكم، إذ قال: "أَوَّلُ مَنْ يُغيّرُ سُنَّتِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَميّة الحرجة ابن أبي عاصم في الأوائل (٧ / ٢)، ورواه إبن كثير في (البداية والنهاية) ج٨، ص٣٤٤، وكذلك رواه السيوطي في (الجامع الصَّغير) برقم: (٢٨٤١).

له، فما بعد، واستدلّوا بأدلّة كثيرة على عدم شرعيّة ولايتهم، لأنّهم أخذوا بِزِمام السلطة على غير أساس الشورى، وبدون رضى واختيار أصحابها الشرعيين الأصليين وهم المسلمون عموماً.

ومن الأدلة التي استدلُّوا بها:

ا _ قولُه تعالى: ﴿ . . . لا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظّلِمِينَ ﴿ [البقرة]، وذلك لأن قول الله تعالى هذا جاء جواباً ورداً على طلب إبراهيم الخليل عَلَيْ الله الولاية لذريّته كما قال تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَكَنَ إِبْرَهِعَمَ رَيُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَهُنَّ قَالَ إِنِي عَلَيْ الله الله الله عَلَيْ الله الله الله الله الله الله تعالى أينالُ عَهْدِى ٱلظّلِمِينَ ﴿ وَالبقرة]، ولا إذاً: وصولُ عَهْدِ الله تعالى (أي إسناد الولاية) إلى الظالمين، ممنوع، ولا يجوز للظلمة أن يتولّوا الأمور باسم الله تعالى وباسم دينه!

وبناءً عليه:

فأيُّما ولاية أُبْرِمَ أمرُها على أساس الجبر والتسلُّط والإستبداد، فهي ساقطةُ الإعتبار شرعاً، ولا كرامة لها ولا لصاحبها أصلاً.

 ٢ ـ ودليل آخر هو أن الله تعالى فرض الحكم بالعدل على ولاة الأمور.

- كما سنتحدَّث عن هذا الموضوع فيما بعد -، ولكن أنَّى للظالم المتسلِّط أن يحكم بالعدل الذي يفتقده في نفسه، وفي أصل عمله، إذ معلوم أن فاقد الشيء لا يُعطيه، وأن كلَّ إناء ينضح بما فيه، وقد صدق من قال قديماً: (كيف يستقيم الظل والعود أعوج!).

٣ - ولكنى أرى أن أقوى الأدلة هو الدليل السابق الذي يتمثل في

وأورده الشيخ الألباني في (السلسلة الصحيحة) برقم: (١٧٤٩)، وقال: قلت: هذا إسناد حَسن . وقال موضّحاً معنى الحديث ومرامه: (ولعل المراد بالحديث تغيير نظام اختيار الخليفة وجعله وراثة) انظر: ج٤، ص٣٣٩-٣٣٠.

ولكن انتقادنا لمعاوية ﷺ بسبب أخطائه، لا يجوز أن يَجُرَّنا إلى التنكُّر لفضائله، كما يفعل الشيعة الإثنا عشرية به وبأكثرية الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم.

ربط الله تعالى كلَّ أمور المؤمنين بالشورى: ﴿... وَأَمَّرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ... ﴾ [الشورى: ٣٨]، لذا فأيّما أمر لم يُحْسَمْ على أساس المشورة، فلا يُعدُّ من أمر المسلمين، وبالتالي فهو فاقد للشرعية وساقطٌ عن الإعتبار.

وكذلك عَدَّ الله تعالى ﴿أُولِي الأَمْرِ﴾ في عداد المؤمنين، وبأنهم قسم منهم، وبعض منهم، حيث قال: ﴿...وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُرٌ ... ﴾ [النساء: ٥٩]، ومما لا شك فيه أنه لا سبيل لِفرْزِ ذلك البعض (أولي الأمر) من ذلك الكل (المؤمنين) إلّا بالمشاورة التي تَتَمَخْضُ عن الإختيار والإنتخاب!.

إذن:

مَنْ سلك طريق الجبر والقهر والتسلُّط والإستبداد وإكراه الناس، فهو منحرفٌ عن طريق الرسول ﷺ القويم، وحائِدٌ عن جادة الشرع المستقيم.



المطلب السادس: طاعة المجتمع لأولي الأمر، واجبة في حدود الشرع، ووجوبها يَنْبُعُ من طاعة الجميع (أي المجتمع وأولي الأمر) لله ولرسوله

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُرْ . . . ﴾ [النساء: ٥٩].

وتؤخذ من هذه الجملة القرآنية المباركة، فيما نحن بصدد البحث فيه، الحقائق الأربع الآتية:

الأولى: إيمان المسلمين كما أنه يُوجِبُ عليهم الطاعة لله ولرسوله، والتي تتجسَّدُ في اتباع الكتاب والسنة، كذلك يوجب عليهم الطاعة لولاة أمورهم، وهم - كما قلنا سابقا - كلّ المسؤولين الّذين يتولّون إدارة شؤون المجتمع، بعد اختيارهم من قِبَلِ المجتمع على أساس الشورى.

وكيفية فهم هذه الحقيقة من الجملة القرآنية المباركة، هي: أن الله تعالى خاطب المسلمين بعنوان: ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ اَمَنُوا ﴾ ثم أمرهم بإطاعة الله ورسوله وأولي الأمر: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْمِ مِنكُرُد. . ﴾ [النساء: ٥٩]، وهذا يعني أن كل المنضوين تحت عنوان الإيمان، مُلزَمون بحكم إيمانهم، بإطاعة الله (باتباع كتابه)، ورسوله (باتباع سُنته)، وأولي الأمر الذين يختارونهم من بينهم.

الثانية: وبما أنَّ إطاعة المؤمنين لولاة أمورهم، متوقفة على وجود ولاة الأمور، فهم مُلْزَمون شرعاً بالسَّعي لاختيار مَنْ يتولّون أمورهم، وذلك

110

كي يَتَسنَّى لهم تنفيذُ ذلك الأمر الربّاني الموجَّه إليهم، وبالتالي إطاعته وإطاعة رسوله، إذ لا يمكن إطاعة الله تعالى وإطاعة رسوله (أي اتباعُ الكتاب والسنة وتطبيق أحكامهما)، إلّا بعد وجود ولاة الأمور، وقيامهم بإدارة المجتمع، وتطبيق شريعة الله تعالى عليه، وكيفية فهم هذه الحقيقة من الجملة المباركة، واضحة ولا تحتاج إلى توضيح.

الثالثة: ويجب أن تكون ولاة الأمور في المجتمع الإسلامي من المسلمين المؤمنين أنفسهم، كما وينبغي أن يختارهم المسلمون بأنفسهم على القاعدة التي فرضها الله عليهم لإدارة أمورهم وهي الشورى، والدليل على كلا الأمرين هو قوله تعالى: ﴿... وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ...﴾ [النساء: ٩٥]، حيث المُخاطَبُ المقصودُ بالكلام في (منكم)، هم المؤمنون الذين وجّه الله تعالى إليهم الخطاب في أول الآية: ﴿يَالَيُهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواً﴾ وعليه: فلا يجوز أن يكون ولاة الأمر الأساسيُّون (أولوا الأمر) من غير المؤمنين (۱).

ثم إِنَّ كون أولي الأمر بعضاً من المؤمنين (منكم) - حيث كلمة (مِن) هنا للتبعيض - تقتضي أن يقوم مجموع المؤمنين بِفَرْز أولئك البعض من الكل، وهذا أمر مهم من أمور المؤمنين وقاعدة ترتيب وإدارة الأمور لأهل الإيمان، هي الشورى: ﴿وَآمَرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾، وعليه: ينبغي أن يختار المسلمون وُلاةً أمورهم من بينهم، وعلى أساس المشاورة.

الرابعة: وطاعة المؤمنين لولاة أمورهم، مشروطة بطاعة ولاة الأمور لله ولرسوله، أي: إلتزامهم بكتاب الله وسنة رسول الله على، ومعنى هذا هو: أن طاعة المؤمنين لأولى الأمر، ليست على سبيل الإنفراد والإستقلال، بل هي تَبَعٌ لطاعة الله ورسوله، والدليل على هذا هو أن الله تعالى كرَّر لَفظَ (أطيعوا) لكلِّ من (الله) و(الرسول)، ولكنه لم يكرِّره لـ(أولي الأمر)، بل بدلا من ذلك أضاف (أولي الأمر) إلى (منكم)، وذلك كي يتحقق شرطان رَئيسان لطاعة ولاة الأمور: أولهما: كونهم من أهل الإيمان، وثانيهما: كونهم مطيعين لله ورسوله ومتَّبعين لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله على، وقد بيَّن رسولُ الله هذه المسألة بوضوح، بقوله: «إنَّما الطاعة في المعروف» متفق عليه، وقد قال رسول الله ﷺ قوله هذا، عَقِبَ حادثة خلاصتها: أنَّ رسولَ الله على أرسل سرية من أصحابه بمهمة وأمَّر عليهم أحدهم، ولما غَضِبَ عليهم أميرهم لسبب ما، أمرهم أن يُوقِدوا ناراً فأوقدوها، ثم لما ارتفع لهيبها أمرهم بالدّخول فيها، وثار بينهم نقاش حول دخولها طاعةً لأميرهم، أو عدم دخولها لأن فيه هَلاكُهم، فقال أحدهم - وحسم الموقف بقوله -: نحن لم نَتَّبع رسولَ الله إلَّا لننجو من هذه النار، فكيف ندخلها بأنفسنا!، ولكن نَرجِعُ إلى المدينة ونستشير رسول الله على، فإن أمرنا بالدخول فيها دخلناها، ولما رجعوا إلى المدينة وأخبروا الرسول على بما جرى بينهم وبين أميرهم قال: «لَوْ دخلُوهَا ما خرَجوا مِنْهَا أَبَداً، إِنَّمَا الطَّاعَةُ **فِي الْمَعْرُوف**» رواهُ البخاري: (٧١٤٥)، ومسلم: (١٨٤٠). فلقَّنهم أميراً ومأمورين، درساً لن يَنْسوه أبداً، أما الأمير، فألّا يأمر بما يُخالِفُ الشَّرعَ، وإلَّا فأمره لغوُّ ويُصبح آثماً مأزوراً، وأما المأمورون، فَأَلًّا يُفكِّروا في طاعة مَن يأمرهم بما يُخالِفُ أمر الله ورسوله أصلاً، فكيف بإطاعته فعلاً! أ.

وخلاصة هذا الأصل السادس:

أن المسلمين إنّما يطيعون وُلاةً أمورهم في حدود الشريعة فقط، وذلك بعد أن اختاروهم بأنفسهم، وعلى أساس المشاورة بينهم، من أهل الإيمان والتقوى، وذلك كي يديروا لهم أمورَهم طبقاً لأحكام الشريعة الحكيمة، التي تَضْمَنُ لهم خيري الدنيا والآخرة، ولهذا فعندما يُخِلُّ أولوا الأمر بالشرط الّذي تتوقف عليه شرعية ولايتهم، وهو التزامهم بالكتاب والسنة، فلا يستحقون الطاعة من المجتمع المسلم، بل ويستحقون العَزْل والإبعاد، إنْ لم يعودوا إلى الصّواب، وحصل اليأس من إصلاحهم، وهذا ما سنوضّحه في المطالب الآتية.





المطلب السابع: يجب على ولاة الأمور مُشاورة المسلمين في الأمور التي تستحِقُ المشاورة، ثم الإِلتزام بالرأي الصّواب أو الأصوب الّذي تَتَمخضُ عنه المشاورة

والدليل على هذا الأصل، هو قوله تعالى: ﴿... وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ هَإِذَا عَنَهْتَ فَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿ ... ﴾ [آل عمران]، وكذلك قوله تعالى: ﴿... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ يَيْنَهُمْ ... ﴾ [الشورى: ٣٨.

أما قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلأُمْرِ﴾ فهو أمرٌ أمر الله تعالى به رسوله ﷺ، أَنْ يشاور المؤمنين في الأمور التي تستحق المشاورة، ومن الواضح أن رسولَ الله ﷺ قد نقّد هذا الأمر الرباني الحكيم، أحسنَ تنفيذ، كسائر أوامِرِ الله تعالى، ولهذا وُصِفَ رسولُ الله في كتب السيرة بـ الم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ رواه الترمذي برقم: (١٧٤١) عن أبي هريرة، ومعلوم أنه طالما كانت المشاورة واجبة على رسول الله ﷺ، وهو هو، في كونه مؤيّداً بالوحي، بالإضافة إلى رجاحةِ على عقله الذي لا يُدانيه فيه أحدٌ من البشر من الأولين والآخرين!، فهي على غيره أوجب، وهم بها أجدَرُ، وإليها أحوجُ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَآمَرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾، وكيفية دلالته على وجوب مشاورة ولاة الأمور بالمسلمين، فنقول فيه باختصار:

إنَّ كون المؤمنين موصوفين بإدارة أمورهم على أساس الشورى عموماً، يشمل ولاة الأمور المخوَّلين بإدارة الأمور ومباشرتها بصورة خاصة،

114

وذلك لأنهم بحكم كونهم مختارين ومنتخبين من قبل المجتمع، أصبحوا أكثر اختصاصاً بأمور المسلمين التي ينبغي أن تُدارَ على أساس المشاورة.

ومن الأدلة على وجوب مشاورة ولاة الأمور مع الناس، هو قصة ملكة سبأ، والتي امتُ دِحَت ضمناً في موقفها من رسالة نبي الله سليمان عَلَيْتُ ومشاورتها لأهل الرأي من قومها قائلة: ﴿... يَتَأَيُّهَا ٱلْمَلُوا الْمَوْنِ فِي الله ومشاورتها لأهل الرأي من قومها قائلة: ﴿... يَتَأَيُّهَا ٱلْمَلُونِ أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمَّا حَقَّى تَشَهَدُونِ فَي [النمل]، والدليل على امتداحها ضمناً، هو أن موقفها التشاوري هذا، أدّى بها إلى نيل سعادة الدنيا وفلاح الأخرى، وذلك بدخولها في دين الله الحق، بعد زيارتها لسليمان عَليَتُهُ ، وإعلان إسلامها قائلة: ﴿...رَبِّ إِنِّ ظَلَمْتُ نَقْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَنَ لِللهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ فَي النمل].

هذا بالنسبة لوجوب المشاورة على ولاة الأمور مع غيرهم من أفراد المجتمع عموماً، وأهل الرأي وأهل الإختصاص خصوصاً.

وأما بالنسبة لكون الشورى مُلْزِمة أَو مُعْلَمة فقط - لِولي الأمر -، فأرى أن النصوص الشرعية الواردة في الشورى والمشاورة والحوادث النبوية والراشدية في هذا المجال، تُرجِّحُ بما لا يَدَعُ مجالاً للشك، كونَ الشورى والمشاورة في نتيجتها النهائية، مُلْزِمة، طالما كانت النتيجة التي تمخضت عنها، مُتَبنّاةً من قبل الأغلبية أو أهل الإختصاص، وأعتقِدُ أن حصول الخلاف بين العلماء في هذه المسألة، سَبَبُهُ: الواقعُ السياسيُ الإستبداديُ الذي عاشَهُ العلماء!

ولكن الّذي لا خلاف فيه، أنه لا مندوحة لولاة الأمور، من تبنّي الرأي الصحيح المُبَرْهَنِ الّذي تتمخّض عنه عملية المشاورة وتُسْفِرُ عنه، وإلّا فما جدوى المشاورة، وإِتعابِ الناس وأهل الرأي عقولَهُم!

وقد طبَّق رسول الله على وخلفاؤه الراشدون هذا الأمر بجدية بالغة، إذ لم يشاوز الرسول وكذلك خلفاؤه الراشدون، الصَّحابة والمسلمين في أمر من الأمور، وتبيَّن لهم وجهُ الحق والمصلحة فيه، إلّا وأُخذوا به وتَبَنَّوهُ، ولَوْ كان مخالفاً لرأيهم، وانتقال الرسول على في غزوة (بدر) من المكان

الّذي نزل فيه، وتَحوُّله إلى مكان آخر، طبقاً لما أشار إليه به (الحبّابُ بن المنذر) الصّحابي، لدليل واضح في هذا المجال(١).

وأما طريقة فرز الأمور التي تستحق المشاورة، من التي لا تستحقها، فالأمر فيها واسِع، إذْ يمكن أن تُذرَجَ في الدستور (القانون الأساسي) واعِدُ، تعرف بها تلك الأمور، أو غير ذلك من الطرق والأساليب المباحة التي تُحقِّق الهدف بصورة أفضل.

وأنا أؤيد الرأي القائل: إنَّ ولي الأمر المستبدِّ برأيه، والذي لا يشاور أهل الرأي، يستحق العَزْلَ ويَجِبُ عَزْلُه وإبعادُه من منصبه الخطير، بعد أن يخصُلَ اليأسُ من إصلاحه، بل أرى أن هذا هو الرأي الصحيح فحسب، وكم من قائد مستبدً أَوْدى بِمَنْ يقودهم، وأدّى بهم إلى دار البوار!

⁽١) أُنظر: (سيرة ابن هشام)، ج٢، ص٣٦٦، غزوة بدر.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَا فَنَبَيْنُواْ أَن نُصِيبُوا فَوْمًا بِجَهَالَةِ فَنُصَّبِحُوا عَلَى مَا فَعَلَتُمْ نَادِمِينَ ﴿ قَالَ إِلَا يَسْخَرْ فَرَمُّ عَلَى مَا فَعَلَتُمْ نَادِمِينَ ﴿ قَالَ السَّحَةِ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهُ عَلَى مَا فَعَلَتُمْ نَادِمِينَ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاتُهُ مِن نِسَاتِهِ عَسَى أَن يَكُنَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاتُهُ مِن نِسَاتِهِ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاتُهُ مِن نِسَاتِهِ عَسَى أَن يَكُنُ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاتُهُ مِن نِسَاتِهِ عَسَى أَن يَكُنَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا لِمَا مُن اللَّهُ مُن الْفَلُمُونَ وَلَا لَنَابُرُوا بِالْأَلْفَاتِ بِيْسَ الْإَسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعَدَ ٱلْإِيمَانُ وَمَن لَمْ يَتُبُ فَا لَلْمُ مِنْ لَمْ يَتُبُ

ومِمّا لا جدال فيه، أن ترك ولي الأمر مشاورة أهل الرأي والإستبداد برأيه، أعظمُ جرماً، وأوخَمُ عاقبةً، وأكبرُ ضرراً، بكثير من الكذب في نقل خبر، أو الإستهزاء بأحَدِ، أو نَبْزه، أو لَمْزه!.





المطلب الثامن: يجب على أولي الأمر، الإلتزام التام بالقدل، وإلّا فقدوا أهليّتهم للولاية على المسلمين

وذلك لأن الله تعالى كما أمر المسلمين بإسناد أمانة الحكم إلى أهلها، كذلك أمر ولاة الأمور بالعدل، حيث قال: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن ثُوَدُوا الْأَمَنَتِ اللّهَ أَمر رسوله عَلَم وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النّاسِ أَن تَعَكُمُوا بِالْعدل بينهم، كما قال تعالى: أمر رسوله على أن يُعلِن للناس بأنه أمر بالعدل بينهم، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَا لِكَ فَادَعُ وَالسّتَفِم وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزلَ اللّه مِن كِنَبُ وَأُمِرتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنا أَعْمَلُنا وَلَكُمْ أَعَمَلُكُم لَن الله مَعْهُم الله تعالى في السابق، بعض مفاهيم الآية (٢٥) من (الحديد) والذي حَصَرَ الله تعالى فيها حِكمَة بعثة الرسُل عليهم الصلاة والسلام، في قيام الناس بالقسط، كما قال تعالى: والشّر عليهم الصلاة والسلام، في قيام الناس بالقسط، كما قال تعالى: والقَسْطُ. . . والحديد: ٢٥].

وعليه:

فليس حكم ولاة الأمور بين الناس بالعدل، وقيامهم بتطبيق القسط بين الناس، فضيلة من الفضائل فَحَسْبُ! بل هو شرط ضروري لبقاء شرعية ولايتهم، وذلك لأنَّ الله تعالى أعلن سَلْبَهُ الولاية من الظالمين، وبيَّن عدم أهليتهم للإمامة، حيث قال: ﴿... لا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّلْمِينَ ﴿ [البقرة]، ومعلوم أنه ليس بديلُ العدل والقسط، سوى الظلم والجور.

وأما الأحاديث النبويَّة التي تأمر المسلمين بالصبر على جَ * ولاة الأمور

144

أيضاً أحاديث ضعيفة، أو موضوعة ومفتراة على لسان رسول الله، في هذا المجال وَجَ لها وضَخَّمها الحكّامُ الظُّلمة الفَسَقة، لتبرير ظلمهم وفسقهم وإسكات الناس)، فليس القصد منها الحكام والولاة الذين يتخذون الظلم والجور والفسق ديدناً لهم، وطريقةً لحكمهم! (ومن الواضح أن الحكَّام الحاكمين بغير ما أنزل الله تعالى، والمطبِّقين للأنظمة الجاهلية، من علمانية وليبرالية وإشتراكية ورأسمالية، خارجون عن نطاق تلك الأحاديث التي تتحدَّث عن حكام وولاة مسلمين، لهم أخطاء وانحرافات، ولكنّهم في الجملة مُلْتَزمون بشريعة الله تعالى)، وذلك لأنه من المحال أن يتناقض حديثُ رسول الله على مع كلام الله المبارك القائل: ﴿ . . . لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّالِمِينَ ١٤ البقرة]، ﴿ . . . وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّلِلِمِينَ ١ إِنَّ عمران]، ﴿ أَلَا لَعْنَدُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّلِلِمِينَ ١ ﴿ [هود]، بل المقصود بتلك الأحاديث النَّبوية الشريفة - ورسول الله على أعلم -هو الولاةُ الَّذين تُوجَد فيهم أخطاء شخصية، يعود وبالها عليهم وحدهم، أو يبدو منهم ظلمٌ جزئيٌّ تِجاهَ شخص ما، وأما الّذين يَتلبَّسون بالظلم كلياً، ويَغْرَقُونَ فيه إلى آذانهم، فحاشا ثم حاشا لرسول الله على، أن يأمر المسلمين بالسكوت على أولئك وأفعالهم التي يَعودُ وبالها على المجتمع بأسره! وكيف يأمر رسول الله على بالصّبر والسكوت على مثل ذلك، وهو القائل: "سيد الشهداء حمزة بن عبدالمطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله» رَوَاهَ الحَاكِمُ برقم: (٤٨٨٤) وقال صحيح الإسناد، وَصَحَّحَهُ الألباني في (السلسلة الصحيحة) برقم: (٣٧٤).

والقائل: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ مَذْلِ عِنْدَ سُلْطَانِ جَائرٍ» وَاهَ أَبُو دَاودَ برقم: (٤٣٤٤)، وَالتَّرْمِذِيُّ برقم: (٢١٦٩) وَصَحَّحَه الألباني.

ومن الجليّ أن خروج الأئمة والعلماء وخاصة من أهل البيت على الحكّام الظلمة الجائرين، بَدْءاً برحسين بن علي بن أبي طالب) ، إلى آخر من خرج من الأئمة والعلماء الصالحين الجريئين رحمة الله تعالى عليهم، كان تطبيقاً عملياً لتلك الأحاديث الآمرة بالوقوف في وجه الولاة الظلمة الفسقة والأخذ على أيديهم، كما قال رسول الله على فيما رواه عنه

خليفته الصديق : «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِم فلَمْ يَأْخِذُوا علَى يَدَيْهِ أَ شك أَنْ يَعُمَّهُمُ الله بِعِقَابٍ» رَوَاهَ أَبُو دَاوُدَ برقم: (٣٤٨)، وَالتَّرمِذِيُّ برقم: (٢١٦٨)، وَصَحَّحَهُ الألباني.

وهـذا الحديث الشريف تفسير لقوله تعالى: ﴿وَاَتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَلَةً وَاعْلَمُواْ أَنَ اللَّهَ شكِيلُدُ الْعِقَابِ ﴿ الانفال].

وأما مُبالغة بعض العلماء في الترويج للسكوت عن ظلم الظلمة وجور الجائرين من الولاة، مُضَخِّمين للنوع الأول من الأحاديث التي بينًا المقصود منها، وناسين أو متناسين النُّوع الثاني من الأحاديث(١)، التي تأمر بالوقوف بوجه الظلمة والتصدِّي لمنكراتهم، ثم وصولهم - أي أولئك العلماء - إلى رَك التبرير للجور والظلم المُزتَكب باسم الإسلام، وذلك بالقيام بشَرعَنةِ ولاية الظلمة والفسقة من الولاة، الذين لا توجد فيهم حتى أهلية أداءِ الشهادة! ثم ابتداع مصطلح لا شرعي، وجعله غطاة وسِتْراً على عورة الظلمة والفسقة، من الولاة المتسلِّطين على رقاب المسلمين، ألا وهو مصطلح (ولاية المتغلُّب) المتَرشِّح من جوِّ اليأس، من نجاح محاولات التصدِّي للظلمة ومنعهم من الفسق والظلم، أو إزاحتهم، والهزيمة النفسية في ذلك المجال، نعم إنَّ هذا الموقف مع احترامنا للعلماء الَّذين اتخذوه على أساس الإجتهاد الخاطيء، وليس بدافع ترضية الحكّام والتملُّق لهم، وذرِّ الرُّماد في عيون الناس وإسكاتهم، مَوْقِفٌ لا ينسجم بحالٍ من الأحوال، مع الإسلام دين الله الحق الّذي أَكْبَرُ أهدافِهِ بعد تعبيد الناس لِربِّهم، هو تَحقيق العدل وإزاحة الظلم، وهل يا تُرى يتأتَّى تَحقيق ذلك الهدف العظيم من أناس صَعِدوا كرسيَّ الحكم جَبْراً وتسلَّطاً، ثم جعلوا الظلم والجور دَيْدَنَهُم، إشباعاً لغريزة الغرور والطغيان فيهم، ولا ينظرون إلى الناس إلّا كالعبيد والجواري؟!!

⁽۱) وقد تطرَّقت بِتَوسَّع لبحث هذا الموضوع الحسّاس، وكيفية التوفيق بين الأحاديث الواردة في هذا المجال في المحور الثاني الذي يحتوي عليه المجلد الثاني من موسوعة: [الإسلام والحكم والدولة] باللغة الكوردية.

المطلب التاسع: يجب على كل من المجتمع وولاة الأمور، إرجاعُ الأمور المتنازع فيها إلى الكتاب والسنّة

وهذا الأصل التاسع منصوص عليه في قوله تعالى، في الآية (٥٩) من (النساء): ﴿ . . . فَإِن نَنزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ مِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾.

وتُتْحِفُنا هذه الجملة القرآنية المباركة، الحقائق الخمس الآتية، فيما نحن بِصَدَد بَحْثِهِ:

الأولى: جملة ﴿ وَإِن لَنزَعْمُ ﴾ والتي يُخاطِبُ الله تعالى فيها المؤمنين (المجتمع المسلم)، تَدلُّ بِجِلاءِ على أن للمجتمع المسلم، أن يَختلف ويتنازع مع ولاة الأمور، إذ طاعة المسلمين لولاة الأمور، ليست مطلقة، بل هي مشروطة ومقيَّدة بالشرع، وبنا عليه: فوجود الخلاف والنزاع بين المجتمع وأصحاب السلطة الشرعية ﴿ أُولِي الأَمْرِ ﴾ شيء طبيعي وصِحِي جدّاً، وما أكثر المسائل التي اختلف فيها الناس مع الخلفاء الراشدين! أما أن يصير المجتمع كله كورساً يردُدون وبصوتٍ ولَحْنِ واحد، كلَّ ما يقوله الزَّعيم والقائد! فهذه تعتبر حالة مَرضية ونفاقية، وَتَنُمُّ عن الخوف والفزع من (القائد!!) والتملّق له، أكثر من أن تدلّ على الحبُّ والولاءِ والإحترام له!

وولاة الأمور في الإسلام لا يعتبرون مقدَّسين ولا معصومين، بل هم بشر كسائر الناس، ولا يملكون الإمتياز على الناس بإعفائهم من الإِلتزام بالشريعة، بَلْ وينبغي لهم أن يكونوا أوّل الناس التزاماً بالشريعة وأحسنهم

144

طاعة لربهم، إذ لم يَخْتَرْهُم المسلمون ويُسْلِموا إليهم زِمامَ أمورهم، إلّا لتطبيق الشريعة والإلتزام بأحكامها على كافة المستويات، وفي كل الأصعدة، وكان (عمر بن عبدالعزيز) الخليفة الزاهد الراشد كَظُلْلُهُ يقول للناس: (وما أنا إلّا كأحدكم ولكنّي أثقلكم حِمْ)

الثانية: وتدلُّ كلمة ﴿فِي شَيْءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِن نَنزَعْنُمُ فِي شَيْءٍ﴾، على أن الإختلاف والتنازع الحاصل بين المجتمع وولاة الأمور، لا يَخُصُّ شيئاً دون شيء، ولا مجالاً دون غيره، بَلْ يَعُمُّ الأشياء جَميعاً، والمجالات كلَّها، مِمّا يُسْمَحُ للعقول التدخل فيها، وخاصَّة في قضايا السياسة الشرعية التي هي واسعة النطاق جِدّاً، بسبب ترك الشارع الحكيم سبحانه وتعالى فراغات كثيرة وواسعة، في ذلك المجال.

وكذلك يدلُّ على ما ذكرنا، قوله تعالى: ﴿ وَمَا انْخَلَقْتُمُ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُ وَ إِلَى اللَّهِ . . . الشورى: ١٠].

 في المجالات المختلفة والرّاسخون في معرفة الكتابِ والسّنّة، كذلك هم أول من يَملكون حق وصلاحية الفضل والبت في المسائل المتنازع فيها، في مجالات التديّن المختلفة من سياسة وآقتصاد واجتماع...الخ.

ثم إن الله تعالى قدَّم ذِكرَ الرسولِ عَلَيْ على ذِكرِ أولي الأمر، ومعلوم أنَّه هو في مقدمة أولي الأمر وسيِّدهُم، والعلماء الراسخون في معرفة الشريعة، بما أنَّهم ورّاث النبيِّ عَلَيْ من ناحية معرفة الدِّين أن كما قال رسول الله: "إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنبِيَاءِ وَإِنَّ الأَنبِيَاءَ لَمْ يُورَّتُوا دِرْهَما و دِينَاراً وَإِنَّما وَرَبُهُ الأَنبِياءِ وَإِنَّ الأَنبِياءَ لَمْ يُورِّتُوا دِرْهَما و دِينَاراً وَإِنَّما وَرَبُهُ الأَنبِياءِ وَإِنَّ الأَنبِياءِ وَإِنَّ الأَنبِياءِ وَإِنَّ الأَنبِياءِ وَإِنَّ المَّارِةِ وَالْمِراءِ وَمِعَمَّ وَالْمَراءِ وَالمَّمَ فَمَن أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظَّ وَافِرٍ وواه أبوداود: (٢٦٨١)، وصَحَّحَهُ الألباني. إذاً: فهم وان كانوا من ناحية، والتهم وراثتهم يُخسَبون في عِداد (أولي الأمر) ولكن من ناحية أخرى، وبحكم وراثتهم للنبيّ عَلَيْهُ، يعتبرون أُمناءَ على فهم الكتاب والسنة، وحكّاماً (جَمعُ حَكَمُ) بين ولاة الأمور، وبين الأمة، في المسائل التي يتنازعون فيها.

الرابعة: وإرجاع الكلّ الأمور الخلافيّة إلى ميزان الكتاب والسنة، كيس فرضاً فَحَسْبُ، بَلْ هو شرْطُ أيضاً، لاعتبارهم من أهل الإيمان، كما يدل عليه قوله تعالى: الحر... إن كُنْمُ تُؤمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيُومِ الْلَاخِرِ... ، ومن الواضح أنَّ المشروط إذا لم يتحقق شرْطُهُ، ينتفي وجودهُ، وههنا جعل الله تعالى إرجاع الأمور المتنازع فيها، إلى الله والرسول (أي الكتاب والسنة)، شرْطاً لاعتبارهم (المجتمع وولاة الأمور) مؤمنين، ومعنى هذا أن مَن لم يُرجع الأمر المختلف فيه، إلى ميزان الشريعة، ليس مؤمناً وان ادَّعى وزَعم! هذا حكم الله تبارك وتعالى، وهو عليم بذات الصدور، وهو القائل: ﴿... أَوَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْمَكَمِينَ ﴿ المنكبوت].

الخامسة: ثُم في الختام: جعل الله تعالى إرجاع الأمور المتنازع فيها، إلى القرآن والسنة، من قِبَل المجتمع المسلم وولاة أموره، خيراً لهم

⁽١) أما من ناحية الإطلاع على الأمور الدنيوية وما يرتبط بها من علوم ومعارف وفنون، فأهل الإختصاص والخبراء، هم ورثة النّبيّ الخاتم على كلّ في مجال تخصّصهِ وخُبرته.

وأحسن عاقبة: ﴿... ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا... ﴾، والظاهر أن الخيرية مرتبطة بالآخرة، وحسن العاقبة مرتبط بالدنيا، وكلمة التأويل – وكما قلنا في السابق – في كل القرآن، استعملت بمعنى عاقبة الشيء ومصيره، إذ هي من (آل يؤولُ) بمعنى: رَجَعَ يَرْجِعُ، كما في قوله تعالى: ﴿بَلُ كُذَبُوا بِمَا لَمَ يُعْمُوا بِعِلْمِهِم وَلَمّا يَأْتِهِم تَأْوِيلُهُ... ﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله: ﴿مَلْ يَظُرُونَ إِلّا تَأْوِيلُهُ... ﴾ [الأعراف: ٣٥]، وقوله: ﴿... وَقَالَ يَتَأْبَتِ هَلَا تَأْوِيلُهُ مَنْ مَنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّ حَقًّا ... ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وكون كلمة تأويلُ رُءْيكي مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّ حَقًّا ... ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وكون كلمة جداً أن في الآيات الثلاث، بِمعنى العاقبة والمصير ونتيجة الشيء، واضح جداً (١٠٠).





⁽١) المعجم الوسيط، ص٣٣.

المطلب العاشر: الإيمان أساسُ الموالاة والأُخُوّة بين المسلمين، في ظل الكيان الإسلامي

كما قال ربُّ العالمين ووليُّ المؤمنين: ﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ, وَالَّذِينَ عَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّائِدَة]، وقال: ﴿إِنَّمَا اللَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّائِدَة]، وقال: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ مِنُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن مناسبة المُؤْمِنُونَ إِخَوَةً . . ﴾ [الحجرات: ١٠]، وبما أنّنا قد تَحدثنا في أكثر من مناسبة عن موضوع موالاة المؤمنين بعضهم مع بعض، وكذلك سنفصل القول في كلّ من موضوع الموالاة، والأُخوة بين المؤمنين، بإذن الله تعالى في الكتاب الثاني عشر، لذا لا نُطيل النّفسَ فيه هنا، ونكتفي فيه بالأسطر الآتية:

المسلمون في المجتمع الإسلامي، وفي ظلّ الحكم الإسلامي، سواسية وأكفاء بعضهم لبعض، لا فضل ولا امتياز لأحد على أحد، كما وأنّه لا دونية لأحد عن أحد، بَلْ هم سواء ومتماثلون، إذ هم إخوة من جهة الإيمان: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصَلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُم وَاتَّقُوا اللّه لَعلَّكُم تُرْحَوُنَ جهة الإيمان: ﴿يَتَأَيّّهُ النّاسُ إِنّا خَلَقْنَكُم مِن جهة النّسبِ: ﴿يَتَأَيّّهُ النّاسُ إِنّا خَلَقْنَكُم مِن ذَكْرِ وَأَنْتَى وَجَعَلَنَكُم شُعُوبًا وَقِبَايِلَ لِتَعَارَفُوا ... ﴾ [الحجرات: ١٣]، وميزان المتفاضل بين الناس هو التقوى فحسب: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُم عِندَ اللّهِ الْقَنَكُم ... ﴾، وإنّما عَقّبَ سبحانه على قوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُم عِندَ اللّهِ أَنْقَنَكُم ... ﴾، بقوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُم عِندَ اللّهِ الْقَنكُم ... ﴾، بقوله: ﴿إِنَّ أَلْتَ عَلِمُ خَيِرٌ ... ﴾ – حسبما أرى – كي لا يتخذ أحدٌ مسألة التقوى ذريعة لادّعاء الإمتياز على الآخرين، فَأَرجع الله تعالى العِلمَ والخِبرة بالتقوى إلى نفسه!

14.

نعم الإسلام يُسوِّي بين المسلمين، ولا يَسْمَحُ لأحدِ أن يَفْخَر على غيره، إن على مستوى الأفراد، أو المجموعات والشعوب، بسبب لغة، أو نسب، أو حَسَب، أو لونِ...الخ، ولم يكن ابتداعُ مصطلح (العرب والموالي) - أي العرب وغير العرب العرب - إلّا ثمرة خبيثة من الثمار التي أثمرتها شجرة العودة إلى الجاهلية القبلية العربية، على أيدي الأمويين ثم العباسيين، ولم يكن لمثل هذه المصطلحات المُشْعِرة بالتفرقة بين المسلمين، بسبب أعراقهم ولغاتهم وألوانهم وأوطانهم، وجود في عهد دولة رسول الله على ودولة خلفائه الراشدين، حيث انصهر الناس كلهم في بوتقة الإيمان والإسلام، ومعلوم أن تطهير أذهان الناس وقلوبهم من خَبنِ النزعات الجاهلية وجعلهم إخوة متحابين، على اختلاف أعراقهم وأجناسهم وألوانهم، بحيث لا يشعر أحد بالإمتياز على أحد، ولا يفخر أحد على أحد، إحدى ميزات الحكم الإسلامي، التي لم ترها البشرية ولن تراها إلا

هذا وقد فصَّلنا القول في موضوع نظرة الإسلام إلى الأقوام والشعوب التي قسَّم الله تعالى عليها البشرية المتناسلة من (آدم وحوّاء) أبوي البشرية عليهما السلام، في الفصل الأول من الكتاب العاشر، من هذه الموسوعة.



⁽١) وتشعر كلمة الموالي جمع (مَوْلى) والذي أحد معانيه هو العبد! بشيء من التحقير لغير العرب من قِبل العرب.

المطلب الحادي عشر: الخضوع للدولة الإسلامية، وعدم الإضرار بالمسلمين دينياً ودنيوياً، شرطا مواطنة غير المسلمين في الدولة الإسلامية

بما أنَّ الله تبارك وتعالى خلق البشر في هذه الحياة للإبتلاء، ويؤخر لهم الحساب والجزاء إلى الحياة الأخرى، ثم إِنَّ الله تعالى أرسل النسخة الأخيرة من هدايته ودينه الحق المتمثلة بالقرآن العظيم ورسوله النبيّ الخاتم الكريم صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أجمعين، للناس كافة على الأرض كلّها، و إلى أن يَرِثَ الله الأرض ومَنْ عليها، وجعل سبحانه غاية رسالة نبيه الخاتم، أن يَظَهَرَ الدينُ الحقُ الّذي أُرسِلَ به، على الأديان والمناهج كلّها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آرْسَلَنكَ إِلّا كَآفَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَلَكِكنَّ أَكَّةً النَّاسِ لَا يَمْلَمُونَ ﴿ وَمَا آرْسَلَنكَ إِلَّا صَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَلَكِكنَّ أَكَةً النَّاسِ لَا يَمْلَمُونَ ﴿ وَمَا الدِينِ كُلِمِ وَوَال : ﴿هُو الَّذِي وَلَيْكِ اللهِ عَلَيْهِ شَهِيدًا وَلَكِكنَ أَلَّكُ وَدِينِ الْحَقِقِ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِينِ كُلِمِ وَامَان، وذلك كي حكمها سواء كانوا أهل إسلام وإيمانِ، أو أهل كفر وأمان، وذلك كي تَسْنَح لهم - أي لكل البشر - فرصة قضاء حياتهم الدنيا بعز وكرامة وحرية تليق بالإنسان، في ظل الدولة الإسلامية.

ولم يشترط الإسلامُ على المواطنين غير المسلمين العائشين في كَنَفِه سوى شرطين، هما في غاية العدل والسهولة:

الأول: خضوعهم لسلطة الدولة الإسلامية ونظامها العام، كما قال تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلِمِ فَأَجْنَحٌ لَمَا وَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ، هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿ اللَّانَفَالِ].

IMA

الثاني: عدم إضرارهم بالمسلمين دينياً ودنيوياً، أي: أن يكونوا مواطنين صالحين، كما قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَنَكُرُ اللّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمَ يُقَنِلُوكُمْ فِ اللّذِينِ وَلَمْ يَخْرِجُوكُمْ مِن اللّذِينَ وَلَمْ يَخْرَجُوكُمْ مِن دِيَرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ المُقْسِطِينَ ﴿ إِنّهَا اللّذِينِ وَلَمْرُوا عَلَى اللّذِينِ وَأَخْرَجُوكُم مِن دِينَرِكُمْ وَظَنَهُرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَبَرُكُمْ وَمَن يَنُوكُمْ فَي اللّذِينِ وَأَخْرَجُوكُم مِن دِينَرِكُمْ وَظَنهُرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلِّوهُمْ وَمَن يَنُوكُمْ قَالُولَيْكُ هُمْ الظّلِمُونَ ﴿ الممتحنة].

وقد خصصنا الكتاب الثاني عشر لموضوع كيفية التعامل مع غير المسلمين (أي الكفار)، بكلِّ أصنافهم، سواء كانوا داخل المجتمع الإسلامي، وفي ظلِّ كيانه السياسي، أو خارِجَهُ، في كل الحالات المختلفة والمواقف المتباينة، التي يبدونها تجاه المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية، ولذا نُرْجِيءُ الحديثَ التفصيلي في هذا الموضوع إلى هناك بتوفيق الله.





1 popo

المطلب الثاني عشر: الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، فَرْضٌ على كلِّ مسلم، ولَيْسَ حقاً له فَحَسْبُ

وأنبّه بداية على أن قصدي بـ (كل مسلم) أي المسلمين جميعاً ذكوراً وإناثاً، شبّاناً وشيوخاً، ومن كل الشرائح بلا استثناء.

ونحن وان كنا قد تحدَّثنا عن موضوع الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، في المبحث الثالث من الفصل الثاني، من الكتاب العاشر، ولكن بما أن لهذه الفريضة المهمة دخلاً كبيراً في جانب الحكم والسياسة، ولها ارتباط وثيق بها، من حيث قولُ الحق في مواجهة ولاة الأمور، ومحاولة تصحيح أخطائهم، وتقويم اعوجاجاتهم، على كافة المستويات وفي كل الأصعدة، لذا حبَّذنا الإشارة إليها هنا أيضاً.

وهذه بعض الآيات المباركات، والأحاديث النبوية الشريفة، حول كون الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فرضاً على كل مسلم، يَأْثَمُ بِتَرْكه، وليس حقاً له فَحَسْبُ، والفرق بين كون الشيء فرضاً وكونه حقاً، وبين كونه حقاً فَحَسْبُ، واضح، إذ الحقُ قد يتنازلُ عنه صاحِبُهُ خوفاً أو طَمعاً أو كَسَلاً، عن المطالبة به، والشرع لا يُلْزِمُ صاحِبَ الحق المطالبة به، ولكن الفرض ليس كذلك، لأن الشرع يُطالبُ به ويُرغَبُ فيه ويُهدّدُ ويُوعِدُ من يُفرُط فيه.

قال الله تبارك وتعالى:

١. ﴿ وَلَتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْغَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِّ
 وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْمُغْلِحُونَ ﴿ إِلَى ﴾ [آل عمران].

1445

وهذه الآية تبين أن من لم يَدْعُ إلى الخير، ولم يأمر بالمعروف ويَنْهَ عن المنكر، لا يُفلِح، لأن الله تعالى حصر الفلاح في المتصفين بهذه الخصال الثلاث.

٢. ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ بَنِ إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُردَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَعَ ذَالِكَ بِمَا عَصَواْ وَكَاثُواْ يَعْتَدُونَ ۞ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُنكَدِ فَعَلُومُ لَيِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْعَلُونَ ۞ [المائدة].

وتدلّ هاتان الآيتان أن عدم نهي المسلمين بعضهم بعضاً عن المنكر، سبب لنزول اللّعنة عليهم، لأن الله تعالى علّل لعن داود وعيسى عليهما السلام، للذين كفروا من بني إسرائيل، بعصيانهم وتعدّيهم وعدم تناهيهم عن المنكر فيما بينهم.

٣. ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَمْشُهُمْ أَوْلِيَاتُهُ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ الشَّهَ وَرَسُولُهُ أَوْلَتِكَ النَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ أَوْلَتِكَ سَيَرْمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيدٌ حَكِيمٌ ﴿ إِنَّ اللهِ عَزِيدٌ حَكِيمٌ ﴿ إِنَا التوبة].

وكذلك حصر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية رحمته في المؤمنين والمؤمنات، الذّين يوالي بعضهم بعضاً، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة ويُطيعون الله ورسوله.

﴿ وَسْعَلَهُمْ عَنِ ٱلْقَرْبِيَةِ ٱلَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانَهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حَيَانَهُمْ عَوْمَ لَا يَسْبِثُونَ لَا تَأْتِيهِمْ حَكَالِكَ بَلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ فَي وَإِذْ يَسْبِثُونَ لَا تَعْمُ مِيمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ فَي وَإِذْ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنَقُونَ فَي فَلَمًا نَسُوا مَا ذُكِرُوا بِهِ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنَقُونَ فَي فَلَمَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللَّهُ اللللْهُ اللللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ اللللْهُ الللللَ

وتدلّ هذه الآيات الحاوية على قصة أصحاب السّبْت، أنّه لا نجاة إلّا لمن يَنْهى عن السوء، وأنَّ كلّ من سكت عن المنكر والظلم، يعتبر شريكاً فيهما.

وقال رسول الله على:

- ٥. "وَالذِي نَفْسي بِيَدِهِ، لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُ ّ مَن المُنْكَرِ أَو لَيُوشِكَنَّ الله أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَاباً مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»، رَواهُ التَّرمِذِيُّ برقم: (٢١٦٩)، وَقَال: حَديثٌ حسَنٌ، وحسَّنَهُ الألباني.
- ٢. «إِذَا رَأَيْتَ أُتِي تَهَابُ الظَّالِمَ أَن تَقُولَ لَهُ أَنْتَ ظَالِمٌ فَقَدْ تُودُعَ مِنْهُمْ»،
 رَوَاهُ أَحْمَدُ برقم: (٦٧٨٤) تعليق شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف
 لانقطاعه، وضعَف الألباني في (السلسلة الضعيفة) رقم: (١٢٦٤).
- ٧. «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَم يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ برقم: (٤٩)، وفي حديث آخر في نفس الصَّدد: «..ولَيسَ وَرَاءَ ذلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَدَل» رَوَاهُ مُسْلِ برقم: (٥٠).

وهذه الأحاديث النبوية واضحة الدلالة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من واجبات الإسلام العظيمة، وعزائِم الأمور فيه، وأن المجتمع الذي يُتْرَكُ فيه القيامُ بهذه الفريضة، مجتمع مريضٌ بل موشكُ على الموت والفناء، وهو مجتمع غير كريم على الله تعالى، وهو تعالى غير على بهم، ولا يستجيب دعاءَهم!

وجَليُّ أَنَّ قضية الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر وكيفية القيام بها، والآليات التي تجعلها أكثر تأثيراً وذات جدوى، وخاصة لتقويم انحرافات أجهزة الحكم وأصحاب السلطة، تختلف من زمانِ إلى زمانِ، ومن مجتمع إلى آخر، وقد ذكرنا من قبل أن قاعدة: (للوسائل حكم مقاصِدها) من القواعد الشرعية المتفق عليها بين العلماء، وبناءً عليه: يَجوز بل يجب أن تُتَخذ لتحقيق المقاصد الشرعية - وتثبيت المعروفات، وإزالة المنكرات، أعظمُها وأشملُها - الوسائل والأساليب الشرعية المناسبة لكل زمان ومكان، فعلى سبيل المثال:

144

إِن تشكيل الأحزاب السياسية، والجمعيات الثقافية والإجتماعية، والإتحادات المِهَنيَّة، في عصرنا الحالي، من الأساليب الضرورية والوسائل المُجدية، لمن يريد القيام بهذه الفريضة المهمة، التي - كما بينًا سابقاً - لا تَدَعُ مجالاً من مجالات الحياة الفردية والإجتماعية، إلّا وَتَلِجُهُ لتطهيره وإصلاحه وتطويره.





141

المطلب الثالث عشر:

حكم ولي الأمر الذي ينحرف ويَستمِرُ في انحرافِهِ، هو العَزل، بعد أنْ يُبذَلُ الجهد الكافي، لإصلاحه وتقويمه بالوعظ والإرشاد

بداية أقول:

إِنَّ مسألة مدَّة بقاءِ ولاة الأمور في أعمالهم من المسائل التي تركها الشَّرْعُ في منطقة المباح والعفو، كي يملأها اجتهادُ العقول حسب الحاجة في الظروف والأحوال المختلفة، أي: إِنَّ بإمكان المجتمع الإسلامي، ومن خلال أهل الحلِّ والعقد (مجلس الشورى)، أنْ يُحدُد مُدَّة حكم ولاة الأمور، بدءاً بالشخص الأول (الإمام، الخليفة، الرئيس...) و إلى كل الذين يتولون المناصب في الدولة الإسلامية، بما يراه مناسباً.

وأما مسألة عَزل ولي الأمر - أياً كان منصبه السياسي -، بعد انحرافِه وعدم جدوى محاولات تقويمه، فهي وان كانت كذلك من الأمور التي تُركَتْ عفواً لِيُعالِجَها المسلمون بالطريقة التي يرونها أقلَّ ضرراً وأكثر فائدة، ولكن تدلّ عليها عِدَّةُ حقائق عقلية ونقلية، هذه الخَمسُ أهمُها - حسبما أرى -.

الأولى: إنَّ مسألة إبقاءِ وليُ الأمر أو إزاحته وعَزْلِهِ، أمرٌ مهمٌ من أمور المسلمين، وقد ربَطَ الله أمورَ المسلمين كلَّها بالشورى، كما ذكرناهُ سابقاً أكثر من مرة، حيث قال تعالى: ﴿... وَأَمْرُهُمُ شُورَىٰ يَيْنَهُمْ ...﴾ [الشورى: ٣٨]، لذا: عندما ينحرف ولي الأمر عن جادة الصَّواب، انحرافاً واضحاً

144

مبرزهناً عليه وليس متوهماً فيه، ثم يُحاول المسلمون إرجاعه إلى الحق، ولكنه يستعصي عليهم، ففي هذه الحالة لهم كامل الحق، أن يُقرُروا عَزْله وإبعاده، إذ أَمْرُ عَزْلِهِ من الأمور التي خوَّل الله تعالى فيها المؤمنين، أن يبتُّوا بشأنِها على أساس التشاور.

الشانية: وقوله تعالى: ﴿... فَإِن نَنْزَعُنُم فِي شَوْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالنساء: ٥٩]، أيضاً دليل آخر في ذلك المجال، لأن مُمثّلي المجتمع وبعد تنازعهم مع ولي الأمر المنحرف، عندما يُرْجِعون أمرَهم إلى كتاب الله وسنة رسول الله على يَجدونَهما: يُسانِدانِ ظَهْرَهم في مقابل الحاكم الظالم المنحرف، إذ يقول تعالى: ﴿... لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّلِمِينَ الحاكم الظالم المنحرف، إذ يقول تعالى: ﴿... لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّلِمِينَ السَعرة]، ويقول: ﴿... وَاللّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمُ ٱلْفَسِقِينَ ﴿ ... وَاللّهُ لَا يَهْدِى ٱلْفَسِقِينَ ﴿ ... وَاللّهُ لَا يَهْدِى ٱلْفَلِمِينَ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهِ اللهُ عَلَى الْمَعْرُوفِ، وَلَتَأْمُونُ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَأْمُونُ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَأْمِرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَأْمِرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَأْمُونُ بَلْ اللهِ اللهِ يَعْفِي اللّهِ اللهِ الله الله عَلَى الحَق وَلَتَأْمُونُ الله بقلُوبِ بَعْضِكم عَلَى وَلَتَأْمُونُ الله بقلُوبِ بَعْضِكم عَلَى الْحَق قَصْراً، أَوْ لَيَضْرِبَنَ الله بقلُوبِ بَعْضِكم عَلَى الْحَق قَصْراً، أَوْ لَيَضْرِبَنَ الله بقلُوبِ بَعْضِكم عَلَى الْحَق عَضَراً، أَوْ لَيَضْرِبَنَ الله بقلُوبِ بَعْضِكم عَلَى الْحَق قَصْراً، أَوْ لَيَضْرِبَنَ الله بقلُوبِ بَعْضِكم عَلَى الْحَق مَعْنَى وَلَادَ رَوْمَ: (٣٠٤٧)، وَقَالَ: حَديث حَسَنّ، ولكن ضَعْفَهُ الألباني في (السلسلة الضعيفة) رقم: (١٠٤٥)،

الثالثة: قد ذكرنا سابقاً أن المجتمع هو الصّاحب الأصلي للسلطة الشرعية، وعليه: فالمالك الّذي خوَّل ولاة الأمور السُّلطَة السياسية والإدارية، كذلك له حق استرجاعِها، متى رأى ضرورة ذلك، لأن من له حق الإعطاء، كذلك له حَقُّ النزع والإسترجاع.

الرابعة: إِنَّ المجتمع المسلم ومُمثِّليه، لم يُخوِّلوا ولاة الأمور حق

⁽١) أَطَر العُودَ: عَطَفَه وحَناه. المعجم الوسيط، ص٢٠.

⁽٢) قَصَرَ الشيءَ على الأَمْر: كَدُّهُ إليه. المصدر نفسه، ص٧٣٨.

إدارة المجتمع، إلّا مشترطين عليهم: إقامة دين الله وتطبيق شريعته، ولزو جادة الشرع في خاصة أنفسهم، وفي معاملة مَنْ تَحت أيديهم، وقد فَسَخ العبدُ الصالح العَقْدَ الذي عقده مع موسى، في مصاحبة موسى إيّاه عليهما السلام للتعلّم منه، بعد أن نقض موسى عَلَيْ الشَّرْطُ الّذي اشترطه عليه وهو عدم الإعتراض عليه - للمرة الثالثة، قائلاً لموسى: ﴿... هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَيَتْنِكَ سَأُنِيَنُكَ بِنَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَبْرًا (الكهف].

وقال رسول الله ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلا شَرُطاً حَرَّمَ حَلَالاً أَ وَقَالُ رسول الله ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلا شَرُطاً حَرَّمَ حَلَالاً أَ التَّرمِذِيّ برقم: (١٣٥٢)، وغيره عن عَبْدِالله بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِهِ مَنْ جَدِّهِ وصَحَّحه، وقال الشيخ الألباني: صحيح، وَرَوَاهُ البُخَارِي مُعَلَّقًا.

ومن القواعد الشرعية المتفق عليها بين العلماء: (المشروط شرطاً كالمشروع شرعاً).

الخامسة: ويُشْبِهُ العَقْدُ المُبْرَم بين المجتمع المسلم وبين ولاة الأمور، العقد الذي بين الموكّل والوكيل، إذ للموكّل أن يسحب الوكالة من وكيله، متى أخل الأخيرُ بما رَسَمُه له موكّله وشَرطَه عليه، وقد بيّن هذه الحقيقة خليفةُ رسول الله أبو بكر الصديق في أول خطبة خطبها بعد أن بويع بيعة الخلافة، إذ قال فيها: (...قَد وُلِيتُ عليكم ولَسْتُ بِخيركم فإن أخسَنتُ فأعينوني، وإن أسأتُ فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيتُ الله ورسوله، فلا طاعة لي عليكم)(١).

ومن الواضح أن كيفية حزل وإبعاد ولاة الأمور عن سُدَّةِ الحكُم، وآلياته، والموازنة بين المصالح المرجوَّة، والمفاسد المتوقَّعة، وما شابهها من المسائل، مما تركه الشارع الحكيم في دائرة العفو التي للعقول حَقُّ الإجتهاد والإبداع فيها.

وندرك مِمّا مرَّ ذكره، أن قيامَ عددٍ من العلماء والأئمة، وخاصة من

⁽١) السيرة النبويّة لإبن هشام، ج٤، ص٣٩٣.

سلالة النبي على السلطة استيلاء وغضباً، من دون أن يُعِيرُوا رضى المسلمين استولوا على السلطة استيلاء وغضباً، من دون أن يُعِيرُوا رضى المسلمين والمشاورة بِهم أدنى اهتمام، مثل: (الحسين بن علي) على، الذي خرج على (يزيد بن معاوية)، و(زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب) الذي خرج على (هشام بن عبدالملك)، و(محمدِ وإبراهيم ابني عبدالله بن الذي خرج على (هشام بن علي بن أبي طالب) الله الله الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب) الله الله أذين ثارا بوجه (أبي عبدالله بن المنصور)... وغيرهم، مِمَّن لم يُختَبُ النَّجاح والنصر لمحاولاتهم الإصلاحية، نعم إنَّ قيام أولئك الأثمة الأبطال ونهضتهُم التي أيَّدَها العلما والأثمة في حينها، وخاصة كلّ من (أبي حنيفة) و(مالك) الله كانت محاولات شرعية، وفي دائرة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ومعلوم محاولات شرعية، وفي دائرة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ومعلوم أنه ليس من شرط شرعية عملِ مّا، أن يُكتَب له النجاح والتمام، اذ كم من الأنبياء والأئمة عليهم السلام وه، قُتِلوا وسُجِنُوا وطُردوا وشُرِّدوا!

ولهذا أقولُها بصراحة ووضوح:

انَّ موقف بعض العلماء تِجاه تلك المحاولات الإصلاحية، مُنَدُدين بأصحابِها ومنتقدين إيّاهم، أمثال (ابن العربي المالكي) صاحب كتاب (العواصم من القواصم) (القواصم) والذي يقول في كتابه هذا معلّقاً على قيام الحسين بن علي الله ما نَصُّهُ: (... وما خرج إليه أحدٌ إلّا بتأويل، ولا قاتلوه إلّا بما سَمِعوا من جَدّه المهيمن على الرُسل، المُخبِر بفساد الحال، المحذّر من الدخول في الفِتَنِ، وأقواله في ذلك كثيرة. منها قولُهُ: "إنّه ستكونَ هَناتُ وهنات، فمن أراد أن يُفَرِّق أمر هذه الأمة وهي جميعٌ فأضربوهُ بالسَّيفِ كائناً من كان») رواه مسلم: ١٨٥٧، والنسائي: ٢٠٢٠، وأبو داود: بالسَّيفِ كائناً من كان») وهذا يعني أن يزيد بن معاوية كان مُحِقًا في قتله الحسين، لأنَّه خرج على إمام المسلمين وأراد شقَ عصاهم!! أجلُ ان هذا الموقف من (ابن العربي) وأمثاله، مِمَّن هو على شاكلته في هذا الرأي، موقف بعيدٌ عن الإسلام وعن مصدريه الكتاب والسّنة.

⁽١) أُنظر: العواصم من القواصم، لابن العربي، ص١٧٣.

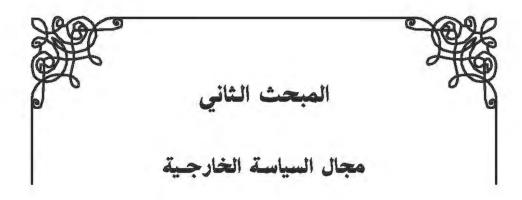
والعجيب من أمر أولئك العلماء غفر الله لنا ولهم، أنهم يعتبرون ولاية أمثال يزيد بن معاوية، من بني أمية وبني العبّاس والعثمانيين شرعية، مع أنّهم أخذوها بطريقة غير شرعية، إمّا عُنوةً وبِحَدِّ السَّيف، وإمّا وراثةً كما يورث أي متاع! ولكن لا يرون قيام أمثال (الحسين بن علي) على شرعياً، مع أن البَوْن الشاسع بين (الحسين) و(يزيد)، كما بين الثُريّا والثّرى!!

وكأن أولئك الأفاضل نسوا: أن الحق يبقى حقاً وصواباً وشرعياً، وان م يَنْجَخ، بَلْ وإِنْ لَم يؤيدهُ أحدًا وكذلك الباطل والخَطاُ، سَيظل كما هو، وان تَربَّع على ماثة عرش وكرسيّ حكم! وإلّا فَلِمَ يرون ولاية (أبي العباس السفّاح) وأخيه (أبي جعفر المنصور) شرعية، ولا يرون قيام (محمد وأخيه إبراهيم) شرعياً، مع أن كلاً من (أبي العبّاس السفاح) و(أبي جعفر المنصور) من جانب، و(محمد وأخيه إبراهيم) من جانب آخر، كانوا ثوّاراً، إلّا أن الأوّلين، نَجَحَتْ ثَورتُهما، والثانيين لَم يُخرِزا نصراً، أَفَكُلُّ مَن انتصر في محاولته، يعتبر مُحِقاً، ولكن مَن لَم يُختِب له النّصرُ، يعتبر بسبب عدم انتصاره، مُنظِلاً؟!

مِنَ الواضح الجلّي أن هذا المنطَق المعوجَّ، لَيْس من الإسلام في شيء، بل هو أقرب إلى الميكيافيلية والبراغماتية منه، إلى كتاب الله وسنة رسول الله عليه.

وهنا نُنْهي الكلام عن السياسة الداخلية، وننتقل إلى المبحث الثاني من هذا الفصل الثاني، والذي خُصصَ لبحث السياسة الخارجية للدولة الإسلامية.





بما أنّنا خصَّصنا الباب الرّابع (أي الكتاب الثاني عشر) لبيان كيفية تعامل المجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي مع غيره من المجتمعات والكيانات غير الإسلامية، نكتفي هنا بحديث مُجْمَلِ ونُرْجِيءُ التفصيل إلى هناك، ويمكننا أن نُجْمِلَ أهم معالم السياسة الخارجية للدّولة الإسلامية، في المطالب الخمسة الآتية:

١ ـ الدَّولة الإسلامية (مبدئياً) لا يَنْحصِرُ وجودها في قطر معيَّن وشغبِ مُحَدَّد، بل هي مفتوحة تِجاه كل بقاع الأرض، ومنفتحة بوجه كل الشعوب.

٢ ـ الدولة الإسلامية لا تَظْلِمَ غيرَها، ولا تَقْبَلُ الظلم من أَحدِ، بل هي حريصة على تَحري العدل، عند تعاملها مع غيرها من المجتمعات البشرية وكياناتها السياسية.

٣ ـ من هذا المنطلق، أي: على أساس السعي لرفع الظلم والإضطهاد في كل المجالات وتحقيق العدل، فإنَّ الدولة الإسلامية تمدُّ يَد العون لكل مشروع فيه خير البشرية وصلاحها.

٤ ـ الدولة الإسلامية حريصة كل الحرص على الوفاء بعهودها مع غيرها من الكيانات السياسية، ولا تُجِيزُ بأي حال من الأحوال، الغَذرَ ونقض العهد.

٥ _ النَّاس وكياناتهم السياسية في نظر الدولة الإسلامية.

154

المطلب الأول: الدُّولة الإسلامية (مبدئياً) لا يَنحصِر وجودها في قطر معيَّن

وشعب حدّد، بل هي مفتوحة تِجاه كل بقاع الأرض، ومنفتحةً بوجه كل الشعوب

وسبب ذلك هو أن الله تعالى أرسل خاتم النبيين محمداً إلى البشرية (والجن أيضا) كلِّها، على الأرض كُلِّها، بِجميع أجناسها وشعوبِها، وهذا جليٌّ جلاءَ الشمس في كتاب الله الحكيم، وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في أكثر من مناسبة، وهذه بعض الآيات كأمثلة فقط بهذا الصَّدد:

- ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَآفَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَبَكَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكَّثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ١١٠ [سبأ].
 - ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيكُونَ لِلْعَلْمِينَ نَذِيرًا ﴿ إِلَّهُ [الفرقان]. . 7
 - ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَلَمِينَ ﴿ الْأَنبِاء]. . 4
- ﴿ هُوَ ٱلَّذِي آرْسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرُهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِـ . ٤ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ١٠ الفتح].
- ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَقَّىٰ لَا تَكُونَ فِتَنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ... ﴾ .0 [الأنفال: ١٩٣].
- ﴿ فَنَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيُؤْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ .7 اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوثُوا ٱلْكِتَبَ حَتَّى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَلِهِ وَهُمْ صَنْغِرُونَ ١٠ [التوبة].

- ٧. وقال رسول الله ﷺ: «أُعطيتُ خَمساً لم يُغطهُنَّ أحدٌ قبلي، كان كُلُ نبيً يُبعَثُ إلى قومه خاصة وبُعِثْتُ إلى كل أحمر وأسود، وأُحِلَّت لي الغنائِمُ، ولم تُحلَّ لأحدِ قبلي، وجُعِلَت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً أيما رجلِ أدركته الصلاة، صلَّى حيث كان، ونُصِرتُ بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأُعطيتُ الشفاعة» رَواهُ البُخَاريُ برقم: (٥٢١)، وَمُسْلِرٌ برقم: (٥٢١).
- ٨. وقد بعث رسول الله على وفوده وكُتُبه، إلى ملوك زمانه، مثل هِرَقْل الروم، وكسرى فارس، وملك الأقباط بِمصر، وملك الحبشة، وغيرهم، يدعوهم إلى الإسلام، وهذا نص رسالته التي أَرْسَلَها إلى (هِرَقْل) كما جاء في (صحيح البخاري): (٤٥٥٣)، وصحيح مسلم: (١٧٧٣):

"مِن مُحَمَّد رَسُول الله إلى هِرَقل عَظيم الروم، سَلامٌ عَلَى مَنِ اتَّبع الهُدَى، أَمّا بَعْد، فَإِنّي أَدعوك بدعاية الإسلام أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وأَسْلِمْ يُوتِكَ الله أَجرك مرتين، وإن تولَّيتَ فإنَّ عليك إِثْم الأريستين، ﴿... يَكَأَهْلَ الْكِنَبِ تَكَالُوا إِلَى صَلِمَةٍ سَوَلَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلًا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ مَلَى اللهُ وَلا يُتَخَدُ وَلا نُشْرِكَ بِهِ مَسْلِمُونَ وَلا يَتَخَدُ اللهُ اللهُ عَلَوا الشَهَدُوا بِأَنَا مُسْلِمُونَ وَلا يَتَخَدُوا بِأَنَا مَمْ اللهُ فَإِن تَوَلَّوا فَقُولُوا الشَهَدُوا بِأَنَا مُسْلِمُونَ وَلا يَتَخَدُوا اللهُ عَمِاناً.

ولكن لا بدُّ من توضيح ثلاث حقائق، في هذا المجال، وهي:

الأولى: أمّا من حيث المبدأ فالدّولة الإسلامية، كما قلنا، لا ينحصر وجودُها في قُطْرِ معيّن، أو شعب مُحدّد، بل هي منفتحة بوجه البشرية جميعاً، على وجه البسيطة كلها، ولكن عملياً وعلى أرض الواقع، فمِمّا لا شك فيه، أن هذا متوّقف على الإمكانيات الموجودة والقدرات المتاحة للدولة الإسلامية، إذ قاعدة: (لا تكليف إلّا بِمقدور) من القواعد الشرعية المتفق عليها بين العلماء، وقد فهمها العلماء من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَها لَها. . ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وغيره مِمّا يشابُهُه من نصوص الكتاب والسنة.

الثانية: وللدولة الإسلامية وسيلة وحيدة لتوسيع رُقْعَتِها حسب إمكانِها، وهي: الدعوة إلى دين الله الحق، وتفهيم الناس حقائق الإسلام، وإطلاعهم عن كَثَبِ على الإسلام، ثُم هم أحرار، أيؤمنون أو يبقون على أديانهم ومعتقدات، ولهذا فالدعوة الإسلامية ومعتقدات، ولهذا فالدعوة الإسلامية يَجب أن تَستَمِرً حسب الإستطاعة، ما دام يُوجد في الدنيا إنسان لم تبلغه الدعوة الربانية التوحيدية، ومما يَجِبُ التَنَبُّه له هنا: أنَّ القتال خِلافَ ما يَتَصوِّره كثيرٌ من الناس، ليس وسيلةً لتوسِّع بها الدولةُ الإسلامية رُقْعَتَها، بل هو وسيلة للدفاع عن الدولة الإسلامية، وعن الدعوة الإسلامية حين يتَعرَّضُ الدعاةُ المُسالِمون للإعتداء، من قبل الأعداء الرافضين للدعوة والحوار، واللَّرْفِذين بالحديد والنَّار!

الثالثة: والدَّولة الإسلامية لا تُهْمِلُ حقوق الشعوب المشروعة التي انضَوَتْ تحت رايتها، بل تُراعي خصوصيّاتِهم التي خلقهم الله تعالى عليها، ولا يَسْعى لصهرهم في بوتقة شعب من الشعوب! كلا، لأنَّ هذا مخالفٌ للفطرة البشرية، ومصادِمٌ للواقع، وقبل ذلك مخالِفٌ لِحكمة الله تبارك وتعالى في جعله ألوان الناس المختلفة، ولغاتِهم المتعدِّدة، من آياته الدالة على ربوبيّته، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَلينِهِ خَلَقُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَٱخْذِلَنفُ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَٱخْذِلَنفُ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَٱخْذِلَنفُ السَّمَوَتِ وَٱلْوَنِكُمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَتِ لِلْعَلِمِينَ ﴿ وَاللَّهِ الروم].

وقد بينًا هذا الموضوع من قبل، لذا نكتفي هنا بِهذه الإشارة.

المطلب الثاني:

الدُّولة الإسلامية لا تَظٰلِمَ غيرَها، ولا تَقْبَلُ الظلم من أَحدِ، بل هي حريصة على تَحري العدل عند تعاملها مع غيرها من المجتمعات البشرية وكياناتها السياسية

كما قال تعالى بهذا الصّدد:

- ١- ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ اللَّهِ [البقرة].
- ٢- ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُم وَلَا تَعْــ تَدُوّاً إِنَ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْــ تَدِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّالِي اللَّا اللَّالَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللّ
- ٣- ﴿ النَّهُرُ الْعَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحُرَامِ وَالْحُرُمَنتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ
 يعِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُنَّقِينَ ﴿ البقرة].
- ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا كُونُوا فَوَمِينَ لِلّهِ شُهَدَآة بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَكُمْ شَهَدَآة بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلًا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللهُ إِنَ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلًا تَعْدِلُوا أَعْدَالُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقُومَٰ وَاتَّقُوا اللهُ إِنَ اللهُ إِن اللهُ اللهُ اللهُ الله عَلَى اللهُ اللهُ الله الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

بل الدَّولة الإسلامية في حال تَمكنها، مكلَّفة بالسعي في رفع الظلم والإضطهاد عن كل الأمم والشعوب، والأخذ على أيدي الظلمة كلهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا نُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرَّجَالِ وَٱللِّسَآءِ وَٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرَّجَالِ وَٱللِّسَآءِ وَٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرَّجَالِ وَٱللِّسَآءِ وَٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلرَّجَالِ وَاللِّسَآءِ وَالْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلدُنكَ مِن الدُنكَ مَصِيلًا فِي النساء].

والحكمة في ذلك هي أن الله تعالى خلق الخلق ليبتليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَمَّا لِنَبْلُولُورٌ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿ ﴾





المطلب الثالث: سعياً لرفع الظلم والإضطهاد في كل المجالات وتحقيق العدل، فإِنَّ الدولة الإسلامية تمدُّ يَدَ العون لكل مشروع فيه خير البشرية وصلاحها

وذلك لأنَّ الإنسان كإنسان وبغض النظر عن اتِجاهـ، ومسلكه، وإيمانه أو كفره، مَخلوق مكرَّم عند الله تعالى في حدود هذه الحياة الدنيا، ومن حيث كونُهُ مُبْتَلياً ومُمْتَحناً من الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِيَ عَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقَنَاهُم مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنَّ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء]، ويفهم من هذه الآية المباركة أن تكريم الله تعالى للبشر، أو جزءاً منه، يَتَجلَّى في تسخير الله تعالى البَرَّ والبَحْرَ لهم، ورزقه إيّاهم من الطيّبات، وتفضيله إيّاهم على كثير من مخلوقاته، وبناءً على هذه الحقيقة: فإن تكريم الإنسان بكل صور التكريم، مطلوبٌ في شريعة الله عالى، لِذَا فأيّ مشروع يتحقق من خلاله خيْرٌ وصلاحٌ للبشرية، ويؤدّي إلى حفظ كرامة الإنسان، ورفعة قَدْره، مادياً أو معنوياً، فهو شيء مُحَبَّذُ ومرحّب به من قبل الدولة الإسلامية، بل الدولة الإسلامية ينبغي لَها أن تكون هي المُبادِرة في هذا المجال، صِدْقاً مع مبادئها الربّانية، وتثبيتاً للعدل والقسط، ورفعاً للظلم والجور على صعيد البشرية كلَّها، إذ قيام الناس كلِّ الناس بالقسط - كما بينًاه سابقاً - هو أعظم هدف - فيما يرتبط بحياة الناس - لكل الرسالات الرّبانية، كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِئْبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِّ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ

بَأْسُ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِٱلْغَيْبُ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيًّ عَزِيرٌ ﴿ إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَن يَصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِٱلْغَيْبُ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيًّ

ومن الواضح أن مفهوم ﴿ . . . وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقُوكَيُّ . . ﴾ [المائدة: ٢]، عام ويشملُ كلَّ المتعاونين على الخير، وقوله تعالى، ﴿ . . . وَلاَ يَجَرِمَنَكُمُ شَنَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُم عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ . . ﴾ [المائدة: ٢]، قبل أمره بالتعاون على البرِّ والتقوى، يَدلُّ دلالة واضحة على أن الكفار أيضاً مشمولون بالأمر بالتعاون معهم، على كل ما هو برِّ وتقوى.

وبناءً على ما مرَّ ذكره، نقول:

إِن الدّولة الإسلامية علاوة على سعيها الذاتي، تُؤَيّد وتُسانِدُ كل المُنظمات والجَمعيات والهَيئات التي تعمل بإخلاص لِخدمة الإنسان، وتَسْعى لإسعاد البشرية، وحفظ حقوقها وكرامتها، وصيانتها.

المطلب الرابع: الدولة الإسلامية حريصة كلَّ الحرص على الوفاء بعهودها مع غيرها من الكيانات السياسية، ولا تجِيز بأي حال من الأحوال، الغذرَ ونقْض العهد

وهذه بعض الآيات بِهذا الصَّدد:

- ﴿ وَأُوقُوا بِعَهْدِ اللّهِ إِذَا عَهَدَتُمْ وَلَا لَنَقْضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ نَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَمْ اللّهَ عَلَيْكُمْ اللّهَ عَلَيْكُمْ اللّهَ عَلَيْكُمْ اللّهَ عَلَيْكُمْ اللّهَ عَلَيْكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ اللّهُ بِعِمْ وَيَهْ اللّهُ بِعْدِ فَوْةِ أَنْكُنّا لَنَيْخُونَ أَيْمَا يَنْكُوكُمُ اللّهُ بِعِمْ وَيُبْيَئِنَ لَكُمْ يَوْمَ اللّهُ بِعِمْ وَيُبْيَئِنَ لَكُمْ يَوْمَ اللّهُ اللهُ يَعْمُ وَلَيْ اللّهُ اللّهُ وَحِدَةً الله لَهُ لَمُحْلَكُمْ اللّهُ وَحِدَةً وَلِكُن يُضِلُ مَن يَشَاهُ وَيَهْدِى مَن يَشَاهُ وَلَتُمْ وَلَا لَنَهُ لَكُمْ عَمَا كُنتُم قَمْمُونَ اللّهُ وَلَكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ مَنْكُمْ اللّهُ وَلَكُمْ عَدَابً عَظِيمٌ فَي وَلا تَشْمُونَ فَي اللّهُ عَلَيْهُ إِنْ عَنْكُمْ مِنْ اللّهُ وَلَكُمْ عَدَابً عَظِيمٌ فَي وَلا تَشْمُونَ فَي مَا اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهِ هُو وَلَكُمْ عَدَابً عَظِيمٌ اللّهِ عَنْكُمْ يَعْدَابً عَظِيمُ اللّهِ عَلَيْهُ وَلَكُمْ عَدَابً عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْهُ وَلِكُمْ عَدَالًا عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْهُ وَلِكُمْ عَدَالًا عَلَاللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُونَا اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُولَا اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ عَلَيْكُونَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُونَا الللّهُ عَلَيْكُونَا اللّهُ عَلَيْكُونَا اللّهُ عَلَيْكُونَا اللّهُ عَلَيْكُونَا اللّهُ عَلَي
 - ٢- ﴿ . . . وَأُوفُوا بِالْعَهَدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْتُولًا ١٠٠ [الإسراء].
- ٣- ﴿ وَإِمَّا تَخَافَتَ مِن قَوْمٍ خِيانَةً فَالْنِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَآءً إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّ

وسَنُقَصِّلْ القولَ في هذا الموضوع في الكتاب الثاني عشر، بِإذن الله، لذا مررنا به هنا سريعاً.

المطلب الخامس: النّاس وكياناتهم السياسية في نظر الدولة الإسلامية

الناسُ عموماً في نظر الدولة الإسلامية قسمان لا ثالث لهما:

أولاً: المسلمون:

والمسلمون عموماً لهم حالتان بالنسبة للتعامل مع الكيان الإسلامي، إذ هم إمّا مواطنون داخل إطار الدولة الإسلامية، أو خارجون عن سلطة الدولة الإسلامية، ويَخضعون لكيان غير إسلامي، فأمّا المواطنون السّاكنون في ظل الدولة الإسلامية، فيجب أن تُصانَ كلُّ حقوقهم التي أعطاهم الشرعُ إيّاها، من العيش الكريم، وتَهيئة فُرَصِ العمل، إلى حرية التعبير، والعمل السياسي.

وأما الساكنون في ظلِّ دولة غير إسلامية، فليس لهم مع الكيان الإسلامي غير الولاية الإيمانية، إذ الولاية الإجتماعية والسياسية منقطعة عملياً، ولكن عند تعرّضهم للظلم والإضطهاد بسبب دينهم، يتدخل الكيان الإسلامي للدفاع عنهم والإنتصار لهم، ما لم يكن بين الدولة الإسلامية، والنظام المضطَهِدِ للمسلمين الساكنين في ظله، عهد وميثاق، فإن كان هناك ميثاق بين الطرفين، فلا يَجوز أن يتدخل الطرف الإسلامي، حرصاً من ميثاق بين الطرفين، فلا يَجوز أن يتدخل الطرف الإسلامي، حرصاً من دين الله الحق على الوفاءِ بِالعَهْد، وكلّ هذا بيّنته الآية (٧٢) من (الأنفال): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنهَدُوا بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ وَالّذِينَ ءَاوَوا وَنَصُرُوا أَوْلَيْكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاةً بَعْضُ وَالّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم فِن وَلَيَتِهِم مِن

Yor

شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواً وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاثً وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ﴾.

ثانياً: غير المسلمين:

وهم قسمان:

(۱) أهل الفترة: أي الذين لم تصلهم الدَّعوة الإسلامية (۱) ولم يعرفوا بعد دينَ الله الحق كما هو، ومن لم تصله الدعوة الإسلامية، لا يعتبر كافِراً، بَل يُسمَّى فترياً، أو يُسْتَعْمَلُ لهُ أي اسم آخر يؤدي هذا المعنى، وذلك لأن الكافر هو الساتر للحق والرافض للإيمان، وأما الذي لم يَعْرِف الحق بعد، ولم يُعْرِض لميه الإسلامُ والإيمان، فلا ندري رفضه أو قبوله، كي نسميه بحسبهما: كافراً أو مسلماً.

وقد قال تعالى بالنسبة لِهذا النوع من الناس: ﴿... وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّى نَبُعَثَ رَسُولًا ﴿ ﴾ [الإسراء]، وبما أَنَّ وظيفة الرسل عليهم الصلاة والسلام، هي البلاغ المبين، كما قال تعالى: ﴿... فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَغُ النَّبِينُ ﴿ ... فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَغُ النَّبِينُ ﴿ ... فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ في الدنيا ولا يُعَذَّبه الله في الدنيا ولا في الآخرة، بسبب عدم اتباعه للرسول، كما نصّ عليه سبحانه وتعالى في الآجرة، بسبب عدم اتباعه للرسول، كما نصّ عليه سبحانه وتعالى في الآية (١٥) من (الإسراء)، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ... ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

1 at

⁽١) أُنظر: مختار الصحاح، ص٤٢٧ لفظ: ف ت ر، إذ قال: (والفترةُ: ما بين الرسولَيْن من رسُل الله عز وجل).

وأخذ اسمهم من قوله تعالى: ﴿ يَكَافَلَ ٱلْكِئْبِ فَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَقَرْةِ مِنَ ٱلرُسُلِ... ﴾ [المائدة: ١٩]، والفترة (**) هنا تعني انقطاع النبوة والرسالة في المدة الزمنية الواقعة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وهي ما بين رفع عيسى عيس الله السماء، وبعثة النبي الخاتم محمد عليه سنة (١١٠) من ميلاد المسيح وهي حوالي (٥٦٠) سنة.

- أهل الكفر: وهم الله وصَلتهم الدَّعوة الإسلامية، ولكن اختاروا الكفر على الإيمان، وأهل الكفر عموماً خَمسة أصناف، وهم:
 - ١. الملحدون.
 - ٢. أهل الكتاب.
 - ٣. المشركون.
 - ٤. المنافقون.
 - ٥. المرتدون.

وهم بصورة عامة، إمّا أنْ يكونوا داخل إطار الدّولة الإسلامية، أي: اختاروا أو خارجها، فأمّا إذا كانوا داخل إطار الدولة الإسلامية، أي: اختاروا مواطنة الكيان الإسلامي، فيُسمّون أهل الذّمّة أو أهل العهد، وكلمتا (الذّمّة) و(العهد) معناهما واحدّ(۱)، أي: المواطنين غير المسلمين، وهم على أية حال يعاملون كمواطنين من كل النواحي، وتُصان كرامتهم الإنسانية، وتُضمَن لهم حقوقهم، كما حدّدتها شريعة الله الحكيمة، وهناك خصوصيات لكل من أهل الكتاب والمنافقين والمرتدين، في مجال التعامل معهم، لا مجال للخوض في تفاصيلها هنا، سنبحثها في الكتاب الثاني عشر.

وأمّا إذا كانوا خارج إطار سلطة الدولة الإسلامية، فلهم ثلاث حالات، إذ هم:

١ - إمّا معاهدون للكيان الإسلامي وموفون بعهدهم.

⁽۱) مختار الصحاح، ص۲۰٦، لفظ: ذم م، (الذَّمام: الحُرمة، وأهل الذمة: أهلُ العقد، قال أبو عُبيد: النُّمة: الأمان في قوله ﷺ (ويسعى بنّمتهم أدناهم)، وأَذَمَّه: أَجَارَهُ، وأَذَمَّه: وَجَدَهُ مذموماً).

- ٢ وإمّا مُوادِعون ومتاركون له، فلا يتَعرّضون له بسوء لا مباشرة ولا غير مباشرة.
- ٣ وإمّا مُحاربون، سواء بسبب اعتداء مباشر منهم، أو من جرّاء معاونة غيرهم على الكيان الإسلامي ومظاهرتِهم لَهُ، أو بسبب نقض العهد المبرم بينهم وبين الدولة الإسلامية.
- ا) فأمّا المعاهدون المستمرّون على عهدهم، فيجب أن يوفّى لهم عهدهم كما قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَهَدتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمَ يَنقُصُوكُمُ شَيًّا وَلَمَ يُظلنهرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَيْدُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِمٍمُ إِنَّ اللهَ يُحِبُ المُنّقِينَ ﴿ التوبة].
- ٣) وأما المحاربون، فَيقاتلون حسب الإمكانيات المتوفّرة لدى الدولة الإسلامية، إلى أن تنتهي بهم الحال إلى الدخول في الإسلام طوعاً ومن غير إكراه، حيث: ﴿ لاَ إِكْراهَ فِي الدِّينِّ... ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، أو الخضوع للدولة الإسلامية والبقاء على أديانهم وأفكارهم، وإعطاء الجزية التي هي رمز خضوعهم للدولة الإسلامية، كما قال تعالى: ﴿ قَنْنِلُوا اللَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلاَ بِالْمَيْوِمِ اللَّاحِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ عِنْ الْحَقِ مِنَ اللَّهِ وَلا التوبة].

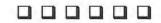
والرّاجح بل الصّحيح أن الجزية (١) تُقبَلُ من كل أصنافِ أهل الكفر المحاربين بلا استثناء، سوى المنافقين المظهرين للإسلام، إذ هم يُعامَلون معاملة أهل الإسلام، مع الحذر من مكائدهم ومخططاتِهم السرِّية.

وسَنَبْسُطُ القول في هذه المسائل كلّها في الباب الرابع، (أي الكتاب الثاني عشر) ولِهذا اكتفينا هنا بالإشارة إلى عناوين بعضها، التي تشكل الأساس والمحور لِغيرها.

وفي ختام البحث عن المعالم الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة الإسلامية، أقول:

إنَّ الأُصول والمعالم الثلاثة عشر للسياسة الداخلية، والخمسة للسياسة الخارجية، والتي هي مجموعها ثمانية عشر (١٨) أصلاً ومَعْلماً، يمكن أن تُشَكِّل أُسُسَ (الدستور) القانون الأساسي، الذي تَتَبَنّاه الدولة الإسلامية، مع إضافة بعض المواد الأخرى إليها، والتي تَسْتَلْزِمُها الظروف والملابسات والخصوصيات، التي ينفرد بِها المجتمع الذي يُراد إقامة الدولة الإسلامية فيه وعلى أكتافه.

وننتقل الآن إلى المبحث الثالث المُخصِّص لبحث المال والإقتصاد.



⁽۱) والجزية خاصة بأهل الكفر المحاربين الّذين يتصالحون مع الدولة الإسلامية، ولا علاقة لها بغير المحاربين، كما هو ظاهر الآية المباركة، ولكن مسألة دفع مبلغ من المال من قبل المواطنين غير المسلمين إلى الدولة الإسلامية أو عدم دفعه، من المسائل التي تقع ضمن دائرة المعاملات التي الأصل فيها الإباحة، ويُحْسَمُ أمرُها على أساس المصلحة التي يحدِّدها أجتهادُ ولاةُ الأمور، ولهذا كثرت وتعدَّدت الأراء والإجتهادات بين الصحابة عامة والخلفاء الراشدين خاصة في هذا المجال. وقد تحدِّثتُ تفصيلاً عن هذا الموضوع في كتابي: (الإسلام والدولة والحكم) باللغة الكوردية، وكذلك تحدثتُ عنه بإجمال في كتابي: (مسائل عصرية رائجة) باللغة



ونُجْمِلُ أهم المعالم الأساسية لكيفية تنظيم شؤون المال والإقتصاد في المجتمع الإسلامي، في المطالب السبعة التالية، قبل البدء بتفصيلها:

- المالك الحقيقي الوحيد لجميع الأشياء، هو الله تعالى، والبشر مستخلفون مِنهُ عليها.
- ٢) بناءً على الحقيقتين السابقتين: فلا يجوز للنّاس أن يتصرَّفوا فيما
 خولوا فيه من أشياء، خارج إطار إذن ربهم المشتَخلِف لهم.
- ٣) الإسلام لا يكره المال والغنى، بل يَعُدُّ المال خيراً وفضلاً من الله تعالى، ويُشَجِع على الغنى، ويعدُ الفقر والعيلة مصيبة من المصائب.
- خلق الله تعالى نِعَمهُ للناس عامةٌ، وليس لأحدِ منهم فضلاً وامتيازاً فيها على غيره.
- ه) مع أن الأصل في امتلاك الناس لِنَـم الله هو الملكية الجماعية، ولكن الشريعة أقرَّت بالملكية الفردية في حدود وبضوابط لا تضرّ بالمصلحة العامة، ولا تتصادم مع الملكية العامة للمجتمع.

LOV

- حفظاً للأموال وصَوناً لها من أيدي العابثين، شرع الله الحكيم كلاً من عقوبة الحِرابة وعقوبة السَّرِقة.
- إعالة الشرائح الضّعيفة والمحتاجة التي لا تتمكّنُ من توفير مُستَلزماتِ
 حياة كريمة لنفسها، إحدى مسؤوليات الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي.



المطلب الأول: المالك الحقيقي الوحيد لجميع الأشياء، هو الله تعالى، والبشر مستخلّفون مِنه عليها

إنَّ الله تعالى هو وحده المالك الحقيقي، لكل ما في السموات وما في الأرض، ولا يَملك أحدٌ غيره شيئاً، إلّا على سبيل الإستخلاف والتخويل منه فيه، وهذه بعض الآيات المباركات بهذا الصَّدد:

- ١. ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَنُونِ وَٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ إِلَّهِ اللَّهِ عَمَانًا.
 - ٢. ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا فِي اللَّهِ وَالبقرة: ٢٨٤].
- ٣. ﴿إِنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ يُحِيء وَيُمِيثُ وَمَا لَكُم مِن دُونِ
 الله مِن وَلِي وَلَا نَصِيرٍ ﴿ إِلَا التوبة].
- ﴿ وَأَلِ ٱللَّهُمَّ مَلِكَ ٱلمُلكِ تُؤْقِ ٱلْمُلكِ مَن تَشَآهُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلكَ مِمَّن تَشَآهُ وَتُعِذُ مَن تَشَآهُ وَتُعِذُ مَن تَشَآهُ وَتُعِذُ إِلَى عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ إِلَى عمران].
 - ٥. ﴿ قُلْ مَن زَّبُّ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ . . . ﴾ [الرعد: ١٦].

هذا بالنسبة لمالكية الله المطلقة وربوبيَّته الشاملة لكل شيء، وأما بالنّسبة لاستِخلاف الله تعالى البشر في الأرض، وتَخويله إيّاهم في التصرُّف فيها، فيقول تعالى:

- ٦. ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَتُهِ فِي ٱلْأَرْضِيُّ . . . ﴾ [فاطر: ٣٩].
- ٧. ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَتِهِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَنتِ
 لَيْسَبُلُوكُمْ فِي مَآ ءَاتَنكُمُّرُ . . . ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

104

- ٨. ﴿ عَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُسْتَخْلِفِينَ فِيةً. . . ﴾ [الحديد: ٧].
- ٩. ﴿ هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَآمَشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِزَقِهِ وَإِلَيْهِ
 النُّشُورُ ﴿ إِلَيْهِ الملك .
- ١٠ ﴿ وَلَقَدُ جِثْتُمُونَا فُرَدَىٰ كُمَا خَلَقْنَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكَّتُم مَّا خَوَلَنَكُمْ وَرَآءَ
 الأنعام: ٩٤.
- ١١. ﴿ أَلَمْ تَرَوْأُ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ وَالْمَانِ ٢٠.
 ﴿ فَلَهِرَةُ وَبَاطِنَةٌ . . ﴾ [لقمان: ٢٠.





المطلب الثاني: بناءً على الحقيقتين السابقتين: فلا يجوز للنّاس أن يتصرّفوا فيما خُولوا فيه من أشياء، خارج إطار إذن ربهم المسْتَخْلِف لهم

نعم إنَّ كونَ الله تبارك وتعالى مالكاً لِجميع الأشياء، وكونَه مُسْتَخْلِفاً للناس في الأرض، ومُخوِّلاً إيّاهم للتصرُّف فيها، يقتضي بالضرورة ألّا يتصرَّف الناس في الأرض وما تَحويها، من نعم وأشياء لا يُخصيها سوى مالِكها، إلّا وفقاً لإِذن الربِّ المالك الحكيم، والّذي يَتَجلّى في شريعته الحكيمة التي أباحت لهم كلَّ حلال طيب نافع، ولم تُحرُمُ عليهم سوى الخبيث الضار، كما قال تعالى مُعرُفاً بنبيه الخاتم، والمنهج الذي أنزله الله تعالى عليه: ﴿ . . . الرَّسُولَ النَّيِّ الْأُمِّ اللَّهِ عَنِ الْمُنكِ وَيُحِدُلُ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُنكِ وَيُحِدُلُ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُنْكِدِ وَيُحِدُلُ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُنكِدِ وَيُحِدُلُ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُنكِدِ وَيُحِدُلُ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُنتِ وَالْحَرِيبُ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْمُنتِ وَالْحَرْبُ وَالْمَالِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وهذه أمثلة من الآيات المباركات، التي ينهى الله تبارك وتعالى فيها عن أنواع من التصرّف الخطأ الضارّ في المال، في الجانب الإقتصادي، وتُمثّل هذه التصرّفات المحرّمة والمَنْهيَّةُ عنها، الخطوط الحَمراء، والمنطقة الحرام التي لا يجوز تجاوزُها في مجال المال والإقتصاد، والذي هو كسائر مجالات المعاملات المتعدّدة، الأصل فيه الإباحة وإطلاقُ اليد، ولهذا تركته شريعةُ الله الحكيمة - ما عدا إطاره العام الّذي سيَّجَهُ به -، عَفُواً وفراغاً كي يَملأه العقل البشري عَبْرَ اجتهاده المتطور المتجدّد، وعَبْرَ خبْرته المتراكمة على مدى الأجيال البشرية الصّاعدة، والمجتمعات المتغيّرة

باستمرار من ناحية حياتها المادية وظروفها المعيشية.

وقد ذكرنا سابقاً أنَّ العقل البشري، بقدر ما هو عاجزٌ عن درك حقيقة الأشياء، ومعرفة قضايا العقيدة والعبادة، والروح وما يَرتبط بِها من مسائل، فهو كفوء وقدير – بما أعطاه الله من قدرات – في مجال التعامل مع الأشياء المادية التي تقع في دائرة حوزة حواسه، والإطلاع على سننها وأسرارها وفوائدها، ولِهذا فقد كفاه الله تبارك وتعالى في شريعته الحكيمة، مؤنة وعناء ما هو عاجز عن إدراكه والإطلاع عليه، حيث وَضَعتْ شَريعةُ الله النّقاطَ على الحروف، في المجال الّذي يَعْجِزُ العقلُ عن سَبْر أغواره، ولكن في المجال الّذي أُعطي القدرة والكفاءة للتحرّك فيه، جُعِل حُرّاً ومطلق اليد، باستثناء المعالم العامة والقواعد الأساسية، التي تشكل الإطار الذي يَعْصِمُ العَقْلَ عن الزّيغ والإنحراف.

والآن لنتأمل هذه الآيات المباركات:

- () ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْحُلُوّاْ أَمَوالَكُم بَيْنَكُمْ إِنَّا بَلِطِلِ إِلَا أَن تَكُونَ بِحُكُمْ وَلَا نَقْتُكُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللّهَ كَانَ بِكُمْ تَكُونَ بِحُكُمْ إِنَّ ٱللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَاكِ عُدُواتًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِيهِ نَارًا وَكَانَ رَحِيمًا ﴿ وَكَانَ وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِيهِ نَارًا وَكَانَ وَلَكُ عَدُواتًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِيهِ نَارًا وَكَانَ وَلَكَ عَدُواتًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِيهِ نَارًا وَكَانَ وَلَكَ عَلَى ٱللهِ يَسِيرًا ﴿ النساء].
- ٢) ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلْمَيِّنُ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْا وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ مَنْ ٱلرِّبَوْا وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبَوْا وَأَحَلَ ٱللّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبَوْا وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبَوْا وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبَوْا وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبَوْا وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرّبَوْا وَالْمَالَةِ وَاللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهَ اللّهُ اللّهُلّمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل
- ٣) ﴿ هَ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ إِنَّ كَيْبِرًا مِنَى الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَا كُلُونَ أَمُولَ النَّاسِ فِالْبَطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكُنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِرْهُم بِعَذَابِ أَلِيدٍ ﴿ يَوْمَ يَوْمَ فَلَا يَعْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكُونَ بِهَا جِنَاهُهُمْ وَجُنُونَهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَلَا مَا كُنْتُم يَكَنِرُونَ ﴿ وَالنَّوبَةَ].
 مَا كَنْرَتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُم تَكَنِرُونَ ﴿ وَالنَّوبَةَ].
- ﴿ وَثِلُّ لِحَالِ هُمَزَةٍ لَمُزَةٍ إِلَى اللَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَدَهُ. ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ مَا اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّل

194

- (٥) ﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَى حَقَّهُ وَٱلْمِسْكِينَ وَآبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا لُبَدِّر تَبْذِيرًا ﴿ إِنَّ إِنَّ الشَّيْطِينَ وَكَانَ ٱلشَّيْطِينَ وَكَانَ الشَّيْطِينَ وَكَانَ الشَّيْطِينَ وَكَانَ الشَّيْطِينَ وَكَانَ السَّيْطِينَ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الل
- ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمَ يُسْرِقُوا وَلَمْ يَقْثُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا
 (٦) ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمَ يُسْرِقُوا وَلَمْ يَقْثُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا
 (٣) [الفرقان .
- ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السَّعَهَاءَ أَمُوالَكُمُ الَّتِي جَمَلَ اللّهُ لَكُرَ قِينَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَهُمَ وَيُهَا وَاكْسُوهُمْ وَيُهَا وَاكْسُوهُمْ وَيُهَا وَاكْسُوهُمْ وَيُهَا وَاكْسُوهُمْ وَيُهَا وَاكْسُوهُمْ وَيُهَا وَالْسُاء .
- ﴿ قَ الْوَا يَنشَعَيْبُ أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَاباَ وَنَا أَوْ أَن نَفْعَلَ
 إِن أَمَوْلِنَا مَا نَشَرَقُوا إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿ ﴾ [هود .
- ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِبِعِ ءَايَةً نَعْبَثُونَ ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَالِعَ لَعَلَّكُمْ تَعْلَدُونَ ﴿ وَإِذَا
 بَطَشْتُم بَطَشْتُم بَطَشْتُم جَبَّارِينَ ﴿ وَالشعراء .
- ﴿ أَتَٰتُرَكُونَ فِي مَا هَنَهُنَا مَامِنِينَ ﴿ فِي جَنَّتِ وَعُيُونِ ﴿ وَرُرُوعِ وَنَحْلِ طَلْمُهَا هَا مِنْ مِنَ الْمِينَ ﴿ فِي جَنَّتِ وَعُيُونِ ﴿ وَرُرُوعِ وَلَحْلِ طَلْمُهَا هَمَا مُنْ مِنَ الْمِينَ ﴿ وَاللَّهِ مَا لَعُمُونِ ﴾ مَضِيدٌ ﴿ وَاللَّهُ مَا لَعُمُونَ ﴾ تُطِيعُونَ ﴿ وَلا يُصْلِحُونَ ﴿ وَلا يُصْلِحُونَ ﴾ تُطِيعُونَ ﴿ وَلا يُصْلِحُونَ ﴾ اللَّذِينَ فَيْ الدَّرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ ﴾ [الشعراء].
- (١١) ﴿ إِنَّ قَدُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمٌ وَوَالْيَنْكُ مِن الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَايَحَهُ لَا نَفْرَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَا مَفَايَحَهُ لَا نَفْرَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا اللَّهُ وَمُهُ لَا نَفْرَةٌ إِلَّا اللَّهَ لَا اللَّهُ وَمُهُ لَا نَفْرَةٌ إِلَّا اللَّهَ لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَسَى يُعِبُ الْفَوَعِينَ فَي وَابْتَغِ فِيماً ءَاتَنْكَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَبْعِ الْفَسَادَ فِي مَصِيبَكَ مِنَ اللَّهُ لَا يُعِبُ الْمُفْسِدِينَ ﴿ القصص .

وقبل أن نَـ ْرَع بِسَرْ مجموعة أُسسِ مُهِمَّةٍ مُسْتَنْبطة من الآيات المباركات المدرجة أعلاه، والتي تُشَكِّل الإطارَ العام الّذي يَجب أن يُحافَظ عليه، ولا يُتجاوز في مجال المال والإقتصاد، أُذكِّر بتلك القاعدة الشرعية التي أشرنا إليها في المبحث الثالث من الفصل الأول من الكتاب العاشر، والمعنون بـ (موازين المجتمع الإسلامي) وذلك في المطلب الثالث منه، والذي تناوَلْنا فيه البحث عن الحلال والحرام، وخلاصة تلك القاعدة، هي:

أن من عادة كتاب الله الحكيم، أنه في المسائل التي يكون الأصل فيها و الإباحة، يقوم بِتشخيص المحرَّمات والممنوعات فيها و تَحديدها، لأنَها بسبب قِلَّتها ومَحدوديَّتها، يكون ضَبْطُها وعدُّها أسهلَ، وذلك كي يعلم الإنسان ويطمئن، بأن ما عدا المحدَّد المشخَّص منها، حلال مُباخ.

فعلى سبيل المثال في مجال اللّحوم والذّبائح، بيّن لنا كتابُ الله المبين، وفي أربعة مواضع منه بصيغ مختلفة، بأن المحرّمات منها أربعة أنواع فقط، هي: الميتة، والدّم، ولحم الخنزير، والمذبوح لغير الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا قَال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللّهِ . . ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وبهذا نعلم أن ما عدا هذه الأربعة، حَلالٌ مباح، اللهم إلّا ما استثنته السنة النّبويّة بنص صريح وواضح.

وكذلك الحال بالنسبة لموضُوعنا الّذي نتحدّث عنه (المال والإقتصاد)، إذ هو أيضاً يقع ضمن دائرة المباح الّذي الأصل فيها الحلّية والإباحة، عدا ما استثنته منها النصوص الشرعية الصريحة، إذن:

في مجال المال والإقتصاد، تُعتبر كلُّ التصرُّفات المختلفة المتنوِّعة، سواء المعروفة المتعارفة عليها منها، أو المستحدثة المستجدَّة التي يُبدِعُها العقل البشري، عَبْرَ تَجاربه وخبراته المتراكمة على مدى الأجيال، تعتبر كلُها جائزة ومباحة، باستثناء ما حدَّده منها الشرعُ الحكيم.

والآن إلى سَرْدِ أَهَمُ تلك الأسس التي تُشخُصُ لنا حدود ما بين المباح والحرام، وتُحَدِّدُها في مجال المال والإقتصاد، في ضوء الآيات المباركات التي استشهدنا بِها، ومجموعها سبعة أسس:

أولاً: أَكْلُ أموال الناسِ بِالباطلِ حرامٌ:

وهذا ما صرّح به قولُ الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوّا أَمْوَالَكُم بَيّنَكُم بَيّنَكُم بِآلْبَطِلِ... ﴾ [النساء: ٢٩]، وأكل أموال الناس بالباطل معناه القريب الواضح، هو أن تَجُرَّ إليك أموال الناس وتكتسبها منهم بغير وجه شرعي، ومن غير طريق حق، وهذا يتمثل في مفردات كثيرة، منها:

١ - التعامل بالرِّبا: وهذا ما سنتحدَّث عنه فيما بعد.

٢ و٣ - قطع الطريق والسرقة: وسنتحدَّث عنهما فيما بعد كذلك.

٤ و٥ - الميسر (القمار) والأزلام (اليانصيب): كما قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَالَى اللَّهَ عَالَى اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ الللللَّا اللَّهُ اللَّاللّذَاللَّ اللَّا اللَّالَّةُ اللَّلْمُلْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

وهذه الآية واضحة الدلالة على أن القمار واليانصيب (الميسر والأزلام) حَرامان، مثل شرب الخمر وعبادة الأصنام، حيث قَرَنَ الله تعالى ذه الأربعة بعضها ببعض، لأنّها متشابهة الجذور والثمار، وقلما يُبتلى المر وبأحدِها، إلّا وَيَجُرُ إليه البقية؛ كما هو مشاهَدٌ في حياة وواقع حال أصحاب هذه الخبائث.

آ - الغضب: وهو الإستيلاء على مال الغير عنوة، كما قال تعالى على لسان صاحب موسى عليهما السلام (العبد الصالح) مُبرراً خَرْقَه لسَّفينة المساكين الذين يعملون في البحر، خوفاً من اغتصاب الملك الظالم لَها، إذا راها صالحة، عملاً بقاعدة: (إحتمال أَخف الضّررين ودَفْعُ أَعظم الشرَّين): ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتَ لِمَسْكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرُدتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكُ يَأْخُذُ كُلِّ سَفِينَةٍ غَصْبًا إِنَّ الكهف].

الغِشُ: والْغِشُ والإغتشاش أيضاً يتمثل في حالات مختلفة وأشكال متعدِّدة، ولكن معناه القريب الواضح هو: خِداع الغير في مجال التعامل الإقتصادي بأي صورة كانت (١)، وقد قال رسول الله على: «مَنْ خَشَنا

⁽١) غَشَّهُ يَغُشُّهُ غَشّاً، من باب قَتَلَ، والإسم (غِشٌ) بالكَسْرِ: لَمْ ينصحهُ، وزيَّنَ لَهُ غير المصلحة، وَلَبَنٌ مغشوش: مَخلوطٌ بالماءِ. المصباح المنير، للفيومي، ص٢٣٢.

فَلَيْس مِنّا ﴾ رَوَاهُ مُسْلِم: (١٠١ و١٠٢)، وقد قال رسول الله قوله هذا عندما مرّ في السّوق برجل يبيع القمح مكوّماً إياه، ومُخفياً الرديء منه ومُظهِراً جيئده، فَدَسّ رسولُ الله ﷺ يَدَه المباركة في كومة القمح، مُخْرِجاً النوع المعيوب، وناهياً الرجل عن فعلته تلك.

٨ - الإحتكار: ومعناه الواضح القريب هو: إخفاء بضاعة وحَبْسُها عن السوق مع حاجة الناس إليها، وذلك رجاء غَلائها في السوق، وارتفاع عرها، وبيعها بأكثر من ثَمنها(١)، وقد قال رسول الله ﷺ: "مَنِ احتكر فهو خاطيء"، رواه مسلم: ٤٠٩٨، وقال: "لا يحتكر إلّا خاطيء" رواه مسلم: ٤٠٩٩.

هذه ثَمانِ مفردات يحتوي عليها: (أكل أموال الناس بالباطل)، ولا شك أن هناك مفردات أخرى أيضاً، ولكن نكتفي بهذا القدر، والمهم هو أن نعلم أن أيَّ مال آكتُسِب بغير وجه شرعي، ومن غير طريق حق، فهو نوع من أكل أموال الناس بالباطل، أياً كان العنوان، إذ العبرة بالمقاصد والمعانى، وليست بالألفاظ والمبانى.

والملاحَظُ أَنَّ الله تعالى قَرَنَ بين أكل أموال الناس بالباطل، وقَتْلِ النَّفس، حيث قال: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمُوالَكُم بَيْنَكُم بَيْنَكُم بَيْنَكُم بَيْنَكُم وَالْبَطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ يَحْكَرَةً عَن تَرَاضِ مِنكُم فَلَا نَقْتُكُواْ أَنفُسَكُم فَلَا . . ﴾ [النساء: ٢٩].

وهذا يفهم منه بَشاعَةُ جريمة أكل أموال الناس بالباطل، إِذ قُرنَ بالقتل، وكذلك يفهم منه مدى اهتمام الشريعة بصيانة الأموال من الضياع، من جرّاء استخدام الأساليب الباطلة في المعاملات المالية.

ثانياً: الرُّبا حرام أشدُّ الحُزمَة:

بما أنَّ الرِّبا هو أَخبَثُ أساليب أكل أموال النّاس بالباطل، وأكثرُها ضرراً، وأشدُّها فَتْكا بِحياة المجتمع الإقتصادية، وأثقلُها وبالا عليه، فقد

⁽١) إحتَكر زيد الطَّعَام: إذا حَبَسَهُ إرادة الغلاءِ، والإسم: الحُكرة مثل الفرقة، المصباح المنير ص٧٨.

حرَّمه الله تعالى في كتابه الحكيم، بصيغة متميِّزة ومنفردة، حيث يُصوِّر الله تعالى عاقِبَة المُرابين الأخروية، بِحالِ الإنسان الممسوس المخبول مِنْ قِبَلِ الشيطان، كما قال تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الشيطان، كما قال تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ اللَّهِ عَنَى اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

وربما السرُّ في تشبيه حال آكلي الربِّى بِحال المَخْبول الممسوس المُتَخبِّط، هو أَنَّ المرابين الجشعين الّذين لا يشبعون بشيء، مهما كدَّسوا من ثروات هائلة، على حساب المجتمع عامة وخاصة الشرائح الفقيرة، يُرْبِكُون حياة المجتمع في كل نواحيها، ويَختلُ توازنُها بِحيث يُصْبِح المجتمع يَترنَّحُ يمنةً ويُسْرةً - كَمِشْيَةِ المجنون غير المتوازنة -، تَحت ضَغْطِ الأَزمات الحادة التي يُحْدِثها اختلالُ توازن حياة المجتمع.

والملاحظ أنَّ الله تعالى حرَّم التعامل الرَّبوي بأربع مَراحل متدرِّجة، بسبب تأصُّلِه وتَجذُره في حياة المجتمع بشكل كبير، مثله مثل شرب الخمر والقمار، وهذه هي الآيات التي تشير - كما أرى - إلى المراحل الأربع، التي حرَّم الله تعالى عبرها التعامل بالرِّبا:

أ - ﴿ وَمَا ٓ ءَانَيْتُ مِن رِّبًا لِيرَبُولُ فِي أَمُولِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُولُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا ءَانَيْتُ مُ قِن زَكُورٍ تُويدُونَ وَجُهَ ٱللَّهِ فَأَوْلَكِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴿ الروم].

وفي الآية الكريمة إشارةٌ واضحة إلى كون التعامل بالرِّبا، شيئاً مرفوضاً

VPI

عند الله، بِخلاف إعطاء الزكاة ابتغاءَ مرضاة الله، إذ هو سببُ إِضعافِ الله تعالى المثوبة والأجر عليه.

ب - ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوَّا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةٌ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ ثُقْلِحُونَ ﴿ اللهِ عمران].

وأرى أن هذه الآية - وكمرحلة في تَحريم الرّبا بكل أَنواعه - يَنْهى الله تعالى فيها المسلمين عن نوع خاص من الرّبا، وهو الّذي يتراكم فيه الرّبنحُ الحرامُ (أي الفائدة الربوبية) بشكلُ فاحش، أضعافاً مضاعفة.

ج - ﴿... وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبُواَ فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن زَيِّهِ فَٱلنَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْدُهُ ۚ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَتَهِكَ أَصْحَلَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ سَلَفَ وَأَمْدُهُ ۚ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَتَهِكَ أَصْحَلَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ وَمَنْ عَادَ فَأُولَتَهِكَ أَصْحَلَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ وَمَنْ عَادَ فَأُولَتَهِكَ أَصْحَلَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ

وانما جعلت هذه الآية معبرة عن مرحلة أخرى - ثالثة - من مراحل تَحريم اربًا، لأنَّ الله تعالى اكتفى فيها بالإعلان عن تَخريمه للربي بإطلاق الوعيد الأخروي عليه.

د - ﴿ يَكَأَيْهُا اللَّذِينَ عَامَنُوا النَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِى مِنَ الرِّبَوَا إِن كُنتُم مُثَوَّمِينِ فَي فَإِن لَبَشَرُ فَلَكُمْ مُثَالِعًا فَإِن لَبَشَرُ فَلَكُمْ وَكُولُوا مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبَشَرُ فَلَكُمْ وَكُولُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبَشَرُ فَلَكُمْ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ وَلَا تُطْلِمُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ وَلَا قُولُوا فَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَمُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا أَنْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ ولَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ ولَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

وانما اعتبرت ما في هاتين الآيتين المرحلة الرابعة والأخيرة في تَحريم الربا، لأن الله تعالى جعل ترك المؤمنين للربى، شرطاً لإيمانهم، ثم أوعد على عدم ترك الربا بإعلان الحرب من الله تعالى ومن رسوله، ومن الواضح أن هذا الوعيد شامل لكلتا العقوبتين الدنيوية والأخروية، لأن محاربة الرسول ومن المسلمين وقائدهم ورئيس كيانهم السياسي) لآكلي الربا، لا تكون إلّا في الدنيا، والتي تَتَمثّل في فرض العقوبات التعزيرية (١) التي

⁽۱) العقوبات التعزيرية: هي العقوبات التي يراها ولي الأمر باجتهاده رادعة لبعض الجرائم التي لم يحدد الشرع لها عقوبة مُحدَّدة، ومنها عقوبة شرب الخمر، وكذلك عقوبة التعامل بالربي - كما يبدو لي من الآيات الكريمة - من هذا النوع، إذ لولي الأمر=

يراها كافيةً لردع آكلي الرِّبا عن فِعْلَتِهم الشنيعة.

ومحاربة الله تعالى لآكلي الربا تُفيد كلتا العقوبتين الدنيوية والأخروية.

ثالثاً: أخذ أموال الناس وجمعها باسم الدّين من غير وجه شرعيّ، من أسوأ أنواع أكل أموال الناس بالباطل، وأشدّها ضَرَراً على الدين:

كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَى ٱلأَحْبَارِ وَٱلرُّهُبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلنَّاسِ وِٱلْبَنْطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ... ﴾ [التوبة: ٣٤].

وإنّما يُخاطب الله تبارك وتعالى أهل الإيمان، مُخبِراً إيّاهم أن كثيراً من علماء وعبّاد أهل الكتاب يَجمعون ويأكلون أموال الناس بالباطل، وبالتالي من جرّاء فعلتهم تلك، يصدّون ويَمنعون الناس عن دين الله، حيث يُشَوّهون الدين الحق أمام أنظارهم، وذلك كي يَغتَبِر المؤمنون بِهم، ويتّعظوا ولا يكرّروا صنعيهم، وكما يدلّ عليه السياق: العلماء وأهلُ السلطة، هم أوّل المقصودين بهذا الخطاب الربّاني المحَذّر، لأنّهم هُم الذين يتسنّى لهم أن يأكلوا أموال الناس بغير وجه شرعى، تَحت غطاء الدين!

وقد كرَّر رؤساء بعض طوائف المسلمين المنحرفين عن جادة الرسول على وخلفائه الراشدين وأصحابه وأهل بيته المرضيّين، صَنيع الأحبار والرهبان هذا، وقلدوهم شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراع.

ولا شك أنَّ طمَع ولاة الأمور وأهل العلم والدِّين في أموال الناس، ومَدِّ النظر إلى ما في أيديهم من متاع، أقوى الأسباب لسقوط هيبة الدين

⁼ وللسلطة الشرعية التعامل مع آكلي الربي، وفي المرحلة التي يرونها مناسبة، على أساس هذه القاعدة.

وقد عرَّف العلماءُ التعزيرَ بأنَّه التأديبُ دون الحدِّ، المصباح المنير، ص٢١١. وانظر: مختار الصِّحاح، ص٤٢٩، وانظر: المعجم الوسيط، ص٥٩٨، إذ قال: [التعزير (شرعاً) تأديبُ لا يبلغ الحدَّ الشرعيَّ، كتأديب مَن شتم بغير قَذْفِ].

ي أعينهم، من جرّاء ذهابِ مُعةِ أهله المُشْرِفين على أموره في قلوبِهم، ولِهذا قال تعالى لنبيّه الخاتم عليه:

- ١) ﴿ قُلْ مَا أَسْعَلَكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ۞ [ص].
- ٢) ﴿ وَلَا تَمُدُنَّ عَيْنَتِكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ ۚ أَزْوَجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِي ﴿ وَلَا تَمُدُنَّ عَيْنَتِكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِي ﴿ وَلَا لَهُ لَكُنَّ اللَّهُ لَا لَهُ لَكُنَّ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللّ

وكذلك الرسل الكرام كلهم عليهم الصلاة والسلام كانوا يؤكدون دوماً لأقوامهم، أنهم لا يتوقّعون منهم أي نفع ماذي على الإطلاق، كما كرر كل من (نوح، هود، صالح، لوط، شعيب) عليهم الصلاة والسلام، هذا القول: ﴿...أَلَا نَنْقُونَا إِنِي لَكُمْ رَسُولُ أَمِينٌ إِنَى فَاتَقُوا اللّهَ وَأَطِيعُونِ إِنَى وَمَا الله وَمَا الله وَمَا الله عَلَى رَبِّ الْعَلَمِينَ الله والشعراء، و١٢٤ إلى ١٢٥، و١٤١ إلى ١٢٥، و١٢١ إلى ١١٤٠ و١٧٧ إلى ١١٨٠].

رابعاً: لا يجوز كنز المال وخَزنه، إذ المال نعمة من نِعَم الله والنعمة تَستَلْزِمُ الشكر، والشكر هو استعمال النعمة في مرضاة الله تعالى، وليس حبسها واحتكارها عن المجتمع:

ويدل على حُرْمَةِ كَنْزِ المال وخَزْنِهِ، والإنشغال بعده وجمعه، على حساب أداءِ الواجبات الشرعية، وجَعْله غاية الحياة وهدفَها الأسمى، قوله تعالى:

﴿ . . ﴿ يَهُ اللَّهُ وَالرُّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالرُّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللللللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ

وقوله تعالى:

٢) ﴿ وَثِلُّ لِنَّكِلِ هُمَزَةٍ لَمُزَةٍ إِلَى اللَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَذَدَهُ. ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ مَا اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللْمُنْ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

W.

وقولُه تعالى:

﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمُ وَ النَّيْنَةُ مِنَ ٱلْكُنُونِ مَا إِنَّ مَعَانِحَةُ لَنَنُوأُ بِٱلْمُصْبِحَةِ أُولِي ٱلْقُوَّةِ . . . ﴾ [القصص: ٧٦ .

ودلالة هذه الآيات على تَحريم كنز المال، أَوضح من الشمس، إذ يُغلن المولى جل شأنه في الآيتين (٣٤ و٣٥) من (التوبة) أن الكانزين للذهب والفضة - والأوراق النقدية في عصرنا بَديلٌ عن مُمَلَتي الدينار الذهبي والدرهم الفِضِي القديمين - مُبَشَّرون بعذابِ أَليم، ثُم يبيِّن الله الحكيم، كيفية ذلك العذاب الأليم، بأنه سيُجعلُ الذهب والفضة المكنوزان صفائح، ثم تُخمى تلك الصفائح، وتُكوى بِها جِباهُ الكانزين وجنوبُهم وظُهورهم..!

وفي الآيات (١ إلى ٤) من (الهمزة) يعلن الله الجبّار جلَّ وعلا، أن كل من كان كثير الهمز والَّلمز (١) للناس يستحق عذاب الويل، ثم يعرُف سبحانه ذلك الشخص الّذي يُكثِرُ من هَمْزِ الناس ولَمْزِهم - أي تعييبهم غياباً وحضوراً - بأنه هو الّذي يَجمع مالَهُ ويُعدُده، ظاناً بأن مالَهُ سينجيه من الموت والهلاك، ثم يرد سبحانه بشدَّة على ظنه ذلك، ويُخبِرُ بأَنَّهُ سيرمي كشيء تافه في نارِ، هي كثير الحَطْم والكَسْر والهَشْم لعظامه.

وأما في الآية (٧٦) من (القصص) فيبين سبحانه وتعالى، بأنّ (قارون) البغيض الباغي على قومه! كان من أصحاب الكنوز، بل كان مفاتح كنوزه يصعب حَمْلها على جماعة من الرّجال الأقوياء، لكثرتها وثقلها!

وكفى بالكنز سوءًا أن يكونَ قارونُ مِثالَهُ!

⁽١) اللَّمزُ: العَيبُ وأصله الإشارة بالعَيْن ونحوها، ورجل لَمَّاز ولُمَزَة: أي عيّاب. مختار الصحاح، ص٥٢١، لفظ: ل م ز.

والهَمْز كاللَّمْز وَزْناً ومعنى، مختار الصحاح، ص ٢٠٠٠، لفظ: هم ز. لكن (المعجم الوسيط) يخصُّ (اللَّمز) بالحضور، والهَمزَ بالغياب، أنظر: ص ٨٣٨ و ٩٩٤.

خامساً: التبذير والإسراف كلاهما حرام:

التبذير هو صرف المال في غير طائل، ومن غير فائدة وفي غرض غير سرعي، ولكن غير شرعي (١)، والإسراف هو صرف المال في غرض شرعي، ولكن مجاوزة الحدود فيه (٢)، وكلاهما مذمومان ومحرَّمان، ولكن التبذير أسوأ وأشدُّ حرمة، ولِهذا جعل الله تعالى المبذِّرين إخوان الشياطين، حيث قال: ﴿ . . . وَمَاتِ ذَا ٱلْفُرْيَ حَقَّهُ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا نُبُدِّر تَبْذِيرًا ﴿ إِنَّ الشَّيْطِينُ وَكُورًا ﴿ الْمُعَالِمُ لِرَبِّهِ عَلَيْهُ وَالْمِسْكِينَ وَالْمَانُ لِرَبِّهِ عَلَيْهُ وَالْمِساء].

ولكن بالنسبة للإسراف اكتفى بمجرَّد النهي عنه، حيث قال تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ إِذَا النَّهُ أَنفُهُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقَثُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان].

ومثال التبذير، كمن ينفق ماله في غير مواقعه الشرعية، وفي أشياء لا تتَحقَّق من ورائها مصلحة للمجتمع، وذلك كما يفعله الطواغيت والحكّام المتسلّطون على رقاب الشعوب المسلمة، إذ يُنفِقون أمولا طائلة من خزينة الدولة التي هي ملك للمجتمع كلّه، في بناء القصور وسائر مظاهر البَذخ والتَرَف، التي لا تدعو إليها الحاجة الواقعية، ولا يراد بِها غيرُ الفخفخة وإظهارُ الغِنى والإقتدار، كما قال تعالى في قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ، فِ زِينَكِهِ مِن القصص: ٧٩].

وأما الإسراف فيتحقق في مجالات كثيرة: في الكساء، والطعام والشراب، والبناء وأثاث البيت، وسائر لوازم الحياة، وكل ما لا حاجة فعلية للإنسان إليه، فَشِراؤه واقتناؤه، إسراف.

وقد ركَّز نبيُّ الله (هود) عَلَيْتُلِيُّ ، المُرْسَلِ إلى (عاد)، و(صالح) عَلَيْتُلِيُّ ،

⁽١) المعجم الوسيط، ص٤٥.

⁽۲) المعجم الوسيط، ص٤٢٧.

المعجم الوسيط لم يفرق بين الكلمتين في المعنى كثيراً، لكن الذي قلته في اختلاف معناهما، هو الذي صرَّحَ به الفيوميُّ في (المصباح المنير) ص٧٧ و١٤٤.

المُرْسَلِ إلى (ثَمود)، في مخاطبتهما لقومَنهما على مسألة التبذير والإسراف، ورَبَطا بينه وبين التجبُّر والبطش بالناس، والإفساد في الأرض، كما قال تعالى على لسان (هود): ﴿أَنَبَنُونَ بِكُلِّ ربع ءَايَةً تَتَبَثُونَ ﴿ وَتَتَخِذُونَ مَصَافِعَ لَعَلَّكُمْ تَغَلَّدُونَ ﴿ وَلَا بَطَشْتُم بَطَشْتُم جَبَارِينَ ﴿ وَالشعراء].

وقال على لسان (صالح): ﴿ أَتُنْرَكُونَ فِي مَا هَنَهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿ فِي جَنَّتِ وَعُيُونِ ﴿ وَتَنْجِنُونَ مِن الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴾ وَعُيُونِ ﴿ وَتَنْجِنُونَ مِن الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴾ فَأَتَقُوا اللّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ وَلَا تُطْمِعُوا أَمْ الْمُسْرِفِينَ ﴾ اللّين يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [الشعراء].

وإِنّما شَنّ كتابُ الله الحكيم، ودينهُ القيّمُ، تِلكَ الحملة الشديدة على التبذير والمبذرين، والإسراف والمسرفين، لأن الله تعالى إنّما سَخّر نِعَمَه الاهل الأرض كُلّهم من الإنس والجن، كما قال: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَادِ فَي فَهَا فَكِهَةٌ وَالنّيْحَانُ فَي وَلَمْتُ ذُو الْعَمّنِ وَالرّيْحَانُ فَي فِلَا قَكِهَةٌ وَالنّيْحَانُ فَلَى عَالَي فِي اللّهِ وَالرّيْحَانُ فَي فَلَيّ عَالَا فَي مَا لَا الله والمحن عامة، إذن: نِعَمُ الله تعالى لِجميعهم، ويَجب أن يعموا بِها جَميعاً، لذا عندما يقوم بعضُ أهل الأرض بالتبذير والإسراف، لا يكون تبذيرهم وإسرافهم، إلّا على حساب غيرهم من المحاويج (۱) يكون تبذيرهم وإسرافهم، إلّا على حساب غيرهم من المحاويج (۱) المُعْدِمين، الذين لا يَجدون قوتَهم الكافي! وقد صدق من قال: (انَّ سَغَبَ المظلوم سَبَبُه كِظَّة (۲) الظالِم)، نعم حيثما وجدت القِمَمُ السامقة، فعندها توجد الوديان السَّحيقة!

سادساً: ولا يجوز تسليم الأموال إلى السفهاءِ الذين لا يُحسنون التصرُّف فيها:

كما قال جلَّ وعلا: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمُولَكُمُ الَّتِي جَمَلَ اللَّهُ لَكُرَ قِيَّمَا وَأَرْزُقُوهُمْ فِهَا وَآكُسُوهُمْ وَقُولُوا لَمُنْ قَوْلًا مَتُمُهَا ﴿ ﴾ [النساء].

⁽١) جمع محتاج وحائج. المصباح المنير، ص٨٣.

 ⁽٢) الكِظَّة: البِطنة ج: أُكِظَّة، المعجم الوسيط، ص٧٨٩.
 وسَغَب: جاع مع تَعَب، سَغَبَ يَسْغُبُ سَغَباً، والمسَغَبة: المجاعة، ص٤٣٢.

والسَّفَه خلاف الرُّشد وعكسه، بدليل أن الله تعالى جعلهما متقابلين متعاكسين، إذ يقول في الآية تلي الآية السابقة: ﴿وَاَبْنُلُوا الْبِنْكَىٰ حَقَّ إِذَا بَلَغُوا الْبِيَكَاحَ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِنْهُمْ رُشُدًا فَادَفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَلَكُمْ وَلا تَأْكُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبُرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًا فَلْيَسْتَعَفِفٌ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلُ بِالْمَعْهُوفِ فَإِذَا دَفَعَتُمْ إِلَيْهِمْ يَكُبُرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًا فَلْيَسْتَعَفِفٌ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلُ بِالْمَعْهُوفِ فَإِذَا دَفَعَتُمْ إِلَيْهِمْ اللهُ مَعْلَى بتسليم اليتامي أموالهم بعد أَمُولَكُمْ ... الساء: ٦]، حيث يأمر الله تعالى بتسليم اليتامي أموالهم بعد إيناس الرُّشد منهم، والرَّشد هو التصرُّف السليم السديد(١)، والموقف الحكيم، والسَّفه هو عدم السداد والإصابة(٢).

وَوَصف الله تعالى الأموال بقوله: ﴿ أَمُونَكُمُ ٱلَّتِي جَمَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِينَا ﴾، يُفْهمُنا حقيقتين جديرتين بالتأمّل:

الأولى: إن الأموال - مثلها مثل سائر الممتلكات - هي في الأصل مِلْكُ للمجتمع كله، ولِهذا فالحفاظ عليها من الضّياع وسوء الإستخدام، مسؤولية المجتمع وكيانه السياسي، وفهمنا هذه الحقيقية من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمُوالكُمُ مُ . . . ﴾، حيث أضاف الله تعالى أموال غير الراشدين من اليتامى وغيرهم إلى المجتمع!

الثانية إنَّ المال هو عَصَبُ الحياة المادية، وسَبَبُ قيامِها في منظار الشريعة الإسلامية، وهذا ما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَمُولَكُمُ اللَّهِ جَمَلَ اللهُ لَلْمُ لَكُمُ وَيَنَا ﴾، والمقصود بِهذه العبارة أي: أموالكم التي جعلها الله حسب سننه سبب قيام حياتكم، ومن الواضح أنَّ الشيء الذي تقوم به الحياة، ينبغي الإهتمام به كَسْباً وصيانة واستخداماً.

والآية الكريمة (الآية ٦ من النساء) وان كانت قد وردت في سياق الحديث عن اليتامى، ولكن مفهومها شامل، ولِهذا أخذ الفقهاء منها قاعدة شرعية واسعة وهي قاعدة: (الحَجْرُ على الـ عنه)، والتي بِمقتضاها يَجوز

⁽١) الرّشادُ: ضِدُّ الغيِّ، رَشَدَ رَشداً. مختار الصحاح، ص٢٢٣، لفظ: رشد.

⁽٢) السفَّهُ: ضِدُّ الحِلم وأصلهُ: الخِفة والحركة. مختار الصحاح، ص٢٧٢، لفظ: س ف

للمجتمع الإسلامي وكيانه السياسي، أَن يأخذا على يَدِ كل سفيهِ يَعْبَث بأمواله ومُمتلكاته، ويُسيءُ التصرُّفَ فيها، بِحيث يعود بالضرر على نفسه وعلى المجتمع.

سابعاً: ولا يجوز إطلاق يد النّاس في التصرّف في أموالهم وممتلكاتهم، يفعلون بها ما يشاؤون، بذريعة تملُّكهم لها:

أَجَلْ إِن الله تعالى إنَّما أَنزل شرائعه وأرسل رسُلَهُ، لتنظيم حياة النّاس، من كل نواحيها، ومن ضمنها ناحية المال والإقتصاد، وبما أَن الله تعالى لق النّعَمَ للناس كلّهم، لذا فلا يَجوز لبعضهم أَن يتصرَّف فيها كما تَهواه نفسه، بدون أن يراعي الأضرار النّاجمة عن تصرّفه.

ومِمّا يدل على هذه الحقيقة، هو قوله تعالى على لسان قوم (شعيب) على لسان قوم (شعيب) على للله يُخاطبون نبيّهم جواباً عن توجيهاته لهم: ﴿قَالُواْ يَنشُعَيْبُ أَمَا نُشَتَوُّا إِنّكَ أَمَا نَشَتُوُّا إِنّكَ لَا نَتْ الْمُؤْلِكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا أَوْ أَن نَقْعَلَ فِي آمَوَلِنَا مَا نَشَتُوُّا إِنّكَ لَائتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود].

إذْ كما يبدو لنا: تتَضَمَّنُ إجابة (مدين) - قوم (شعيب) عَلَيْتُ - نبيّهم، بالإضافة إلى التهكم الذي يظهر من قولهم: ﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ!﴾، شيئين:

- أ إعتراضهم على أمره إيّاهم بترك عبادة الآلِهة المزعومة التي كان يعبدها آباؤهم: ﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُ لِكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعَبُدُ ءَابَاَوُنَا اللهِ.
- ب إمتعاضهم على نَهيه لهم عن التصرُّف اللاشرعي في أموالهم: ﴿ أَوْ أَن نَفْعَلَ فِي آَمَوٰلِنَا مَا نَشَتَوُّا ﴾.

ومن الواضح أن تعقيبهم على إجابتهم تلك، بقولهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنَّ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ وَصدوا به التنقيص من شأن النبيّ الكريم (شعيب)، وأرادوا بإطلاق هذين الوصفين عكسينهما، وهُما الطّيش والسَّفه! حاشا نبيّ الله الحكيم، عمّا رموه به زوراً وبُهتاناً، أَخزاهم الله وقد فعل.

ويبدو من الآية المباركة التي نحن بصددها، وبقية الآيات التي وردت

Wa

في نفس السياق الذي وردت فيه الآية، أن نبيّ الله (شعيب) عَلَيْتُ ركَّز في حركته الإصلاحية في قومه (مدين)، على نقطتين:

- الإصلاح العقائدي، وذلك بتثبيت التوحيد وتفنيد (الشرك) إذ كان أوّل كلامه معهم: ﴿... قَالَ يَنَقَوْمِ أَعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنَ إِلَهِ عَيْرُةُر...﴾ [هود: ٨٤].
- الإصلاح الإقتصادي، وذلك بترك التحايل في التعامل التجاري، وإيفاء الكيل والميزان، وعدم تنقيص أشياء الناس وعدم الإفساد في الأرض، كما قال: ﴿ . . . ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمُ شُعَيّبًا قَالَ يَعَوْمِ الْأَرض، كما قال: ﴿ . . . ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمُ شُعَيّبًا قَالَ يَعَوْمِ الْمُحَادُوا اللّهَ مَا لَكُم مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ وَلا نَنقُصُوا الْمِكَيالُ وَالْمِيزَانَ إِنّ أَزَنكُم عِنْدُ وَإِنّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ مُحِيطٍ ﴿ وَيَقَوْمِ أَوْفُوا الْمُحَيالُ وَالْمِيزَاتَ بِالْمِسْطِ وَلا تَتَحَدُمُ عَذَابَ يَوْمِ مُحْمِيطٍ ﴿ وَلا تَعْمَوا النّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْمَوا فِي الْمُحَيالُ وَالْمِيزَاتَ بِالْمِسْطِ وَلا تَبْحَسُوا النّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلا تَعْمَوا فِي الْمُحْمِينَ فَيْ ﴾ [مود].

ولكن قومه الكفار، أصروا على كُلِّ من الشرك وعبادة غير الله تعالى، وعلى التصرّف حسب الهوى في أموالهم وعدم الإهتمام والإكتراث بالنتائج الوخيمة التي تنجم عن الفساد العقائدي، والفوضى الإقتصادي، اللّذين ارتضوهما منهجاً وديناً لحياتهم، ومن جرّاء ذلك الإنحراف، استحقوا عقوبة الله الدنيوية والأخروية، كما قال تعالى: ﴿ وَلَمّا جَاءَ أَمُّونًا بَغَيّننا شُعَيّبًا مُعَدّ وَالنّينَ عَامَوُا مَعَدُ بِرَحْمَة مِنْ وَأَخَذَتِ اللّذِينَ ظَلَمُوا الصّيحَة فَاصْبَحُوا في ديكوهِم جَرْمِين فَي الموقيد [هود].

وبعد، فهذه سبعة أسس، تُعَدُّ الخُطوطَ الحُمْرَ التي ينبغي ألّا تُتخطَّى في مجال المال والإقتصاد، وتُمَثِّلُ حدودَ ما بين الحرام والحلال، من التصرّف في ذلك المجال الحساس والمهم، الذي أطلق الله فيه عقولَ الناس للإجتهاد وأيديهم للتصرّف، بعد التِرَام ذلك الإطار العام الذي تُشَكِّله تلك الأسس السَّبعة، وربّما هناك أسس أخرى لم أَفْطِنْ لَها بعد.

والآن إلى المطلب الثالث الذي يَحوي مَعْلماً آخر، من المعالم الأساسية في مجال المال والإقتصاد:

IVA

المطلب الثالث: الإسلام لا يكره المال والفنى، بل عدَّ المال خيراً وفضلاً من الله تعالى، ويُشجِّع على الفنى، ويُعدُّ الفقر والعيلة مُصيبة من المصائب

بما أنّنا قد فصّلنا القول في موقف دين الله الحق من الغِنى والكسب والمال الحلال، وكذلك الفقر والحاجة، في المبحث الأول: (تصورات المجتمع الإسلامي) من الفصل الأول، من الكتاب العاشر، لذا نكتفي هنا بإيراد سبعة أدلة باختصار، لتجلية الموقف الإيجابي للإسلام، تِجاه الكسب الحلال والمال والغنى، واعتباره الفقر والحاجة بلاءً ومصيبة:

 أمر الله تعالى الناس عموماً، بالسير في ثنايا الأرض وخلالها، طلباً للرزق:

كما قال جلَّ وعلا: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَـٰكُ لَكُمُّ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُمُّ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزَقِيةٌ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿ إِلَا الملك].

أمر الله تعالى بالإنتشار في الأرض، بعد صلاة الجمعة للكسب،
 وأباح لهم التّجارة والكسب، حتى في الحج والعمرة:

كما قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِى لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱللّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعُ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوَةُ فَأَنتَشِرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْبَعُوا مِن فَصْلِ ٱللّهِ وَٱذْكُرُوا ٱللّهَ كَثِيرًا لَمَلَمُ لَمُنْ اللّهَ وَأَذْكُرُوا ٱللّهَ كَثِيرًا لَمَلَمُونَ اللّهَ كَثِيرًا لَمَلَمُونَ اللّهُ وَأَذْكُرُوا ٱللّهَ كَثِيرًا لَمَلَمُونَ اللّهُ فَلْمُونَ اللّهُ وَاذْكُرُوا ٱللّهَ كَثِيرًا لَمَلَمُونَ اللّهُ وَالْمُونَ اللّهُ اللّهِ وَالْمُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

WV

وقال تعالى في إباحة الكسب والتجارة وطلب الرزق، في الحج والعمرة: ﴿ الْحَجُ اللّهُ مُعْلُومَتُ فَكُن فَرَضَ فِيهِ كَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فَسُوفَ وَلَا حِدَالَ فِى الْحَجُ اللّهُ مُ مَعْلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ وَتَكَزَّوْدُواْ فَإِثَ خَيْرَ الزَّادِ النَّقُوكُ وَاتَّقُونِ يَعْلَمُهُ اللّهُ وَتَكَزَّوْدُواْ فَإِثَ خَيْرَ الزَّادِ النَّقُوكُ وَاتَّقُونِ يَعْلَمُهُ اللّهُ وَتَكَزَّوْدُواْ فَإِثَ خَيْرٍ النَّقُوكُ وَاتَّقُونِ يَعْلَمُهُ اللّهُ عَن تَبْتَعُوا فَضَالًا مِن رَبِّكُمْ فَإِذَا يَتَعُونُ المَصْالِقِ اللّهُ عِن رَبِّكُمْ فَإِذَا اللّهُ عَن الْحَكَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنكُمُ وَإِن كُنتُم مِن قَبْلِهِ لَهِنَ الطَهَالِينَ اللّهُ عَن . . ﴾ [البقرة].

- ٣. سَمّى الله تعالى (المال) بـ (﴿ فَضْلِ اللّهِ ﴾] وكذلك سمّاه (خيراً): كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِينَ الصَّلَوْةُ فَأَنتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْنَغُوا مِن فَضْلِ اللّهِ ... ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خُيرًا الْوَصِيّةُ ... ﴾ [البقرة: ١٨٠].
- وعد الله الأغنياء المنفقين أموالهم في سبيل الله وابتغاء مزضاته،
 أَجراً، قلمًا يُنالُ من غير طريق الإنفاق:

كما قال تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّاقَةُ حَبَّةً وَٱللَّهُ يُضَلِعِفُ لِمَن يَشَاآهُ وَاللَّهُ وَسِعُ عَلِيمُ ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمُ ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمُ اللهِ وَاللَّهُ وَاللّهُ واللّهُ وَاللّهُ وَالْعَالِمُ وَاللّهُ وَاللّ

⁽۱) أنظر: (المصباح المنير في تهذيب ابن كثير)، ص٩٣٤. وأنظر: صحيح البُخاري: (٤٧٥٧)، وصحيح مسلم: (٥٨)، والإستيعاب، ج٢، ص٥٧٢.

وقد ذكر سبحانه أن جزاء الحسنة هو عشر أمثالها، كما قال: ﴿مَن جَاءَ بِالسَّيِثَةِ فَلَا يُجْزَئَ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُتَالِهُمُ وَمُن جَاءً بِالسَّيِثَةِ فَلَا يُجْزَئَ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ إِلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

ولكن الله تعالى وعد المنفق المخلص بِجزاء هو الفريد في كتاب الله تعالى، وهو إثابته بسبعمائة ضِعْفِ فأكثر، كما هو مصرَّح به في الآية (٢٦١) من (البقرة).

كفى بالغنى شرفا أن يُمكن صاحِبَهُ، من أدار ثلاثة من أركان الإسلام
 الكبرى وفرائضه العظيمة، وهي: الزكاة والحج والجهاد:

وذلك لأنه من المعلوم أن الزكاة لا تَجِبُ إلّا على الغَنِيِّ الذي يَملك فائضاً عن حاجته وحاجة مَنْ يُعيلهم، كما قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنَ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَيِّكِهم عِالَ.. ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومن لم يَملك فائضاً من المال فكيف يؤخذ منه؟ وكذلك الحج لا يتيسَّر إلّا لمن يَملك الزاد والرّاحلة، ولِهذا فلا يجب على الفقير، وقال تعالى: ﴿ . . . وَلِلّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . . . ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وانما يستطيع إليه - أي إلى البيت الحرام - سبيلاً الغَنِيُّ الَّذي يمكنه ترتيب مستلزمات السفر.

وكذلك الجهاد وخاصة الجهاد المالي، لا يَتَسنَّى إلَّا لَمن يقدر على الإنفاق، ولِهذا قال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى الشُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُرْضَىٰ وَلَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ الْإِنفاق، ولِهذا قال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى الشُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ اللَّهِ عَدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَّ إِذَا نَصَحُوا لِللهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللهُ عَنَوْلُ رَّحِيدُ ﴿ وَلَا عَلَى اللَّينِ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

٧. وأمّا الفقر والحاجة، فلم يُمدَخ في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، بل اعتبره الله تعالى مصيبة من المصائب التي يبتلي الله بها عبادَه، واستعاذ رسول الله تعالى بالله منه:

IVA

كما قال الله الحكيم جلَّ في علاه: ﴿ وَلَنَبَلُوَنَكُم مِثَىءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجُوعِ وَالْجَوعِ وَالْجَوعِ مِنَ ٱلْأَمْوَلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَتُ وَبَشِّرِ ٱلصَّابِرِينَ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ إِنَّا لِللَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الل

وواضح من الآيتين المباركتين، أن الله تعالى جعل الجوع والفقر والحاجة، من المصائب التي تُصابُ بِها الناس ويُبتلون بِها! وبناءً عليه: فكلُّ ما يُنسَبُ إلى الرسول عَلَيْ من أقوال يمتدح فيها الفقر، مكذوبة عليه، ولا أصل لها، وذلك مثل: (الفقر فخري)، كيف! وقد قَرَنَ رسول الله على الفقر بالكفر، واستعاذ بالله تعالى منهما، حيث قال: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، وأعوذ بك من عذاب القبر»، رواه الحاكم وصحَّحه ووافقه الذهبي: (١/٥٣)، عن أبي بكرة، ورواه الحاكم والبيهقي عن أنس بلفظ: «...وأعوذ بك من الفقر والكفر» كما في (صحيح الجامع الصغير): «اللهم إني أعوذ بك من الجوع وسمّاه بئس الضّجيع، حيث قال: «اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع» رواه أبو داود: قال: «اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع» رواه أبو داود:

نعم، الغنى والجِدَة ليس مذموماً، بل يعتبر نعمة تستوجبُ الشكر لله تعالى عليها، وانما يَخْرُمُ في المال شيئان: (١) تحصيله من طريق الكسب الحرام والأساليب اللاشرعية (٢) صَرْفُهُ واستعمالُهُ في أغراض غير شرعية، أو التبذير والإسراف فيه، وقلما ينفك هذان بعضهما عن بعض، حيث ترى الغَنيَّ الفاسد الذي لا يُبالي بأي طريق يكدِّس ثرواته، يتَحَرِّى في إنفاق ماله الأغراض الخبيثة والإفساد في الأرض، ولكن بِخلاف ترى الغَنيَّ ماله الأغراض الخبيثة والإفساد في الأرض، ولكن بِخلاف ترى الغَنيَّ الصالح الذي يَتَحرَّى في كسبه الطرق الشرعية فقط، يَسْعى جُهْدَه أَلّا يُنْفِقَ ثرواتِه، إلّا فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالخير والصَّلاح.



⁽۱) رياض الصالحين، ص ٤٨٣، ط ٢٠٠٠٦م، شركة دار المشاريع.

المطلب الرابع: خلق الله تعالى نِعَمَهُ للناس عامة، وليس لأحد منهم فضلا وامتيازاً فيها على غيره

وتدلُّ على هذه الحقيقة العظيمة آيات قرآنية كثيرة، وهذه أمثلة منها:

- ﴿ يَتَأَيُّهُ ٱلنَّاسُ ٱذَكُرُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِنَ السَّمَاةِ وَٱلأَرْضِ لَا إِلَنَهَ إِلَّا هُو فَأَفَ ثُونَكُونَ ﴿ إِلَهُ إِلَا هُو فَأَفَ ثُونَكُونَ ﴿ إِلَهُ إِلَا هُو فَأَفَ ثَوْفَكُونَ ﴿ إِلَهُ إِلَا هُو فَأَفَ اللَّهُ اللَّهُ إِلَا هُو فَأَفَ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَا هُو فَأَفَ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَا هُو فَأَفَ اللَّهُ اللَّهُ إِلَهُ إِلَا هُو فَأَفَ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَهُ إِلَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَهُ إِلَى اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ ا
- ﴿ أَلَةٌ تَرَوا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَلُهِ ظَلِهِرَةً وَبَاطِئَةً . . . ﴾ [لقمان: ٢٠].
- ٣. ﴿ وَٱلْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۞ فِيهَا فَكِكُهُ أُو ٱلنَّخُلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ۞ وَٱلْحَبُ ثُلَامِ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ اللَّهِ مَا اللَّهُ اللللللَّهُ الللْلِيَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّهُ الللْمُعَلِّلْ اللْمُعَلِّلْمُ اللَّهُ اللللْمُعِلَّاللَّهُ الللللْمُعِلَّالِي اللْمُعَلِّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُعَالِمُ الللللْمُعَلِيْلُولُ الللْمُعِلَى الللْمُعَلِي الللْمُعَالِمُ الللَّهُ اللللْمُعَلِيْ
- ﴿ أَلَدْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّكَاةَ أَن تَفَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَهُ وَقُ تَحِيمٌ ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَهُ وَقُ تَحِيمٌ ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْحَالَا اللَّهُ اللَّهُ ال
- هِ قُلْ أَيِّنَكُمُ لَتَكُفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَجَعَلُونَ لَهُ وَأَلَدًادَأً ذَالِكَ رَبُّ ٱلْمَنْكِمِينَ ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَكْرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقُونَتُهَا فِي ٱلْمَنْكِمِينَ ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِى مِن فَوْقِهَا وَبَكْرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقُونَتُهَا فِي آرَبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَلَهُ لِلسَّآبِلِينَ ﴿ إِنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُلّمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ
 - 7. ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا... ﴾ [البقرة: ٢٩].

ومن الواضح أن المُخاطَبَ في كلِّ هذه الآيات المباركات، هم الناسُ جَميعاً، نعم، فقد خلق الله تعالى نِعَمَه المبثوثة في السماء والأرض للناس كلهم، وبالتالي فَمُلكيَّة الناس لِنِعَم الله، ملكيةٌ جَماعية في الأصل، وانما

1 4 1

يَختصُّ بعضهم دون الآخرين ببعضها، بناءً على بَذلِ جهْدِ خاصٍ في حِيازتها وتملُّكها، وأما الأشياء التي لا يُبْذل جهْدٌ في تَحصِيلها، فتبقى مُلْكيَّتُها على أصلها الأول، والتي هي ملكية جَماعية.

هذا وقد أخذ العلماء من هذه الآيات ومثيلاتها أن كل الأشياء التي يَحتاج إليها الناس بعمومهم، كالماء والأرض والمراعي، ومصادر النار والطاقة (من نفط وغاز وفحم حجري وكهرباء وحطب)، والمعادن (بأنواعها المختلفة)، لا يَجوز حِيازَتُها وتَمَلُّكها من قِبَلِ الأفراد أو جَماعة معيَّنة من المجتمع، بل ينبغي أن تبقى مِلْكاً للجميع، وتكون موضع نفع للجميع، وقال رسول الله على بهذا الصَّدد: «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلا والنار - وفي رواية - والملح» (() رواه أبو داود، وانما خص رسول الله على هذه الأشياء بالذكر، لأن المجتمعات آنذاك كانت بِحاجة إلى هذه الأشياء فقط، لبساطة حياتهم وعدم اكتشاف الأشياء الأخرى، أو عدم معرفة طريقة الإستفادة منها، مع أنه يمكننا أن أنجعل تلك الأشياء الأربعة التي جعلها رسول الله على مُشتَركة بين الناس، أساساً لسائر الأشياء التي هي من جنسها ونقيسها عليها، فنقول:

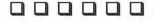
- الماء وكل ما يحتوي عليه من (ثروات حيوانية) وغيرها، والطاقة الكهربائية المستَخرجة منه، ملك للمجتمع بأسره.
- والكلأ وما يشابِهه من أراض زراعية وغابات، وسائر ما يُنبِته الله من دون تدخل البشر، كذلك مِلكٌ للجميع.
- ٣. والنّار والمقصود بِها مصادرها ووقودها من حطب وعُشب، وسائر مصادر الطاقة، من نفط وغاز وفحم حجري وكهرباء... إلخ، كذلك مِلكُ للجميع.
- والملح وسائر المعادن الأخرى، والتي تستخدم في أكثر مجالات الحياة، كذلك ملك عام للمجتمع كله.

⁽۱) رواه أبو داود: ٣٤٧٦، وابن ماجه: ٢٤٧٦، والبيهقي (٦/١٥٠) وأبو عبيد في (الأموال: ٧٣١)، وانظر: (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) للألباني، الحديث رقم: ١٥٥٢.

ومما يُستدلُّ به على عدم جواز تملّك هذه الأشياء من قِبَلِ شخصٍ أو جهة معيّنة، هو:

أن عدم تركز الأموال في أيدي فئة قليلة من الناس - كما هو الحال في النظام الرأسمالي - أحد مقاصد الشريعة الحكيمة، كما قال تعالى في معرض الحديث عن تقسيم الفيء بين العناصر الضعيفة في المجتمع: ﴿... كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيلَةِ مِنكُمْ ... ﴿ [الحشر: ٧]، وقلما تتجمع الثروة وتتكدّس بشكل هائل مخوف، إلّا عن طريق الرّبي الّذي حرّمه الله تعالى تحريماً باتاً، وعن طريق امتلاك المنابع العامة، كالأراضي الزراعية الواسعة والمعادن والمراعي والغابات...الخ، والتي جعل الله ملكيتها ملكية جَماعية كما قلنا.

ومما يَجدر بالإشارة في هذا المجال، هو أن نظام الميراث في الإسلام، أداة فعّالة لتفتيت الثروات، وعدم السّماح لَها بالتكدّس والتراكم عبر الأجيال المتعاقبة.





114

المطلب الخامس:

الأصل في امتلاك الناس لِنَعمِ الله، هو الملكية الجماعية، ولكن الشريعة أقرَّت بالملكية الفردية، في حدود وبضوابط لا تضر بالمصلحة العامة، ولا تتصادم مع الملكية العامة للمجتمع

بما أن شريعة الله تعالى جُعِلَتْ وِفقاً للفطرة البشرية، وحبُّ التملّك أَحَدُ الغرائز المركوزة في الفطرة البشرية، لذا فقد أَذِنَتِ الشريعةُ وأباحت للأفراد، امتلاك بعض الأشياء والممتلكات التي يبذلون جهداً خاصاً في تحصيلها، والتي لا تتعارض ملكيتها مع المصلحة العامة، ولا تدخل في دائرة الأشياء، التي جعلت الشريعة مُلْكِيَّتها ملكيةً عامةً للمجتمع.

إذاً:

كما أن النظام الإقتصادي في الإسلام، يمتاز عن النظام الرأسمالي تحريمه الربا: الطريق الأوسع والأسرع لتراكم الثروة، ومَنْعِهِ امتلاك الأفراد للمنابع العامة والمرافق العامة، وجعلها مُلْكاً (١) عاماً للمجتمع، ومَنْعِه كلَّ أنواع المعاملات التجارية التي تضرّ بالمجتمع معنوياً أو مادياً، كذلك يتمايز عن النظام الإشتراكي، بمراعاته للفطرة البشرية، وإباحته للأفراد أن يُشْبِعوا غريزة التملّك الفردي عندهم، ولكن بقيود وضوابط، تمنع جموح الملكية الفردية، ولا يسمح لَها أن تُصْبِح غُولاً يَبْتَلعُ المجتمع ابتلاعاً، كما هو الحال في ظل الأنظمة الليبرالية والرأسمالية، وفي ظل ما سُمِّي بالنظام الحال في ظل الأنظمة الليبرالية والرأسمالية، وفي ظل ما سُمِّي بالنظام

⁽١) كلمة (المُلك) تُنطق بِضَمَّة أولها، وبكسرها، وبِقَتْحها. أنظر: المعجم الوسيط، ص٨٨٦.

الدولي الجديد والعولمة (غلوباليزيشن)(١) والذي ليس في الحقيقة سوى (غولِ) الرأسمالية الغربية بقيادة أمريكا، والذي يسعى جاهداً لأمركة العالم (أي جعل العالم كله أمريكياً) ثقافياً وخلقياً وسياسياً واقتصادياً، وجعله يأتمر بأمرها، ليس في الأمور الخطيرة فحسب، بل وحتى في الأمور الهيئة كُلُبسِ الكاوبوي، وأكل السندويش، وشرب الكوكا كولا! وبالتالي ذوبان المجتمعات البشرية كلّها، في المجتمع الأمريكي خاصة والغربي عامة! ولكن من المعلوم أن هذا النوع من التفكير الغربي، ليس سوى ضَرْبٍ من الهوس ونوع من الخيال.

وهذه بعض الآيات حول سماح الشريعة للملكية الفردية:

- ﴿ . . وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمَوْلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾
 [البقرة: ۲۷۹].
 - ٧) ﴿ وَٱلَّذِينَ فِي أَمْوَلِهِمْ حَتَّى مَعَلُومٌ ﴿ لِلسَّآبِلِ وَٱلْمَعُرُومِ ﴿ [المعارج].
 - ٣) ﴿خُذ مِنَ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةُ تُطَهِّرُهُمْ وَثُرَكِمِم بِهَا... ﴾ [التوبة: ١٠٣].
- ٤) ﴿... لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَا أَكْنَسَبُواً وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَا ٱكْنَسَبْنَ وَسْتَلُوا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهَاء].
 اللَّهُ مِن فَضَيلِهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا إلى النساء].
- ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَكتِ مَا كَسَبَتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ اللَّارِينَ مَا كَسَبَتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ اللَّارِينَ . . . ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

إذاً:

قد أقرَّت الشريعةُ الربّانية الحكيمةُ، الملكيَّةَ الفردية، ولكن للحيلولة دون تَغَوُّلِها، كما نراها في ظل النظام الرأسمالي، وإضرارها بالمصلحة العامة للمجتمع، وضعت لَها ضوابِطَ وقيوداً كثيرة، والتي من أهمها:

١ - منع امتلاك الأفراد للمنابع العامة.

Globalization. (1)

1 40

- ٢ منع التعامل الرّبوي، وتحريمه أشدّ التحريم (١).
 - ٣ تَحريم الكنز.
 - ٤ تَحريم التبذير والإسراف.
 - ٥ منع التصرُّف اللاشرعي في الأموال.
- ٦ منع كل وجوه الكسب الحرام، كالإحتكار، والغِشّ، والخِداع.
 - ٧ و٨ و٩ تَحريم الغصب، وقطع الطريق، والسرقة.

وبالإضافة إلى كلِّ هذا، فقد فرض الله تعالى في أموال الأغنياء ومُمتلكاتِهم، بكل أنواعها المنقولة وغير المنقولة، الزكاة السنوية، وكذلك أباحَ للدولة الإسلامية في حالات الطواريء وعند الضرورة واقتضاء مصلحة المجتمع الإسلامي، فَرْضَ ضَرائِبَ معينة في أموال الأغنياء والميسورين كلُّ بحسبِه، استناداً إلى نصوص كثيرة من كتاب الله وسنة رسول الله على والتي سنشير إلى بعضها في المطلب السابع بإذن الله، وكذلك استناداً إلى قواعد شرعية عِدَّة، مثل:

- ١. (تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عند تعارضهما).
 - ٢. (الضرورات تبيح المحظورات).
 - ٣. (دفع المضارّ مقدّم على جَلْبِ المنافع).
 - ٤. (إحتمال أخف الضّررين، ودفع أعظم المفسدتين).
 - ٥. (ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجبٌ).

⁽۱) كان التعامل الربوي في عصر نزول القرآن نوعين: (ربى الفضل) و(ربى النسيئة)، أما ربى الفضل، فكان عبارة عن بيع ومعاوضة شيء بشيء من جنسه، كالتمر مثلاً بمقدار أكثر أو أقلّ منه، وأما ربى النسيئة فكان عبارة عن إقراض أحد الأغنياء أحد المحتاجين، وفَرْضِهِ عليه نسبة إضافية يدفعها إليه في الموعد المحدّد، علاوة على أصل المال، كأن يدفع إليه مائة دينار، على أن يرجعها إليه بعد سنة مضيفاً إليها خمسين ديناراً، ومن الواضح أن النوع المعمول به الآن، هو ربى النسيئة المتمثل في فوائد البنوك الربوية بأجلى صورها.

وبناءً على ما مرَّ ذكره، نقول:

إنَّ شريعة الله الحكيمة، مراعاةً للفطرة البشرية، ودفعاً للناس إلى الإنتاج والإبداع الأكثر بدفع التملّك الفردي، أباحَ الملكيةَ الفردية، ثم حِفاظاً على المصلحة العامة للمجتمع، وعدم تضرّره من جرّاء التملّك الفردي، قيّد تلك الملكية بقيود حكيمة عادلة، تَحفظ المجتمع من شرورها، ولا تمنع الفرد من مزاولة أقصى نشاطه، في مجال الكسب والغنى، مُحَقّقة بذلك كُلا من الرّغبة الفردية والمصلحة الجماعية، ومُخالِفة لكلّ من الرأسمالية الليبرالية المُطلِقة لِعنانِ الملكية الفردية، والمجحفة بحق المجتمع، والإشتراكية الماركسية الخانقة للحرية الشخصية في مجال الإقتصاد وغيره، بذريعة الدفاع عن المجتمع الذي ليس سوى مجموع الأفراد الذين سُلِبت حريتهم، وخُنِقَت تَطلُعاتِهم الشخصية!

وهكذا جمعت شريعة الله في نظامها الإقتصادي، محاسِنَ كلِّ من النظامين الرأسمالي والإشتراكي، وتَجنَّبت مساوئهما جَميعاً.





INV

المطلب السادس: حِفْظاً للأموال، وصَوْناً لها من أَيدي العابثين، شَرَعَ الله الحكيم كلاً من عقوبة الحِرابة، وعقوبة السَّرِقة

كما قال جلَّ شأنه بصدد عقوبة جريمة الحِرابة (قطع الطريق):

﴿إِنَّمَا جَزَّوُّا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَسْعَوْنُ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا اللهِ اللَّرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا اللهِ يُحَكَّلُوا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُلّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

وقال بالنُّسبة لعقوبة السَّرقة:

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَلَا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيدٌ مَنَ ٱللَّهِ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهُ إِنَّ ٱلللَّهُ عَلَيْهُ إِنَّ اللَّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللهُ عَلَيْهُ إِنَّ اللّهُ عَلَيْهُ إِنَا اللّهُ عَلَيْهُ إِنَّ اللللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْ الللللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِنَّ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَهُ الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللهُ عَلَيْهُ إِلَى الللهُ عَلَيْهُ إِلَى الللهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الللّهُ عَلَيْهُ إِلَا عَلَيْهُ إِلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ إِلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَالْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُوا عَلَاللّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَا عَلَاللّهُ عَلَيْكُوا عَلَاللّهُ عَلَيْكُوا عَلْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَاللّهُ عَلَيْكُوا عَلَا عَلَاللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوا

ولا شك أن كلتا العقوبتين قاسيتان، ولكن الحكمة الرّبانية تقتضي العقوبة القاسية جزاءً على الجريمة البَشِعَة، ومعلوم أنَّ المجرمين لا يرتدعون عن جرائمهم، ما لم تلوَّخ لهم بالعقوبة المتكافئة مع جريمتهم، ثم إن شدَّة هاتين العقوبتين، تدلّ على:

- أ. حرص الإسلام على حفظ الأموال من الضياع، وتقديره لِتَعَبِ الناس وكَ عِهم في كسب أموالهم.
- شِدَّةُ سَخَطِ الله وغضبه، على كلِّ مَنْ تُسَوِّل لَهُ نَفْسُهُ الإخلال بالأمن وترويع الناس، في أنفسهم وأموالهم.

هذا ولكيفية كل من: عقوبة قَطْعِ الطريق (الحرابة)، والسَّرِقة وشروطهما، تفاصِيلٌ ليس هذا محلِّها، وسنَبْحثها بإذن الله في المبحث التاسع: (مجال العقوبات «الحدود» الشرعية).

1 4 4

المطلب السابع:

إعالة الشرائح الضعيفة والمحتاجة التي لا تتمكن من توفير مُستلزمات حياة كريمة لنفسها، إحدى مسؤوليات الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي

وهذه بعض الآيات المباركات التي تدل على أنه تَجِبُ على الدَّولة الإسلامية، كفالَة الشرائح المحتاجة التي تعجز عن تأمين مستلزمات حياتها:

- الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَنْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَدْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِّ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيثًا وَالْقَهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلِيثًا حَكِيمً إِنَّهُ التوبة].
- ٣. ﴿ لَيْسَ الْبِرَ أَن ثُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرِ مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ وَالْيَشِينَ وَءَانَ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوى الْمُشْرَفِ وَالْيَشِينَ وَءَانَ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوى الْمُشْرَفِ وَالْيَشِينِ وَالنّبَيْنِ وَهَانَ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوى الْمُشْرَفِ وَءَانَ وَالْيَشِينِ وَالسّابِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَلْمَالُوهُ وَءَانَى وَالْيَسْرِيلِ وَالسّابِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَلْمَالُوهُ وَءَانَى النّبَلُوةُ وَءَانَى الزّكُوةَ . . . أُولَتِهِ لَ اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ فَمُ الْمُنْقُونَ ﴿ إِللّهِ ﴿ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ ولَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّه
- ﴿ . . وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِرْهُم بِعَدَابٍ ٱليمِ ٤
 التوبة].
- ٥. ﴿أَرْءَيْتُ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلنِّينِ ﴿ فَنَالِكَ ٱلَّذِى يَدُعُ ٱلْيَتِهِ وَلَا يَعُضُ عَلَى طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿ فَوَيْلُ لِللَّهُ عَلَى اللَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ
 يَعُضُ عَلَى طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿ فَوَيْلُ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ

PAF

سَاهُونَ ﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [الماعون].

وكيفية دلالة هذه الآيات - التي ليست سوى أمثلة في بابها -، هي كالتالى:

أولاً: أما الآيتان (٦٠ و١٠٣) من (التوبة) فَتَتحدّثان عن الزكاة (الصَّدَقة).

فأَمَّا الآية (٦٠) تُبَيِّنُ لنا الحقائق الثلاث التالية، عن الزكاة وحُكْمِها ولمن تُغطى:

الأولى: الأموال الزكوية مختصة بالشرائح المحتاجة في المجتمع، ومحصورة عليهم - أي لا يَجوز صرفها لِغيرهم، وجملة ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ...﴾ المبدؤة بـ(انما) التي هي أداة الحصر والإثبات، واضحة الدلالة على ما ذكرناه.

الثانية: الشرائح التي حصر الله تعالى فيهم صَرْفَ الزَّكاة، هم هذه الأصناف الثمانية فقط:

1 و7 - الفقراء والمساكين: والفقير هو من لا يملك شيئاً، لكن المسكين من يملك شيئاً لا يكفيه ولا يسدُّ حاجته(١).

٣ - والعاملين عليها: وهم الموظفون الذين خَصَّتْهُم الدولة بأمور الزكاة، جمعاً وتسويقاً وإشرافاً وحفظاً...الخ.

3 - والمؤلفة قلوبهم: وهم كلُّ من ترى الدَّولةُ الإسلاميةُ المصلحةَ للإسلام والمسلمين، في إعانتهم ومساعدتهم مادياً، مِمَّن يُرجى خيرُهم ويُخافُ شَرُهم، وقد أوقف أميرُ المؤمنين عمر بن الخطاب في عهده إعطاء بعض من كانوا يتَلَقون مساعدات مالية في عهد رسول الله عليه، وعهد

⁽۱) مختار الصحاح، لفظ: ف ق ر، ص٤٤٢، ولفظ: س ك ن ص٢٧٦، إذ نقل ثلاثة آراء: ١ ـ الفقير أكثر حاجة من المسكين، ٢ ـ المسكين أكثر حاجة، ٣ ـ هما سواء، ولكني رجَّحتُ الأول للدلالة اللَّفظية لكلمة الفقر، ولسبق ذكر الفقراء على المساكين في القرآن.

ليفته الصديق، لأنه لم يَرَ مصلحةً في إعطائهم، أي: هو لم يُعَطِّلِ النص القرآني، كما يقول بعض الجهلة المُغْرضين، بل لم يَجد الأرضية التي يُطبَّقُ فيها!.

وفي الرقيق الذين استرقُّوا في الحرب من الكفار، فَيُخَصَّصُ لهم مقدار من الزكاة لتحريريهم، وذلك لأن الإسلام لم يُجِز للمسلمين المجاهدين استرقاق أعدائهم الكفار بعد أسرهم، إلّا تحت ضغط الواقع آنذاك، وفي مقابل استرقاق الكفار لأسرى المسلمين، ولهذا شرَعَ دينُ الله الحكيم أحكاماً كثيرة، يُمَثِّل كل منها باباً من أبواب تحرير الأرقاء وخروجهم من الرق الذي فرضه عليهم الإسلام على مضض وعلى كُرْه، بسبب مجاراة الواقع الذي لم يكن في وسعه أن يُلْغِيَه هو من طرف واحد رأساً، ومن دون تَمهيد ومقدمات، ومن تلك الأحكام:

- أ المكاتبة: كما قال تعالى: ﴿ . . وَٱلَّذِينَ يَبَغُونَ ٱلْكِئْبَ مِمَّا مَلَكَتْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهُ مَالُكُتْ مَمَّا اللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ
- ب كفّارة الظُهار ثلاثة أشياء أولها تَحرير رقبة: كما قال تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يُطُهُرُونَ مِن نِسَآمِهِم ثُمُ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبّلِ أَن يُظَهُرُونَ مِن نِسَآمِهِم ثُمُ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبّلِ أَن يَتَكَالَسَّاً . . ﴾ [المجادلة: ٣] و(الظُهار) هو أن يقول الرجل لزوجته: أنتِ عليَّ كظهر أمّي، أي تشبيهه زوجته بأمه، في كونها حراماً عليه كمثلها.
- ح كفّارة اليمين أيضاً ثلاثة أشياء أحدها تحرير رقبة: كما قال تعالى:
 ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللّهُ إِاللَّغْوِ فِي آَيْمَنِكُمْ وَلَكِن بُوَاخِدُكُم بِمَا عَقَدتُمُ الْأَيْمَنَ أَوْ لَكِن بُوَاخِدُكُم بِمَا عَقَدتُمُ الْأَيْمَنَ أَوْ لَكِن بُوَاخِدُكُم بِمَا عَقَدتُمُ الْأَيْمَنَ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُم أَوْ كَسَوتُهُم أَوْ كَسَوتُهُم أَوْ كَسَوتُهُم أَوْ خَسْرِيرُ رَقَبَةً . . . ﴾ [المائدة: ٨٩].

- د كفارة القتل الخطأ شيئان، أُولهما تحرير رقبة مؤمنة: كما قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا وَمَن قَنْلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةِ مُؤَمِنَةِ وَدِيَةً مُسَلَّمَةً إِنَّ أَمْلِهِ ۚ إِلّا أَن يَضَكَدُقُوا فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُو لَكُمْ وَهُو مُؤْمِنُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُو لَكُمْ وَهُو مُؤْمِنُ فَنَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَقُ فَدِيئةً مُسَلَّمَةً إِنَى أَهْلِهِ . . . ﴾ [النساء: ٩٢].
- الغارمين: أي المديونين الواقعين تحت وطأة الديون، فَيُساعَدون على قضاء ديونهم وسَدادها.
- ٧ وفي سبيل الله: أي كل وجوه الخير عموماً، وخصوصاً للجهاد والمجاهدين، وأهل العلم، والدعاة إلى الله.
- ٨ وابن السبيل: وهو الغريب البعيد عن أهله ووطنه والذي انقطعت به السبيل ونَفَدَ ما عنده من المال، وان كان في مكانه غنياً، فَيُساعَد بِقَدر ما يَدْفَعُ به حاجَتَه، ويَصِلُ به وطنه وأهله.

وواضح أن هذه الأصناف الثمانية التي حصر الله تعالى عليهم أموال الزكاة، تشمل كُل الشرائح الضعيفة والمحتاجة في المجتمع.

الثالثة: والزكاة فريضة فرضها الله تعالى على الأغنياء ولا يُتسامَح فيها مع أَحدِ، أي ليست الزكاةُ صَدَقةً - بمعناها العُرفي - ونافلِة، من شاءَ دفعها ومَن شاءَ مَنَعها! كما يتصور بعض الناس، وهذه الحقيقة مصرَّح بِها في قوله تعالى: ﴿فَرِيضَهُ مِنَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾.

والآية (١٠٣) تُبَيِّنُ لنا الحقائق الأربع التالية بصدد الزكاة، وكيفية أَخْذِها، وأجناس المال التي تُدْفَعُ فيها الزكاة (١).

الرابعة: الدولة هي التي تتولَّى الإشراف على الزّكاة وجبايتها وتوزيعها على مُستحقيها، ويدل على هذه الحقيقة بالإضافة إلى السنة النبوية وعمل الخلفاء الراشدين، ومن ضمنهم عمر بن عبدالعزيز، قوله تعالى آمراً نبيَّه على: «خُذْ مِنْ أموالهم صدقة»، إذاً: جباية الزكاة هي في الأساس

⁽١) حَسَبْنا في التسلسل، الحقائق الثلاث السابقة وبالتالي: أصبح عدد الحقائق سبعاً.

وظيفة السلطة الشرعية، ولكن إذا لم يوجد للمسلمين كيان سياسي، فآنذاك يَجوز أن يدفع الأغنياء زكاة أموالهم بأنفسهم للضرورة.

وقد قاتل خليفة رسول الله الراشد أبو بكر الصديق، مانعي الزكاة، فيمن قاتلهم، في الحروب التي اشتهرت فيما بعد بحروب الردّة، وانعقد على موقفه الرشيد إجماع الصحابة.

الخامسة: والزكاة تجب في جميع أصناف المال بلا استثناء، من الأموال النقدية، والزروع، والثمار، وعروض التجارة، والأنعام (الإبل والبقر والغنم والمعز) والخيل، وعَسَلِ النّحل والحرير الّذي تصنعه دودة القزّ...الخ، والدليل على ذلك أن الله تعالى أمر رسوله على بقولِه: ﴿خُذَ مِنْ أَمْوَلِهُمْ صَدَقَةٌ ﴾ إذاً: كلّ ما يُتَموّلُ ويعتبر مالاً تشمله كلمة (أموالهم) وبالتالى تجب فيه الزكاة.

السادسة والسابعة: والزكاة سبب لتطهير المزكِّي من البُخْلِ وحبً المال المبالغ فيه، وكذلك سبب لزكاءِ النَّفْس، أي: طهارتها ونموها ورُشدها، لأن الله تعالى قال: ﴿صَدَقَةُ تُطَهِّرُهُمْ وَتُرَكِّمِم بِهَا﴾.

هذا وقد بيَّنت السنَّة النبويَّة، على صاحبها أفضل صلاة وأتم سلام وأَحلى تَحية، كلَّ الأمور التي يتوقف أداء الزّكاة على معرفتها، مثل:

- أ إشتراط حَوَلان الحول لوجوب الزكاة، في الأموال النقدية وعروض التجارة والأنعام... ولكن الثمار والزروع تدفع زكاتها عند حصادِها، وإن تكرّر في السنة أكثر من مرّة، لِقوله تعالى: ﴿... وَمَاتُوا حَقَّهُ لَهُ مَا يَوْمَ حَصَادِهِا. [الأنعام: ١٤١].
- ب تحديد أنصبة الأموال، وذلك مثل جعل نصاب الثمار والزروع خمسة أوسق، ونصاب الذهب عشرين مثقالاً، وهو نصاب للأوراق النقدية البديل عن الذهب في عصرنا هذا.

والنصاب يعني المقدار الّذي إذا بلغه المالُ، وجبت فيه الزكاة، وإلّا لا تجب.

194

ج - تحديد مقادير الزكاة، أي المقدار الواجب دفعه في كل صنف من أصناف المال، وذلك مثل (٢,٥٪) في الأموال النقدية وعروض التجارة، والعشر (١٠/١) أو نصف العشر، في الزروع والثمار.

وجديرٌ بالذكر أن الزكاة عندما تتولّى أَمْرَها سلطةٌ شرعيةٌ حقيقيةٌ وتُطبَّق الأحكام الواردة بشأنها بدقة، تكون بوحدها سبباً لمعالجة مشاكل أكثر شرائح المجتمع المحتاجة، كما حدث هذا في عصر الراشدين، وبالذات في عصر عمر بن عبدالعزيز، إذ لم يكن المُشْرِفون على توزيع الزكاة، يجدون من يأخذ منهم الزكاة، بسبب غناهم وعدم بقاءِ حاجتهم، بعد أن حُلّت مشاكلهم من قبلُ بالزكاة، إذ من المعلوم أن الأصناف المستحقة ينبغي أن يُذفَع لهم من الزكاة، ما يَسُدُون به حاجة عُمُرهم، أو على الأقل حاجة سنة كاملة، فعلى سبيل المثال: الفقير الذي يَمْتَهِنُ الزراعة، يجب أن يُعطى أرضاً يزرعها، والنفقات التي يَحتاجها، إلى أن يستوي على قدميه، ويستغني عن المساعدة! وهكذا سائر أصحاب الحِرَفِ والمِهَن.

<u>ثانياً</u>: وأما كيفية دلالة الآية (١٧٧) من (البقرة) والمعروفة بـ(آية البِرُ) على أنَّ المجتمع والدولة في الإسلام، تَلْزَمُهما إِعالَة من لا يستطيع إِعالة نفسه، ومَنْ تلْزَمُهُ نفقتهم، فهي:

أَنَّ الله تعالى يُعرِّف في هذه الآية المباركة بالبِرّ، وبالبارّ، فَيُعدُّدُ سبع عشرة خصلة فيهما، وهي:

١ إلى ٥): الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيِّن.

آلى ١١): إعطاءُ المال مع الحبِّ له لكل من: ذوي القربى
 واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب.

١٢ و١٣): إقامة الصَّلاة وإيتاءُ الزَّكاة.

١٤): الوفاء بالعهد.

١٥ و١٦ و١٧): الصَّبر في الفقر والمرض وعند القتال.

145

ثم يقول تعالى معقباً: ﴿ أُولَتِكَ ٱلَّذِينَ صَدَفُوا ۗ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ ، ومعنى هذا أَنَّ المُتَصفين بالصفات المذكورة ، هم وحدهم صادقون في إيمانهم وإسلامهم ، وهم وحدهم الموصوفون بالتقوى ، وعندما نتأمّل تلك الصفات التي يُعَرِّف الله بِها الأبرار ، ويجعلها شاهداً على الإيمان والتقوى ، نجدها هكذا:

أمّا الخَمْسُ الْأُول منها، فهي أركان الإيمان الخمسة، التي لا يَصِحُ إيمان مسلم بدونها.

وأما السُّتُ التي بعدها، فالوصف الجامع لها هو: إِعانَةُ الشرائح الضعيفة والمحتاجة، وسنرجع للحديث عنها بعد قليل.

وأما الستُّ البواقي، فهي:

١ و٢ ـ ركنا الإسلام الأساسيّان: الصلاة والزكاة.

٣ _ الوفاء بالعهد.

٤ و٥ و٦ ـ الصّبر في حالتي الفقر، والمرض، وعند اشتداد القتال والمواجهة مع الكفار.

ونستنتج مِمَّا مرَّ ذكره، نتيجتين هامتّين:

الأولى: إنَّ إعطاء المال للشرائح المحتاجة، هو في مصاف الإيمان والصلاة والزكاة والوفاء والصَّبر، إذاً: هو ضروري لاعتبار كلِّ من الإنسان الفرد، والمجتمع مسلماً، كضرورة كلِّ من الإيمان والصلاة والزكاة والوفاء والصَّبر!

الثانية: إِنَّ مساعدة الشرائح المحتاجة، فرضٌ مثل فريضة الزَّكاة، والزَّكاة ليست بديلاً عنها، بدليل أن الله تعالى قدَّم ذكرها على ذكر الزَّكاة، ثم ذكر الصلاة والزَّكاة، تنبيها على أهميتها - أي: مساعدة المحتاجين - أولاً، وإلفاتاً لأنظار الأغنياء وأَذهانِهم، بأنَّ في أموالهم حقوقاً أُخرى للمجتمع وعناصره الضعيفة سوى الزكاة، وعليه: فمن لم يؤدِّ في ماله تلك الحقوق طوعاً، للمجتمع المسلم وكيانه السياسي أن يأخذاها منه جَبْراً

وكرهاً، وأمّا كيفية أخذها ومقاديرها ووقتها، فكلّها من الأمور المتروكة عفواً لاجتهاد المجتهدين.

<u>ثالثاً:</u> وأما كيفية دلالة قوله تعالى في الآية (٣٤) من (التوبة): ﴿...وَالَّذِينَ يَكْنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾، على المطلب المذكور، فهي:

إن الله تعالى أدان الكانزين للأموال (الذهب الفضة) بشيئين:

أولاً: كَنْزِهم لها، أي خَزْنِها وجَمْعِها والإِحتفاظ بِها بأي صورة من الصّور، سواء في خزائن تَحت الأرض، أو في صناديق محكمة، أو في البنوك الربوية...الخ.

ثانياً: عَدَم إنفاقهم إياها في سبيل الله، أي: عدم صرفها في الأغراض الشرعية التي يَرْضى عنها الله تعالى، وأولاها وأولها مساعدة تلك الشرائح التي أكّد على إعانتهم، في أكثر من موضع في كتابه الحكيم.

ومن الواضح أن المقصود بالآية المباركة، لَيْس هو عدم إيتاء الزَّكاة، كما قال بعضُ العلماء، إذْ لو كان المقصود به عَدَمَ إيتاء الزكاة، لوردت الآية بصيغة أخرى.

رابعاً: وأما كيفية دلالة سورة (الماعون) على المطلب المذكور، فهي كالآتى:

يُخاطِبُ الله تعالى رسوله الكريم، أو أيّ تالِ لكتابه المجيد ويقول:

أَوَلا تَعْرِفُ الإنسان الّذي يُكذّب بالجزاء والحساب ولا يؤمن به؟! - إذا أردت معرفته - فهو كلُّ مَنْ يدفع اليتيمَ دفعاً شديداً ناهراً وطارداً إيّاه - بدل إعانته -، وكذلك لا يَحُثُّ الآخرين على إطعام المسكين، - أي لا هو يساعده بنفسه، ولا يُشَجِّع الآخرين -!

وبما أنه قد يوجد في المتصفين بِهاتين الرذيلتين، من يُصَلِّي ظاهراً، ويؤدِّي بعض الطاعات الصورية، يقول تعالى مُنَبِّها على تَفاهَةِ هذا النوع من الطاعة الصورية: ﴿ فَوَيْلُ لِلمُصَلِّينَ إِنَّ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ

194

\$ (الماعون]، أي: إن أولئك المصلين الذين خَوَتْ قُلُوبهم من الرَّحْمة والشفقة تِجاه اليتيم والمسكين، فَبَخِلوا معهما، ولو بشيء من الخُلُقِ الحَسَن أو كلمةٍ طيبة، أولئك ويل لَهم، إذْ هم ساهون ولاهون وغافلون عن صلاتِهم، بقرينة عدم تأثيرها في مشاعرهم، تِجاهَ مَن يستحقون العَطْفَ والعَوْنَ.

ثم يقول تعالى مُظْهِراً دافِعَهم الّذي دفعهم إلى القيام بتلك الصلاة الشكلية الجوفاء: ﴿ اللَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿ إِنَّ اللَّهُ اللَّالَالَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

ثم يقول تعالى مستدلاً على غفلتهم عن صلاتِهم، وقيامهم بِها مُراءاةً للناس فقط: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿ ﴾، أي: ان الدليل القاطع على:

أ - تكذيب أولئك بالدين.

ب - سهوهم وغفلتهم عن صلاتِهم وعدم تفاعلهم معها، بَلْ أدائها بشكل آليّ وصوريّ.

ج - ومُراءاتِهم الناس بصلاتِهم.

هو:

أنهم يَمنعون المعونة عن المستحقين في المجتمع، من يتيم ومسكين وغيرهما.

هذا وقد فَسَّر بعضُ المفسِّرين القدامي رحمهم الله تعالى، كَلِمةً (الماعون) بالحوائج اليومية التي يتعاورها الناس بينهم مثل: القِدْر والمنْجَل والفاس والدَّلْو...الخ، ولكن مِما لا شك فيه - وكما يقول الطّبري إمام المفسرين في مثل هذه المواضع دَوْماً - إنَّ مفهوم كلمة (الماعون) أشمل كثير من هذا، بل يُقْصَدُ بِها كل وجوه المساعدات المادية والمعنوية، التي تَحتاجها الشرائح الضَّعيفة والمحتاجة في المجتمع.

وبالإضافة إلى الآيات المباركة المشار إليها، هناك أحاديث نبويّة شريفة

IAV

أيضاً في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، يقول رسول الله على:

- اما آمن من بات شَبعانَ وجاره جائِع إلى جنبه وهو يعلم»، رواه البخاري في الأدب المفرد، والطبراني والحاكم والبيهقي والبزار وحسنذ السيوطي في (الجامع الصغير): ٧٧٧١.
- ٢) «...من كان عنده فَضْلَ زادٍ، فَلْيَعُدْ به على مَنْ لا زادَ له، ومَن كان عنده فضل ظهر، فليعُدْ به على من لا ظَهْرَ لَه...»، رواه مسلم:
 ١٧٢٨، وأبو داود: ١٦٦٣، وابن حبان: ٥٤١٩.
- "أيما أهل عَرضَةِ أَصْبَحَ فيهم امرؤٌ جائِعٌ فقد بَرِىءَتْ منهم ذِمَّة الله ورسوله"، رواه أحمد في المسند: ٤٨٨٠.

وأُختم هذا الموضوع بقولي:

ان الآيات الكريمة التي أشرنا إليها، تُتْحِفنا بِمبادي، عامة في مجال: وجوب قيام المجتمع والدولة في الإسلام، بإعانة وإعالة الشرائح المحتاجة، وكفالتهم وتأمين مستلزمات حياتِهم، التي عجزوا بأنفسهم عن توفيرها، وأما كيفية إعمال تلك النصوص، وتَحقيق تلك المبادي، العامة، فهي مسؤولية في ذِمَّة ولاة الأمور، سواء كانوا في دائرة السلطة التشريعية أو التنفيذية، وذلك بأن يقوموا بِتفسير تلك النصوص وتبيينها، ثم إيجاد الآليات الضرورية لتطبيق تلك المبادي، على أرض الواقع وتَحقيقها وتجسيدها.

وبهذا نَختم هذا المبحث الثالث وننتقل إلى المبحث الرّابع المخصّص لمجال الفكر والعلم، من مجالات تطبيق الشريعة على المجتمع من قبل السلطة الشرعية.





ونوضِّح كيفية تعامل المجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي، مع الفكر والعلم في المطالب الثلاثة الآتية:

- ١) نظرة الإسلام إلى العقل والفكر.
 - ٢) تقييم الإسلام للعلم والعلماء.
- ٣) كيفية العلاقة بين العقل والعلم.

ونبدأ بالمطلب الأول، بإذن الله وتوفيقه:



199

المطلب الأول: نظرة الإسلام إلى العقـل والفكـر

ونبين نظرة الإسلام إلى العقل والفكر، الذي ليس سوى ثمرة العقل في الفقرات الأربع التالية:

١ - تعريف العقل والفكر:

العقل هو القوَّة التي يدرك الإنسانُ بِها الأشياءَ، ويَطَّلِع بِها على أسرار الخلق، ولَها ارتباط خاصٌ بالدِّماغ، أو الأخرى أن نقول: إنَّ الدِّماغ هو الآلة التي يستعملها العَقْلُ في وظيفتِهِ الفطرية التي خلقه الله تعالى لَها، وهي التفكير في الأشياء، والسعيُ لمعرفتها، والإطلاعُ على أسرارها.

هذا ولم يستعمل كتابُ الله كلمة (العقل) بِحالتها الإسمية، ولكن استعملها بِحالتها الفعلية ماضياً ومضارعاً، مثل قوله تعالى:

- ١- ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهِا إِلَّا ٱلْعَلِمُونَ ﴿ الْعَنكِبُونَ الْعَالِمُونَ الْعَالِمُونَ الْعَالِمُونَ الْعَالِمُونَ الْعَالِمُونَ الْعَنكِبُوتِ].
 - ٢- ﴿ كَذَالِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَنتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿ البقرة].
- ﴿ أَنَظَمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يَعْلَمُونَ فَيْ إِلَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّالَا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللّه

ولعلَّ الحِكمةَ في هذا، هي أَنَّ العقل لا يُعْتَدُّ به ما لم يَقُم بوظيفته الفطرية، وهي التعقل والتفكر، مثله في ذلك كسائر مخلوقات الله تعالى، ولِهذا استعمل سبحانه كلمة العقل في حالتها الفعلية، التي يتجلّى فيها وفيها

¥ . .

فقط، وجودُه، وإلّا فما هو الخير في عقل راكد وجامد، بل ما الدليل على وجوده؟

وكذلك استعمل كلامُ الله المبارك كلماتٍ أخرى، للتعبير عن العقل أو القوّة الادراكية، وهي:

١) الفؤاد:

واستعملت هذه الكلمة في أغلب استعمالاتِها، اسماً للعقل - كما رجَّخناه وبينّاه سابقاً في الكتاب الثاني - وليس للقلب كما يظن البعض، وقد وردت هذه الكلمة بصيغتي المفرد والجمع كليهما، كما قال تعالى: ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَالْفُوَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَالْفُوادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴿ وَاللّهِ وَاللّهُ أَخْرَمَكُم مِنْ بُعُلُونِ أُمّهَا لِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَسْتُولًا فَي وَالْأَبْصَدَر وَالْأَقْدِدُ لَمَا لَكُمْ مَنْ بُعُلُونِ أُمّها لِللّهِ النحل.

٢) اللُّبُ:

ولم ترد هذه الكلمة في كتاب الله إلّا جمعاً، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَفِ ٱلْيَلِ وَٱلنَّهَارِ لَآينَتِ لِأُولِي ٱلْأَلْبَكِ (إِلَّهُ اللهُ اللهُ عمران]، والألباب جمع (لُبّ) واللَّبُ خلاف القِشْر(١١)، وسُمِّي عقلُ الإنسانِ لُبًا، لأنَّه يُمثَّل جوهره ومحتواه، وليس الإنسان بدونه سوى قِشْرِ تافهِ.

٣) القلب:

وقد وردت هذه الكلمة مفرداً وجمعاً، والقَلْبُ - كما بينا ذلك سابقاً في الكتاب الثاني - وان كان في الأصل وفي الإستعمال الشائع الغالب في كلام الله، اسماً وعنواناً للقوة الإرادية في الإنسان، بدليل أنه اختص بالمدح والذم، ولكنه استعمل أيضاً كاسم وعنوانِ للقوة الإدراكية والمعرفية، وهذه أمثلة من الآيات التي وردت فيها كلمة (قلب) أو (قلوب) بهذا المعنى:

⁽١) خالصُ كلِّ شيء: لُبُهُ واللَّباب: الخَالِصُ، واللَّبُ: العَقل وجمعه: ألباب وأَلُبٌ، واللبيب: العاقِل. مختار الصحاح، ص٥٠٩، لفظ: ل ب ب.

- ﴿ وَلَقَدُ ذَرَأْنَا لِجَهَنَمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِينَ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أَدُن لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أَدَان لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أَدَان لَا يَسْمَعُونَ بِهَا إِدَام إِلَا عَرَاف اللهِ إِلَا عَرَاف اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال
- ﴿ أَفَلَة يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَمُنْمُ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَاۤ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَآ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَدُرُ وَلَكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلشَّهُدُورِ ﴿ إِنَّ ﴾ [الحج].
- ٣. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَلِحَرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبُ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿
 ٥. [ق].

ويدل قوله تعالى: ﴿ . . . وَلَكِن تَعَمّى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصَّدُورِ ﴾ على أن ين القلب (القوة الإرادية) وبين القلب اللّحمي الصنوبري الشكل، توجد علاقة متينة، ولكن العلم عجز حتى الآن عن درك كيفية تلك العلاقة، كما أنه عجز عن درك كيفية العلاقة بين العقل والدماغ بصورة واضحة، والحقيقة أن العقل والقلب وجنودهما، من سمع وبصر وخيال ولمس وذوقٍ وشمّ، ليست سوى أدواتٍ وأجهزة بيد الروح، تستعملها في تنفيذ مهامها.

٤) الحجز:

كما قال تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ ۞ وَلِيَالٍ عَشْرِ ۞ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۞ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۞ وَالْتَيلِ إِذَا يَسْرِ ۞ هَلُ فِي ذَلِكَ فَسَمُّ لِذِي جَبْرٍ ۞ ﴾ [الفجر].

وسُمِّيَ العقلُ حِجْراً، لأنه يَحْجِرُ ويمنع صاحِبَه عمَّا لا ينبغي(١).

٥) النَّهْيَة:

⁽١) الحِجر: العَقْل. مختار الصحاح، ص١٢١، لفظ: ح ج ر.

⁽٢) مختار الصحاح، ص٥٨٧، لفظ: ن ه ي.

هذا بالنسبة للعقل، وأمّا الفِكر فهو حركة العقل وعمله عند أدائه لوظيفته الفطرية، من معرفة الأشياء والإطّلاع على أسرارها وخفاياها.

٢ - الإسلام فرض التفكّر على الإنسان، وندَّد بالجَهْل والتقليد:

هناك أكثر من آية مباركة، أمر الله تعالى فيها الناسَ بالتفكّر واستعمال قواهم الإدراكية، من سمع وبصر وعقل وقلب، وندَّد بشدَّة بالتحجُّر العقلي، والجمود والتقليد غير الواعى للأسلاف، وهذه أمثلة من تلك الآيات:

- ٢. ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا مَاذَا فِي ٱلسَّمَكَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيْكَ وَٱلنَّذُرُ عَن قَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ لَا اللهِ عَن اللهِ عَن قَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ لَا اللهِ اللهُ الهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ الله
- ٣. ﴿ أَوَلَدَ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءِ... ﴾ [الأعراف: ١٨٥].
- ﴿ أَوَلَمْ يَنَفَكُّرُواْ فِي أَنفُسِمِمٌ مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِٱلْحَقِ وَأَجْلِ مُسَمَّى . . . ﴾ [الروم: ٨].
- ٥. ﴿ أَوَلَتَ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَنِقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ... ﴾ [الروم: ٩].
- 7. ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَأَنْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقُ . . . ﴾ [العنكبوت: ٢٠].
 - ٧. ﴿ فَلْيَنْظُرِ ٱلْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ٢ [الطارق].
 - ٨. ﴿ فَلَيْنُطُرِ ٱلْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ۗ [عبس].
- ٩. ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلطُّمُّ ٱلْذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﷺ
 الأنفال].

4 . W

وليست هذه الآيات سوى أمثلة فقط من الآيات المباركات الكثيرة، التي يأمر الله تعالى فيها البَشَر، بالنظر والتأمل والتفكر في الخلق، على كلا صعيدى الأنفس والآفاق.

وكما نرى في هذه الآيات: يَجعل الله تعالى التعقل والتفكّر وفَهمَ حِكمةِ الخلق، ودَرْكَ أسرار الوجود، سِمَةَ أهل الإيمان، ولكن بِخلافه يَصِمُ الكُفّار بتعطيلهم لقواهم الإدراكية عن وظيفتها الفطرية، وبالتالي عدم التفاعل مع أسرار الوجود، وآيات الخلق المدهشة، واختيار الجمود، والتقليد الأعمى للأسلاف وطريقهم الذي ساروا فيه، وإن كان مُعْوَجًا وباطلاً!

٣ - لا حَجْرَ على العقول في دين الله الحق، أينما تَوجَّهت بالتفكّر،
 والتأمل بَلْ لها مطلق الحرية:

وهذه الحقيقة جلية كالشمس، لكل من يتأمّل آياتِ كتاب الله البيّنات، ولنَنظُر نظرة سريعة إلى الآيات التي أدرجناها في الفقرة السابقة كأمثلة، كي نعلم بأن دين الله الحق، فتح الأبوابَ على مصاريعها، في كُلّ المجالات لتأمّلات العقل البشري:

١ أما في الآيتين (١٩١ و١٩٢) من (آل عمران) فيعرّف سبحانه، عِبادَهُ العقلاء المؤمنين بشيئين:

أولاً: إرتباطهم الوثيق بالله تعالى واللهج بذكره في كل الأحوال.

ثانياً: تفكرهم في خلق السموات والأرض، ثم توصّلهم إلى الحكمة في خلقهما، وهي ابتلاءُ الله تعالى للناس، ثُم التِجاؤهُم إلى الله من عذابه الذي يترتب على الفشل والسقوط في الإمتحان.

ومن الواضح أن كلمتي (السموات والأرض) شاملتان للخلق كله: علويّه وسُفْليّه، وعليه:

Y . 5

فالّذين يستعملون عقولَهم وسائر قواهم الإدراكية، في السّعي لإدراك حكمة الخلق كلّه وأسراره، مشمولون بمدح الله تعالى وثنائه.

- ٢ وفي الآية (١٠١) من (يونس)، يأمر الله نبيّه الكريم وفي أن يأمر الناس كلّهم بالنظر والتأمّل في السموات والأرض.
- وكذلك في كل من الآية (١٨٥) من (الأعراف) و(٨) من (الروم)، يوجّه سبحانه سؤالاً استفهامياً انكارياً غيابياً للناس أو للكفار منهم خاصة مُؤدّاه: الأمرُ بالنظر في ملكوت السموات والأرض، والتفكر فيهما، وإدراك حقيقة: أنّهما لم يُخلَقا باطلاً وبدون غاية أو حكمة، تتحقق من ورائهما.
- ٤ وفي الآية (٩) من (الروم)، يُوبِّخُ الله تعالى الكفّارَ على عدم سيرهم
 في الأرض، ومشاهدة آثار العواقب الوخيمة للأمم السابقة.
- وفي الآية (٢٠) من (العنكبوت)، يأمر الله تعالى رسوله الكريم ﷺ،
 أُنْ يأمر الناس بالسَّير في الأرض والنظر والتأمل في كيفية بداية الخلق.
- رفي كل من الآية (٥) من (الطارق)، والآية (٢٤) من (عبس)
 يأمر الله سبحانه الإنسان، أن ينظر ويتفكر ويتأمَّل في كيفية خلقه
 هو، وكيفية تكوّن طعامه وعناصره المكوِّنة له.
- وفي الآية (٢٢) من (الأنفال)، يُعرِّف الله تعالى الكفارَ بأنهم شرّ الدواب، وهم فاقدوا السَّمع والنطق والعقل أي: مُعَطلوا القوى الإدراكية -.
- ٨ وفي الآية (١٧٠) من (البقرة)، يُندد الله تعالى بتقليد الكفّار لأسلافهم، وعدم الإستجابة لمن يدعوهم إلى سَماع ما أنزل الله تعالى، بذريعة الإتباع لما كان عليه الآباء!

وتأسيساً على ما مرَّ ذكره:

فأبواب الخلق بكل ما يحتوي عليه من موجودات وكائنات، مفتوحة

على مصاريعها، أمامَ العقل البشري، للتدبّر والتفكّر والإِطّلاع على حكمه وأسراره.

وأما ما رَدَ في بعض الأحاديث من النّهي عن التفكر في الله تعالى (١) فالمقصود به التفكّر في ذات الله تعالى وإدراك حقيقته، أو تَخيُّلِهِ وتصوّره، وبما أن الله تعالى: ﴿ . . . لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْ يَّ . . . ﴾ [الشورى: ١١]، ووصف نفسه بأنه: ﴿ يَعَلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنَ أَنْظُرْ إِلَيْكُ قَالَ لَن تَرَسِي وَلَكِن ٱلنُظْرَ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَسِيْ فَلَمَّا جَمَلَى رَبُّهُ و لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّ وَخَرَ مُوسَىٰ صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ شَبْحَنَنَكَ تَبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [الأعراف].

وأما التفكر في أسمائه الحسنى، وصفاته العُلى، وشؤونه المُثلى، فليس ممنوعاً، بل ومطلوبٌ ومأمورٌ به أيضاً، وإلّا فلماذا يعرّف الله تعالى نَفْسَه بعباده، من خلال أسمائه وصفاته وشؤونه، ويُلْفِتُ أنظارَنا إليها!!

٤ - كما أنَّ الإسلام فرض التفكر والتدبر على الناس، كذلك كفل لهم
 حرية التعبير وإبداء الرأي جميعاً:

معلومٌ أن حرية التفكير، إذا لم تُقارِنْها حُرِيَّةُ التعبير، لَنْ تساوي

⁽۱) [تفكروا في خلق الله، ولا تَفكروا في الله فإنكم لَنْ تقدروا قَدْرَه] رواه أبو نعيم في الحلية والأصبهاني في الترغيب والترهيب، كما قال العراقي في تخريجه الأحاديث كتاب: (إحياء علوم الدين) للغزالي، ج٤، ص٣٦١، وقد خرَّجنا هذا الحديث وأحاديث أخرى مشابهة له، في الفصل الأول من الكتاب الأول.

شروى نقير، لأنه ما الفائدة من أفكار صائبة وآراء سديدة، مُنِعَتْ أصحابُها من التعبير عنها وإظهارها؟!

ولِهذا فقد كفلَ دينُ الله القيم، حُرِّيَة التعبير وحرية إبدا الرأي لكل الناس بلا استثناء، وهذه بعض الآيات الدلَّة على المقصود كأمثلة فقط:

- ١) ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن زَّيِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلَيْرُمِن وَمَن شَآءَ فَلَيَكُفُرًّ . . . ﴾ [الكهف: ٢٩].
- ﴿ اَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِلْهُم بِاللَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَىٰ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهُ مَدِينَ ﴿ اللَّهُ مَدِينَ ﴿ اللَّهُ مَدِينَ ﴿ اللَّهُ مَدِينَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ ا
 - ٣) ﴿ وَلَا تُحْدِلُوا أَهْلَ ٱلْكِتَابِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ . . ﴾ [العنكبوت: ٤٦].
- ٤) ﴿ . . قُلْ هَلْ عِندَكُم مِنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَّا إِن تَنْبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَ وَإِن أَنتُد إِلَّا تَقْرُصُونَ إِنَّا الطَّنَ وَإِن أَنتُد إِلَّا تَقْرُصُونَ إِنَّا الأنعام].
 - ٥) ﴿ . قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ١٠٠٠ النمل].

ولكن مِمّا لا شك فيه، أنَّ حرية التعبير وإبداءَ الآراء ووجهات النظر، شيء، والسَّبُ والشَّتم والطَّعنُ، شيء آخر، وحكمهما مختلف تماماً، ولِهذا فإن دين الله القيِّم لا يَسْمَحُ للناس أَنْ يشتم بعضهم بعضاً، أو يُهين بعضهم بعضاً، بالسخرية والهمز واللمز، وكذلك لا يسمحُ بالطَّعْنِ في الدين، كما قال تعالى:

- أ. ﴿ وَقُل لِمِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِي هِيَ آَحْسَنُ إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ... ﴾ [الإسراء: ٥٣].
- ب. ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِيبَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عَلَي عِلْمِ عَلَمْ عَدُوا بِغَيْرِ عِلْمِ . . . ﴾ [الانعام: ١٠٨].
- ج. ﴿ يَكَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرَ قَرْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا فَيْمَا وَلَا فَيْمَا مُوالاً فَيْمَا مُنْ وَلَا نَنْابَرُوا فَيْرًا مِنْهُمُّ وَلَا نَنْابَرُوا فِي مِنْهُمْ وَلَا نَنْابَرُوا بِهُ فَيْمَا مُعْمَا مُعَمَّاً . . ﴾ [الحجرات: ١١، ١٢].

V.Y

د. ﴿ وَإِن لَكُنُوَّا أَيْمُنَهُم مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَائِلُوٓا أَيِمَةَ اللَّهُ اللَّهُمْ لَا أَيْمُنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّوبَةِ].

وهذا مِما يَسْتَوي فيه الناس جميعاً، لا فرق فيه بين مسلمهم وكافرهم، فكلُ من استظلّ بِمظلة حكم الإسلام، يَجِبُ أن تُصانُ كرامته ومُقدَّساتُهُ.





المطلب الثاني: تقييم الإسلام للعلم والعلماء

وسَنُلْقي ضوءَ كتاب الله المنير، على تقييم الإسلام للعلم والعلماء في الفقرات الأربع الآتية

١ - تعريف العلم وأنواعه:

ءُ ف العِلمُ بتعريفات كثيرة، ولعلَّ أحسنَها وأوضَحها، هو:

(العلم هو معرفة الأشياء على ما هي عليه)(١) وعكس العلم وضده هو الجهل، وقد استُغمِل لفظُ العلم في كتاب الله بكل مشتقاته وصِيَغه أكثر من سبعمائة (٧٠٠) مرة.

والعلم بالنسبة لما يتعلق به من الـ (مَعْلومات) له أنواع كثيرة جداً، وخصوصاً في عصرنا هذا، الذي تشعّبت فيه العلوم شعباً شتّى، ولا تزال تشعّب وتتشعّب! ولكن بالنسبة لمصادره التي يُستقى منها، يمكن تقسيمه إلى نوعين:

النوع الأول: الّذي يَحْصُلُ عن طريق الوحي، وهو العلم الربّاني الّذي علمه الله تعالى البَشَر من خلال كتبه ورسله عليهم الصلاة والسلام، وأكثر

⁽١) عَرَّف الجرجانيُّ العلم بعدة تعريفات، منها،

أ)- العلم: هو الإعتقاد الجازم المطابق للواقع.

ب)- العلم: هو حصول صورة الشيء في العقل.

ج)- العلم: هو إدراك الشيء على ما هو به، التعريفات، ص١٥٥.

ما قُصِدَ بكلِمة (العلم) في كتاب الله، هو هذا النوع، وذلك لأن العلم الحق الذي يكون مفهوم كلمة العلم منطبقاً عليه تمام الإنطباق، هو هذا العلم الذي علّمه الله الناس، من خلال إيحائه إلى رسله وأنبيائه عليهم العلم الذي علّمه الله الناس، من خلال إيحائه إلى رسله وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام، ومن الجليّ أنَّ هذا النوع من العلم، بما أنه صادرٌ من الله تعالى الذي أحاط بكل شيء علماً، والذي كما وصف نفسه جلّ شأنه: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَعْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلأَرْضِ وَلا فِي ٱلسَّمَاءِ ﴿ إِنَّ اللهُ عمراناً، فهو العلم المطلق الذي لا تشوبه شائبة الجهل أبداً، ولا يتطرق إليه الخطأ بحالٍ من الأحوال، كما قال تعالى في وصف كتابه: ﴿... إِنَّ ٱلذِينَ كَفَرُوا بِحالٍ من الأحوال، كما قال تعالى في وصف كتابه: ﴿... إِنَّ ٱلذِينَ كَفَرُوا عَلَيْهِ الْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِن عَلَيْهِ مَهِ عَيهِ فَهِ إِنْ الصلتاً.

ويتمثل هذا النوع من العلم الآن - في هذا العصر فما بعد، ومنذ أَن بَعَثَ الله تعالى خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام - في القرآن العظيم وسنة النبيّ الكريم على، وذلك لعدم بقاء أيّ من كتب الله الأخرى المنزلة على رسله السابقين، سالِماً من التغيير والتحريف، كما نصّ عليه كتاب الله الحكيم في أكثر من آية.

النوع الثاني: هو الذي يُحَصِّله الإنسانُ باستعمال عقله وحواسه (أي قواهُ الإدراكية) ويُمكِنُنا تسمية هذا النوع بـ(العلم الإنساني)، وقد استعمل كتابُ الله كلمة العلم، في بعض الأحيان لِهذا النوع، كما سنشير إليه قريباً.

وبقدر ما هو العلم الربّاني مطلق وثابت، فإن العلم الإنساني نسبيًّ ومتغيّر ومتطور، ولكن لا يعني هذا أن العلم البشري الحاصل من طريق العقل وبديهياته، والحواس وتجربياتها، خالِ من الحقائق الثابتة، على الأقل بالنسبة لحياتنا الأرضية هذه، ولكن مشكلة العلم المكتسب عن طريق القوى الإدراكية في الإنسان، هي أنه يَلْتَبِسُ به في كثير من الأحيان، الجَهْلُ والخَطأُ بسبب قصور القوى الإدراكية، وغلبة الهوى وغيرهما من الأسباب.

ومِمّا ينبغي قوله هنا:

أن بين العلم الربّاني والعلم الإنساني، يوجد اتصالٌ وثيق وانسجام تام ولكن شريطة:

- أ كون العلم الربّاني، حقيقة، علماً ربانياً صحيحاً، ومحصولاً من ريق الوحي، ولم تَصِلْهُ يَدُ التحريف والتغيير، كما حدث للكتب السابقة على القرآن المحفوظ بِحفظ الله، جَميعاً: (التوراة والزبور والإنجيل وغيرها).
- ب كون العلم المتحصّل عن طريق العقل والحواس، حقيقةً علماً صريحاً، ولَيْس ظناً ولا هوى ولا نظرية ورأياً! وذلك ككثير من النظريات والآراء التي راجت فترة من الوقت باسم العلم وانطلى زيفُها على كثير من الناس، وحَسِبوها القَوْلَ الفَضل! ولكن ما لبث أن انكشف عُوارها، بعد أن تقدم العلم البشري أشواطاً أخرى، وما الداريونية والفرويدية والمادية الديالكتيكية، سوى أمثلة في هذا المجال.

نعم أن كلاً من العلم الربّاني الآتي من طريق الوحي، والعلم البشري الحاصل عن طريق التفكير الصحيح، والتجربة المُطّرِدة الناجحة، يُصدق أحدُهُما الآخرَ ويؤيده، ولكن يَحدث التصادم عندما يكون أَحَدُهُما أو كلاهُما، نصيبه من العلم مجرّد الإسم، وذلك كأن يكون العلم المظنون به وحياً من الله، خُرافة أصلاً، أو وحياً قليلاً مشوباً بكثير من الظنون والأوهام، أو أن تكون المعلومة المظنون بِها صحيحةً، مجرّد تكهّن، وتوهم، ورأي خطأ!

وسبب كون الوحي، والعلم البشري الحق، منسجمين ومصدقاً أحدُهما للآخر هو:

أَنَّ الوحي كلام الله الصّادر من علمه المطلق، كما قال تعالى:

﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَبَّةُ قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ شُورٍ مِثْلِهِ، مُفْتَرَيَّتِ وَآدَعُوا مَنِ السَّعَلَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كَثْتُمْ صَدِقِينَ ﴿ فَإِلَّمْ بَسَتَجِيبُواْ لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ

يِعِلْمِ اللهِ وَأَن لَآ إِللهَ إِلَّا هُو فَهَلَ أَنتُم مُسْلِمُون ﴿ آهِ وَا العلم البشري الحق المحصول عن طريق العقل الصحيح، والحواس السَّليمة، والتجربة المطَّردة الناجحة، وصف للقوانين التي وضعها الله تعالى في خلقه، ومن المحال أن يتصادم كلامُ الله العليم مع فعله الحكيم، وكيف لا يصدق أمرُ الله وخَلْقُه بعضهما بعضاً، وقد خرجا من مشكاة واحدة، كما قال تعالى: ﴿ . . . أَلَا لَهُ الْخُلُقُ وَالْأَمْ مُ تَبَارَكُ اللّهُ رَبُ الْمَالَمِينَ (الأعراف) [الأعراف]؟!

وقد تَحدَّث كثير من علماء الإسلام عن هذا الموضوع قديماً وحديثاً، ومِمَّن أَلَف فيه (ابن رشد) وكتابه بعنوان: (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الإتصال)، وكذلك شيخ الإسلام (ابن تيمية) وكتابه (دَرْءُ التعارض بين العقل والنقل) في عشرة مجلدات.

وهذه بعض الآيات التي وردت فيها كلمة العلم، بكلا نوعيه الربّاني والإنساني، أو الأمري والخَلْقي، وسَنْقَسمُها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الآيات التي وردت فيها كلمة العلم، بِمعناه الأول:

- ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَنْرَىٰ حَتَىٰ تَنَّيْعَ مِلْتَهُمُّ قُلْ إِثَ هُدَى ٱللَّهِ هُو ٱللَّهِ مَا اللَّهِ مِن ٱللَّهِ مِن وَلِيَّ ٱلْمُدَىٰ وَلَمِن ٱللَّهِ مِن ٱللَّهِ مِن وَلِيَّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿ اللَّهِ مِن ٱللَّهِ مِن وَلِيَّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿ اللَّهِ مِن ٱللَّهِ مِن وَلِيَّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿ إِلَيْهُ إِلَيْهُ اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن وَلِي وَلَا نَصِيرٍ إِلَى اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مَا لَكُ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مَا لَكُ مِن اللهِ مِن اللهِ مَا لَكُ مِن اللهِ مِن اللهِ مَا اللهُ مَا اللهِ مَا اللّهِ مَا
- ٢- ﴿إِنَّ ٱلذِينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَامُ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ إِلَّا مِنَا بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْمِلْمُ بَغْمَا بَيْنَهُمُّ . . . ﴾ [آل عمران: ١٩].
- ٣- ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كُفَرُوا لَسْتَ مُرْسَكًّا قُل كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِ
 وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ ٱلْكِئْبِ ﴿ الرعد].

القسم الثاني: الآيات التي وردت فيها كلمة العلم بمعناه الثاني:

١- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٌ فَأَخْرَجْنَا بِهِ، ثَمَرَتٍ ثُمُغْيَفًا ٱلْوَانُهَا وَمِنَ الْجَبَالِ جُدَدُ بِيضٌ وَحُمْرٌ تُغْتَكِفُ ٱلْوَانُهَا وَغَلِبِيثِ سُودٌ ﴿ وَمِنَ اللّهِ مِنْ عِبَادِهِ ٱلنّاسِ وَٱلدَّوَآتِ وَٱلأَنْعَادِ مُغْتَلِفُ ٱلْوَنَهُ كَذَالِكُ إِنَّمَا يَغْشَى ٱللّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعَلَمَاتُوا إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿ ﴾ [فاطر].

414

والدليل على أن المقصود بكلمة (العلماء)، هنا هو: العالمون بأسرار خلقه ونواميسه، هو:

أن الله تعالى بعد أن ذكر ظاهرة نزول المطر، وأَلْفَتَ الأنظارَ إلى إنباته الزروع والثمار، و إلى تنوع ألوانِها، وكذلك تنوع ألوان الجبال والناس والأنعام (الإبل والبقر والغنم والمعز) والدواب، - ومن الواضح أن العارفين بخلق الله وسننه، هم الذين يمكنهم الإطّلاع على أسرار هذه الظواهر - قال بعد ذلك: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى الله مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَةُ ﴾، أي: إنّما يَخشى الله حقّ خشيته، العلماء المُطّلِعون على أسرار خلقه ونواميسه وخفاياه.

- ٢ ﴿ فَلَمّا جَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِالْبِيّنَتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ... ﴾ [غافر: ٨٣]، وكذلك المقصود بالعلم هنا، هو العلم المتحصل من طريق استخدام القوى الإدراكية، لأنَّ العلم الذي هو غيرُ علم الوحي الذي جاءت به الرّسل على ليس سوى ذلك النوع، وقد جاء في بعض التفاسير، أن هذه الآية تتحدَّث عن موقف بعض فلاسفة اليونان، تجاه بعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في ذلك الزمان.
- ٣- ﴿...وَعَدَ اللَّهِ لَا يُعْلِفُ اللّهُ وَعَدَهُ وَلَكِئنَ أَكْثَرَ النّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۚ إِنَّ الْمَدُونَ وَلَكِئنَ أَكْثَرَ النّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۚ إِلَّهُ وَعَدَهُ وَلَكِئنَ أَكُثَرَ الْمَاهُونَ ﴿ الْمَاهُونِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الله المقصود هنا، هو العلم البشري الجزئي الظاهري المتعلّق بالحياة الدنيا والغافل عمّا وراءَها.

القسم الثالث: الآيات التي وردت فيها كلمة العلم بمفهومه العام الشامل لكلا نوعيه:

- ١- ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِينَ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكِ هُوَ ٱلْحَقَّ... ﴾
 [سبأ: ٦].
- ٢- ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَ كُةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَايِمًا بِٱلْقِسْطِ . . . ﴾
 [آل عمران: ١٨].
 - ٣- ﴿ أَفَسَن يَعْلَدُ أَنَّمَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيِّكَ ٱلْحَقُّ كُمَنْ هُوَ أَعْمَى ۚ . . ﴾ [الرعد: ١٩].

4 1 W

٢ - مكانة العلم والعلماء:

تتجلَّى مكانة العلم والعلماء الرفيعة في ميزان دين الله الحق، في حقائق كثيرة، هذه الثلاث عشرة بعضها أو أهَمُّها:

1. وصَفَ الله تعالى نفسه بالعلم المحيط الذي لا يَخْفى عليه شيء، ولكن الله تعالى لم يَصِفْ نَفْسه بالعقل والفكر، وذلك لأن العقل، آلة يُحَصِّلُ الإنسانُ بِها العِلمَ، والفكرُ حركة العقل نحو معرفة الأشياء، والله تعالى غَنِيٌّ عن الآلات، وعلمه صفة من صفاته التي ليست لَها بداية ولا نِهاية، قال تعالى: ﴿يَقَلَمُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَيَعَلَمُ مَا ثُورُونَ وَمَا نُعُلِنُونَ وَاللَّهُ عِلِيمٌ بِذَاتِ الصَّدُورِ ﴿ وَالتعابن].

٢. وجعل الله تعالى علم آدم علي أسماء المسمّيات دليلاً على أحقييته بخلافة الأرض وامتيازه على الملائكة، وقد أشرنا إلى هذه المسألة في أكثر من مناسبة، وتأمل الآيات (٣٠ إلى ٣٤) من (البقرة).

٣. وقَرَن الله العليم جلَّ شأنه، شهادة أولي العلم على وحدانيَّتهِ في الألوهية، بشهادته هو وشهادة الملائكة الكرام، حيث قال جلّ وعلا: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَايِمًا بِٱلْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَا هُوَ الْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَايِمًا بِٱلْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَا هُوَ الْمَنْهِذُ الْمَحْكِيمُ اللهِ [آل عمران].

وخص سبحانه وتعالى أهل العلم بالخشية منه: ﴿... إِنَّمَا يَغْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْقُلُمَاتُةُ أَلَى ... ﴿ [فاطر: ٢٨].

٥. وخص العُلماء بِمعرفة حقّانية كتابه ودينه القيّم، حيث قال: ﴿ وَيَرَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

٦. وكذلك خصّ الله تعالى العلماء بفهم أمثال كتابه الحكيم: ﴿وَيَلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا ٱلْعَالِمُونَ إِنَّى العنكبوت].

٧. وبيَّن سبحانه وتعالى أَن العلماء هُم اللّذين يقرؤون آيات عظمة الله وربوبيَّته على صفحات الوجود أنفساً وآفاقاً: ﴿ وَمِنْ عَايَنْهِ عَلَى اللّهَ مَا وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

وَٱلْأَرْضِ وَٱخْنِلَافُ أَلْسِنَنِكُمْ وَأَلْوَنِكُمْ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَيْنَتِ لِلْعَلِمِينَ ﴿ الروم].

٨. وأعْلَنَ جلَّ شأنه أن أهل العلم لا يستوون مع غيرهم، بل يرفعهم الله تعالى على غيرهم من أهل الإيمان درجات: ﴿... قُلَ هَلْ مَلْ يَسْتَوِى ٱلّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَدِ ﴿ ﴾ [الـزمر]، ﴿... يَرْفَع ٱللّهُ ٱلّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَٱلّذِينَ أُونُوا ٱلْعِلْمَ دَرَجَدَتً ... ﴾ [المجادلة: ١١].

٩. ولم يأمر الله تعالى نبيَّه بطلب الزيادة في شيء، سوى العلم:
 ﴿ . . . وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا الله الله [طه].

١٠. وخصَّ الله تعالى أهل الإستنباط - والإستنباط هو التعمّق في معرفة الأشياء واستخراج جذورها - بامتلاك صلاحية البتّ، بنشر أو عدم نشر أخبار الأمن أو الخوف: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمَّ آمُرُّ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِمْ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ . . . ﴾ [النساء: ٨٣].

١١. وفرض الله تعالى على الناس كُلّهم أن يسألوا أهل العلم، لِمعرفة ما يَجهلونه: ﴿... فَسَنَلُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُعْ لَا تَعَامُونَ ﴿ ﴾ [النحل].

17. واعتبر سبحانه كتمان العلم جريمة عظيمة، قَلَما تُدانيها جريمة أخرى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَتِ وَٱلْمُكَنَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَكُ لِلنَّاسِ أَخرى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيْنَاتِ وَٱلْمُكَنَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَكُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِنَابِ أُولَتِهِكَ يَلْمَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّهِنُونَ ﴾ [البقرة].

17. ومِما يدلّ كذلك على سُمُو مقام العلم والمعرفة، وخطورة شأنه، هو أن الله شبّه العالم المنحرف بما لم يشبّه به غيره! إذ شبّهه بِكُلّ ن الحمار المُحمّلِ بالكتب، وبالكلب اللاهث وراء عَظمَةِ أو كسرة خبز، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا النّورنة ثُمّ لَم يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمارِ كَما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا النّورنة ثُم لَم يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُوا أَسْفَاراً بِنسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كُنّبُوا بِعَاينتِ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمُ الظّلِمِينَ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِنسَ مَثَلُ الْقَوْمِ اللّذِينَ كَلّبُوا بِعَاينتِ اللّهِ وَاللهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمِ الظّلِمِينَ وَاللهُ عَلَيْهِ مَا اللّهِ وَاللهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمُ الظّلِمِينَ وَاللهُ مَنْ الْفَاوِينَ فَى وَلَوْ شِئْدَا لَرَفَعَنهُ بِهَا وَلَذِينَا فَانْسَلَحَ مِنْهَا الْأَرْضِ وَاتّبُعَ هُولًهُ فَشَلُهُ كُمْ الْفَاوِينَ فَى وَلَوْ شِئْدًا لَوَقَعْتُهُ بِهَا وَلَذِكَفَةُ وَاللهُ اللّهَ اللّهِ اللهُ اللّهِ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللّهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهِ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللهُ الللللللهُ الللّهُ

وخُلاصةُ ما تُفيدُنا بِه هذه الآيات وغيرُها بِصَد ِ مكانة العلم والعلماء، هي:

٣ - التعلم وكسب العلم، فرض على الجميع:

من الجليّ أن العلم أساس العمل - أيّ عمل - إذْ من لم يبصر الطريق لا يقدر على المشي، بَلْ يَخْبِطُ خَبْط عشواء، وتَدُل على هذه الحقيقة إضافة إلى بديهة العقل، جملة آيات مباركات، منها:

- ا- ﴿ قُلْ هَاذِهِ ، سَبِيلِي آدْعُوا إِلَى ٱللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي وَشُبْخَنَ ٱللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ إِلَى ٱللَّهِ اليوسف].
- ٢- ﴿ فَأَعَلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِر لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ
 [محمد: ١٩].
 - ٣- ﴿ . . فَسَنَالُوٓا أَهَلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُم لَا تَعَامُونَ ١٠٠ [النحل].

¥14

٤- ﴿ لَقَدْ مَنَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ الْكِذَابَ وَالْحِكْمَةُ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِى عَلَيْهِمْ الْكِذَابَ وَالْحِكْمَةُ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿ اللَّ عمران].

وقال رسول الله على:

- ٥ «مَنْ يُردِ الله به خَيراً يُفَقّههُ فِي الدّين» رَوَاهُ البُخَارِيُّ برقم: (٧١)،
 مُسْلِمٌ برقم: (١٠٣٧).
- ٦ امن سَلَكَ طَرِيقَ عِلْم، سَهَلَ الله لَهُ طَرِيقاً مِن طُرُق الجَنّةِ، وَإِنَّ المَلائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضاً لِطَالِبِ العِلْم، وَإِنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَالحُوتَ فِي المَاءِ لَتَدْعُو لَهُ، وَإِنَّ فَضلَ الْعَالِم عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْل الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِن الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، الْعُلَمَاءُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاء، إِن الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورِّتُوا دِينَاراً وَلا دِرْهَما، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْم، فَمَن أَخَذَ بِهِ، الْأَنْبِيَاء لَمْ يُورِّثُوا دِينَاراً وَلا دِرْهَما، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْم، فَمَن أَخَذَ بِهِ، فَقَدْ أَخَذَ بِحِحظ وَافِرِ» رَاهُ أَبُو دَاوُدَ برقم: (٣٦٤١)، وَالتَّرمِذِيُّ: فَقَدْ أَخَذَ بِحَظْ وَافِرِ» رَاهُ أَبُو دَاوُدَ برقم: (٣٦٤١)، وَالتَّرمِذِيُّ:
- ٧ «أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلا ذِكْرَ الله تَعَالَى، وَمَا وَالاهُ، وَعَالِماً وَمُتَعَلِّماً» رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ برقم: (٢٣٢٢)، وَقَالَ: حَديثٌ حَرِن، وَحَسَّنَهُ الأَلباني.
- ٨ «طلب العلم فريضة على كل مسلم» رواه الطبراني في الأوسط:
 ٢٨٣٧، والبيهقي في شعب الإيمان: ١٦٦٥، وحَسَّنه السيوطي وصحَّحه الألباني.

وقد أجْمع العلماء كافة على أن كل مسلم - ذكر أو أنثى - يَلْزَمُهُ تعلّم العلم الذي يتوقف عليه عمل واجب، أيا كان ذلك الواجب، أي: سواءٌ كان في مجالِ العبادات - بِمعناها الخاص - أو في مجال المعاملات، فكل ما يجب على المسلم من الأعمال، ينبغي أن يتعلم له العلم الذي يتطلّبُهُ، ويتوقف عليه أداؤه بإحسانِ وإتقان، وتستوي في هذا الأمورُ الدينية والأمور الدنيوية، وذلك لأن الله تعالى، كما أنه لا يقبل الإيمانَ الذي

يُخالِطُهُ الشركُ، والعبادَة المتلبّسة بالبِدع، كذلك في الأمور الدنيوية، يجب على المسلم أن يُجِيدَ ويُتْقِنَ أَيَّ عمل يُزاوِلُه، ويَبْذُل أقصى جُهْدِه في تنفيذه بإحسان، وإلا أَثِمَ أُخروياً، ويُعاقب عليه دنيوياً، إذا ثَبَت تقصيره وإهماله، ولِهذا اتفق العلماء أو أكثرهم على قاعدة سَمَّوها: (تضمين المُؤتمنين والصُنّاع) أي: جعل الصّانع ضامناً لصنعته التي صنعها، وبالتالي يُحمَّل مسؤولية ضياع مواد تلك الصنعة، ولا يُعفى من المسؤولية تِجاهها، بِمجرّد تسليمه إيّاها لصاحبها الّذي صنعها له، وهذه القاعدة أوّل من وضعها وجعلها سارية المفعول هو الخليفة الراشد (عمر بن الخطاب) كما هو واضح في هذا الأثر: (عن أنس بن مالك، قال: استودعت ستة آلاف درهم فذهبت، فقال لي عمر بن خطاب عليه : ذهب لك معها شيء؟ قلت: لا، فضمنني)(۱) و(ذهب) أي: ضاع.

وقال (ابن رشد) (أما بالنسبة لبعض الناس الذين يُؤتَمنون على بعض المواد لصياغتها على نَحو معيَّن - مثل الصُّنّاع - فَقَد رَأَى عمر بن الخطَّاب وغيره من الصحابة أنَّهم يَضْمنون ما يَضيعُ منهم من هذه المواد)(٢).

وروي عَن عَلِيّ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ إِنَّهُ لَا يَصِلُحُ النَّاسَ إِلَّا ذَاكَ ۗ (٣).

أي: ان الصَّنّاعَ إذا لم يُحمَّلوا مسؤوليةَ ضياع المواد، أو عَدَمِ الإجادة والإتقان في صناعاتهم، فرَّطوا فيها وتضرّر الناس من جرّاء ذلك.

ومن المعلوم أن هذه القاعدة لا تَخصُّ شأناً دون آخر، بل هي شامِلةً لِكلِّ شؤون الحياة، السياسية منها، والثقافية، والإجتماعية، والإقتصادية، والصناعية، والعسكرية...الخ.

⁽١) أحكام القرآن، للجصاص، ج٢، ص٢٥٢.

⁽٢) بداية المجتهد، ج٢، ص١٩٣.

 ⁽٣) أنظر منهج عمر بن الخطاب في التشريع، الباب الثاني: القسم الأول: الأصول ١٣ - تضمين المؤتمنين والصّنّاع، ص٢٠٧، ٢٠٨ ط٣، ٢٠٠٣م الدكتور محمد بَلتاجي.

٤ - لا حَظْر على أي نوع من العلم، لكن المهم استخدامه لتحقيق أغراض شرعية:

والدُّليل على هذه الحقيقة، هو أن الله تبارك وتعالى مدح العلم في كتابه بإطلاق، ولم يُقيِّدُ مَدْحه بنوع خاص من العلم، وهذا يعني أنَّ العلم مَمدوح ومُحبَّدُ كلَّه، أياً كان نوعه وموضوعه، وذلك لأنه طالما أن العلم عبارة عن إدراك الأشياء ومعرفتها، والإطلاع على أسرارها، فلا يمكن إلّا أن يكون مطلوباً ومَمدوحاً، لأن ضدّه الجهل، والجهل مذمومٌ ومرفوضٌ في كل الأحوال، كما هو معلوم.

ونستطيع أن نصوغ عدّة أدلة على ما قلنا، بالشكل الآتي:

أ - الأشياء على كَثْرِتِها لا تَخرج من نوعين، إذ هي إمّا أمرُ الله تعالى المتمثل في وحيه، أو خلقه المتمثل في السماوات والأرض - بالنسبة لنا -، كما قال تعالى ناسِباً كلاً من الأمر والخلق إلى نفسه: ف. . أَلَا لَهُ الْخَاتُ وَالْأَمْ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْمَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٤٥]، وقد أمرنا سبحانه وتعالى بالتدبر في أمره المتمثّل في كتابه ووحيه، حيث قال: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبّرُونَ الْفُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ الْفَالُهَا ﴿ وَقَالَ اللّهُ الْمَالُونَ الْفُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ الْفَالُها ﴿ وَعَلَى اللّهُ وَقَالُها ﴿ وَقَالَ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ والسّعي لإدراك حِكمهِ وأسراره، وقال: ﴿أَفَلا يَنْظُرُوا فِي مَلْكُوتِ السّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ . . . ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقال: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبلِ كَيْفَ نُصِبَتُ ﴿ وَإِلَى الْجَبَالِ كَيْفَ نُصِبَتُ ﴿ وَإِلَى الْبُولِ كَيْفَ نُصِبَتُ ﴿ وَإِلَى الْبُعَالِ كَيْفَ نُصِبَتُ ﴾ [الغاشية].

وعليه: فالعلم مطلوبٌ ومَمدوح مُطْلقاً.

ب - ومن جانب آخر: لا تَخلو الأشياء من حالتين، فهي - بالنسبة لنا - إمّا خيرٌ فَيَجِبُ علينا طَلَبهُ، أو شرٌ فيجب علينا تَجنّبه، ومن الواضح أن كلاً من طَلَبِ الخير، والهَرَبِ من الشر، متوقّفان على العلم بهما ومعرفتهما، وإلّا فكيف يمكن طلب المَجهول أو الإبتعاد

عنه، وقد قيل بهذا الصدد: عَرَفْتُ الشرَّ لا للشرِّ لكن لأَتَّقيه، وَمَن لم يعرف الشرَّ من الناس يقع فيه.

- وباعتبار آخر فالأشياء عموماً - ونقصد بالأشياء الموجودات - هي:

الحالق تبارك وتعالى، ٢ ـ ومخلوقاته، ومن الجلي أن العلم بالخالق تبارك وتعالى، واجب ومطلوب، لأن الله تعالى إنّما خلق الجن والإنس ليعبدوه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ اَلِحْنَ وَٱلْإِنسَ إِلّا لِيَعَبُدُونِ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَ وَالْإِنسَ لِيعبدوه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَ وَآلْإِنسَ إِلّا لِيعَبُدُونِ ﴿ وَهَا الله لا يمكن عبادة الله تعالى إلّا بعد معرفته حسب الطاقة البشرية - وعلى أساس العلم به، ولِهذا قال تعالى لنبية الكريم: ﴿ فَاعَلَمُ أَنَدُ لاَ إِللهَ إِلّا اللهُ . . . ﴾ [محمد: ١٩]، وإنّما نقصد بالعلم به، العلم بأسمائه وصفاته وسقونه وأحكامه، إلّا من خلال أمره وخلقه، العلم بأسمائه وصفاته وشؤونه وأحكامه، إلّا من خلال أمره وخلقه، المرآتين المُجَلِّيَيْنِ لآياته المقروؤة والمنظورة، وقد أثنى جلّ شأنه على عباده الذين إذا أَلْفِتَ أَذَهائهم وأَنظارُهم إلى آياته المتلوّة والمرثية، يتفاعلون معها استماعاً وتأمّلاً، كما قال: ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْنِ اللِّينِ كَيْشُونَ عَلَى اللهُ اللهُ

وبناءً عليه:

فلا حظر في الإسلام على أيّ نوع من العلم، وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَمَ ءَادَمُ ٱلْأَسْمَآءَ كُلّهَا...﴾ [البقرة: ٣١]، أقوى دليل على أن العلم مطلقاً مطلوب، بل ينبغي أن يسعى الإنسان دَوْماً إلى الإزدياد منه، كما أمر الله تعالى نَبِيّهُ الّذي هو أعلم الناس، بذلك فقال: ﴿...وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْما لَيْهَ الله ولكن المهم هو أن يُسْتَعْمَل العلم في مرضاة الله، وذلك بالسعي لتحقيق الأغراض الشرعية التي بيّنها كتاب الله وسنة رسوله على المهم، ولا بُدّ من ترتيب الأولويات في هذا المَجال وتقديم الأهم على المهم، فالعلم الذي يتوقف عليه أداء واجبِ - مثلاً -، أوجَبُ وألزَمُ من الذي نحتاجه لفعل مندوب.

ولكن عندما ينقلب العلم أداة ضارة بيد شرير، ولتحقيق أهداف شيطانية، كما هو الحال الآن بالنسبة للعلوم التجربية التي تستخدمها القوى الإستكبارية في العالم، لإنتاج الأسلحة الفتّاكة التي تُهَدّ مستقبل البشرية كُلّها، ويستعملونها لإذلال الشعوب الضعيفة ونَهْبِ خيراتها، وفَرْضِ قِيَمِهِم الجاهلية عليها، فحينذاك يُضبِحُ العلم مذموماً، ولكِن ليس لذاته، بل لصيرورته - من جرّاء وقوعه في أيدي الطواغيت الأشرار - نِقْمَة على البشرية، بعد أن كان نعمة مَنَحها الله تعالى لَها.

وجَليٌ أن العلم ما لم يقترن بالإيمان والهدى الربّاني، الّذي يُحَدِّد له وِجْهَتَهُ الصَّحيحة، ويعيِّن له أهدافَه الخيِّرة التي تَسْعَدُ بِها البشريَّةُ، فَسَيظل نِقمة على البشرية، ما دام وسيلة بيد الأشرار، مثله مثل الأسير الّذي يجبره العدو على قتال بني قومه وعشيرته!





المطلب الثالث: كيفية العلاقة بين العقل والعلم

إن كلاً من العقل والعلم - بكلا نوعيه - بِحاجة إلى الآخر، ولا يمكن - في عالم البشر - أن يوجد أحدهما بدون الآخر.

ويمكننا - لتوضيح كيفية العلاقة بين العقل والعلم - أن نقول:

أولاً: العقل كالشجرة والعلم ثمرها، لأن العقل هو الذي يُنْتِجُ العلم البشري، كما أنه هو الذي يستوعب الوحي الربّاني.

ثانياً: العقل بمثابة الجسد للعلم، وهو روحه.

ثالثاً: العقل كالمصباح (أي جسم المصباح) والعلم وَقُوده (أي الزيت، أو النّفط، أو التيار الكهربائي).

رابعاً: العقل كالعين المُبصرة، والعلم ضياؤه الّذي تبصر به.

ولا وجود للعلم - عند الإنسان - بدون َ قُلِ، كما أنه لا فائدة للعقل الخالي من العلم، إذْ كما أن السَّفه بديل العقل، كذلك الجهل بديل العلم، يَخْلُف أحدُهما الآخرَ عند فقده.

هذا بالنسبة لعلاقة العقل بالعلم عموماً، بكلا نوعيه المطلق الآتي من الله عن طريق الوحي، والنسبيّ المتحصّل للبشر من خلال التفكر واستعمال الحواس والتجربة.

ولكن بين العقل والعلم الربّاني، علاقة خاصة، نحاول إبرازها في البنود الأربعة الآتية:

4 4 4

- العلم العقل مناطُ التكليف والخطاب الشرعي، فالعقلُ شرطٌ لتلقي العلم الشرعي وفهمه ودراسته، والعقل للعلم الشرعي هنا بمثابة الأساس للبناء، قال جلَّ شأنه بهذا الصَّدد: ﴿ . . . فَأَتَقُوا اللَّهَ يَتَأُولِي الأَسْاس للبناء، قال جلَّ شأنه إلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿ رَسُولًا يَنْلُوا عَلَيْكُمْ عَلِيتِ اللهِ اللَّهِ اللَّيْنَ ءَامَنُوا قَدَ أَنزَلَ اللهَ إلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿ رَسُولًا يَنْلُوا عَلَيْكُمْ عَلِيتِ اللهِ مُبَيِّنَتِ لِيُحْرَجُ اللَّيْنَ ءَامَنُوا وَعِمْلُوا الصَّلِحَتِ مِنَ الظَّامُنَةِ إِلَى النُّورُ وَمَن يُؤْمِن مُبَيِّنَةٍ وَيَعْمَلُ صَلِيحًا يُدْخِلُهُ جَنَّتِ تَجْرِي مِن تَعْتِهَا اللَّهَ مَنْ خَلِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقًا ﴿) [الطلاق].
- العلم الشرعي المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله، مُطْلَقُ عن قيود الزمان والمكان، حيث أنزله الله تعالى على نبيه الخاتم وللبشرية كلها، مهما طال الزمان واتسع المكان، وجلي أن لكل زمان ومكان ومُجتمع خصوصياته وملابساته، التي لا تَتَكَرَّر كما هي أبداً، لذا فالعلم الشرعي بحاجة مرة أخرى إلى العقل، كي يُنزَّلُهُ على أرض الواقع، ويُطبقه في مُجتمع معين مُراعياً خصوصياته وملابساته، ولهذا قال تعالى: ﴿وَبِالْمَقِ أَنزَلْنَهُ وَبِالْحَقِ نَزَلُّ وَمَا أَرْسَلَنَكَ إِلَا مُبَشِرًا وَنَذِيراً وَالْمَقِ أَن تَمتلك منهجاً حقاً، بل ينغي أن تُطبقه أيضاً بصورة حقة وصحيحة.
- ٣) وكذلك العقل بِحاجة إلى الوحي (العلم الشرعي) رَةً أخرى: ليأخذ يده ويُطْلِعَهُ على الحقائق التي يَجْهَلُها ولا يمكنه التوصّل إلى معرفتها بوحده، وهي كلُّ الحقائق التي حواها كتابُ الله وسنَّة رسوله على وكل الّذين أرادوا الإستغناء بعقولهم عن الوحي كفلاسفة اليونان والهند وغيرهم، في مجال السَّعي للإطلاع على القضايا التي لا تُعْرَفُ إلّا عن طريق الوحي، لم يرجعوا في سَفَرهم وبعد الإعياء الشديد والكلال، إلّا بالتُرَّهات (۱) والضّلال! وآثارهم وكتبهم أفضل شاهدِ عليهم.

⁽١) التُرَّهات: الطرق الصِّغارُ غير الجادة تتشعَّبُ عنها، الواحدة: تُرَّهة، فارسيٌّ مُعَرَّبُ ثُمَّ التُعير في الباطل، مختار الصحاح، ص٨١، لفظ: ت ر هـ.

والعقل يَحتاج إلى الوحي مرةً أخرى: ليهديه ويُرشدَه في مجال التطبيق التطبيق العملي، وذلك بأن يُبيِّنَ لَهُ تفاصيل وجزئيات التطبيق العملي، كما هو الحال في جانب العقيدة والإيمان والشعائر التعبّدية والتزكية والأخلاق والآداب، أو أَنْ يضعَ له المعالم الرئيسَيةَ التي يَعْرِفُ بِها الطريق الموصِلَ للهدف، ويَضْبِطُ بِها اتّجاهه، ويُحَدِّدَ له الإطار العام الذي يتحرَّك فيه، ولا يَجوز له الخروج عنه لئلا يُصيبَهُ العَطَبُ والهَلاك، كما هو الحال في مجال المعاملات، بالمعنى الواسع لكلمة المعاملات الشامل لسياسة البيت إلى سياسة الدولة.

وقد أشار الله الحكيم تبارك اسمه، إلى كلتا حاجتي العقل للعلم الشرعي في حالتي النظر والتطبيق، في قوله: ﴿وَكَذَالِكَ أَوْحَيْناً إِلَيْكَ رُوحًا مِّنَ أَمْرِناً مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِئنبُ وَلَا الْإِيمَنُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ، مَن نَشَآهُ مِن عِبَادِناً وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَطِ مُستَقِيمِ ﴿ صَرَطِ اللّهِ الّذِى لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي اللّمَورُ وَهَا إِلَى اللّهِ تَصِيمُ الْأُمُورُ ﴿ وَهَا السّورى].

وذلك لأن قوله تعالى: ﴿... وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنَ أَمْرِنَاً... ﴾، تعريفٌ للعلم الربّاني الآتي عن طريق الوحي، والمتمثل في كتاب الله الحكيم.

وقوله تعالى: ﴿...مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتْبُ وَلَا ٱلْإِيمَنُ...﴾، إيضاحُ لِحقيقة أن العقل البشري - وإنْ كان أعظمَ عقل وأَرْجَحُهُ، وهو عقل خاتم الأنبياء -، عاجزٌ أن يدرك الحقائق التي يُبَيِّنُها الوحي، وأَعْظمها الإيمان.

وقوله تعالى: ﴿... وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهَدِى بِهِ مَن نَشَآهُ مِنْ عِبَادِنَا ... ﴾، بيانٌ لِحقيقة أَنَّ علم الوحي هو العلم الوحيد، الّذي يُنَوِّر الحقائِقَ العظمى للإنسان، ويهديه إلى الحق والصَّواب، في كيفية التعامل مع الله تعالى وعبادته.

وهذا كلّه بالنسبة للحالة الأولى لِحاجة العقل إلى العلم الربّاني، أي الحالة النظرية والمبدئية.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ . . . وَإِنَّكَ لَتَهْدِئَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ صَرَاطٍ اللَّهِ

YYS

الذي لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ فَي . . ﴾ إلخ، فيبين الحالة الثانية لحاجة العقل إلى الوحي، أي الحالة العَمَليَّة والتطبيقية، وذلك لأنه كما أن كتاب الله الحكيم تكفل بالهداية التامة الكاملة للبشر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَلْذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِي هِي أَقُومُ . . ﴾ [الإسراء: ٩]، كذلك تكفلت السنَّة النبويَّة بالشرح والتوضيح والبيان لكيفية الإهتداء بكتاب الله تعالى وتطبيقه على أرض الواقع، في مجالات الحياة كُلُها.

وخلاصة القول في حاجة العقل البشري إلى الوحي، هي:

وفي ختام هذا المبحث المخصّص لبيان كيفية تعامل المجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي، مع العقل والعلم، نقول:

يَجب على الدولة الإسلامية والقائمين على شؤونِها، أن تسعى جاهدة وبكلً ما أُوتيت من قوة وإمكانيات، لِجعل المجتمع الإسلامي أُزقى المجتمعات عقلاً، وأنضجها فكراً، وأغرزها علماً، وأعمقها معرفة، وأوسعها ثقافة، وأرفعها فنّاً، وأسماها أدباً، وذلك كي يكون في مستوى دين الله القيّم أولاً، وثانياً كي يكون قادراً على القيام بدوره المقرّر له في كتاب الله، وهو الشهادة على البشرية: ﴿وَكَذَاكِ جَعَلَنَكُمُ أُمّةً وَسَطًا لِنَكُونُ السَّوِيَ عَلَيْكُمُ شَهِيداً ... ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ومعنى الشهادة على الناس هو أن تكون الأمة الإسلامية، في مستوى رفيع من الشهادة على الناس هو أن تكون الأمة الإسلامية، في مستوى رفيع من الإيمان، والعبادة، والتقوى، والعدل، ورجاحة العقل، وسعة أفق الفكر، ورسوخ العلم، وشمول المعرفة، وتنوع الثقافة، وقوة المنطق، وسمّو الأدب، بالإضافة إلى امتلاك أسباب القوة والشوكة، بِحيث تُغتَبرُ مِضداقاً صادِقاً لدين الله القيّم، وكتابه الحكيم العظيم العزيز الكريم، ورسوله النبي صادِقاً لدين الله القيّم، وكتابه الحكيم العظيم العزيز الكريم، ورسوله النبي الخاتم ذي الخلق العظيم، وحين تكون الأمة الإسلامية - وان كان على الخاتم ذي الخلق العظيم أيساً، وحين تكون الأمة الإسلامية - وان كان على

YYO

صعيد مُجتمع معين - في مستوى دين الله الحق، تكون شاهداً ودليلا وبرهاناً جلياً، لِحقانية دين الله على البشرية، بِحيث لا يراها مُنصِف يبحث عن الحق، إلّا ويشهد لدين الله تعالى بالحقانية، لأنّه يرى الإسلام مُجَسّداً فيها تَجسيداً كاملاً، كما أن رسول الله على بسبب تَجسيده الكامل الممتاز لكتاب الله ودينه الحق، كان شاهداً وحجة على أمته.

ومِمّا يدلّ دلالة قاطعة على أنه يَجب على الدولة الإسلامية، أنْ تَبْذُلَ أَقْصى وُسْعِها في تَحصيل، ثُم نشر وترويج أنواع العلم والمعرفة كلّها في المجتمع الإسلامي، هو: أنَّ علماءَ الإسلام المحققين مُجْمِعون على أنه يَجب على المسلمين أن يكونوا مكتفين ذاتياً في كل النواحي، بِحيث لا يحتاجون في شيء من أمور حياتِهم إلى غيرهم، ويقول (الغزالي) كَظُلَلْهُ بهذا الصَّدد في كتابه (إحياء علوم الدين): (أما فرض الكفاية فهو كلُّ علم لا يُسْتَغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطبِّ فإنَّه ضروري في حاجة بقاءً الأبدان، وكالحساب، فإنَّه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والمواريث وغيرهما. . وينبغي ألَّا يُتَعَجَّبَ من قولنا إنَّ الطب والحساب فَرضا كفاية،

**

فأن أُصول الصناعات أيضاً من فروض الكفايات كالفلاحة والحياكة والسياسة، بل الحجامة والخياطة)(١).

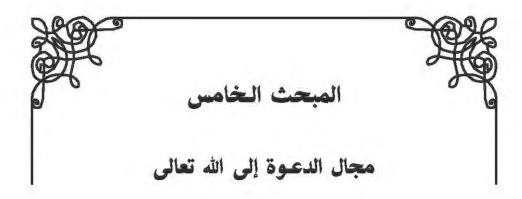
أجل يَجب على المسلمين أن يدبروا كل أمورهم بأنفسهم، وأن يُحصِّلوا كل احتياجاتِهم من النواحي الصناعية والطبية والتجارية بأنفسهم، ولِهذا فلو احتاجوا إلى غيرهم لصنع (إبرة) يأثمون جميعاً لتفريطهم في صنعها، لأن كلَّ ما تتوقف عليه حياة المسلمين من الوسائل والحاجيات، فتَهيئتُها فرضُ كفاية عليهم، ومعلوم أن فروض الكفاية أو الواجبات الجماعية، تتوجّه إلى المجتمع ككلّ، فإذا قام بِها بعضهم، فَبِها ونِعْمَت، وإلّا فيأثمون جميعاً بتركها، كلَّ بِحَسَبِهِ.

واذا تأمَّلنا حال المسلمين في عصرنا الحالي في ضوء هذه القاعدة الشرعية، نُدرك عُمْقَ المأساة التي نعيشها، بسبب الإبتعاد عن كتاب ربنا وسنة بينا ﷺ، إذ نرى أنفسنا مُحتاجين إلى غيرنا من المجتمعات الضالَّة الكافرة، في أكثر احتياجاتنا الحياتية، وصِرنا عالَةً عليهم، في كل شيء تقريباً!

تُرَى كم نحن آثمون بسبب تضييعنا لمئات بل آلاف الفروض الكفائية والواجبات الجماعية! ذلك إذا عدَّذنا الفروض الكفائية، بدءاً بصنع الإبرة وانتهاءً إلى أرقى الصناعات التكنولوجية المدنية والعسكرية!!



⁽١) ج١، ص٢٨، (بيان العلم الّذي هو فرض كفاية).



ونُلَخُصُ أهم المعالم الأساسية التي ينبغي أن يُراعيها المجتمع والكيانُ الإسلاميّان، في مجال الدَّعوة، في المطالب العشرين الآتية:

- ١ _ تعريف الدّعوة والهدف منها.
- ٢ _ مكانة الدَّعوة والدّاعي إلى الله.
 - ٣ _ وسائل الدَّعوة إلى الله.
 - ٤ _ حكم الدعوة إلى الله تعالى.
- ٥ _ إستمرارية الدعوة في كل الأحوال.
- ٦ الإخلاص والتجرد شه تعالى، وامتلاك البصيرة، شرطا نَجاح وقبول الدعوة الأساسيان.
 - ٧ _ أَوْصاف الدُّعاة إلى الله تعالى.
 - ٨ _ مراعاة الحكمة في الدعوة.
 - ٩ _ إختيارُ الموعظة الحسنة في الدعوة.
 - ١٠ _ إستخدامُ أفضل أسلوب في الجدال.
- ١١ ـ الدَّعوة إلى عبادة الله تعالى وحده، ونبذ جميع أنواع الشرك،
 هي نقطة البداية في العمل الدعوي ولُبُه وأساسُهُ.

YYY

- ١٢ ـ التذكير بِنعَم الله تعالى.
- ١٣ ـ التبشير بثواب الله الدنيوي والأخروي على الإيمان والطاعة.
 - ١٤ _ الإنذارُ بعقوبة الله العاجلة والآجلة، على الكفر والمعصية.
- ١٥ _ التطرُّق بالدَّعوة إلى جوانب الحياة كافة، حَسْبَ مُقْتَضي الحال.
 - ١٦ _ الهدوء والرزانة.
 - ١٧ _ الشجاعة والجرأة.
 - ١٨ ـ التوكّل على الله تعالى.
- ١٩ _ الإستدلال القويُّ الموقِظُ للفطرة، المقْنِع لِلعَقْل، والمُحرِّك للقَلب.
 - ٢٠ _ يجوز للَّداعي أن يُعَرِّف بنفسه للمدعويين، إذا لَزِمَ الأَمْرُ.





المطلب الأول: تعريف الدّعوة والهدف منها

الدعوة هي: دعوة الناس إلى الله تبارك وتعالى ودينه القيم، والهدف منها هو إرجاع الناس إلى ربهم للقيام بعبادته من خلال الإلتزام بشريعته والإقتداء بنبيه على الناس إلى ربهم للقيام بعبادته من الكفر إلى الإيمان ابتداء، أو من المعصية إلى الطاعة توبة وتصحيحاً، وقد يكون الهدف من الدعوة الإستمرار على الطاعة والإزدياد منها زيادة في الإهتداء، كما قال تعالى: وشرَعَ لكم مِن الدين ما وصّى بدٍ نُوحًا والذِين أوحيناً إليّك وما وصّينا بدٍ إليه ومُوسى وعيسَيّ أن أَقِعُوا الدِين ولا لنَفَرَقُوا فِيدٍ كُبُر عَلَى المُشْرِكِينَ ما نَدْعُوهُم إليّهِ مَن يُنِيبُ أَلَى المُشْرِكِينَ ما نَدْعُوهُم والسّتَقِم حَكُما أَمْرَتُ وَلا نَنْعَ أَهُواء مَن يُنِيبُ أَلَى السُورى]، ومعلوم أن والسّتَقِم حَكُما أُمِرتُ ولا نَنْع أَهْواء من يُلِداك فَادَع هو دعوة الناس إلى المقصود بالدعوة هنا في قوله تعالى: ﴿ فَلِذَالِكَ فَادَعُ هو دعوة الناس إلى المقصود بالدعوة هنا في قوله تعالى: ﴿ فَلِذَالِكَ فَادَعُ هو دعوة الناس إلى المقصود وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد) عليهم الصلاة والسلام (۱).

وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا السَّتَجِيبُوا بِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمُ وَاللَّمُ وَالْمَدُونَ اللَّهُ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلِيهِ، وَأَنَّهُ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلِيهِ، وَأَنَّهُ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ اللَّهُ اللَّهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الله

⁽۱) وضّحنا في الكتاب السادس المخصّص لبحث الإيمان بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، أن كلَّ الأنبياء هم أولوا عَزْم، ولكن لِهؤلاء الخمسة: (نوح، إبراهيم، موسى، عيسى، محمد)، عليهم الصلاة والسلام، الحَظُّ الأوفَرُ من العزم.

والمقصود بالدعوة هنا، هو دعوة أهل الإيمان إلى ترك المخالفات والزّيادة في الطاعة.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُورُ لَا نُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالرّسُولُ يَدْعُوكُو لِلْؤُمِنُوا بِرَبِّكُو وَقَدْ أَخَذَ مِيثَقَكُو إِن كُنُم مُؤْمِنِينَ ﴾ هُو الّذِى يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ النّبِ بَيّنَتِ بَيّنَتِ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَنَ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللّهَ بِكُو لَرَهُوفُ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد]، الإجتناب عن المعاصي والمخالفات، والإزدياد من الطاعة والرسوخ فيها، هو المقصود الأساس في الدعوة.





171

المطلب الثاني: مكانة الدَّعوة والدَّاعي إلى الله

الدعوة إلى الله، هي أفضل الأعمال، والدّاعي إلى الله، أفضل الناس، ما دامت الدعوة دعوة إلى الله بِحَقّ، والدّاعي داعياً إلى الله حقاً، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَن دَعَاۤ إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَلِحًا وَقَالَ بِدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَن دَعَاۤ إِلَى اللهِ تعالى وإلى دينه، إنّي مِنَ ٱلمُسلِمِينَ ﴿ وَهُ الضلت الله وكفى بالدعوة الدعاة رفعة، أن تكون عَمَلَ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكفى بالدعوة للدعاة فخراً، أن تكون قُدوتَهم رُسُل الله وأنبياؤه الكرام عليهم الصلاة والسلام، وفيما يأتي ذكره من المطالب، ستتبلور لنا فضيلة الدعوة إلى الله تعالى ورفعة مكانة الدَّعاة، أكثر فأكثر، ولِهذا أوجزنا القول هنا.



المطلب الثالث: وسائل الدعوة إلى الله

وسائل الدَّعوة كثيرة ومتعدِّدة، وليست منحصرةً في الكلام والكتابة، كما يظُنُّ البَعْضُ، وذلك لأن كل وسيلة يكون لَها تأثير على الناس في إرجاعهم إلى الله تعالى، والأخذ بأيديهم إلى صراطه المستقيم، تعتبر من وسائل الدعوة، فالخُلقُ الحَسن، والتأدّب بالآداب الشرعية الرفيعة في مجال التعامل مع الناس، والإحسان إليهم بأيّ صورة من الصور، قولا أو فعلا، ومعنويا أو مادياً، والإستقامة على جادة الشرع في كل الأحوال، وتجسيد الإيمان والعبادة والتقوى والعدل...من أكثر الوسائل تأثيراً وبركة في مجال الدعوة إلى الله، وقد كان رسول الله الخاتم وكذلك إخوانه الآخرون من الأنبياء والمرسلين، يُعلِّمون الناسَ حقائِق الدين بأعمالهم وأحوالهم، قبل أن يُعلِّموهم إياها بأقوالهم، ولهذا قال تعالى: ﴿لَقَدَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أَسُوةً عَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا الله وَالْمَرِين عليهم الصلاة والسلام: ﴿ أَوْلَتِهَكَ اللَّذِينَ هَدَى بالنسبة للأنبياء الكرام الآخرين عليهم الصلاة والسلام: ﴿ أَوْلَتِهَكَ اللَّذِينَ هَدَى بالنسبة للأنبياء الكرام الآخرين عليهم الصلاة والسلام: ﴿ أَوْلَتِهَكَ اللَّذِينَ هَدَى بالنسبة للأنبياء الكرام الآخرين عليهم الصلاة والسلام: ﴿ أَوْلَتِهَكَ اللَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيْهُدَهُمُ أَقْتَدِةً . . . ﴾ [الأنعام: ١٠].

وأما بالنسبة للأسباب المادية والإستفادة من الوسائل العصرية، التي وفرَّرَتُها التكنولوجيا الحديثة، فلا حرج على المسلمين أَنْ يَسْتَخْدِموها ليس في مجال الدعوة فَحَسْبُ، بَل في كل المجالات، بل يَجب عليهم أن يَخدِموا دين الله الحق بأحدث ما تُنتجه التكنولوجيا، حسب قاعدة: (للوسائل حكم مقاصدها) وقاعدة: (ما لا يتم الواجِبُ إلا به فهو واجِبُ)، ومن الواضح أَنْ تلك الوسائل تُعتبر كسلاح ذي حَدَّيْن ويُحْكَم عليها

AMM

بِحسب الأغراض التي تُسْتَخْدَمُ فيها، وأما هي في أصلها، فَهي تَقَعُ في دائرة المباح، ومن نِعَم الله السابغة على عباده، أللهم إلّا وسيلة ضارّة أو محرّمة ومصادِمة مع نص شرعي، فتلك لها حكم آخر، لأنّ دين الله الحق لا يُجيزُ استخدام الوسائل غير الشرعية، ولا يبرّر الوسيلة بالغاية، كما يَفعلُ الميكياڤيليّون الإنتهازيّون.





المطلب الرابع: حكم الدعوة إلى الله تعالى

والدعوة فريضة من فرائض الإسلام الكبرى، وهي فرض على الأفراد كلُّ فرد على حِدَة، وعلى المجتمع ككلِّ، لأن الله تعالى قال: ﴿آدَعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ . . . ﴾ [النحل: ١٥]، وقال: ﴿فَلِنَالِكَ فَأَدَّعُ . . . ﴾ [الشورى: ١٥].

ومثل هذه الخطابات وان كانت موجهة إلى رسول الله على بالأصالة، ولكن كل فَرْ من أفراد أمته مشمول بِها أيضاً، تَبَعاً له، لأن رسول الله هو أسوة كل مسلم، واتباعه شرط لاعتبار المسلم مؤمناً، ودليل على حُبه لله تعالى، وسبب لحب الله له، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُعِبُونَ الله فَاتَّ عَوْنِ لَهُ عَمُورٌ تَحِيمُ الله والله ومرانا.

هذا بالنسبة للدعوة الفردية، وأما الدليل على أن الدعوة إلى الله بالإضافة إلى كونِها وظيفة فردية، هي كذلك وظيفة اجتماعية، فهو قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُن مِنكُمُ أُمَّةٌ يَدَعُونَ إِلَى الْخَيْرِ . . . ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، والخير كله في الإسلام ولا خير للبشرية إلّا فيه، وإن كان مفهومُ كلمةِ الخير شاملاً للإسلام، ولِكل ما فيه خيرٌ و نَفع للبشر في دنياهم وأخراهم.

ولكن بين أن درجة فرضية الدعوة إلى الله، تَختلف بِحسب اختلاف قدرات المسلمين وإمكانياتِهم، فكلما كان المسلم أو المجتمع المسلم عليها أقدر، كانت عليها أوجَب، لأن الله تعالى قال: ﴿لَا يُكُلِفُ الله نَقسًا إِلّا وُسْعَهَا . . . ﴾ [التغابن: ١٦].



Y 4 6

المطلب الخامس: إستمرارية الدعوة في كل الأحوال

الدعوة إلى الله تعالى هي بَيْتُ القصيد في الدِّين، ولِهذا تستمرُّ في كل الأحوال، ولا تتوقف أبداً حتى في خِضَمُ القتال والمواجهة، كما تدل عليه سيرةُ رسول الله وله الله على الدخول في الإسلام، وهو في حالة المواجهة معهم، قبل أن يدخل معهم في قتال، فقد جاء في رصحيح البخاري) و(صحيح مسلم) أنّه وله لله لله لله لله لله الما أعطى الراية لعلى بن أبي طالب في غزوة خيبر، أمره أن يدعوهم للإسلام قبل مناجزتِهم، وهذا نص الحديث: «أنفُذ على رسلك، حتى تَنْزِلَ بِساحَتِهم، ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبِرهم بما يَجِبُ عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يَهدي الله بك رجلاً خير لك من أن يكون لك حُمرُ النّعَم وواهُ البُخَارِيُ برقم: بك رجلاً خير لك من أن يكون لك حُمرُ النّعَم وَوَاهُ البُخَارِيُ برقم: (٢٩٤٢)، وَمُسْلِمٌ برقم: (٢٤٠٦).

وكذلك جاء في (صحيح مسلم) أن رسول الله على كان عندما يرسل مجموعة من الصحابة لغزوة ما، يؤمر عليهم أحدهم ويأمره في خاصة نفسه بتقوى الله ويوصيه بمن معه من المسلمين ثم يقول له: «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خصال أو خلال فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: ثم ادعهم إلى الإسلام...» رَوَاهُ مُسْلمٌ برقم: (١٧٣١).

وليس القتال في الإسلام، سوى وسيلة للدفاع عن الكيان الإسلامي، وتَمهيدِ الطريق أمام الدعوة، بإزالة السدود والحواجز عن طريقها، كما قال تعالى: ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱننَهَوا فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى

AMA

اَلظَّلِينَ ﴿ إِللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَذَلَكَ عَنْدُمَا يَضَعُ أَعْدَا ُ الْإِسلام العراقيل أمام دعاته، ويحولون دون وصول صوت الدعوة الإسلامية إلى مسامع الناس.

نعم إن الدعوة إلى الله تعالى ليست وسيلة لغيرها، بل هي غاية في نفسها، ولِهذا فهي وظيفة ثابتة ومستمرة في كل الأحوال، قبل تكوّن المجتمع الإسلامي، وإعلان الكيان الإسلامي، وبعدهُما، وقبل البدء بالقتال وفي خضمه وبعده أيضاً، ويظن البعض أنَّ دعوة الناس إلى الإسلام انَّما هي وسيلة لإنشاء كيانٍ إسلامي! ولكن ليس الأمر كما ظنوا، بل الدعوة إلى الله والسعي لِهداية الناس إلى صراط الله المستقيم، غاية في نفسها، بل هي بيت القصيد، وإذا كان نشوء الكيان الإسلامي يكون بمثابة نتيجة وثمرة لمدعوة باعتبار، فإنَّ الكيان الإسلامي بدوره، هو أيضاً أفضَلُ وسيلة ناجحة للدعوة إلى الله، وذلك لأن المجتمع الإسلامي وكيانه السياسي، يُجَسِّدان الإسلام في دنيا الواقع: عقيدةً وعبادةً وخُلُقاً وتقوى وحكماً وقضاءً...الخ، فيتيسَّر للناس أن يروا دينَ الله الحق مُجسَّداً وواقعاً بكل جوانبه، ولا شك أن تأثير مجتمع إسلامي أصيل وكيانٍ إسلامي حقيقي، في هداية الناس وجَلْب أنظارهم إلى دين الله الحق، أضعاف تأثير غيره من الوسائل الدعوية، والدليل على هذا هو أن الناس كانوا يهتدون ويدخلون في دين الله في المرحلة المكية، وقبل أن يكون للإسلام كيانٌ ومجتمعٌ، أفراداً، ولم يتجاوز عَدَدُهم في غضون ثلاث عشرة سنة، بضع مئات، ولكن بعد أن أصبح للإسلام مجتمعٌ يُجَسده أصدق تَجسيد، وصارت له دولة وشوكة، شرَع الناسُ في الدخول إلى دين الله جَماعات وأفواجاً، كما قال تعالى: ﴿إِذًا جَاءَ نَصَّمُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفُواكُما اللهِ فَسَيِّع بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابُنا ﴾ [النصر]، وبالتالي دخل في الإسلام في غضون أقلُّ من عشر سنوات في المرحلة المدنية، أكثر من مائة ألف، بدليل أن رسول الله على لما حَجَّ حجَّته الأُخيرة التي مُمِّيت فيما بعد، بِحجَّة الوداع، حَجَّ معه أكثرُ من مائةِ ألف حاج، كما جاء في كتب السيرة النبوية.

YWV

المطلب السادس: البحيرة، الإخلاص والتجرّد لله تعالى، وامتلاك البصيرة، شرطا نجاح وقبول الدعوة الأساسيّان

لا شك أنّ للدعوة إلى الله تعالى، إذا ما أريد لها القبول الأخروي والبركة الدنيوية، شروطاً كثيرة، ستأتي الإشارة إليها في غضون المطالب الآتية، ولكن الإخلاص والتجرّد فيها لله تعالى، ثم القيام بها على بصيرة تامة (بصيرة في الدين، وبصيرة بِحال المدعوين، وبصيرة بأسلوب الدعوة الناجح الحكيم) هما أهم شروطها، بدليل قوله تعالى مُخاطباً نبيّه الكريم: وقُلُ هَلَاهِ سَبِيلِي آدَعُوا إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرةٍ أَنّا وَمَنِ اتّبَعَنِي وَسُبّحَن اللّهِ وَمَا أَنا وَمَن اتّبَعَني وَسُبّحَن اللهِ وَمَا أَنا مِن المُشْرِكِينَ الله الهِ الموسف].

حيث يأمر الله تعالى نبيّه الخاتم، ورسوله الأعظم، ونوره الأتم، أَن يُوضِّح منهجه وطريقه، ويبيّن مسلكه، بقوله:

أولاً: (هذه سبيلي) أي: مَنْ أراد أن يعرف منهاجي وطريقي الذي أسير عليه، فليعلم أَنَّ هذا هو منهاجي وطريقي لا غير.

ثانياً: ثم يبين طريقه بقوله: ﴿... أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةِ أَنَّا وَمَنِ اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةِ أَنَّا وَمَنِ اللّه تعالى وحده، وليس إلى شيء آخر، وأدعوهم وأنا على بصيرة وبيّنة، وكذلك أتباعي يفعلون مثلي، والمقصود بالبصيرة هنا، هو أن رسول الله على وأتباعه الصادقين بعد تَحليهم بحُلْيَةِ الإخلاص والتجرّد لله تعالى، ممتلكون للبصيرة والنور في عملهم الدّعوي:

YWA

- ١ بالنسبة لفقههم العميق في دين الله، الذي يدعون الناس إليه.
- ٢ وبالنسبة للمدعوين الله يدعونهم، إذ مَن لم يعرف مُخاطبه، لا يمكنه التكلم معه على قدره، وحسبما يتَطلّبه شأنه.
- ٣ وبالنسبة للأسلوب الذي ينبغي استعماله في الدعوة في مختلف الحالات.

ولا شك أنَّ الإخلاص والتجرّد لله تعالى، سبب لنيل البصيرة والفقه والنور، ولِهذا قدِّم عليها، والدليل على أن الإخلاص لله تبارك وتعالى في الدعوة، وكذلك في كل شأن آخر، يُورِثُ الهداية والبصيرة، هو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَتُهُمْ شُبُلَنَا وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ (أَنَّ) لللهَ لَمَعَ المُحْسِنِينَ (أَنَّ) العنكبوت].

ثالثاً: ثم يأمر الله تعالى نبيه على أن يقول: ﴿... وَسُبَحَنَ اللهِ وَمَا أَنَا الْمُشْرِكِينَ ﴾، وانّما أُمِرَ النبيُ الخاتم بِتَنزيه الله تعالى وإبعاد ما لا يليق به عنه أولاً، وثم بإعلان عدم كونه من المشركين - حسبما أرى -، كي نَنْتَبِهَ إلى حقيقة: أن الله تبارك وتعالى ودينه القيم، لا تليق بِهما إلّا دعوة خالصة من الشوائب، وسائرة على بصيرة ونور وبيّنة، وكذلك كي ننتبه إلى حقيقة: أن عدم التَحَلِّي بالإخلاص لله تعالى، والسَّير على نور من دينه الحق، من عادة المشركين المتلبِّسين في عبادتِهم لله تعالى، وتديَّنهم المغشوش، بالشرك والرياء، والإبتداع واتباع الهوى.

وبناءً عليه:

444

المطلب السابع: أَوْصاف الدعاة إلى الله تعالى

ونُحاول استنباط أهم الأوصاف التي يَجب على ال عاة أن يَتَّصفوا بِها، في ضوء الآيات الآتية:

يقول سبحانه وتعالى مخاطِباً عبده المصطفى موسى عليه الصلاة والسلام، عند إرسالهِ إيّاه وأخاه هارون إلى فرعون وقومه، ليدعواهم إلى الله تعالى:

﴿ اَذْهَبُ أَنتَ وَأَخُوكَ بِعَايَتِي وَلَا نَيْيَا فِي ذَكْرِي ۚ اَذْهَبَاۤ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّكُمُ اللّهُ فَقُولًا لَهُ قَوْلًا لَيْنَا لَمَالُهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَغْشَىٰ ۚ قَالًا رَبِّنَاۤ إِنَّنَا نَغَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَاۤ أَوْ أَن يَطْخَىٰ ۚ قَالًا لَا تَخَافُاۤ إِنِّنِي مَعَكُمٰۤ الشَّعُ وَأَرْكِ ۚ قَالُهِ مَنَا يَقُولًا إِنَّا مَعُولًا إِنَّا رَبُّكُ وَالسّلَامُ وَلَا تُعَدِّبُهُم قَدْ جِنْدَكُ بِعَايَةٍ مِن رَبِّكُ وَالسّلَامُ وَلَا تُعَدِّبُهُم قَدْ جِنْدَكُ بِعَايَةٍ مِن رَبِّكُ وَالسّلَامُ عَلَى مَن السّبَعَ الْمُدَىٰ فَي إِنَّا قَدْ أُوحِى إِلْتِنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذَب وَتُولِنَ فَي قَالَ فَمَا بَلْ عَلَى مَن كَذَب وَتُولِنَ فَي قَالَ فَمَا بَالُ فَمَن رَبّكُمُا يَعُوسَىٰ ۚ قَالَ رَبُّنَا الّذِي قَاعَلَى كُلّ شَيْءٍ خَلْقَدُهُ ثُمْ هَدَىٰ ﴿ وَلَا يَشِي فَ ﴾ [طه].

والأوصاف التي تَتَراءى لنا للدعاة إلى الله، في هذه الآيات، التي تتحدث عن توجيهات الله تعالى إلى اثنين من أعظم الدعاة، وهُما موسى وهارون عليهما السلام، عند إرساله إياهُما إلى أعظم طاغوت تحدث عنه كتاب الله وهو (فرعون)، هي الأوصاف الإثنا عشر الآتية:

 الدّاعي هو المبادِ في دعوة الناس إلى الله ودينه، ولا ينتظر مجيئهم إليه:

ويدلُّ على هذا قوله تعالى: ﴿ . . . أَذَهَبُ أَنتَ وَأَخُوكَ . . . ﴾ ، وكذلك

¥ 5 .

قوله تعالى في الآية (٩) من (إبراهيم): ﴿ أَلَدَ يَأْتِكُمْ نَبُوُا ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِكُمْ مَنَوُا ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِكُمْ قَوْمِ نُوجٍ وَعَادٍ وَثَمُوذٌ وَٱلَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ جَاءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَاتِ... ﴾.

- (النحل): ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ...﴾.
- ٣) والداعي ينبغي أن يكون نشيطاً في طاعة الله، ودائم الذكر، ووثيق الإرتباط بالله تعالى، لأن هذا هو زاده وقُوتُه وقُوتُه: قال تعالى: ﴿وَلَا لَيْهَا فِي ذِكْرِى...﴾ والوَنْيُ هو الكسلُ والضَّعفُ والفتور(١).
- ٤) وعندما يتطلّب الأمر لا يأبَهُ الدّاعي بطغيان الطواغيت، عن أن يَجْبَهَهُمْ بدعوة دين الله الحتى، إذْ أقصى ما في الأمر هو أن يرزقه الله الشهادة على أيديهم، والشهادة في سبيل الله إحدى الحسنيين: قال تعالى: ﴿... آذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنّهُ طُغَىٰ ﴿... ﴾.
- والذاعي طَينبُ الكلام وحُلْوُ المنطق، وان كان مُخاطَبُهُ فرعوناً طاغياً، لأن هدفه التأثير الإيجابي في المدعوين وهدايتهم، وهذا إِنَّما يُنال باللَّطف واللَّين، وليس بالتقريع والتأنيب: قال تعالى: ﴿فَقُولًا لَهُمْ قَرْلًا لَيْنَا...﴾.
- آو الهدف الذي يبغي الداعي تَحَقُّقه في المدعويين، هو حصول التذكّر أو الخشية، وذلك لأنّهم لا يَخلو حالُهم من احتمالين: فهم إمّا غافلون عن الله، ويَحتاجون إلى التذكير، أو أنهم غير عارفين بربّهم ومالكهم المعرفة الحقة أصلاً، فيحتاجون إلى تعريف ربّهم بِهم، كي تَحصل لديهم الخشية منه، وكذلك الحياء والإجلال والتعظيم، قال تعالى عن الهدف الذي كان واجباً على موسى وأخيه هارون قال تعالى عن الهدف الذي كان واجباً على موسى وأخيه هارون

⁽١) المعجم الوسيط، ص١٠٥٨.

عليهما السلام، السعي إلى تَحقيقه في (فرعون): ﴿...لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ الْمَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَغْشَىٰ...﴾.

- ٧) ولَيس يَعيبُ الداعي إلى الله ويَشِينهُ، خَوْفُهُ من بطش الطغاة، ولكن المهم هو أن يَمْضِيَ قُدُما، ولا يَثنيه شيءٌ عن أداء وظيفته: والدليل على هذا هو قول موسى وهارون: ﴿...قَالَا رَبِّنَا ٓ إِنَّنَا غَافُ أَن يَقْرُطَ عَلَيْنَا ٓ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿ ... ﴾.
- ٨) ويجب على الداعي أن يُراقِبَ الله تعالى في كل خطواته، ويستيقن جازماً بأنه لَيْس وحده، بل الله مولاه ونصيره، فنعم المولى ونعم النصير: كما قال تعالى: ﴿ . . . قَالَ لَا تَخَافَأٌ إِنَّنِي مَعَكُما آسَمَعُ وَأَرَىٰ النصير: كما قال تعالى: ﴿ . . . قَالَ لَا تَخَافَأٌ إِنَّنِي مَعَكُما آسَمَعُ وَأَرَىٰ وَيَقَدَر ما يستيقن الدّاعي في قرارة نفسه، أن الله تعالى يسمعه ويراه ويرعاه ويتولّاه، يَسْكُنُ قَلْبهُ ويَهذأ بالله وتَضفُو حاله.
- ويجب على الداعي أن يكون واضحاً وصريحاً في تبليغ رسالته، فَيَضدَعُ بالحق الأبلج من دون تَلَغثُم أو تَلَجلُج، وذلك كي تتم حُجةُ الله على الناس، ولا يبقى لهم عُذر: ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿ فَأَنِياهُ فَقُولا ٓ إِنَّا رَسُولًا رَبِّكَ فَأَرْسِلُ مَعَنَا بَنِي إِسْرَةَيلَ وَلَا تُعَذّبُهُم قَدَ جِنْنَكَ بِعَايَةٍ مِن رَبِّكَ وَالسّلَامُ عَلَى مَنِ البّبَعَ الْمُدُنَ ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِى الْسَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَن كَذّب وَتَوالَى ﴾، وقد اشتمل هذا التوجيه المختصر الرباني لموسى وأخيه، في كيفية كلامهم مع فرعون، على سبع حقائق عظيمة بوضوح دونه الشمس، وهي:
- ١ و٢ كون موسى وهارون عليهما السلام رسولين من الله تعالى،
 وكون فرعون مربوبا ومملوكاً لرب، وهو الله تعالى: ﴿... فَقُولاً إِنَّا رَسُولًا رَبِّكَ...﴾.
- ٣ و\$ المطالبة الفورية بإرسال بني إسرائيل معهما، وإطلاق سَرَاحِهم من سجن حياتِهم المضطهدة، والكف عن تعذيبهم وإيذائهم:
 ﴿... فَأَرْسِلُ مَعَنَا بَنِيَ إِسْرَةِيلَ وَلَا تُعَذِّبُهُمٌ ... ﴾.
- و الإعلان عن إتيانهما بمعجزة من الله، دالَّة على صدقهما في

دعوى النبوَّة، وأن السَّلامة من عذاب الله الدنيوي والأخروي، لا تُضْمَنُ إِلَّا بِاتَّباع هـدى الله تعالى: ﴿قَدَّ جِثْنَكَ بِثَايَةٍ مِّن رَّيِّكُ وَٱلسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اَتَّبَعَ ٱلْمُدُىٰ ﴾.

الإعلان عن حقيقة أن الله تعالى، أُخبَر بأن عذابَهُ سينصبُ على
 كل من كذّب بنبيه ودينه، وتولّى عن طاعته: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْمَنَا أَنَّ أَنَّ الْمَدَابَ عَلَىٰ مَن كَذّب وَقُولًىٰ ﴿ إِنَّا عَلَىٰ مَن كَذّب وَقُولًىٰ ﴿ ﴾.

إذن:

ليس المقصودُ بِطَيِّبِ الكلام ولِيْنِ القول، كَثْمَ الحق وتحريفَ الدِّين، إرضاءَ لأهل الباطل، وتَلْطيفاً لِجوّ الكلام والحوار - كما يفعل البعض! - ، بَل الحق يَجِبُ أَن يقال ويُصْدَع به بوضوح، ولكن قول الحق لا يُنافي استعمال الحكمة والأسلوب الحق، وهذا ما سنوضحه فيما بعد.

- (١٠ وينبغي للداعي إلى الله أن يكون واسع الصّدر، وأن يتوقّع شتّى الأسئلة المخرِجة، وإنكار أَبْدَهِ البديهيات العقلية، من مَدْعُويه، فلا يَضِيقُ صَدْرُه، ويُظْهِرَ التبرُّمَ والضَّجَر: ويَدُلُّ على هذا، سَعَةُ صدر موسى وأخيه هارون عليهما السلام وحِلْمُهما، تِجاه سؤال فرعون: ﴿قَالَ فَمَن رَّيُكُما يَمُوسَىٰ ﴿ إِنَّ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَقَاهَتُه، صفاء ذهنهما، بل احتفظا بِهدؤهِما ورَزانَتِهما اللائقين بأنبياء الله وأوليائه، وأجاباه إجابةً مُفْحِمةً مُسْكِتَةً.
- (١١) ويَجب أن يكون الداعي حاضر البديهة للإجابة على كل سؤال في أوانه، وأن يكون كلامه متيناً ومُبَرْهَنا ومُختصراً: وهذه الأشياء جَلِيَّة كلها في إجابة موسى نيابة عن نفسه وأخِيهِ عن سؤال (فرعون)، حيث قال: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيّ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ مُّ هَدَىٰ﴾، وبما أننا قد علَّقنا في أكثر من مناسبة على هذا الجواب الواضح المتين الوجيز، نكتفى هنا بما سبق ذكره.
- 17) وكذلك يجب أن يكون الداعي ذكياً فَطناً، فلا تنطلي عليه الخِدَعُ الكلامية التي يلجأ إليها بعضُ المدعويين المجادِلين، لإخفاءِ ضُغفهم،

4 5 W

والآن لنتأمَّلُ هذه الآيات في سورة (فصَّلت) لاستخراج سبعة أوصافِ من الأوصاف الأساسية الأخرى، للدعاة الى الله تعالى، وبالنتيجة يُضبحُ عدد الصفات تسع عشرة صِفة:

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَنِ دَعَا إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَنلِحًا وَقَالَ إِنِّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحُسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّعَةُ ٱدْفَعَ بِٱلَّتِي هِى ٱحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَلَاوَةٌ كَأَنْهُ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحُسَنَةُ وَلَا ٱللَّيْنَ مَا اللَّهِ هِى ٱحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَلَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِا تَسْتَوِى ٱلْمُسْتَعِدُ فَلَ ٱللَّذِينَ صَبْرُوا وَمَا يُلَقَّلُهَا إِلَّا ذُو حَظِ عَظِيمٍ ﴿ وَإِمَّا لِللَّهُ مُو السَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.

17) الدّاعي الإسلامي إنّما يدعو الناس إلى الله تعالى، للإلتفاف حول دينه، وجمعهم على صراطه المستقيم، ولا يسعى لِجَمْعِ الناس حول نفسِهِ، وأن يَجعلهم يَلْهَجون بالحديث عنه مَذحاً وثناءً! بل هَمْه الوحيد أن يُحبِّبَ الله تعالى ثم رسوله الكريم، ودينه القيّم إليهم، ومعلوم أن خلاف هذا، ليس سوى الشرك والإنحراف عن جادة التوحيد، وعبادة الله الأحد جلّ شأنه: ويفهم هذا من قوله تعالى في مدح الدعاة: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَن دَعَا إِلَى اللهِ ...﴾.

وليس هذا الوصف الثالث عشر تكراراً للوصف الثاني الذي سبق

ذكره، لأن ذلك كان تِجريداً للدعوة والرسالة من غيرها، وهذا تَجريدٌ للمدعو إليه جلّ جلاله، من الأغيار.

- 1٤) والداعي هو أول الناس التزاماً بالإسلام، وأكثرهم عملا بما يقوله لهم ويدعوهم إليه، ومن لا يعمل بما يقول، ففيه شَبَهٌ بِكُلِّ من اليهود والمنافقين، كما بينًا ذلك سابقاً: وهذا الوصف مصرَّح به في قوله تعالى في التعريف بالدّاعي: ﴿وَعَمِلَ صَلِحًا...﴾.
- 10) والداعي إلى الله يؤكّد على انتمائِه إلى الأمة الإسلامية، وولائه لَها، ولا يُميّزُ نفسه عن المسلمين بشيء: كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ . . ﴾ ، ومن الجَد ان تركيز الداعي على هذه النقطة مهمة جداً ، في هذا العصر الذي تعدّدت فيه الولاءات وتنوّعت، وكَثُرَت فيه الأسماء والشعارات، ليعلم الجميع أنه ليس للداعي أساس للموالاة، سوى أساس الإيمان والإسلام، ولا توجد جماعة يتولاهم، سوى جماعة المسلمين، بمعناها الشامل لكل المسلمين.

ومن الواضح أن إعلانَ الداعي - ككل مسلم آخر - الموالاة مع المسلمين، لا يعني عَدَم جوازِ أن يكون عضواً في جماعة مُنَظَّمةً تعمل للإسلام، كتنظيم وحزب، إذ أصبح العمل التنظيمي والجماعي للإسلام في هذا العصر، فريضة وضرورة، بل كان عملُ رسولِ الله على، أيضاً وفي كل مراحل عَمَلهِ الدعوي، عملاً جماعياً ومُنَظَّماً، كما هو واضح وضوح البدر في سيرته المباركة.

الإيمان والعبادة والتقى والتزكية . . . الخ، وذلك بتمرين نفسه عليه في مواطنه، وأن يبذل جهده المستطاع لتحصيل أوفر نصيب من الإيمان والعبادة والتقى والتزكية . . . الخ، وذلك لأن التَمكنَ من مقابلة الإساءة بالإحسان، من الأوصاف اللازمة للداعي إلى الله، والله تعالى الزَمَهُ بِها بقوله: ﴿ ادّفَعَ بِاللِّي هِى أَحْسَنُ . . . ﴾ ، ولكن الله تعالى أخبرنا أنه لا يَقْدِرُ على ذلك، إلّا من كان صابراً وذا حظِ عظيم لي الإسلام والإيمان - لذا يَجب على الداعي التحلّي بالصّبر، وتحصيل أوفر نصيب من الإسلام والإيمان، كي يتمكن من الإتيان بالواجب المذكور: كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يُلَقّلُهَا إِلّا اللّهِ اللّه وَمَا يُلَقّلُها إِلّا اللّه وَمَا عَظِيمٍ اللّه .

19) وإذا ما اغتَرَت الداعِيَ حالةٌ من الإنفعال والغضب، في غير مَحلّه المناسب، من جرّاء وسوسة الشيطان، ينبغي له الإسراع إلى الإلتجاء إلى الله تعالى، والإستعاذة به من الشيطان، دفعاً لتك الحالة الطارئة: كما قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطُانِ نَزّعٌ فَاسْتَعِذَ بِاللّهِ إِللّهِ إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾.

نعم، هذه تسعة عشر وصفاً، من الأوصاف اللازمة للدعاة، ولكن هل هذه هي كل الأوصاف والخصال التي يَجب على الدعاة أنْ يَتحلَّوا بِها؟! كلّا بلا شك، وسَنَزِيدُ مَزيداً من الضوء، على هذا الموضوع في المطالب التي يلي ذكرها، وخاصة المطالب: الثامن والتاسع والعاشر، وهي:

مُراعاةُ الحكمة، واختيارُ الموعظة الحسنة، واستخدام أفضل أسلوب في الجدال، في الدعوة إلى الله تبارك وتعالى:

وذلك لقوله تعالى آمراً نبيَّه الكريم ﷺ: ﴿أَنْعُ إِنَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْمِكْمَةِ وَأَلْمَوْعِظَةِ الْخَسَنَةُ وَجَدِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّا رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِةٍ. وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿ النحل].

وهذه الآية الكريمة تُعَلِّمُ رسولَ الله و أوَّلَ داعيةِ لدين الله الحق، والدعاة السائرين على نَهجه، أُسلوب الدعوة إلى الله تعالى، وتُلَخُصُ

الأُسلوبَ المرضي عند الله للدعوة، في ثلاثة أشياء هي:

- ١ الحكمة.
- ٢ الموعظة الحسنة.
- ٣ الجدال بالتي هي أحسن.

والملاحظ أن الله لم يُذَيِّلُ كلمة (الحكمة) بشيء، وذلك لأن الحكمة كما سنعرِّفها عن قريب، هي حَسَنٌ في كل الأحوال، ولِهذا لم تَحْتَجُ أن تُقَيَّد بوصفِ آخر، ولكن (الموعظة) قُيِّدَت بـ(الحسنة) و(الجدال) بـ(التي هي أحسن)، لأن الموعظة قد تكون سيئة، إذا لم يُخْتَرُ لَها الوقتُ والمكانُ والجو المناسب، ولكن الجدال بسبب خطورة نتائجه التي تترتب عليه، ولأنه مِظَنَّةُ الهَيَجان والإنفعال والمنازَعات، لم يُجِزُه الله الحكيم للداعي إلّا إذا ضبط نفسه فيه، وتمكن من إدارته من طرفه على أحسن طريقة وأفضل أسلوب لا طريقة حسنة وأسلوب جيِّد فَحَسْبُ! وسبحان الحكيم الذي تحت كل كلمة بل حرفٍ من كتابه العظيم أسرار وأسرار! والآن لِنُلْقِ الضوءَ على كلٍ من: الحكمة، والموعظة، والجدال بالتي هي أحسن، في مطلبٍ على حدة:

* * *



YEV

المطلب الثامن: مراعاة الحكمة في الدعوة

إن قوله تعالى: ﴿ آدَّعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْجِكْمَةِ... ﴾، يعني: راع الحكمة في (دعوة) الناس إلى سبيل ربك، والحكمة عرَّفت بتعريفات كثيرة أحسنها في نظري اثنان:

أولاً: (الحكمة تعني الإصابة في العلم والعمل).

ثانياً: (الحكمة هي وضع الشيء - قولاً أو فعلاً - في موضعه المناسب)(1).

ومراعاة الحكمة في الدعوة إلى الله، تعني أشياء كثيرة جداً من الصّعب - ان لم يكن من المحال - استقصاؤها، ولكن سأحاول التنبيه على أبرزها وأهمها - في نظري - في النقاط العشر الآتية:

١) مراعاة التدرّج مع المدعويين، لأنه قد ينجم عن القفز والطفرة

⁽¹⁾ قال راغب الأصفهاني: الحكمة: ١)- إصابة الحق بالعلم. ٢)- الحكمة من الله تعالى: معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام. ٣)- (والحكمة) من الإنسان: معرفة الموجودات وفعل الخيرات. مفردات ألفاظ القرآن، ص٢٤٩. وقال الجرجاني: وقيل: ١)- الحكمة في اللغة: العلم مع العمل. ٢)- كل كلام وافق الحق فهو حكمة. ٣)- الحكمة هي الكلام المعقول المصون عن الحشو. (التعريفات، ص٩٥).

أضرار ومفاسد جمَّة تعود على الدعوة والداعي والمدعوبين بكثير من الشرِّ، والتدرِّج هو سنة الله تعالى في خلقه وأمره، إذ لم يخلق الله مخلوقاته - وخاصة في عالم المادة - إلّا بالتدرِّج وبمراحل، مع قدرته المطلقة على خلقها في لحظة، وكذلك لم يشرِّغ أحكام دينه ولم يبيِّن حقائقه، إلّا في غضون ثلاث وعشرين سنة!

وقد نبّهت أم المؤمنين عائشة الله على هذه الحقيقة التشريعية بقولها - كما جاء في صحيح البخاري -: «أول ما أنزل الله تعالى من القرآن ذِكْرُ الجَنّةِ وَالنّارِ حَتّى إِذَا ثَابَ النّاسُ إِلَى الإِسْلامِ، نَزَلَ الحَلاَل وَالحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءِ: لاَ تَشْرَبُوا الخَمْرَ، لَقَالُوا: لاَ نَدَعُ الخَمْرَ أَبَداً» (١).

راعاة الأولويات في بيان حقائق الدين وأموره وتقديم الأهم على المهم، إذ الأساس لا بد وأن يسبق وجوده وجود البناء، وقد سار كل الرسل الكرام بما فيهم سيدهم وخاتمهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، مع أقوامهم على هذه الخطة، حيث بدأوا معهم من الإيمان والتوحيد ثم انتقلوا إلى الأمور الأخرى، كما هو واضح في قصصهم التي قصها الله تعالى علينا في كتابه الحكيم، وتدل على هذه القاعدة أيضاً، وصية رسولِ الله لمعاذ بن جبل لما أرسله إلى اليمن داعياً إذ قال له: «... فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله،

⁽١) (وهذا نص الحديث: «عَن عائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ ﴿ إِذْ جَاءَهَا عِرَاقِيُّ فَقَالَ: أَيُّ الكَفَنِ خَيْرٌ؟ قَالَتْ: وَيْحَكَ وَمَا يَضُرُّكَ، قَالَ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ! أَرِينِي مُصْحَفَكِ، قَالَتْ: لِمَ؟ فَالَ: لَعَلِي أُولُفُ القُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُقرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ، قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرَأْتَ قَالَ: لَعَلِي أُولُفُ القُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُقرَأُ غَيْرَ مُؤلَّفٍ، قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرَأْتَ قَالَ: لَعَلِي الْمُفَصَّلِ، فِيهَا ذكرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا قَبْلُ، إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ شُورَةٌ مِنْ المُفَصَّلِ، فِيهَا ذكرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلَامِ نَزَلَ الحَلَالُ وَالحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الزِّنَا الخَمْرَ أَبَدا، وَلَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الزِّنَا أَبَداً، ولَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدَعُ الزِّنَا أَبَداً...». صحيح البخاري: ٤٩٤.

وأنيّ رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فَأَعْلِمهُم أَنَ الله تعالى افترض عليهم خَمس صلوات في كلّ يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، أَعْلِمهُم أَن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فَتُردُّ في فقرائهم . . . »، البخاري: (٢٤٤٨)، ومسلم: (٢٩).

- وق) امتلاك الفقه في الدين، والخُبْرة بِحال المدعويين، وذلك لأنَّ من لم يعرف دينَ الله، فكيف يدعو غيره إليه، وفاقِدُ الشيء لا يُعطيه؟! وكذلك الخبرة بأحوال المُخاطبين المدعويين شَرْطُ أساسي للداعي، كي يعرف من هم مُخاطبوه؟ وما هو مستواهم الفكري والثقافي؟ وما هي خُلفيّاتُهم العَقَديَّة والإِجتماعية؟ وما هي أدوائهم؟ وأين هي اعوجاجاتهم؟ . . . الخ، ومن الواضح أن تكليم الناس على قدر عقولهم، من القواعد المهمة في الدعوة، ولا يمكن إعمالُ هذه القاعدة الا بعد المعرفة والخبرة بالناس، والدليل على كون امتلاك الفقه في الدين والخبرة بِحال المدعويين، شَرطين للدعوة الحكيمة، هو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ عَبِيلِيّ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنا وَمَنِ الْتَبْعَيِّي الله على الهم المنعويين، شَرطين للدعوة الحكيمة، النَّبَعَيِّي . . . ﴾ [يوسف: ١٠٨].
- ومن الحكمة في الدعوة إفهامُ المدعويين وإقناعُهم بأنه (أي: الدّاعي) مُشْفِقٌ عليهم، وناصح لهم، ومُهْتَمٌ بِهم، وليس لَهُ غَرَضٌ سوى نفعهم، كما وصف الله تعالى نبيّه الخاتم بقوله: ﴿لَقَدْ جَآيَكُمْ رَسُوكُ مِن أَنفُسِكُمْ عَزِيرُ عَلَيْهِ مَا عَنِيتُ خَرِيشَ عَلَيْكُم وَسُوكُ بِالْمُوْمِنِينَ رَءُوفُ رَحِيمُ اللّه الله الله الله الله عليهم الصلاة والسلام كانوا يُعرَفون أنفسهم بأقوامهم بقولهم: ﴿إِنّ لَكُمْ رَسُولُ أَمِينٌ إِنَ الشعراء]، وكرّر هذا القول كل من (نوح وهود وصالح ولوط وشعيب) عليهم الصلاة والسلام، في سورة (الشعراء) الآيات (١٠٧ و ١٤٥ و ١٤٣ و ١٨٧ و ١٨ وكذلك كانوا يُؤكّدون وسلام، في سورة (الشعراء) لأقوامهم بأنهم (ناصحون) لهم، كما قال (نوح) عَلَيْهُ : ﴿أَبَلِقُكُمْ رَسُلُنْ رَبِي وَأَنصَحُ لَكُمْ . . ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقال (هود) عَلَيْهُ: ﴿أَبَلِقُكُمْ وَسُلُنْتِ رَبِي وَأَنصَحُ لَكُمْ . . ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقال (هود) النُصحُ والنُعتُ أَمِينُ إِلَى اللهمان والنُعراف)، والنُعتُ والنُعتُ مَ رِسَلَنْتِ رَبِي وَآنَا لَكُو نَاصِعُ أَمِينُ إِلَى الأعراف]، والنُعتُ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتُ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتَ مَن والنَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم المناه واللهم والنَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم النَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتَ أَمِينُ اللهم والنَعراف]، والنُعتراف]، والنُعتراف]، والنُعتراف]

هو إِرادةُ الخير والصَّلاح للغير، من غير شائِبَةِ غرَض آخر(١).

ولا شك أن الناس عندما يَلْمَسون النُّصْحَ والأَمانة والصِّدْق والشَّفقَة، من الدَّاعي، تَلِينُ قُلوبُهم لكلامِه وقُبولِ دعوته، لأَنَّ الإنسانَ يُحِبُّ ويُجِلُّ من يَهْتم به ويسعى لِخيره.

- ٨) ومن الحكمة تَجنب الداعي استعمال أي كلمة جارحة، أو تعبير غير لاثق، وإن كان حقاً في ذاته، لأن الإنسان كل إنسان يَكْرَهُ مَنْ يَظْعَنُ في شَخْصيَّتهِ ويَجْرَحُ كرامَتَهُ، ولْنتعلَّمْ هذا الأدب الراقي من مثل قوله تعالى، والذي أمر به نبيّه الخاتم على أن يقول للكفّار:
 ﴿قُل لا تُشْعُلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْتَكُلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ إِسَاءً، حيث

⁽١) المعجم الوسيط، ص٩٢٥.

استُعْمِلَت كلمةُ (الإجرام) للدّاعي الأول هي الله ولكن استعملت لمدعويه الكفار كلِمةُ (العمل)، ومن المعلوم أن الكفار هم أهل الإجرام، ولكن تحاشياً للإستفزاز وتَجريح الشعور، لَم يُنْسَبُ إليهم ما هو جديرٌ بِهم!

وكذلك من الحكمة أن يتجنّب الداعي إبداء أيّ نوع من التعالي والتعاظم على المدعويين، بسبب إيمانه وكفرهم، والمصير السّيءِ الّذي ينتظرهم - إن هم بقوا على كفرهم -، بل ينبغي له أن يُبين لهم بصراحة ووضوح أنه - أي الداعي - ليس سوى عَبدِ من عباد الله مثلهم، وأنه لا يَملكُ لا لنفسه ولا لغيره، أيّ شيء، بَلْ هو متّبع لوحي الله ودينه، ومُسَلّم أَمْرَهُ إليه.

وذلك لأن:

أولاً: هذه حقيقة من حقائق الدين، يَجب بيانُها للناس بِأَمانة.

ثانياً: كي لا يتوقع منه أناسٌ ما لا يَملكه هو ولا غيره، ويَتَلبَّسوا من حَرّاء توقُعاتِهم تلك، بالشرك.

ثالثاً: لأن الناس بفطرتِهم يُحِبِّون من لا يَتَرفَّعُ عنهم، ويُبْغِضون ويَمْقُتون مَنْ يَتعاظم ويَتفاخر عليهم، وإِنْ جامَلوه ظاهراً.

وهذه الحقيقة العظيمة يُفْهِمُنا إيّاها قوله تعالى: ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ لَيْ اللَّهُ وَهُوَ الْفَتَاحُ الْعَلِيمُ ﴿ إِلَى السِّأَ اللَّهِ السَّاءِ.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كَثُتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَا آذَرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْرٍّ إِنْ أَنَّعِ إِلَا مَا يُوْحَنَ إِلَىٰ وَمَا أَنَا إِلَا نَذِيرٌ شَبِينُ ﴿ إِلَا حَافٍ].

وقـولـه تـعـالـى: ﴿قُل لَآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْفَيْبَ لَاسْتَكَثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَنِيَ الشَّوَةُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِنَفْوَمِ يُؤْمِنُونَ ۚ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِيَقُومِ يُؤْمِنُونَ ۗ إِنَّا الْأعراف].

وأخيراً وليس آخراً، مِنَ الحكمة أن يُظْهِرَ الداعي دينَ الله تعالى،
 بطبيعته الفطرية السَّهلَة، وأن يُركز على تَبْشير المدعويين وتشجيعهم،

YAY

ويَتَجنّب التأنيب والتقريع والتأفّف منهم، لأن الله تعالى بيّن في أكثر من آية أَنَّ دنهُ يُسْرٌ ولا حرج فيه، كما قال: ﴿... يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ اللّمُسْرَ وَلا حرج فيه، كما قال: ﴿... مُرِيدُ اللّهُ وَلَا يُرِيدُ اللّهُ يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسْرَ... ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿... مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ... ﴾ [المائدة: ٦]، وقال: ﴿... وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللّينِ مِنْ حَرَجٍ ... ﴾ [الحج: ٧٨].

وقال رسول الله على: «يَسروا ولا تُعَسروا وبَشروا ولا تُنفروا» رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٦٩)، وَمُسْلِمٌ: (١٧٣٤).

ولا شك أن مراعاة الحكمة في الدعوة تعني أشياء كثيرة، وتشتمل على مفردات غزيرة، ولكن نكتفي هنا بهذا القدر، وننتقل إلى المطلب التاسع من هذا المبحث الخامس:





MOM

المطلب التاسع: إختيارُ الموعظة الحسنة في الدعوة

وكما أن مراعاة الحكمة واجبة في الدعوة إلى الله تعالى ودينه، ذلك يَجب التركيز على الموعظة في الدعوة، ويُقْصَدُ بالموعظة: (الترغيب والترهيب)، أي: الترغيب في بركات الإيمان والإهتداء وثمراته في الدنيا والآخرة، والترهيب من عواقب الكفر والعصيان الوخيمة الدنيوية والأخروية.

ومعلومٌ كما أن العقل يقتنع بالحكمة والبرهان، كذلك القَلْبُ يتفاعَل مع الوعظ الحاوي على الإِنذار والتبشير المُحَرِّكين للوِجْدان.

والموعظة هي: كلُّ قولِ مَمزوج بِشَفقةٍ وحُبِّ واهتمام (١)، وقَلَّما يُوجد إنسان لا يهتَزُّ قَلْبُه، ولا تَنْفِعلُ مشاعره، عند سَماعِ قولِ ناصحِ مشفق محبِّ صادِق.

وقد قلنا سابقاً: أَنَّ تذييل كلمةِ (الموعظة) بقيد (الحسنة)، سَبَهُ: أَنَّ الموعظة إذا لم يُحْسِنِ الداعي اختيار أسلوبِها، ووقتها، ومحلِّها المناسب، لا تُجدي شيئاً، بل قَدْ تَضُرُّ، وذلك لأن للعاطفة والمشاعر دوراً كبيراً في الموعظة، سَلْباً أو إيجاباً، فَيجِبُ التنبّهُ لِهذا، وزيادةً في الإيضاح وعلى سبيل المثال نقول: إِنَّ الموعظة المُوجَهة لَفَرْ معيَّن أو أَرادِ معيَّنين،

⁽١) المعجم الوسيط، ص١٠٤٣.

ينبغي أن تكون في حالة اختلاء وليس في ملإ، ولِهذا قيل: (مَنْ وَعَظك في خَلاٍ زانك، ومَن وَعَظك في ملإٍ شانَك)، ومِمّا يجبُ التنبُّه له في هذا المقام: أَنَّ توجيه الداعي الموعظة لِلآخرين، غير مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الّذي قد يُفَضَّل ويُرَجَّح كونه في مرآى ومسمع من الناس، تنبيها لهم وتعليماً.





700

المطلب العاشر: إستخدامُ أفضل أسلوب في الجدال

وقد قلنا في السابق أن حكمة تقييد (الجِدال) بـ(الَّتي هي أَحْسَنُ) هي: أن الجدال والنقاش مظّنة النزاع والتصادم وتفاقم الوضع، ولِهذا أُمِرَ الداعي: أن يَسْتَغْمِل أفضل الأساليب، وأحسن الطرق من جانبه، في إدارة النقاش.

واستعمال أفضل الأساليب، وأحسن الطرق في المجادلة، يعني أشياء كثيرة، ولعلَّ أهَمَّها هي هذه السَّبعة:

- ١ إختيار أحسن الألفاظ والتعابير، والإبتعاد عن التي تَخدِشُ شُعورَ الطَّرف المقابل.
- ٢ حُسنُ الإستماع إلى كلام الطَّرَفِ الآخر، وإِبداءُ الإِحترام له والإهتمام
 - ٣ عَدَم قطع كلام الطرف المقابل، وان لم يَـ ق له كلياً أو جزئياً.
 - ٤ عدمُ رفع الصَّوت، أكثر مِما يَتطلَّبُ الإسماعُ.
- ٥ عَدَم الإِستهزاء بكلامه، ولو بِحركة الشفتين والعينين، وإن بَدَتْ منه أخطاة فاضحة.
- ٦ الإعتراف بما عنده من الحق والصواب، أو التصحيح والتصويب الذي يقوم به لأفكاره وأقواله هو.
- ٧ عَدَمُ الخَلْطِ بين شخصية الطرف المجادِلِ، وأفكاره الفاسدة، كما قال

YON

(لوط) عَلَيْتُ لِقُومه: ﴿ قَالَ إِنِّ لِعَمَلِكُمْ مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿ الشعراء]، وقد يقبَلُ الإنسانُ تَخطئة أفكاره وآرائه، ولكن لا يَقبَلُ أحدٌ الإستخفاف بشخصيته، والتقليل من شأنه.

والآن أودُّ أن نتأمَّل بعضَ مواقِف أنبياءِ الله ورُسُلِه الكرام، في الدعوة إلى الله، من خلال ما قصَّهُ الله تعالى علينا من قصصهم مع أقوامهم، لِنُضيفَ بَعْضَ المعالم والأصول الدعوية الأخرى إلى ما تَقَدَّم ذكرهُ، في المطالب العشرة الماضية، أو نَزِيدَ بَعضَ ما مرَّ ذِكْرُهُ إجْمالاً وإِشارةً، إِيضاحاً وتَجْليةً:





YAY

المطلب الحادي عشر:
الدَّعوة إلى عبادة الله تعالى وحده،
ونبذ جميع أنواع الشرك، هي نقطة البداية
في العمل الدعوي ولُبُه وأساسُهُ

وهذه الحقيقة متجلّية في مواقف كل الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام بلا استثناء، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولِ إِلَّا فُوحِى إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴿ ﴾ [الانبياء].

وقال: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِ كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا اللهُ وَاجْتَنِبُوا اللهُ وَلَا أَنِ اعْبُدُوا الله وَلَى التي قالها كلّ من: (نوح الطّخُوتُ ... ﴾ [النحل: ٣٦]، والجملة الأولى التي قالها كلّ من: (نوح وهود وصالح وشعيب) عليهم الصلاة والسلام في أول خطابهم الذي خاطبوا به أقوامهم، هي: ﴿ يَنقَوْمِ اعْبُدُوا اللهُ مَا لَكُمُ مِن إِلَهِ عَبْرُهُ ... ﴾ [الأعراف: ٥٩ و ٢٥ و ٢٥ و ١٥٥].

وبما أنَّنا فصَّلْنا القولَ عن قضية توحيد الله في عبادته، في أكثر من موضع في السابق، فلا نتحدث عنها هنا، ولكن نقول:

إِنَّه لا بُدَّ للدعاة أن يفهموا قضية التوحيد ويستوعبوها جيداً في ذات أنفسهم، كما هي في كتاب الله وسنة رسول الله على ولا يعوِّلوا في هذا على الكتب المؤلَّفة فيها وحدها، استغناء بِها عن الرجوع إلى الكتاب والسنة، بذريعة أن العلماء السابقين قد استوعبوا هذه القضية استيعاباً كاملاً، وذلك لسببين، على الأقل:

أولاً: إن العمق والسَّعة والشُّمول التي تتمتع بِها قضية التوحيد المطروحة في الكتاب والسنّة، لا تُوجَدُ في غيرهِما أبداً.

YOA

ثانياً: إنَّ العلماء المؤلِّفين في قضية التوحيد وغيرها، ركزَ كل منهم على الجانب أو الجوانب التي أحسَّ بضرورة التأكيد عليها في عصره، وهذا واضح جِداً لمن تأمَّل نتاج فطاحل العلماء والأئمة المؤلِّفين في مجال العقيدة والتوحيد، خاصة شيخ الإسلام ابن تيمية رحِمه الله تعالى من القدامى، والأستاذ بديع الزّمان سعيد النورسي من المعاصرين رحِمة الله عليه.

الذا:

لا بُدَّ للدّاعي إلى الله من الإعتماد على الكتاب والسنَّة، لفهم قضية توحيد الله في عبادته، ثم بعد ذلك الإستفادة من نتاج العلماء الراسخين من السابقين والمعاصرين، وكذلك بالنسبة لفهم مسألة الشرك المناقض للتوحيد، وأنواعه وأسبابه الحقيقية، ومبرّراته عند أهله المشركين، إذ قد يذكر عالم من العلماء في كتاب له، نوعاً خاصاً من الشرك دون غيره، بسبب رَواجِه عند أهل زمانه وابتلائهم به، ومعلومٌ أن الطبيب الذي يُعالِجُ مريضاً معيّناً، لا يمكنه ولا يَصِحُ له إلّا أن يُنبّهه على دوائه الخاص، الذي يُعالَجُ به مرضهُ، لا أن يَسْرُد له كُلَّ الأدوية!!

وخلاصة القول:

إن كتاب الله وسنة رسوله فيهما الغَناءُ التام - لِمن استطاع فهمهما - ويُغنيان عن غيرهِما، ولكن لا يُغني عنهما غيرُهُما أبداً، سواء في فهم قضية التوحيد، ومسألة الشرك، أو غيرهما.



404

أربعة أوصاف مهمة، كآليةِ لإيصال الدعوة إلى قلوب وعقول المدعوين، بصورة ناجحة مؤثرة

إن كلاً من:

- ١ _ التذكير بنعم الله تعالى.
- ٢ ـ التبشير بثواب الله الدنيوي والأخروي.
 - ٣ ـ الإنذار بعقوبة الله العاجلة والآجلة.
- ٤ التطرُق بالدعوة إلى مجالات الحياة كافة، حسب مقتضىٰ الحال.

مهم وضروري في كيفية إيصال الدعاة دعوتهم الربّانية إلى الناس بصورة مؤثرة، كَمَا كان هذا هو دَيْدَنُ الأنبياء الكرام والرسل العظام عليهم الصلاة والسلام في خطابهم مع مجتمعاتهم.

وسنتحدث عن كل من هذه الأوصاف الأربعة في مطلب مستقل:

المطلب الثاني عشر: التذكير بنعم الله تعالى

وهناك آيات كثيرة، بيَّن الله الحكيم فيها مواقف الأنبياء بهذا الصَّدد، ونختار منها هذه الأمثلة الأربعة:

- ا) فهذا نبي الله (نوح) علي الناس وقد خلقكُو أطوارًا إلى الله عليهم، ويقول: ﴿مَا لَكُو لَا نَرْجُونَ لِلَهِ وَقَارَ إِلَى وَقَدْ خَلَقَكُو أطوارًا إلى ألَرْ تَرَوَا كَيْفَ خَلَق اللهُ سَبْعَ سَمَوَتٍ طِبَاقًا إلى وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِهِنَ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا إلى وَاللهُ الْبَتَكُم مِن الأَرْضِ نَبَانًا إلى أُمَّ يُعِيدُكُم فِيهَا وَيُحْرِجُكُم إِخْرَاجًا إلى وَالله جَعَلَ النَّرَض بِسَاطًا إلى إِنسَلَمُوا مِنهَا شَبُلًا فِجَاجًا إلى النوح].
- ٢) وهذا (هود) عَلَيْتُ يقول لقومه (عاد) مذكراً إياهم نِعَمَ الله السابغة على عليهم: ﴿ أَوَعَبِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِن رَّيِكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَاذْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَاذْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَاذْكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصَّطَةً وَلَا يَعْدِ قَوْمِ ثُوجٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصَّطَةً فَاذْكُرُوا عَالاَمْ اللّهِ لَعَلَكُمْ ثُمُلْلِحُونَ إِنَ الْإعراف].
- ٣) وهذا (صالح) عَلَيْ يُخاطِبُ قومه (ثمود) بقوله: ﴿ وَاَذْكُرُوا إِذْ جَمَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلأَرْضِ تَنْغِذُونَ مِن سُهُولِهَا فَصُولًا وَنَسْحِنُونَ ٱلْحِبَالَ بَيُوتًا فَاذْكُرُوا ءَالآءَ ٱللّهِ وَلَا نَعْثَوا فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ وَإِلَا عَلَا اللّهِ اللّهِ وَلَا نَعْثَوا فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ إِلَا عَراف].
- ٤) وسورة (قريش) تذكيرٌ من الله تعالى لقريش، عشيرة خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام، بإنعامه عليهم وإنقاذه إيّاهم من الفقر الإقتصادي والخوف السياسي، وتأمينه الرِّزْقَ والأَمْنَ لهم، وهُما (أي

7 4 1

الرزق والأمن) أفضل نِعَمِ الله المادية والمعنوية الدنيوية، قال تعالى: ﴿ لِإِيلَفِ قُرَيْسٍ ﴾ إِ الفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَآءِ وَالصَّيْفِ ﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَلاَا الْبَيْتِ ﴾ الله عليه، والتي تربو عن ومِمّا لا جدال فيه، أن تذكّر الإنسان لنِعَمِ الله عليه، والتي تربو عن الإحصاء والعدّ، سَيُلَيِّن قَلْبَهُ ما دام فيه شيءٌ من الحياء من الله العظيم، وذرّة من الإجلال لوجهه الكريم.





المطلب الثالث عشر: التبشير بثواب الله الدنيوي والأخروي على الإيمان والطاعة

كذلك نختار في هذا المجال هذه الأمثلة الأربعة، من آيات ذكر الله الحكيم:

- ١ يقول نبتي الله الكريم (نوح) عَلَيْتُ حاكياً قصته مع قومه: ﴿ فَقُلْتُ السَّمَاةَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا إِلَى مُنْدِدَكُمُ السَّمَاةَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا إِلَى مُنْدِدَكُمُ السَّمَاةَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا إِلَى مُنْدِدَكُمُ السَّمَاةَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا إِلَى مَنْدَدُكُمُ السَّمَاةَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا إِلَى مَنْدَدُكُمُ السَّمَاةَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا إِلَى مَنْدَدُكُمُ السَّمَاةِ عَلَيْكُمْ مِنْدِينَ وَيَجْعَلُ لَكُورً أَنْهَارًا إِلَى ﴾ [نوح].
- ٢ ويقول (هود) عَلَيْتُلَا مخاطباً قومه (عاد): ﴿ وَيَنقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُورًا اللّهِ عُرْسِلِ ٱلسّمَآءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُورًا إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسّمَآءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُورًا إِلَيْهِ فُرْسِلِ ٱلسّمَآءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُورًا إِلَى قُورِيْكُمْ وَلَا نَنْوَلُوا بُحْرِمِينَ ﴿ إِلَى ﴾ [هود].
- ٣ ويقول (صالح) علي الشهر لقومه (ثمود): ﴿... يَقَوْمِ آعَبُدُوا اللّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَا غَيْرُهُ مُو أَنشَأَكُم مِنَ ٱلأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ غَيْرُهُ مُو أَنشَأَكُم مِنَ ٱلأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِلَا عَيْرُهُ مُعْ أَنشَا أَكُم مِن الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ عَيْرُهُ مُعْمِيتُ الله [هود].
- ٤ ويقول (شعيب) عَلَيْ لقومه (مدين): ﴿ وَٱسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثُوبُوا اللَّهِ إِنَّ رَبِّ رَجِيمٌ وَدُودٌ (إلى المود].

* * *

4 4 W

المطلب الرابع عشر: الإِنذارُ بعقوبة الله العاجلة والآجلة، على الكفر والمعصية

ونَتَخيَّرُ أمثلة أربعة في هذا المجال، من خطابات الأنبياء الكرام لأقوامهم:

- ١ يقول نبي الله (نوح) عَلَيْتُ مخاطباً قومه: ﴿... وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِ لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينُ ۚ أَن لَا نَعَبُدُوۤا إِلَّا ٱللَّهُ إِنِّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ ٱلهِمِ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللّ
- ٢ ويقول (هود) ﷺ مخاطباً قومه: ﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَقَدْ أَبَلَغْتَكُم مِّمَا أَرْسِلْتُ بِهِ عَلَى كُلِ شَيْءً إِنَّا رَبِّي عَلَى كُلِ شَيْءً إِنَّا رَبِّي عَلَى كُلِ شَيْءً إِنَّا رَبِّي عَلَى كُلِ شَيْءٍ حَفِيظًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِ شَيْءٍ حَفِيظًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِ شَيْءٍ
 حَفِيظًا ﴿ أَنَّ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ
- كذلك قال لهم: ﴿ أَتُتَرَكُونَ فِي مَا هَنهُ نَآ ءَامِنِينَ ﴿ فِي جَنَّتِ وَعُيُونِ ﴿ وَوَنُونِ ﴿ وَأَنْتَكُونَ وَاللَّهُ مَا مَنْهُ اللَّهِ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِقُلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَالَّالَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّالَّالَّالِمُ اللَّهُ اللَّا اللَّلَّا اللَّا اللَّالَّا اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّالِمُ اللّل

وقال تعالى مُبيِّناً سُنَّته الحكيمة، في إِثابَةِ أهل الإيمان والتقوى في

¥4 \$

الدنيا بإنزال البركات، وعُقوَبةِ المكذّبين بإنزال النقمات: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْمُنوا وَالْقَوْنِ وَلَكِن كَذّبُوا الْمُنوا وَاتَّقَوْا لَهَنَا عَلَيْهِم بَرَكُتِ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذّبُوا فَأَخَذْنَهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (الأعراف].

وقال أيضاً بإثابَتِهِ أَهْلَ طاعَتهِ في الدنيا والآخرة: ﴿فَعَالنَّهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ اللَّهُ مُاللَّهُ مُ اللَّهُ ثَوَابَ اللَّهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ اللَّهُمُ اللَّهُ مُوابَ اللَّهُمُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ

ومن الواضح أنَّ التذكير بِنِعَمِ الله والترغيب في ثوابه والتخويف من قابه، يَضْرب على أَوْتارِ القلب البَشَري كُلِّها، ويَحرِّكه من الأَعماق، ما لم يكن مَختوماً عليه.





المطلب الخامس عشر: التطرُّق بالدَّعوة إلى جوانب الحياة كافة حَسْبَ مقْتَضى الحال

بما أن الله تبارك وتعالى أرسل رسله، وأنزل كُتْبَهُ ليهدي الناس إلى الحياة الإنسانية التي ارتضاها لَهم، والتي يُحَقِّقون من خلالِها فلاحَهم الأخروي وسعادَتَهم الدنيوية، لِذا ضَمَّن وحْيَهُ المبارَكَ، شَرائِعَ كامِلةً وشامِلةً لِجميع جوانب الحياة، كي تُنَظِّم حياة الناس تنظيماً شاملاً، لا تكونُ فيها فجوة أو خَلَل، وبالتالي - نتيجة لطبيعة الدين الربّاني هذه - فقد كانت دعوة الأنبياء والرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، دعوة شامِلةً ومُتَطرُقة إلى جَميع نواحي الحياة، وبناءً عليه: فالدعوة الرّبانية التي يُقْتفَى فيها خُطى الأنبياء ويُهْدى فيها بِهداهم، إحدى سِماتِها الأساسية، هي الشمولية (١).

والآن لنتأمَّل بعض الآيات المباركات التي تتحدَّث عن طبيعة دعوة الأنبياء الكرام، كتصديق لما قلنا:

الله (نوح) عَلَيْتُهُ بعد أن يبدأ مع قومه في دعوته بقضية التوحيد الأساسية، يتطرَّق إلى الجانب السياسي والإجتماعي، ويَنْتَقِد قومَهُ (أي الملا منهم) على استخفافهم بالفقراء والمستضعفين،

¥ 4 4

⁽۱) ومفهوم (الشمولية) هنا يختلف عنه مفهوم (النظام الشمولي) الذي يطلق على النظام المستبد الظالم الذي لا يترك شاردة ولا واردة من شؤون الناس لا يتَدخّل فيها سلبياً، سالباً منهم الحقوق والحريات. إذ هذا المفهوم لكلمة (الشمول) معنى عرفي مُستَخدَث في هذا العصر.

والنظر إليهم بنظرة دُونيَّة، والتعامل معهم بروح الطغيان والإستعلاء، مبيّنا أن تصوراتهم بذلك الصدد جاهلية وظالمة، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِي لَكُمْ نَدِيْرٌ مُبِينُ إِنَّ أَن لَا نَعْبُدُواْ إِلَا اللَّهُ إِنِي لَكُمْ نَدِيْرٌ مُبِينُ إِنَّ أَن لَا نَعْبُدُواْ مِن اللَّهُ إِنَّ أَخَاتُ عَلَيْكُم عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمِ إِنَّ فَقَالَ ٱلْكُلُّ اللّذِينَ كَفَرُواْ مِن فَوْمِهِ مَا نَرَيْكَ إِلَا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَيْكَ اتَبْعَكَ إِلَا اللّذِينَ كَفُرُواْ مِن أَرْدِلْكَ اتَبْعَكَ إِلَا اللّذِينَ كَفُرُواْ مِن أَرْدِلْكَ اتَبْعَكُ إِلَا اللّذِينَ مَمْ اللّذِينَ اللّؤَي وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ بَلْ نَطْلُكُمْ كَذِينِكَ فَى الرّؤِينَ اللّهِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ بَلْ نَطْلُكُمْ كَذِينِكَ فَى اللّهِ عَلَى اللّهِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ بَلْ اللّهُ عَلَى اللّهِ وَمَا اللّهُ عَلَى يَلْتُو مِن كَن وَمَا اللّهُ عَلَى اللّهِ وَلَا أَعْلَمُ مُلْلُقُواْ رَبِيمَ وَلِلْكِوْتِ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَى اللّهِ وَلَا أَعْلُمُ عَلَيْ اللّهِ وَلَا أَعْلَمُ اللّهُ عَلَى اللّهِ وَلَا أَعْلُمُ اللّهُ عَلَى اللّهِ وَلَا أَقُولُ لِلّذِينَ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَى اللّهِ أَنْ اللّهِ أَنْ اللّه عَلَى اللّهِ أَن اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ أَعْلُمُ اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الل

- آ) وهذا (هود) عَلَيْتُ يُخاطِبُ قو مُهُ أولا بِدعوتِهم إلى توحيد الله والتقوى منه، ثم يُعَرِّجُ على كل من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ناهيا إيّاهم عن التلاعب بأموال المجتمع، وصَرْفِها في مشاريع لا تَمُتُ إلى مصلحة المجتمع بصلة، وإنّما هي مُجرّد تباه وتفاخر وتظاهر بالغنى والثّراء، على حساب الجائعين والفقراء، ومُوبِّخا على البطش بالناس والتَجبُّر عليهم، كما قال تعالى: ﴿كُذَّبَتُ وَمُوبِّخا على البطش بالناس والتَجبُّر عليهم، كما قال تعالى: ﴿كُذَّبَتُ عَالَى اللهُ مَعْمُونَ ﴿ كُلَّ بَعْمُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال
- ٣) وهذا (صالح) عَلَيْ بعد أن يدعو قومه (ثمود) إلى عبادة الله وتوحيده وتقواه، يَتَطرَّقُ في دعوته معهم إلى القضية الإقتصادية والتَّرَفِ والإسرافِ، مُحَذِّراً إيّاهم من العاقبة الوخيمة التي تنتظرهم، كما هي سنة الله المُنْطَبِقة على المُتْرَفين والمُسْرِفين جَميعاً، ثُم يتطرق إلى الناحية السياسية، ويُحَذُرهم من مَغَبَّةِ إطاعةِ المسرفين يتطرق إلى الناحية السياسية، ويُحَذُرهم من مَغَبَّةٍ إطاعةِ المسرفين

YAV

- وكذلك هذا (شُعَيْب) عَلَيْتُهُ، يدعو قومه (مدين) أولاً إلى الإيمان بالله والتقوى منه، ثم يَتَطَرق إلى النواحي الإقتصادية والإجتماعية السياسية، ويُنبِّههُم إلى الإِنْحرافات التي وقعوا فيها، كما قال تعالى:
 وكذّب أَصْحَبُ لَيْتَكُو الْمُرْسَلِينَ إِنْ قَالَ لَمُمْ شُعَيْبُ أَلَا نَتَعُونَ ﴿..
 وكذّب أَصْحَبُ لَيْتَكُو الْمُرْسَلِينَ ﴿ إِذْ قَالَ لَمُمْ شُعَيْبُ أَلَا نَتَعُونَ ﴿ ...
 وَلَا تَبْحَسُوا النّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا نَعْنَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ قَالَهُمْ حَالَمُمْ وَعِصِيبَهُمْ وَقَالُوا بِعِزَةٍ فِرْعَوْنَ إِنّا لَنَحْنُ الْفَلِيونَ ﴿ وَالشعراء].

خمس خصال أساسية تُشَكِّل السَّمة الرئيسة لسادة الدعاة: الأنبياء الكرام عليهم السلام

أجل إَن كلاً من:

- ١ _ الهدوء والرَّزانة.
- ٢ الشجاعة والجرءة.
- ٣ ـ التوكل على الله تعالى.
- ٤ ـ الإستدلال القوي: الموقِظ للفطرة، المُقْنِعِ للعقل، المحرك للقلب.
 - ٥ ـ التعريف بالنفس للمدعوين عند اللزوم.

خصلة أساسية في سادة الدُّعاة إلى الله تعالى: أنبياء الله الكرام، عليهم من الله الكريم أفضلُ صلاةِ وأتمُّ تسليم.

وسَنُخَصِّص لكل منها مَطْلباً مُسْتَقلاً، ونأتي لكل من: الأُولى والثانية والثالثة والخامسة، بمثال من مواقف أحد من الرسل العظام، وبالنسبة للرابعة، نأتي بالمشهد الوحيد الفريد في كتاب الله في بابه، وهو الحوار الذي أجراه الله تعالى بين كل الأنبياء والرسل عليهم السلام من جانب، وكل أئمة الكفر المتُنفُذين من جانب آخر.



7 4 4

المطلب السادس عشر: الهدوء والرزانة

المطلب السابع عشر: الشجاعة والجرأة

قال تعالى عن موقف إبراهيم عليه الصلاة والسلام، تِجاهَ أبيه وقومه العابدين للأصنام: ﴿ وَوَلَقَدْ ءَانَيْنَا إِبْرَهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَلِمِينَ ۞ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُد لَمَا عَكِفُونَ ۞ قَالُوا وَجَدْنَا ءَابَآءَنَا لَمُ عَيدِينَ ۞ قَالُوا وَجَدْنَا ءَابَآءَنا لَمَا عَيدِينَ ۞ قَالُوا وَجَدْنَا ءَابَآءَنا لَمَا عَيدِينَ ۞ قَالُ لَقَدْ كُنتُم أَنتُم وَءَابَآؤُكُمْ فِي صَلَالٍ مُّبِينٍ ۞ قَالُوا أَجِتْنَا بِالْحَقِينَ أَنْ السَّمَونِ وَٱلأَرْضِ ٱلَذِى فَطَرَهُرَ وَأَنا بِلَا رَبُّ السَّمَونِ وَٱلأَرْضِ ٱلَذِى فَطَرَهُرَ وَأَنا عَلَى اللَّهِ مِن السَّعِينَ ۞ قَالَ بَل رَبُّكُو رَبُّ السَّمَونِ وَٱلأَرْضِ ٱلَذِى فَطَرَهُرَ وَأَنا عَلَى اللَّهِ مِنْ السَّعَالَ مُنْ السَّعِينَ ۞ وَتَاللَّهِ لَأَكْبِيدَ اللَّهُ مَنْ السَّعَالَ اللهِ اللهِ مَنْ السَّعَالَ اللهِ مَنْ السَّعَالَ اللهِ اللهِ مَنْ السَّعَالَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وتتجلّى شجاعة إبراهيم (خليل الله) وجُزأَتُه وإِقْدامُه، كما يبدو في هذا الحوار الذي جرى بينه وبين قومه، في سبعة مواقف:

أولاً: في توجيه سؤاله التوبيخي الإنكاري لأبيه وقومه على عبادتِهم الأصنام.

ثانياً: في إعلانه المُدَوِّي السَّريح، بِأَنَّهم في ضلالِ مبين.

ثالثاً: في إعلان ربوبية الله تعالى لَهم، وكونه شاهداً على ذلك.

رابعاً: في إقسامه بالله تعالى لَهم، مُهَدِّداً بكَسْر أصنامهم.

خامساً: وفي تنفيذ تَهديده مباشرة، وفي أول فُرْصَةٍ سَنَحَتْ له.

YVI

سادساً: وفي تَهُكُمِهِ بِعقولِهم، عند إِجابته على سؤالِهم: ﴿ عَالَٰتَ فَعَلْتَ هَا اَنْ عَالَمَ عَلَمَ مَاذَا فَسَعُلُوهُمْ إِن كَانُوا هَا رَاهُمْ هَاذَا فَسَعُلُوهُمْ إِن كَانُوا هَا يَطِقُونَ ﴾، وإنَّما أراد بِجوابه هذا، أن يُنبِّههُمْ إلى سُخْفِ عقولِهم وتفاهَةِ يَطِقُونَ ﴾، وإنَّما أراد بِجوابه هذا، أن يُنبِّههُمْ إلى سُخْفِ عقولِهم وتفاهة آرائهم، إذ يعبدون أصناماً لا تُدافِعُ عن أنفسها، فكيف بعابديها، بل ولا تستطيع النُّطْقَ أصلاً، بَلْهَ الكلام!

سابعاً: وفي تبكيته لَهم وتَوْبيخِه الشديد إِياهم، على عبادتِهم أَصْناماً لا تَملكُ النَّفعَ والضَّرَ، وإِظهارِه التَأَفُّفَ والضَّجَر على مسلكهم الأعوج، وحكمه عليهم بأنهم لا يعقلون: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لا يَنفَعُكُمُ شَيْئًا وَلا يَضُرُّكُمُ إِنَّهُ أَفِّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُو



YVY

المطلب الثامن عشر: التوكّل على الله تعالى

قال الله تعالى عن (نوح) عليه الصلاة والسلام: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوجِ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَنَقُومِ إِن كَانَ كَبُرُ عَلَيْكُمْ مَقَامِى وَتَذْكِيرِى بِعَايَتِ اللّهِ فَمَلَى اللّهِ قَوَكَلْتُ فَالَا لِقَوْمِهِ يَعَايَتِ اللّهِ فَمَلَى اللّهِ قَوَكَلْتُ فَا اللّهِ فَمَلَى اللّهِ قَوَكُمْ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكُمْ تُمَا لَهُ لَهُ لَا يَكُنُ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُو غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوا إِلَى وَلا لَنظِرُونِ فَا أَمْرَكُمْ عَلَيْكُو غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَى وَلا لَنظِرُونِ إِلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وتوكّل نوح ﷺ، على الله تعالى واعتماده عليه، كما تُصَوِّره هذه الآية المباركة، في الذروة العُلْيا، حيث يُخاطِبُ قومه بما معناه وفَخواه:

يا قومي إِنْ كان وجودي فيكم، مُذَكراً إياكم بآيات الله، ثقيلاً عليكم، وصِرْتُ في نظركم عِبْئاً عليكم، فلا أُبالي بتهديداتكم ذَرَّة، لأنَّني مُتَوكُلُ على الله تعالى، لذا فلا تدَّخروا أنتم جُهْداً في مُحاربتي ومعاداتي، واستعملوا كل الوسائل الممكنة، والقدرات المتاحة لكم، من:

- أ التخطيط والتدبير المحكم.
- ب وجَمع الأعوان ومساندة بعضهم بعضاً.
 - ج وعدم التردّد في اتّخاذ القرار.
 - د والإقدام والتنفيذ.
 - ه وعدم الإمهال والإنظار.

ومن الجليّ أن مثل هذا التحدي، وفي مثل تلك الحالة التي كان نوح عَلَيْتُ فيها، لا يُمكن أَنْ يَصْدُرَ إلّا من قَلْبِ موصولِ بالله، ومُرتَبِطِ به

AVA

غايةَ الوَصْل والإرتباط الوثيق، ومعلوم أن مواقف الإنسان تكون على حسب حالته القلبية والباطنية، وقديماً قيل: (وكلُّ إِناءِ بالَّذي فيه يَنْضَحُ) وما أجمل ما قاله أحد الشعراء:

إذا كنت في أمرٍ مرومٍ فلا تَقْنَعُ بما دون النجوم فطعم الموت في أمرٍ عظيم فطعم الموت في أمرٍ عظيم ويرى الجبناءُ أنَّ الجُبْنَ حَزْمٌ وتلك خَديعةُ الطَّبْع اللَّئيم



YV & www.alibapir.net

المطلب التاسع عشر: الإستدلال القويُّ الموقِظُ للفطرة، المقنع لِلعَقلِ، والمُحرِّك للقلب

المُتَامِّلُ في خطابات الأنبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام مع أقوامهم، عند دعوتِهم إيّاهم لِلإيمان والتوحيد وسلوك صراط الله المستقيم، يُلاحِظُ أن أولئك الكرام، قد راعوا في أسلوب كلامهم وحوارهم، كونَهُ أسلوباً يواجهُ الكينونَة الإنسانية كُلَّها، ويُحرِّك كلَّ الأوتار، ويوصِلُ الفِكرَة من كُلِّ المنافذ!

وذلك بِخلاف منهج الفلاسفة الذي لا يُخاطِبُ سوى العقل، وبخلاف منهج الرَّهبنة والتصوف الذي ديدنه مناجاة القلب فقط، وبخلاف المناهج المادية التي لا تَحْسَبُ الإنسانَ إلّا مُجرَّدَ كتلةٍ من الغرائز والشهوات!

والآن لنتدبَّر هذا الحوار الذي صاغَهُ كتابُ الله الحكيم، ليُعبِّر عن منهج وموقف جَميع الرُّسل الكرام في خطابِهم مع كافة الأقوام والأمم الكافرة الرافضة لدعوة الأنبياء:

YVO

رُسُلُهُمْ إِن نَحْنُ إِلَا بَشَرٌ مِنْلُكُمْ وَلَكِنَ اللَّهَ يَمُنُ عَلَى مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِوَّهُ وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَأْتِيكُم بِسُلْطَنِنِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُقْمِنُونَ ﴿ ﴾ [ابراهيم].

بما أنّنا قد علّقنا على هذه الآيات في أكثر من موضع، نكتفي هُنا بإبراز الجانب الّذي نحن بصدده الآن، وهو قوَّة استدلال الأنبياء في محاوراتهم، وشُموليَّتِه للكينونة البشرية بكل مُكَوِّناتِها:

أولاً: بعد أن يرفض الكفارُ دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مع أنّها مشفوعة بالبيّنات والمعجزات، ويواجهونَهم بأسلوب فَجّ قبيح، ويُشَكّكون في دعوتِهم، يقول أولئك الأفاضل: ﴿أَفِي اللهِ شَكُ فَاطِرِ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضُ ؟!، أي: هل يمكن التَشَكّكُ في الله تعالى، من حيث خالقيتُه وربوبيتُه وألوهيتُه، مع أنه هو الّذي فطر السَّموات والأرض؟! ومن الواضح أن هذا السؤال الإنكارِيَّ الّذي يَحْمِلُ جوابَهُ في طَيّاتِه، يَشتَرِك في التأثر به والتفاعل معه، كلُّ من الفطرة والعقل والقلب والخيال، وَيَهُزُّ الإنسانَ من أعماقه، ويوقِفُ الإنسانَ وجهاً لوجه، مع هذا الوجود المُتْقَنِ الصَّنع، الّذي يسير كُلُه من الذرّة إلى المجرّة، بنسق واحِد ونظام ثابت، ويَضطرُه إلى الإقرار بربوبية فاطره الذي أوجده، وربّه الّذي يُدبّره، ومالكه الذي يُمْسِكُ بزمامه سبحانه وتعالى.

ثانياً: ثم يُبينون لهم ما يطلبه الربُّ الفاطِرُ جلَّ شأنه منهم، والذي يُبَلِّغه الرُّسلُ الكرام عنه إلى عباده بقولهم: ﴿ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ ﴾، إذن: فَرحمةُ الله وكرمُه وإحسانُه، هو السبب في إرساله الرسل وإنزاله الكتب، فهو يدعو البشر من خلال كتبه وأنبيائه، إلى الطاعة والعبادة التي خلقهم من أجلها، كي يَسْتحقوا نيلَ مغفرة الله ورخمته ورضوانه، وهذه هي الثمرة الأولى للإستجابة لدعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ثالثاً: وأما الثمرة الثانية فهي: ﴿ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى ﴾ أي: تَمْتيعُهم في هذه الحياة الدنيا إلى الأجل المقدّر المضروب لكل أُمة من الأمم، في حالة فرض استجابتهم لدعوة رسولِهم، وبالتالي عدم إهلاكِ الله إيّاهم بعذاب عام وعقوبة قاطعة لِدابِرهم.

YVY

يُلخُصُ الرسل الكرام وبأُوجز عبارة، حِكمَةَ إرسال الله إياهم، ومُحتوى رسالات الله التي حَمَّلهم إيّاها، في شيئين:

أ - نيل مغفرة الله ورحمته ورضوانه في الآخرة.

ب - الحياة الطيبة الدنيوية.

رابعاً: وعندما يُقابِلُ الكفارُ كلامَ الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام المذكور، والذي هو في غاية القوة والمتانة المنطقية، ومنسجم مع الفطرة والقلب، ومِضداقُه كالبدر المنير في طول التأريخ البشري، بكلام أو جواب محتو على اتهامين وطلب، فأما الإتهامان، فأوّلهما: بشرية الأنبياء، وثانيهما: قيامُهم - أي الأنبياء - بِصدهم عن طريق أسلافهم، وأما الطلب فهو إتيانُ الرسل لهم بسلطان مبين، أي حُجة ظاهرة، نعم، هناك يُجيب الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، على قولهم بما يلي:

- أ) إقرارهم ببشريتهم بوضوح، إذ هي حقيقة لا تَقْبَلُ الجَدَلَ: ﴿قَالَتَ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَعْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّقَلُكُمْ ﴾، أي: إنَّ قولكم بأننا بشر مثلكم صحيح، ولكن بَشَريَّتُنا كَباقي الناس، لا تُشَكِّلُ اتّهاماً نُتَّهَمُ به!
- ج) ثم يقولون: ﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَأْتِيكُم بِشُلْطَنِ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾، أي: انَّ مُطالَبتكم إيّانا بالمعجزات التي تقترحونها أنتم، شيءٌ في غير

YVV

مَحَله، لأننا لا نَمْلكُ صلاحية الإتيان بالمعجزات، بل هذا مرهون بإذن الله وحكمته، ومن الواضح أن الأنبياء أُعطوا البينات التي تكفي لإقناع من أراد الإيمان بصدقهم، ولكن من لَم يُرِد الإيمان، حتى لو استُجِيبَ لِطَلبِه واقتراحه، لَتَذرَّع بذريعة أخرى، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ فَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿ لَقَالُوا إِنَّمَا السَّمَاءِ فَظُلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾ [الحجر].

د) ثم يقولون: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَـتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾، أي: ونحن نَكِلُ أمورنا إلى الله، ونُسْنِدُ ظهورنا إليه، كما هو ديدن المؤمنين.

والملاحظ أن الرسل الكرام لم يُجيبوا على الإتهام الثاني للكفار، وهو أن الأنبياء يريدون منع الكفار عن السَّير في طريق آبائِهم، والنَّسْجِ على نِنوالهم! وأرى أن الحكمة في هذا شيئان:

أولاً: انَّ ذلك الإتهام صادِق، فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فِعلاً يسعون لمنع الناس عن تقليد الأسلاف في ضلالِهم وأخطائهم.

ثانياً انَّ الإعتراض على الأنبياء بأنهم يريدون منع الناس وصَدَّهم عن الطريق الخطأ الذي سارَ فيه الآباء والأسلاف، بطلانُهُ وزَيْفُهُ ظاهرٌ جداً بحيث يُغني عن الردِّ والتعليق، وقد يكون السكوت في بعض الأحيان أبلغ من الكلام.

وهكذا نرى استدلال الأنبياء والرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام في غاية المتانّة والرَّائة، وهو في الوقت ذابِ، شامل لكل الكينونة البشرية، ولكلِّ من الفطرة والقلب والعقل فيه نصيب.



المطلب العشرون: يجوز للَّداعي أن يُعرِّف بنفسه للمدعويين، إذا لَزم الأَمْ ُ

و(يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم) عليهم الصلاة والسلام، هو قدوة الدعاة في هذا المجال، ولنتأمل هذه الآيات التي تُجلِّي موقِفَهُ بهذا الصَّدَد:

﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِي آرَسَيْ أَعْصِرُ خَمَرًا وَقَالَ ٱلآخَرُ إِنِي أَرَسَنِي آعَصِرُ خَمَرًا وَقَالَ ٱلآخَرُ إِنِي أَرْبَنِي آخِمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ نَبِقْنَا بِتَأْوِيلِهِ قِبْلَ أَن نَرَنك مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ اللّهِ بَاللّهِ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَنفِرُونَ ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِمّا عَلَمَنِي رَبِّ إِنّ تَرَكْتُ مِلَّة قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَنفِرُونَ ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِنْ مَنْ مَ وَاتَّبَعْتُ مِنْ مَنْ أَن أَن أَنْ أَن أَنْهُ لِللّهِ مِن شَيْءٌ ذَلِكَ مِن مَنْ أَنْ أَن أَن أَنْهُ لِللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنّاسِ وَلَكِنَ أَكُمُ ٱلنّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنّاسِ وَلَكِنَ أَكُمْ ٱلنّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنّاسِ وَلَكِنَ أَكُمْ ٱلنّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱللّهُ مَلْكُونَ اللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنّاسِ وَلَكِنَ أَكُمْ ٱلنّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنّاسِ وَلَكِنَ أَكُمْ ٱلنّاسِ لَا يَشْكُرُونَ إِلّٰ اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى الللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى الللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى الللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى الللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْعَلْمِ عَلَى اللّهُ اللّهُ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ السِنْعِي اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ

كما نرى، بعد أن يُحْكَمَ على (يوسف) نبي الله ابن خليل الله - كما عرَّفه رسول الله الخاتم (۱) على - بالسجن ظلما، ويَسْتَفْسِرُه صاحباه الفَتيان عن تأويل رؤيين رأياهُما، مُثنِيَيْنِ عليه بقولهما: ﴿إِنَّا نَرَبُكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ - وهذا يدلّ على أن (يوسف) عَلَيْ الله كان كثير الإحسان والمساعدة لرفقائِهِ السُّجناء، حتى صار الإحسان سِمَةً لَهُ يُعْرَفُ بِها، ومَنْ ذاق مرارة السجن، يَتَبيّنُ له أن الإحسان ومعاونة الآخرين

YVA

⁽١) كما جاء في صحيح البُخاري: (٣٣٥٣)، ومُسْلِمُ: (٢٣٧٨).

من السَّجناء بأيِّ وجهِ كان، من أفضل ما يَتَحلَّى به السجين المسلم، إِ السّجناء أكثر الناس حاجة إلى من يأخذ بأيديهم، ويُدْخِلُ السرورَ في قلوبِهم، ولو بكلمة طيِّبة، أو حتى بابتسا قد مُشْفِقة -، نعم بعد ذلك يَشْرعُ (يوسف) عَلَيْتُ ، بالتعريف بنفسه ونسبِه الرفيع، ويُبَيِّن لِصاحبيه الحقائق السبع الآتية للتعريف بنفسه:

أُولاً: أنه لا يعلم تأويل رؤيَيْهما تَيْنِك فحسب، بل يعلم تأويلَ كُلِّ الرؤى ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ ۚ إِلَّا نَبَّأَتُكُمًا بِتَأْوِيلِهِ ﴾.

ثانياً: وأن علمه بتأويل الرؤى، علم ربّانيٌ وهِبةٌ إلهية وَهبها له، وليس علماً كسبياً ﴿ ذَلِكُما مِمّا عَلَّمَنِي رَبِّنَّ ﴾.

ثالثاً: وأنه ترك دين وطريق ذلك القوم - قوم مصر آنذاك - الكفار، الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، أي فهو مؤمن مُوحِّد، وليس كافراً مشركاً، مثل ذلك القوم ﴿إِنِّ تَرَكَّتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمَّ كَنفِرُونَ ﴾.

رابعاً: وأنَّه في منهجه ودينه هذا، تابعٌ لآبائه الأنبياء الكرام: إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم الصلاة والسلام ﴿وَٱتَبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِى إِبْرَهِيمَ وَإِسْحَقَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ ﴾.

خامساً: وأنَ الشرك لا يليق به بِحال، ولا بأهل بيته، إذ هم عريقون في الإيمان والتوحيد أباً عن جَدُ ﴿ مَا كَانَ لَنَا آن نُشَرِكَ بِاللَّهِ مِن شَيْءً ﴾.

سادساً: وأن تلك الهداية الرّبانية الخاصة، عن طريق الوحي والنبوّة في أهل بيته، فضلٌ عظيمٌ من الله تعالى عليهم وعلى الناس كذلك ﴿ ذَالِكَ مِن فَضّلِ ٱللّهِ عَلَيْ النّاسِ ﴾.

سابعاً: ولكن أكثر الناس لا يشكرون الله تعالى على نَعْمائهِ فيستعملوها في رُضاته، بَلْ يقابلون إحسانه إليهم، بالإساءة، ﴿وَلَنِكِنَّ أَكْتُرُ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ فَيُقابلونَ نِعَمَهُ، بالكفران، وجَميلَ معروفِه بالنُّكران.

وهذا تَحدُّثُ ضِمنيٌ من يوسف عُلِيَكُلِدٌ بنعمة الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثُ ﴿ الضحى]، إذ من المعلوم أن ذَمَّهُ لأكثر الناس بسبب عدم شكرهم لِنِعَمِ الله، يُفْهَمُ منه، بأنه هو وأهلُ بيته ليسوا كأولئك الأكثرية الكافرة بِنِعَم الله، بل هم من الأقلية الشاكرة.

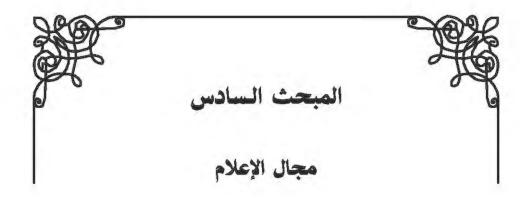
وهكذا عَرَّف نَبِيُّ الله الكريم يوسف عَلَيْ نَفْسَه لصاحبيه في السجن، مُنتَهِزاً فُرْصَة طَلَبِهما منه تعبير رؤييهما، وذلك بُغْيَةَ استماعهما إليه بصورة أفضل، وتأثيرِهِ فيهما إذا اطلعا على فضائله ونسبه الرَّفيع، أكثر فأكثر.

وهنا نُنهي الكلام عن المعالم الأساسية التي يَجب أَنْ تُراعى في مجال المدعوة إلى الله الكريم ودينه القيم، ولا شَكْ أن شَأْنَ الدَّعوة إلى الله تعالى، والتي هي أهم وظيفة من وظائف الأمة الإسلامية التي ينبغي لَها القيامُ بِها، تِجاهَ غيرها من الأمم، أعظم من أن تَسَعَ بيانَها - بالشكل المطلوب - هذه الصفحاتُ القليلة، ولكن عُذْرُنا - سواء في بَحثنا لِهذا الموضوع أو غيره - هو أتنا نُريد التنبيه على الأصول المهمة، والمعالم الأساسية التي تُشكّلُ الإطار العام للموضوع في ضوء آيات كتاب الله الحكيم، وليس الدخول في التفاصيل والجزئيات، التي يَختاجُ شَرْحُها وتَوْضِيحها مَجالاً أوسع، ومن الواضح أن مَن وَضَحَ أمامَه الطريق، سَهُل عليه المشي فيه، ومن وُضِعَ له الأساسُ، تَيسَّر له بناءُ الجدار عليه بإذن الله، وأرجو أن أكون قد وقريعته المحيمة، في كلا مجالي الفرد والمجتمع.

والآن إلى المبحث السادس المخصص لِمجال الإعلام والذي له - في أكثر من جانب - ارتباط وثيقٌ بِهذا المبحث، بل هذان المبحثان الخامِس والسادس مُكَمُّلان أحدهُما للآخر، ونستطيع أن نقول في توضيح كيفية الإرتباط بين الدعوة والاعلام:

إِنَّ الدَّعوة إعلامٌ خاصٌ، والإعلامُ دعوةٌ عامَّة.

YAN



وهذه القواعد الأحدى عشرة هي - حسبما أرى - أهم المعالم الأساسية التي يجب أن تُراعى في الجانب الإعلامي، من قبل المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية:

- ١ _ قولُ الحقِّ والصِّدق في الكلام، وتَجنُّب الباطل والكذب.
 - ٢ ـ الوضوح والبيان، وتَجنُّب الغموض والتقعُّر في التعبير.
- ٣ ـ النزاهة والرزانة والتحاشي عن استعمال كلمات جارحة، أو
 تعبيرات غير لائقة، حتى فى جواب من يستعملونها.
- ٤ ـ عدم تقليد الآخرين، في استعمال مصطلحاتهم وكلماتهم المُفهمة أو المُوهِمة لِمعنى باطل.
- - ٦ ـ التركيز على الحوار والإبتعادُ عن الجدال، ما أمكن.
 - ٧ _ عَدَمُ ادِّعاءِ حِيازَةِ الحقِّ في المسائل التي تشترك فيها العقولُ.
- ٨ ـ الإستماع لآراءِ الآخرين وأفكارهم، ثم تمحيصها واختيار أحسنها وأضلحها.

YAY

٩ ـ فَرْزُ الحق المتَلَبِّس بالباطل عند الآخرين، لا رفض كليهما معاً.
 ١٠ ـ مسانَدَةُ المستضعفين وقضاياهم العادلة، ومواجهة الطواغيت ومخطّطاتهم الظالمة.

١١ ـ نظرة سريعة إلى وسائل الإعلام.

وسنُذرج كلاً من هذه القواعد الإحدى عشر، في مطلب على حدة.





المطلب الأول: قولُ الحقِّ والصِّدقِ في الكلام، وتجنُّب الباطل والكذب

إِنَّ الإِلتزام بدين الله الحق وكتابه الّذي وصفه الله تعالى بقوله: ﴿وَتَمَّتُ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدَقًا وَعَدَلاً ... ﴿ [الأنعام: ١١٥]، يُلزِمُ المتحدثين باسم الإسلام، قَوْلَ الحق في كل حال، والصدق في الحديث دَوْمًا، وبقدر ما يتلبّس المسلم - فرداً أو مجتمعاً - بقول الباطل والكذب في الكلام، يبتعد عن تمثيل الإسلام الّذي هو الحق المطلق والصدق المحض.

وهذه بعض الآيات المباركة بهذا الصدد:

() ﴿ وَقَالَ مُوسَوِ يَنفِرْعَوْنُ إِنِّ رَسُولٌ مِن رَّبِ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ قَدْ جِثْنُكُم بِبَيِّنَةِ مِن رَّبِكُم فَأَرْسِلْ مَعِى بَنِيَ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ قَدْ جِثْنُكُم بِبَيِّنَةِ مِن رَّبِكُم فَأَرْسِلْ مَعِى بَنِيَ إِلَا عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْعَرَافِ].

إذ نرى أن موسى عليه السلام بعد أن يُعَرِّفَ نفسه بفرعون كمرسلِ من الله تعالى والذي هو رب العالمين ومالكها، يُصَرِّحُ بأنه يجب عليهِ قول الحق، أو أنه لا يليق به غير قول الحق، لأنه يتحدَّث باسم الله الحق!

وكما أن الرسل عليهم الصلاة والسلام ما كان يجوز لهم غير قول الحق، فكذلك أتباعهم الذين يسيرون على منهجهم، يَجب أن يلتزموا قول

YAS

الحق مثلهم، إذا ما أرادوا أن يُحسبوا - عند الله تعالى - من أتباعهم.

- ٢) ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّلِدِقِينَ ﴿ السّوبة]، ومعلوم أنَّ مَنْ فُرِضَ عليه أن يكون مع الصادقين، فهو قبل ذلك فرض عليه أن يكون صادقاً، وإلّا فكيف يمكنه الإِنْخراط في سلك الصادقين، مع أنه ليس منهم؟!
- ٣) ﴿... فَأَجْتَكِنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثُكِنِ وَلَجْتَكِنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿ ﴾ [الحج]، وقول الزُّور هو الكلام الباطل الكذب الذي ليست له حقيقة (١)، وقَرْنُ قولِ الزّور، بعبادة الأصنام، يُبُدي لنا مدى بشاعة قول الباطل والكذب.

ولا شك ان دين الله الحق غنيٌ عن الباطل والكذب، بَلْ ويَشينانه ويُشَوِّهانِ صورَته النّاصعة، كما يَتَوسَّخُ الثو ُ الأبيض باللّطخة السوداء.



(۱) مختار الصحاح، ص۲۵۲، لفظ: ز و ر.

AVO

المطلب الثاني: المعلد التاني: الوضوح والبيان، وتَجنّب الغموض والتقفر في التعبير

وهذه خاصية أخرى من خصوصيات الإعلام الإسلامي، وذلك لأن الله تعالى وصف كتابه بـ (المبين) في أكثر من آية، كما قال: ﴿الَّر كِنَابُ أُخِكَتُ الْعَكُمُ مُنَ فُصِّلَتْ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود]، وكذلك وصف بلاغ رسله الكرام بالمبين، حيث قال: ﴿... فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا البَلَاعُ المُبِينُ ﴿ اللهِ اللهَ البَلَاعُ المُبِينُ ﴿ اللهِ اللهَ اللهَ اللهُ ال

وسواء جاءت كلمة (المبين) من: (أبان يُبينُ)، أَي: ظَهَر يظهر، أو من: (أَبان يُبينُ) أي: أظهَر يُظْهِرُ، أي: سواء كان فِعْلُها الّذي اشْتُقَّتْ منه لازماً أو متعدياً، فالمعنى قريب^(۱)، لأن كتابَ الله، وكذلك بلاغ الرسل عَلَيْظِ، بَيِّنٌ وواضح في نفسه، ومُبيِّن مُوَضِّحٌ لغيره.

وجديرٌ بالذكر أَن وضوح الكلام وجِلاءَه، لا يتنافى مع عُمْقِهِ وغزارة معانيه، كما أن تعقيد الكلام وغموضه، لا يستَلْزِ ُ بالضرورة العمق وَوَفْرةَ المعانى.

وقد ضاع وقت وجهد غزير لكثير من المشتغلين بالعلوم الشرعية،

PAY

⁽۱) مختار الصحاح، ص۷٦، لفظ: بي ن، والمعجم الوسيط، ص٧١، ٨٠، وأبان وبيَّنَ وتبيَّنَ واستبانَ، والإسم بيان، جميعها يستعمل لازماً ومتعدياً، لكن الثلاثي لا يأتي إلا لازماً، المصباح المنير، ص٤١.

يسبب التزامهم بدراسة وتدريس بعض الكتب التي كتبت بأسلوب، أراد بِها مؤلِّفوها ـ سامحهم الله ـ إِظهارَ علمهم وبلاغتهم، أكثر من إِفادَةِ الناس وتفهيمهم حقائقَ الإسلام! وهذا مُخالِفٌ لِمنهج كتاب الله المبين، كما أنه مُخالِفٌ لِسنة سيِّد المرسلين عَلَيْهُ، الذي نهي عن التنطّع، أي: التكلّف، وعن التفيهق والتشدّق والتصنّع في الكلام (۱).





⁽۱) عَن ابنُ مَسْعُو فَهُ أَنَّ رَسُول الله قَال: «هَلَكَ المُتَنَطَّعُونَ» قَالَهَا ثَلاثاً، رَوَاهُ مُسْلِهُ برقم: (۲۲۷۰)، وَعَن جابر هُ أَنَّ رسُول الله قَال: «إِنَّ مِنْ أَحَبُّكُمْ إِلِيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِي مَجْلِساً يَوْمَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنَكُم أَخْلَاقاً، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِي يَوْمَ القِيَامَةِ، الظَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ وَالمُتَقَيْهِقُونَ» رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ برقم: (۲۰۱۸)، وقال: حديث سِن، وصحَحهُ الألباني.

YAY

قال النووي: (المُتَنَطِّعُونَ): المُبالغون في الأمور، و(الثَّرْثار): الكثير الكلام، و(المُتَشَدُقُ): المتطاول على الناس بكلامه، و(المتفيهق): الذي يَمْلاً فَمَهُ بالكلام. أنظر: رياض الصالحين، ص٢٥٦، باب حسن الخلق.

المطلب الثالث:

النزاهة والرزانة، والتحاشي عن استعمال كلمات جارحة، أو تعبيرات غير لائقة، حتى في جواب من يستعملونها

وتَدُل على وجوب التزام الإعلام الإسلامي بِهذا الأدب، آياتُ كثيرة،

ا الهنه

- () ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّمْنَنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنَا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَدِهِلُونَ قَالُواْ
 سَلَنمًا ﴿ إِلَيْ اللهِ قَان].
 - ٧) ﴿ وَقُل لِيمِبَادِي يَقُولُوا أَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ . . . ﴾ [الإسراء: ٥٣].
- ٣) ﴿ . . . وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا ٱلصَّكَاوَةَ وَءَاثُوا ٱلزَّكَاوَةَ . . . ﴾ [البقرة: ٨٣].
- ﴿ وَإِذَا سَكِمُوا اللَّغُو أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُم سَلَمُ عَلَيْكُمْ
 لا تَبْنَغِي ٱلْجَنهِلِينَ (القصص].
- ٥) وقال رسول الله ﷺ: «ليْسَ المُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، لا اَللَّعَانِ، لا اللَّعَانِ، لا الفَاحِشِ، لا البَذِيءِ» رَوَاهُ التُرمِذِيُّ برقم: (١٥٥٣)، وَحَسَّنَهُ، عَن ابنُ مَسْعُودٍ هُ قال الشيخ الألباني: صحيح.

أَجَلْ ينبغي للإعلام الذي يريد أن يُمثّل المجتمع الإسلامي والكيان الله الإسلامي، أن يَسْعى دَوْماً ليبلغ المستوى الرفيع، الذي يليق بدين الله الحق، في النّزاهة والرّزانة والرّصانة.

* * *

YAA

المطلب الرابع: عدم تقليد الآخرين في استعمال مصطلحاتهم وكلماتهم المُفهمَة، أو المُوهِمَةِ لِمعنى باطل

ويدلُّ على عدم جواز استعمال مصطلحات الآخرين - أي غير المسلمين - وكلماتِهم الموهمة لِمعنى باطل، قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا الّذِينَ المسلمين - وكلماتِهم الموهمة لِمعنى باطل، قوله تعالى: ﴿يَتَأَنُّهُا الّذِينَ المَنْوَا لَا تَقُولُوا رَعِنَا وَقُولُوا انظُرنا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَغِينَ عَكَابُ الْلِيمُ المدينة والبقرة]، وسبب نزول هذه الآية المباركة هو أنَّ اليهود في المدينة كانوا يستخدِمون كلمة ﴿رَعِنَا ﴾) ويقصدون بِها معنى قبيحاً وهو (الأرعن) أي (البليد) وكان المسلمون لا ينتبهون إلى هذا المعنى السيء، فأنزل العليم بذات الصدور، هذه الآية التي نَهتهم عن استعماله الكلمة المذكورة، سَداً للذريعة، وتفويتاً لليهود الخُبَثاء عن استعمالها واستغلالها لقصدهم الفاسد، وأَبْدَلهم الله تعالى بِها، كلمة تُفيدُ نَفْسَ المعنى، ولكنّها واضحة المعنى، وليس فيها أيُ غموض، وهي كلمة (أُنظرنا)(۱).

وكذلك قال جلَّ وعلا، بصدد ذلك الموضوع: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّقُونَ ٱلْكِلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعِ وَرَعِنَا لَيَّا بِأَلْسِلَنِهِمْ وَطَعَنَا فِي ٱلدِّينُ وَلَوَ ٱنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَٱنظَرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَمَّتُمْ

PAY

⁽۱) (أبابُ الثُقول في أسباب النزول)، للسيوطي، ص: ١٩، رقم: (٣٣ - ٣٩)، (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، ج٢، ص٣٩، وانظر: جامع البيان، للطبري رقم: (١٧٤١)، وأرقام: ١٧٣٠ إلى ١٧٣٩، وانظر الإستيعاب في بيان الأسباب، ج١، ص٥٥، وانظر: أسباب النزول للنيسابوري، ص١٧٠.

وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَّهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمِ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ١٠ [النساء].

وبناءً على ما مرَّ ذكره، نقول:

إنَّ كلاً من مصطلحات وكلمات: (العَلمانية، الثيوقراطية، الديمقراطية، الرأسمالية، الإستراكية، الليبرالية، العولمة، القومية، الإنسانية، الأممية، العقلانية...)، وغيرها مِمّا هي على شاكلتها، والتي تُعطي كلُّ منها معاني ومفاهيم باطلة وبعيدة عن شريعة الله، تَجَنُّبُ استعمالِها أُوجَبُ وأَلْزَمُ، بالقياس إلى كلمة (راعنا) التي لا تُعطي غير معنى فاسدِ ساذج! أجل فإذا كان استعمال كلمة موهِمَة لِمعنى فاسدِ، ممنوعاً وحراماً، فاستعمال كلمة وحرمة.

والآن لنضرب مثلاً، كي يتوضح المقصود أكثر:

إِنَّ كلمة (Terror) والتي ترجِمت في اللغة العربية بـ(الإرهاب) هي كلمة فرنسية بالأصل، واستعملت كمصطلح سياسي لأول مرة بعد الثورة الفرنسية، في سنة (١٧٨٩)م، بعد أنْ قام بعض المشرفين على الثورة بريادة (روبسپير) بذبح مئات الناس بالمقصلة التي كانت تُسمَّى (گيوتين)، وذلك باسم الدفاع عن مباديء الثورة، ولِمجرَّد مُخالَفَةِ أولئك فكرياً وسياسياً للثورة، أو لبعض مبادئها!

إذن:

كلمة (الإرهاب) كترجمة لكلمة ترور (Terror)، أوروبية بالأصل، ولا علاقة لَها بالإسلام والمسلمين، من حيث اللفظ، ومن حيث كونُها مصطلحاً فكرياً وسياسياً له مفهوم خاص وهو: (إرهابُ النّاس وإرعابهُم بالقتل وغيره، لِمجرّد مخالفتهم الفكرية والسياسية أو بقصدِ فرضِ فكرةٍ أو سياسةٍ مُعيّنةٍ عليهم)(١).

وأمّا من حيث محتواها، فهي غريبة عن الشريعة وبعيدة عنها ولا

⁽۱) هذا هو المفهوم الحقيقي لكلمة (Terror)! كما ورد في كل القواميس اللغوية التي اطلعت عليها من عربية وفارسية، وانظر على سبيل المثال: (المعجم الوسيط)، ص٣٧٦.

وعليه:

فالناس في الإسلام أحرارٌ في اختيار الدين والمنهج الذي يتبعونه في حياتِهم، والعقائد التي يعتقدونَها، والأفكار والآراء التي يرتؤونها، والمواقف السياسية التي يرتضونها لأنفسهم - ما لم تأخذ طابع العنف واستعمال القوة -، وذلك لأنَّ إجبارَ الناس وإكراهُهم على ما لا يريدونه، ينافي كرامتهُم الإنسانية، التي أعطاها الله تعالى لَهم جَميعاً بلا استثناء، وكذلك يتصادم مع الحكمة التي خلقهم الله تعالى من أجلها، وهي ابتلاؤهم وامتحانهم، وفرض عبادته عليهم باختيارهم، وإخباره إياهم، بأن وراء هذه المرحلة من الحياة الأرضية، هناك مرحلة أخرى من الحياة الأخروية، يَلْقَوْن فيها جزاء أعمالهم ومواقفهم التي أعطوا حُرِّية اختيارها هنا.

لِذَا فَاتُهَام الْإِسلام والمسلمين بالإِرهاب بمفهومه المنتزع المُتَرجَم من كلمة (Terror) الغربي الأصل، إتّهام باطلٌ وبُهتان عظيم، يأباه كل من الواقع التأريخي، والجذر الفكري لكلمة الإرهاب - بمعناها الغربي -،

YAI

وكذلك يأباه دينُ الله الحق، من حيث أساسُهُ الإيماني العَقَديُّ، ونَظرَتُه الحكيمة للحياة والإنسان.

وقد يكونُ أحد الأسباب التي أدَّت ببعض الحاقدين على الإسلام والإسلاميين، إلى أتَّهام الإسلام بِتَبنِي فكرة الإرهاب، وتَجويزه لأتباعه استعمال القوة والعنف، تِجاهَ الناس لِحَ لهم على الإسلام، أو لِتَنيهم عن معتقداتِهم وأفكارهم وآرائهم التي ارتضوها واختاروها، هو: أن كلمة الإرهاب استُغمِلَت في كتاب الله الحكيم! ولكن ذلك الإستدلال أو الإستنتاج غلط وأي غلط! وذلك:

أولاً: لأنه وكما بينًا سابقاً: انَّ دِينَ الله القيِّم لا يُجيزُ استعمالَ القوة واستخدام الضغط والإكراه في مجال العقيدة والفكر والرأي، بأي حال من الأحوال، لأن هذا مُخالِفٌ لِبُنْيَتِهِ الأساسية، ونَظرته للحياة والإنسان.

ثانياً: لأن لتلك الكلمة في كتاب الله، معنى ومفهوماً مغايراً تماما لمفهوم كلمة (Terror) التي تُرجِمت خطأ بـ (الإرهاب)، والآن لنتأمل تلك الكلمة في سياقها القرآني الذي وردت فيه: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَآتِ عِندَ اللهِ الَّذِينَ كَفُرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ اللهِ الذي عهدة مِنهُمْ مُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِ مَرَّ وَهُمْ لَا يَتَقُونَ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

نعم هذا هو السياق الذي وردت فيه الكلمة المذكورة، والآن لِنُسجِّل هذه الملاحظات:

- ان هذا السياق هو المكان الوحيد الذي وردت فيه الكلمة المذكورة،
 للمرة الأولى والأخيرة في كتاب الله الحكيم كله.
- ٢ السياق واضح أن الآيات المباركات، وبما فيها الآية التي وردت فيها

الكلمة المذكورة، تتحدَّث عن الكفار الذين لا يلتزمون بالعهود والمواثيق مع المسلمين، بل كُلما واتَتْهُمُ الفرصَةُ، انتهزوها لمحاربة المسلمين ونقض عهودهم، وكأنَّها لم تكن أصلاً، كما قال تعالى: ﴿ مُنَّ يَنْقُنُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنَّقُونَ ﴾.

٣ - ثم إنَّ الكلمة المذكورة، هذه هي صيغتها والجملة التي وردت فيها:
 ﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِبَاطِ ٱلْخَيْلِ ثُرِّهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهُ يَعْلَمُهُمُّ اللَّهُ يَعْلَمُهُمُّ . . . ﴾.
 اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُوْنَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمُّ . . . ﴾.

وكما يُلاحظ:

- أ) إِنَّ الجوَّ الَّذي اسْتُعمِلَت فيه الكلمةُ، جوُّ دفاعٍ عن النَّفس، تِجاهَ أعداءِ مُتربِّصين، لا يلتزمون بعهد وميثاق.
- ب) والجملة المتضمّنة لَها، تتحدّث عن حالَةِ استعدادِ وتَهيّوءِ للمواجهة المرتقبة، ولِيْست عن حالة قتال ومواجهة فعلية.
- ج) ثم إِنَّ كلمة: ﴿ رُوبُونَ بِهِ ﴾ ، جُعلَتْ هدفاً وغرضاً لإعداد القوة، أي إِنَّ إعداد القوة، وسيلة لتحصيل الإرهاب، وليس الإرهاب وسيلة لتحقيق غرض آخر، كإكراه الناس وإجبارهم على قبول دين، أو فكرة، أو التنازل عن دين، أو فكرة مثلاً!
- د) ثم إنَّ الإرهاب المقصود، ليس مُطلقاً بل هو إرهابٌ لِجهة معيَّنة وهي العدو الظاهر والخفي: ﴿ رُبِعِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَ وَكُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخُرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمُّ .

ومن الواضح أن كلَّ أصحابِ العقول، يُجيزون بل يُوجِبون أن يُرْهِبَ الإنسانُ عَدُوَّه ويُخيفَهُ، بإظهار القوة والشوكة له، حتى لا يطمع فيه، وبالتالي يَعْتَدِي عليه ويَظْلِمَهُ!!.

أَجل، فالكلمة المذكورة، إنَّما استُغمِلَت في كتاب الله مرة واحدة، وفي سياق واحد، يتحدَّث فيه الله الحكيم عن كفّار محاربين للمسلمين، ولا يلتزمون بالعهود والمواثيق، بل ينتهزون الفُرَص

YAW

للإنقضاض عليهم، والجملة التي تضمَّنت الكلمة المذكورة، تَتَحدَّث عن إعداد القوة لِمواجهة أولئك الأعداء الغادرين، ثم المقصود بالكلمة، هو إخافَةُ وإرعابُ أولئك الأعداء، ولَيْس شيئاً آخر!

وبِهذا نعرف مدى فداحَةِ الظلم الذي يرتكبه من يَخْلُطُ بين الـ (تِرور Terror) الغربي و: ﴿ تُرِّعِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ القرآني، وكذلك نُدْرِكُ المستوى والدرك الهابط الذي وصله أعداء الإسلام الحاقدين، في التزوير وتحريف الحقائق وخلط الحق بالباطل!

وجديرٌ بالذكر أن لكلمة (الأصولية) أيضاً حكاية شبيهة بالتي لكلمة الإرهاب، ولكن لا مَجال للدخول في تفاصيلها، ولكن أقول بِجمل مُختصرة: إنَّ كلمة (الأصولية) هي ترجمة لكلمة (فَنْدَمنتاليزم) الغربية، ولا شك أنَّ لِكلمة (fundamentalism) مفهومَها الغربيَّ الخاص، الذي لا علاقة له أصلاً بالإسلام وبالمسلمين، ولا حتى باللغة العربية، وإن كانت تُرْجِمَتْ بكلمة (الأصولية) التي يَتَصوَّرُ البعض أنَّ تلك الكلمة (الأصولية) مُصطلح استعمله الإسلاميون، ويقصدون به إرجاعَ الناس إلى أصول دينهم! ولكن هذا مُجرّد وَهُم، نشاً من إيحاء الكلمة العربية: (الأصولية)، التي ليست سوى ترجمة للمصطلح الأصلي الغربي أعني (fundamentalism)!!

وأُنبّهُ أنّني قَيّمتُ في كتاب لي، أُلُف أصلاً باللغة الكردية، ثم ترجم للعربية بعنوان: (مسأئل عصرية رائجة)، كلاً من (التسامح والتعايش، العلمانية، الإرهاب، الديمقراطية، العولمة، حقوق الإنسان) من وجهتى نظر الغربية والإسلامية.

وقد أشرنا إلى بعض جوانب السوء للرأسمالية والإشتراكية في المبحث الثالث الذي تَحدثنا فيه عن المال والإقتصاد.

وأما بالنسبة لكل من (القومية، والإنسانية، والأمَمية، والعقلانية) فأقول باختصار شديد:

أولاً: إنَّ هذه الكلمات والمصطلحات وأمثالها، ترجمات عربية

لكلمات ومصطلحات غربية، إذ:

- ۱ القومية ترجمة لِكلمة: ناشيوناليزم (Nationalism).
- ٢ الإنسانية ترجمة لِكلمة: هيومانيزم (Humanism).
- ٣ والأمَمية ترجمة لِكلمة: انترناشنال (international) الكونية (universalism).
 - ٤ والعقلانية ترجمة لكلمة: راشيوناليزم (Rationalism).
 - ٥ والعولمة ترجمة لكلمة كلوباليزيشن (Globalization).

ومن الواضح أن لكل من هذه المصطلحات وغيرها في لغاتها الأصلية، معاني ومفاهيم خاصة، وليس بالضرورة أن تُعبِّر ترجماتُها باللغة العربية أو غيرها، عن كل تلك المعاني والمفاهيم، بل قد يَحدث تحريفٌ كامِلٌ لِكلمة أو مصطلح ما، عند ترجمتهما عن قصد أو عن غير قصد، ولنضرب لذلك مثلاً بكلمة (العَلمانية):

7 - إذْ كلمة (العَلمانية) ترجَمة لكلمة (سيكولاريزم) (Secularism)، والمقصود بِهذه الكلمة هو اللّادينية، أو عدم الحساب للدين ولله وللوحي والآخرة، عند وضع منهج الحياة، وهذه هي خلاصة تعاريف تلك الكلمة في القواميس الغربية، ويبدو أن المترجم الأول لهذه الكلمة إلى اللغة العربية تتحاشى - من أجل شعور المسلمين استعمال كلمة (اللّادينية) التي هي معنى (سيكولاريزم) الحرفي، فاستعمل بَدلاً منها: كلمة (العَلمانية) والتي هي في الأصل (العالمانية) أي (الدنيوية)، ولكن حُذِفَت أَلِفُها تَخفيفاً، فصارت (العلمانية)، ولكن - ومرة أخرى من أجل عدم تَجريح شعور المسلمين، أو الأصح من أجل تَخدير عقولهم - أَخدَنَت دعاة العلمانية (اللّادينية) بـ (العِلمانية)، كي يظن الناس أو السُذَّج منهم، بأن اللّادينية دين عِلْمي، ومَنسوب إلى العِلم! مع أنْ كلمة (العلمية) أو اللّادينية دين عِلْمي، ومَنسوب إلى العِلم! مع أنْ كلمة (العلمية) أو

(العِلْمانية) تُقابِلُها في اللغة الانكليزية كلمة (سَنْتيزم Scientism) المأخوذة من كلمة ساينز (Science) والتي هي بِمعنى العلم، وليست كلمة (سيكولاريزم)!!

ثانياً: ان لكل من: (القومية، والإنسانية، والأممية، والعقلانية)، إذا ما استعملت بمعناها اللغوي المتبادر إلى الذهن من نفس اللغة العربية، بعيداً عن أصلها الأجنبي، الذي له مفهومه الخاص، وقِصّته الخاصة لكيفية نشوئه وصيرورته مصطلحاً خاصاً، نعم إنَّ لكل منها: معنى صحيحاً يَسَعُه الشَّرْعُ، إذا روعيت في تَحديده الأصول الشرعية، إذ يمكننا القول أن:

- 1) كلمة القومية، تعني: حُبَّ الإنسان المسلم لقومه، وحِرْصَهُ على خيرهم وصلاحهم، على أساس شريعة الله الحكيمة، ولكن بعيداً عن التعصَّب القومي الجاهلي، وليس على حساب الشعوب الأخرى.
- ٢) وكلمة الإنسانية، تعني: حِرصَ المسلم على خير البشرية، وَسَعْيَهُ
 نُسْعَهُ لِخيرها وسعادتها، وأن يُكْرَم كلَّ إنسانِ من حيث إنسانيَّتُهُ،
 ويغَضُّ النظر عن اتِجاهه الفكري والسياسي.
- ٣) والأممية، تعني: عدم تَقُوقُع المسلمين في قوالبهم القومية والوطنية، بل انفتاحهم بوجه كل الشعوب، وعلى مستوى الأمة الإسلامية كلّها، إذ المسلمون أمةٌ من دون الناس أينما كانوا، وأياً كان انتماؤهم القومي.
- ٤) والعقلانية تعني: احترام العقل البشري، وإعطاءه دوره الذي حدده له الإسلام، والنَّظر إلى القضايا بعقلانية وإنصاف وتَجرُّد، وليس على أساس الهوى والعاطفة.

وغير ذلك من المعاني والمفاهيم التي تنسجِمُ مع معاني الكلمات

¥44

ومداليلها اللغوية، ولا تَخرج من إطار الشريعة الإسلامية.

ولكن هذا شيء، واستعمال تلك الكلمات والمصطلحات وأمثالها، بإطلاق وبدون الفَضل بين مفاهيمها الأصلية، والمفاهيم اللغوية التي تحتملها اللَّغة ويسَعُها الشَّرع، شيء آخَرُ، وهُما حالتان مختلفتان، ولَهما حكمان مختلفان.

وخلاصة ما تقدم ذكره في هذا المطلب الرابع كله:

أنه لا يَجوز لأهل الإسلام أن يُقَلِّدوا غيرَهم في استعمال مصطلحاتِهم الخاصة، أو كلماتِهم التي تَحتوي على معانِ باطلة حسب ميزان الشرع، وذلك للتعبير عن مفاهيم إسلامية.

ثم ان تلك الكلمات والمصطلحات عموماً، نوعان:

الأول: نوع تَتَناقَضُ مَفاهيمُها مع حقائق الشرع وأحكامه، وتتصادَم جملةً وتَفصيلاً، وذلك مثل: العلمانية (اللادينية)، الليبرالية (١)، الرأسمالية، الإشتراكية، الأصولية، الثيوقراطية (الحكومة الدينية) الإرهاب (Terror). فهذا النوع لا يَجوز استعماله مطلقاً، للتعبير عن قضايا ومفاهيم إسلامية.

وإِنّما استثنيتُ كلمة (الديمقراطية) هنا، لأنّ الديمقراطية إذا عُبّرت عنها كآلية (ميكانيزم) للحكم، تلتقي في أغلبية جوانبها مع نظام الحكم الشوريّ في الإسلام، ولكنّي لا أُحبّد استعمالَها أيضاً، لِتصادم جانب أساسي منها مع الإسلام، وهو تخويل مُمثّلي المجتمع للتشريع والتقنين بإطلاق من دون إطار وضوابط، كما هو الحال في النّطام الشوري الإسلامي!

⁽۱) الليبرالية Liberalisme (ليبراليسم) تعني: الحرية المطلقة للفرد خصوصاً من الناحية الشخصية والاقتصادية، بغض النظر عن الدين والخلق ومصالح المجتمع. وانظر: (نقد الليبرالية) د. الطبيب بوغزة، ط٢٠٠٩م.

الثاني: ونوعٌ تنسجم معاني ومفاهيم ترجماتِها العربية وغيرها، مع الإسلام كالقومية والإنسانية والأُمَية والعَقلانية، فهذا النوع يَجوز - كما أرى - استعماله، ولكن بِشرط تَحديد المعاني والمفاهيم التي تَحتَملُها طبيعة الكلمات اللَّغوية، بِحيث لا تَخرج عن إطار الشريعة الربّانية.





المطلب الخامس: الإعتمادُ على البراهين القويّة الواضِحة، وتَجَنب القول الّذي لا يَضنُدُه الّدليل

كما أنَّ من أَهَمُ علامات الباطل هي افتقادُهُ لِلدَّليل، كذلك على العكس منه، أول علامات الحق التي يُغرَفُ بِها، هو استناد للي البُرهان، ولِهذا لا يَجوز لأهل الحق التحدُّث بغير الحق الأبلج المُبْرَهَنِ، الّذي يشهد له كل ذو عقلٍ منصف، ومِمّا يُسْتَدلُ به في هذا المجال في كتاب الله تبارك وتعالى، هو:

أولاً: جعل الله تعالى البرهان، الفَيْصَلَ الّذي يُميِّز الحقّ من الباطل، والصادق من الكاذب:

كما قال الله عن أهل الكتاب: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ۚ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمُّ قُلْ هَمَاتُوا بُرَهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِفِينَ ﴿ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّلْمُلَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا ال

وكذلك قال عن المشركين: ﴿ أَمَّن يَبْدَؤُا الْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُفُكُم مِّنَ السَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَوْلَكُ مِّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُم صَدِقِينَ ﴿ النمل]، وقال: ﴿ أَمِ الْغَنْدُوا مِن دُونِهِ عَلِمَةٌ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَنَا ذِكْرُ مَن مِّعِي وَذِكْرُ مَن وَقِيلًا مَن اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

ثانياً: وجعل الله العليم اتباع الظَّنِّ والهوى، سمة أهل الكفر والباطل، صَمَهمْ بالتخرُّص والإِفتراء والشك والتردد:

كما قال تعالى عن الكفار عموماً: ﴿... إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِن تَرَّبِمُ ٱلْهُدَىٰ اللَّهُ اللَّهَا.

PPY

وقـال: ﴿ وَمَا يَنْبِعُ ٱكْثَرُهُمْ إِلَّا ظُنَّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُعْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْعًا . . . ﴾ [يونس: ٣٦].

وكذلك قال عن الكفار: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كُمَا فَعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكِي مُرْسِيم ﴿ السِبْاء.

وقال عن المنافقين: ﴿إِنَّمَا يَشْتَغْذِنْكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ اللَّهِ وَٱلْيَوْمِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُلَّا اللَّهُ اللَّا الل

وقال عن الكفار الّذين يُحلّلون الأشياء ويُحرِّمونَها حسب أهوائهم: ﴿ قُلْ أَرَةَ يُتُم مِّنَ أَنْذَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّنَ رِّزْقِ فَجَعَلْتُم مِّنَهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلَ ءَاللَّهُ أَذَنَ لَكُمْ عَلَى اللَّهِ تَقْتَرُونَ ﴿ فَيَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

وقال عن أهل الكتاب (اليهود والنصارى) الّذين كانوا يفترون أشياء كثيرة باسم الدين على الله تعالى، ويدّعون على المسلمين ادّعاءات كثيرة: ﴿ وَلَاكَ مِأْنَهُمْ فَالُوا لَن تَمْسَنَا ٱلنّارُ إِلّا أَيّامًا مَعْدُودَاتُ وَعَمَّمُ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَاتُ وَعَمَّمُ فِي اللهِ عَمْران].

وقال عن المشركين العابدين للملائكة، معتبرين إيّاهم إناثاً وبنات لله تعالى: ﴿ سُبُحُنَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء]: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَتَهِكَةُ اللَّهُمْ عَبَدُ الرَّمْنِ إِنَاقًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْنَبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْتَكُونَ ﴿ وَقَالُوا لَوَ سَلَةً الرَّمْنَ مَا عَبَدْنَهُمْ مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَعْرَصُونَ ﴾ لَوَ شَاءَ الرَّمْنَ مَا عَبَدْنَهُمْ مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَعْرَصُونَ ﴾ [الزخرف].

وإذا كان اتباعُ الظنِّ والَهوى، والشَّكُ والتَردُّد، والإفتراء، وإطلاق القول على عواهنه من غير دليل، والتخرُّص والكذب، مِما وُصِمَ به أهلُ الكفر والشرك والنفاق، فعلى أهل الإيمان التجنُّب الشديد من التلبّس بتلك الرذائل، ولو بشكلٍ طفيف، ومن الواضح أن الذي أَلْجأ واضطرَّ أهل الكفر إلى تلك الرذائل، هو كفرهُم وباطلُهم الذي لا يَجدون عليه برهاناً، ولكن لا شيء يُخوجُ أهلَ الحق إلى التلبُّس بِها، أللهم إلّا جهلُهم بِحَقهم أو إعراضُهم عنه.

ثالثاً: وما من نبيِّ من أنبياء الله الكرام، وهم سادة أهل الإيمان، وقادة أهل الحق، إلّا وأكّد لقومه: أنّه على بيّنة وبرهانٍ من ربّه:

نعم إضافة إلى قوله سبحانه وتعالى، أنه أرسل رسله بالبينات في أكثر من آية، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبِيِّنَتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِئْبَ وَٱلْمِيزَانَ... ﴿ [الحديد: ٢٥]، فقد أكّد كلّ أنبياءِ الله ورسله عليهم الصلاة والسلام، بأنّهم يَمتلكون البُرهان الواضح من ربّهم، وأنّهم على نور وبصيرةٍ، فعلى سبيل المثال: صرّح كلّ من (نوح وصالح وشعيب) عَلَيْ الله بالقول: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَهَ يَتُمُ إِن كُنتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِّن رَبِّي... ﴾ [هود: ٢٨ و١٣].

وقال تعالى على لسان إبراهيم مُخاطباً أباه: ﴿ يَتَأَبُّتِ إِنِي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْمِلْءِ مَا لَمْ يَأْتِكُ فَأَنَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَطًا سَوِيًّا ﴿ إِنَّ ﴾ [مريم].

وقال آمراً نبيّه الخاتم ﷺ أَن يُعلن للكفار: ﴿ قُلَ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةِ مِن رَّقِي وَكَ لَبُيّنَةِ مِن رَّقِي وَكَ لَبُتُم بِهِ مَا عَندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ مَا . . . ﴾ [الأنعام: ٥٧].

ومعلومٌ أن الواجِب على أَتباعِ الأنبياء على الله على منهاجهم والنَّشجُ على منهاجهم والنَّشجُ على مِنْوالِهم، في كل شيء، وخاصة في امتلاك المِيزَة التي تُفرِّق بين المُحِقِّ والمبطل، والصادِق والكاذب.



المطلب السادس: التركيز على الحوار والإبتعادُ عن الجدال، ما أمكن

الحوار هو: إدارةُ الكلام بين طرفين أو أكثر، في جوً من الهدوء والإحترام المتبادَل والسَّغي للوصول إلى الحق الذي يَنشُدُه الجميعُ ولا يرضون به بديلاً، لكن الجدالَ عبارة عن: التراشق بالكلام بين طرفين أو أكثر، في جوِّ صاخبٍ مُتَشنِّج، يُحاول كل طرف، أو على الأقل طرف من المشاركين، التَغلُّب على مُقابِلِهِ، بِغَضِّ النظر عن موقع الحق وأين يكون! أي: إن الهدف في الجدال ليس الوصول إلى الحق واكتشافه، بِقَدَرِ ما هو قَهْرُ الطَّرف المقابل، وإسكاتُهُ وإفحامُه، وبأي طريقة أمكن!

وكلمة الجدال - كما يقول علماء اللغة - مأخوذة من (المجدولة) أو (الجَدَالة) (٢) وهُما بِمعنى الأرض، فكأن المتجادلين يسعون إلى ضَرْبِ بعضهم بَعْضاً بالأرض!

ولِهذا حَبَّذَ كتابُ الله الحكيم، أسلوبَ الحوار الرزين وشجَّع عليه، ولكن بِخلافه ذَمَّ الجِدال ووصف به أهلَ الكفر والضَّلال، وحذَّر أهلَ الإيمان من الجدال إلّا اضطراراً، ولكن حينذاك أيضاً، بالطريقة التي هي أفضل، والأسلوب الذي هو أحسن الأساليب فَحَسْب.

وسَنتَحدث عن كل من (الحوار) و(الجدال) في فقرة خاصة:

⁽۱) حاورَهُ محاورة وحِواراً: جاوَبَهُ وجَادَلَهُ. المعجم الوسيط، ص٢٠٥. ولكن من يُدقِّق النظر في استعمالات القرآن لكلمتي (الحوار) و(الجدال) يتبيَّين له بوضوح، المفهوم الخاص الذي وضحناه لكل منهما.

⁽٢) أنظر: المعجم الوسيط، ص١١١، وانظر: التعريفات للجرجاني، ص٨٠.

الفقرة الأولى: الحوار أسلوب أهل الحق:

سنتناولُ في ثلاث نقاط: حوار الله تعالى مع أصنافٍ من خُلْقِهِ، وحوار الأنبياءِ مع أقوامهم، وحوار المؤمنين فيما بينهم ومع غيرهم:

الأولى: ألله تبارك وتعالى يُحاور الملائكة الكرام، ويُحاور إبليس، ويُحاور آدم وزَوْجَهُ عليهما السلام، ويُحاور أنبياءه عليها:

وهذه أمثلة من الآيات المباركة التي تُصَوِّر جوانِبَ من تلك الحوارات، التي دارت بين رب العالَمين وأولئك المذكورين، من مَخْلوقاته:

- () ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَتِهِ كَاةِ إِنِّ جَاعِلُ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةٌ قَالُوٓا أَجَعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَشْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَخَعْنُ نُسَبِحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكُ قَالَ إِنَى أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿ البقرة].
- ٢) ﴿ وَلَقَدُ خَلَقَنَكُمُ مُمْ مُورْنَكُمُ مُمَ قُلْنَا لِلْمَلَتِهِكَةِ أَسَجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا اللهِ مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسَجُدُ إِذَ أَمْرَتُكُ قَالَ إِلَّا مِنْعَكَ أَلَا تَسَجُدُ إِذَ أَمْرَتُكُ قَالَ إِلَا مَنْعَكَ أَلًا تَسَجُدُ إِذَ أَمْرَتُكُ قَالَ أَلَا مَنْعَكَ أَلًا تَسَجُدُ إِذَ أَمْرَتُكُ قَالَ أَنَا عَرَافًا مِنْ عَلَيْ إِلَى . . . ﴾ [الأعراف].
- ﴿ وَيُتَادَمُ اَسَكُنَ اَنَتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلاَ مِنْ حَيْثُ سِنْتُمَا وَلَا نَقْرَا هَانِهِ الشَّجَرَةُ وَيَتُكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿ فَيُ فَوَسُوسَ لَمُمَا الشَّيَطُانُ لِيُبْدِى لَمُمَا مَا وُدِى عَنْهُمَا مِن فَيَكُونَا مِن الظَّالِمِينَ وَقَالَ مَا نَهَدُكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَالِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِن الْحَيْلِينَ ﴿ مَن الْحَيْلِينَ ﴿ مَن الْحَيْلِينَ إِنْ اللَّهُ مَا يَهُمُورُ فَلَمَا ذَاقا الشَّجَرَة بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ ثَهُمَا وَطَفِقا مِنَ الْحَيْلِينَ ﴿ مَن الْحَيْلِينَ ﴿ مَن الْحَيْلِينَ إِلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَ اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَن اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ اللَّهُ مَن الْحَيْلِينَ وَلَكُمُ اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَن الْحَيْلِينَ ﴿ فَاللَّهُ اللَّهُ مَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَن الْحَيْلِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَن الْعُلِمِينَ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ ا

An . An

- ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِ عُمْ رَبِّ أَرِنِ كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُوْمِنٌ قَالَ بَلَىٰ
 وَلَنكِن لِيَطْمَيِنَ قَلْمِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةُ مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلَ عَلَيْ كُلِّ جَبَلِ مِنْهُنَ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَ يَأْتِينَكَ سَعْيَاً وَآعَلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيرًا
 عَلَى كُلِّ جَبَلِ مِنْهُنَ جُزْءًا ثُمَّ آدْعُهُنَ يَأْتِينَكَ سَعْيَاً وَآعَلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيرًا
 حَكِيمٌ ﴿ إِلَى البقرة .
- ٦) ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَّمَهُ. رَبُهُ, قَالَ رَبِّ أَرِنِ أَنْظُرْ إِلَيْكُ قَالَ لَن تَرَلِيْ وَلَكِن النَّطْرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السّتَقَرَّ مَكَانَهُ. فَسَوْفَ تَرَلِيْ فَلَمَّا جَحَلَّهُ رَبِي وَلَكِن النَّطْرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السّتَقَرَّ مَكَانَهُ. فَسَوْفَ تَرَلِيْ فَلَمَّا جَحَلَهُ وَكُر مُوسَىٰ صَعِقَاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَلَنَكَ بُبّتُ رَبُّهُ. لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّ وَخَر مُوسَىٰ صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَلَنَكَ بُبّتُ إِلَيْكَ وَأَنْ أَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَيْ . . ﴾ [الأعراف .
- ﴿ قَالَ عِيسَى أَبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنا أَنزِلْ عَلَيْنا مَآبِدَةً مِن ٱلسَّمَاءِ تَكُونُ لَنا عِيسَى أَبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ وَالرَّفْقَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّزِقِينَ ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّ عَيدًا لِأَوْلِينَ فَي قَالَ ٱللَّهُ إِنِّ مُنزَلِهُما عَلَيْكُمْ فَمَن يَكُفُرُ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنّ أُعَذِبُهُ عَذَابًا لَآ أُعَذِبُهُ وَ أَعَدُا مِن ٱلْعَلَمِينَ فَإِلَى اللَّهُ اللَّهِ المائدة .

الثانية: والأنبياء عليهم السلام يحاورون أقوامهم:

ومحاورة الأنبياء المنتخرقة مع أقوامهم في كتاب الله، وبأسلوبهم الهاديء الرَّزين الَّذي يليق بِهم، استغرقت مِساحة واسعة من مساحة قصصهم التي قصّها الله تبارك وتعالى علينا، فعلى سبيل المثال تكرَّرت - بتنوّع - مُحاورةُ كلِّ من: (نوح وهود وصالح ولوط وشعيب) المنتخر لأقوامهم، في كل من سورة (الأعراف) الآيات: (من ٥٩ إلى ٩٣)، و(هود) الآيات: (من ٢٩ إلى ٩٥)، و(الشعراء) الآيات: (من ٢٩ إلى ١٩٥).

وكذلك تكرّرت مع التنوّع، مُحاوَرَةُ إبراهيم عَلَيْكَا مع أبيه وقومه، حول عبادتهم للأصنام، في كل من سورة (الأنعام) الآيات: من (٧٤ إلى ٨٣)، و(مريم) الآيات: من (٤١ إلى ٥٠)، و(الأنبياء) الآيات: من (٥١ إلى ٧٣) و(المعراء) الآيات: من (٣٨ إلى ٨٩)، و(العنكبوت) الآيات: من (٦٨ إلى ٨٧)، و(الصافات) الآيات: من (٨٣ إلى ٩٨).

والآن لنتأمَّلُ هذه الآيات البيِّنات التي تصوِّر لنا محاورة نبيِّ الله موسى عَلَيْتُلاً، ولك من قومه (بني إسرائيل) وأخيه (هارون) عَلَيْتُلاً، والسّامري

صانع العجل الذّهبي الّذي عبده جَمْعٌ من بني إسرائيل، حين غاب عنهم موسى مدةً من الزمن، بعد الميقات الأربعيني المضروب له، للقاء ربّه تبارك وتعالى وكلامه معه:

﴿ ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَنْمُوسَىٰ ﴿ فَالَ هُمْ أُوْلَاءِ عَلَىٰ أَثْرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ إِنَّ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلُّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ اللَّهِ فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَى قَوْمِهِ عَضَبَنَ أَسِفًا قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهَدُ أَمْ أَرَدَتُمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِكُمْ فَأَخْلَفَتُم مَّوْعِدِى ﴿ قَالُوا مَا أَخَلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلِيكِنَا جُمِلْنَا أُوْزَارًا مِن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَهَا فَكَذَلِكُ أَلْقَى ٱلسَّامِيُّ ﴾ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوارٌ فَقَالُواْ هَلْذَا إِلَهُ كُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِى اللَّهِ أَفَلًا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَمُمُّ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا اللَّهِ وَلَقَدّ قَالَ لَمُثُمَّ هَنُرُونُ مِن قَبْلُ يَنْقُومِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ ۗ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱلَّبِعُونِ وَأَطِيعُواْ أَمْرِي ﴾ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۞ قَالَ يَهَدُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْنَهُمْ صَلُّوا ﴿ اللَّا تَتَّبِعَنِّ أَفْعَصَيْتَ أَمْرِى ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمُّ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَقِي وَلَا بِرَأْسِيٌّ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَهِ بِلَ وَلَمْ تَرَّقُبُ قَولِي ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسْمِرِي ﴿ قَالَ بَصُرُتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ، فَقَبَضْتُ قَبْضَاتُ مِنْ أَشَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِي ﴿ قَصَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَ لَكَ فِي ٱلْحَيَوْةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسٌّ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُغَلَّفَكُّم وَأَنظُر إِلَى إِلَهِكَ ٱلَّذِي ظُلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّفَنَاهُ ثُمَّ لَنَسْفَنَاهُ فِي ٱلْيَرِ نَسْفًا ﴿ إِنَّكُمْ اللَّهُ مُمْ اللَّهُ ٱلَّذِي لَا إِلَّهَ إِلَّا هُوُّ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمَا ﴿ وَاللَّهِ ۗ [طه].

ونلاحظ في محاورات موسى الثلاث، لكل من: قومه المُنْحَرِف (بني إسرائيل)، ونائبه الصالح الحكيم المغلوب على أمره (١) (هارون) علي الله والسّامريّ الضال المُضِلّ صانع العجل الذهبي، ما يلي: [مع العلم أن محاورات موسى علي تلك ليست مجرّد محاورات، بل وخالطتها محاسبة الحاكم لشعبه المنحرف، وتقويمه لأخطائه، وتَفَحُصهُ للأسباب التي نتجت

⁽١) كما يبدو من قوله في اعتذاره لأخيه موسى عليهما السلام: ﴿ قَالَ اَبْنَ أَمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْنُلُونِنِي فَلَا تُشْمِتْ فِي الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

عنها تلك الأخطاء]، وقبل الشروع في بيان كيفية تلك الحِوارات الثلاث لِموسى عَلَيْتُهُ نُنبُه على مسألةٍ مهمة:

إن موسى الكليم لله العظيم تبارك وتعالى، على الرغم من أنّه كان ذا سَجيّة شديدة، كما هو ظاهرٌ في أكثر مواقفه، وَأنّهُ كان أمام حادثة فظيعة، بل كارثة قومية كبرى، وهي ارتداد شعبه أو أكثرهم من الإيمان إلى الشرك والوثنية، في الوقت الذي ذهب هو إلى لقاء ربه، والكلام معه، وتَلقّي الشريعة (التوراة) منه، لتنظيم حياة شعبه بِها! نعم على الرغم من كل هذا، نراه يُحاور أطراف محاوريه الثلاثة: (الشعب، الخليفة، المُفتّن) بغاية الرزانة والهدوء مع غضبه الشديد - وتتجلّى رزانته وهُدوؤه، في توجيه أسئلته التوبيخية بصفته حاكماً محاسباً، واستفساراته بصفته محاوراً، بغاية الدقة والرّصانة، كي يَطلّع على السبب الأساس لانحراف شعبه، ومصدر الداء، بُغيّة إيجادِ علاج ودواء مناسب سريع وحاسم، لِهذا الإنحراف العظيم، الذي ينبغي أن يُعالَجَ بِحكمة وحَرْم وسرعة، ثُم انه يستمع بكل هدوء إلى جواب كل منهم:

١ - أما بالنسبة لقومه:

فبعد أَنْ يُذَكِّرهم نِعْمَةَ الله بوعده الحسن معهم، يُوَجِّه لَهم سؤالاً توبيخياً محتوياً على احتمالين، لسبب اتباعهم للسامري في عبادة العجل، حيث يقول لَهم: أَوَ كان انحرافكم، من جرّاء طول مدة غيابي عنكم، (ولم يَغِبْ عنهم سوى أربعين ليلة)، أم أردتم أن ينزل عليكم غَضَب ربّكم الجبّار؟! ومعنى هذا السؤال - كما أرى - هو: أنه لا يوجد أي سبب معقول لانحرافكم، إذاً: فانحرافكم لَيْس سَبَبُه سوى جهلِكم وسفَهكم!

وعندما يُجيبه قومه، بِجواب هو في غاية الرَّكاكة، بل هو قريب من أن ينطبق عليه المثل المشهور (العَذْرُ أَقْبَحُ من الذنب) حيث يقولون بأن سبب إخلاف وَعْدِنا معك - بأن نظلً على الطريق إلى أن ترجع إلينا - كان شيئاً خارجاً عن إرادتنا(١)، وذلك لأن الحُلِيَّ الّذي حَملناه معنا نكايةً

⁽١) ﴿ قَالُواْ مَا آَخُلْفَنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا. ﴾ [طه: ٨٧] أي: بِإِرَادةٍ حُرَّةٍ مِنَّا، أنظر: المعجم الوسيط، ص٨٨٦.

بالمصريين المُضْطَهِدين لنا، رميناه، وكذلك السّامري رمى حُلِيَّه الّذي عنده، ثم صنع من الحلي المُتَجمِّع بعد إذابته، هَيْكَلَ عِجْلِ، فقيل لنا إنَّ هذا هو إله موسى، ولكن موسى نَسِيَ إلهه، فذهب يبحث عنه في مكانِ آخر!! نعم عندما يسمع موسى هذا الجواب المتهافت، والإعتذار العجيب، يُنهي محاورته معهم، وينتقل إلى محاورة أخيه هارون عَلَيْكُمْ، وذلك لأن معالجة مثل هذه الأمور تَتَطلّبُ الإجراءاتِ العملية السريعة، بعد معرفة الأسباب والإطلاع على الجذور، وأما إطالة الحوار والأخذ والردّ الكثير، فلا ينفع بل قد يَزي ُ الأمر تعقيداً، والوضع تفاقماً.

٢ ـ وأما بالنسبة لأخيه هارون:

بما أن مسؤولية هارون ﷺ كخليفة ونائب، ثقيلةً، فلا يكتفي وسى عَلَيْتُلِلاً معه بِمجرد المحاورة، بل ويأخذ بِشَعْر رأسه ولِحْيته، توبيخاً وتأنيباً له، وإضافةً إلى ذلك، إشعاراً للكلِّ بأنَّ ذلك الإنحراف من القُبْح والسُّوء، بِحيث لا يُتسامَحُ فيه مع أحد، ولو كان نب " الله الكريم هارون الهاديء الحليم عَلَيْتُ ﴿ والسؤال الَّذِي يُوجُّهِ موسى إلى هارون عليهما السلام هو: ما الّذي أدّى بك إلى عدم اتباعي في اتّخاذ إجراءات سريعة، تِجاه هذه الحادثة الأثيمة، والجريمة العظيمة، عندما رأيتهم انحرفوا، أو كان وقفك ذلك بسبب عصيانك الأمري؟ أم اضطرَّك إليه سببٌ آخر؟! وبعد أن يُلاطِفَهُ ويَسْتَعْطِفَهُ أَخُوه هارون، مُذَكِّراً إياه أنه شقيقه وأمُّهما واحدة - وكان أبوهُما أيضاً واحداً، ولكن المقام مقام استعطافٍ وتَحريكِ للعواطف ويُناسِبُه ذِكْرُ الأم، مصدر العاطفة والعطف والحنان، - ويطلب منه إرسال شَغره والكُفُ عن جَذْبه، يُبَيِّنُ له عُذْرَهُ في عدم التصدِّي لِذلك الإِنحراف باستعمال القوة، بقوله: (إِنِّي خشيت أن تقول فَرَّقْت بين بني إسرائيل ولَم تَرقُب قولي)، أي: إنّ قيامي بإجراء عملي واستعمال القوة، كان يؤدي إلى اقتتالِ داخلي، وهذا ما لم أره من ضمن صلاحياتي، ولِهذا أمسكت عنه كي لا تحاسبني نتيجة اقتتالِ داخلي، بأنَّني لِماذا لَم أَنْتَظِرْك رَيْثما ترجعُ! وبالإضافة إلى هذا العذر، فقد اعتذر - كما جاء في سورة (الأعراف) الآية (١٥٠) بأنه كان مغلوباً على أمره: ﴿ . . . قَالَ أَبِّنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِت بِي ٱلْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴿.

وهنا يقتنع موسى عَلَيْتُلا باعتذار أخيه إليه، بدليل أنه قال بعد اعتذار أخيه في سورة (الأعراف) ﴿قَالَ رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِ رَمْتِكُ أَخْيه أَرْكُمُ ٱلرَّحِينَ ﴿ قَالَ رَبِ أَغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِ رَمْتِكُ وَأَنْتَ أَرْحُمُ ٱلرَّحِينَ ﴾.

٣ - ثم ينتقل موسى أخيراً، وفي المرحلة الثالثة من محاوراته المشوبة بالمحاسبة، إلى محاورة السامري (المفتن).

وذلك لأن الشعوب هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن سبب انحرافها، ثم ولاة أمورها الشرعيين، وأخيراً يُوجّه النقد واللّوم إلى العناصر الفاسدة الّتي تَصِيدُ في الماء العَكِر، وإلّا فأن تُجعَلَ المسؤولية كلّها في عنق المُفَتِن المُفْسِد، ويُخلِي الشّعب كَتِفَه من تَحت حِمْلِ المسؤولية، فهذا يعني أن الشعب مَيت، أو أنه مِثْلُ الغَنَم الّذي يَتْبَعُ كُلَّ ناعق، ويَنُمُ اعتذارُ بني إسرائيل لِموسى عَلَيَكُلاً، عن حالة كالتي أشرنا إليها، كما هو واضح في قولهم: (ما أخلفنا موحدك بِمَلْكِنا ولكنا حُمُلنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها فكذلك ألقى السّامري) حيث يُصَوِّرون أنفسهم بقولهم: (ما أخلفنا موحدك بِمَلْكِنا ولكنا حمُلنا أوزاراً..)، وكأنهم فاقدون للعقل والشعور، وكأن كلَّ ما فعلوه من حَمْلِهم حُلِيَّ قوم فرعون، ثم اتباعهم للسامري في عبادة العجل، ما فعلوه من حَمْلِهم حُلِيَّ قوم فرعون، ثم اتّباعهم للسامري في عبادة العجل، انما فعله بِهم غيرهم، وكانوا هم مغلوبين على أمرهم!!

ويكتفي موسى بِمحاورة السّامري في البداية، بقوله: (فما خطبك يا سامريّ؟!)، أي: لماذا فعلْت ما فعلت من تَجميع الذهب، وصنع العجل، ثُم اتُخاذِه إِلها وصَنَماً؟ ولما يُجيبه السامري بِجواب غامض وربَّما كان كِذْبَةً مُلَقَّقةٌ فقط، لِتبرير جريْمَتهِ النكراء، حيث يقول: (بصرت (۱) بِما لَم يبصروا به فقبضت قبضة من أثر الرسول فنبَذْتها وكذلك سوَّلَت لي نفسي)، وانَّما قلت إِنَّ جواب السامريّ هذا غامِض، بَلْ أُرَجِّح أنه مُجرد كلام مُلَقّقٍ لِتَبرير موقفه، لأنه لا ندري - أو على الأقل أنا لا أدري لِحدُ الآن -:

أولاً: ما الّذي رآه السّامري ولم يره غيره: (بصرت بما لَم يَبصروا به)؟!

⁽١) بَصْرَ به: عَلِمَ، وأبصرَه: رآه، والتبصُّر: التأمُّل والتعرُّف. مختار الصحاح، ص٥٥.

ثانياً: وما قصده بكلمة: (قَبَضْتُ قَبْضَة) وكلمة: (من أثر الرسول) ومَنْ هو ذلك (الرسول)؟!، ولِهذا فأنا أرى أن جوابه ذلك، لم يكن سوى محاولة تَستُّر على جريمة شنيعة، ارتكبها وتوقَّع عليها عُقوبة شرعية صارِمة، نعم لما أجابَهُ السّامري بِجوابه الغامض ذلك، وقد وصل إلى جذور المشكلة في كلِّ مجالاتِها، لم يبق أمامه إلّا البَدء بِمعالَجة الموقف، وذلك بالقيام بإجرائين عَمَليَّيْن:

أولهما) معاقبة السّامري بطرده من المجتمع، أو بفرض العُزلة عليه، وإلزامِ المجتمع بِهَجْره وعدم الإختلاط معه، وذلك مثله مثل الذي يصاب بِمرض مُغدِ خطير، فَيُضْرَبُ عليه الحَجْر الصِّحِي كيلا يُعْدِيَ الآخرين، هذا علاوة على عقوبته الأخروية: ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَ لَكَ فِي ٱلْحَيْوَةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسٌ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُ ﴾.

ثانيهما) تَحريق الصَّنم العِجْل، وذَرِّ رَمادِه في البحر، حتى لا يبقى له أثر ولا ذكر، الا على سبيل الحكاية والقصص: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ إِلَاهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّ لَنُحْرَقَنَّهُ ثُمَّ لَنَسِفَنَّهُ فِي ٱلْيَدِ نَسَفًّا ﴾.

وفي الختام يعرّف بِهم موسى الإله الحَقَّ جلَّ شأنه بقوله: ﴿إِنْكُمَّا اللهُ كُمُّ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَا إِلَّهَ إِلَّا هُوَّ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿ ﴾ [طه].

هذا نموذجٌ من نَماذج حوارات الأنبياء المَيْنِ الحكيمة الرَّصينة، في شَتَّى الظروف والأحوال، والمواقف العصيبة التي لا تثبت فيها سوى العقول الرّاجحة، التي تُمْسِكُ بزمامِها القلوبُ الموصولَة بالله تبارك وتعالى.

الثالثة: وأهل الإيمان يتحاورون فيما بينهم، ويُحاورون الناس:

وسنختار كلا من قصة (أصحاب الكهف) في وقصة (صاحب الجنتين) المغرور بِماله، وصاحبه المؤمن الناصح له، لكلّ من الحوار الداخلي لأهل الإيمان، وحوارهم لغيرهم، كمثالين في كتاب الله الحكيم:

أولاً: تحاور أصحاب الكهف، كنموذج للحوار الداخلي لأهل الإيمان:

وقد تَمَّ تَحاور أصحاب الكهف فيما بينهم في مرحلتين، المرحلة

W . 9

الأولى قبل ذَهابِهم إلى الكهف، نجاةً بدينهم ثم نومهم الطويل (٣٠٩) عاماً فيه، والمرحلة الثانية بعد استيقاظهم من نومهم المعجز الخارق:

المرحلة الأولى: قال سبحانه وتعالى: ﴿... غَنُ نَقُشُ عَلَيْكَ بَاأَهُم بِالْحَقِّ الْمُرحِلَةُ الْأُولِيهِمْ إِذْ قَامُوا إِنَهُمْ فِيْرَيَّةُ مَا مُوا بِرَيِهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدَى ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُنَا رَبُ السَّمَنُونِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُوا مِن دُونِيةِ إِلَنَهَا لَقَد قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴾ هَنُولاً عَقُولاً عَوْمُنَا الْحَنْدُوا مِن دُونِيةِ اللّهَ لَولاً يَأْتُونَ عَلَيْهِم سَطَطًا ﴾ والمُعلان بَيْنٌ فَمَن أَظْلَمُ مِتَنِ آفَكَهْ يَنشُر لَكُو رَبُكُم مِن رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّغُ لَكُم مِن رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّغُ لَكُم مِن أَمْرِكُم مِرْفَقًا إِلَى اللّهِ فَالْوَهُ إِلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَنْ رَبُكُم مِن رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّغُ لَكُم مِنْ أَمْرِكُم مِرْفَقًا إِلَى اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ مَرْبُكُم مِن رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّغُ لَكُم مِنْ أَمْرِكُم مِرْفَقًا إِلَى اللّهُ فَالُولُ ﴾ والكهفا.

ويتمثل تَحاور أصحاب الكهف الشباب هذا، في عدة أشياء، وتَمخض عن عدة مواقف، وهي:

- إعلانُهم عن إينمانهم بربوبية الله تعالى وحده، إذ هو رب السموات والأرض، فهو وحده الذي يَملك الربوبية على الخلق: ﴿رَبُنَا رَبُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.
- ٢ تصميمهم القاطع على ألّا يعبدوا إلها سواه، ولا يدعوا غيره: ﴿ لَنَ
 ذَنْ عُوا مِن دُونِهِ إِلَهُ أَ ﴾ .
- ٣ إعتبار عبادة غير الله تعالى ودعاء غيره كإه، شيئاً بعيداً، (أي بعيداً عن الحق والصواب، والعقل والعلم والفطرة) وهذا ما يزبؤون بأنفسهم عنه: ﴿ لَقَدْ قُلْنَا ٓ إِذَا شَطَطًا ﴾ (١).
- ٤ إعلانُهم عن كفر قومهم وضلالهم، من جرّاء اتّخاذ آلهة غير الله تعالى: ﴿ هَا وُلِا مَا الله عَنْ أَوْلَ مِن دُونِهِ عَالِهَ أَنْ ﴾.
- ٥ تَحدِّيهم لقومهم على أن يأتوا بدليل واحد واضح، على صدقهم في دعوى وجود تلك الآلهة المزعومة: ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطُكِنِ بَيْنِ ﴾.

⁽١) شط شطوطا وشَطَطاً: بَعُدَ، المعجم الوسيط، ص٤٨٣.

- ٦ حُكمهم على كلِّ من افترى على الله الكذب، (بادّعائه وجود شريك له) بأنه أظلم الناس: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ آفَتَرَىٰ عَلَى ٱللهِ كَذِبًا ﴾.

المرحلة الثانية: قال الله العليم الحكيم جل شأنه: ﴿ وَكَذَاكِ بَعَثْنَاهُمْ لِينَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ قَالُ فَآبِلُ مِنْهُمْ حَكُمْ لَيِثْتُمْ قَالُواْ لِبَشْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُواْ لِبَشْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُواْ لِبَشْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُواْ لِبَشْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ قَالُواْ لِبَشْنَا يَوْمًا لَوْ بَعْضَ يَوْمِ قَالُواْ لِمَنْ الْمَدِينَةِ فَلْمَنْظُر رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمِنَا لَهُ مَا يَعْمَلُ اللهُ ال

ويتمخض الحوار الداخلي للفتية المؤمنين الفارين بدينهم، والنائمين في الكهف، عن التائج الست الآتية:

- النهم فيما بينهم، عن مقدار مُدَّةِ لُبَثِهم في النوم، وتصوُّر بعضهم أنَّهم بقوا يوماً كاملاً، أو أقلَّ، وعدم وصولهم إلى نتيجة واضحة:
 ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَهُمْ لِيتَسَاءَلُواْ بَيْنَهُمُّ قَالَ قَابِلُ مِّنْهُمْ كَمْ لَيثُمُّ قَالُواْ لَيْنَهُمُّ قَالَ قَابِلُ مِّنْهُمْ كَمْ لَيثُمُّ قَالُواً لَيْنَهُمُّ قَالَ قَابِلُ مِنْهُمْ كَمْ لَيثُمُّ قَالُواْ لَيْنَهُمُ قَالَ لَا يَعْمَلُ يَوْمِ ﴾.
- ٢ إحالَةُ العلم اليقيني بِمقدار مُدَّةِ لُبْيْهِم في النوم، إلى الله تعالى، بعد عدم الوصول بأنفسهم إلى نتيجة مطمئنة: ﴿قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعَلَمُ بِمَا لَيَشْتُمُ ﴾، ويفهم من هذا، أن المسلم ينبغي له أن يسعى للإطلاع على ما يَجهله مِمّا له ارتباط به، ولكن إذا وَصَل نَتيجَةَ البَخْب، إلى أن الموضوع خارجُ نطاق طاقته ووسائله، يَجب أن يَكُف ولا يُضِيعَ جهدَه سدى، فيما لا قِبَلَ له به، وخصوصاً في مَجال المسائل التي لا تَنبني عليها نتائجُ ضرورية وعملية.

411

- ٣ الإنشغال بتدبير كيفية الحصول على الطّعام، الذي هو أَهم الأشياء لِجماعة مُختفين في الجبال، وذلك بإرسال أحدهم إلى المدينة لشراء الطعام بما معه من المال، والتوصية له بأن يَختار نوعاً أكثر ما يكون حلالاً، وأبعد ما يكون عن الشبهة: ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِرِزْقِ مِنْهُ ﴾ بورِقِكُم هَا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقِ مِنْهُ ﴾، وقولهم: ﴿ فَأَيْمَا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقِ مِنْهُ ﴾، وقولهم: ﴿ فَأَيْمَا تِكُم بِرِزْقِ مِنْهُ ﴾، يفهم منه تقليل المقدار المُشترى من الطعام.
- ٤ توصية المُرْسَل لشراء الطَّعام، بالتَلطُّف أي: التَخفِّي وعدم الكشف عن نَفْسه، كي لا يَطَّلِعَ الناسُ بسببه عليهم: ﴿ وَلْيَتَلَطَّفُ وَلَا يُشْمِرَنَّ بِحِكُمْ أَمَدًا ﴾.
- تعليل التَخفي وعَدَم التعرّض للإِنكشاف، بأنَّ قومهم إذا ما علموا مكانهم، واطلعوا عليهم فَسَيُخيرونهم بين أمرين: قتلهم رجماً بالحجارة، أو رجوعهم إلى دينهم، الذي هو عبارة عن الشرك بالله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلْتِهِمْ﴾.
- ٦ واتّفاقهم على أنّ العودة إلى الكفر، يَتَرتّبُ عليها الشقاءُ والخُسران الأبدى: ﴿ وَإِن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدُا ﴾.
- هـذا ويظهر من قولهم: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيَكُو يَرْجُمُوكُمْ أَوَ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلْتِهِمْ ﴾، أن أولئك الشباب الأتقياء، كانوا قِلَّة مغلوبة على أمرها، ولا يَمتلكون وسائل المقاومة والدفاع عن أنفسهم، أمام قومهم الكفار، ولِهذا اختاروا الهجرة واللجوء إلى الكهف، ورجَّحوا شظف حياة الكهوف والمغاور مع الإيمان، على حياة المدنية وملذّاتها المؤدّية إلى الخسران.
- وكذلك يدل قولهم: ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَكُا﴾، على أنّهم كانوا مُصَمِّمين على اختيار القتل رجماً، على العودة في ملَّة قومهم ودينهم الكفري، وذلك الأنَّهم رَتَّبوا عَدَم الفلاحِ الأَبدي، على الإرتداد عن الدين فقط، ولم يُرتبوا على قتلهم رجماً شيئاً.

WIY

أَجَلْ، هذا نَموذجٌ للتحاور الداخلي لأهل الإيمان، ونِعْمَتِ النتائج التي تَمَخض عنها ذلك الحوار.

ثانياً: حوار صاحبِ صاحِب الجَنَّتين، المؤمِنِ المُعْدِم^(۱)، مع صاحبه الغني الكافر المغرور، كنموذج لحوار أهل الإيمان مع غيرهم:

ونستنتج من هذا الحوار بين رجل غني متكبّر كافر، ورجلٍ مؤمن قنوع شاكر، ما يلي:

موقف الرجل الغني الكافر:

- التكبر والتبجع على الآخرين، والإفتخار عليهم، بسبب وجود ازدحام الناس حوله، والغنى والثروة: ﴿وَكَانَ لَدُ ثُمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُعَاوِرُهُ أَنا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَرُ نَفَرًا ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا
- ٢) الإعجابُ والغرور بسبب الغنى والمال، وتصور البقاء الأبدي:
 ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُ أَن تَبِيدَ هَاذِهِ أَبَدًا ﴿ وَكَالَى مَا اللَّهُ لِنَالَمُ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُ أَن تَبِيدَ هَاذِهِ أَبَدًا ﴿ وَإِلَّهُ اللَّهُ لَا إِلَى اللَّهُ اللَّاللَّالَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا لّ

⁽١) أَعْ َمَ الرَّجُلُ: إِفتقر، فهو مُعْدم وعَديمٌ. مختار الصحاح، ص٤١٨.

- ثم تطور الغرور إلى إنكار مجيء القيامة، التي تزول فيها الدنيا وما
 فيها، ومن ضمنها جنّته هو: ﴿وَمَاۤ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَارِمَةً﴾.
- ٤ و٥) والشك في الرّجوع إلى الله، ثم تصوّر أنّه حتى لو حدث الرجوع من الله عنه الله عنه و الله الترحيب به، ونعيماً أحسن مِمّا هو فيه الآن: ﴿وَلَهِن رُّدِدتُ إِلَى رَبِّ لَأَجِدَنَ خَيْرًا مِنْهَا مُنقَلَبًا﴾، وكل هذه التصورات، مَنشؤها الغرور وقياس الآخرة على الدنيا، وتصوّر أن الغنى الدنيوي، دليل على المقبولية لدى الله تعالى!!

موقف الرجـل القنوع الشاكر:

- 1) توبيخُه لصاحبه الكافر المتُعَجرِف المتبجِّح، على كفره، وتذكيره إياه كيفية خلق الله إيّاه في مراحل إلى أن صار رجلاً: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّتكَ رَجُلاً فَي اللهِ عَلَيْ مَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ المِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِلمُ الله
- إعلانُه عن توحيده لربه وعدم الإشراك به، كما فعل صاحبه المتكبر:
 ﴿لَكِكَنَا هُوَ اللّهُ رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَتِي أَحَدًا ﴿ إِلَى اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَتِي أَحَدًا ﴿ إِلَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

والملاحظُ أنَّ الرجل الغني المغرور، لَم يَبُحْ بشركه صراحةً، ولكن الرّجل الصالح اعتبره مشركاً، لأنه اعتمد على ثروته وغناه أكثر منه على ربه، الّذي تَشَكَّك في وعده ولقائه!

- ٣) تنبيهه إياه إلى المسلك الصحيح الرشيد، في التعامل مع الغنى والثروة والنّعيم الدّنيوي، وهو أنْ يُرجِعَ ثروتَهُ وغناه إلى مشيئة الله وَقُوّته، وبالتالي يشكُرَ الله تعالى عليها، ويتواضَعَ أمام عباده، لا أن يَظُنّ بأنه حاصل عليه بقدرته وعلمه هو فحسب لأن قدراتِهِ وإمكانياته أيضاً هِبَةُ من الله -، وبالتالي يَنْسى ربّه ويتكبّر على الناس: ﴿ وَلُولَا إِذْ دَخَلَتَ جَنّنَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللّهُ لَا قُوّةً إِلّا بِاللّهِ ﴾.
- ٤) ثُم يبين له حقيقة أن المال والغنى يَجيء ويذهب، ولا يبقى أحد
 على حال سوى الله ذي الجلال، ويقول له: إنْ كنت تراني الآن أقلَّ

415

منك مالاً وولداً، فليس بعيداً أن يَهَبني الله تعالى غنى وثروة وأهلاً، خيراً وأفضل مِما هو عندك، أو أن يُرْسل الله تعالى صاعقة من السماء على جنّتك فتُضبح أرضاً جرداء مَلْساء لا شيء عليها، أو أن يجعل ماءَها غائراً ذاهباً، فلن تتمكن من طلبه وإخراجه! ﴿وَلَوْلاَ إِذَ مَنْكَ مَانَكُ قُلْتَ مَا شَاءَ اللّهُ لَا قُوّةً إِلّا بِاللّهِ إِن تَكْرَنِ أَنّا أَقَلَ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا اللهُ فَعَسَىٰ رَبِّ أَن يُوْتِينِ خَيْرًا مِن جَنّيكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِن السّمَاء فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلْقًا اللهُ أَوْ يُصِبِحَ مَا وَهُمَا غَوْرًا فَلَن تَستَطِيعَ لَهُ وَلَلَا اللهُ اللهُ

بالنتيجة: يَخدث ما توقعه الرجل المؤمن بفراسته الإيمانية، وعلى أساس فهمه لِسُنَنِ لله تعالى، والتي إحداها زيادة الله النعم بالشكر عليها، وسَلْبُهُ إياها من جرّاء الكفران، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّكَ رَبُكُمُ لَهِن شَكَرْبُدُ لَأَزِيدَنَّكُمُ وَلَين كَفَرَّتُم إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿ وَ إِلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

إذن:

فالحوار هو الأسلوب المفضّل الذي اختاره سبحانه وتعالى لمخاطبة كل أصناف خلقه - من ذوي الشعور الملائكة والجن والإنس -، وكذلك هو الأسلوب الذي استعمله الأنبياء الكرام، الصَفْوة المختارة من البشر عليه للحديث مع غيرهم، كما وسار أهلُ الإيمان على منهاجهم في كلُ عضر ومِضر، لِذا فلا مندوحة لإعلام إسلاميً، عن اتّخاذ الحوار أسلوباً وطريقة للكلام مع الناس، اتّباعاً لكتاب الله، واقتداء بسنن رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

* * *

الفقرة الثانية: الجدال أسلوب أهل الباطل:

ما أن الحوار هو دَيْدَنُ أهل الحق والإيمان، كذلك كان الجدال دَوْماً هو الأسلوب، الذي يَلُوذ بِه أهل الكفر والباطل، ولا يزال، وسبب ذلك واضح، وهو:

بما أن الحق المنسجم مع العقل والفطرة، والمَدعوم من العلم، يكون الوصول إليه والإقرار به هو دَوْماً نتيجة الحوار الهاديء، فأهل الحق يُرحِّبون به، ويرون فيه ضالَّتهم المنشودة، وهم بما أنهم طُلاّبُ الحق، فلا يُهِمُهم على يَدِ مَنْ يَظْهَرُ، هم أو غيرهم، ولكن أهل الباطل بخلافهم، لا هم يَمتلكون الحق في ذاتِهم، ولا يَسْمَحُ لَهم التكبُّر قُبولَهُ من غيرهم، لِذا يَضِيقون ذَرْعاً بالحوار الهاديء، ويُفَضُّلون عليه الجدال الصّاخب، بَلْ وقد لا يتحمّلون الجدال أحياناً، ويتحوَّلون منه إلى ميدان النزال، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلذِّينَ صَعَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُحُرِجَنَكُمْ مِّن أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَ فِي مِلَّتِنَا لَّ. . ﴾ [ابراهيم: ١٣].

وإبليسُ اللَّعين هو أول المجادلين، حيث حوَّل حوارَ الله الحكيم الحليم العليم تبارك وتعالى معه، من أوَّل وَهْلَةِ إلى جدالِ بالباطل، وذلك أنَّه لما أمره الله العليم تبارك وتعالى معه، من أوَّل وَهْلَةِ إلى جدالِ بالباطل، وذلك أنَّه لما أمره الله تعالى بالسجود لآدم عَلَيْتُلا مع الملائكة، سَجَد الملائكة الكرامُ، ولكن تَخلَقُ بَشَرًا اللَّئيمُ، ولم يُنفُذ أمر الله العظيم! كما قال تعالى: ﴿إِذَ قَالَ رَبُّكَ اللَّمَلَةِ إِنِي خَلِقُ بَشَرًا مِن طِينٍ ﴿ فَإِنَ اللَّمَاتُ كُمَةً وَيَفَخُوا لَهُ سَجِدِينَ ﴿ وَهَا المَلَةِ كُمُ اللَّمُ اللَّهُ المُعْمِدِينَ ﴿ وَهَوَ المُعلَيمِ عَن المُعلَيمِ عَن المُعلَيمِ عَن المُعلَيمِ عَن الله إلى الله الله تعالى عن سبب امتناعِهِ عن السجود، بَدل مِن المَالِينَ ﴿ وَهَا الله الله تعالى عن سبب امتناعِهِ عن السجود، بَدل مِن الفيرِ ويعترف بالسبب الحقيقي لعصيانه، والذي يتمثل في شيئين، هما:

١ - الكبر. ٢ - الحسد.

ما هو واضح في قوله في سورة (الإسراء) حيث يقول اللَّعين مُغترِضاً على ربِّ العالمين وأَحكم الحاكمين: ﴿... وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَةِكَةِ ٱسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا لِللَّهِ قَلْنَا لِلْمَلَةِكَةِ ٱسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا اللَّهِ قَالَ أَرَءَيْنَكَ هَاذَا ٱلَّذِي

414

حَرَّمْتَ عَلَى لَمِنْ أَخَرْتَنِ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ لَأَحْتَنِكَنَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلَا ﴾، ويتَبدَّى كِبْرهُ وتعاظمه، في قوله: ﴿ مَأْسَجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾؟! كما أن حَسَده باد في قوله: ﴿ أَرَهَيْنَكَ هَلْنَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَى ﴾، حيث حَسَد آدم، لأن الله تعالى فضَّلَه عليه، وَأَلْزَمَهُ إِبداءَ الإكرام له، بالسجود له.

نعم بدلاً من أن يبوح بالسبب الحقيقي لعصيانه، وهذا ما يتطلبه الحوارُ الذي يُرادُ به الوصولُ إلى اكتشاف الحق والصواب، لجأ إلى الجدال وقال: ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ أَمَ خَلَقْنَهُ مِن ظَينٍ ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ

ولا شك أن جواب إبليس هذا، جِدالٌ بالباطل وسَفسَطةٌ ليس إلّا، وذلك لأنّه أتى بمُقدّمتَين صحيحتين في ذاتِهما و ما قوله: ﴿ خَلَقْنَى مِن نَارِ وَخَلَقْنَهُ مِن طِينٍ ﴾، إذ صحيح أنّه مخلوقٌ من النّار، وآدمُ خُلِقَ من الطين، حيث قال تعالى: ﴿ وَلَلْمَانَ خَلَقْنَهُ مِن قَبْلُ مِن نَارِ ٱلسَّمُومِ ﴿ الحجرا، وقال عيث قال تعالى: ﴿ وَلَلْمَانَ خَلَقٌ بَشَرًا مِن طِينٍ ﴾ [ص: ٧١]، ولكن النتيجة التي بالنسبة لآدم: ﴿ . . إِنّي خَلِقٌ بَشَرًا مِن طِينٍ ﴾ [ص: ٧١]، ولكن النتيجة التي يريد بناءها على هاتين المقدمتين، ويستنتجها منهما، غَلَظ، وليس صحيحاً، وهو قوله: ﴿ أَنَا خَيْرٌ مَنِنَهُ ﴾، إذ ما هو الدليل على أنّ النّار خيرٌ من الطين أولاً، وثانياً: ما هو الدليل على أنّ الناطل، حيث يلجأ المجادِلُ إلى خَلْقُهُم وماذّةُ وجودهم؟ وهذا هو الجَدَلُ الباطل، حيث يلجأ المجادِلُ إلى سَرْدِ مقدّماتِ صحيحة، أو بعضها صحيحة وبعضها خاطئة، ثم يريد أن يُحَمِّلُ تلك المقدّماتِ، نتيجةً لا تدلّ عليها ولا تتَحمّلُها.

وفي عاقبة إبليس الوخيمة، لعبرةٌ وأيُّ عبرة لكلِّ المجادلين بالباطل.

ثم كما أنَّ أهل الإيمان، نَسجوا على مِنُوال الأنبياء الكرام، في اختيار أسلوب الحوار، كذلك أهل الكفر والباطل، تَشَبَّثوا بأَذْيال الجدال، اقتداءً بسلفهم الطالح إبليس، وهذه بعض الآيات بهذا الصدد، والتي يَصِفُ الله تعالى فيها أهلَ الكفر بقيادة الطواغيت المستكبرين، ولجُوئهم إلى الجدال

بالباطل، في مقابل دعوة أنبياء الله الحقة الواضحة الناصعة:

- (مَا يُجَدِلُ فِي مَاكِتِ اللّهِ إِلّا الّذِينَ كَفَرُوا فَلا يَغْرُرُكَ تَقَلَّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ (١)
 حَلَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوجِ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتَ حُلُ أَمْتِهِ بِرَسُولِهِمْ لِيَاخُدُوهُ وَجَدَلُوا بِالْبَطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَ فَأَخَذُنُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ (١)
 عِقَابِ (١)
 إغافر].
- ٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي عَالِيتِ اللَّهِ بِعَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمُ إِن فِي صُلُورِهِمَ إِلَّا صَبُدُورِهِمَ إِلَّا حَبِيَّ مَا هُم بِبَلِغِيهُ فَاسْتَعِدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّكِيعِ عُلَيْ السَّكِيعِ عُلَيْ السَّكِيعِ السَّكِيعِ السَّكِيعِ السَّكِيعِ اللَّهِ التَّهُ هُوَ السَّكِيعِ عُلَيْ السَّكِيعِ عُلِيعِ عُلَيْكُونِ السَّكِيعِ عَلَيْكِ السَّعَالِ السَّكِيعِ عَلَيْ السَّكِيعِ عَلَيْمِ السَّلِيعِيدُ السَّكِمِ عَلَيْكُ السَّكِمِ عُلَيْكِ السَّكِمِ عَلَيْ السَّلِمِ عَلَيْكُ السَّلَمِ عَلَيْكُ السَّلِمِ عَلَيْكُ السَّلِمِ عَلَيْكُ السَّلِمِ عَلَيْكِ السَّلِمِ عَلَيْكُ السَّلِمُ السَّلِمِ عَلَيْكُ السَّلَمِ عَلَيْكُ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكِ السَّلِمِ عَلَيْكُولِ السَّلِمِ عَلَيْكُ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُ عَلَيْكُمِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولُ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ السَلِمِ عَلَيْكُولِ
- ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَجُدَدِلُ ٱلَّذِينَ كَ فَرُوا بِٱلْبَطِلِ
 لِيُدْحِضُوا بِهِ ٱلْمُقَّ وَٱلْخَذُوا عَائِتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوا (آ) ﴿ [الكهف].

والآن كي تتوضَّح لنا صُورة الجدل والمجادلين بالباطلِ أكثر، لِنأتي بِمثال للجدل الباطل الذي هو ملاذ الكفار الوحيد، أمام الحق الأبلج الساطع:

ذكر المفسرون رحمهم الله تعالى في تفاسيرهم (١)، أنَّهُ لَمّا أنزل الله تعالى هذه الآيات: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُومِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُومِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُومِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُم لَهَا وَرِدُومِ اللهِ عَلَيْ وَعَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ مَا وَرَدُومِ اللهِ اللهُ الل

⁽۱) أنظر: (الجامع لأحكام القرآن)، ج٨، ص٣٨٥٦، للقرطبي، وانظر: لُباب النقول في أسباب النزول، ص١٥٩، ١٦٠، رقم: ٧٠٥.

وانظر الإستيعاب في بيان الأسباب، ج٢، ص(٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥)، إذ قال: أخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) رقم: ٩٨٦، وأحمد في (المسند) برقم: (٣١٨)، والطبرانيّ في الكبير برقم: (١٢٧٣)، والواحدي في (أسباب النزول) ص٢٠٦.

فَأْنَوْلُ الله تعالَى رَدَّا عليهم قوله ﴿ إِنَّ اَلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَا ٱلْحُسْنَةَ أُولَتِكَ عَنْهَ مُنْكُونَ الله تعالَى رَدَّا عليهم قوله ﴿ إِنَّ اَلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَكُ إِنَا قَوْمُكَ مِنْهُ مَنْهُ وَنَ اللهِ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهُ الل

ومعنى الآيات الثلاث باختصار، هو:

ولما ذُكِرَ عيسى بن مريم - من قبل بعض المشركين - كَمثلِ للآلِهة المعبودة من دون الله، شَرَع قومُكَ يَضحكون أَفَرَين فَرَحاً (ظناً منهم بأنهم أَفْحَموا رسول الله عَلَيه بِجعلِهم إيّاه بين خيارين: إمّا أَن يُقِرَّ: بأنَّ عيسى كمعبود من دون الله، يدخل النّار مع عُبّاده، أو أن يقولَ: بأنَّ أياً من الآلِهة المعبودة من دون الله، لا يدخل النّار، وبالتالي يَعْتَرِفَ: بأن الآية الكريمة القاضية على الآلِهة الباطلة وعابديها بدخول النّار، خَطاً!!) ثم يقول تعالى: بأن هذا المثال المضروب، ليس وراءه دافع سوى الجدل، وهم قوم مُولَعون بالخصام والجدال، ثم يقول تعالى: ليس عيسى عَليَّة سوى عَبْدِ صالح أنْعَمْنا عليه (بالنبوة والمعجزات العجيبة) وجعلناه مثالاً لبني إسرائيل، أن يهتدوا بِهَذْيهِ ويَتَبِعوا خُطاه.

وسفسطة المشركين في هذه الحادثة، وجدالهم بالباطل، واضح:

أولاً: لأنّهُم لَجؤوا إلى آية كريمة، وَبَتَرُوها من سياقها الّذي وردت فيه، وإلّا فَإِنّهم لو تأملوا السياق الّذي انتزعوا منه الآية الكريمة، كُلّه، لوجدوا فيه جوابَ إِشكالِهم، إذْ قال تعالى في الآيات (١٠١، ١٠١، ١٠٣) من (الأنبياء) أي: مباشرة بعد الآيات الثلاث التي احتجوا بالآية الأولى من (الأنبياء) أي: سَبَقَتْ لَهُم مِّنّا الْحُسَّيَّة أُولَتِكَ عَنّها مُبْعَدُونَ إِنَّ لاَ يَعْرُنُهُمُ الْفَنَعُ من الله عَمْرُن الله الله الله المناهم الله تعالى الوعد وعليه: فعيسى عَلَيْ وأمثالُه من الذين سبق لهم من الله تعالى الوعد وعليه: فعيسى عَلَيْ وأمثالُه من الذين سبق لهم من الله تعالى الوعد

⁽١) صَدَّ من كذا يَصِدُه من باب ضَرَب: ضَحِك. المصباح المنير، ص١٧٥. وصدَّ يَصِدِّ منه: أعرض وَضَج. وصَدَّ يَصُدُ صداً وصدوداً: أعرض. المعجم الوسيط، ص٥٠٩.

الحَسنُ، فهم مُسْتَثنون من هذا الحكم، الذي لم يُرد الله تعالى به غير الأصنام والطواغيت، الذين يَرضَوْن بأن يُجْعَلوا شركاء لله في العبادة، بل ويأمرون الناس بذلك!

وثانياً: إِنَّهم قوَّلُوا الآية الكريمة ما لم تَقُلْها، فالآية تقول: ﴿إِنَّكُمْ وَمَن وَمَا نَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿ إِنَّكُمْ اللَّهِ مَوجَةٌ للمشركين العابدين للأصنام، وَمَن الواضح أَنَّ الخطاب في الآية مُوجَّةٌ للمشركين العابدين للأصنام، وَمَن وراءَهم من السَّدَنة والكهنة والطواغيت، الذين يرضون بفعلة المشركين الشَّنيعة، بَلْ ويُرغبونهم فيها ويُرهبونهم عليها، ولم تقل الآية الكريمة: «ان كلَّ معبودٍ من دون الله تعالى، سيدخلُ النّار مع عابديه)، حتى يكون (عيسى) عَلَيْ وغيره من صالحي البشر والملائكة الكرام، مشمولين بالحكم، وهم الذين نادَوا بالتوحيد وتَبرًؤوا من الشرك والمشركين!

وهذا نموذج من نَماذج الجدال بالباطل، وتتوضَّح في ثناياه، صورةُ الجَدَل والمجادلين كما قلنا سابقاً.

واللَّافِتُ للنظر أنَّ الله تعالى لم يذكر كلمة الجَدَل بكل مُشْتَقاتها في كتابه الحكيم، إلَّا في حالة الذّ، باستثناء قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجُلِدلُك فِي دَوْجِهَا... ﴿ [المجادلة: ١]، حسبما أَتَذكَّر، وقد يكونُ في هذا الموضع سِرٌ، كأن تكون المرأة المجادلة (خولة بنت ثعلبة) ﴿ الله عَلَى الله عناصر الجدل مثلاً ال

وانما قال سبحانه بعد ذلك وفي السياق نفسه: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ عَاوُرَكُما مَّ . . ﴾ وسمّاه محاورة، إكراماً للنبي من وصفه بالمجادل، كما أرى، والله هو العليم الحكيم.

⁽۱) وانظر لمعرفة سبب نزول هذه الآية وما بعدها: الإستيعاب في بيان الأسباب، ج٣، ص٧٣، ٣٢٨، ٣٨، حيث قال المؤلفان بعد ذكر قصة النزول: قلنا: وهذا إسناد حسن، وقال السيوطي: أخرجه الحاكم: (٢/ ٣٨٥)، والطبري: ٢٤٨٣٨، وصحَّحَهُ الحاكم ووافقه الذهبي.

وانظر: صحيح البُخاري - معلقا - (۱۲/ ۳۷۲)، و(المسند) لأحمد (٦/ ٤٦) والنسائي: (٥٦٥٤)، وابن ماجه (١٨٨، ٢-٢٦)

وهذه بعض الآيات الأخرى - بالإضافة إلى ما مرَّ ذكرها - التي ذكر فيها الجَدَلُ في معرض الذم:

- الله عَنْهُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَدِلُ الله عَنْهُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَدِلُ الله عَنْهُمْ
 يَوْمَ الْقِيكُمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا إِنَّ النساء].
- ٢- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَآءُوكَ يُجُدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ ٱلْأُولِينَ
 (١٤ الأنعام].
- ٣- ﴿... وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ لِيُجَدِلُوكُمُ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَيْكُمْ لِيُحَدِلُوكُمُ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَيْكُمْ لَيْكُمْ لِيُحَدِلُوكُمُ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَيْكُمْ لِيَحْدِلُوكُمُ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَيْكُمْ لِيَحْدِلُوكُمُ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَيْكُمْ لِيَحْدِلُوكُمُ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَا إِنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُلَّا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُل
- ﴿ كُمَّا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِ وَإِنَّ فَرِبِهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكُوهُونَ ﴿ وَكُمَّ الْمُؤْمِنِينَ لَكُوهُونَ ﴾ يُجُدِدُلُونَكَ فِي ٱلْحَقِ بَعَدَمَا لَبَيْنَ كَأَنَمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [الأنفال].
- ٥- ﴿ قَالُواْ يَكُنُوحُ قَدْ جَكَدَلْتَنَا فَأَكَثَرَتَ جِدَلْنَا فَأَلِنَا بِمَا تَعِدُنَاۤ إِن كُنتَ مِنَ الصَّلِقِينَ ﴾ [هود].

وكذب الكافرون من قوم نوح ﷺ، فهو كان لَهم مُحاوراً هادئاً ولكنهم قاسوه على أنفسهم، فاتَّهموه ظلماً بالجدل.

٢- ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَنذَا ٱلْقُـرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكَثَرَ
 شَيْءٍ جَدَلًا ﴿ قَالَ الكهف].

وهنا وان كان لفظ الإنسان عاماً في الجميع، ولكن السياق يدلُّ على أن المقصود به هنا هو الإنسان الكافر، وقَلَّما ورد لفظ (الإنسان) في كتاب الله، إلّا وقُصِدَ به الإنسان الفَتْريُّ الّذي لم تَبْلُغهُ الدعوة، أو الكافر، كما وضَّحنا هذا في الفصل الثالث من الكتاب الأول.

وخلاصة القول:

إن الحوار هو الأسلوب المُفضَّل لإدارة الكلام داخل المجتمع المسلم، وكذلك لتوجيه خطاب الدين إلى الآخرين، أما الجدال فمذموم ولا يُلجأ إليه إلّا اضطراراً، وهُناك أيضاً ينبغي أن يستعمل فيه أفضل أسلوبٍ وأَحْسَنُ طريقةٍ.

* * *

WYI

المطلب السابع: عَدَمُ ادِّعاء حيازَةِ الحق في المسائل التي تشترك فيها العقولُ

وحول أسمائه الحُسنى، التي انفرد بِها ولا يشاركه فيها غيره: ﴿ اَللَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَّ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه]، ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَنَوْتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَأَعْبُدُهُ وَاصْطَبِرَ لِعِبَدَوْءً هَلَ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

وحول كلامه الّذي وصفه بقوله: ﴿... إِنَّ ٱللَّيْنَ كَفَرُوا بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمُّ وَإِنَّهُ لَكِنْنَهُ عَزِيزٌ ﴾ لَا يَأْلِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيِّهِ وَلَا مِنْ خَلْفِيْهُ تَنزِيلُ مِّنْ حَكِيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِیْهُ تَنزِیلُ مِّنْ حَكِيمِ جَمِیدٍ ﴾ [فصلت].

وحول خَلْقِهِ الّذي لا يوجد فيه أي خلل: ﴿... الّذِي خَلْقَ سَبَعَ سَمَوَتِ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ الرَّمَنِ مِن تَفَوُتُ فَالرَجِع الْبَعَرَ هَلَ تَرَىٰ مِن مَمْوَتِ طِبَاقًا مَا تَرَىٰ فِى خَلْقِ الرَّمَنِ مِن تَفَوْتُ فَالرَجِع الْبَعَرَ هَلَ تَرَىٰ مِن فَطُورٍ ﴾ [الملك]، فُطُورٍ ﴾ أُمُّ الرَج الفاطر الحكيم بالحق: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطِلاً وَلَا نَشَهُمَا اللَّهُ اللَّيْنَ كَفَرُوا ... ﴾ [ص: ٧٧]، ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَتِ وَاللَّرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَا فَلَا أَنْ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُونِ وَاللَّرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَا فَلَا أَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُونِ وَاللَّرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَا اللَّهُ وَالْمُونِ وَاللَّرَضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَا اللَّهُ وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْهُ الللللَّهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللللللللَّهُ اللللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللْهُ الللللللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللْهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللل

والأنبياء الكرام عَلَيْتِ في المجال الّذي تكلموا فيه في ضوء الوحي،

WYY

كذلك استمدُّوا الحقَّانية المطلقة من الله تبارك وتعالى، وأما خارجَ إِطارِ الوحي (أي: التعليم الربّاني الخاص بالأنبياء)، فحتى الأنبياء المُنْيَلِينِ، لم يَدَّعوا امتلاك الحق المطلق، ومعرفة الحقائق كلّها، فكيف بغيرهم!

والدليل على هذا هو أن النبيّ الخاتم لم يكن يُلْزِمُ المسلمين بِرَأَيه، في القضايا التي يُشاور الصَّحابة في فيها، بل كان يستمع إلى آرائهم التي يُدْلُون بِها بحرية تامة، بل وبأُمرِ منه على حيث يقول: «أشيروا عليّ أيها الناس» وقد كان في بعض الأحيان يتنازل عن رأي رآه بعد استماعه لآراءِ الصحابة، كما غيّر موقع جيشه في غزوة بَ ر وانتقل منه إلى مكان آخر، بعد أن أشار عليه (الحَبّاب بن المنذر) بهذا الصَّدد، وقال رسول الله على بعد أن سمع رأي (الحَبّاب) في الموضوع: (لقد أشرت بالرأي) أي: إن رأيك هو الصواب في الموضوع.

وكذلك قال رسول الله على حادثة (تأبير النخل) المشهورة، وبعد أن تبيّن له عدم صِحَّة رأيه في موضوع (عدم الحاجة إلى تلقيح النخل): «أنتم أَعلَمُ بأمر دنياكُم» رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (٢٣٦٣)، وقصده: أَنَّ القضايا الفنّية البحتة، إِنَّما يُعْمَلُ فيها برأي أهل الفنّ والإختصاص في الموضوع المُعيّن، وقد جاء في بعض روايات الحديث، ويمناسبة الحادثة نفسها ما نصه: «إنّما أنا بَشَرٌ إِذَا أمرتكم بِشيءٍ من دينكم فَخُذوا به، وَإِذَا أمرتكم بِشيءٍ من أمر دنياكم، فَإِنَّما أَنَا بَشَرٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (٢٣٦٢).

أَجَلْ هذا هو منهج الإسلام والذي طبقه رسولُ الله على بأفضل وجه، وكذلك خلفاؤه الراشدون من بعده، وخلاصة المنهج: أن القضايا التي حسمها الوحيُ المعصومُ من خلال الكتاب والسنة، فلا يَسَعُ المسلمين سوى اتباعها وتنفيذِها، وأما ما عداها من المسائل التي تُركَتْ عفواً لتطور الزمان واجتهاد العقول، فلا يَحِقُ لأحدِ أن يَدَّعي فيها القول الفضل والقرار الحاسِم، وحده من دون الناس، كأن يقول: إنَّ رأيي في الموضوع الفلاني هو الحق، وما عداه من الآراء كلها باطلة!

44 A 40

⁽١) السيرة النبوية لابن هشام، ج٢، ص٣٣٦.

بل هذه النزعة نزعة فرعونية بُحْتَةٌ، ولا علاقة لَها بدين الله الحق، لأن فرعون قال مُخاطباً للمصريين: ﴿... مَا أُرِيكُمْ إِلّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُوْ لِأَن فرعون قال مُخاطباً للمصريين: ﴿... مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُوْ إِلّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ (أَنَّ وَمَا المنطق الطواغيت الغابرين والمعاصرين كلهم بلا استثناء، وفحوى هذا المنطق الطاغوتي، يتلخصُ في شيئين:

أولاً: عَدَمُ السَّماح لأحد بِأبداءِ رأي والإِدلاءِ بَدَلْو في المواضيع المطروحة: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ﴾، أي: لَيْس لأحد أن يتحدَّث، إلا إذا كان حديثه صَدى لرأى الطاغوت!

ثانياً: إِدِّعاءُ حِيازَة الحق وامتلاكه إيَّاهُ امتلاكاً كاملاً، لا شركة فيه لأحد: ﴿وَمَا آهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾، أي: إن ما يقوله الطاغوت، هو حق وصواب ورُشد كله، لا خطأ فيه البتَّة!

ولا شك أن الله تعالى إنّما قصّ علينا قولَ فرعون هذا، والّذي يتَبدّى يه مَنْهَجهُ الفرعوني، في مجال معالجة القضايا التي تَختلف فيها الأنظار والعقول، كي نعتبر به ونعلم أن هذا المسلك مَسْلكٌ فرعوني طاغوتي، فيَجبُ تَجنّبهُ.

وجديرٌ بالذكر - كما نبّهنا عليه سابقاً - أن أكبر أسباب انحراف أهل الدين عموماً، هو إِذخالُهُم فهومَ البشر وتفسيراتهم واجتهاداتهم في أصل الدين ومَثنهِ، الذي هو عبارة عن الوحي المعصوم، وخَلْطِهم إيّاها به، ثم النظر إليها كدين ربّاني لا يَجوز النقاش فيه، وبالتالي تَعصّبهم لَها وجمودُهم عليها، ومن الواضح أن الوحي الحاوي على الحق المطلق المستند إلى علم الله تعالى المحيط، وحكمته البالغة، لا يزيده الزَّمَنُ مهما تغيَّرتِ المجتمعات وتَطوَّرَتْ، إلّا نصاعةً وضياءً وجِلاءً، وأمًّا فهومُ البشر وآراؤهم واجتهاداتُهم حتى في حال صِحَّتها، فهي حقٌ نِسْبيُّ جزئيٌّ، قد تَصْدُقُ في واجتهاداتُهم حتى في حال صِحَّتها، فهي حقٌ نِسْبيُّ جزئيٌّ، قد تَصْدُقُ في الحق في نفسه حيث قال: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَبِّكُمٌ مَن . . ﴾ [الكهف: ٢٩]، ولا الحق في نفسه حيث قال: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَبِّكُمٌ مَن الوحي المعصوم، وتُعامَلُ شك أنّه عندما تُخلَطُ الفهوم والآراء والإجتهادات بالوحي المعصوم، وتُعامَلُ

الكُل معاملة واحدة، ثم ينكشف خطأ بعض تلك الفهوم والإجتهادات المعتبرة ديناً عند بعض الناس، يتزلزل اعتقادهم بالدين كله! لِذا فَخلطُ الفُهوم والإجتهادات بالدين، ظُلّ عظيم للدين وللمسلمين وللناس أجمعين، بسبب ما تترتب عليه من مفاسد جمّة، وإن في اليهود والنصارى لعِبْرة - في هذا المجال - للمسلمين.





المطلب الثامن: الإستماع لآراءِ الآخرين وأفكارهم، ثم تمحيصها واختيار أحسنها وأضلحِها

وهذه قاعدة أخرى من القواعد المهمة، التي يَجب أَن يلتزم بِها المجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي، في مجال الإعلام.

وهذه القاعدة كالنتيجة للقاعدة السابقة، لأنَّ ن اعتقد أن عند الآخرين آراءاً وأفكاراً ربَّما يستفيد منها، تَدْفَعُهُ هذه القناعةُ للإستماع إليهم، والعكس صحيح أيضاً.

ويدل على هذه القاعدة قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿... وَالَّذِينَ آجَنَنُوا الله تبارك وتعالى: ﴿... وَالَّذِينَ آجَنَنُوا الطَّاعُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ هُمُ ٱللَّهُ وَالْوَلَيْنَ عَبَادِ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ وَالْوَلَيْكَ هُمْ أُولُوا ٱلْأَبْدِ ﴿ ﴾ [الزمر].

إذ يَمدح الله تعالى عباده الّذين ينفتحون على الآخرين، مستمعين إلى آرائهم وأفكارهم، ثم يَختارون أُخسنها ويَتَبنَّوْنَها ويعملون بِها، ويعرّف سبحانه أولئك، بأنَّهم نالوا هداية الله، وأنَّهم هـمْ العُقلاءُ حقاً.

وهذا بالضبط هو عكسُ ما يظنه أهل الكفر بالإسلام وأهله الصادقين، حيث يتصورون بأنَّ الإسلام يأمر أتباعَهُ بالإنغلاق على الذات والتقوقع! ولكن الظن بالإسلام شيء، والعلم به شيءٌ آخر، كلاً لا يأمر دينُ الله الحق أتباعه بالتقوقُع، لأن الإسلام حَقُّ والحقُّ لا يَخافُ الآخرين على أتباعه، بل المذاهب الفكرية الباطلة هي التي تتتخوَّف على نفسها وأتباعها في مقابل الآخرين، وكيف يَخافُ دِينُ الله الحق مُخالَطة غيره ومُقارَبتهُ غيره، وقد

444

أنزله الله تعالى وأرسل به رسوله النبيّ الخاتم محمداً على أنز الأديان والمناهج كُلّها، ويَجعلهم تَحت شُعاعِهِ وفي ظِلّه، كما قال تعالى: ﴿هُوَ المناهج كُلّها، ويَجعلهم تَحت شُعاعِهِ وفي ظِلّه، كما قال تعالى: ﴿هُوَ النّبِينَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

ولكن لا شك أن المسلمين والمجتمع الإسلامي، لا يمكنهم تَمحيصُ ما عند الآخرين من آراء وأَفكار، وغزلتها وتَمييز غَثُها من سمينها ورديئها من جَيِّدها، ثم اختيار أحسنها وأضوبِها، إلّا إذا كانوا مُتَمكنين من فهم كتاب الله وسنة رسول الله على وإلّا فكيف يَزِنُ الأشياء، مَنْ لم يَمْتَلِكِ الميزان!

وأختم هذا الموضوع بِهذه الملاحظات الثلاث المختصرة:

- الأثر (الحكمة ضالة المؤمن، فَحيث وَجَدَها فهو أَ تَى بِها)
 رواه الترمذي، ونسبته إلى رسول الله على ضعيفة ولكن معناه صحيح، إذن: فالمؤمن ينبغي أن يكون كالنَّخلِ الّذي يَشورُ حلاوة كل الأزهار، ثُم يصنع منها العَسَل، وقد قال علماؤنا بِهذا الصَّدد: (أُنظر إلى ما قيل، ولا تنظر إلى مَنْ قال).
- ٧ التبعيَّة الفكرية للآخرين والتقليد لآرائهم وأقوالِهم شيء، والإستماع إليهم ثُم غربلة آرائهم وأقوالهم وتَمحيصها واختيار أفضلها شيء آخر، وبقدر ما أَثنى الله تعالى على المستمعين المُمَحُصين، ذم المقلِّدين المُسْتَثْبَعِين!
- ٣ في مجال المسائل التي تَحتمل آراءَ ووجهاتِ نَظرِ مختلفة، يَجب على المسلمين أفراداً ومُجتمعاً، أن يتمتَّعوا بالسَّماحة وسَعةِ الصَّدرِ تِجاه آراء ونظرات الآخرين من المسلمين أو غيرهم، وأرى أن قاعدة: «رأيي صوابٌ يَحتملُ الخَطأَ، ورأيُ غيري خَطأٌ يَحتملُ الضَّواب»، قاعدة ذهبية في هذا المجال، وقد رويت هذه القاعدة عن الشافعي رحِمهُ الله تعالى.

* * *

WAN

المطلب التاسع: َ زِزُ الحق المتلّبسِ بالباطل عند الآخرين، لا رفض كليهما معا

وهذه أيضاً قاعدة أخرى من القواعد الأساسية التي يَجب أن يلتزم بِها الإعلام الإسلامي، وذلك لأنَّ الحق حبيب إلى الإسلام، بقدر كون الباطل بغيضاً لديه.

والدليل على أنه يَجب الفَصْلُ بين الحق والباطلِ، المُلْتَبِسَيْنِ بعضهما ببعض عند الآخرين، وليس رَفْضُ الحق بسبب باطلهم الّذي لَبَسوه به، ولا قبولُ الباطل، بسبب الحق الجزئي الّذي خالطه، هو أن الله تعالى خاطب أهل الكتاب بقوله: ﴿ يَتَأَهّلَ الْكِتَبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَطِلِ وَتَكُنّمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ اللهِ وَتَكُنّمُونَ الْحَقَ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ اللهِ وَالله عمران].

وعليه: فَمَن وجدنا عنده شيئاً ن الحق والصَّواب، ينبغي أن نُقِرَّ لَه به ولا نَبْخَسَهُ حَقَّهُ، كما قال تعالى على لسان (شعيب) عَلَيْتُ لقومه (مدين): ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ فَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ فَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ فَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ فَاللَّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ ال

WYA

وَعِصِيَّهُمْ وَفَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْفَلِبُونَ ﴿ الشعراء].

وقال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا كُونُوا فَوَّمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِّ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُواْ أَعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلنَّقُوكَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرًا بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة].

وقد ذكرنا من قبل قصة اليهودي الذي اتُّهِمَ ظُلْماً بالسَّرِقة، من قبل (طعمة ابن أبيرق) المنافق، وهمُّ الرسول ﷺ - بناءً على ظاهر الحال - بمعاقبته، وإنزال الله تبارك وتعالى تسع آيات (من الآية ١٠٥ إلى ١١٣) في سورة (النساء) تبرئة لليهودي وتَجريماً للمسلم المنافق (١)!

ويجب أن يكون معلوماً لَدينا: أنه قلّما تَخلو فكرة بشرية من بعض الحق، لأن الله تعالى جعل في فطرة البشر وعقلهم وقلْبهم نوراً وهداية جزئية، قد تَهْدِي الإنسانَ إلى شيء من الحق الذي لا يكون قط كافِياً ووافياً، ما دام بقي بِمَغزلِ عن الحق المطلق الكلّي الذي يأتي به الوحي فقط، ولكن بما أنَّ الإنسانَ ليس عقلاً مجرّداً، بل عنده أيضاً الهوى والشهوة والغضب والعاطفة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، الشيطان مُتَربِّصٌ به دَوْماً، بالإضافة - وكما قلنا آنفاً - إلى كون نوره الذي يكشف به بعض الحق جزئياً، لِهذه الأسباب كلّها، قد يَلْتبِسُ ذلك الحَقُ الجزئُ الذي اهتدى إليه، بكثير من الباطل، ولهذا قال تعالى: ﴿ . . لِمَ تَلِسُونَ الشيء الكثير!

⁽۱) روى الترمذي هذه القصة بطولِها في التفسير في سننه، برقم: (٣٠٣٦)، ورواها الحاكم وصَحَّحها، وانظر (تفسير القاسمي المسمَّى: محاسن التأويل)، لجمال الدين القاسمي، ج٣، ص١١١٣- ١١١٥.

وانظر: الإستيعاب في بيان الأسباب، ج١، ص٤٩٣، ٤٩٦.

إذ قال: أخرجه التُرمِذِيُّ: ٣٠٣٦، وابنُ أبي عاصم في (الآحاد والمثاني) وجامع البيان ج٥، ص١٧٠، ١٧١، وابنُ أبي حاتم في تفسيره: (٥٩٣٣)... ثم قال: وحسَّنهُ شيخنا الإمام الهُمام أبو عبدالرحمن الألباني كَظَلَّلُهُ.

والمتأمل للمذاهب الفكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تمخّضَت عنها عقولُ البشر، يَرى فيها مِصداق ما قلناه بوضوح، لِذا فإن مُهِمّة الإعلام الإسلامي، في مجال تقييمه وعرضه للآراء والأفكار البشرية، تتمثّلُ في قيامه بِفَرْز عناصر الحق من عناصر الباطل المحبوكة معها، وقبول الحق الذي عند الغير، وان كان قليلاً، وليس رفضه بِحجّة تلبّسه بالباطل، وهذا هو الموقف الشرعي الوسط بين إفراط (قبولهما معاً)، وتفريط (رفضهما معاً)، وقد جعل الله تعالى الأمة الإسلامية شاهدة ورقيبة على البشرية، بسبب خَيْريَّتها ووسطيَّتها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَاكِنَ جَعَلَنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكَوُوا شُهَدَاءً عَلَى النَّاسِ . . . البقرة: ١٤٣].





futo .

المطلب العاشر: مساندة المستضعفين وقضاياهم العادلة، ومواجهة الطواغيت ومخططاتهم الظالمة

وهذه قاعدة أساسية أخرى للإعلام الذي يُريد أَنْ يعْكِسَ وجهة نظر المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية، أعني: دَعْمَ وإسنادَ المستضعفين عموماً، وأهلَ الإسلام منهم خصوصاً، في كل ما يتَبنَّونَهُ من قضايا عادلة، وما يَتَمنَّونَهُ من أُمنياتِ فاضلة من جانب، ومن جانب آخر، مواجهة الطواغيت المُضْطَهِدين للأمم والشعوب، والكشف عن مُخططاتِهم الظالمة، وتزييف شعاراتِهم البرّاقة الباطلة.

والدليل على هذه القاعدة ووجوب تَمَسُّك الإعلام الإسلامي بِها، هو أن هذه القاعدة هي النتيجة التي تَتمخَّضُ عنها قصص الأنبياء الكرام المَيْتِ الله جميعا، الذين أمر الله تعالى نبيَّه الخاتم بالإهتداء بِهداهم، كما قال: ﴿ أُولَيْكَ اللَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَهُمُ التَّكِةُ . . . ﴾ [الانعام: ٩٠]، وكذلك أمرنا الله تعالى أن نَتدبر قِصَصَ أولئك السّادة الهداة ونَعْتَبِر بِها، كما قال: ﴿ لَقَدَ كَانَ فِي قَصَصِهُمْ عِبْرَةٌ لِلْأَوْلِي الْأَلْبُكِ . . . ﴾ [يوسف: ١١١].

والآن لكي تتوضَّح صورَةُ هذه القاعدة بِجلاءِ أكثر، لِنَتَأَمَّلَ هذه المجموعات الثلاث، من آيات كتاب الله الحكيم، والتي نُوزُعُها على: مجموعة(أ)، ومجموعة (ب)، ومجموعة (ج):

Anto 1

(أ) أمثلة من الآيات التي تُبيّن أنَّ الأنبياء عَلَيْ آمن بِهم المستضعفون المُضطَهدون، وكَفَر بهم وحاربهم، المستكبرون المُثرَفون المُسرفون:

- ١- ﴿ وَمَا آرَسَلْنَا فِى قَرْيَةِ مِن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ عَلَى كُنفِرُونَ ﴿ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّ
- ٢- ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّن أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُكَ فِي مِلْتِنَا لَهِمْ اللَّهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّن أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُكَ فِي مِلْتِنَا لَا . . . ﴾ [إبراهيم: ١٣].
- ٣- ﴿ فَقَالَ ٱلْعَكُلُ ٱللَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ مَا نَرَيْكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَيْكَ النَّبِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِى ٱلرَّأْي . . . ﴾ [هـود: ٢٧]، والآية واردة في سياق قصة (نوح) عَلَيْتُهُ مع قومه.
- ٤- ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْمَيْبُ وَٱلَّذِينَ مَامَنُوا مَعَكَ مِن قَرْمِينَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِمنَا مَا . . ﴾ [الأعراف: ٨٨].
- ٥- ﴿ وَرُ اَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِم قَرْنَا ءَاخْدِينَ ﴿ فَارْسَلْنَا فِيهِم رَسُولًا مِنْهُمْ أَنِ اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُر مِنْ اللّهِ عَيْرُهُ أَفَلا نَنقُونَ ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ اللَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَبُوا لِللّهِ عَنْهُمُ أَفَلا نَنقُونَ ﴿ وَقَالَ الْمَلا مِن قَوْمِهِ اللَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَبُوا لِللّهِ مِنْ اللّهُ مِنَا لَمُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مِنَا اللّهُ مَن اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا الله منون].

وهذه الآيات يَنْطَبق مفهومُها على كل الأنبياء، الذين أرسلوا من بعد نوح عَلَيْكُلا ، إلى مجيء موسى وأخيه هارون عليهما السلام، وهذا واضح لمن تأمَّل سياق الآيات.

- (ب) أَمثلةٌ من الآيات التي يُشَنُّ فيها هجومٌ عنيفٌ على المستكبرين والمُثرَفين والمُسْرفين، المضطهدين للشعوب والأمم:
- ١- ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفُرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُكَ فِي مِلْتِنَا اللَّهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهُلِكُنَّ الظَّلِلِمِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِمِ اللَّهِ اللَّهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهُلِكُنَّ الظَّلِلِمِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِمَ اللَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لِللَّهِ لَلَّهُ لِللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ إِلَيْ إِنَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللللَّلْمُ اللَّلْم
- ٢- ﴿ وَإِذَا آرَدْنَا آن تُمْلِكَ قَرِيَةً آمَرْنَا مُمْرَفِهَا فَفَسَقُوا فِنهَا فَحَقَ عَلَيْهَا ٱلْفَوْلُ فَدَمَرْنَهَا
 تَدْمِيرًا ﴿ إِنَّ الْإِسراء].
- ٣- ﴿ وَكُمْ أَهْلَكُ مَا مِن قَرْبَةٍ بَطِرَت مَعِيشَتَهَا فَنِلْك مَسْكِنُهُمْ لَرَ تُسْكُن مِن مَا يَعْد مِن اللهِ عَلَيْلًا وَكُنَا غَن ٱلْوَرِثِين ﴿ إِنَّ القصص].
- ٤- ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِمَادِ إِنَ إِرَمَ ذَاتِ الْمِمَادِ ﴿ الَّتِي لَمْ يُحْلَقُ مِثْلُهَا فِ الْمِلْدِ ﴿ وَأَنْمُودَ النَّينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِى الْأَوْلَادِ ﴾ اللَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِى الْأَوْلَادِ ﴾ اللَّهِ اللَّهُ الللَّالَالِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللللَّاللَّهُ الللَّهُ الللللَّا الللللَّا الللللَّا الللَّلْمُ الللللَّا اللَّهُ الللللللَّا الللللَّا اللللللَّا الللللَّهُ الللللل
- ٥- ﴿ مَلْ أَنْنَكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۞ إِذْ نَادَنَهُ رَبُهُ إِلَوْادِ ٱلْمُقَدِّسِ طُوى ۞ آذَهَبَ إِلَىٰ وَبَعْنَى ۞ آذَهَبَ إِلَىٰ وَبَعْنَى ۞ وَآهَدِيكَ إِلَىٰ رَبِكَ فَنَخْشَى ۞ وَآهَدِيكَ إِلَىٰ رَبِكَ فَنَخْشَى ۞ فَأَرَنَكُ ٱلْأَيْنَ ٱلْكَبْرَىٰ ۞ فَكَذَبُ وَعَصَىٰ ۞ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ۞ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ۞ فَأَرَنَكُ ٱللَّهِمَ ٱللهُ تَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰ ۞ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَيْعَبَرَةً لِمَن فَقَالَ أَنَا رَبُكُمُ ٱلْأَطَلُ ۞ فَأَخَذَهُ ٱللهُ تَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰ ۞ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَيْعَبَرَةً لِمَن يَقْشَىٰ ۞ وَالنازعات].

- (ج) أمثلة من الآيات التي يُعْلِنُ الله تعالى فيها دفاعه عن المظلومين المضطهدين، ويأمر أهل الإيمان بالدفاع عنهم ورفع الظلم عنهم:
- ا- ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعًا يَسْتَضْعِفُ طَآيِفَةً مِّنْهُمْ
 اللَّهُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَخِي فِيسَآءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿ وَثُويْدُ أَن نَمْنَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مِن الْمُفْسِدِينَ ﴿ وَثُويْدُ أَن نَمْنَ عَلَى اللَّهُ الْوَرْثِينَ ﴾ عَلَى ٱلَّذِينَ السَّصْعِفُوا فِ ٱلأَرْضِ وَتَجْعَلَهُمْ أَيِمَّةً وَتَجْعَلَهُمْ ٱلْوَرْثِينَ ﴾ وَثُمَكِنَ فَيَحْدُودُهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا فَيْ وَتُعَوْنَ وَهُنَامَنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَعْدَرُونَ ﴾ [القصص].
- ٢- ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُكَ فِي مِلْتِنَا فَا مَا لَهُ مِنَا اللَّهِمْ مَنْ الْمُعْلِمِينَ ﴿ وَلَسْكِنَنَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَا وَحَنَى الظَّلْلِمِينَ ﴾ وَلَشْكِنَتُكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَاللَّهُ مِنَا لَكُلُ مَبْكَادٍ وَلَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ حَثُلُ جَبّكادٍ فَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللّلَهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّمُ مِنْ ا
- ٣- ﴿ ﴿ إِنَّ ٱللَّهُ يُدَافِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُ كُلَّ خَوَّانِ كَفُورٍ ۞ أَذِنَ لِلَّذِينَ لِقَائَلُونَ إِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرُ ۞ ٱلَّذِينَ ٱللَّهِ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرُ ۞ ٱلَّذِينَ ٱللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱللَّهِ أَنْ يَقُولُوا رَبُنَا ٱللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ مَلَامَتْ صَوَمِعُ وَبِيعٌ وَصَلَوْتٌ وَمَسَاحِدُ لَدُحَرُ فِيهَا اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِن ٱللَّهَ لَقُوعَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِن ٱللَّهَ لَقُوعَ اللَّهَ لَقَوِعَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِن ٱللَّهَ لَقُوعَ عَنِيرٌ وَلِيمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِن ٱللَّهَ لَقُوعَ عَنِيرٌ ۞ اللَّهَ لَقَوعَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِنَ ٱللَّهَ لَقُوعَ عَنِيرٌ ۞ مَنْ يَنصُرُهُم إِنَ اللَّهُ لَقُوعَ عَنِيرٌ ۞ اللَّهَ لَقُوعَ عَنِيرٌ ۞ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِن اللَّهُ لَقُوعَ اللَّهُ عَنْ يَنصُرُهُم إِن اللَّهُ لَعَوْمِ اللَّهُ عَنْ مَن يَنصُرُهُم إِن اللَّهُ لَعَوْمِ اللَّهُ عَنْ مَن يَنصُرُهُم إِنَّ اللَّهُ لَكُومَ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ يَنصُرُهُم اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ يَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ ال
- ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا نُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَالنِسَآءِ وَٱلْولْدَانِ
 ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ ٱلْقَرِّيَةِ ٱلظَّالِمِ ٱهْلُهَا وَٱجْعَل لَنَا مِن لَّدُنكَ
 وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء].
- ٥- ﴿ وَأَدْكُرُوٓا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُستَضْعَفُونَ فِي ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَعَاوَىٰكُمْ وَأَيْدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِنَ ٱلطَّيِبَنَتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ النَّاسُ فَعَاوَىٰكُمْ وَأَيْدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِنَ ٱلطَّيِبَنَتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ
 (الانفال].

وبما أَننا قد علَقنا على هذه الآيات المباركات في مناسبات شتّى، فلا نُعلِّق عليها هنا، ولكن أودُ لَفْتَ الأنظار إلى أن الحكمة من اختيار كلام الله

Anto &

الحكيم، عنوان: (المستكبرين) للطواغيت المتسلّطين على رقاب الأمم والشعوب، والّذين كانوا دَوْماً ولا يزالون أَلدٌ أعداءِ الأنبياء، ودعوتهم التوحيدية الربانية، وكذلك اختيار كلمة: (المستضعفين)، كعنوان للمُضْطَهَدين المظلومين من قِبَلِ أولئك المتجبّرين، هي:

إفهامُنا أن الطّواغيت المتألّهين لَيسوا سوى أُناسِ عاديين، مثلهم مثل سائر الناس، ولا يَملكون أي امتياز عليهم، واتّمًا هم كبّروا أنفسهم وضَخموها وفخموها على حساب الآخرين، وتتحقيرهم وتصغيرهم وإذلالهم، وصيغة (الإستفعال) تدلّ على افتعال شيء واصطناعه، من دون أن يكون له وجود حقيقي، كما يقول المثل: (إستنسر البغاث) أو (إستأسد التَّغلَبُ).

وكذلك المضطهدون المظلومون ليسوا في ذات أنفسهم (ضُعفاء)، بل المستكبرون المتجبِّرون هم الذين جلبوا إليهم الضعف وصيَّروهم ضعفاء، باضطهادهم لهم، وإذلالهم والدوس على كرامتهم الإنسانية، وهضم حقوقهم، لأن كلمة (المستضعفين) أيضاً على باب (الإستفعال).

إذن: ما دام أنَّ كلاً من (كِبَر) الطواغيت، و(ضُعف) المضطهدين، ليس لَهما وجود ذاتي في كلا الفريقين، بل هما وَضفان عَرَضيان، نابعان من واقع اجتماعي مُخْتَلُ ومنحرف، اصطنعه الطواغيت ظلماً، لِذا يَجب تغيير ذلك الواقع الإجتماعي وتقويمه، وليرجع بالتالي كلُّ من الفريقين إلى وضعه الحقيقي السوي، الذي خلقهما تعالى عليه، وهو عبوديتهم لله تعالى، وأخوَّة بعضهم لبعض في الإيمان، أو مساواتُهُم في البشرية.



المطلب الحادي عشر: نظرة سريعة إلى وسائل الإعلام

ونَختم حديثنا عن الإعلام وكيفية إدارته في ظل مجتمع وكيان إسلامي، بإيضاح مختصر حول (وسائل الإعلام) فأقول:

بِما أَن (الإعلام) - والّذي هو إِفعالٌ من العِلم (۱) - في المنظار الإسلامي، هو إخبارُ الناس وإطلا ُهم على ما يُراد من حقائق وأفكار صحيحة ومفيدة، تفيدهم في دنياهم وأخراهم، لذا فكل وسيلة تُحَققُ ذلك الغَرضَ الّذي هو إحدى الوظائف الشرعية للمسلمين، أفراداً ومجتمعاً ودولة، تُغتَبرُ جائزة ومباحة، بل قد تكون لازمة أيضاً، وذلك إذا تَوقّف عليها أَداءُ وظيفة إعلامية واجبة، طبقاً للقاعدة الشرعية: (للوسائل حكم مقاصدها) وقاعدة: (ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب).

وقد بيّنا في السابق وفي أكثر من موضع، أن الأصل في الأشياء الإباحة، والأصل في باب المعاملات: العَفو، إلّا ما دلّ دليلٌ شرع "صريحٌ على حرمته.

وبناءً عليه نقول:

ان كل الوسائل الإعلامية التي أَبْدَعها العقلُ البشري، بَدءاً بالطباعة والتصوير الفوتوغرافي والراديو، ومروراً بالتلفاز والإنترنيت، و إلى آخر ما يُبْدِعُها العقلُ في مجال الإعلام، يَجوز بل قد يَجب، أن يستفيدَ منها

Andra

⁽١) مختار الصحاح، ص٣٩٦.

الإعلامُ الإسلامي ويستخدِمَها، كي يتمكن من أداءِ وظيفَتِهِ الشرعية، بأفضل الصور التي تتناسب مع متطلّبات هذا العصر.

والّذين يُبْدون حساسيةً ما، تِجاهَ بعض تلك الوسائل أو كلّها، بذريعة صُنعها بأيد غير إسلامية، يَنْقُصُهم الفهم العميقُ لدين الله، إذ معلوم أن العلوم والصّنائِعَ كلّها مِلْكُ للبشرية جميعها، لأنّها ليست سوى تراثِ: لِكُل الشعوب والأمم فيه نصيب، وهي ليست نِتاج شعبِ أو أمة بوحدها، بل هي نتيجة تراكم الخبرة البشرية على مدى أَجيالها التي لا يُحْصيها إلّا بارئها جلّ شأنه.

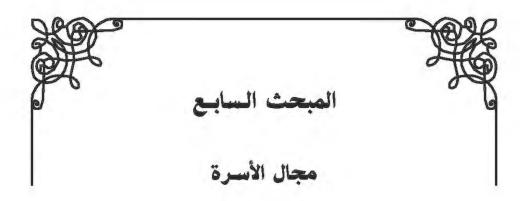
وهناك أشياء اختلف بشأنِها العلماء مثل: التصوير والتمثيل والغناء والموسيقى، ولا أريد الخوض في تفاصيل تلك الإختلافات (١)، ولكني أقول: إنَّ خلاف العلماء حَوْلَ تلك الأشياء قديماً وحديثاً، دليل على أنه لا يوجَدُ نصِّ شرعي صحيح وصريح لِحسم الحكم تجاهها، وبناءً عليه: فهي أيضاً من الأمور التي تُرِكَتْ عَفُواً، ليرى المسلمون فيها رأيهم، حسبما يَلُوحُ لَهم وجه المصلحة أو المفسدة فيها، ولا شك أنه يَجب عند استعمالِها والإستفادة منها، مراعاة الضوابط الشرعية، التي تَجِبُ مُراعاتها والإلتزام بِها في كل الأحوال.

وقد قال العلماء قديماً قولاً عن الشعر، أرى أنّه يصلح أنْ يَجعل قاعدة في المجال الّذي نتحدث عنه، وهو قولهم: (إنَّ الشعر كلامٌ حَسَنُهُ حَسَنُهُ وَقبيحُهُ قبيحٌ)، وكذلك الأمور المباحة كلُها يحكم عليها أوْ لَها، بحسَب آثارها المترتبة عليها، سُوءاً أو حُسْناً، وإلّا فهي في ذاتِها مباحة.

وبِهذا نُنْهي الكلام عن المبحث السادس، وننتقل إلى المبحث السّابع المخصص للبحث عن الأسرة، أو (الأحوال الشخصية) بإذن الله تعالى.

WWV

⁽۱) وقد ألَّفتُ كتاباً خاصاً لبحث موضوع القنِّ باللغة الكوردية، بعنوان: (موضوعاتٌ فَنَية في ضوء القرآن والسنّة)، وأثبتُ فيه بأدلة قاطعة، أن الفنَّ عموماً هو في مجال المعاملات والعادات التي الأصل فيها الإباحة، إلّا ما ورد عن الشارع تتحريمه بدليل قاطع واضح، ولكنَّ المهم مراعاة المقاصد الشرعية وآدابها الرفيعة، عند ممارسة أي نوع من أنواعه ووسائله.



يُلاحَظُ أن كتاب الله الحكيم في هذا الجانب الحسّاس والمهم مِن حياة الإنسان فرداً ومجتمعاً، والّذي له ارتباطات وثيقةٌ بالنفس البشرية، والأخلاق والآداب، وإدامة النّسل الإنساني، بالصّورة الفطرية الصّحيحة، وصِحّة المجتمع وسلامته، نفسياً وفكرياً وجسدياً، لم يكتف - كما في الجوانب السياسية والإقتصادية والإدارية - بوضع الكلّيات وإحالة التفاصيل والجزئيات إلى اجتهادات العقل البشري، بل فَصّل فيه القول ووضع النّقاط على الحروف، مثله مثل جانبي الإيمان وشعائر التعبّد، وتولّت السنّة النبويّة تبين كيفية التطبيق العملي بدقّة وتوضيحها.

ونَحن هُنا لا يتسنّى لنا تتبعُ كلِّ التفاصيل والجزئيات التي ذكرها كتابُ الله في هذا المجال، ولكن نُحاولُ أَن نُدرج في هذا المبحث من الأحكام الكلّية والجزئية المذكورة في كتاب الله، ما تكون كافية - في نظري - بإعطاء صورة واضحة، مكونة من إطارٍ عامٍ ومعالِم أساسية، للأسرة والأمور المتعلقة بها، في ظلِّ المجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي.

وسَنُلخُصُ تلك المعالِم الأساسية في المطالب السَّبعة الآتية:

- الرّجُل والمرأة في مِنظار الإسلام.
- ٢) تكوينُ الأسرة وأساسُها، وكيفيةُ إدارتِها.

WWA

- ٣) الحقوق والواجبات بين الزوجين، ومسؤوليَّتهما تِجاه الأسرة.
 - ٤) طرق معالجة المشاكل الزوجية.
 - ٥) إنفصام عروة الزوجية، والآثار المترتبة عليه.
 - ٦) صِلةُ الرَّحِم.
 - ٧) بعض المسائل التي أثير حولَها الجَدَلُ، في مجال الأسرة.
 ونبدأ بالمطلب الأول:



المطلب الأول: الرَّجُلُ والصرأة في مِنْظار الإسلام

ونوضّح كيفية نظر الإسلام إلى الرّجل والمرأة، في الفقرات الأربع الآتية:

الأولى: الزوجية هي القاعدة العامة في المخلوقات، باستثناء الملائكة.

الثانية: الرجل والمرأة متساويان في أصلهما الإنساني، وعبوديتهما لله، وتحمُّل أعباء مسؤولية الخلافة والإبتلاء، وحمل الأمانة الربانية.

الثالثة: الرجال والنساء شركاء متكافؤون في إدارة كل شؤون المجتمع والكيان الإسلاميين.

الرابعة: خالفت الشريعة بين الرجال والنساء في بعض الأحكام والوظائف، مراعاة للخصوصيات الفطرية لكل منهما.

ونبدأ بالفقرة الأولى:

الأولى: الزوجية هي القاعدة العامة في المخلوقات، باستثناء الملائكة.

ذكر الله تبارك وتعالى هذه الحقيقة صراحة وإشارة، في أكثر من آية في كتابه المبين، قال جلّ وعز:

- ١ ﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْوَاحَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَمِنَّ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَإِن أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَإِن أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَإِن أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ إِنَّ إِن اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ
 - ٢ ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَفْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ لَذَكَّرُونَ ﴿ الذاريات].

W 5 4

٣ - ﴿ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ١ الفجر].

والظاهر أن المقصود بالزوجية في الآيات المباركة، ليس هو الذكورة والأنوثة فحسب، بل الذكورة والأنوثة نوع من أنواع الزوجية، بدليل أن الله تعالى نَسَب الزوجية إلى كل شيء، فقال: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ...﴾ [الذاريات: ٤٩] وكذلك نَسَبها إلى ما لا نعلمه: ﴿سُبْحَنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَبَ كُلُّ مَا تُنْبِثُ اللَّرْضُ وَمِنَ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَمْلَمُونَ ﴿ اللهِ السَا!

والآن بعد أن اكتشف العلماء الفيزيائيون أن (الذرة) (Atom) التي هي اللبِنة الأساسية في بناء المادة - حسب المعطيات العلمية الحالية - تتكون من (بروتون) موجب و(إلكترون) سالب و(نيترون) محايد، اتَّسع مفهومُ الزوجية ليَشْمُلَ كُلَّ ذرات المادّة، التي تتكون منها كلُّ الظواهر المادية، ومعنى هذا أن حقائِق العلم بدأت تقترب من حقائِق الوحي الذي نُزُلَ على محمد على وذلك بعد مُضِيِّ قرونِ كثيرة، على نزول الوحي الخاتم.

ويُمكننا القولُ أن كلاً من:

الأرض والسماء، الدنيا والآخرة، الجنّة والنّار، النور والظلمة، الحرُّ والبَرد، الخير والشرّ، الإيمان والكفر...الخ، يشملها مفهومُ الزوجية، من ناحية اقتران بعضها ببعض، وأما بخصوص حالة الذكورة والأنوثة - والتي هي المصداق البارز عندنا لمفهوم الزوجية - في عوالِم: الإنس، والجن، والحيوان، والنّبات، فقد أَلفتَ الله تعالى أَنظارَنا إليها، ونبّهنا إلى أهميّتها التي كثيراً ما تَخفى علينا، أو ننساها بسبب الإلف والعادة، إذ لولاها لَما استمرّ تناسل المخلوقات المذكورة على الأرض - إلّا أن يشاء الله - كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضُ جَعَلَ لَكُمُ مِنْ النَّهُ وَهُو السَّمِيعُ أَزْوَجًا وَمِنَ الْأَنْعَلِمِ أَزْوَجًا يَذْرَوُكُمْ فِيةً لَيْسَ كَمِثْلِمِ شَيْنٍ وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١).

⁽١) المعجم الوسيط، ص٣٠٩، ٣١٠.

وقال تعالى تنبيها لنا إلى أهمية الزوجية في حياتنا: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن نَّفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَلِسَآءً . . . ﴾ [النساء: ١].

وقال: ﴿ أَلَةٍ نَجْعَلِ ٱلأَرْضَ مِهَدًا ﴿ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴾ وَخَلَقْنَكُمْ أَزْوَجًا ﴾ [النبأ]، ومعنى هذه الآيات أو أحد معانيها هو: أنَّ حياتكم الأرضية، مُتَوقِّفة على كونكم أزواجا (أي ذكوراً وإناثاً)، كما أنّها متوقفة على أرضٍ مُمَهّدة وجبالٍ موتّدة!

وقال تعالى أيضاً في هذا المجال: ﴿ وَالنَّلِ إِذَا يَعْشَىٰ ۚ اللَّهِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۚ إِنَّا مَعْيَكُمْ لَشَقَ ۚ إِللَّهِ إِلَا اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللللللللللللّهُ اللللللللللللللّ



الثانية: الرَّجُلُ والمرأة، متساويان في أصلهما الإنساني، وعبوديّتهما لله، وتَحمُّل أَعباء مسؤولية الخلافة والإبتلاء، وحمل الأمانة الربانية:

وهذه حقيقة أخرى أعلنها الإسلامُ بوضوح، في زمنِ كان يُنظر فيه إلى المرأة بكثير من المَهانة والإحتقار، حتى في أرقى الأمم حضارةً وفلسفة كاليونان، إذ كانوا يتناقشون حول كون المرأة مساوية للرجل من حيث امتلاك الروح أم لا؟ وبعد جَدَلِ طويل، توصَّلوا إلى أن المرأة أيضاً لَها روح، ولكنها ليست مثل روح الرجل، وبالتالي فروحها دون روح الرجل، وفوق روح الحيوان!

فنَسَفَ كتابُ الله الحكيم تلك التصوراتِ والمزاعِمَ كلَّها، وردَّ للمرأة اعتبارَها، وأَعلن ربِّ الذكر والأنثى جلِّ وعلا:

أولاً: مُساواة الرجل والمرأة في أصلهما الإنساني:

- ا- ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكْرٍ وَأُنتَىٰ وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآبِلَ لِتَعَارَفُوأً إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿ اللَّهِ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلِيمٌ عَنِدَ اللَّهِ أَنْقَالُكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَلَيْمٌ خَبِيرٌ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْمٌ عَلِيمٌ عَلَيْمٌ عَلِيمٌ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلِيمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمٍ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمٌ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْم
- ٢- ﴿ يَكَأَيُّهُمَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا... ﴾
 [النساء: ١].
 - ٣- ﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ ۚ أَنَّ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَيْجًا . . ﴾ [الروم: ٢١].
- ٤ وقال رسول الله على مصوراً أجمل تصوير مساواة الرجل والمرأة في الإنسانية: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: (٢٠٤)، وَالتَّرمِذِيُّ: (١٠٥)، وَأَخْمَد: (٥٨٦٩)، وصحّحَهُ الألباني في صحيح الجامع: (٢٣٣٣).

والشقائق جَمع (شقيقة) وهي مأخوذة من كلمة (الشَّقَة والشُّقَة) الّذي هو نصف الشيء ونظيرهُ مثل (شق تَمرة)(١) في قوله ﷺ: «اتَّقوا

⁽١) المعجم الوسيط، ص٤٨٩.

النّار وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: البُخاريُّ برقم: (١٤١٧)، وَمُسْلِمٌ برقم: (١٤١٧)، وَمُسْلِمٌ برقم: (١٠١٦).

إذاً: فالمرأة حسب تعبير النبيِّ الحكيم على هي شق الرجل ونصفه الثاني، اللذّين بِكِلَيهما يُشكّلان الإنسانية.

ثانيا: عبودية المرأة والرجل لله تعالى بالتساوي:

- ١- ﴿ وَمَا خَلَقْتُ اللَّهِ مَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مَا الرَّجِل، كلاهما من الإنس، والإنس كُلُهم مخلوقون لعبادة الله.
- ٣- ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَلِمِ مِنكُم مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَنَّ بَعْضُكُم مِن بَعْضِ . . . ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

ثالثاً: تَحمُّل كلِّ منهما، أعباءَ مسؤولية الدينونة لله، والإلتزام بشريعته:

ا- ﴿ وَيَكَادَمُ السّكُنَ أَلَتَ وَزَوْجُكَ الْجَنّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِثْتُمَا وَلَا لَقْرَبَا هَالِهِ الشّجَرَةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِثْتُمَا وَلا لَقْرَبَا هَالِهِ الشَّجَرَةَ فَكُما مَا وُدِى عَنْهُمَا مِن فَتَكُونَا مِن الطَّالِهِ مِنَ الطَّالِهِ مِنَ الطَّالِهِ مِنَ الطَّالِهِ مَن الطَّالِهِ مَا مَهَ كُمَا رَبُّكُما عَنْ هَالِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنْ الْخَلِينَ أَلَى مَا نَهَا لَكُما عَنْ هَالِهِ الشَّجَرَة إِلَّا أَن تَكُونا مَلكَيْنِ أَوْ تَكُونا مِنْ الشَّجَرَة بَدَتْ لَمُعَا سَوْءَ تُهُمَا . . .
 مِنَ الْخَلِالِينَ ﴿ وَلَا عَرَافٍ إِلَا عَرَافٍ إِلَى السَّالِ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللْهُ اللَّهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْمُعَلِي عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْمُؤْمِ الللْهُ عَلَى اللْهُ ال

يبدو جَلياً من هذه الآيات المباركات، أَنَّ أَبويْنا عليهما السلام، بعد أن وسوس الشيطان لكليهما وخدعهما، أكلا من الشجرة الممنوعة معاً، وبناء عليه: فما جاء في التوراة المحرَّفة بأنَّ إبليس دخل في فم الحية، وهي حَملَتْهُ وعبَّرته إلى الجنّة، وهناك خَدَعَ إبليسُ حَوّاء عليها السلام، ثُم هي بدورها حَضَّت آدم على الأكل منها، وأكل منها! لا أصل له، بل هو

من جُملة ما حرَّفوه من التوراة (١).

٢- ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْشُهُمْ أَوْلِيَاتُهُ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ الشَّهَ وَرَسُولَهُ أَوْلَيْهِكَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَوْلَيْهِكَ سَيْرَ مُمْهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيثُ حَكِيمٌ ﴿ إِنَّ اللَّهِ عَزِيثُ حَكِيمٌ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيثُ حَكِيمٌ ﴿ إِنَّ اللَّهِ عَزِيثُ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة].

وبالإضافة إلى هذه الآيات التي ليست سوى أمثلة في بابها، فقد اتّفق العلماء والأصوليون كلهم (أي علماء أصول الفقه الّذين يبحثون عن كيفية دلالة الآيات والأحاديث على الأحكام الشرعية، واستنباطها منها) على أن خطابات كتاب الله وإن جاءت بصيغة ﴿يَتَأَيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا﴾، هي شاملة للجنسين معا بالتساوي، اللهم إلّا إذا خَصَّتْ قرينةٌ واضحةٌ، مفهوم آية أو حديث مّا بالرجال، ذكر الأصوليون هذا كله في كتبهم بوضوح (٢).

⁽١) أنظر: التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التكوين، الإصحاح: ٣، ص١١، ١٢، سقوط الإنسان.

وهذا نص ما جاء في التوراة بهذا الصدد: (...فَقَالَتِ الحَيَّةُ لِلْمَرْأَةِ: لَنْ تَمُوتَا! بَلِ الله يَعْرِف أَنَّهُ حينَ تَأْكُلَانِ مِنْ ثَمَر هذه الشَّجَرَةِ تَنْفَتِحُ أَغْيُنُكُمَا فتصيران مثله قادريْنِ عَلَى التَمييز بين الخَيْرِ وَالشَّرِ، وعندما شاهدت المرأة أنَّ الشَّجَرَة لذيذة للمأكلِ وشهيّة للعيون، ومُثيرة للناظر، قطفت من ثَمَرِها وأكلَتْ، ثُمَّ أعطت زوجها أيضاً فأكل معها...).

⁽٢) أنظر: على سبيل المثال: ١)- (الوجيز في أصول الفقه) للدكتور عبدالكريم زيدان، ص٨٠٠، (دخول الإناث في خطاب الذكور).

٢)- (تيسير أصول الفقه) تأليف: عبدالله بن يوسف الجديع، ص٢٥٥، حيث قال:
 «المسألة الخامسة: [لفظ العموم من جهة تناوله للذكور والإناث، هو على ثلاثة أنواع:
 الأول: ما ندخًا, فه الذكور والاناث بلا خلاف، كلفظ: (الناس) و(الطائفة) و(الفرقة)

الأول: ما يَدخُل فيه الذكور والإناث بلا خلاف، كلفظ: (الناس) و(الطائفة) و(الفرقة) و(مَنْ) المستعملة للعاقل.

الثاني: ما يختص بكل جنسٍ بلاخلاف، كلفظ: (الرجال، والذكور)، (والنساء، والإناث).

الثالث: ما اختلف فيه، وهو ما كان لفظه للذكور، ويحتمل أن يدخل فيه الإناث... والتحقيق من مذاهبهم وهو مذهب الجمهور: أن الإناث يدخلْنَ فيه، ما لم يَرِدْ ما يدلّ على التخصيص بالذكور، غير مجرّد الصيغة...].

الثالثة: الرِّجال والنِّساء شُركاء متكافؤون، في إدارة كل شؤون المجتمع والكيان الإسلاميّين:

وهذه أيضاً حقيقة جليَّة في كتاب الله، وسنّة رسول الله على وسيرة خلفائه الراشدين في، ولا شك أنه لمن الظلم الفادح تحميل الإسلام مسؤولية أخطاء وانحرافات المسلمين، والتي تتبدّى بشكل واضح في التقليل من شأن المرأة المسلمة وتَهميشها، وتَهميش دورها في المجتمع، إذ هذا هو ما حدث فعلاً بعد عصر النبي على والخلافة الراشدة، حيث حُرِمَتِ المرأة من كثير من حقوقها، أو الأخرى أن نقول من القيام بكثير من مسؤولياتِها التي حدَّدتها لَها الشريعة الحكيمة العادلة، وقد عاد حِرْمانُ المرأة المسلمة هذا، بكثير من الأضرار والمَفاسد على المجتمع الإسلامي، والتي ما زِنْنا نُعاني منها حتى الآن.

والآن لنستمع لكلام الله المبارك الحكيم، ماذا يقول بهذا الصّدد، حيث يأمر كلا الجنسين باتّباع شريعة الله تعالى وتنفيذ أحكامها، في كافة مجالات الحياة، في خمسة بنود:

١) في جميع المجالات بصورة عامة:

قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُمُ أَوْلِيَاآهُ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَتَهَوَّنَ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوَةَ وَيُؤَتُونَ الزَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمَاكِنَ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ اللَّهَ عَزِيدٌ حَكِيمُ ﴿ النّوبة]. أَوْلَئِهِكَ سَيَرَ مُهُمُ مُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيدٌ حَكِيمُ ﴿ إِنَّ النّوبة].

ونأخذ من هذه الآية المباركة هذه الحقائق فيما يخص مسؤولية الرجال والنساء تجاه الدين والمجتمع:

١ - يجب على كل الذكور والإناث في المجتمع الإسلامي، أنْ يتولّى عضهم بَعْضاً، وقد شَرَخنا مفهوم الوَلاية من قبْل، والذي يَجمع في طيّاته، كُلاً من الحُبِّ والنُّصرة والإهتمام، بالإضافة إلى المدلول

44

السياسي، إذ الوَليُّ هو الذي يتولَّى الأمر ويُدَبِّره (١)، وهذا يعني: أن النساء في أصل الولاية والتدبير والإهتمام بشؤون المجتمع، لَهن نصيب كنصيب الرِّجال ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنُاتُ بَعَثُمُمُ أَوْلِيَا لَهُ بَعْضٌ ﴾.

- ٢ وكذلك يَجب على الرّجال والنّساء في المجتمع الإسلامي، القيامُ بفريضة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وقد وضّحنا مفهوم الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، في الفصل الثالث من الكتاب العاشر، وبينًا أنه يشمل كلَّ نواحي الحياة الفكرية والخلقية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية ﴿ يَأْمُرُونَ مِاللّهُ مَرُونِ وَيَنْهَونَ عَنِ المُنكرِ ﴾.
- ٣ كما ويَجبُ على الجنسيْن، إقامَةُ شعائر الدِّين، والتي تتمثَّل في إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، بأجلى وأشمل صورها ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ ﴾.
- ٤ وكذلك يَجبُ على المجتمع، إطاعة الله وإطاعة رسوله، أي: الإلتزام الجاد بالكتاب والسنة: ﴿ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ عَرَسُولُهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ عَرَسُولُهُ اللَّهُ اللَّهَ عَرَسُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ
- وأولئك النوع من الرّجال والنساء، هم فقط تشملهم رحمة الله تبارك وتعالى: ﴿ أَوْلَيْنِكَ سَيْرَ مُهُمُ مُ اللّهُ ﴾.

٢) في المجال الإقتصادي:

قال الله تبارك وتعالى:

- ١- ﴿ وَلَا تَنْمَنَّوْا مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَا أَكُسُ مِنْ وَسَعَلُوا اللَّهَ مِن فَضَلِهُ إِنَّ اللَّهَ اللَّهَ مِن فَضَلِهُ إِنَّ اللَّهَ صَالَحُ اللَّهِ عَلِيمًا ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الل
- ٢- ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمًا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرِبُونَ وَلِلنِسَآءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ
 وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَّقْرُوضَا ﴿ إِلَى النساء].

⁽١) المعجم الوسيط، ص١٠٥٧، مختار الصحاح، ص٦٣١، ٢٣٢، لفظ: و ل ي.

وهاتان الآيتان صَريْحَتا الدلالة على أن للنساءِ حقاً في الميراث، كما للرِّجال، وأن النساءَ لَهن حَق الكسب ومزاولة النشاطات الإقتصادية، شأنهن في هذا المجال، شأنُ الرجال، سَواءً بِسوا.

٣) في المجال السياسي:

قال جلَّ وعلا:

- ١- ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَا يُشْرِكِنَ بِاللّهِ شَيْتًا وَلَا يَشْرِقْنَ وَلَا يَرْزِينَ وَلَا يَقْنُلُنَ أَوْلَلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَنِ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَ وَلَا يَشْرِقْنَ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَنِ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَ وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَسْرَقْنَ وَلَا يَسْرَقْنَ وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَسْمِينَكَ فِي مَعْمُ وَفِي فَبَايِعْهُنَ وَٱسْتَغْفِرْ لَمُنَ ٱللّهُ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ لَا يَحْمِينَكَ فِي مَعْمُ وَفِي فَبَايِعْهُنَ وَٱسْتَغْفِرْ لَمُنَ ٱللّهُ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ لَا يَحْمِينَكَ فِي مَعْمُ وَفِي فَبَايِعْهُنَ وَٱسْتَغْفِرْ لَمُنَ ٱللّهُ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ لَيْنَ اللّهُ إِنْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهَ عَلَيْ اللّهُ اللّهَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللّ
- ٢- ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَمْشُهُمْ أَوْلِيآ اللَّهُ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهُونَ عَنِ
 المُنكر . . . ﴾ [التوبة: ٧١].
- ٣- ﴿ فَمَا آ أُوتِيتُم مِن شَيْءٍ فَلَنَعُ ٱلْحَيَوَةِ ٱلدُّنَيَّ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّم بَتُوكُلُونَ ﴿ وَاللَّينَ السَّنَجَابُولَ كَبَيْرٍ ٱلْإِنْمِ وَالْفَوَحِشَ وَإِذَا مَا عَضِبُوا مُمَّ يَغْفِرُونَ ﴿ وَاللَّذِينَ ٱلسَّتَجَابُولَ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا ٱلصَّلُوةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى يَبْتُهُمْ وَمِمَّا رَبِّهُمْ وَمِمَّا رَبِّهُمْ مُنْ وَلَقَامُوا الصَّلُوةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى يَبْتُهُمْ وَمِمَّا رَبِّهُمْ مَنْ وَلَقَامُوا الصَّلُوة وَأَمْرُهُمْ شُورَى يَبْتُهُمْ وَمِمَّا رَبِيعُهُمْ مَنْ يَنْفُونَ ﴿ وَالشُورِي].

وهذه الآيات المباركات أدلة واضحة وبراهين قاطعة، على أن النسا أنه يَجوز لَهن الإشتراك في كافة النشاطات السياسية في المجتمع والكيان الإسلاميين، فَحَسْب، بَلْ ويَجِبُ عليهن أيضا، وذلك كسائر الوظائف الشرعية الواجبة على المسلمين جَميعاً، بِغَض النظر عن ذكورتهم وأنوثتهم، وذلك لأن الآية (١٢) من (الممتحنة)، تتحدّث عن مبايعة النساء والمؤمنات لرسول الله على، بصفته رئيساً للكيان الإسلامي وإماماً للمسلمين، وقد أمر الله تعالى نبيه على بأخذ البيعة منهن : (فبايعهن)، وبنود البيعة شاملة لكل الجوانب العَقدية والإقتصادية والجنائية والخُلُقية والإجتماعية والسياسية.

والآية (٧١) من (التوبة)، والتي تحدَّثنا عَنْها سابقاً، ويُعْلِنُ الله تعالى فيها موالاة أهل الإيمان ذكوراً وإناثاً، بعضهم مع بعض، أي: مناصرة

ومساندة بعضهم لبعض، لتدبير وإدارة شؤون المجتمع، وكذلك يبين فيها ربُّ العالمين، أنَّ أُولى وظائف المؤمنين والمؤمنات المتولِّين بعضهم بعضاً، هي القيام بالأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وقد بينًا عند حديثنا عن فريضة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، أنَّها تشمل كافَّة جوانِبِ الحياة الفكرية والخلُقية والعبادية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية...الخ.

وكذلك الآية (٣٨) من (الشورى)، والتي تُبَيِّن أَن إدارة أهل الإيمان أمورهم بالشورى والمشاورة فيما بينهم، هي إحدى الصفات الأساسية لهم، وذلك لأن الآية الكريمة وردت في سياق آيات يُعَرُف الله تعالى خِلالَها بأهل الإيمان وصفاتِهم البارزة الأساسية، وبناءً عليه: فالنساءُ لَهنَّ الحَق، بل وَتلْزَمهم المُشارَكةُ في المشاورة، في القضايا التي يُتَشاوَرُ فيها.

٤) في مجال الدِّفاع والجهاد في سبيل الله:

قال الله العليم الحكيم جل وعلا:

وهذه الآيات الست، تُعرُف بأهل الإيمان ذكوراً وإناثاً، بدليل أن الله تعالى قال في نِهاية مطاف تأمّل أولئك الممدوحين في الخَلْق، وذكرهم لله تعالى، وتفكرُهم ودعائهم ومناجاتِهم مع الله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ

W 6 9

أَنِي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلِ مِّنكُم مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَنَ بَعْضُكُم مِن بَعْضُ ﴾، وعليه: فالحَديث في الآيات، عن أهل الإيمان كلهم، كشأن سائر آيات القرآن العظيم.

والآن لِنَسْرِد سَرْداً سريعاً أوصاف أولئك الممدوحين من المؤمنين والمؤمنات، ثم نأتي إلى محل الشاهد من الآيات الكريمة، الدال على ما نحن بصدد بحثه:

ا و٧: مُشاهَدَةُ آيات ربوبية الله تعالى في خلقه، وامتلاك العقل الراجع: ﴿إِنَ فِي خَلْقِ ٱلنَّهَارِ لَاَيْتِ لِأُولِى الرَّاجع: ﴿إِنَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَٱخْتِلَافِ ٱلنَّبَارِ لَاَيْتَ لِأُولِى ٱلْأَلْبَابِ اللَّهَابِ اللَّهَادِ لَاَيْتَاتِ لِللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ

٣: المداومة على ذكر الله تعالى في كل الأحوال: ﴿ اللَّذِينَ يَذَكُّرُونَ اللَّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِم ﴾.

التفكر والتأمّل في خلق السموات والأرض: ﴿ رَبِّنَفَكُّرُونَ فِي خَلْقِ السموات والأرض: ﴿ رَبِّنَفَكُّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾.

٥: دَرْك حكمة الخلق، ونفي البطلان والعبث عن خلق الله تعالى إياه: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَاذَا بَاطِلًا ﴾.

تنزیه الله تعالی عمّا لا یلیق به، مِنْ أَن یَخلق الخلق باطلاً وعَبَثاً:
 شَبّحَننَکَ وهذه الكلمة معناها هو: (نُسَبّحك وننزّهك تسبيحاً وتنزیهاً).

الإستعادة بالله من النار المُعَدَّة لكل من يتعامى ويتغافل عن حكمة الله الخلق، وبالتالي يُهْمِلُ وظيفته الفِطْرية التي خلقه الله لَها، وهي عبادة الله تعالى: ﴿ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾.

٨ و٩: الإقرارُ بأن مَن أدخله الله النّار، فهو يُخْزِيه ويُهينه (لأنه لم يُحافظ على كرامته الإنسانية التي أعطاها الله إيّاها في الدنيا، بسبب عدم أدائه وظيفته الفطرية وحكمة وجوده)، والإقرارُ بأنَّ الظالمين - الّذين يظلمون أنفسهم وغيرهم، بسبب عدم التزامهم بصراط الله المستقيم - لا يَجدون يوم

القيامة من ينصرهم: ﴿رَبُّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْنَةُ, وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَادِ ﴾.

١٠ و١١: الشهادة لرسول الله على بأنه قد أدَّى وظيفته الرسالية، ودعاهم إلى الإيمان بربهم، والإعلان عن إيمانهم استجابة لنداء الرسول: ﴿ رَبَّنَا ۚ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ أَنَ ءَامِنُوا بِرَبِكُمْ فَعَامَنَا ﴾.

١٢ و١٣ و١٤: الطَّلَبُ من الله الكريم بِغفران ذنوبهم، ومَحو سيئاتِهم، وجعلهم بعد وفاتِهم في سِلك الأبرار: ﴿ رَبَّنَا فَأَغْفِر لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَوَفَنَا مَعَ ٱلْأَبْرارِ ﴾.

10 و17 و17: الإِلتِماس من الله الرحيم جل شأنه، أن يُعطيهم ما وعدهم به على ألسنة الرسل الكرام وعن طريقهم، وألّا يُخْزِيَهم يوم القيامة - بإدخاله إيّاهم النّار على سوء أعمالهم -، والإقرار بأنَّ الله تبارك وتعالى لا يُخْلِفُ الوَعْد: ﴿رَبَّنَا وَءَالِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا شُرِّنَا يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةُ إِنَّكَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيكَادَ اللهُ .

وبعد هذه الجولة المُمْتِعة لأولئك المحظوظين في التأمل في خلق الله، ومشاهدة آياته، وذكر الله المتواصل، والتفكير في الحكمة الخفية لله تعالى وراء الخلق ودَرْكِها، والإقرار بِها، ثم تنزيه الله تعالى عمّا لا يليق به، والإستعادة به والإلتجاء إليه من النّار، ثم الإنغماس في الدعاء والطلب من الله تعالى. . . الخ، يقول الله تعالى: ﴿فَاسَتَجَابَ لَهُم رَبُّهُم أَنِي لا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلِ مِن كُم مِن ذَكر أَو أُنثَنَ بعَضُكُم مِن بعضٍ و فُلاحظ في هذه الجملة المباركة أمورا عدة:

- الله على: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾، أَنَّ من كان موصوفاً بتلك الأوصاف والحالات التي وُصِف بِها أولئك، سَيَسْتجيبُ له ربّه الكريم.
- ٢) ويدل قوله: ﴿أَنِي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلِ مِنكُم ﴾، على أنَّ العبرة بالعمل والإلتزام بشريعة الله، في كل تصرّف، وفي كلُ شأن.

Wat

- ٣) وقوله تعالى: ﴿مِن ذَكِرٍ أَوْ أُنكَنَّ ﴾ توضيح لقوله: ﴿مِنكُم ﴾ الذي قبله، أي: إنَّ كلَّ عامل منكم، سواء كان ذكراً أو أنثى، فأجره على أعماله، محفوظ عند الله تبارك وتعالى.
- ٤) وقوله تعالى: ﴿بَعَضُكُم مِن بَعْضِ ﴾، والذي تكرّر في القرآن في أكثر من موضع، تنبية على أن الرّجال والنساء بعضهم متصلٌ ببعض نسباً، إذ لولا النساء، لما وجد الرجال، وكذلك لولا الرجال لما وجدت النساء، فبعضهم سبب لوجود بعض، وبالتالي فالرجال والنساء بينهم رابطة تكاملية، بعضهم يكمل البعض الآخر.

ثم يعرّف سبحانه وتعالى المؤمنين والمؤمنات الّذين يستجيبُ لَهم ويقبل منهم دعاءَهم، من خلال خَمسِ صفات:

- ١ الهِجرة في سبيل الله: ﴿ فَٱلَّذِينَ هَاجُرُوا ﴾.
- ٢ والإخراج من الديار في سبيل الله: ﴿وَأُخْرِجُوا مِن دِيَدرِهِمْ ﴾.
- ٣ وتحمّل الأذى والصبر عليه ابتغاء مرضاة الله: ﴿وَأُودُوا فِي سَكِيلِي ﴾.
 - ٤ والقتال في سبيل الله ﴿ وَقَنتَلُوا ﴾ .
 - ٥ والقَتْل في سبيل الله ﴿وَقُتِلُوا﴾.

ثم يقول جلَّ شأنه: ﴿ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّعَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَهُمْ جَنَّنتِ تَجَـرِى مِن تَحَيِّهَا اَلْأَنْهَائُو ثَوَابًا مِن عَنْدِ اللَّهُ وَاللَّهُ عِندهُ مُسْنُ الثَّوَابِ﴾.

ومحلُّ الشاهد هو أن الله تعالى بعد أن أَعْلَنَ أنه استجاب لأولئك العقلاءِ الذاكرين المتفكِّرين المحظوظين، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، عاد وعرَّفهم جل جلاله بِهذه الصفات الخمس، وهذا دليل واضح على أن النساءَ المؤمنات، إذا ما أَرَدْنَ أن يَحْظَيْنَ باستجابة الله تعالى لدعائهنَّ، وبالتالي تكفير سيئاتِهنَّ عنهنّ، ودخولِهنَّ الجنّة، ينبغي لَهن أن يتحلين بعد الفكر والذكر والدعاء والمناجاة مع الله تعالى...الخ، بتلك الصفات الخمس، التي وصف الله تعالى بها عباده الذين يَقْبَل دعاءَهم، ولا يُخيّبُ

رجاءَهم، أي: الهجرة، والخروج من الديار، وتحمُّل الأذى، والقتال، والقتل في سبيل الله!

ومن المعلوم أن مشاركة النساءِ المؤمنات في: الهجرة والخروج من الديار وتحمّل الأذى، واضحة ومُتَحَققة في أغلب الأحوال، وأما كيفية مشاركتهن في القتال، وبالتالي استشهاد من كتب الله لَهن درجة الشهادة والقتل في سبيل الله، فتختلف باختلاف الأحوال والمجتمعات، وقد شاركت النساء الصحابيات رضي الله عنهن، في غزوات الرسول على كلّها - على ما أعلم - باستثناء غزوة بدر، التي كانت مفاجئة، ولَم يَجر لَها استعداد تام من قبل الرسول على والأصحاب في، الّذين خرجوا لاعتراض القافلة التجارية، وليس لِمواجهة جيش وقتال.

وكانت مشاركة النساء في الغزوات، على الأكثر، مشاركةً لوجستية، وفي الجبهة الخَلْفيَّة، وذلك كإعداد الطّعام، ونقل الجنائز، ومداواة الجرحي، وإسقاء المقاتلين، ولكن قد شاركت بعضهن مشاركة فعلية في القتال، والمثال البارز في هذا المجال هو (نُسَيْبةُ بنت كعب) أن والتي قاتلت في غزوة أحد، وجُرحت جراحات بالغة، وأثنى عليها رسول الله عليه بقوله عنها: (لَمُقامُ نُسَيبة بنت كعب اليوم خَير من مُقام فُلانِ وفُلان).

وقال: (ما التَفَ " يميناً ولا شمالاً إلا وأنا أراها تُقاتِلُ دوني)(١).

ونختم هذا الموضوع: (الرّجال والنساء شركاء متكافؤون في إدارة شؤون المجتمع والكيان الإسلاميين)، بِهذه الآية المباركة التي يُعددُ فيها الله الحكيم، عَشْرَة أوصافِ لأهل الإيمان رجالاً ونساءً، وهي أوصاف جامعة وشاملة:

﴿ إِنَّ ٱلْمُسَلِمِينَ وَٱلْمُشْلِمَتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُثَمِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ

W0W

⁽۱) مسند الإمام أحمد، (٦/ ٤٣٩)، طبقات ابن سعد: (٨/ ٤١٠)، كنز العمال: (١٣/ ٢٥٥).

وَٱلْمُتَكَدِّقَاتِ وَٱلصَّنَيْمِينَ وَٱلصَّنَيْمَتِ وَٱلْحَنفِظِينَ فَرُوجَهُمْ وَٱلْحَنفِظَاتِ وَٱلذَّكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَكُم مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ الْاحزابِ].

كما نرى:

قد أشرك الله تعالى أهل الإيمان ذكوراً وإناثاً، بلا تَمييز، في كل

من:

- الإسلام: وهو هنا، الإلتزام العَلَنيُّ بالدين.
- ٧) والإيمان: وهو هنا الإلتزام القَلْبي الباطني بالدين.
 - ٣) والقنوت: والقنوت هو الطاعة والإلتزام.
- ٤) والصدق: والصدق أعم من صدق القول، بل هو أحد أنواعه فقط.
- والصبر: ومن الصبر، الصبر على الفقر والمرض والقتال، كما قال تعالى: ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُولَئِيكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواً وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُولَئِيكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواً وَأَلْتَيْكَ مُم ٱلْمُنَقُونَ ﴿ إِلَيْهِ ﴿ وَالبقرة].
- ٢) والخشوع: وهذا خاص بالصلاة، والقنوت عام يشمل الصلاة وغيرها.
 - ٧) والتصرّق: ويشمل الفرض والندب.
- ٨) والصيام: كذلك يشمل الصيام الواجب، وهو شهر رمضان، وصيام التطوع وهو أنواع كثيرة.
 - وحفظ الفرج: عن كل ما هو حرام ومنه الزُّنى.
- 1) والذكر الكثير لله تعالى: والمقصود به يَختلف باختلاف الأشخاص ودرجات الإيمان والتقوى.

وهم في الآخرة كذلك مُشتركون بتكافؤ في نيل: (مغفرة الله وأجره العظيم).

الرابعة: خالفَتِ الشريعة بين الرِّجال والنساء في بعض الأحكام والوظائف، مُراعاةً للخصوصيات الفطرية لكلِّ منهما:

بِما أَنَّ الإسلام هو دين الله الحكيم العليم سبحانه وتعالى، والله سبحانه وتعالى علمه محيط بكل شيء، وحكمته تامة بالغة، كما قال: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُم ﴿ . . وَأَنَّ اللّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِ شَيْءٍ عِلْما ﴿ آلَهُ اللّهُ وَقَالَ : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُم فِنَ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه الله تبارك وتعالى في أحكام دينه، فِظْرَة البشر، وجعل شريعته مطابقة تمام المطابقة لفطرة الإنسان، وكيف لا! وكل من الخلق (الفطرة) والأمر (الشريعة)، من عنده وهو اللّهيفُ الخبير، كما قال: ﴿ . . . أَلا لَهُ النّانُ وَلِيكُمُ وَالأَمْنُ ثَبَارَكُ اللّهُ رَبُّ الْعَلَيْنِ فَكُم اللّهُ اللهُ اللّهُ وَلَا مَن الْحَلّق اللّهِ وَجَهَكَ اللّهِ فَا فَطْرَتَ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَكُم اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

ولِهذا فَبالنّسبة للأحكام التي احتوتها شَريعةُ الله للمرأة والرّجل، روعيت فيها الجوانِبُ التي تتعلّق بِها: ففي الجوانب التي توجد فيها مساواة بينهما -، ككونِهما إنساناً، وكونِهما عبداً لله تعالى، وكونِهما مسؤولاً أمام دين الله - جُعِلَت أحكامهما واحدة، كما وضّحناه من قبل، ولكن في الجوانب التي يَختلف فيها بَغضُهما عن بعض - وهي كلُ ما يزجعُ إلى الذكورة والأنوثة، وما تترتب عليهما من آثار -، فقد خُصَّ كل منهما بأحكام تخصّه دون الآخر، وقد أشار سبحانه وتعالى إلى هذا بقوله: ﴿وَلَا بَنَمَنَوا مَا فَضَلَ اللهُ بِهِ بَعَضَكُم عَلَى بَعْضُ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَا أَكُلَسَبُوا وَلِلنِساءِ نَصِيبُ مِّمَا أَكُلَسَبُوا وَلِلنِساءِ وَمَعنى اللهِ عَلَى ما أرى - وفحواها الذي ترمي الله على بها الجنس الآخر، أي: ألّا يَخسُد النساء الخصوصيات التي حَبى الله الفطرية، ولا الرجال النساء على خصائصهم الفطرية، ولا الرجال النساء على خصائصهم الفطرية، ولا الرجال النساء على خصائصهن، فَيَجُرَّهُمْ هذا الحَسَدُ إلى تشبّه بعض، وذلك لأن لكل من الرجال والنساء، حَصيلَة كسبهم وكدهم بعضهم ببعض، وذلك لأن لكل من الرجال والنساء، حَصيلَة كسبهم وكدهم الماهاية والمعنوية -، ثم يقول تعالى: ﴿...وَسَعَلُوا اللّهَ مِن فَضَافِهُ إِنَّ اللّهُ مِن فَضَافِهُ إِن الكل من الرجال والنساء، حَصيلَة كسبهم وكدهم بعضهم ببعض، وذلك لأن لكل من الرجال والنساء، حَصيلَة كسبهم وكدهم المادية والمعنوية -، ثم يقول تعالى: ﴿...وَسَعَلُوا اللّهَ مِن فَضَافِهُ إِن الكِلْ المادية والمعنوية -، ثم يقول تعالى: ﴿...وَسَعَلُوا اللّهُ مِن فَضَافِهُ إِنْ الْكُلْ مَن الرجال والنساء، وَلَاكُ وَلَا مَنْ الْمُولُولُ اللّهُ اللّهُ مِن فَضَافِهُ إِنْ الْكُلْ مَن الرجال والنساء، وَلَاكُ وَلَا وَلَا الْمَالَةُ وَلَا الْمَالَةُ وَلَا الْمُولُولُ الْمَالَةُ وَلَا الْمَالِةُ وَلَا الْمَالَةُ وَلَا الْمَالَعُولُ الْمَالَةُ وَلَا الْمَالَعُولُ الْمَالِعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُولُ الْمَالَعُو

W 0 0

ألله كان بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ، أي بَدَل التمنِّي الذي لا يُورِث غير الحسد والحَسْرة، إسألوا الله تعالى من فضله وإحسانه، فتوجّهوا إليه بَدَل التوجّه إلى التمنِّي، وانَما قال تعالى في التعقيب على ما مرَّ ذكره: ﴿إِنَّ ٱللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾، تنبيها على أن ذلك الإختلاف والتفاضل الفطري بين الرجال والنساء، إنَما حَدَثَ وفق علم الله المحيط وحكمته البالغة، أي: ليقنع كلُّ بما وهَبَه الله تعالى من خصوصيات.

والآن أريد أنْ آتي بِمثال، لتوضيح كيف أنَّ شريعةَ الله تُصْدِر حكماً واحِداً، فيما يَتَّفِقُ فيه الرجلُ والمرأة، ويُخالف في الحكم، فيما يختلفان فيه، وذلك سَيْراً مع المقتضيات الفطرية:

قال جل شأنه بالنسبة لتحريم نظر كل من الرجل والمرأة إلى الآخر شهوة، وبالتالي وجوب الغَضُ من بصرهما ونظرهما: ﴿ قُل الْمُؤْمِنِينَ يَعُضُوا مِن أَبْصَكَرِهِمْ وَيَحْفُظُواْ فُرُوجَهُمُّ ذَلِكَ أَنَكَى لَمُمُّ إِنَّ ٱللّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصَعَوْنَ ﴿ وَقُل الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَبْصَكُرِهِمْ وَيَحْفُظُنُ فُرُوجَهُنَ وَلا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَيضَرِينَ مِحْمُرِهِنَ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّا لِبُعُولِتِهِنَ أَوْ طَهَرَ مِنْهَا وَلِيضَرِينَ مِحْمُرِهِنَ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّا لِبُعُولِتِهِنَ أَوْ عَالَمَا مِعْوَلِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ اللّهَ مَعُولِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ اللّهُ مَا يَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللّهِ مَعُولِتِهِنَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مَعُولِتِهِنَ أَوْ اللّهِ مَعُولِتِهِنَ أَوْ اللّهِ مَلِينَا أَلْهُ وَلَا اللّهِ مَعْولِتِهِنَ أَوْ الْمُؤْمِنُونَ اللّهُ مَلِينَا أَلْهُ وَلَا إِلّهُ اللّهِ مَعِيمًا أَيْهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ اللّهُ مَنْ اللّهِ مَعْ اللّهُ اللّهِ مَعِيمًا أَلْهُومُونَ اللّهُ اللّهُ مَعْلِينَ اللّهُ مَا اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَعْمِلًا اللّهُ مَا اللّهُ مَنْ اللّهُ مَلْ اللّهِ مَعْ وَلَا إِلَى اللّهِ مَعِيمًا أَلْهُمَ الللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهِ مَنِيمًا أَلْهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ مَنْ الللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ اللّهُ مَلْكُونَ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ ا

كما نرى أمر الله تعالى نبيّه الكريم أن يُنَبّه المؤمنين والمؤمنات، ويأمرهم بالغضّ من أبصارهم تجاه بعضهم البعض، وكذلك أمره أن يأمر كليهما بحفظ الفرج، فَجَعل الحكم في النظر وحفظ الفرج، لكل من الرجال والنساء واحداً، وذلك لأنَّ كلاً من الرجال والنساء ينجذب بعضهم إلى بعض بدافع الغريزة، لِذا وجب عليهم ضَبْط أنفسهم من البداية التي هي النظر الحرام، إلى النتيجة التي هي الوقوع في الزني!

ولكن جُعِلَ وجوب التَستُّر والإحتشام، والَّذي يتمثَّل في سَتْر جَميع

W04

البدن سوى الوجه والكفّين، حكماً خاصاً بالنساء، كما قال تعالى وفي الآية السابقة نفسها: ﴿وَلاَ يَبْدِينَ نِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِينَ مِعُمُرِهِنَ عَلَى السابقة نفسها: ﴿وَلاَ يَبْدِينَ نِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبَعُولَتِهِنَ أَوْ ءَابَآءِ بَعُولَتِهِنَ أَوْ ءَابَآءِ بَعُولَتِهِنَ أَوْ ءَابَآءِ بَعُولَتِهِنَ أَوْ الْمَعُولَتِهِنَ أَوْ ءَابَآءِ بَعُولَتِهِنَ أَوْ أَنْكَآءِ بَعُولَتِهِنَ أَوْ إِخْوَنِهِنَّ أَوْ بَنِيَ إِخْوَنِهِنَ أَوْ بَنِي أَخُونِهِنَ أَوْ بَنِي أَخُونِهِنَ أَوْ بَنِي أَخُونِهِنَ أَوْ بَنِي أَخُونِهِنَ أَوْ بَنِي أَلْمُولِهِنَ أَوْ بَنِي أَلْمُولِهِنَ أَوْ بَنِي أَلْمُولِهِنَ أَوْ السِّهُ أَوْلِي الْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ اللَّهِنِينَ مِن الرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَوْرَاتِ ٱلنِسَآءِ وَلا يَضْرِينَ بِأَرْجُلِهِنَ لِيُعْلَمُ مَا يُغْفِينَ مِن اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ جَمِيعًا أَيّتُهُ ٱلمُؤْمِنُونَ لَعَلَّمُ ثُفْلِحُونَ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ عَلْمُ مَا اللهُ اللهِ عَلَى عَوْرَاتِ اللّهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

والحكمة في ذلك واضحة، إذ الرجل بفطرته ومن الناحية الجنسية، مُبادِرٌ وطالبٌ، وتُثيرُه المرأة أكثر مِمّا يُثيرها هو، لأن المرأة بفطرتها تَودُ أن تكونَ مطلوبة ومُغجَباً بِها، هذا بالإضافة إلى ما تتمتع به المرأة من جمال ورقة في البدن والطبع والصوت، ولطف وأنوثة، ولِهذا خُصّت المرأة بذلك الحكم الذي تقتضيه فِطْرَتُها، وكذلك تَسْتَلْزِمُهُ مصلحة المجتمع، من عدم إثارة الغرائز فيه، وما يَترتَّبُ عليها من فوضى خُلُقية واجتماعية، والتي نَجدُ المجتمعات الغربية المنحلة أصدق مصاديقها في عصرنا الراهن.

والآن بعد هذا التمهيد، نشير إلى الأحكام التي خالفت الشريعة الحكيمة فيها بين الرجال والنساء، ونُنبِّه على حِكمها أو بعضها باختصار:



TOV

أ) أَهَمُّ الأحكام الشرعية التي خُصَّت بِها الرِّجالُ:

- ١ وجوب إمامة المسلمين ورئاسة كيانهم السياسي.
 - ٢ وجوب القتال والجهاد في سبيل الله.
 - ٣ وجوب القيام على الأسرة.
 - ٤ وجوب تأمين السكن والكسوة والنفقة للأسرة.
 - ٥ وجوب صلاة الجمعة.

أولاً: وجوب إمامة المسلمين ورئاسة كيانهم السياسي: أَجَلْ إِنَّ إمامة المسلمين في أداء الشعائر، ورئاستهم في تنفيذ الشرائع، والولاية على الكيان السياسي، مهمة الرجال عموماً وهي فريضة لازمة عليهم، فيجب عليهم أَنْ يُرشِّحوا وينتخبوا ويبايعوا من بينهم، مَنْ يتولَّى تلك الوظيفة في المجتمع الإسلامي.

والدليل على أن هذه الوظيفة من اختصاص الرجال ولا دخل للنساء فيها - سوى في مَجال المشاورة والإدلاء برأيهن ومبايعتهن -، هو أن إمامة المسلمين والتروُّس عليهم، إنما هي خلافة ونيابة عن رسول الله عليه المسلمين والتروُّس عليهم، إنما هي خلافة ونيابة عن رسول الله المعلوم ولِهذا سمَّى المسلمون أبا بكر الصديق: (خليفة رسول الله)، ومن المعلوم أن خاتم الأنبياء، وكذلك سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، كانوا جميعهم من الرجال دون النساء، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِم مِنْ أَهْلِ ٱلقُرُكِّنَ. . ﴾ [يوسف: ١٠٩]، هذا بالإضافة إلى عدم تمكن المرأة أصلاً، من أداء عِدّة وظائِف من وظائف الإمامة والرئاسة، مثل: إمامة الصلاة، وقيادة الجيش وغيرهما.

ولا أظن أن حكمة تخصيص الشريعة الرجال بهذا الحكم تَخْفى على أَحَدِ، وكلُّنا نَعْلم أَنَّ الرِّجال على طول التاريخ البشري و إلى هذه اللَّحظة هم وحدهم الذين اضطلعوا بحمل عِبْءِ هذه المسؤولية الثقيلة، في كل المجتمعات البشرية، ومن دون استثناء، سوى بعض الحالات النادرة والشاذة التي لا يقاس عليها، وقد قيل: (لا بُدَّ لكل قاعدة من شواذ).

Ma A

ولا شك أن المجتمع الذي يَعْجِزُ عن أن يَجد فيه رجلاً رشيداً يُمْسِكُ فيه بِزِمام الأمور، ويَسْتنجِدُ بالنساء، لهو مجتمع مَريضٌ وغير سويّ، ولِهذا قال رسول الله عليه لَما سَمِعَ بأنَّ الفُرْسَ ولَوا عليهم امرأة - وكانت ابنة ملكهم الهالك واسْمُها (بوران) -: «لَنْ يُفْلِحَ قومٌ ولُوا أَمْرهم إمرأة» رَوَاهُ البُخَارِيُّ برقم: (٤٤٢٥)(١)، وكان الأَمر كما أخبر به النبيّ الخاتم على فيما بعد، حيث انفرط عِقْد أكاسرة الفرس وإلى الأبد، على يد المسلمين الظافرين.

ثانياً: وجوبُ القتال والجهاد في سبيل الله: وكذلك خَصَّت الشريعةُ الحكيمة الرِّجالَ بوجوب القتال عليهم، دفاعاً عن دين الله دعوة ودولة، وذَوْداً ن الأرض والعِرض، ويمكن أن يُستدلَّ على أن القتال في الإسلام، فرضٌ على الرجال دون النساء، إضافة إلى السنّة والسيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين، بالأدلّة الثلاثة الآتية في كتاب الله:

(ا) ثناءُ الله تعالى على المجاهدين الرّجال دون النساء، في أكثر من آية، فعلى سبيل المثال قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِثُونَ ٱلْأَحْرَابَ قَالُواْ هَلَا مَا وَعَدَنَا ٱللّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلّا إِيمَنَا وَتَسْلِمَا اللّهُ وَعَدَنَا ٱللّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلّا إِيمَنَا وَتَسْلِمَا اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَمَا زَادَهُمْ مّن قَضَىٰ نَعْبَهُ وَمِنْهُم مّن المُوالِمُ مِنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَمَا بَدَّلُواْ بَيْدِيلًا الله عَنه الإسلامي، وأما المشاركة الجزئية هم النين يُشكّلون الجيش الإسلامي، وأما المشاركة الجزئية للصحابيات رضي الله عنهن، فكانت على سبيل الدعم والمساندة للمجاهدين، كما ذكرنا من قبل، ولَمْ يُسْمَع باستشهاد صحابية في غزوات الرسول على بسبب بُعْدهن عن القتال المباشر، إلّا في خاوات الرسول على بسبب بُعْدهن عن القتال المباشر، إلّا في حالات استثنائية.

⁽۱) إذن قوله: «لَنْ يُفْلِحَ قومٌ ولَوا أَمْرهم أمرأةً»، قُصِدَ به قومُ فارس خصوصاً، ولِهذا لا تصادَم قولُهُ مع الواقع، عندما نرى في بعض الحالات النادرة الإستثنائية، نجاحَ بعض النساء في الرئاسة، مثل: انديرا غاندي، وغولدا مائير، ومارغريت تاتشر، ومادلين أولبرايت.

عتاب الله تعالى على ثلاثة من أصحاب رسول الله و وهم (كعب بن مالك) و(مرارة بن الربيع) و(هلال بن أمية) بسبب تخلفهم عن رسول الله و من غزوة (تبوك)، ثم قبول توبتهم بعد أن ذاقوا مرارة العقوبة التي تَمثّلت بِهَجْر الرسول والمسلمين لَهم، مدة خمسين يوماً، كما قال تعالى: ﴿ لَقَد تَابَ اللهُ عَلَى النّبِي وَاللّهَ عَلَى النّبِي وَالْمُهَاجِينَ وَالْأَنصَارِ اللّهِينَ اللّهُ عَلَى النّبِي وَالْمُهَاجِينَ وَالْأَنصَارِ اللّهِينَ اللّهُ عَلَى النّبِي وَالْمُهَاجِينَ وَالْأَنصَارِ اللّهِينَ اللّهُ عَلَى النّبِي وَاللّهَ عَلَى اللّهِينَ مَنْهُم ثُمّ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ ال

ومن الجليّ أنَّه لو كان القتالُ واجباً لمى النساءِ، مثل الرِّجال، لنزل العتاب عليهن أيضاً، أي على المتخلِّفات منهن عن الغزو، وكنَّ الأكثرية المطلقة، دَوْماً كما هو واضح في سيرة رسول الله على.

وحكمة إينجاب الشريعة القتال والجهاد في سبيل الله على الرجال وحدهم، واضحة، وهي دليل آخر على نظرة الشريعة الحكيمة الواقعية النافذة إلى الأمور، إذ الرجال هم وحدهم المؤهلون - بما أعطاهم الله من قوة نفسية وبدنية - لخوض مشاق الحروب التي لا تتلاءم إطلاقاً مع رقّة النساء ولطافتهن النفسية والجِسْمية، فَلَطف بِهن ربّهُنَّ اللَّطيف، ولم يَفْرِض عليهن ما يُخالِفُ فِطرَتهن.

ثالثاً: وجوبُ القيام على الأسرة: وأمّا مسألة قِوامة الرَّجل (أي قيامه بإدارةِ الأسرة) فسنبحثها بإذن الله، في المطلب الثاني (تكوين الأسرة وأساسها وكيفية إدارتها).

رابعاً: وجوب تأمين السكن والكسوة والنّفقة على الأسرة: وكذلك مسألة وجوب تأمين السكن والكسوة والنّفقة للأسرة على الرجل، نُرجِيءُ الحديث عنها هنا، وسنبحثها بتوفيق الله في المطلب الثالث: (الحقوق والواجبات بين الزوجين ومسؤوليتهما أمام الأسرة).

خامساً: وجوب صلاة الجمعة: وأمّا صلاة الجمعة وكونها واجبة على الرُجال دون النّساء، فَتَدُلُّ عليه سنة رسول الله وسيرتُه العملية، حيث كان يُسْدُدُ رسولُ الله على الرُجال في حضور صلاة الجمعة، كما جاء هذا في أكثر من حديث، وهذا واحد من تلك الأحاديث: "لَيَنْتَهِينَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَ الله عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَ مِنَ الغَافِلِينَ وَدَعِهِمُ الجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَ الله عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَ مِنَ الغَافِلِينَ رواهُ مُسْلِمٌ: (٨٦٥)، ويُمكن أَنْ يُسْتَدلُ عليه في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿ وَيَا اللَّهِ وَذَرُوا لَيْنَ اللَّهُ اللَّهِ وَذَرُوا اللّهَ كَثِيرًا لَعَلَمُونَ فَي الشَّعُوا إِلَى ذِكْرُ اللهِ وَذَرُوا اللّهَ كَثِيرًا لَعَلَمُونَ فَي الشَّعُونَ اللهُ اللهِ وَاذَكُرُوا اللّهَ كَثِيرًا لَعَلَمُونَ فَي الشَراء غالباً، كما أنهم وذلك لأن الرُجالَ هم الذين يقومون بعملية البيع والشراء غالباً، كما أنهم هم الذين يتضمن إيجابَ صلاة الجمعة، متوجّة إلى الرجال خاصة. فالخطاب الذي يتضمن إيجابَ صلاة الجمعة، متوجّة إلى الرجال خاصة.

وحكمة هذا أيضاً بادية للعيان، حيث النساء علاوة على حالات الحيض والنفاس، منهمكات ومنشغلات بوظائف الأمومة التي تحول - في كثير من الأحيان - بينهن وبين حضورهن، صلاة الجمعة بانتظام.

وقبل أن ننتقل لإلقاء نظرة على أهم الأحكام التي انفردت النساء بها، أودُّ التنبيه على مسألة، وهي:

إِنَّ كُونَ النساءِ غير مُلْزَماتِ بالأحكام والوظائف الخمس المذكورة، لا يعني أَنه لا يَحِقُ لَهُن المشاركة فيها، بأيِّ و ب من الوجوه! وذلك لأنَّ عدم

ma 1

وجوب أُمرِ على شخصِ ما، لا يعني بالضرورة عدم الحق له في التدخل فيه والإهتمام به، على سبيل التطوّع منه.

وقد ذكرنا من قبل، الآيات التي تدل على أنَّ المؤمنات مثل المؤمنين مشمولات بكل الخطابات القرآنية العامة – ما عدا المستثناة بقرينة واضحة –، وقد استشهدنا بالآيات المباركات، أنَّ من ضمن تلك الخطابات القرآنية: (إيجاب إدارة الأمور بالشورى) و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) و(الموالاة مع أهل الإيمان).

وبناءً عليه، نقول:

إذا لم يكن من واجب النساء، ولا من حقّهنّ، الإضطلاعُ بأُعباء الإمامة والولاية على المجتمع الإسلامي، فمِمّا لا شك فيه أن من واجبِهنّ، ولَيْس من حقهنّ فَحَسْبُ، أنْ يَهْتَمْنَ بشؤون المجتمع المسلم والدولة الإسلامية السياسية، على سبيل المشورة والإدلاء، بِما يَريْنَهُ حقاً وصواباً، وانّ موقف أم المؤمنين (أم سلمة) هنا، في (صلح الحديبية) عند تبرّم المسلمين ببنود الصلح المُبْرَمَةِ، بين رسول الله في و(سهيل بن عمرو) ممثّل قريش، حيث أشارت على رسول الله في برأي صائب وخطة حكيمة، في ذلك الوضع المُحْرِج، وأخذ الرسولُ برأيها، ونَجَحَت الخِطّة وانفرجت الأزمة، كما هو مدوّن في كتب(١) السنّة والسيرة، نعم إنّ موقف أمنا الكريمة ذلك، لَبُرْهانَ ساطِع على أنّ للنساء كُل الحقّ في الإدلاءِ بآرائهن في كل القضايا السياسية الدقيقة والجليلة.

هذا بالإضافة إلى حقّهن في أنْ يُشاوَرْنَ في اختيار ولي الأمر، كما كان يُعْمَل بِهذا في زمن الخلافة الراشدة، إذ يحكي (عبدالرحمن بن عوف) عن نفسه لَما خُوِّل الإِشراف على أمر اختيار الخليفة بعد (عمر)، أنَّه شاور فيمن شاور من المسلمين، النِّساءَ حتى (ذوات الخدور) - أي الفتيات اللاتي لم يَتَزوَّجْنَ بعد - يسألَهن ويُشاورهن من الذي يَرْضَينه ليكون ولي

WAY

⁽۱) روى قصة (صلح الحديبية)، ومن ضمنها قول أم سلمة الله الله الله على من: البخاري: ١٦٩٤، وأحمد: ١٨٩٣٣، وأبو داود: ٢٧٦٥، وغيرهم.

أمر المسلمين (١)! وكذلك بالإضافة إلى حق المبايعة برئيس الدُّولة الإسلامية، كما نصَّت عليه الآية (١٢) من (الممتحنة).

وبالنسبة لِمشاركتهنَّ في القتال والجهاد، بَيِّنَا أَنَّ لَهُنَّ كامل الحرية في أَنْ يتطوعْنَ، بتقديم الخدمات التي تنسجمُ مع فطرتِهن ولا تثقُلُ عليهنَّ.

وبالنسبة لإدارة الأسرة والتي حدَّد الشرعُ أنَّ مديرها ومدَبِّرها المسؤول أمام الشرع هو الرَّجل، وكذلك تأمين احتياجاتِها التي كلَّف الشرعُ به الرجل أيضاً، فللمرأة كلُّ الحق، في أن تتطوَّع بِمساعدة زوجها بكل ما في وُسْعها، ويَجب أن يشكرها الزّوج على إحسانِها.

وأما صلاة الجمعة، فهي وإن لم يوجِبْها الشرعُ على النساءِ مراعاةً منه لَهن، ولكنه لم يمنعنهن من حضور صلاة الجمعة فَحَسْبُ، بَلْ وحبَّذه لَهُنَّ، بلل مشاركة الصَّحابيات رضي الله عنهن في عهد الرسول على والخلافة الراشدة، وكذلك فيما بعد، في صلاة الجمعة، وقد نَهي رسولُ الله الرُّجال عن أن يَمنعوا النساء ليس لِحضور صلاة الجمعة فحسب، بل لأداء كلِّ الصلوات الخمس المفروضة، جَماعةً في المسجد، حيث قال: "لا تَمنعوا إماءَ الله مَسَاجِد الله"، رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٨٥٨)، وَمُسْلِمٌ: (٤٤٢)، وَأَبُو دَاوُدَ: (٥٦٧)، وَأَحْمَد: (٥٤٧).

وكانت النساءُ في عهد الرسول على وبأمر منه، كما جاء في كتب السنّة، يشاركن الرجال في صلاة الجمعة، والصلوات الخمس^(۲)، وكذلك

And An

⁽۱) قال ابن كثير بهذا الصَّدد: «ثم نهض عبدالرحمن بن عوف شه يستشير الناس فيهما (أي: عثمان وعلي أن ويجمع رأي المسلمين برأي رؤوس الناس وأقيادهم جميعاً وأشتاتاً، مثنى وفرادى، ومجتمعين، سراً وجهراً، حتى خلص إلى النساء المخدرات في حجابهن، وحتى سأل الولدان في المكاتب، وحتى سأل من يرد من الركبان والأعراب إلى المدينة، في مدة ثلاثة أيام بلياليها البداية والنهاية، ج٧، ص١٧٦.

⁽Y) أورده البخاري في صحيحه تَحت عنوان: (باب خروج النساءِ الى المساجد باللَّيل والغَلَس) وهذا نص الحديث: «لا تَمنعوا النُساءَ من الخروج الى المَساجد باللَّيلِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (۲/ ۳۱۸)، وَمُسْلِمُ: ٤٤٢، وَأَبُو دَاوُدَ: ٥٦٥.

ومن الواضح أنه إذا لم يَجُزْ منعُ النِّساءِ من الخروج الى المساجد ليلاً، ففي الأوقات الأُخرى، أولى وأحرى ألّا يجوز!

في صلوات: العيدين (١) (رمضان والأضحى)، والإستسقاء والكسوف والخسوف (٢).





w4 5

⁽١) «عَنْ أَم عطيَة قالت: كُنَّا نُؤْمَرُ بالخروج في العيدين...» رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (٨٩٠).

⁽٢) "عَنْ عَبْدالله بن عَمْرو بن العَاص، قَالَ: لَما انكسفَتِ الشَّمْس عَلَى عَهْد رَسُول الله نُودِي برالصلاة جامعة) فَرَكَع رَسُول الله ركعتين في سَجدة، ثُمَّ قَامَ فَرَكَع ركعتين في سَجدة، ثُمَّ جُلِّي عن الشمس، فقالت عائشة: ما ركعت ركوعاً قط، ولا سجدت سجوداً قط، كان أطول منه سلم: (٩١٠).

ب) أَهَمُّ الأحكام الشرعية التي ذُ " بِها النساءُ:

- ١ وجوبُ الأمومة وما تَسْتَتْبعُهُ من وظائِفَ، من إرضاعِ وحضائةِ وتربيةِ
 اللأطفال.
 - ٢ وجوب طاعة الزوج، وحفظه في ماله ونفسها.
- ٣ وجوب سَتْرِ البَدن إلّا الوجه والكفّين، وعدم إِظهار الزّينة الا للزّوج والمحارم، ومن هم في حكمهم.

أولاً: وجوب الأُمومة وما تَسْتَثْبِغهُ من وظائف، من إِرْضاعِ وحضانةِ وتربية للأطفال:

أما بالنّسبة للأمومة، فهي الوظيفة الفطرية التي خلق الله تعالى لَها السمرأة وحْدَها، إذ لَيْس في وسع الرّجل أن يكون (أُمّاً)، من حيث الحَمْلُ، والإرضاعُ، والحَضانَةُ، ووفورُ الشفقة والرحمةُ على الطّفل!

لِذَا فَأُمُومَةُ النِّسَاءِ، مسألة حَسَمَتْهَا الفطرة الربَّانية قبل الشريعة، ولِهذَا ذكر سُبْحانه وتعالى مسألة إرضاع الأمَّهات لأطفالِهن - ولو كنَّ مطلَّقات - كبديهية مُسَلَّمة لا تَقْبَلُ الجدل، حيث قال: ﴿ وَٱلْوَلِانَ ثُرُضِعَنَ أَوْلِلاَهُ مَّ حَوْلَيْنِ كَالِهُ مَا البَعْرة: ٢٣٣].

وقد جَهَّز الربُّ الحكيم المرأة، بكل مقوِّمات الأمومة الظاهرة والباطنة، أو الجسمية والنفسية، وقد تبيَّن للباحثين الإِجتماعيين والنفسانيين، أن النساء اللاتي يُحْرَمْنَ لأي سبب من الأسباب، من أداء وظيفة الأمومة، بَدْءا بالحمل والولادة، ومرورا بالإرضاع والحضانة وتربية الطفل... يشعرن بالشقاء والتعاسة والظمأ الروحي.

أَجَلَ فأُمومة النساءِ، هي جوهر ولُبُ أُنوثتهن الفطرية، ولا يُمكن للنساءِ السويّات إلّا أن يك أمهات، وبالتالي القيام بوظيفتهن الفطرية.

ثانياً: وجوب طاعة الزوج، وحفظه في مالهِ ونفسها:

وبالنسبة لطاعة المرأَّة لِزَوجها، وحِفظها له في ماله ونَفسها، أو في عَ ُضِهِ (١)

⁽١) العَرْضُ والعَرَضُ: المتاع، متاع الدنيا، والعِرْضُ: البَدَنُ، والنَّفْسُ، وما يُمْدَحُ ويُذَمُّ من الإنسان... المعجم الوسيط، ص٥٩٤.

وعِرْضها، فَنُرجِيء الحدي عنها إلى المطلب الثالث، وهي على أي حال، نتيجة منطقية وثَمرة طبيعية لقيمومة الرَّجل، إِذِ القَيِّمُ الذي لا يُطاع والمدير الذي لا يُساعَدُ، كيف يتسنَّى لَهُما القيام بواجبهما؟!

ثالثاً: وجوبُ سَتْرِ البَدَن إلا الوجه والكفّينِ، وعدم إِظهار الزّينة إلّا للزوج والمحارم، ومن هم في حكمهم:

مسألة سَثْر المرأة بُدنَها جميعاً، سوى الوجه والكفين، وعدم إظهار زينتها، الا لزوجها وللمحارم، ولِمن هم في حكمهم، والتي أَشَرْنا إليها سابقاً أيضاً، فنقول فيها باختصار:

أما وجوب ذلك الحكم على المرأة، فيدلُّ عليه:

١ ـ قوله تعالى: ﴿ وَقُل اللّهُ وَمِنْكِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَدِهِنَ وَيَحَفَظُنَ فَرُوْجَهُنَّ وَلَا يَبْدِين وَيَحَفَظُن فَرُوجَهُنَّ وَلَا يَبْدِين وَيَنْتَهُنَّ إِلّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَصْرِيْنَ بِخُمُوهِنَّ عَلَى جُمُومِنَ وَلَا يَبْدِين وَينَتَهُنَّ إِلّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيصْرِيْنَ بِخُمُومِنَ عَلَى جُمُومِنَ وَلَا يَبْدِين وَينَتَهُنَّ إِلّا لِبُعُولَتِهِنَ أَوْ مَا طَهَرَ أَوْ مَا مَلَكَتْ بِعُولَتِهِنَ أَوْ إِنْكَابِهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ بَعُولَتِهِنَ أَوْ لِيضَابِهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ بَعُولَتِهِنَ أَوْ لِيضَابِهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْنَهُنَّ أَو السَّالِهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْهُنَ أَو السَّالِهِ فَي اللّهِ اللّهِ مَا يُخُولِنِهِ فَي الرّبَالِ أَوِ الطّهْلِ اللّهِ يَعْمَرُوا إِلَى اللّهِ مَا يَخْفِينَ مِن رِينَتِهِنَ وَتُوبُوا إِلَى اللّهِ مَلَى عَوْرَتِ النّسَاءِ وَلَا يَصْرِينَ بِأَرْجُلِهِنَ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن رِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللّهِ عَوْرَتِ النّسَاءِ وَلَا يَصْرِينَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن رِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللهُ الللللللهُ الللللللللللهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللللهُ الللللهُ اللله

وتدل هذه الآية المباركة فيما يَخُصُّ النساءَ المؤمنات، على الأحكام الستة الآتية:

- النساء المؤمنات (البالغات) من أَبصارهِنَ، والمقصود به عدم النَّظر إلى الرجال بشهوة ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضَنَ مِنْ
 أَبْصَدرهِنَ ﴾ .
 - ٧) ووجوب حِفظهِنَّ أنفسهن، من كل ما هو حرام ﴿وَيَحْفَظُنَ فُرُوجَهُنَّ﴾.
- ٣) ووجوب إخفاء زينتهن، سوى ما يظهر منها ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا
 مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾.

وجُمْلَة ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾، اختلف في تفسيرها المفسرون، ولكن الرّاجح من الآراء هو ما عليه الأكثرون، وهو أن المقصود بـ ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ هو الوجه والكفّان، لأنّهما مِما يَظْهَران من المرأة عادةً وعبادةً، أما

-

عادةً، فلأنَّ المرأة لا تستطيع مُزاولة أعمالها ووظائفها الواجبة أو المباحة، إذا لم تَكْشِف وَجْهَها وَيَدَيْها (إلى الرُّسْغَين)(١)، وأما عبادةً، فلأنَّ المرأة مُلْزَمةٌ بِكَشْفِ وجهها وكفَّيها، عند قيامها بكل من فريضتي: الصلاة والحج والعمرة.

والـ (زينة) تَشْمُل الزينة الخَلْقية والزينة الكسبية (٢)، أي: البدن وما يُزيّن به من حُليِّ وكحل وغيرهما، وبناء عليه: فإذا تَصَنَّعتِ المرأةُ في تزيين وجهها ويديها، لا يجوز لَها إِظهارهُما، مثل ساثر بَدنِها الّذي يعتبر عورة، ولكن إذا كانت غير مُتَكلِّفة، فوجهها ويَداها مُسْتثنيان من السَّتر الواجِب، ولكن إذا احتاطت المرأةُ المسلمة لِنَفسها وانْتَقَبَتْ ولَبِست القَفّازين، وخاصة عند خوفها من فتنة الناس بِها، فهي مشكورةٌ على احتياطها بلا شك.

والذي تدلّ عليه السيرة النبويّة في هذا المجال، هو أن النساء الصّحابيات رضي الله عنهن - ومن ضمنهنّ أُمهات المؤمنين أزواج النبيّ الطاهرات رضي الله عنهن، قبل أن يُفْرَض عليهن الحِجابُ - كُنَّ باديات الأوجه والأيدي على الأغلب، ومنهن مُنْتَقِبات، لذا ففي الأمر سَعَةٌ من هذه الناحية.

- التساء وتَغطيتهِنَّ جيوبَ (أي شقوق) قُمُصِهنَّ التي يُخرِجُن منها الثَّذي لإرضاع الطفل، بِخمرِهنَّ (أي أغَطية الرؤوس، يُخرِجُن منها الثَّذي لإرضاع الطفل، بِخمرِهنَّ (أي أغَطية الرؤوس، جَمع خِمار)، وذلك من أجل عدم ظهور العنق وبعض الصدر من شق القميص: ﴿وَلَيَضَرِيْنَ بِخُمُرُهِنَّ عَلَى جُيُومٍ إِنَّ ﴾.
 - وجوب إخفاء النساء زينتهن إلا عن:
 - ١ أزواجهن ﴿لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ والبعولة جَمع (بَعْل) وهو زوج المرأة.

WAV

⁽۱) الرُّسْغُ من الدواب بسكون السِّين وضمُها: الموضِ المستَدِق الذي بين الحافر والمفصل من اليّد والرجل، مختار الصحاح، ص٢٢٢، لفظ: رسغ. وقال المعجم الوسيط: الرُّسْغُ مَفْصِل ما بين الساعِد والكف، والساعد والقدم، ج: أرساغ وأرْسغ، ص٤٤٤.

⁽٢) مفردات الألفاظ القرآن، راغب الأصفهاني، ص٣٨٨ ـ ٣٩٠.

- ٢ آبائِهن ﴿ اَباآبِهِ ﴾ وتشمل هذه الكلمة الأجداد أيضاً.
 - ٣ _ آباء أزواجهن ﴿أَوْ ءَاكِآءِ بُعُولَتِهِكِ﴾.
- ٤ و٥ أبنائِهن، وأبناءِ أزواجهن ﴿أَوْ أَبْنَآبِهِنَ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَ﴾، أي:
 أبناؤهن الذين ولَذنَهُم، أو أبناء أزواجهن الذين أولدوهم من غيرهن.
- ٩ و١٠ ـ النساء المؤمنات، والجواري اللاتي تحت مُلْكِيتِهِنَ ﴿ أَوْ نِسَآبِهِنَ أَوْ
 مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْهُنَ ﴾.
- 11 ـ الرِّجال التابعون للبيت، الّذين ليست عندهم الرغبة إلى النساء ﴿أَوِ النَّبِعِينَ عَيْرِ أُولِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾.
- 17 الأطفال الذين لم يبلغوا السِنَّ التي يعرفون فيها المسائل الجنسية، والأمور المتعلقة بالنساء ﴿ أَوِ الطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَى عَوْرَاتِ السِّمَاءِ ﴾ .
- النساء إِثَارَةَ الرجال بِحركات مثيرة، ومنها ضرب أرجلهن بالأرض ليصوت الحُلِيُ الّذي يَلْبَسْنه سواء في الأرجل كالخلاخيل أو في غيرها ﴿ وَلَا يَضْرِينَ بِأَرْجُلِهِنَ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن نِنْتِهِنَ ﴾.

وكذلك يدلُّ على وجوب سَثر البدن بالنسبة للنساء، قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّيِّ قُلُ لِأَزَّوْجِكَ وَبِنَائِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْمِنَّ مِن جَلَيْبِيهِنَّ ذَالِكَ أَنْ يُعْرَفِنَ فَلَا يُؤْذَيْنُ وَكَاكَ ٱللَّهُ عَفُورًا رَّحِيمًا (أَنَّ اللَّهُ عَلَيْرِيمِاً اللَّهُ عَلَيْرِيمِا اللَّهُ الأَحزاب].

إذْ يأمر الله تعالى النبيّ الكريم على أنْ يأمر أزواجه الطاهرات، وبناتِهِ الكريْمات، والنساء الصحابيات رضي الله عنهن جَميعاً - وكذلك جَميع النساء المسلمات -، أَنْ يُدْنين عليهن جَلابِيهنّ، معلّلاً ذلك الأمر بأنّه أَدْعى إلى أَن تُعْرَفَ النساء المؤمنات، بِكونِهنّ محتشمات وتقيّات، فلا يَتَعرّض أحدٌ لَهُن بأذى..

APW

والجَلابيب جَمع (جِلْباب) والجِلْباب هو الثوب الّذي تَلْبَسه المرأة فوق ثيابِها، وهو سابغٌ لجميع بَدنِها(١)، ولا يشترط في الجلباب إلا أَنْ يكون سابغاً للبدن كله، وفَضْفاضاً يمكن للمرأة أَنْ تَتَلفَّف وتَتَجلْبَب به، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ يُدُنِينَ عَلَيْنِ مِن جَلَيْبِهِ فَنَ ﴾، إذ الإدلاءُ هنا يَعني: الإِسْدالُ، بدليل تعدّيه بـ(على)، ولَيْس المقصود به التقريب الّذي هو أصل معناه في اللغة، وما لم يكن الجِلبابُ سابِغاً وفَضْفاضاً، لا تتمكن المرأة المُتَجلْبية به، أَن تُسْدِلَهُ على جِسْمها وتَلُفَ به بَدَنَها.

وتعليل الله الحكيم ذلك الأمر بقوله: ﴿ وَالِكَ أَدَّنَ أَن يُعْرَفَنَ فَلَا يُؤْذَيّنُ ﴾ ، كما أشرنا إليه يعني: أن النساء المؤمنات، إذا خرجن من بيوتِهن مُتَجَلْببات مُحتشمات، فإنَّ أُدَبَهُنَّ واحتشامَهُنَّ يُوئِسُ الفُسّاقَ وأهلَ الشرِّ، من الطَّمع فيهنَّ والتعرُّض لَهنَّ، وذلك بِخلاف المُبْتَذِلات المُتَبَرِّجات اللّاتي يدعين الفساق بلسانِ الحال إلى الطمع فيهنَّ!

وجدير بالذكر أنَّ الإِلتزام بالحجاب - أي الكلام مع الرجال الأجانب ومع غير ذوي المحارم، من وراءِ سِثْرٍ وحجاب - كان خاصاً بأزواج النبي الطاهرات أمهات المؤمنين رضي الله عنهن جَميعاً، ولَم يَسْمل غيرهن، والسياق الذي ورد منه الأمر بمراعاة الحجاب، يدل على هذا أوضح الدلالة، إذ يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَكَأَيُّ اللّذِينَ عَامَنُوا لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النّبِي الله أَن يُؤْذَن لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِينَ إِنَكُمْ كَاكِنْ إِذَا دُعِيمٌ فَادْخُلُوا فَإِذَا الله مَن اللّه عَلَى الله وتعالى عَيْرَ نَظِينَ إِنَكُمْ كَانَ يُؤْذِي النّبِي فَيَسَتْمِي طَعِمْتُمْ فَالنّبُومُ وَلَا مُسْتَغِيمِينَ لِحَيثُمْ إِلَى طَعَامٍ عَيْرَ نَظِينَ إِنَا دُولِكُمْ كَانَ يُؤَذِي النّبِي فَيَسَتَعِي طَعِمْتُمْ فَاللّهُ لَا يَسْتَعْيِهِ مِن الْحَقِّ وَإِذَا سَالْتُمُوهُنَ مَتَعًا فَسَعَلُوهُنَ مِن وَلَاهِ حِالًا مِن اللهِ وَلَا أَن مَن وَلَاهِ حَالًا الله وَلا أَن تَوْدُوا رَسُولَ الله وَلا أَن يَكُومُ وَقُلُومِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ كَانَ عِندَ اللّهِ عَظِيمًا فَيْ وَلَا الله عَظِيمًا فَي اللّه عَظِيمًا فَي الله عَظِيمًا فَي الله عَظِيمًا فَي الله عَظِيمًا فَي الله عَظِيمًا الله عَظِيمًا الله الله والأحزاب].

⁽١) الجلبابُ: ثوب أوسع من الخمار ودون الرُّداءِ، والجمع: الجلابيب، وقال ابن فارس: الجلباب ما يُعَطَّى به من ثوب وغيره. المصباح المنير، للفيومي، ص٥٨.

فالآية والآيات التي قبلها وبعدها - أي السياق كلُّه - حديثُ عن الرسول الكريم على، وبيته وأزواجه، أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وأدلُّ دليل على أن الحِجاب خاص بِبَيت النبيِّ على، هو أن غير أمهات المؤمنين، لَم يُ مَعْ بِأَنَّ النبيُّ على أو الخلفاء الراشدين، ألزَموا النساء المؤمنات بالإلتزام بالحجاب، عند كلامهن مع الرجال(١).

هذا ويظن كثير من الناس أنَّ كلمة (الحِجاب) تَعْني سَتْرَ المرأة المسلمة عَوْرَتَها، والتي هي كلُ بَدنِها كما ذكرنا، سوى وجهها وكَفَّيْها! ولكن هذا خَطَأ، إذ المسلمات كلهن مأمورات بالسَّتر والإِحتشام وإِخفاء الزِّينة، ولكن الحجاب مخصوص بأمهات المؤمنين، والمقصود به ليس هو سَتْرُ المرأة جِسْمَها، وإِنْ راج هذا المفهوم الآن لكلمة الحجاب خَطَأ، بل المقصود به - كما بيناه - هو: ألا تتكلّم المرأة مع الرجال غير المحارم، إلّا من وراء سِتْر وحجاب.

ولكن قولنا بأن الحِجاب كان خاصاً بأزواج النبي على وغيرهن من النساءِ لَسْن مُلْزَماتِ به، لا يعني بأنه لا يجوز للمرأة المسلمة أن تفعل ذلك تَطُوعاً وتحوُّطاً.

هذا بالنسبة للحكم الشرعي لِمسألة وجوب السَّتر والإِحتشام على النساء، وأما بالنسبة لحكمة ذلك الحكم، فقد أشرنا إليها في السابق، وقد وَضَحَتْ حِكمة الشريعة في ذلك الحكم في عصرنا الراهن، أكثر من أي عصر آخر، من جرّاء ما يشهده العالم كله من تفسُّخ خلُقي، وتَفَكُكِ عائلي، وانحلالِ اجتماعي رهيب، بسبب التبرُّج والتهتَّك والإِنقلابِ على العقل والمنطق والعلم والفطرة، وإسلام القياد للهوى والشيطان!

وخلاصة هذا المطلب كله:

أنَّ الإسلام ينظر إلى الرجل والمرأة، نظرةً علميةً واقعيةً، حيث يُسَوِّي

⁽۱) وهناك أحاديث في الصحيحين وغيرهما كلّها تدور حول بيت النبي ﷺ وأزواجه الطاهرات. أنظر: المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير، ص١١٠١، ١١٠١.

بينهما، فيما هُما فيه متساويان ومتماثلان، وهو كونهما إنساناً – فالرجل إنسان ذكرٌ، والمرأة إنسان أنثى – وكونهما عبداً لله، وكونهما مسؤولاً أمام دين الله، ولكن يُخالف بينهما، فيما هُما فيه مختلفان، وهو كلّ ما يرجع إلى الأُنوثة والذكورة، وينظر إلى الذكورة والأنوثة كحالتين لازمتين متكاملتين غير متفاضلتين، وبالتالي فالأحكام التي تتعلق بالرجل والمرأة، من حيثُ كونُهما إنسانَيْن وَعَبْدَين لله، متماثِلَةٌ، ولكن الأحكام التي تتعلق بالجمل التي تتعلق بوظائفهما المختلفة الناشئة من طبيعتهما الذكورية والأنثوية، مختلفة.

ولا شك أن التسوية بين المتماثِليْنِ عَدْلٌ، ولكن التسوية بين المختَلِفَيْنِ، لا أنه ليس عدلاً فَحَسْبُ، بل وظلم كبيرٌ أيضاً!

وقد عادَت دعوة المناداة بالتسوية التامة بين الجِنْسَيْنِ في كل شيء والتي لَم تَتَحقَّق قطُّ ولَنْ تتحقَّق أَبداً على البشرية عموماً وعلى الشعوب الغربية خصوصاً، بكثير من العناء والشَّقاء والتعاسة، وتلك الدعوات وثمارُها الخبيثة، لهي بالإِتّعاظ والإعتبار بِها أولى وأخرى، من التقليد الأعمى والمحاكاة البلهاء لها!



المطلب الثاني: تكوينُ الأُسْرةِ وأَساسُها وكيفية إِدارَتِها

ويَتكوَّنُ هذا المطلب من الفقرات الثلاث الآتية:

الأولى: كيفية تكوين الأسرة.

الثانية: الأساس الّذي تقوم عليه الأسرة وتُبنى عليه.

الثالثة: تُدارُ الأسرة بالتفاهم والتشاور، والرَّجلُ هو القَيِّمُ عليها.

ونبدأ بالفقرة الأولى بتوفيق الله العليم:



MVY

الفقرة الأولى: كيفية تكوين الأسرة:

إِن الأسرة هي اللَّبِنةُ الأولى في بناءِ أي مجتمع سليم، لِذا أَوْلَتْها شريعة الله الحكيم تبارك وتعالى من الإهتمام والعناية ما هي جديرةٌ به.

حيث حَدَّدَت الشريعةُ الحكيمة بوضوح كيفية تكوين الأسرة، ومَنْ هُنَّ النِّساءُ اللَّتي يَحلُ الزَّواج بِهنَّ؟ وكيف تدارُ الأسرة؟ ومن هو القَيِّم عليها والمسؤول عنها؟ وما هي واجبات كل من الرجل والمرأة تِجاهَ بعضهما البعض خصوصاً، وتِجاه الأسرة عموماً؟ وإذا ما حدَث خلافٌ أو شجارٌ بين الزَّوجين كيف يُعالَج؟ وإذا استعصى عن الحلِّ بعد بذل كافة الجهود واستحال استمرار الحياة الزوجية، بأي طريقة ينفك الزّوجان بعضهما عن بعض؟ وكيف تُعالَّجُ المضاعفات التي تَتَرتَّب على انفكاك الأسرة؟! . كل هذه الأمور وغيرها، قد وضَحتها الشريعة الرّبانية المتمثلة بكتاب الله الحكيم وسنة رسوله الكريم على أوضح بيان، وسَنُلقي عليها ضو آيات كتاب الله البينات، في هذا المطلب والمطالب الأخرى تباعاً بإذن الله.

ويَتَمثّل تكوين الأسرة الفطرية السّليمة، في اجتماع رَجلِ وامرأة يَحلُّ أحده ما للآخر، في إطار رابطة زوجية واضحة كريمة، والدليل في كتاب الله، على أن هذه الكيفية لتكوين الأسرة، هي الكيفية الشرعية الوحيدة، هو قوله تعالى متحدِّثاً عن كيفية تكوين أوّل أسرة بشرية، وهي أسرة (آدم وحوّاء) عليهما السلام: ﴿ يَا أَيُّهَا النّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الّذِي خَلَقَاكُم مِن نَفْسِ

ومن الواضح أن الرجل له الحق ما دام مُتمَكّناً بَدَنياً ونفسياً ومالياً، وقادراً على الوفاء بتحقيق شرط رعاية العدل، أن يتزوج بأكثر من امرأة إلى غاية أربع نِسْوة، وهذا هو ما يعرف بـ (تعدّد الزوجات) ولنا عودة إلى هذا الموضوع في المطلب السابع بتوفيق الله.

وأما النساء اللاتي يَحق ويَجوز للرّجل التزوج بِهِّن، فَهُنَّ ما عدا هذه الأنواع الأربعة عشر المستثناة، في الآيتين (٢٣ و٢٤) من (النساء)، كما يقول تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمُهَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَوَكَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمْهَاتُكُمُ الَّتِيَ أَرْضَعَنَكُمْ وَإَخَوَتُكُمُ وَخَلَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمْهَاتُكُمُ الَّتِيَ أَرْضَعَنَكُمْ وَإَخَوَتُكُمُ

WVW

مِّنَ ٱلرَّضَعَةِ وَأَمْهَاتُ نِسَآبِكُمْ وَرَبَّيِبُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّتِي وَخَلْتُم بِهِنَ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ وَخَلْتُم بِهِنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَالَّتِي وَخَلْتُم بِهِنَ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ وَخَلْتُم بِهِنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَحَلَنَبِيلُ أَبْنَابِكُمْ اللَّيْنَ مِنْ أَصَلَيْكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ وَالْمُحْمَنَاتُ مِنَ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُجِلًا لَكُم مَّا وَرَاهُ وَالمُحْمَنَاتُ مِن اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُجِلُ لَكُمْ مَّا وَرَاهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَا وَرَاهُ وَاللَّهُ مَا وَرَاهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُم بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيطَةُ إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ مَا مَلِكُمْ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُم بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيطَةُ إِنَّ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا مَكِيمًا فَي مِن بَعْدِ الْفَرِيطَةُ إِنَّ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا مَكِيمًا فَي مَا اللَّهُ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيطَةُ إِنَّ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا مَكِيمًا فَي ... ﴾.

أَجَلْ، كل النساءِ ما عدا هذه الأنواع الأربعة عشر، حِلُّ للرجل المسلم، وبإمكانه التزوج بِهِن، وهذه الأنواع المستثناة هُن:

١ - الأم، ٢ - البنت، ٣ - الأخت، ٤ - بنت الأخ، ٥ - بنت الأخت، ٢ - العمّة (أخت الأب)، ٧ - الخالة (أخت الأم)، ٨ - الأم الأخت، ٢ - العمّة (أخت الأب)، ٧ - الخالة (أخت الأم)، ٨ - الأم المرضع، ٩ - الأخت من الرضاعة (أي الأنثى التي رضعتك أُمّها) ١٠ - أم الزوجة، ١١ - الرّبيبة (وجَمعها ربائب، وهي البنت التي يُربّيها الرجل في بيته، وانّما تحرم الرّبيبة على الرّجل بِمجرّد عَقْدِهِ على أُمها، ولكن لا تحرم أمها عليه، بِمجرّد العقد على بنتها الرّبيبة، حتى يدخل بِها)، ١٢ - زوجة الإبن الذي هو من صُلْب الرجل، ١٣ - الجمع بين أختين في وقتِ واحد، الإبن الذي هو من صُلْب الرجل، ١٣ - الجمع بين أختين في وقتِ واحد، المملوكات.

وقد أضاف رسول الله على إلى تلك الأنواع من النساء المحرَّمات، الجمع بين المرأة وعمَّتِها، أو المرأة وخالتها، إذ قال: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ المَرْأَةِ وَخَالَتِهَا» وَاهُ البُخَارِيُّ: (١٣٨)، وَمُسْلِمٌ: وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ المَرْأَةِ وَخَالَتِهَا» وَاهُ البُخَارِيُّ: (١٣٨)، وَمُسْلِمٌ: (١٤٠٨).

هذا وسنزيد كيفية تكوين الأسرة في ظل المجتمع الإسلامي، وضوحاً، في الفقرة التالية المخصّصة لبحث أساس الأسرة.

WVS

الفقرة الثانية: الأساسُ الّذي تقومُ عليه الأسرة وتُبْنى عليه:

ولِمعرفة الأساس الذي يقيم الشرع عليه الأسرة ويبنيها عليه، لِنتَأمَّل هذه الآيات المباركات:

- ٢- ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْتُكُمْ فِيمَا عَرَّضَتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَحَنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمُ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ سَتَذْكُونَهُنَ وَلَكِن لَا ثُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَعْمُوفًا عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ سَتَذْكُونَهُنَ وَلَكِن لَا ثُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَعْمُوفًا وَلَا مَعْمُوفًا وَلَا مَعْمُوفًا وَلَا مَعْمُوفًا وَلَا مَعْمُوفًا وَلَا مَعْمُوفًا اللَّهِ (١٣٥٥).
- ٣- ﴿... فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعُرُونِ مُحْمَنَتِ عَيْرَ مُسَلِفِحَتِ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانَْ... ﴾ [النساء: ٢٥].
- ﴿ وَمِن عَايَدَهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِن أَنفُسِكُمْ أَزْوَنَجًا لِتَسْكُنُولُ إِلَيْهَا وَيَحْمَلُ
 بَيْنَكُمُ مُوَدَّةُ وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتِ لِقَوْمِ يَنفَكُرُونَ ﴿ الروم].
- ٥- ﴿ أُمِلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِيامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَابِكُمْ مُنَ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنتُم لِبَاسٌ
 لَهُنَّ ... ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ونأخذ الحقائق التسع الآتية من الآيات المدرجة أعلاه، فيما يَخص أساس الأسرة:

النساءُ العَفيفات (المحصنات) من أهل الإيمان وأهل الكتاب، هُن وحدهُن اللاتي يَجوز للرجل المسلم الزواج منهن:

وهذا ما صرَّحت به الآية (٥) من (المائدة)، وأما النساء الكافرات والمشركات والزواني، فلا يَجوز له الزواج منهنَّ، كما صرَّحت به الآيات الآتية:

أ) الآية (١٠) من (الممتحنة) حيث يقول تعالى فيها: ﴿... وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَبِم ٱلْكُوافر...﴾.

WVa

- ب) الآية (٢٢١) من (البقرة) إذ يقول تعالى فيها: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَى يُؤْمِنَّ
- ج) الآية (٣) من (النور) حيث يقول الله الحكيم فيها: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ اللَّهِ الْحَكَيْمِ فَيها: ﴿الزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكُ ۗ وَحُرِّمَ ذَالِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

وبالتالي لا يَجوز للمرأة المسلمة أن تُزَوج إلا مِن مؤمن عفيف، ويَخرمُ زواجها من الكفّار - سواء أهل الكتاب أو غيرهم - ومن المشركين ومن الرجال الزّناة، كما صرَّحتْ بذلك كل من الآية (١٠) من (الممتحنة) إذ يقول تعالى فيها: ﴿يَكَايُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتُ مُهَنِجُرَتِ فَأَمّتَجِنُوهُنَّ إِن يَعِولُ تعالى فيها: ﴿يَكَايُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتُ مُهَنِجُرَتِ فَأَمّتَجِنُوهُنَّ عِلْمَ أَلَهُ أَعْلَمُ بِإِيكَنِينَ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتُ مُلا تَرْجِعُوهُنَ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لا هُنَّ حِلْ لَكُمْ وَلا هُمْ عَلَى المسلمة على الكفار عموماً، وأما يَجُلُونَ هُنُّ . . ﴾، هذا بالنسبة لتحريم المسلمة على الكفار عموماً، وأما بالنسبة لتحريمها على المشركين خصوصاً، فبالإضافة إلى الآية (٣) من (النور)، قد صرَّحت به أيضاً الآية (٢٢١) من (البقرة)، حيث يقول تعالى فيها: ﴿وَلَا نَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَقَّ يُؤْمِنَ وَلاَمَةٌ مُؤْمِنَ خَيْرٌ مِن مُشْرِكِ وَلَوْ وَلَوْ الْمُجْرَكُمُ مَن أَلْهُ اللهُ عَلَى عَلَى المنسبة لتحريم تزوّجها بالرجل الزاني الخبيث، أعْجَبَكُمُّ . . . ﴾، وكذلك بالنسبة لتحريم تزوّجها بالرجل الزاني الخبيث، عَيْرة مِن مُشْرِكِ وَلُو صرَّحت به الآية (٣) من (النور)، كما أشرنا إليها من قبل.

٢) ويَجِبُ المهْرُ للمرأة على الرَّجِل، متى أرادَ الزَّواج منها:

ويدُل على هذه الحقيقة قوله تعالى في الآية (٥) من (المائدة): ﴿ . . إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَ أُجُورَهُنَ . . ﴾ وكذلك يدل عليها قوله تعالى في الآية (٢٤) من (النساء): ﴿ . . . فَمَا ٱسْتَمْتَعْنُم بِهِ مِنْهُنَ فَعَاثُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَّ فَرَاهُنَ

والمَهْر وان كان فَرْضاً على الرجل للمرأة، ولكن ليس سوى هدية رمزية دالَّةٍ على رَغْبةِ الرَّجُلِ في المرأة، ولِهذا لم يُحدُّدُ له الشرعُ مقداراً معيَّناً، وقد اعتبر كتاب الله المهر (نِحْلَةً) وهي الهدية، حيث قال تعالى:

WVY

﴿... وَءَاثُوا اللِّسَاءَ صَدُقَائِينَ غِلَةً ... ﴾ [النساء: ٤]، والصَّدُقات جَمع (صِداق) وهو المهر، ويُسمَّى (صِداقاً) و(صَداقاً) و(صُدْقة) و(صَدْقة) (١).

وقد فهم بعض الجهّال من كلمة (أُجورهن)، التي هي بِمعنى (مهورهنّ)، أن المَهْر ثَمَنُ المرأة! وهذا غلطٌ فاحشٌ، لأن كلمة (الأُجر) في اللغة العربية تعني: (العِوض والمقابل للشيء، سواء كان مادياً أو معنوياً) (٢)، والمهر مقابلٌ وهدية من الرجل للمرأة، جزاءً على رضاها وقبولِها التزوّج به، وأوضح دليل على أن المَهر ليس ثَمناً للمرأة، هو أن عند بعض العلماء دية المرأة هي مثل دية الرجل سواء (٣)، كما أن الرجل يُقْتَلُ بالمرأة قصاصاً، إذن: هُما في القيمة سواء، وبناءً عليه: فليس (المهر) سوى هدية من الرجل للمرأة، إثباتاً لرغبته فيها، وشكراً على رضائها به.

٣) والرَّجُلُ هو الّذي يَطلُبُ يد المرأة التي يريد الزواج منها ويخطِئها من أهلها:

ويدل على هذه الحقيقة قول الله الحكيم تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ فِيمَا عَرَّضَتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَتُمُ فِي أَنفُسِكُمُ عَلِمَ اللّهُ أَنْكُمُ مَنَذُكُونَهُنَ . . ﴾ [البقرة: ٣٥٥]، وكذلك يدل عليه قوله تعالى مُخاطباً للرجال المؤمنين: ﴿ . . . فَانكِمُواْ مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَآءِ . . . ﴾ [النساء: ٣ .

ومن الواضح أن هذا هو الموافِق لفطرة كل من الرَّجل الَّذي يَودُ أن يكون طالِباً ومُبادِراً، والمرأة الَّتي ترغب أن تكون مطلوبة ومرغوبة فيها، ولكن لا يوجد دليل شرعي، يَمنع المرأة المسلمة العفيفة الحصيفة، أنْ تُبادِرَ إلى الزَّواج من الرجل المسلم العفيف الكفْؤ لَها(٤)، ولكن شريطة عدم

⁽١) المصباح المنير، ص١٧٥.

⁽۲) المعجم الوسيط، ص ٦، ٧.

⁽٣) هذا رأي بعض العلماء، مثل: (ابن العلية) و(الأصم) لكن رأي جمهور العلماء هو أن: دية المرأة على النّصف من دية الرجل.

يُنظر: الـُغني لابن قدامة، ج٩، ص٥٣١، ٥٣٢.

⁽٤) الكفيءُ والكفؤ والكفءُ: المُماثِل، المصباح المنير، ص٢٧٧.

الإخلال بالآداب الشرعية، وعدم إخراج نفسها وأهلها، ولا شك أن المرأة الثيّب لَها حُرية أكثر في هذا المجال، كما يَدُلّ عليه حديث رسول الله ﷺ: «والأَيْمُ أَحَقُ بِنَفسِهَا من وينها» رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (١٤٢١)، وَالتَّرمِذِيُّ: (١١٠٨)، وَأَبُو دَاوُدَ: (٢٠٩٨).

٤) والشيء الوحيد الذي يصير به الرجل الراغب، والمرأة الراضية زوجين، هو العقد الشرعى الصّحيح:

ويدل على هذه الحقيقة قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَعْرِمُوا عُقَدَةَ النِّكَاجِ حَقَىٰ يَبُّلُغُ الْكِلْكُ أَجَلَةً... ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، إذ المقصود بقوله تعالى: ﴿حَقَىٰ يَبُّلُغُ الْكِلْكُ أَجَلَةً ﴾، أي: حتى تبلغ المرأة المعتدّة المتوفّى عنها زوجُها، نهاية المدّة التي يَجب أن تعتد فيها، قبل الإقدام على الزواج ثانية، وبناء عليه:

فالمرأة المعتدّة إذا بلغت نِهاية مدة عِدَّتِها، وانقضَتْ عِدَّتُها، جازَ لَها أَن تُخْطَبَ، وبالتالي يَجوز للرجل الراغب فيها، أن يَعْزِم عُقْدَةَ النكاح عليها في قَلْبه، ويتقدَّم لِخطْبَتها، ومن ثم إِجراء العَقْدِ الّذي يَجعلها حَلالاً له، ويَجعله حَلالاً لها.

وبما أن الله تعالى استعمل كلمتي (النكاح والزّواج) في كتابه الحكيم للتعبير عن ذلك العقد، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نَكَحْتُمُ اللّهَ مِن عَلَيْهِنَ مِن عِلَوْ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِلَوْ تَعَلَّوُمَنَاتِ ثُمَّ الْكُمْ عَلَيْهِنَ مِن عِلَوْ تَعَلَّوُمَانَاتِ ثُمَّ اللّهُ عَلَى أَن كلمة (نكحتم) هنا بِمعنى تَعَلَّوُنَهُا . . ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، والدليل على أن كلمة (نكحتم) هنا بِمعنى عقد النكاح، وليس بِمعنى الرَّطْء، هو أن الله تعالى يقول فيما بعد: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَ ﴾ والمَسُ هُنا كناية عن الجِماع، أي من قبل أن تُجامِعوهن.

هذا بالنسبة لِكلمة (النكاح) الدالة على العقد المذكور، وبالنسبة لكلمة (الزواج) قال تعالى: ﴿... فَلَمَّا قَضَون زَيَّدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَكُهَا...﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وواضح أن المراد بكلمة ﴿زَوَّجْنَكُهَا﴾ هو عقد (النكاح)،

WVA

ولِهذا كانت (زينب بنت جَ ش) أم المؤمنين أَفَاخِرُ أزواج النبيّ الله تَعَالَى مِنْ فَوْق سَبْعِ سَمَوَاتِ!»، رَوَاهُ قائلة: «زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي الله تَعَالَى مِنْ فَوْق سَبْعِ سَمَوَاتِ!»، رَوَاهُ البُخَارِيِّ عن أنس: (٧٤٢٠)، وَالتَّرمِذِي: (٣٢١٣)، أَجَلَ بما أن الله تعالى استعمل هاتين الكلمتين، بالنسبة للناطقين بالعربية، أو ترجمتهما بالنسبة للناطقين باللغات الأخرى، إرتأى كثير من الفقهاء الإلتزام بِهاتين الكلمتين، أو بمعناهما في صيغة عقد النكاح.

وخلاصة صيغة عقد الزَّواج والنكاح هي: أن يقولَ ول المرأة للخاطِبِ: قَدْ زَوَّجْتُكُ فلانةً، أو أنكحتك فلانةً (ويذكرُ اسم المرأة المخطوبة)، ويقولَ هو في الجواب: لقدْ قبِلْتُ زَواج أو نِكاحَ فُلانَةً (ويسميها)، ويمكن أن تكون صيغة الكلام التي سمَّاها الفقهاءُ (الإيجاب والقبول) بالعكس، أي يقول الخاطِبُ: تَزوَّجْتُ أو نَكَحْتُ، أو زَوجني، أو أنكحني فلانَةَ (ويُسميها) ووَل أمرها يقول في الجواب: قد وافقت أو قبِلْت زواجَك أو نِكاحَك من فلانة (ويُسميها).

كما ويَجوزُ أَن يُوكِّل كلِّ من الخاطب والوليِّ مَنْ يَنوب عنهما، وكذلك يَجوز أَنْ يَتَولَّى الخاطِبُ والمخطوبة الأمر بأنفسهما، وإِن لَم تَجِر العادة بِهذا، لأن عقد النكاح عَقْدُ كسائر العقود من حيث الصورة، وانْ كان أكثرَها خطراً وأعظمَها شأناً، من حيث الجوهر والأثر.

•) ويَجِبِ أَنْ يَتِمَّ إِجْراءُ الرَقْد بِإِذَن أهل المرأة (أي: وليَّ أمرها): ويدل على هذه الحقيقة قوله تعالى: ﴿... فَٱنكِوُوهُنَّ بِإِذَٰنِ أَمْلِهِنَّ...﴾ [النساء: ٢٥].

وهذه الجملة المباركة وإن وردت في سياق الحديث عن التزوّج بالمملوكات، ولكن يُمكننا القولُ: إذا لَم يَجُزِ التزوج بالمملوكات إلّا بإذن أهلهن، فَلأَن لا يَجوزُ نِكاح الحرائر إلا بإذن أهلهن (أي ولاة أمورهن) كان أُحرى وأولى!

وبين الفقهاء خلافٌ في هذه المسألة (أي اشتراط إِذن ولي أمر المرأة)

WVA

ولكن الأغلبية الساحقة يشترطون إذنَ وليّ الأمر، ومن بين ما يستدلّون به قولُ رسول الله على -: «لا نِكَاحَ إِلا بِوَليً» الترمذي: (١١٠١)، وأبو داود: (٢٠٨٥)، وغيرهما.

٦) ويَجِبِ أَنْ تَبْنى الرابطة الزوجية على المودَّة والرّحمة المتبادلتين:

ويدل على هذه الحقيقة قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ءَايَنتِهِ ۚ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْفَجًا لِتَسَكُنُوا إِلَيْهَا وَيَحْمَلُ بَيْنَكُمُ مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً . . . ﴾ [الروم: ٢١]، وبناءً عليه: فلا معنى ولا جَدُوى من اقتران الرجل والمرأة أحدهما بالآخر، ما لَم تكن بينهما سكونٌ مودَّة ورحمة.

٧) والزَّوجان هما أَلْصَق الناس بعضهما ببعضٍ، وأقربهم بعضهما من بعض:

ويدل على هذه الحقيقة تشبيه الله تعالى الزَّوجين باللَّباس الَّذي يلبسانه، أحدُ ُما للآخر، حيث قال: ﴿... هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمُّ وَأَنْتُمُ لِبَاسٌ لَهُنَّ لِبَاسٌ لَلْهُ لَهُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

والحكمة من هذا التشبيه - والله هو العليم الحكيم - هي أن كلاً من الزوجين يستر عورة الآخر ويَحفَظُهُ، كما أن اللباس يستر العورة ويُخفي العيوب، ويحفظ لابسه، من الحرِّ والقرِّ والضرِّ.

أ ومن الواضح أن كون عقد النكاح ورابطة الزوجية عقداً كسائر العقود أولاً، وثانياً: كون رابطة الزوجية مَبْنِيَّةً على المودة والرَّحمة المتبادلة، وثالثاً: كون الزوجين ألصق الناس بعضهما ببعض وأقربهم أحدهما من الآخر، كقرب اللِّباس من البدن، أجَلْ إِنَّ هذه الحقائق الثلاث، تَجْعَل بُطْلانَ النكاح وعَدَمَ صحَّته بدون رضى المرأة، من البديهيات التي لا تحتمل النقاش:

وذلك لأن:

أ) الرُّضي في العقود، هو الّذي يَجعل العقود شرعية صحيحةً، بدليل

WAD

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمُوالَكُم بَيّنَكُم بَيْنَكُم بَيْنَا بَعْ الناء بالماء بالمعاملات الإقتصادية التي لا تَسْتَنِدُ إلى رضى الطرفين، محرّمة ومحسوبة من أكل أموال الناس بالباطل، فقضية الرابطة الزوجية أولى وأخرى بهذا بلا شك.

- ب) وكذلك الزواج الذي لا يشعر أحد طرفيه بالمودّة والرحمة تجاه الطرف الآخر، فهو لَيْس الزواجَ الّذي عَرَّفه الله تعالى بنا، وبالتالي فهو ليس الزواج الّذي يرتضيه شرعُ الله ويُمْضيه.
- ج) وكذلك تشبيه الله تعالى كلاً من الزَّوجين باللباس للآخر، يُفْهَمُ منه بالطريق الأُولى، أَنَّه كما أَنَّ الإنسان (رجلاً أَو امرأة) يختارُ لِباسَه باختياره، وحسب سليقته وذوقه، كذلك له الحق أن يختار قرينه وشريك حياته باختياره، أي: أَلّا يُفْرضَ عليه مَنْ يَكرهه، أو لا يرضى به ولا يَرْغبُ فيه، بلْ يجبُ بالطريق الأولى أن يكون حرّاً ومختاراً في هذا المجال، لأن اللباس يُبْدَل به غيره، ويُغيَّرُ بسهولةٍ، ولكن ليس شريك الحياة الزوجية بهذه المثابة!
- ٩) وكذلك يدل على كون الرابطة الزُّوجية عَقداً مُبْرَماً بين طرفين: أنه يجب إحضارُ الشهود حين إبْرامِ ذلك العقد، في الأقل شاهِدَيْن مَرْضِيَّين، لأنَّ الله تعالى أَوْجَبَ الإِشهادَ على العقود الأخرى التي هي أقل شأناً من عقد النكاح بكثير، مثل عقد الدَّيْن، وعقد البيع والشراء، والوصية:

كما قال تعالى:

- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمَّى فَاحْتُبُوهُ...
 وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمٌ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَآمْرَأَتَانِ مِمَن رَّضَوْنَ مِنَ ٱلشَّهَدَاءِ...
 البقرة: ٢٨٢].
 - ٢ ﴿ . . وَأَشْهِدُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمُّ . . . ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

MAI

٣- ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ
 اللَّفَانِ ذَوَا عَدْلِ مِنكُمْ . . . ﴾ [المائدة: ١٠٦].

هذا وقد وردَث أحاديثٌ عن رسول الله ﷺ حول مسألة اشتراط رضى المرأة، لِصِحَّة النكاح وحول مسألة لزوم الإِشهاد على النكاح والإعلان عنه، ولكنِّي أردت أن أُنبِّه على أَنَّ القرآن العظيم أيضاً يدل بمحتويات ومضامين آياته البيِّنات - على كلِّ من هاتين المسألتين.

ومن الأحاديث الواردة في مَجال اشتراط إذن المرأة ورضاها في عقد النكاح، قوله ﷺ: «لاَ تُنكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ َ تُنكَحُ البِحُرُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ َ تُنكَحُ البِحُرُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَاهُ البُخَارِيُّ: (٤٨٤٣)، وَمُسْلِمٌ: (١٤١٩)، وَالتِّرمِذِيُّ: (١١٠٧)، وَأَبُو دَاوُدَ: (٢٠٩٢).

وكذلك قال في مَجال الإشهاد على النكاح: «لا نِكَاحَ إلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَي عَدْلٍ»، رَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ: (٦٣٦) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حَسَنٌ، وقال في الإعلانِ عن النكاح: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي المَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفُوفِ» رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ برقم: (١٠٨٩) واللَّفظُ لَهُ، وَابْنُ مَاجَهُ وإبن منيع و غيرهم عن عائشة هَا، قال الشيخ الألباني: ضعيف إلا الإعلان.

وبهذا ننهى الحديث عن أساس الأسرة، وننتقل إلى الفقرة الثالثة:



444

الفقرة الثالثة: تُدارُ الأسرة على أساس الشورى والتفاهم بين الزوجين، والرَّجِل هو القيِّم عليها والمسؤول الأول عنها:

أَجَلْ إِنَّ الأُسرة المسلمة يَجب أن تُدار وتُدَبَّر شؤونُها على أساس المشاورة بين الزَّوجين والتفاهم بينهما، ويدلّ على هذا ما يأتي:

- ا) قد ذكرنا سابقاً وفي أكثر من مناسبة، أن الشورى والمشاورة، هي قاعدة إدارة الأمور، وعلى كل الأصعدة بالنسبة لأهل الإيمان، حيث وصف الله تعالى أهل الإيمان، وعرّفهم بعدّة أوصاف أساسية، أحدها: إدارة أمورهم بالشورى، كما قال: ﴿... وَأَمّرُهُم شُورَىٰ يَتْنَهُم ... ﴾ [الشورى: ٣٨]، ومن الواضح أن إدارة الأسرة اللبنة الأساسية والأولى في تكوين المجتمع من الأمور المهمة التي يَجب أن تشملها الشورى.
- البعض: ﴿ . . . هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ . . ﴾ [البقرة: ١٨٧]، البعض: ﴿ . . . هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ . . . ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يفهم منه مدى قربِ بعضهما من بعض والتصاق أحدهُما بالآخر، إذن: كيف لا يتشاور ولا يتفاهم القريبان اللّصيقان، وكيف لا يطلبُ أَحدُهُما عونَ الآخر، ولا يتعاونان وقد أمر الله تعالى بالتعاون على كلّ ما هو (بِرُّ) و(تقوى)، حيث قال: ﴿ . . . وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلبِرِ وَٱللَّقَوَيُّنُ . . . ﴾ [المائدة: ٢]؟!!
- ٣) ثم ان الله تعالى حتى بعد انفكاك عروة الزوجية، جعل التفاهم والتشاور أساس العمل المشترك بين الزَّوجين المنفصلين فيما يتعلق بإرضاع طفلهما وفطامِه، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْوَلِادَتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةً... فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضِ مِنْهُمَا وَقَشَاوُرِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِماً... ﴾ [البقرة: ٣٣٣]، وعليه: فقبل انفصام عروة الزَّوجية وانقطاع حبلها، يكون التشاور في حقهما أوجَبَ وأَلْزَمَ.

474

ـذا بالنسبة لكيفية إدارة الأسرة، وأمّا بالنسبة للقيّم عليها ومُديرها، فهو الزَّوج (الرَّجل)، كما قال جل وعزَّ: ﴿ الرِّبَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَآءِ بِمَا فَضَكُلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَبِمَا أَنفَقُوا مِن أَمَوَلِهِمْ ... ﴾ [النساء: ٣٤]، وتعبير (القيام على الشيء) يفهم منه: الإِشراف والإدارة والرعاية والإِهتمام (۱)، وهذه الأشياء هي المفردات التي تَتَكوَّنُ منها قِوامَة الرجل على المرأة والأسرة.

وقد بيَّن سبحانه وتعالى حِكْمَةَ جعل الرجل قيِّماً على المرأة في البيت والأسرة، وعلَّلَه بسبين:

- أ) ﴿ بِمَا فَضَكُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾.
 - ب) ﴿ وَبِمَا أَنفَقُوا مِن أَمَوْلِهِمْ ﴾.

والمقصود بـ ﴿ يِمَا فَضَكُ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ ، هو أن الله تعالى خص - بالإضافة إلى الخصائص الإنسانية المشتركة - كلاً من الرجل والمرأة، بِمزايا فطرية ذكورية وأنوثية، تُؤَهِّلُهما للقيام بوظيفتي الزوجية أحسن قيام، كل في المجال الذي يَنْسَجِمُ مع فطرته، وبِما أنَّ الرجل بِمؤهلاته الذكورية، أكثرُ جَدارةً بِتَحمُّل أعباء مسؤولية الأسرة والإشراف على أمورها، حَمَّلُهُ الشرعُ الحكيم إِيّاها.

ويلاحَظُ أن الله تعالى لم يَقُلْ: (بِما فضَّل الرَّجُلَ على المرأة) بل قال: ﴿ بِمَا فَضَّكُ اللهُ بُعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾، وذلك لأنَّ لكلَّ من المرأة والرَّجل، مزايا وخصائص فطرية أنوثية وذكورية، لا يَملكها الطرف الآخر، فمثلاً: إِنْ كان عند الرجل قوة البدن والصلابة، فالمرأة أيضاً عندها النُّعومة واللَّطافة، وكذلك إذا امتاز الرَّجل بقوَّة العقل ورجاحة التفكير المنطقي المتدرِّج، تَمتازُ المرأةُ بشدة العاطفة وقوَّة الحَدس والتفكير المباشر...

⁽١) المعجم الوسيط، ص٧٦٧.

حسب تعبير الآية المباركة، ليس أحدهما (وهو الرَّجل) بأفضل من الآخر (وهي المرأة)، بإطلاق، بل كل منهما أفضل من الآخر، فيما يَمتاز به وينفرد به.

وأما إِنفاقُ الرَّجُلِ على المرأة والأُسرة فظاهِرٌ، لأن الرَّجل - في الشريعة الإسلامية - هو الّذي يُنْفِقُ ويصرفُ على زوجته، منذ أن يَعْقِدَ عليها ويُتْحِفَها بِمَهْرِ، وبعد ذلك أيضاً، إذْ هو المكلَّف بتدبير السَّكنِ، وتوفير سائر مُسْتَلْزَمات العيش، من لباسِ وطعام وشرابِ . . . الخ.

وعليه:

فَتَعيينُ الرَّجل قيِّماً على المرأة والأسرة في شريعة الله الحكيمة، مثله مثل كلِّ أحكامها الأخرى، مَبْنيُّ على عوامِلَ اقتضت ذلك الحُكْمَ اقتضاء لا مندوحة منه، وإنَّ إعلانَ الله تعالى قِوامَةَ الرجال على النساءِ بصيغة تقريرية: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُون عَلَى النِّسَاءِ ﴾ يدل على أن كون الرجل قيِّماً على المرأة والأسرة، هو الوضع الفطري الواقعي الذي لا بديل له أبداً، وجليُّ أن واقع المجتمعات البشرية، مِصْداقٌ لِهذا التقرير القرآني الحكيم.

ثُم يَجِب أن نعلم أن:

- أ قوامة الرّجل على المرأة والأسرة، واجبٌ شرعي، يعاقبُ عليه الرّجل إذا فرّط فيه، فهي ليست تشريفاً، بقدر ما هي تكليف.
- ب من الخير والصلاح والسّعادة للمرأة والرَّجل نفسه، والأسرة والمجتمع، أن تكون المرأة مكفولة الأمور، كي يَتَسنَى لَها التفرُغ لأداء وظائفها، وخاصةً وظيفتها الفطرية الأصلية (الأمومة)، التي لا يستطيع أحد أن يقوم بِها ويُؤديها عنها، والتي إِنْ فَرَّطَتْ فيها، لم يعوض عنها شيء أبداً، وعاد عليها وعلى أُسرتها ومجتمعها ببلاء عميم وشقاء عظيم، كما هو الواقع في المجتمعات التي تَخلَّت النساء فيها عن وظيفتهن العظيمة، وظيفة الأمومة.

WAG

ج - وقد ذكرنا من قبل أن أمور الأسرة يَجب أَنْ تُدار وتُدبَّر على أساس الشورى والتفاهم بين الزوجين، وبالتالي فَقِوامَةُ الرجل على المرأة والأسرة، هي قِوامَة تفاهم وتشاورٍ وتعاونٍ، وليس قِوامَة استبدادٍ وتسلُّط وقهر!

والآن ننتقل إلى المطلب الثالث من هذا المبحث:





المطلب الثالث: الحقوق والواجبات بين الزوجين، ومسؤوليَّتهما تجاه الأُسرة

ان الحقوق والواجبات بين الزوجين متساويتان ومتكافئتان باستثناء القِوامَة، كما قال الله الحكيم تبارك وتعالى جدّه، ولا إله غيره: ﴿... وَلَمُنَّ مِثْلُ اللهِ عَلَيْهِنَّ وَلِلرِّبَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللهُ عَنِيرٌ حَكِيمٌ ﴿ البقرة]، والمقصود بالدرجة هنا هو القِوامَة، والتي قلنا إنَّها عِبْءٌ وتكليف، وليس بامتياز وتشريف.

أَجَلْ بِاستثناءِ القِوامَةِ، لَيْسَ هناك حقٌّ للزَّوجِ على زوجته، إلا ولَها عليه في المقابِل مِثْلُهُ، كما وأَنَّه ليس على الزوجة تِجاه زوجها واجب، إلا وعليه لها مثله.

والآن لِنَسْتجليَ أَهم الحقوق والواجبات الزوجية المتقابلة والمشتركة، في ضوء آيات كتاب الله المبين، وذلك في الفقرات الثلاث الآتية:



الفقرة الأولى: واجبات الرَّجل تِجاه زوجته وأسرته:

قال الله تبارك وتعالى:

- ١- ﴿ أَسْكِنُوهُنَ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وَجْدِكُمْ . . . ﴾ [الطلاق: ٦].
- ٢- ﴿ وَٱلْوَلِانَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَلَمُ مُنَ حَوْلِينِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمُؤْلُودِ لَهُ.
 رِنْقُهُنَ وَكِسْوَتُهُنَ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَا . . ﴾ [البقرة: ٢٣٣].
- ٣- ﴿... وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْعًا وَيَجْعَلَ الله فِيهِ خَيْرًا كَيْمُ إِللهِ النساء: ١٩].
- ٤- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنفُسَكُو وَأَهْلِيكُو نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَالْحِجَارَةُ . . . ﴾
 [التحريم: ٦].
 - ٥- ﴿ وَأَمْرَ أَهْلُكَ بِٱلصَّلَوْةِ وَأَصْطَيْرُ عَلَيْماً " . . ﴾ [طه: ١٣٢].
- ٢- ﴿ وَآذَكُر فِ ٱلْكِنَابِ إِسْمَعِيلً إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِينًا ﴿ وَكَانَ مَالِكُ وَكَانَ عَلَا اللهِ عَلَى اللهِه
- ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَلِجِنَا وَدُرِّيَّالِنِنَا قُرْرَةَ أَعْيُنِ وَٱجْعَلَنَا لِللَّهِ فَاللَّهِ وَٱجْعَلَنَا لِللَّهُ عَلَيْنِ اللَّهِ وَالْجَعَلَنَا لِللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ فَاللَّهِ وَالْجَعَلَنَا لَكُنَّ فِي اللَّهُ الل

ويُمكننا القول – في ضوء الآيات المباركات – أنَّ أهم واجبات الزوج المسلم تِجاه زوجته وأُسرته، هي:

١) تهيئة وتدبير السَّكَن:

وهذا ما صرَّحت به الآية (٦) من (الطلاق)، والآية وان كانت في

WAA

سياق آيات كلها تتحدَّث عن الزَّوجات المطلقات وكيفية التعامل معهن، ولكن تدل بالطريق الأولى على أن تدبير السكن للزوجة والأطفال واجب الزوج، لأنَّه إذا أُلزِمَ الزوج بإسكان مُطَلَّقتِهِ، فإلزامه بإسكان مَنْ هي باقية على عقد نكاحه، أولى وأحرى.

والحكمة من ذكر إلزام الرَّجل بإسكان مطلَّقته، وعدم ذكر إِلْزامه بإسكان زوجته الباقية تحت نكاحِهِ هي - على ما أرى - أَنَّ المسألة الأولى لو لَم يَحْسِمُها الشرعُ لِصالح المرأة المطلَّقة، لكانت مَثار إِشكالِ وموضع جدالِ، ولكن الثانية (أي إسكان الرجل زوجته وجوباً) من الأمور البديهية الواضحة، لِذا لم تَدْعُ حاجةٌ لِذكرها.

٢) تأمين النفقة والكسوة:

وهذا أيضاً ما صرَّحت به الآية (٢٣٣) من (البقرة)، وفي سياق الحديث عن كيفية حضانة الزَّوجة المطلَّقة لطفلها أو أطفالها من زوجها المطلِّق، والحكمة في وجوب إنفاق الرَّجل على زوجته المطلَّقة وطِفْلِها، وعدم ذكر إنفاقه على زوجته الباقية في عصمته وأطفالها، هي كالسابقة وعلى مِنوالها.

٣) إخسان خلقه وعِشرته وتعامله:

وهذا ما صرَّحَتْ به الآية (١٩) من (النساء)، والمعاشرة بالمعروف هي التعامل الشرعي الصحيح الّذي أمر به الشرع المسلمين عموماً فيما بينهم، وهو بلا شك في إطار الأسرة، ومع الأهل والزوجة، أَأْكَدُ وأَلْزَمُ وأَوْ َبُ.

٤) مواظبَته ومراقبته لزوجته والأسرة من كل النواحي، وسعيه معهم أن يَسلُكَ بِهم صراطَ الله المستقيم، عقيدة وعبادة وخلُقاً وعلماً وثقافة... وبَذْلُه جُدَه لتجنيبه إياهم كل ما يضرهم في دنياهم وأخراهم:

وتدل على ما ذكرناه، الآية (٦) من (التحريم) وكذلك الآية (١٣٢) من (طه)، والآيتان (٥٤، ٥٥) من (مريم).

WAR

ه) دعاؤه لهم (أي الزوجة والذرية) بخير الدنيا والآخرة، وأن يهديهم الله ويُصْلِحَهُم، ويَجعلهم مَبْعَثَ سروره في الدنيا وفَرَحه في الأخرى:
 وهذا ما صرَّحت به الآية (٧٤) من (الفرقان) والآيتان (١٥ و١٦) من (الأحقاف).





الفقرة الثانية: واجبات المرأة تِجاه زوجها وأسرتِها:

قال الله تبارك وتعالى:

- الزَّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى ٱلنِسَاءَ بِمَا فَضَكَلُ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَبِمَا أَنفَقُوا مِن أَمَوَلِهِمْ فَالفَّكُلِحَاتُ قَلَيْنَاتُ حَلفِظَاتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللّهُ . . . ﴾
 النساء: ٣٤].
- ٢- ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلِلدَهُنَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَ ٱلرَّضَاعَةُ . . . ﴾
 [البقرة: ٢٣٣].

وفي ضوء هاتين الآيتين، يُمكننا تلخيص واجبات المرأة المسلمة تِجاه زوجها وأسرتِها، في ثلاثة أمور:

١) طاعتها لزوجها (وليست الطاعة إلَّا في حدود الشرع):

وهذا ما تدلّ عليه كلمة (قانتات) أي مطيعات (١)، والمراد بالطاعة هنا، هو الطاعة للزّوج، كما يدل عليه السياق، ويَدلّ عليه أيضاً وَصْفُ الله تعالى للنساء المسلمات بـ(الصّالحات)، أي: إِنَّ النّساء الصّالحات الجيّدات في ميزان الشرع، هُنَّ المطيعات لأزواجهن، فكلمة (الصّالحات) مُبيّنة لكيفية ارتباط النساء المسلمات بالله تعالى، والتي تَتَلخَّصُ في الصّلاح، ومن لَم يؤدِّ حق الله تعالى، فأخرى به ألّا يؤدِّي حقّ غيره!

وانَّما جُعِلَ أُوَّلُ حق الزَّوجِ على زوجته، أو أول واجبات الزوجة تِجاه زَوْجها، طاعتها له، لأنَّ الرَّجُلَ القَيِّم على المرأة والأسرة، والمُلْزَمِ بإعالتهما والإنفاق عليهما، ما لم تُطِعْهُ زوجته وتُعِنْهُ على القيام بواجبه، فلن يتمكن من أداء وظيفته، لا داخل البيت الذي لا يُطاع فيه، ولا خارِجَه.

٢) حِفْظها لنفسها وأطفالِها، وسُمْعَةِ زوجها وماله، في حالة غيابه عن البيت:

وهذا ما تدل عليه كلمة: (حافظات للغيب)، أي: حافظات لكل ما

⁽١) المعجم الوسيط، ص٧٦١، (القنوت: الطاعة، والدعاء).

يَجِبِ أَنْ يُحْفَظ ويُصان في حالِ غيبة الزّوج عن البيت، بسبب قيامه بواجباته خارج البيت، ومنها طلبه للرزق.

- أ وأول ما يَجب أن تحفظه الزوجة الصالحة في حالة غياب زوجها،
 هي نَفْسُها، فينبغي لَها أن تصون نَفْسَها عن كلِّ ما يَشينها ويَشين سُمْعَةَ زوجها.
- ب ثم يَجب عليها حِفْظُ أولادها، من كل ما يعود عليهم بالضرر: نفسياً وفكرياً وخلقياً وجسدياً.. ومن الواضح أن حفظ الأم لأولادها، لا يتحقق بِمجرَّد الحفظ السَّلْبي المتمثل في تجنيبها إياهم المساويء والأضرار، بل لا بد كذلك من الحفظ الإيجابي، المتمثل في قيامها عليهم بالتعليم والتزكية والتربية، إيماناً وعبادة وفكراً وثقافة وخُلُقاً وآداباً...الخ.
- ج وكذلك يَجب عليها أَن تحفظ مال زوجها ومالها هي أيضاً، من الضّياع، من جرّاء الإهمال أو الإسراف والتبذير.
- د ويَجب عليها كذلك حِفظُ شخصية زوجها وسمعته، فلا تغتابه ولا تذكره بسوء، ولا تُفشي أسرارَه التي أودَعها إيّاها، أو اطّلعَت عليها.

ويُعَقِّبُ سبحانه على الجملة السابقة بقوله: (بِما حفظ الله)، أي: فلْتُطِعْ المرأةُ الصالحةُ زوجَها، وقت حضوره في البيت، في كل ما يلزم فيه الطاعة والتعاون، ولْتَحْفظهُ في حين غيابه عن البيت، شكراً منها على نعمة الله عليها، إذْ حَفِظَها سبحانه بشريعته من كلِّ النواحي، شخصيةً وكرامةً وحقوقاً، وهذا تذكيرٌ من الله تعالى للنساءِ الصالحات المسلمات، بنعمته عليهن، حيث ضَمِنَتْ لَهُنَّ شريعته الحكيمة، صَوْن كرامتهن وحقوقهن، والتي لولا رحمة الله المتجلية في دينه القيم، ما كانت لِتَنالَها هكذا عَفْواً من دون عَناءِ منها، أو مُطالَبةٍ بها!

إذ المرأة الغربية تَحمَّلتْ الكثير الكثير، ودَفَعت أَبْهَظ الأثمان وأفدح الضرائب، حتى نالَتْ جزءاً مِما حَبَتِ الشريعة الحكيمة بها النساء المسلمات

WAY

من حقوق، بل وكثيرات منهن سُلِبَتْ كرامَتَهُنَّ وسعادَتَهُنَّ الأنثوية، في سبيل الحصول على تلك الحقوق الجزئية، وهذا واضح في تأريخ المجتمعات الغربية وواقعهنَّ الحالي، إذ قد تَحوَّلَتْ قسم منهنَّ نتيجة الزَّجِ بهنَّ في أَتُون العمل المُضني الشاق في المصانع، المضاد لِفطرتهن الأُنثوية، إلى حالة ثالثة بين الذكورة والأنوثة، فلا هُنَّ بقين نساءً سويّات، ولا هُنَّ مِرْن رجالاً، بسبب مزاولتهن لأعمال الرجال، على الرَّغم من فطرتِهنَ !

وهكذا يَشْقى الناسُ ويَتْعَسون، عندما ينقلبون على الفطرة التي فطرهم الله عليها، ولكن النساء المسلمات وبفضل شريعة الله الحكيم الرحيم سبحانه وتعالى، سَلِمْنَ من تلك الوَرْطاتِ والمَخازي!

٣) إرضاعُها لِطفلها وحضانتها له:

وهـذا ما بيَّنته الآية (٢٣٣) من (البقرة) في جملتها الأولى: ﴿وَٱلْوَالِدَاتُ رُضِعَنَ أَوْلِدَاتُ اللهِ عَلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةُ...﴾.

والآية وإنْ وردت في سياق الحديث عن النساء المطّلقات، ولكن حسب قاعدة: (إنَّ خصوص السَّبَ لا يمنع شمول المعنى)، وكذلك وفقاً لـ (مفهوم الموافقة بالطريق الأولى)، هي واضحة الدلالة على أن إِزضاعَ الأولادِ وحضانتهم، من وظائف النساء وواجباتِهنَّ، وكما قلنا من قبل: انَّ سبب ذكر وجوب إرضاع الأولاد على الوالدات المطّلقات، وعدم ذكره للنساء الباقيات على رابطة الزوجية، هو أن الثاني واضح وبديهيُّ وغنيُّ عن البيان، ولكن الأول قد يثور حوله إشكالُ وخِلاف.

وكما قلنا سابقاً بالنسبة لِجملة: ﴿ الرِّبَالُ قَوَّمُونَ عَلَى ٱلنِسَاءِ ﴾ ذكر الله الحكيم كذلك جُملة: ﴿ وَٱلْوَلِادَتُ يُرْضِعَنَ أَوْلِادَهُنَ ﴾ ، بأسلوب تقريري يُقْصَد به الأمرُ ، وذلك إفهاماً للناس بأن إرضاع الأمهات لأولادهنَّ حتى ولَوْ كنَّ مطَّلقات ، هو الحالة السويَّة الواقعية التي لا بديل لَها.

الفقرة الثالثة: الواجبات المشتركة بين الزُّوجين:

وأهم الواجبات المشتركة بين الزّوجين - كما أرى في ضوء كتاب الله - ثلاثة أشياء:

- ١ الحبُّ والتقديرُ والإحترام المتبادل.
- ٢ إدامَةُ النَّسل البشر ' وإشباع غزيزتي الأبوَّة والأمومة.
 - ٣ الإستمتاع الجنسي.

أَمَا الأُول: فيدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ ۚ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَبَهَا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ... ﴾ [الروم: ٢١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ... هُنَّ لِبَاشٌ لَكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاشٌ لَهُنَّ ... ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وأما الثاني: فيدل عليه قوله تعالى: ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضُ جَعَلَ لَكُمُ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَلِيمِ أَزْوَجًا يَذْرَقُكُمْ فِيدًا... ﴾ [الشورى: ١١].

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ . . . فَٱلْكُنَ بَشِرُوهُنَ وَآبْتَعُوا مَا كَتَبَ ٱللّهُ لَكُمُّ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَقّى يَتَبَيّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَيْشُوا وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَقّى يَتَبَيّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمّ أَيْشُو الْمُسَامِدِ فَي الْمَسَامِدِ قِيلًا حَدُودُ اللّهِ فَلَا الْمِسْامِ إِلَى الْلَيْلُولُ مُن وَلَا تُبَيْرُوهُ فَى وَأَسْتُم عَلَيْهُمْ يَتَقُونَ فِي الْمَسَامِدِ قِيلًا عَلَى اللّهُ عَلَيْتِهِ اللّهَ المَقْصُود بقوله تعالى: ﴿ وَآبْتَعُوا مَا كَتَبَ اللّهُ لَلْمُفْسِرِينَ شِبْهُ إِجْمَاعِ على أَن المقصود بقوله تعالى: ﴿ وَآبْتَعُوا مَا كَتَبَ اللّهُ لَكُمْ ﴾ ، هو طَلَب الوَلدِ والنّسُل.

ويدل عليه كذلك قوله تعالى: ﴿ نِسَآ أَكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْفَكُمْ أَنَّ شِغُمُّ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَقُوا الله وَاعلَمُوا أَنكُم مُلكُوهُ وَبَشِرِ المُؤْمِنين ﴿ وَالبقرة]، حيث شَبّه الربّ الحكيم جلّ وعلا النساء بالمزرعة التي تُلقى فيها البذور للزرع، إذاً: تكثير النسل وإدامته وتكثير الذرية، واجب مُزدوج على الزوجين المسلمين، وقد قال رسول الله على: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، إِنِي الزوجين المسلمين، وقد قال رسول الله على: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، إِنِي كُمُ ا نُبِياءَ يَوْم الْقِيامَةِ " وَاهُ أَخْمَد (١٢٦٣٤)، وَابْنُ حِبّان: (٤٠٢٨).

وقد فسَّر المفسّرون قوله تعالى: ﴿وَقَدِّمُوا لِأَنفُوكُم ﴿ بتقديم نية طلب

WAS

الولد الصالح عند الجِماع، ويُسَنُّ أن يقول الرجل عند إِتيان أَهْلَه: «اللهُمَّ جَنُبْنَا الشَّيطَانَ وَجَنَّبِ الشَّيطَانَ مَا رَزَقْتَنَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٥١٦٥٥)، وَمُسْلِمٌ: (١٤٣٤).

وقد قال النَّبيّ الخاتم ﷺ: ﴿لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةٌ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقاً صَى مِنْهَا آخَرَ ﴾ رَواهُ أَحد: (٨٣٤٥)، وَمُسْلِمٌ: (١٤٦٩) (أَ).

وكذلك بالمقابل: الزوجة التي لا تُطيع زَوْجَها - من غيرِ عذرِ - في الإستمتاع بِها، لا تكونُ ولا تُحْسَبُ من الزوجات الصالحات المطيعات لأزواجهنَّ، واللاتي أَثنى الله تعالى عليهن خيراً، وأيُّ طاعةٍ لِمَنْ لا تُمكِّن زوجها من نفسها، فيما هو مُباحُ له منها؟! ومن نافِلَةِ القول أن جِماعَ الرجل زوجته، يَجب أن يكون في الفرج وفي حالة غير الحيض والنّفاس،

⁽١) فرِكَ يَفْرَكُ: أَبغض يُبغِضُ، المعجم الوسيط، ص٦٨٦.

وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعَّرِلُوا ٱلنِسَآةَ فِى ٱلْمَحِيضِ . . . ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، واضح الدلالة على حُرْمَةِ إِتيان الرجل أَهْلَهُ في حالة الحيض والنَّفاس، كما أن قوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، واضح الدلالة على أنَّ الجِماع في الدُّبر حرامٌ، لأنه ليس موضع الزَّرع. واضح الدلالة على أنَّ الجِماع في الدُّبر حرامٌ، لأنه ليس موضع الزَّرع. والآن آن الأوانُ أن ننتقل إلى المطلب الرابع من هذا المبحث:



المطلب الرابع: طرقُ معالجةِ المشاكل الزَّوجيَّة

إنَّ البشر لَيْسوا معصومين - كالملائكة الكرام - من الأخطاء والإِنْحرافات، وخصوصاً في مَجال الحياة الزوجية التي تعتريها حالا تثيرة، وتعترضها أنواع المشاكل، فالإنسان رجلاً كان أو امرأة، عُرْضَةٌ للخطأ والخَطَل، والخَللِ والزَّلل، لِهذا بيَّن الله الحيكم في كتابه المبين، كيفية معالَجة المشكلات البيتية بين الزوجين وطُرُقَها.

وسنبحث هذا الموضوع في الفقرات الثلاث الآتية، وذلك لأن تلك المشاكل لا تَخلو من حالَيْن: فهي إمّا تكون من قبل الزوجة، أو من قبل الزوج، ثم إِن كانت من قبل الزوجة أو الزوج، فهي أيضاً لا تَخلو من حالين: إمّا أن يتمكّن أحدُ الطرفين، أو كلاهما من معالجتها، أم لا، فَيضطرّان للجوء إلى غيرهما، وهو أقارب الطرفين، فيُرسِلون حَكَمَيْنِ من كلا الطرفين لِحَلِّ مشكلتهما، فهناك ثلاث حالات للمشكلات الزوجية، وقد وضع دينُ الله القيّم لِكلِّ حالة منها، حَلاً وطريقاً، وهاكَ البيانَ:

١ - إذا كانت المشكلة من طرف الزُّوجة:

أَمر الله تبارك وتعالى الرَّجل بالصَّبْرِ على زوجته وإحسانِ عِشْرَتها، وانْ كَرِهَ منها بعض الأشياء، إِذْ لا يَخْلُو إنسانُ من قصور أو تقصير، لِذَا فلا بُدَّ من سَعَةِ الصَّدر والتحمّل والعَفُو والصَّفح في الحياة الزوجية، وخاصة من الزوج تِجاه زوجته التي بحكم فطرتها التي جُهِزَت لوظيفة الأمومة، فيها الكثير من الحنان والعاطفة الجيّاشة والإنفعال السّريع، قال سبحانه وتعالى في هذا المَجال: ﴿... وَعَاشِرُوهُنَّ بِالمَعْرُوفِ فَإِن كُرِهْتُمُوهُنَ اللهُ فَيهِ خَيْرًا صَحَيْرًا اللهُ [النساء].

وقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَ مِنْ أَزْوَجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَأَخُدُرُوهُمْ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُواْ فَإِنَ ٱللَّهَ غَفُورٌ تَجِيمُ ۗ ﴿ التغابن].

وقد علَقنا من قبل على آية (النساء)، وأما آية (التغابن) فَيُنَبُّهُ فيها ربّنا جَلَّ شأنُهُ الرّجال المؤمنين، إلى أن الأزواج والأولاد قد يُؤثّرون سلبياً على الرجل، ويُؤدّي به تأثيرُهم إلى مِثل ما يؤدّي اليه فعلُ العدوّ! وعليه: فَيَجِبُ عليهم الحَذر والإحتياط بشأن التعامل معهم، بأن لا يَنساقوا وراء رغباتهم وأهوائهم، فتخرج بِهم إلى المعصية، و إلى ما لا يُحْمَدُ عُقباه دنيوياً وأخروياً.

هذا بالنسبة لكيفية التعامل مع الزوجة والأولاد، والموقف منهم فيما يتعلق بالواجبات الشرعية، أي عندما يُلِحُون على الرّجل في مسألة لا يُجِيزُها الشرع، كأن يَمنعوه - مثلاً - من الهجرة الواجبة في سبيل الله، أو من الجهاد، أو من الإنفاق...الخ.

ولكن بالنسبة لتحمّل أخطائهم وهفواتهم، فيما يتعلق به هو وبحقوقه الشخصية عليهم، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَ اللّهَ غَفُورٌ وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَ اللّهَ غَفُورٌ والصّفح رَّحِيمٌ ﴾، فهو - أي الرجل - في هذا المجال، مأمورٌ بالعفو والصّفح والمغفرة تِجاهَ أخطائهم.

ويَجدر بالذكر هنا أنَّ بعض المسلمين عكسوا هذا الأمر الربّاني

MAA

الحكيم، إذ تراهم كالعجين ليناً وحِلْماً مع أهلهم وأولادهم، عندما يُطالبونهم بمخالفة شرع الله وتفويت حقوق الله، ولكنهم عندما يُرتكب بحقهم خَطاً أو تقصير، يُقيمون الدنيا ولا يُقْعِدونها!، فَيَبْدون في عين الناظر أنَّ شأن الله العظيم وشرعه الحكيم، أَنزَلُ رتبةً في ميزانهم من (شخصهم)!

نعم، فالقاعدة العامة التي أُلْزِمَ الرَّجل بِمراعاتِها والإِلتزام بِها، في مَجال التعامل مع زوجته، هي:

حسْنُ المُعاشَرة، وسَعَة الصدر، والعفو والصَّفح، ما دام الأمر يتعلق بشخصه هو، ولا يُمثِّل انتهاكاً للشرع ومعصية لله تعالى.

ولكن إذا رأى الرجل أنَّ زوجته اتخذت المشاكسة والمخالفة وعدم الطاعة له، قاعِدة لها، أي صارت ناشِزةً وعاصية عن الإِلتزام بالطاعة الواجبة عليها لزوجها، فهنا حدَّد الله الحكيم هذه الطريق ذات المراحل الثلاث المتدرجات، أسلوباً لِمعالجة الموقف، كما قال تعالى: ﴿... وَاللَّهِ تَعَافُونَ نُشُوزَهُنَ فَعِظُوهُنَ وَالْهَجُرُوهُنَ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَأَصْرِبُوهُنَ فَإِنّ أَلْمَعَنَاكُمْ فَلا نَبْعُوا عَلَيْهَنَ سَكِيلًا إِنّ اللّه كان عَلِيًا كان عَلِيًا كَبِيرًا النساء]:

المرحلة الأولى: تقديم الزوج الوعظ والإرشاد اللَّين المؤثر في العقل والقلب لزوجته: ﴿فَوَظُوهُ ﴾، وقد ذكرنا من قبل - في المبحث الخامس المخصَّص للبحث عن الدعوة - أن الوعظ هو الكلام المُؤَثِّر المركَّبُ من الترغيب والترهيب، وتَحديد نوع الوعظ المقدَّم للزوجة المُقْدِمَة على العصيان، يختلف باختلاف الحالات.

المرحلة الثانية: فإذا لَم يُجْدِ أسلوب الوعظ والكلام اللَّين المؤثر في القلب والعقل، انتقل معها إلى أسلوب آخر، وهو الهَجْر: ﴿ وَالْهَجُرُوهُنَّ فِي القلب والعقل، انتقل معها إلى أسلوب آخر، وهو مكان النوم، يقال: اضطجع أَلْمَضَاجِع ﴾، والمضاجِع جَمع (مَضْجَع) وهو مكان النوم، يقال: اضطجع على السَّرير، أي نام عليه (١)، والمقصود بِهجر الرجل زوجته في

⁽١) المصباح المنير، ص١٨٥.

المضجع، هو ألّا ينام معها فقط، وليس المَقْصود به تَرْك غرفتها أصلا.

المرحلة الثالثة: وأخيراً إذا لم يُفِذ أسلوبُ الهَجْر أيضاً، يلجاً الرجل إلى الأسلوب الثالث والأخير، وهو الضَّرْب وقيل (آخر الدّواءِ الكَيُّ): ﴿ وَآضَرِبُوهُنَّ ﴾، ولَيْس المقصود بالضَّرْب هنا الضَّرْبُ المُؤذِي البليغ، لأن رسول الله ﷺ بيَّن كيفية ذلك الضرب بقوله: «فاضربوهنَّ ضَرْباً يرَ مُبَرِّح» رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (١٢١٨)، وقد فَسَّر العُلماءُ: (الضَّرْبُ غَيْرَ المُبرِّح) بأنَّه هو الضَّرْبُ الذي لا يَخدِش الجِلْدَ ولا يَقْطَع اللَّحم (١).

والحكمة في ترتيب طريقة تقويم الرجل خَطاً زوجته وانحرافها، فيما يتعلق بطاعتها له، على هذه الشاكلة - حسبما أرى والله هو العليم الحكيم - هي:

أنّ الغَرَض من هذه الطريقة كلها - بِمراحلها الثلاث - هو: أنْ تعود المرأة الناشزة إلى جادة الصواب، وتترك المشاكسة والعصيان والمخالفة، كي يتسنّى لزوجها التَفَرُّغ لأداء واجباته البيتية والمجتمعية، وكي يستطيع إدارة وترتيب أمور البيت الذي تسكنه الزوجة وأطفالها، لكي يَنْعَموا جَميعاً بالهدوء والسكينة وراحَة البال.

ولِهذا فأول ما يَلْجَأُ إليه الرجل لتقويم زوجته، هو مخاطبة عَقْلِها وقَلْبِها من خلال الوعظ والإرشاد، فإذا نفع معها هذه الخطوة فَبِها ونِعْمَتْ، وإلّا يَنْتَقِلُ معها إلى أسلوب آخر، ويَخطو معها خطوة أخرى والتي تتمثل هذه المرة في مخاطبة عاطفتها وأنوثتها التي تَعْتَزُ بِها، وربَّما تتصوّر أَنَّ الرَّجل أسيرٌ لَها من هذه الناحية، ولِهذا رُبَّما يُفهِمها هَجْرُ الرجل لَها في مضجَعِها، بأن أذاها له ونَشوزَها عليه، قد بلغ به حَدّاً، أنساه عاطِفَتها وأنوثتها، وصار بحيث لا يُبالي بِها!

وعندما لا يُجْدي معها هذا الأسلوب أيضاً، ينتقل معها زوجها -

⁽١) المعجم الوسيط، ص٤٧.

بعد اليأس منها من أن تتفهم القضية من خلال عَقْلِها، أو عاطفتها وأُنوثَتَها - إلى أسلوب الضَّرب الّذي يعتبر مخاطبة من نوع آخر، إذ الضَّربُ عبارة عن رسالة أخيرة يوجِّهها الزوج لزوجته الناشزة، من خلال إيذاء جَسَدي جزئي، والّذي يَتَضَمَّن إِهانة معنوية كذلك في نفس الوقت!

وقبل أن ننتقل إلى الفقرة الثانية والتي نوضح فيها الوجه الآخر للمشاكل الزوجية، وهو أن تكون المشكلة من قبل الزوج، أود أن أُنبه على أنَّ مُراعاةَ التدرُّج في هذه الأساليب الثلاثة، واجبة على الزّوج باتفاق العلماء كافة، لِذا لا يَجوز للزوج أن يَهجر زوجته، أو أن يضربها على نُشوزِها، قبل أَنْ يُجَرُّبَ معها أسلوب الوعظ، وهكذا.

والدليل على هذا، هو ظاهر الآية المباركة، وكيفية ترتيبها للأساليب الثلاثة، ثم إنَّ قيام الرجل بإصلاح زوجته الناشزة، نوعٌ خاصٌ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد بيَّنا عند حديثنا عن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنَّ مراعاة التدرُّج والصعود من الأخفُ إلى الخفيف، ومن الشديد إلى الأشد، من الأمور الواجبة على القائم بالفريضة المذكورة، إذ الغرض من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو، تثبيت المعروف وتحصيله، وإزالة المنكر الحادث وتعطيله، وليس الإنتقام من تارك المعروف وفاعل المنكر.

ويقولُ سبحانه تعقيباً على ما مرّ ذكره، مُخاطِباً الرجال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾، ومعنى هذا أَطَفْنَكُمْ فَلَا بَبَغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾، ومعنى هذا أنه إذا ما رجعت الزوجة إلى الطّاعة، بعد استعمالِ أي من هذه الأساليب الثلاثة المذكورة، فلا يَجوز للزوج أن يتذرّع بشتّى الذرائع للتضييق على زوجته، ثم يذكّر الله العزيزُ الرِّجال، عُلوَّه وكبرياءه، كي لا يَغْتَرُوا بقوتِهم الجسدية وعلوِّهم على نسائهم، فيؤذوهنً!

ومن نافلة القول أنَّ تَجويز الشرع للرجل اللجوء إلى الأساليب

الثلاثة لتقويم زوجته، مَبْنيُّ على كون نشوزها واقعاً ومُتَحَققا، وانَّما قال سبحانه: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُرَ ﴾، بدل: (واللاتي يَنْشِزْنَ) مثلاً حسبما أرى والله هو العليم الحكيم - تنبيها على أن تلك الإجراءات الثلاثة، وخاصة الثاني والثالث، انَّما يَجوز اللجوء إليها، إذا كان نشوز الزوجة من النوع المُسْتَفْحِل، الّذي يُخافُ منه على مُستقبل الأسرة والحياة الزوجية ()، وأما النّشوز العارض الجُزئي الّذي لا يُخافُ منه، وقد يعالَجُ بكلمة طيّبة، أو بأي أسلوب شرعي آخر، فلا يَجوز ولا لزوم أن يُلْجَأَ فيه إلى تلك الإجراءات.



⁽۱) أي: إنما يجوز للرجل اتخاذ هذه الأساليب الثلاثة، كإجراءات لإصلاح نشوز زوجته وعصيانها، إذا كان النشوز من النوع المخوف الخطير، وهذا هو السَّبَبُ في استعمال هذا التعبير القرآني الكريم ﴿وَٱلَّنِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُرَكَ.. ﴾ أي: الَّلاتي نشزنَ عليكم نشوزا مخوفا.

٢ - إذا كانت المشكلة من طرف الزُّوج:

وأما إذا كانت المشكلة من طرف الزَّوج، كأنْ يَنْشِز ويَنْحَرف عن طريق العدل في معاملته لها، أو أن يُهْمِلَها وخاصة إذا كان عنده غيرها، زوجة أو أكثر، ففي هذه الحالة أمام المرأة المتبرِّمة بتعامل زوجها معها، أن تسلك مَعَهُ طريقَ الصلح والتفاهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةُ خَافَتَ مِنْ بَقِلِهَا نُشُوزًا أَوَ طريقَ الصلح والتفاهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةُ خَافَتَ مِنْ بَقِلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِمْرَاضًا فَلَا جُنكاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحًا بَيْنَهُمَا صُلَحًا وَالصَّلَحُ خَيْرٌ وَأَحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ الشَّحَ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَقُوا فَإِن اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيِيرًا فَيَ النساء].

وكلمة (الصُّلْح) هنا تشمل أَشياءَ كثيرةً ضابِطُها: كلُّ ما يَجْعَلُ الزوج الناشِز (١) يرْجِعُ عن غيه ويُصحِّحُ مَوْقِفَهُ، ما دام الشرع يَسعُه، والزوجة تتبرَّعُ به، حِرْصاً منها على عدم انفكاك رِباط الزواج والأُسرة.

عندما يَسْتَعصي حَلُ المشكلة على الزوج أو الزوجة، سواء كان هو سببها أو هي:

ولكن إذا لَمْ يتمكّن الزوج من حل مشكلة نشوز زوجته، بالرغم من استعماله كافة الوسائل والطرق المار ذكرها وبالترتيب المذكور في الآية، أو لَم يَتَيسَّر للزَّوجة حلَّ مشكلة زوجها الناشِز، عن طريق الصلح والتفاهم، أي: إذا لم تَنْحَلَّ المُشكلة داخل الأسرة وفي إطار البيت وبالجهود الذاتية للزوجَيْن، فهناك تأتي نَوْبَةُ شاركة أقارب الطرفين وتَدخُّلهم لِمساعدتِهما في حل الأزمة، وحَسْم نِهائي للمشكلة المستعصية عليهما، وذلك بإرسالِهم حكميْن يُمثُلان الطرفين، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُم شِقَاقَ بَيْنِهِما فَابَعَثُوا حَكَمَيْن يُمثُلان الطرفين، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُم شِقَاقَ بَيْنِهِما فَابَعَثُوا حَكَمَيْن يُمثُلان الطرفين، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُم شِقَاقَ بَيْنِهِما فَابَعَثُوا كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا إِنْ اللهُ يَنْهُما إِنْ يُرِيداً إِصَلَاحًا يُوفِقِ اللهُ بَيْنَهُما إِنْ اللهُ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا فَي الله النساء].

⁽۱) كلمة (نشوز) جاءت من: تَشزت الأرض نشوزاً، إذا ارتفعت قطعة منها عن مستوى ما حولها، والصوت النشاز، هو الصوت الذي لا ينسجم مع أصوات الكورس، المصباح المنير، ص٣١٣، وقد استعمل كتاب الله كلمة النشوز، لكل من الزوجين، كما نرى في آيتي (١٩) و(١٢٨) من (النساء).

ومن الواضح أن الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَأَبْعَثُوا ﴾، مُوجَّة للمجتمع الإسلامي، وخاصة القريبين من الأسرة التي تعاني من المشكلة، سواء كانوا أقارب أو جيران، فهم مُلْزَمون عند استعصاء حَلِّ المشكلة على الزوجين أنفسهما، أن يتدخّلوا إيجابياً، ويُرْسِلوا حَكَمَيْن يُمثّلان أقارِبَ الزوج والزوجة، إلى بيتهما بُغية التوصّل إلى حلِّ وحَسْمِ للمشكلة، بعد الإستماع إلى الطرفين والتشاور فيما بينهما.

وقوله تعالى: ﴿إِن يُرِيداً إِصَلاَحاً يُوقِقِ اللّهُ يَنْهُماً ﴾، يحتمل أن يكون الضمير في ﴿يُرِيداً ﴾ راجعاً إلى الحكمين، أو راجعاً إلى الزوجين، ولكن المقصود بـ ﴿يُوفِقِ اللّهُ يَنْهُما ﴾، هو الزوجان فحسب، لأنهما هُما اللّذان يفقدان الوفاق والإنسجام، وهذا تنبية من الله الحكيم جلّ جلاله إلى الحكمين أولاً، ثم إلى الزوجين، أن يُخلِصا نِيّتَهُمَا في محاولتهما الإصلاحية التي هي المحاولة الأخيرة، لِرَأْبِ الصَّدْع ورَتْقِ الفَتْقِ الحاصل بين الزوجين.

ثم عقّب الله تعالى على هذا بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾، تنبيهاً للجميع بأن الله تعالى عليم بِنيَّاتِهم، وخبيرٌ بأعمالِهم وتصرُّفاتِهم.

ثم إذا لَم تُثمِر هذه المُحاولة الأخيرة أيضاً نتيجة، فلا مَفَرَّ من اللجوء إلى تفكيك ذلك الرِّباط الزوجي الَّذي لَم تَبْقَ له جدوى ولا معنى، وذلك عن طريق الطلاق، إِنْ كان الطرفان ساعيين لِفَكُ رباط الزوجية، أو الزوج، وعن طريق الإِفتداء (الخُلع)، إِن كانت الزوجة هي الساعية لذلك.

وهذا ما سنبحثه في المطلب الخامس بإذن الله:

المطلب الخامس: إِنفصامُ عروة الزَّوجية، والآثار المترتبة عليه

عندما تَفْقِدُ الحياة الزَّوجية، ليس رَوْنَقَها وبَهاءَها فَحَسْبُ، بل لُبَها وأساسها أيضاً، والذي يَتَمثَّل في الحُبِّ والتقدير والإحترام المُتبادَل بين النوجين، ويُضبِحُ الزَّوجان يَضِيقُ أَحَدُهما بالآخر ذَرعاً، شَرَعَ دينُ الله الحكيم لإنهاءِ مثل هذه الحالة، كلا من: الطلاق والإفتداء، كي يتخلص الزّوجان من الضيق الذي يُعانيانِهِ، وذلك بعد أن وصلَتْ كل محاولات الإصلاح ورأبِ الصَّدْعِ، من قِبَل الزوج أو الزوجة، والحَكَمَيْنِ، إلى طريق مسدود.

وسنوضّح كلا من الطّلاق والإِفْتِداء (الخُلْع)، والآثار المترتبة عليهما، في الفقرات الثلاث الآتية:



...

الفقرة الأولى: الطَّلاق:

الطّلاق هو تسريحُ الرّجل زوجته، وجعله إيّاها غير مقيّدة به برباط الزّواج وعقد النكاح، ويتم الطلاق عبر ثلاث مراحل، أي: إِنَّ الطّلقات التي تنفك بِها عروة الزوجية، ثلاثة، كما قال تعالى: ﴿الطّلَقُ مُرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ التي تنفك بِها عروة الزوجية، ثلاثة، كما قال تعالى: ﴿الطّلاق الكريم: عِمْرُونِ أَوْ تَسْرِيحُ الْإِحْسَنُ ... الله [البقرة: ٢٢٩]، ومعنى هذا القول الكريم: الطّلاق الذي يَجوز فيه رجوع الزوج إلى زوجته، مرّتان، أي تطليقتان، ثم بعدهما يجب أن يتم أحد أمرين: فَإِمّا أَن يُمْسِكُ الرَّجلُ زَوْجَته، بالشكل الذي هو معروف وحسن في الشرع، فيبقى الرّباطُ الزّوجي على سابق حاله، وإمّا أَن يُسَرِّح الرجلُ زو تم بإحسان، وبعيداً عن كل إساءة إليها، وقوله تعالى: ﴿أَوْ نَسْرِيحُ بِإِحْسَنُ ﴾، خلافاً لما قالهُ البعضُ، لَيْسَ المُراد به الطلقة تعالى: ﴿أَوْ نَسْرِيحُ بِإِحْسَنُ ﴾، خلافاً لما قالهُ البعضُ، لَيْسَ المُراد به الطلقة الثالثة، وذلك لأنَّ الطلقة الثالثة ذكرت في الآية التي بعدها، قال تعالى: ﴿فَإِن طَلْقَهَا فَلا يَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ... ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

بل المقصود بالجملة المباركة: ﴿ فَإِمْسَاكُ مِعْرُونِ أَوَ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانُ ﴾ ، و: أن يُبقيَ الرجلُ زوجَته عنده بعد الطلقة الأولى أو الثانية ، بصورة لائقة وجَيدة ، أو أن يَدَعَها في بَيْنونَتِها الصغرى ، إلى أَن تَنقضِيَ عِدّتُها ، وتَنفصِلَ منه بطريقة حَسَنة.

وجعْلُ الله الحكيم الطَّلاق ثلاث مرّات، وعَبْرَ ثلاثَ مراحِلَ، حِكْمَتُهُ واضحةٌ وهي: التريُّثُ والتَربُّصُ وعدم الإستعجال حتى في حالة تفاقم الأوضاع بين الزوجين، في إِنْهاء الرابطة الزوجية وفَضوها! إذ لعلَّهما في المرحلة الأولى أو الثانية، يعتبران ويتَّعظان، ويُصلِحان ذاتَ بينهما ويعودان إلى رشدهما، بعد أن ذاقا مرارة الفِراقِ المؤقَّت والجفاءِ المرحَليُّ، وهذا هو ما عبَّرت عنه الآية المباركة بـ ﴿ فَإِمْسَاكُ مُعَمُّونِ ﴾.

وهذا يُظْهِرُ بِجلاءِ مَدى حِرصِ شريعة الله الحكيمة، على الحفاظ على رباط الزوجية، وإفساحها المجال لِبَذْلِ كافّة الجهود الممكنة، وسلوك كل السبل المتاحة، لعدم فَصمِهِ وقطعه.

ويما أنه قد يَمتنع أقاربُ المرأة المطلّقة تطليقة أو تطليقتين، من عودة

ياه الحياة الزوجية إلى مَجاريها، بالرغم من ذَ الزوج ورغبة الزوجة، كما حدث هذا فِعْلاً في عَهْدِ رسول الله ﷺ، فقد أنزل الله الخبير جلّ شأنه، هذه الآية المباركة لقطع الطريق على تلك المُحاولات: ﴿وَإِذَا طَلَقَتُم النِسَاةَ فَلَهُ الْمَعْلُوهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وهذه هي قِصَة سبب نزول هذه الآية الكريمة: "عن عَقِل بن يسار أنّه زوّج أُختَه رجلاً من المسلمين فكانت عنده، ثُم طلّقها تطليقة، ولَم يُراجِعها حتى انْقَضَتِ العِدَّةُ، فَهَويها وهَوَيتْهُ، فَخَطَبها مع الخُطّاب، فقال لَهُ: يا لُكَغ (١)! أكرمتك بِها وَزَوَّجتُكَها فَطلَقْتَها، والله لا تَرْجِع إليك أبداً، فعَلِمَ الله حاجَتَهُ اليها وحاجتها إليه، فأنزل الله الآية، فلما سَمِعها عَقِلُ، قال: سَمْعٌ لربًى وطاعَة! ثُم دَعاه، وقال: أزوِّجكَ وأُخْرِمك، - زاد ابنُ عُردويه: وكفرت عَنْ يَحِيني "رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٥٣٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ: رُدِمِه)، وَالتَّرمِذِيُّ: (٢٩٨١)، وَالنَّمائِيُّ: (١١٠٤١).

وأرى أن الحكمة في كون الخطاب الموجّهِ إلى كلِّ من: (المطَلِّقين) و(العاضِلين) خطاباً واحداً، بالرغم من أنَّهما فريقان مختلفان، هي إشعا المجتمع الإسلامي وإفهامه ، بأنَّهم كيان واحِد، وما يُهِمُّ أَحَدَهم، ينبغي أن يُهِمَّ جَميعَهُم، ومُشْكِلَة أحدهم مشكلة الكل!

ولكن لا يَحِقُّ للرجل المُطُلِّق، طلْقةً أولى أو ثانية، إِعادة زوجته، إلا بشرطين:

الشرط الأول: رضى الزوجة المطلَّقة - طلقةً أو اتنتين - باستئناف الحياة الزوجية مع زوجها، كما يدل عليه قول الله تعالى: ﴿إِذَا تَرَضَوًا بَيْنَهُم

⁽١) ٱللَّكَعْ: اللَّنيم، الأحمق. لَكِعَ يَلْكَعُ لكَعاً ولكاعةً: لَوُّمَ وحَمُقَ، فهو ألكع، وهي لكُعاء. المعجم الوسيط، ص٨٣٦، ٨٣٧.

وَالْمُرُونِ ﴾، والملاحَظُ أن الله تعالى لَم يكتف بِجملة: ﴿إِذَا تَرْضَوْا بَيْنَهُم ﴾، حتى أضاف إليها كلمة: ﴿ وِالْمَعْرُونِ ﴾، إذ ربّما تَرْضَخُ الزوجَةُ للرجوع إلى زوجها، نتيجة ممارسته نوعاً من الضغط، وهذا لا يَجوز، بَلْ ينبغي أن يكون التراضى تراضياً معروفاً حَسَناً.

الشرط الثاني: صدق الزوج في مراجعة زوجته، واستئناف الحياة الزّوجية مرة أخرى، إذ عندما يكون قصده إيذاء الزّوجة والإضرار بِها، وذلك بإطالة مُدَّة بقائِها معلَّقة، فهذا حرام، وقد أنزل الله تعالى في حادثة مَفادُها أَنَّ رجلاً طَلَق زَوْجَتهُ - في عهد رسول الله على الله على أن يُحدُد الله تعالى عَدَدَ الطلاق بثلاث، حيث لَم يكن له عَدَدُ مُحدَّد، فقال لزوجته: لا أراجِعك (أي مراجعة فعلية) ولا أُخليك تتزوَّجين غيري! فقالت له وكيف؟! قال: أُطلَقكُ كل مرة طَلْقة حتى إذا أَشرَفتِ على نِهاية عِدَّتكِ أُراجعكِ وهكذا! (وقصدُه بالمراجعة هنا المراجعة اللفظية فقط)، فَشَكَتِ المرأة حالها للنبي على فَأنزل الله العليم الخبير قوله: ﴿وَإِذَا طَلَقَمُ النِسَاةَ فَلَقَنُ اَجَلَهُنَ فَلَكُ وَلَا تُمْسِكُوهُنَ ضِرَارًا لِنِعْنَدُواْ وَمَن يَعْمَلُ ذَلِكَ فَقَدَ ظَلَمَ نَفْسَةُ، وَلَا نَتَحُوهُنَ عِمْرُونٍ وَلَا تُمُسِكُوهُنَ ضِرَارًا لِنِعْنَدُواْ وَمَن يَعْمَلُ ذَلِكَ فَقَدَ ظَلَمَ نَفْسَةُ، وَلَا نَتَحُوهُنَ عِمْرُواْ الله وَعَلَمُ وَمَا أَنَلَ مَنْ عَلَا الله عَلَيْمُ وَمَا أَنَلَ الله عَلَيْمُ وَمَا أَنَلَ الله عِلْمُ فِي وَاتَعُواْ الله وَعَلَمُواْ أَنَّ الله عِكْمُ وَمَا أَنَلُ مَنْ عَلَيْ مَنَ الله عِلَيْ مَنَ عَلِي عَلِيمُ وَمَا أَنَلُ الله عِلَمُ وَالْ الله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَ عَلِيمٌ عَلَيْمُ وَمَا أَنَلُ الله عِلَمُ الله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَ عَلِيمٌ عَلَيْمُ وَمَا أَنَلُ الله بِكُلِ مَنَ عَلِيمٌ عَلَيْمُ عَلَى الله عَلَيْمُ وَمَا أَنَلُكُ الله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَى عَلِيمٌ عَلَيْمُ وَمَا أَنَلُ الله بِكُلِ مَنَى عَلِيمُ عَلِيمُ الله وَالْمَدَا الله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَ عَلِيمٌ عَلَيمُ عَلَي الله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَ عَلِيمٌ عَلَيمُ وَالله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَ عَلِيمُ الله العليم المَنْ الله وَمَن المَنْ الله العليم والمَالِقُوا الله وَاعْلَمُواْ أَنَّ الله بِكُلِ مَنَ عَلَيمُ وَالله وَعْلَا الله العليم والمُوا أَنْ الله والعليم والمُوا الله العليم والمِن الله عَلَيمُ والمَالِقُوا الله العليم والمُعْمُولُ أَنْ الله العليم والمُوا أَنْ الله والعليم والمُعْلَمُ الله والعليم والمُعْمُ الله والعليم والمُعْمُولُ الله والعليم والمُعْمُ المُعْمُ

وكيفية الطلاق في ضوء ما تقدُّم ذكرها من الآيات، وفي ضوء السنة

⁽۱) أخرجه مالك في (الموطأ) باب (۲۹)، جامع الطلاق: (۱۲٤٧)، والترمذي: (عن (۱۱۹۲)، والواحدي في أسباب النزول ص۱۵۲، وهذا هو نص الحديث: «عن عائشة الله قالت: كان الناس والرجل يُطَلِّق امرأته ما شاء أن يُطلقها، وهي امرأته إذا ارتُجعَها وهي في العِدَّة، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر، حتى قال رجل لأمرأة: والله لا أطَلُقُكِ. تبينين مِنِي، ولا أُوويكِ أَبداً! قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلُقكِ، فكلَّما مَتْ عِدِّتُكِ أَن تَنْقضي، راجَعتك، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبَرتُها، فَسَكَتَتْ عائشة في حتى جاء النَبيُّ فأخبَرتُهُ، فسكت النبيِّ حتى نزل القرآن».

وانظر: (لباب النقول في أسباب النزول) للسيوطي، ص٤٣، رقم: ١٥٣، و(أسباب النزول) للنيسابوري، ص٤١،

النبويّة على صاحبها أفضل الصَّلاة والسلام، هي كالآتي:

إذا أراد الرّجلُ أن يُطلُق زوجته، طَلَقها طَلْقة واحدة، في طُهْرِ لَمْ يُجامِعْها فيه، كي تُعْلَم براءة رَحِمها من نطفته، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهُا النَّيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِسَآءَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَّبِنِ . . ﴾ [الطلاق: ١]، والمعنى فَطَلْقوهُنَ مستقبلات لعدَّتِهنَّ، وقبل أَن يَشْرَغنَ فيها، وبِما أن العِدَّة والمعنى فَطَلْقوهُنَ مستقبلات لعدَّتِهنَّ، وقبل أَن يَشْرَغنَ فيها، وبِما أن العِدَّة عكمتها معرفة استبراء الرحم من النطفة، لِذا ينبغي أَن تَبتديءَ المعتدَّة عِدَّتَها في طُهْرِ لَمْ يُجامِعْها زوجُها فيه، ثُم يَتريَّث حتى تنقضي عِدَّتُها وهي عَلَيْها في طُهْرِ لَمْ يُجامِعُها زوجُها فيه، ثُم يَتريَّث حتى تنقضي عِدَّتُها وهي اللاث حيضات، أو ثلاثة أطهار، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقْتُ يُرَبِّقُهُنَ اللهُ وَوَقَوْء) وهو بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوّءٍ . . ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والقروء، جَمع (قَرْء وقُرْء) وهو بِنفُسِهِنَ ثَلَثَةَ قُرُوّءٍ . . . ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والقروء، جَمع (قَرْء وقُرْء) وهو بِخلالَها، فقد بانت (انفصَلَت) منه زوجته، وصارت حراماً عليه، وأجنبيَّة عنه، كسائر النساء الأجنبيات، ولكن تُسمَّى هذه البينونة بـ(البينونة بـ(البينونة الصُّغرى)، لأنَّها وإِن انفصلت عن زوجها، ولكن بإمكانه أن يَنْكِحَها ويتزوَّجها مرة أخرى - إنْ هي رَضِيَتْ - بعقدٍ ومَهْرِ جديدين.

والدليلُ على جواز هذا النكاح الجديد وبِمهر جديد، هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَآءَ فَلَغَنُ أَجَلَهُنَ فَأَسِكُوهُنَ بِمَعْهُونِ أَوْ سَرِّحُوهُنَ بِمَعْرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، إذ المقصود بقوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَآةَ ﴾، أي: الطَّلْقة الأولى أو الثانية، بدليل أن الله تعالى بَيَّن - كما سنوضح بعد قليل - في الآية (٢٣٠) من (البقرة)، أنَّ الرجل بعد الطّلقة الثالثة، لا يبقى له أي حق في الرجوع إلى زوجته، إلا بعد أنْ تَتَزوَّج المرأة بزوج آخر، ثم يُطَلِّقها ذلك الزوج.

وكذلك المقصود بقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِعْنَ أَزْوَجَهُنَ ﴾ ، أي: لا تَمنعوا النساء أَن يَرْجِعْن إلى أزواجهن الذين طلَقوهُنَّ طَلْقة أو طلْقتين، كما أن المقصود بِجملة: ﴿ فَلَقَنْ أَجَلَهُنَ ﴾ ، أي: انقضت عِدَّتُهُنَّ من الطلقة الأولى أو الثانية.

⁽١) مختار الصحاح، ص٤٥٧، لفظ: ق ر أ.

ثُم إِنَّ الرَّجلَ إِنْ لَمْ يُراجِعْ زُوجَتَهُ المطلَّقة طلقة واحدة، حتى انقضت عِدَّتِها، ولكن تزوَّجها ثانية بِعَقْدِ ومَهْرِ جديدين، فمن الواضح أن كلَّ نكاح جديد يَحتوي على عناصره كاملة، ومن ضِمْنِها الطَّلقات الثلاث، إذا ما أراد تطليق زوجته، ولكن إذا راجَعَها قبل انقضاء عِدَّتِها، فهي على حالِها السابق معها، كما ذكرنا من قبل، ولَمْ تَبْقَ بينهما لانفصام عزوة الزوجية، سوى طَلْقتين.

ثُم إذا طَلَقها في المرَّةِ الثانية، وبعد مراجعته لَها، ذهبَتْ الطَّلْقة الثانية، فإنْ لَم يراجِعْها حتى انقضتْ عِدَّتُها، فَهي تكون قد بانَت منه - وكما ذكرنا من قبل - بينونة غرى، وله أن يَعْقِد عليها من جديد، ولكن إنْ راجَعها في العِدَّة، وقبل بلوغها أجَلَها، فهي زوجته، ولكن لَمْ تَبْقَ سوى طَلْقَرِ واحدة من طَلْقاتِها الثلاث.

إذ واضح من السياق ولفظ الآية الظاهر، أن المقصود بقوله: ﴿ فَإِن

طَلَقَهَا ﴾، أي: طلَّق الرجُل زوَجَته للمرة الثالثة، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ ﴾، أي: لا تَحِلُ الزوجة لزوجها من بعد الطلقة الثالثة، لا خِلالَ العِدَّة ولا بعدها.

وقوله تعالى: ﴿ حَتَىٰ تَنكِحَ رَوِّجًا غَيْرَهُ ﴾، أي: حتى تتزوَّج المرأة المطلَّقة رجلاً آخر غيره، وبِما أنَّ الغَرَض من النكاح والزواج هو الوطء، فَتَتَضمَّن كلمتا (النكاح والزواج) معنى الوَطْءِ والجِماع وتشتملان عليه، وعلاوة على هذا بيَّن رسول الله على بأنَّ حصول الجماع بين الزوجة المُطَلَّقة وزوجها الجديد، شَرطٌ لِصحة عَوْدَتِها فيما بعد، إلى زوجها الأول، حيث قال رسول الله على المرأة (١) التي أرادت العَوْدَة إلى زوجها الأول، قبل أن يَمُسَّها زوجها الثاني: «...لا، حتى تذوقي عُسَيْلتَه ويذوق عُسُيْلَتكِ!»، كما جاء في صحيح البخاري: (٢٦٣٩)، وصحيح مسلم: (١٤٣٣)، وغيرهما.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَا أَن يُقِيما حُدُودَ الشَّهِ ، أي: فإِنْ طلَقها زوجُها الثاني فهما - أي: الزوجة المُطَلَقةِ وزوجها الأول - بالخيار أن يَسْتَأْنِفا حياةً زوجية أخرى، ولكن شريطة أن يعتقدا أنهما سيلتزمان هذه المرة، أحكامَ الله، ولا يُكرّران التجربة الفاشِلة السابقة.

وقبل أن نترك موضوع الطلاق، أُنبه على أن الله تعالى أمَرَ عند تطليق الرجل زَوْجَته طَلْقَتها الأخيرة (أي الثالثة) إشهادَ شاهِدَين حيث قال: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ الرَّجِلُ زَوْجَته طَلْقَتها الأخيرة (أي الثالثة) إشهادَ شاهِدَين حيث قال: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَ بِمَعْرُونِ أَقْ مَارِقُوهُنَ بِمَعْرُونِ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلِ مِنكُر وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمُ مُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْلَاحِرْ. . . ﴾ [الطلاق: ٢]، واللّه صريحة بوجوب الإشهاد على الطّلاق، ولِهذا أَسْتَغْرِبُ موقِفَ أكثرية العُلَماء في رأيهم، بِعَدم وجوب الإشهاد على الطّلاق، مع تصريح الآية به!

⁽١) وهي امرأة (رفاعة القرظي) والتي طلَّقها (رفاعة) وتزوَّجها (عبدالرحمن بن الزبير)، كما جاء في الصَّحيحين وغيرهما من كتب السنَّة.

الفقرة الثاني: الإفتداء (الخُلع):

كما أن الله جعل الطَّلاق للرّجل مَنْفذاً، يَتَخلَّص خِلالَهُ من حياة زوجية لا يُطيقها، كذلك في المقابل جعل (الإفتداء) حقا للمرأة التي تَضِيقُ ذرْعاً، وتَتبرَّم بالإِستمرار في حياة زوجية مُنغصةٍ لا تحتملها.

وذلك لأنَّ دين الله القيِّم دينٌ حكيمٌ وواقعيٌ، يَتَفهَّمُ حياةَ الناس الحقيقية كما هي، ويَتَفهَّم مُعاناتِهم ومشكلاتِهم ولا يكلِّفهم ما يَتْعَسون ويَشْقُونَ به ولا يتحمَّلونَهُ، وهلْ يُمكن أن يكون دينُ أَحكم الحاكمين، وأَرْحَم الراحمين، وربِّ العالَمين جَلَّ جلاله، إلّا هكذا؟!

والمقصود بالإفتداء الذي اشتهر في كتب الفقه بـ (الخلع)، أو (الإختلاع)، هو: أَنْ تَذفَع الزَّوجَة التي لا تُطِيقُ الحياةَ مع زوجها، لأي سبب من الأسباب، مقداراً من مَهْرِها الذي أعطاهُ إياها زوجُها، أو كُلَّهُ، أو علاوة عليه: أيَّ مقدار آخر يَتَّفقان عليه، في مُقابِلِ خَلْعِها له، وهذا ما صرَّح به قولُ الله الكريم: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ مِعْمُوفٍ أَو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنُ وَلَا يَعِلُ لَكُمُ أَنَ تَأْخُدُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَ شَيْعًا إِلَّا أَن يَعَافًا أَلًا يُقِيما حُدُودُ اللهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما في اقْلَدَتْ بِهِ قِلْ حُدُودُ اللهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما في اقْلَدَتْ بِهِ قِلْ حُدُودُ اللهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما في اقْلَدَتْ بِهِ قِلْ اللهِ فَلا حُدُودُ اللهِ فَلا مُنْ الطَّلِمُونَ اللهِ فَلا المِقرة اللهِ فَلا عَدُودُ اللهِ فَلا مُمُودً اللهِ فَلا اللهُ اللهُ وَمَن يَنَعَدَّ حُدُودُ اللهِ فَلَا مُنْ الطَّلِمُونَ اللهِ قَالَ اللهُ وَمَن يَنَعَدَّ حُدُودُ اللهِ فَلَا مُمُ الطَّلِمُونَ اللهِ قَالَ اللهِ قَالَ اللهِ قَالَةُ اللهِ فَلَا اللهُ المَودَ اللهِ قَالَتُهُ الطَّلِمُونَ اللهُ اللهُ المُودَ اللهِ قَالَةُ اللهُ المُنْ اللهُ المَالِقُونَ اللهُ المُنْ اللهُ المَالِمُونَ اللهُ المَالِمُونَ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَالِمُونَ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المِنْ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ المُنْ

ونأخذ من هذه الآية المباركة الحقائق السَّبع الآتية، فيما يَخُصُّ مسأَلة (الخلْع):

1) لا يَحلُّ للرجل المطلِّق لزوجته، أن يَسْتَرِدَّ شيئاً من المال الّذي أعطاه إيّاها، سواءٌ كان تَحت عنوان المَهْر (الصِّداق)، أو تَحت أي

نوان آخر، وهذا مصرَّح به في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانُ وَلَا يَعِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْعًا﴾.

- ٧) ولكن يَحق للزَّوج المفارق لِزوجته والمطلِّق إيّاها، أَنْ يَسْتَرِدَ ما أعطاه لَها كلَّه أو قِسْماً منه، في حالة واحدة، وهي أن تُطالِبَ الزوجَةُ بالطَّلاق ومُفارَقة زوجها، وهذه الحالة هي ما عبَّر عنها قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعَافًا أَلًا يُقِيما حُدُودَ اللهِ أَي إِلَّا أَنْ يَرى الزوجان أو أَحَدُهما بأَنَهما لا يُمكنهما الإِلتزام بأحكام الله التي حدَّدت الحقوق والواجبات، بين الزَّوجين، ففي هذه الحالة يَجوز للرجل استرداد مالِه الذي أعطاه لزوجته التي تطالبه بالطلاق.
- ولكن ذلك الخوف من عَدَم الإِلتزام بالشرع، بسبب كُرْوِ الزوجة لزوجها، يَجب أَنْ يكون شيئاً ظاهراً وواضحاً للمجتمع الإسلامي وولاة أموره، أي: يَجب أَنْ يَقْتَنِعَ وليُّ الأمر، ومن هو في حكمه كالقاضي مثلاً، بأن الزوجة فعلاً تَرْفُضُ البَقاءَ مع زوجها في بيت الزوجية، كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلّا يُقِيمًا حُدُودَ اللّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما فَي الْفَلاَثُ بِهِ أَهُ وَأَرى أَنَّ الحكمة من اشتراط اقتناع المجتمع (أي: من يُمَثّله) بأن الزوجين لا يمكنهما الإستمرار في الحياة الزوجية، بالإضافة إلى اقتناع الزوجين أنفسهما، هي: التحووط وبُعدُ النظر والحَذَرُ في المسألة، إذ ربَّما تنفعلُ الزوجة لسبب ما، وفي لحظة من اللحظات العاطفية، وتُبدي عَدَم رضاها للبقاءِ مع زوجها، وكراهيَّتِها الشديدة له، ولكن لا تَلْبَثُ بعد سكونِ فَوْرَةِ الغضب والإنفعال، أن تذهب عنها تلك القناعة المؤقتة العاطفية! وهكذا والإنفعال، أن تذهب عنها تلك القناعة المؤقتة العاطفية! وهكذا تحتاطُ شريعةُ الله الحكيمة، مرَّة أُخرى بشأن الأسرة، بعدم تَجويزها الإقدام السَّريع لتفكيك الربُاطِ الزوجي.
- ٤) ويُفهم من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلّا يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ ﴾، وقوله: ﴿إِلّا أَن يَعْنَا أَلّا يُقِيمَا حُدُودَ اللّه ﴾، أن أي سبب من الأسباب أدى إلى حصول ذلك الخوف عند الزوجين أو أحدهما، وعند المجتمع، بأن الزوجين

لا يمكنهما الإستمرار في حياة زوجية مُلتَزِمة بالشرع وأحكامه، فهو كافٍ ومُبرِّرٌ للإِفتداء (أي خلْعِ الزوجة لرباط الزوجية من عُنُقها، بِرَد مال زوجها الّذي أعطاه إياها، أو أيِّ مقدارِ يتَّفقان عليه).

وهذا واضحٌ جداً في السنّة النبويّة، ولننظر على سبيل المثال إلى هذا الحديث: الذي رَواهُ ٱلْبُخَارِيُّ برقم: (٤٩٧٩)، والذي سَنُورِدُ نصّه في غضونِ الحقيقة الخامسة.

ويفهم من قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا آفْلَدُتْ بِمِنْ ﴾، أن الزوجة الكارهة لِزوجها، والتي تَطلُب الطلاق منه، ما دامت صادقة في نفورها منه، وكُرْهِها له، وخوفها من الوقوع في الإِثم - كما قالت تلك الصحابية ﴿ الله الكُفْرَ بعد الإسلام)، وانما قصدُها الوقوع في الحرام - فهي لا تأثم بِموقفها ذلك، والدليل على هذا في السنة النبوية، أنَّ رسول الله لله كَمّ قال لـ (بُرَيْرة) أن تبقى مع زوجها، قالت: أهو أمر لا رسول الله على أن أنا شافع)، فقالت المرأة: لا أريده، فهناك سكت رسولُ الله ولم يُوجُه لها حتى أم وأضح في هذا الحديث: العن إبن عَبّاس أنَّ رَفْحَ بُرِيرة كان يُحبّها حُبا شديداً، كما كان عَبداً يُقالُ لَهُ (مُغِيثُ) كَانَى آنظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِخْيَتِهِ، فَقَالَ النّبِي عَبّاس يَا عَبّاسُ أَلاَ تَعْجَبُ مِن كَانَ عُبداً يُقالُ النّبِي عَبّاسِ يَا عَبّاسُ أَلاَ تَعْجَبُ مِن خُبُ مُغِيثُ مُغِيثًا وَقَالَ النّبِي عَبّا لَو رَاجَعْتِهِ! قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: إِنّمَا أَنَا أَشْفَعُ قَالَتْ: لَا حَاجَة لِي فَهِهِ وَوَاهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الل

وكذلك يفهم من الآية والأحاديث، بأن الزوج أيضاً لا يأثم باسترداد ماله من الزَّوجة المفتدية منه!

ويفهم من قوله تعالى: ﴿فِهَا ٱفْنَدَتْ بِهِ ۗ أَنَّ أَيَّ مقدار من المال صطلح عليه الزَّوجان، يَجوز للزوج أخذه، ويَجوز للزوجة الإفتداء به، وقد جاء في قصة زوجة (ثابت بن قيس) أنَّ النبيَّ عَلَيْ لَمَا رأى

إصرارَها على موقفها، قال لَها: (أَتردِّين عليه حديقته؟!) - إذْ قد أُعطاها زوجُها حديقة مهراً لَها - قالت: نعم.

ولكن يُمكن أَنْ يُستدلَّ على عَدم جواز أَخْذِ الزوج أكثر من المال الذي أَعْطاها إياه، سواء كان مهراً أو غيره، بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ الّذي أَعْطاها إياه، سواء كان مهراً أو غيره، بقوله تعالى هذا، إلى أنه يُسْتَحَب أَن تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْعًا ﴾، بَلْ يُشيُر قولُه تعالى هذا، إلى أنه يُسْتَحَب ألّا يَسْتردَّ الرجلُ كلَّ ماله الذي أعطاه إياها، لأن كلمة: ﴿مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَ ﴾، واضحة الدلالة في إفادة التبعيض.

٧) وكذلك يدل قوله تعالى في ختام الآية: ﴿ يَلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا وَمَن يَنَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُولَتِكَ هُمُ الظّلِمُونَ ﴾، على أنَّ استجابة الزوجة لطلب زوجته الكارهة له، واجِبةٌ عليه، إذْ حَقُ الإِفتداء للزوجة الخائفة من الوقوع في الإِثم، بسبب كُرهها لزوجها، حكمٌ من أحكام الشريعة وحَدِّ مِن حدود الله، وأحكام الشريعة ينبغي الإِلتزام بها، وحدود الله لا يَجوز تَجاوزُها.

ولِهذا فعندما يرفض الزوجُ طلاقَ زوجته التي تُطالِبُ بالإِنفصال عنه، يُجْبِرُهُ وَلِي الأمر على التخلِّي عنها، وفي حالة إِضراره على عدم الطلاق، يعلن ولي الأمر ومن هو في حكمه، فَسْخَ النكاح، وتُصْبِحُ المرأةُ حُرَّةً من سلطان نكاحِه، وموقف رسول الله على من ثابت بن قيس وزوجته المحال الله على الحديث الذي أوردناه سابقاً.

وربَّما يَسْتَغْظِمُ بعضُ الناس هذه المسأَّلة ويقولون: كيف يَجوز للزوجة أَنْ تُعْلِنَ كراهيَّتها لِزَوْجها ورَفْضَها له؟! ولكن كلاّ، فَشَرْعُ الله أعلم وأحكم، والأقوالُ العاطفية المَبْنيَّةُ على الغيرة النفسية والعادات والتقاليد الجاهلية، لا تُساوي فَلْساً في ميزان الشرع.

ثُم مِمّا لا شك فيه أنه خير للرجل وللمرأة ولأقاربهما وللمجتمع بأسره، أن تُطالِبَ المرأة الإنفصال عن زوجها بصراحة ووضوح، من أن تُخبُتَ وتَكْتُمَ كراهيتها وبُغْضها له، ثم تَسْعى عن طريق الحرام الخَفي للتعويض عن حُبّها المفقود، وبالتالي تقع في الإِثم والحرام، وتُلَطِّخ سُمْعَتها وسُمْعَة زوجها وعائلتها، بل وأقارِبهما!!

الفقرة الثالثة: الآثار المترتّبة على تفكيك الرّباط الزُّوجيّ:

وأهمُّ الآثار المترتبة على انفصام عروة الزوجية، هي هذه الستة:

١) العِدة:

والعِدَّة هي المُدَّة التي تَجْلِس فيها المرأة، وتَنْتَظِرُ استبراءَ رَحِمها مِنْ نُطْفةِ زَوْجها، والنساءُ المعتدّات أنواع:

أ - المَرأة المطلَّقة المَدْخول بِها:

ب - المرأة الصَّغيرة التي لَم تَحِضْ بَعْد، والكبيرة التي أيسَتْ من الحيض (أي المطلَّقتان المدخولِ بهما):

وهاتان عِدَّتُهُما ثلاثة أشهر، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلْتَبِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآهِكُو لِهِ الطلاق: ٤]. مِن نِسَآهِكُو إِنِ ٱرْتَبَتْتُم فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَثَةُ أَشَّهُم وَٱلَّتِي لَدْ يَحِضْنَّ . . . ﴾ [الطلاق: ٤].

ج - المرأة المطلّقة الحامل:

وهذه عدَّتها تنتهي بوضع حَمْلها، كما قال تعالى: ﴿... وَأُولَنَتُ الْأَمْالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ... ﴾ [الطلاق: ٤]، فإذا وضعت حَمْلها وطهرت من دم النفاس، حَلَّتْ لزوجها الّذي يَتزوّجها.

د - المرأة المتوفّى عنها زوجها:

وعدة هذه أربعة أشهر وعشر ليال، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَرَّبَعَنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿...﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وبِما أن حكمة العِدَّة - كما قلنا - هي تيقُن استبراء الرحم من

⁽۱) القُرْء: فيه لغتان: الفتحُ وجمعه (قرُوء) و(أَقْرَءُ) مثل: فَلْس وفُلُوس وأَفْلُسْ، والضمُّ ويجمع على (أقراء) مثل: قُفْل وأَقفال. مختار الصحاح، لفظ: ق ر أ.

النُّطْفة، لِذَا لَم يُجْعَلْ للمرأة التي عُقِدَ عليها، ولكن لَم يَتم الدخول بِها، عِدَّة، بعد الطلاق، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّمَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ عِدَّة، بعد الطلاق، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّمَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ مَلَقَتْمُوهُنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْلَدُونَهَا فَمَيَّعُوهُنَ وَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِدَّةٍ تَعْلَدُونَهَا فَمَيَّعُوهُنَ وَسَرِّحُوهُنَ مِنْ عِدَةٍ تَعْلَدُونَهَا فَمَيَّعُوهُنَ وَسَرِّحُوهُنَ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿ إِلَاحِزَابِ].

٢) بَقاءُ المرأةِ المعتدة في بَيتها إلى انتهاءِ عِدَّتِها، حَقُّ لَها وواجِبُ
 عَليها:

أجل إنَّ المرأة المعتدَّة سواءٌ كانت متوفَّى عنها زوجُها، أو مطلَّقةً، يَحِقُ لَها ويَجِبُ عليها أيضاً أَنْ تبقى في بيتها الّذي كانت تسكنه إلى أنْ تنقضى عِدتُها، كما قال تعالى:

أ - بالنسبة للمتوفّى عنها زوجُها: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَرَيَّمْنَ بِأَنفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُو فِيمَا فَعَلَنَ فِي الْفَعْرِ فِي الْمَعْرُونِ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيِرٌ ﴿ البقرة].
 فيما فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَ بِالْمَعْرُفِ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيرٌ ﴿ البقرة].

والمقصود بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي وَالمقصود بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَكُملت المرأة المتوفَّى عنها زوجُها عِدَّتَها، فلا حَرَج أَن تَتَزِيَّن كما تَتَزِيَّن النساء عادة تُعرُّضاً لِلخُطّاب.

وكذلك أنزلَ الله تعالى في مدَّة بقاءِ المرأة المتوفى عنها زوجُها في بيت زوجها، قولَه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَدَرُونَ أَزْوَجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَجِهِم مَتَنعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ عَيْرَ إِخْرَاجً فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَ مِن مَعْرُونِ وَاللّهُ عَنهِيزُ حَكِيمٌ ﴿ البقرة].

وقد قال كلُّ المُفَسِّرين أو جُلُّهم بأنَّ هذه الآية مَنْسوخة بالآية السابقة! ولكنِّي أرى - بِمعرفتي المتواضعة بكتاب الله - بأنه لا نَسْخَ في الموضوع، بل الآية الأولى تَتَحدَّث عمّا هو واجب على المرأة المتوفّى عنها زوجها، وهذه الآية تتَحدَّث عما هو حَقُّ لَها على الزَّوج الذي يُشْرِفُ على الموت، أو قبل ذلك أيضاً، بأن يوصِيَ أقاربَه بالإبقاء على زوجته في على الموت، أو قبل ذلك أيضاً، بأن يوصِيَ أقاربَه بالإبقاء على زوجته في بيتها، ولهذا قال تعالى في الآية الأولى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَ ﴾، ولكن قال في هذه: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ ﴾، إذاً: فالبقاء أربعة أشهر وعشراً، واجب على الزوجة،

ولهذا يجب عليها التربُّص والإعتداد إلى أن تبلغ أجَلَها المضروب، ولكن البقاء لِمُدة عام، حَقَّ لَها، وليس واجباً عليها، ولِهذا رُخصَ لَها بالخروج من البيت الذي تَعتدُ فِيه أَثناء العام، وليس لأهل الزوج المتوفَّى أو ولاة الأمور الإعتراض عليها في ذلك: ﴿ فَإِنَّ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلَى فَي مَا مَعْرُونِ ﴾.

ويدل قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَغْرُجْنَ ﴿، على أَنَّ بقا َ المرأة المطلَّقة المعتدَّة في بيتها، حق لَها على زوجها إلى انقضاء عِدتِها، وكذلك واجبٌ عليها.

ويدل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةً﴾، على أن المرأة المعتدَّة في بيتها، إذا ما آذتُ زَوْجها أو أقارِبَهُ، يَسْقط حقُها في البقاءِ، ويَجوز لزوجها المُطلِّق إِخْراجَها.

وجديرٌ بالذكر أن كلمة: ﴿ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةً ﴾ هنا في هذه الآية، وفي كل القرآن الحكيم، يُقصد بِها نشوز الزوجة بعصيانِها، أو سلاطة لسانِها، أو بأيّ نوع من أنواع الأذى لِزَوْجها.

٣) صداق المرأة المطلقة وحالاته المختلفة:

أ - المرأة المطلقة المدخول بِها، والمعيَّنُ لَها مَهْرُها، تستحقُ كامل مهْرها، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدَتُمُ اَسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاكَ زَوْجٍ وَانْ أَرَدَتُمُ اَسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاكَ زَوْجٍ وَانْتَكُمْ إِخَدَاهُنَ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَكِيًّا أَتَأْخُذُونَهُ، بُهْتَنَا وَإِثْمًا مُبِينًا فَي وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ، وَقَد أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضِ وَأَخَذَكَ مِنْكُمُ مِيثَنقًا غَلِيظًا فَي النساء.

- ج والمرأة المطلّقة غير المدخول بِها، وغير المعيَّن لَها مَهْرُها، لا يَجب لَها عليه المهْرُ، ولكن يَجِبُ عليه أن يُمتَّعَها بِهدية، كما قال تعالى: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِسَآة مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَيِّعُوهُنَّ عَلَى المُوسِعِ قَدَرُهُ، وَعَلَى المُقْتِرِ قَدَرُهُ، مَتَنَعًا بِالمَعْمُونِ حَقًا عَلَى المُعْتِرِ قَدَرُهُ، مَتَنعًا بِالمَعْمُونِ حَقًا عَلَى المُعْتِرِ قَدَرُهُ مَتَنعًا بِالمَعْمُونِ اللهِ وَالمَعْمُونِ اللهُ وَالمَعْمُونَ اللهُ وَالمَعْمُونِ اللهِ وَالمُعَلَّمُ وَاللّهُ وَالمُعْمُونِ اللّهُ وَالمُعْمَلُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

وهناك حالة رابعة لَم يذكرها كتابُ الله، وهي أَن تكون المرأة المطلَّقة مذخولاً بِها، وغَيْرَ مُحدَّدٍ لَها مَهْرُها، وقد بيَّنت السنّة النبويّة حكم هذه الحالة، بأنَّ المرأة تستحق (مَهْرَ المثل)، أي: مَهْراً مثل مهْرِ مثيلاتِها من النساء (۱).

ولعلَّ الحكمة في إهمال كتاب الله لذكر هذه الحالة، هي عَدَمُ رضاه عنها، إذْ من الواجب أَنْ تُعطى المرأة مَهْرَها قبْل المساسِ بِها!.

٤) وجوب تَمتيع الرّجلِ زوجته المطلّقة في كلّ الأحوال:
 والتمتيع هو إعطاءُ الرجل المطلّق مُطلّقته هدية حسب حاله، جَبْراً

(۱) هناك أحاديث في هذه المسألة، منها: "عن علقمة عن ابن مسعود فله قال: إنه سُئِل عن رجُلٍ تزوَّجَ امرأةً وَلَم يَفرِضْ لها صَداقاً، ولَم يَدْخُل بِها حتى مات؟ فقال ابن مسعود: "لَها مِثْلُ صَداقِ نِسائِها، لا وَكُس ولا شَطَطَ، وعليها العِدَّةُ، ولَها الميراث، فقام معقل بنُ سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله في بَرْوَعَ بنت واشق، امرأةٍ مِنّا مثل ما قَضَيْت، فَفَرِحَ بِها ابن مسعود، وفي رواية: "لَها مهر كَمَهْر نسائِها، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: (٢١١٤)، وَالتَّرِمِذِيُّ: (١١٤٥)، وَالتَّسَائِيُّ: (٢١١٦)، والحاكم وصَحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ.

لِخاطرها وحِفْظاً لِسُمْعتها، وقد أكَّد كتاب الله على وجوب التمتيع للمطلّقات عموماً، وللمرأة التي لم يُحدَّد لَها المهرُ، ولَم يُدْخَلْ بِها، خصوصاً، وقد أَشرنا للأخيرة من قبل، وهاتان الآيتان شاملتان لكل أنواع المطلّقات:

- ١) ﴿ وَإِلْمُطَلِّقَاتِ مَتَنَّا إِلْمَعُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ البقرة].
- ٢) ﴿ يَتَأَيُّمَ اللَّذِينَ ءَامَنُوَا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن نَمَسُوهُ فَي اللَّمِ عَلَيْهِنَ مِنْ عِلَةٍ تَعَنَّدُونَهَا فَمَيِّعُوهُنَ وَسَرِّحُوهُنَ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿ قَالَ عَلَيْهِ اللَّحِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللللْمُولَالِمُ اللللْمُولَّ اللْمُولَّ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُولُولُ اللَّهُ اللَّ

والمقصود بكلمة (بالمعروف) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطْلَقَاتِ مَتَنُعُ الْمُطَلِّقَاتِ مَتَنُعٌ المَطْلُقين هدية على أَزواجهنَّ المطلِّقين هدية حسنة، أو هَدِيَّة مُقَدَّرة حسب أعراف الناس والمجتمع.

ه) وجوب إنفاق المُطلِّق على زوجته الحامِل إلى حين وضع حَمْلها:

كما قال تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُد مِن وُجْدِكُمْ وَلَا نُضَارَّوُهُنَ النَّضِيَقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُوْلَنَتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَقَّ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ . . ﴾ [الطلاق: ٦]، والخطاب في الآية الكريمة موجَّة للمطلقين كما هو واضح.

ولكن ذلك الإنفاق يكون حسب إمكانية حال الزَّوج سَعَةً وضيقاً، كما قال تعالى: ﴿لِيُنفِق ذُو سَعَةٍ مِّن سَمَتِةً وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيْنفِق مِمَّا عَائنَهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا عَاتَنهَا مَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿ اللهِ الطلاق].

٦) وجُوبُ إعطاءِ المطلِّق أُجرة الرِّضاعة للمرأة، إذا أَرْضَعَت طِفلَها:

كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ . . فَإِنَّ أَرْضَعْنَ لَكُو فَالْوُهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتِّمِرُوا لَيْ مَعْرُونِ مِعْرُونِ مِعْرَاتِهُ مِعْرُونِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهُ مِعْرَاتِهُ مِعْرَاتِهُ مِعْرَاتِهِ مِعْرُونِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهِ مِعْرَاتِهُ مِعْرَاتُهُ مِعْرَاتِهُ مِعْرُونِ مِعْرَاتِهِ مِعْرُونِ مِعْرَاتِهِ مِعْرُونِ مِعْرَاتِهِ م

ومعنى ﴿ وَأَنْمِرُوا بَيْنَكُم مِعْرُونَ ﴾، أي: وتشاوروا وتفاهَموا - أي الزوج المطلِّق والزوجة المطلَّقة - بشأن وليدكم وكيفية وإرضاعِه ومُدَّته.

ولكن إذا لَم يَصِل الزوج والزوجة إلى صِيْغَة تفاهم، وتَعَسَّر الأمرُ

يَنْبغي انصراف الزوج إلى مُرْضع أخرى: ﴿ وَإِن تَعَاسَرُ ثُمٌّ فَسَنُرْضِعُ لَهُ وَ أَخْرَىٰ ﴾ [الطلاق: ٦].

وحسبما يبدو من هذه الآية والآية (٢٣٣) من (البقرة): ﴿وَالْوَلِانَ وَرَفُّهُنَّ وَعَلَى الْمُوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَلِلَهُ وَعَلَى الْمُوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَلِللّهُ وَعَلَى الْمُوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَلِللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ و

نعم حسبما يبدو من الآيتين، يَجب على الوالدة المطلّقة إرضاعُ ولدها، كما يَجب على والده، الإنفاق على الأم المرضع وإعطاؤها أُجْرَتَها كذلك.

وهنا نُنهي الكلام عن المطلب الخامس (إنفصام عروة الزوجية والآثار المترتبة عليه)(١)، وننتقل الآن بإذن الله إلى المطلب السادس.



(۱) جديرٌ بالذكر أنّني دَرَسْت بالتفصيل، موضوع المرأة والأسرة عامة، وموضوع كيفية انفكاك الرابطة الزّوجية عن طريق: الطلاق، أو الخلع، أو الفشخ خاصة، في موسوعة: [المرأة والأسرة في ظلّ الشريعة]، باللغة الكوردية.

241

المطلب السادس: صِلَةُ الرَّحِ

بِما أَنَّ لِصِلَةِ الرَّحم تأثيراً عظيماً في تَماسُكِ الأُسَرِ خصوصاً، وفي تكامل المجتمع عموماً، فقد أَوْلَتْها شريعة الله الحكيمة عناية خاصة جديرة بها، كما يبدو لنا من هذه الآيات المباركات والأحاديث النبويّة:

- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَبِعِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَوَّجَهَا وَبَثَ مَنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً.
 عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿ ﴾ [النساء].
- ٢- ﴿ وَاعْبُدُوا اللّهَ وَلَا نُشْرِكُوا بِهِ مُشَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا وَبِذِى الْفُرْنِ وَالْيَاحِبِ بِالْجَنْبِ وَالْيَسَاحِينِ وَالْجَارِ ذِى الْفُرْنِينَ وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالْعَمَاحِبِ بِالْجَنْبِ وَالْيَسَاحِينِ وَالْجَارِ ذِى الْفُرْنِينَ وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالْعَمَاحِينِ وَالْجَالِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمُ إِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا إِنِينَ اللهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال
- ﴿ فَعَاتِ ذَا ٱلْقُرْنَ حَقَّهُ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ذَالِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجَهَ اللَّهِ وَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلمُقْلِحُونَ ﴿ الروم].
 اللَّهِ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلمُقْلِحُونَ ﴿ الروم].
- ﴿ وَقَضَىٰ رَبُكَ أَلَّا تَعْبُدُوۤا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَالِدَيْنِ إِحۡسَدُنَا . . . رَبُكُو أَعَلَمُ بِمَا فِى نُقُوسِكُو إِن تَكُونُوا صَلِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ اللَّوَلِيدِي غَفُورًا ﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَى نَقُورًا ﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَى خَفُورًا ﴿ وَمَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَى حَفَّدُ وَٱلْمِسْكِينَ وَآبَنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا نُبُذِرْ تَبْذِيرًا ﴿ إِنَّ اللَّهِيلِ وَلَا نُبُذِرْ تَبْذِيرًا ﴿ إِن اللَّهِ مِلَا اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن السَّبِيلِ وَلَا نُبُذِرْ تَبْذِيرًا إِن اللهِ اللَّهِ اللهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ
- ٥- ﴿ يَشْنَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلُ مَا أَنفَقَتُم مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَلِلَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَأَلْيَتَكَنَ وَٱلْمَسَكِينِ وَآبْنِ ٱلسَّكِيلِّ وَمَا تَقْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ اللَّهِ اللَّهِ [البقرة].

FYY

- ٦- ﴿ لَيْسَ ٱلْهِرَ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلِكِنَّ ٱلْهِرِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ ٱلْهِرِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَغْرِبِ وَالْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى وَٱلْمَيْرِ وَٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْفَصْرَبِينَ وَآلْمَ اللَّهِ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مُن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَن الللَّهُ مَن اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَن اللَّهُ مُن اللَّهُ مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللِّهُ مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا مُن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا مَا مُن اللَّهُ مَا مَا مُن اللَّهُ مَا مَا اللَّهُ مَا مُن الللْمُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن اللللّهُ مَا مُن اللللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن الللللّهُ مَا مُن الللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن اللّهُ مَا مُن اللّهُ مَ
- ﴿ أَفَنَ يَعَلَمُ أَنْنَا أَنْنِ إِلَيْكَ مِن رَبِكِ الْحَقُ كُمَنْ هُو أَعْمَةً إِنَّا يَنْذَكَرُ أَوْلُوا الْآلِبَ فَي أَلَيْنَ يُوفُونَ بِعَهدِ اللّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَقَ ﴿ وَاللَّهِنَ يَصِلُونَ مَا الْأَلْبَبِ ﴿ وَاللَّهِنَ يَصِلُونَ مَا أَمْرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشُونَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ شُوّهُ الْمِسَابِ ﴿ وَالرّعد].
- ﴿ وَٱلْذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُقْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ أُولَتِكَ لَمُهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَمُمْ سُوَّهُ ٱلدَّادِ ﴿ الرعد].
- 9- ﴿ . . . ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحَيِّ أَنَ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا الَّذِينَ الْمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَعْلَمُونَ مَاذَا أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَنذَا مَثَلًا يُضِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِ فَيُعْلَمُونَ مَاذَا أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَنذَا مَثَلًا يُضِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُ بِهِ إِلَا ٱلْفَلْسِقِينَ اللَّهُ يَضِلُ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُ بِهِ إِلَّا ٱلْفَلْسِقِينَ اللَّهُ بِهِ آنَ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِ آنَ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْخَلِيمُونَ كَا أَلَا لَهُ إِلَا اللّهُ بِهِ آنَ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْخَلِيمُونَ كَا أَلَا اللّهُ إِلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللهُ اللللللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ
- ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿ اللهِ اللهِ عَسَيْتُمْ اللهُ فَأَصَمَهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَدُوهُمْ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ المَا المِلْمُولِيَّا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المَالمُولِيَّا الله
- 11 وقال رسول الله على: «يَا أَيُهَا اَلنَّاسُ! أَفْشُوا اَلسَّلَام، وَصِلُوا اَلأَرْحَامَ، وَالنَّاسُ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَذْخُلُوا اَلْجَنَّة بِسَلَامِ» وَأَطْعِمُوا اَلطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَذْخُلُوا اَلْجَنَّة بِسَلَامِ» أَخْرَجَهُ اَلتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ: (٢٤٨٥)، وَابْنُ مَاجَهُ: (٣٢٥١) وَقَالَ الشيخ الألباني: صحيح.
- ١٧ وقال: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَةَ قَاطِعٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٥٥٥٧)، وَمُسْلِمٌ: (٤٦٤٣)، وقال في حديث آخر: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ» رَوَاهُ أَخْمَد (٢٣٢٩٥)، وَالبُخَارِيُّ: (٥٧٠٩)، وَمُسْلِمٌ (١٠٥)، وَأَبُو دَوْدُ (٤٨٧١)، وَالتُرمِذِيُّ (٢٠٢٦). وقال: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٧١٧)، وَمُسْلِمٌ: (١٤٤).

SYW

وتُتْحِفُنا هذه الآياتُ المباركاتُ والأحاديث النبويّة الشريفة، حقائِقَ كثيرة في مجال صلة الرَّحم وأَهَمُيتِها وخطورة شأنِها، أَهَمها ما يلي:

١ - قَرَنَ الله تعالى التقوى منه، بِصِلَةِ الرَّحِم، ولَمْ يَقْرِنه بشيءٍ آخر:

٢ - صلة الرّحم بعد الإحسان إلى الوالدين، أعْظَمُ الواجبات الشرعية بعد عبادة الله:

وهذه الحقيقة متجلِّية في أكثر من آية مباركة:

- أ ففي الآية (٣٦) من (النساء) يأمر سبحانه وتعالى الناسَ بعبادته، ثم بالإحسان إلى الوالدين، وبعدهُما إلى ذي القربى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا ثُشْرِكُوا بِهِ، شَيْئًا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا وَبِذِي ٱلْفُرْدِيَ﴾.
 - ب كذلك في الآيات (٢٣ إلى ٢٦) من (الإسراء).
 - ج وهكذا في الآية (٢١٥) من (البقرة).
- ٣ صِلَةُ الرَّحم تتجلّى بأحسن صورها، في تقديم العَونِ المادي للأقارب:

أجل انَّ الإحسان إلى الوالدين، وكذلك إلى ذي القربى، يتكوَّن من شِقَيْنِ: معنوي، ومادي، أمَّا المعنويُّ فيَتَمثَّلُ في خُبُهم وإكرامهم والإهتمام بهم، ومشاركة أفراحهم وأتراحهم، وأما المادي فيتمثّل في تقديم العون

المادّي لَهم، بل هذا ثَمرة الشق المعنوي، لأن من أحبَّ شخصاً وأهمه أمره أمره لا شك أنه يُسْرِعُ إلى نَجْدَتِه بكل ما يَملك، وهذا هو السِرُّ في تركيز كتاب الله الحكيم على تقديم العون المادي للأقارب، إذ هو معياز جَليُّ لصدق الإنسان في صِلَتِهِ لِرحِمه واهتمامه بأقاربه وحُبه لَهم، وقد أمر الله تعالى بإعانة ذوي القربى والأخذ بأيديهم من الناحية المادية، في آيات كثيرة جداً، منها:

- أ الآية (٣٨) من (الروم): ﴿فَكَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّاتُ ﴾.
- ب الآية (٢٦) من (الإسراء): ﴿ وَعَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّاهُ ﴾.

ومن الملاحَظِ أن الله تعالى في هاتين الآيتين نصَّ على أن للأقارب حقاً على الإنسان، يجب أن يؤدّيه لَهم، إذاً: ساعدة الأقارب المحتاجين ليست فضيلة من الفضائل فَحَسْبُ، بَلْ وواجبة أيضاً ويأثم الإنسان بتركها.

- ج الآية (٢١٥) من (البقرة): ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ فَلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنُ خَيْرٍ فَلِلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾، وعليه: فإنفاقُ المُسلم المتمكن واجب عليه لأقاربه المحتاجين، كوجوبه عليه لوالدَيْه المحتاجين سواءً بسواءٍ.
- د الآية (١٧٧) من (البقرة): ﴿وَهَاتَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ فَوِى ٱلْشُرُفِكِ ﴾، وقد وضَّخنا من قبل في المبحث الثالث (المال والإقتصاد)، أن هذه الآية تتحدَّث عن الإنفاق الواجب على الإنسان المُسلم عِلاوةً على الزكاة الواجبة.
- \$ _ صلة الرَّحم ثمرة وفاءِ المُسلم بعهد الله (أي عهد العبوديّة له):

وهذا مصرَّح به في الآيات (١٩ إلى ٢٣) من (الرعد): ﴿ الَّذِينَ يُوفُونَ بِمَهَدِ اللَّهِ وَلَا يَنَقُضُونَ الْمِيثَقَ ﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ اللَّهِ وَلَا يَنَقُضُونَ الْمِيثَقَ ﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشُونَ رَبَّهُمْ وَيَخَلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشُونَ رَبَّهُمْ وَيَخَلُونَ مُو وَاللَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وبناءً عليه: فَبِقَدرِ ما يَصِلُ الإنسان رَحِمَه الّذي أمر الله بِوَصْلِهِ، يُعْتَبر وفياً لِعَهْد ربّه، وبقدر قطعِه إيّاه، يعتبر ناقضاً لَهُ، ويستحيلُ أَنْ يُحقق

الإنسانُ في نفسه العبودية لربه، والوَفاء بعهده، ولا ينفِّذَ أوامِرَه الَّتي من أَهَمُها صِلْتُهُ لِرَحِمهِ، وإحسانُهُ إلى أقاربه وبِرّه بِهم.

٥ _ قدْ عَد الله تعالى قَطْ صِلَ ِ الرَّحِم، ثالث ثلاثة لأعظم الذُّنوب:

وهذا مصرَّحُ به في كل من الآية (٢٥) من (الرَّعد): ﴿ وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَقِيهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُقْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أَوْلَئِكَ لَمْمُ اللَّهُ الكفار الملعونين أَوْلَئِكَ لَمْمُ اللَّهُ الكفار الملعونين بثلاثة أوصاف:

أ - نقض عهد الله من بعد ميثاقه وتوكيده.

ب - قطع ما أمر الله بوضلِهِ (وهو الرَّحم خصوصاً، وإِنْ شَمَل غيره).

ج - الإفساد في الأرض.

وكذلك مصرّح به في الآيتين: (٢٦ و٢٧) من (البقرة): ﴿ . . ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَسْتَحِيءَ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَهُ الْحَقُ مِن رَبِّهِم وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُ بِهِ عَلَيْ الْفَسِقِينَ فَي مَثَلًا يُضِلُ بِهِ إِلّا الْفَسِقِينَ فَي مَثَلًا يُضِلُ بِهِ إِلّا الْفَسِقِينَ فَي اللّه بَهِ الله بِهِ الله بَهِ الله الله به الله مِن بَعْدِ مِيثَقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَر الله بوصله والإفساد في الأوصاف الثلاثة (نقض عهد الله ، وقطع ما أمر الله بوصله ، والإفساد في الأرض) بنفس التعبير الوارد في (الرعد).

ومُصرَّحٌ به أيضاً في الآيتين (٢٢ و٣٣) من (محمد): ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تُوَلِّيْتُمْ أَن ثُفْسِدُوا فِي الْآرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿ أُولَيْكَ اللَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللّهُ فَالْمَمُ مُ اللّهُ وَلَكَ لأن (التولِي) عن الله تعالى نتيجة نقض العهد معه، والإفسادَ في الأرض، وقَطْعَ صِلَةِ الأرحام، كل منها مذكورٌ نصًا.

إلا أَنَّ في آيتي (البقرة) وأية (الرعد) قُدِّم قَطْع صِلَةِ الرَّحِمِ على الإفساد في الأرض، ولكن في آيتي (محمد) قُدِّم الإفساد في الأرض، ولكن في آيتي (محمد)

قطع صلة الرحم، ولا بدّ لذلك من حكمة عَلِمْناها أو جَهلْناها، وأَنا بعد التأمّل في المواضع الثلاثة التي وردت فيها الأوصاف الثلاثة، أرى أن الحكمة في ذلك - والله هو العليم الحكيم - هي:

أنَّ الله تعالى في سورتي (البقرة) و(الرعد) يتحدَّث عن الكفار المكذُبين بآيات الله، وأول ما يَبْدو من الكافر المكذُب، هو نقضه لعهد الله وميثاقه الفطري، الذي فطره الله عليه، وَمنْ نَقَضَ عَهْدَه مع الخالق، فهو للمخلوقين وعهودهم وصلاتهم، أكثر نقضاً وأشد قطعاً، لأن مَنْ لَم يَكنْ شاكراً لربه، فأنَّى يكون وفياً لِقرابته!! ثم إِنَّ قَطْعَ صِلَة الرَّحم مقدِّمةٌ للإفساد في الأرض، وذلك لأن الإفساد في الأرض، قطع عام للصلاتِ الإجتماعية التي أمر الله بِها، كما أن قطع صِلَة الرَّحم، إفساد خاصٌ في الأرض، وهُما كالمُقدِّمة والنتيجة يَسْتَتْبعُ أحدُهُما الآخرَ!!

ولكن في سورة (محمد) يتحدَّث السياق عن المُنافقين ومَرْضى القلوب، وأوَّلُ ما يَظْهَرُ من المنافقين وأَوضَحُهُ، هو إغراضهم عن الطاعة وتولِّيهم عن الإلتزام بأحكام الشريعة، وبما أن الإفساد في الأرض، هو أعظمُ وأخبث نتائج التولي عن الشريعة، وأَشدُها وأعَمُها ضرراً، قُدُم على قَطْع صلة الرحم!

ونستنتج من الآيات التي استشهدنا بِها، على أن قطع صِلَة الرَّحم هو ثالث ثلاثة لأعظم الذنوب في ميزان شريعة الله، ما يلي:

أولاً: إِنَّ قَطْعَ صِلَة الرَّحم هو ثالثة الأثافي لثالوث: (نقض عهد الله، قَطْعَ صِلَة الرَّحم، الإفساد في الأرض):

وهذا واضح في الآيات، وكفى بِهذا دليلاً على بشاعة جريمة قطع صِلَة الرَّحم.

ثانياً: إِنَّ قَطْعَ صِلَة الرَّحمِ، أَحَدُ أَهَمُ ثلاثة أوصافٍ، لكلِّ من الكفار والمنافقين:

وبناءً عليه: فالمسلم لا يليق به بِحال، أَنْ يتّصف بذلك الوصف القبيح، ويتلبَّس بذلك الجُرم العظيم.

SYV

ثالثاً: إِنَّ الله تعالى حكم على الكفار والمنافقين القاطعين لِصِلَة الرَّحم بـ:

- ١ الفسق: كما في الآية (٢٦) من (البقرة).
- ٢ الخسران: كما في الآية (٢٧) من (البقرة).
- ٣ اللعنة: كما في الآية (٢٥) من (الرعد)، والآية (٢٣) من (محمد).
 - ٤ سوء الدار: كما في الآية (٢٥) من (الرعد).
 - ٥ الصَّمم: كما في الآية (٢٣) من (محمد).
 - ٦ العَمى: كما في الآية (٢٣) من (محمد).

٦ - وقَدْ عدَّ رسول الله ﷺ صِلَة الرَّحم، أحد الموجبات الأربع الدخول الجنّة بسلام:

وهذا مصرّح به في الحديث الّذي أوردناه من قبل، والموجِبات الأربع هي:

- ١ إفشاء السلام.
- ٢ صِلَة الرَّحم.
- ٣ إطعام الطعام.
 - ٤ صلاة الليل.

ولا شك أن هذه الأعمال الأربعة العظيمة، لا تَتَيسَّرُ إلا لأهل الإيمان الصّادقين.

٧ ـ كما وبيَّن رسول الله ﷺ أن كلاً من النمّام وقاطع صِلَةِ الرَّحم، محرومان من دخول الجنّة:

وهذا أيضاً مصرِّحٌ به في الحديثين اللَّذينَ أُوردناهما من قبل، و(النَّمَّام) هو الّذي يَسْعى بين الناس بالنَّميمة والوشاية، وينقل حديث

SYA

المتخاصمين بعضهم لبعض، بغية الإفساد بينهم، وقد جاء في المثل بِهذا الصّدد: (مَنْ نَمَّ لك نمَّ عليك)، أي: مَنْ نَقَلَ إليك كلامَ الناس، فَسَيَنْقُل كلامَك أيضاً إلى الناس.

وانَّما قَرَن رسول الله ﷺ بَيْن القَتّات (١) وقاطع الرَّحِم، في عدم دخولِهِما الجنّة، لأنَّ النمّام يقطع الصّلات الإجتماعية عموماً بين الناس بالوِشاية والسّعاية بينهم، وقاطع الرَّحم يقطع الصّلات الخاصة، وكالاهُما مفسِدٌ في الأرض، سواءٌ كان إفساداً عامّاً أو خاصّاً.

ونَخْلُصُ من كل ما تقدم ذكره إلى هذه النتائج السبع:

الأولى: صِلَة الرَّحم بعد عبادة الله تعالى والإحسان إلى الوالدين، هي أعظم الواجبات الشرعية.

الثاني: تتَلخَّصُ صِلَة الرَّحم في الإحسان المعنوي، الذي يتضمَّن الحُبَّ والشَّفقة والإِهتمام والتزاور والمشاركة في الأَفراح، وفي الإِنفاق وتقديم العون المادي.

الثالثة: صِلَةُ الرَّحم ثَمرة الإيمان بالله والوفاء بعهده، ولِهذا تزدادُ وتنقص بِحسب زيادته ونقصانه.

الرابعة: قَطع صِلَة الرَّحم، ثالث أكبر الذنوب على الإطلاق.

الخامسة: قطع الرحم، من أوصاف الكفار المكذبين بآيات الله، والمنافقين المعرضين عن الشريعة والإلتزام بها.

السادسة: قد اعتبر رسولُ الله على صِلَة الرَّحم، أَحد الموجبات الأربع لدخول الجنّة بسلام.

السابعة: كما واعتبر رسول الله ﷺ قاطِعَ الرَّحِمِ، أَحد المحرومين من الجنَّة.

⁽١) القتُّ: نَمُّ الحديث وبابهُ: رَدَّ، مختار الصحاح، ص٤٥٣، لفظ: ق ت ت.

وفي ختام موضوع (صِلَة الرَّحِم) لِنَتَامَّل هذه الآية المباركة، كي نتعرَّف على أصول الأقارب الذين يشملهم مفهوم الآيات المباركة، التي تأمر بالإحسان إليهم، والبرِّ بِهم، والإِنفاق عليهم، سواء الآيات التي تذكرهم بلفظ: (ذِي القربي) أي الذين لَهم ارتباطُ القرابَة بك، ويَصِلون إليك بصِلة الرَّحم، إن من جهة النَّسبِ (أي الأب)، أو الرَّحِم (أي الأم)، أو الآيات التي تذكرهم بلفظ: (أولو الأرحام) أي أصحاب الأرحام، ويقصد بِها صِلاتُ القرابة مطلقاً، سواء كانت من جهة النَّسب أو الرِّحم، مثل قوله تعالى: ﴿... وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَولَك يِبَعْضِ فِي حَكَنَبِ اللَّهِ مِنَ الْمُوْمِنِينَ وَاللَّهُ مِينَ ... ﴾ [لأحزاب: ٢].

قال سبحانه وتعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَعْرَبِ مَا الْمَعْرَبِ مَا اللّهِ اللّهُ اللهُ اللهُ

إذن: أصول القرابة وأهل الأرحام للإنسان المسلم، هم:

- ١ الأب: وهو الّذي أنجبك.
- ٢ الأم: وهي الَّتي ولَدَتْك.
- ٣ الأخ: سواء كان من أبيك وأمك وهو الشقيق، أو من أحدهما فقط.
- ٤ الأخت: سواء كانت من أبيك وأمك، وهي الشقيقة، أو من أحدهِما فحسب.
 - ه العَم: وهو أخو الأب، شقيقاً أو غير شقيق.
 - ٦ العمة: وهي أخت الأب، شقيقة أم لا.
 - ٧ الخال: وهو أخو الأم، شقيقاً أم لا.
 - ٨ الخالة: وهي أخت الأم، شقيقة أم لا.

ولا شك أن أصول الأبوين وهم الأجداد والجدّات، لَهم حكمهما.

كما أن أبناء وبنات الأخ والأخت، والعمِّ والعَمَّة والخال والخالة، وأحفادهم، يُعْتَبرون فروعاً قريبة لتلك الأصول، ويأتون من حيث درجة قربهم بعد آبائهم وأمهاتِهم.

وأَختم موضوع صِلَة الرَّحم كلُّه، بقولي:

إنَّ الله تبارك وتعالى بيَّن في كتابه الحكيم، وفي دينه القَيِّم، للمسلمين، في كُل جوانب حياتِهم المتعددة، من الأحكام والأنظمة الملائمة للفطرة البشرية والعقل السَّليم، ما لو طبّقوها في حياتِهم، والتزموا بِها، لَحقَّقَتْ لَهم الحياة الطيبة المستقيمة السعيدة، على كُلُ الأصعدة، فرداً وأسرة ومجتمعاً.

فصِلة الأرحام مثلاً، والتي أَوْلَتْها شريعةُ الله الحكيمة، تلك العِنايَة العظيمة التي رأيناها، إذا ما التزم المسلمون التزاماً جدّياً بِها، ولكن بمفهومها الشامل الحقيقي، لاستطاعت الأُسَرُ المسلمة أَنْ تُحقق فيما بينها قِسْطاً عظيماً من الإكتفاء الذاتي، داخل دائرة القرابة، ولاستطاعوا أَنْ يَتَغلّبوا على كثير من المشكلات الأُسَريَّة، التي تَخدُثُ بين الزَّوجين أو الأزَمات الإجتماعية والإقتصادية التي يتعرَّض لَها المجتمع الإسلامي.

وأما الآن فَلنَتْتَقِل إلى المطلب السابع والأخير، من هذا المبحث:



المطلب السابع: بعض المسائِلِ التي أُثِير حَوْلَها الجَدَلُ في مجال الأُسرة

وَدِدْتُ أَنْ أُشيرَ في هذا المطلب الأخير من موضوع الأُسرة، إلى بعض المسائِلِ الَّتي أُثير حولَها الجَدَلُ، وخاصة من قِبَلِ مَنْ يَعْتَبِرون أنفسهم المدافعين عن حقوق المرأة!، ومجموعها سبع مسائل، ولكن أتوخّى الإختصار أو الإيجاز، وسَنُخَصِّصُ لكل منها فقرة خاصة:



الفقرة الأولى: قِوامَةُ الرَّجُل على المرأة:

قال الله الحكيم جلَّ شأنه: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَاءِ بِمَا فَضَكُ اللهُ اللهُ اللهُ المعضِ وَبِمَا أَنفَقُوا مِن آمَوَلِهِمْ . . . ﴾ [النساء: ٣٤]، وبما أننا قد تَحَدَّثنا عن هذا الموضوع وعلَّقنا على هذه الجملة القرآنية المباركة، فلا نعيد ما قلناه من قبل، وأكتفي بالقول:

يا تُرى ما هو بديلُ الّذين ينتقدون قِوامَةَ الرجلِ على المرأة - بالمفهوم الذي بينّاه في السابق -؟ فإنّهم لا يَجدون سوى هذه البدائلُ الثلاثة:

أ - أن يكون كل من الزوج والزوجة، قيِّماً على الآخر وعلى الأسرة.

ب - ألّا يكون أحد منهما قيّماً على الآخر، وبالتالي تُضبِحُ الأُسرة بلا قَيّم.

ج - أنْ تكون المرأة قيّمة على الرجل وعلى الأسرة.

ومجرّد تأمّل قصير في كل من هذه البدائل، كافِ للإِقتناع بأنّها كلّها متهافتة، وذلك لأن البديل الأول مناقض لِبدائِهِ العقول، ولِهذا لا نَجِدُ في الدنيا مؤسّسة يُديرها مديران، سواء عند أهل الإسلام، أو عند أهل الكفر، لأنه ثبت بالتجربة أنّ هذا باطِلٌ وفاشلٌ.

وأما البديل الثاني، فهو أسخف من الأول، إذ هل يكون مصير مؤسّسة بِلا راع ومدير، سوى الفوضى والخراب!

والبديلُ الثالث مثل سابِقَيْه، غَيْرُ معقولِ، لأَنه مناقِضٌ لفطرة كل من المرأة والرجل، إِذِ المرأة السَّوِيَّة - كما هو واضحٌ وكل العلماء النفسانيون يؤكِّدونه - لا تشعر بالغبطة والسعادة، إلّا إذا وجدت نَفْسها تحت سيطرة ورعاية زوج قوي حازم، وكذلك الرجل بفطرته يرفض الإنصياع لأوامر زوجته التي هي أضعف منه جسداً وأكثر عاطفة، ثم هو يُنْفِقُ عليها ويتكسَّبُ لَها ليل نهار!

ومن الواضح أن قِوامَةَ الرجل على المرأة والأسرة، هي القاعدة

& Anda

المُتَّبِعَة في كل المجتمعات البشرية الغابرة والمعاصرة عموماً، والحالات الشاذة الإستثنائية لا يُعوَّل عليها.

وقد قلنا سابقاً بأن قِوامَة الرجل على المرأة في البيت، لا تعني انفرادَه المطلق بكل القرارات، إذْ أساس إدارة الأمور كلها عند أهل الإسلام، هو الشورى والمشاورة، ثم إِنَّ رسول الله على اعتبر الرجل والمرأة راعِيننِ في بنيهما، ومسؤولَيْنِ عن رعيَّتهما، كما قال: «والرَّجُلُ رَاعِ عَلَى أَهْلِ بَيتِهِ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيةٌ عَلَى بَيْت زَوْجها وَوَلَدهِ...» مُتَّفَقٌ عَلَيهِ: رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٨٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٨٢٩).



الفقرة الثانية: لِباسُ المرأة:

وقد تَحدَّثنا عن هذا الموضوع سابقاً كذلك، وبيَّنا حكمة إيجابِ الإسلام على المرأة، سَتْرَ بَدَنِها كله، بلباس ساتر سابغ، سوى الوجْهِ والكفَّيْنِ، ولكن النقطة التي أُريدُ التنبيه عليها هنا، ردًا على منتقدي هذا الحكم الشرعي، هي:

أن الله سبحانه وتعالى علَّلَ أَمْرَه - من خلال نبيه ﷺ - أَزُواجَ النبي الطاهرات، وبناتِهِ الكريْمات، والنِّساء المؤمنات، بالتلفُّفِ بِجلابيبهنَّ، بأنَّ فِعْلَهنَّ هذا أَدْعى لأِنْ يُعْرَفْنَ فلا يؤذين: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّيُّ قُل لِآزُونِ وَ وَبَنَائِكَ وَبَنَائِكَ وَبِنَائِكَ النَّهُ النَّيْ فَلَا يُؤذَيِّنَ وَكَاكَ اللَّهُ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْمِنَّ مِن جَلَيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْفَى أَن يُعْرَفْنَ فلا يُؤذَينَ وَكَاكَ اللَّهُ عَفُولًا رَحِيمًا (اللَّحزاب].

والمقصود بقوله تعالى: ﴿ فَالِكَ أَدَفَى أَن يُعْرَفْنَ ﴾ ، هو أن احتشام النسا المؤمنات وتَستُرهُنَ ، أَدْعى وأَوْلى لأن يَعْرِفهنَّ الرِّجالُ - وخاصة الفُسّاق منهم والذين يَتَبَعون النساء - بأنَّهنَّ كريماتٌ شريفاتٌ حصيناتٌ ، ولَسْن مُتَهتكات ، مبتذلات ، متعرِّضات لأعين الرجالِ.

إذن:

الحكمة الأساسية مِنْ فَرض الإسلام، التستُّرَ والإحتشامَ على النساءِ، هي حفظ كرامتهنَّ وصون شخصيتهن، أنْ تُخْدَش ولو بكلمة نابية، أو تعليق جارح، مِنْ فاسقِ جاهلِ، وهنا أتساءَلُ:

هل يَشُكُّ أَحدُ عنده مُسْكةٌ من عقلٍ وشيء من الإِنصاف، في حكمة هذا الحكم الشرعي، بعد أن يرى بعينيه أو يسمع بِأُذُنيه، كل تلك الحوادث المؤسِفة التي تَحدث وتتكرّر للنساء المتبرّجات، في مختلف المجتمعات؟! أللَّهم لا، إلا عند فاقدي الغيرة، وقديماً قال الشاعر:

ومن يهن يسهلُ الهوان عليه ومن يهن يسهلُ الهاوان عليه

5 W 0

الفقرة الثالثة: ميراث المرأة:

ومن المسائل التي أثير حَولَها الجدَلُ والنقاش، من قِبَلِ من يُسمّون أَنفسَهم: حُماةَ حقوق المرأة، هي مسألة ميراث المرأة، ولِماذا ترِثُ المرأة نِضْفَ ما يَرثُه الرَّجل؟!

ونَحن نقول باختصار:

لا شك أن النساء عموماً، يَرِثْنَ أقل مِمّا يرثُهُ الرِّجالُ من ميراث الميّت، كما هو واضح في قوله تعالى: ﴿ يُومِيكُمُ اللَّهُ فِي آوْلَدِكُمٌ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلأَنْكَيْنِ مَن الرجل والمرأة ميراثاً متساوياً، أو أن ترث المرأة أكثر من الرجل!

ولنضرِبْ لذلك مثالين في نفس الآية الكريمة المبدوؤة بِجملة: ﴿ يُومِيكُمُ اللَّهُ فِي آوُلَدِكُمُ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلأُنشَيَيَّنَّ ﴾.

الأول: يقول تعالى في كيفية توزيع تركة الميّت: ﴿ وَلِأَبُوبَهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَدُ وَلَدُّ ﴾، أي: عندما يَموت رَجُلُ يترك بعده أبوين وأولاداً، يَرِثُ كلّ من الأبِ والأم متساويين، إذْ يَرِثُ كلٌ منهما من تركة ابنهما، السُّدُسَ! وبناءً عليه: لَم تَسْرِ قاعدة: (يَرِث الرجلُ مِثْليَ المرأة) على هذه الحالة!

الثاني: ويقولُ تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءٌ فَوْقَ اَتَنْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكُّ وَإِن كَانَ فَرَقَ اَتَنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثا مَا تَرَكُ وَلِن كَانَ لَهُ كَانَ قَوْدِ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَيْ هُو وَفِي هذه الحالة التي يَخْلُفُ الرجلَ الميت: أبوان وبنت واحدة، تأخذ البنتُ وحدها، النَّصْف، ويأخذ كلُّ من الأب والأم، السُّدُسَ، أي: انَّ (المرأة) البنت، تأخذُ ثلاثة أضعاف (الرجل) الأب!!

وكذلك هناك حالات أخرى، لا مَجال للخوض في تفاصيلها.

هذا بالنسبة لِعدم اطراد قاعدة: (ترِثُ المرأة نِصْفَ الرَّجل) وورود الإستثناءات عليها.

وأما بالنسبة لأصل القاعدة، فنقول:

544

إِنَّ كون الرِّجال عموماً يرثون أكثر من النِّساء، هو عينُ العَدلِ، حسب قاعدة: (الغُنْمُ بالغُرْم)، وذلك لأنَّ الرِّجال في الشريعة الإسلامية، هم اللّذين يُكلَّفون بإعالَةِ النساءِ، سواء كُنَّ بَناتٍ أو زوجاتٍ أو أمَّهاتٍ، أي: ان المرأة المسلمة تكون دَوْماً مكفولة العيش، سواء كانت بِنْتاً في بيت أبيها، أو زوجةً في بيت زوجها، أو أماً، أو جدَّة، عند الأولاد والأحفاد.

ولكن الرجل يجِب عليه أَن يَصْرِف على نفسه، وعلى زوجته وأطفاله، وعلى أبويه، إِنْ كانا مُحتاجين، وعلى أقاربه المحتاجين، حسب إِمكانياته!

إذن:

أَولَيْس من العَدْل والإِنصاف أَنْ يُصيب الأَخُ من ميراث أبيه ضِعْفَي أُخته، إِعانَةً له على إعالة من يَعُولُهم وَيُنْفِقُ عليهم، ومن ضمنهم زوجته وأطفاله؟! وأما الأختُ فهي ليست مكلَّفة بالإنفاق على أحد، بَلْ حتى على نفسها، إذ هي ما دامت في بيت أبيها، فأبوها يُعيلها، وعندما تتزوَّجُ، ينفق عليها زوجُها!

ويُلاحَظُ أن الله تعالى جعل لكل من الأب والأم، حِصَّتَيْن متساويتين، من ميراث ابنهما الّذي خَلَف أولاداً، وهُما: السَّدس، ولكن جعل للأخ مثلى حِصَّة الأخت، فما السِرُّ في ذلك؟!

السِرُّ كما يبدو هو: أَن الأمَّ والأب اللَّذين أَصبَحَ لهُما أحفادٌ وطعِنا في السِّنُ، هُما في مستوى واحد، من حيث الحاجةُ إلى المال، ولكن الأخ والأخت الشابين اللَّذينَ يستقبلان الحياةَ، لَيْسا كذلك، إذ الأخ يريد أَن يتزوجَ، ومن ثُمَّ يُعيلَ زوجةً وأطفالاً، ولكن الأخت تَتَزَوَّجُ، وبالتالي تنتقلُ كفالَةُ عَيْشِها من بيت أبيها، إلى بيت زوجها، لِذا فهما ليسا متكافئين من حيث حاجتهما إلى المال!

ونكتفي بِهذا القدر، وإلّا فإن الأحكام الشرعية كلَّها إِن في مَجال المَواريث أو غيرها، مَعلوءة بالأسرار والحِكَمِ التي تُقْنِعُ كلَّ ذي لُبًّ نُضِفِ.

5WV

الفقرة الرابع: شهادة المرأة:

وكذلك مسألة شهادة المرأة، من المسائل التي اتَّخذها بعض النّاس مِمَّن تباكون على حقوق المرأة المهضومة - بزعمهم - في الإسلام، حجةً لإثبات ادِّعائهم: أن المرأة في الشريعة الإسلامية، مَبْخوسة الحق ومنحوسة الحظّ!!

والجملة القرآنية التي بَنُوا عليها ادّعاءهم المذكور، هي قوله تعالى: ﴿ . . . وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمُّ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْرَاتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَاءِ أَن تَضِلً إِحْدَنْهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحَدَنْهُمَا ٱلأُخْرَىٰ . . ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ويقولون:

أَوَليس الإسلامُ يُعادِلُ شهادةَ رجُلِ واحدِ، بِشهادة امرأتين، إذاً: فالإسلام ينظر إلى المرأة نظرةً دُونيَّة!

وربَّما يُؤيِّدُ من ينظر نظراً سطحياً إلى الجملة القرآنية - في هذه المسألة - ادِّعاءَ أولئك واتُهامَهم!

ولكن الأمر ليس كذلك، لِمن يتدبَّر الآية المباركة - ومن ضمنها تلك الجملة - ولِمن يُمْعِنُ النظَر في المسألة، وكما أن الدُّرَرَ لا يستخرجها في أعماق البحار إلّا الغوّاصون، كذلك لا يفهم أسرارَ كتاب الله وحِكَمَ الشريعة، سوى المتدبِّرين لكتاب الله والرّاسخين في علم الشريعة.

وسأُلَخصُ ما أُريدُ قولَه في هذا المَجال، في هذه البنود الأربعة:

أولاً: ان الجملة المباركة: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءَ ، واردة في سياق الآية (٢٨٢) المشهورة بـ(آية الدَّيْن)، وهي أطول آية في كتاب الله المبين، والتي تبدأ بقوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا اللَّينِ عَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَمُ بِدَيْنِ إِلَى آجَكِ مُسَمَّى والتي تبدأ بقوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا اللَّينِ عَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَمُ بِدَيْنِ إِلَى آجَكِ مُسَمَّى والتي تبدأ بقوله تعالى: في اللَّين المذكورة في الآية، هي شهادة مطلوبة في فاكتُكبُوهُ ، وعليه: فالشهادة المذكورة في الآية، هي شهادة مطلوبة في مسألة اقتصادية، ومن الواضح أنَّ مَجال الكسب وطلب الرِّزق والمال والإقتصاد بعمومه، بعيدٌ عن فطرة المرأة واهتماماتِها، أي: إنه بعيدٌ عن

A W &

اختصاصها، ومن الجَليُ أن الإنسان في غير مَجال اختصاصه، تَضْعُفُ قابلية أَدائه، وهذا واضح لا يقبل الجدل، وما أَجْمَل ما قاله (علي بْنُ أبي طالب) بهذا الصَّدد: (قِيمة المَزْءِ فيما يُحْسِنُهُ).

ثانياً: بما أنَّ الشريعة الإسلامية فَرَضَتْ على الرِّجال عموماً، إِعالَة النِّساء، فإِنَّ مَجال التِجارة والكَسْبِ قَلَّما توجَدُ فيه النِّساء، لأن المجتمع الإسلامي لا يَضْطَرُ النساء - كما هي الحال في المجتمعات غير الإسلامية - لِمزاولة الكسب طلباً للرزق، لِذا فمن المنطقي أن يُعْتَمَد لأداء الشهادة على كتابَةِ الدِّين بالدرجة الأولى، على الرجال، لأن هذا المَجال هو مَجالَهُم الطبيعي الذي يَكْثُرون ويَمْهُرون فيه.

الثا: والدليل على ما مرّ، هو أن الفقهاءَ اتفقوا كلُّهم على أنَّ شهادة النساءِ في مَجال المسائل النسوية، كالحيض والحَمْلِ والرِّضاعة، وسائر شؤون النساء، لَيْس تقبل كشهادة الرجال فَحَسْب، بل وتَرْجُحُها، بل وفي بعض الأحيان - أي في الأمور التي لا يطّلعُ عليها غيرُ النساء - لا تُقبَل سوى شَهادَتِهِنَّ!

رابعاً: ثم إِنَّ الله تعالى بيَّن في نفس الجملة المُباركة، حِكمة تعديل شهادة المرأتين بشهادة رجل، حيث قال: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنْهُمَا فَتُذَكِّرَ شهادة رجل، إِذَا مَا جُعِلَتْ شَهادة امرأتين في مقابل شهادة رجل، في مسألة كتابة الدَّين، حتى إذا ما أخطأت إحدى المرأتين في شهادتِها، وفي الحساب والكتاب الإقتصادي الذي عادة لا تَمْهُر فيه النِّساء، تُذَكِّرها الأخرى، فتكون شهادتاهُما، تقوِّى إحداهُما الأخرى!

ومن يعرف طبيعة المرأة العاطفية الكثيرة الهَيَجان، ثم تأثيرات الحيض والحَمْل والنَّفاس، وحتى رضاعة الطفل عليها، يعلم جيِّداً أن هذا الحكم الشرعي في غاية الحكمة، وأنه لَيْس له أيةُ علاقة بِقيمة المرأة وكرامَتِها، بل هو مستند إلى واقع فطرتِها، ثم إلى حرص الشريعة على حفظ الأموال من الضياع، بسبب نسيان النساء وخطأهن في مَجال، هو خارج دائرة اختصاصِهن واهتمامهن!

الفقرة الخامسة: تَعَدُّد الزُّوجات:

إِنَّ الله تعالى أَباح للرجل المسلم، أَنْ يتزوَّج بأكثر من امرأةٍ في وقت واحد، كما قال تعالى: ﴿... فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱللِّسَآءِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَثُلَثَ وَرُبِيعً ... ﴿ [النساء: ٣].

وقد أُثيرَ حول هذه المسألة أيضاً جدلٌ كثيرٌ، مفاده: أن الإسلام بِما أنه يُبيحُ للرجل أَنْ يتزوَّج أربع زوجات في آنِ واحِدِ، فهذا دليلٌ آخر على نظرته الدُّونيَّة إلى النِّساءِ، حيث اعتبر كُلَّ رجلٍ مساوياً لأربعِ من النِّساءِ!!

ولا شك أن هذا اتهام باطل، ولا يستندُ سوى إلى وهم، ولكنْ دَعْنا أولاً نَطَّلِعُ على مسألة تعدّد الزَّوجات، كما هي في كتاب الله، لأن كثيراً ما يختلطُ الباطل بالحق في مسألة شرعية، والجاهِلُ بالشرع لا يُميِّزُ بين الحق الأصيل والباطل الدَّخيل، فيرفضهما جَميعاً، ويحكم عليهما بحكم واحدِ!

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نُقْسِطُوا فِي ٱلْيَنَهَىٰ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبُكُعُ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنْتُكُمُّ ذَاكِ أَدْنَىٰ أَلَّا نَعُولُوا ﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِسَاآهِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَكَا تَعِيلُوا حَلَ النِسَاآهِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَكَا تَعِيلُوا حَلَ النَّسَاهِ وَتَتَقُوا فَإِنَ اللّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿ النَّهَ اللَّهُ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿ النَّهَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿ النَّهَ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّلْمُعَلَّا اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُو

وما يَتَحصَّلُ من الآيتين المباركتين، فيما يَتَعلَّق بِمسألة تعدّد الزوجات، هو:

أُولاً: يَجوز للرجل أَنْ يتزوَّج في آنِ واحد: امرأتين أو ثلاثاً أو أربعاً، مِمَّن يَحِلُّ له التزوِّج بِهن: ﴿ فَأَنكِمُ وُ مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱللِّسَاءَ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبِيَّعً﴾.

ثانياً: ولكن يشترط له في تزوّجه بأكثر من امرأة، أَنْ يلْتزِمَ العَدْل في التعامل معهنَّ، لِذَا فَإِنْ لَم يكن معتقداً في نفسه، أنه يستطيع تَحقيق العدل في معاملته معَهُنَّ، لا يَجوز له الإِقدامُ عليه، وبالتالي فإذا أقدم على ما لا

يستطيعه، يأثم لارتكابه محظوراً بالنسبة له: ﴿ فَإِنَّ خِفْتُم أَلَّا لَمُدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُمُ ۚ ذَلِكَ أَدْفَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾.

والدليل على أنَّ المُقدِمَ على التزوج بأكثر من امرأة، يَبُوء بالإثم، ما لَم يتيقَّن في نفسه القيامَ بالعدل، قولُه تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَّا نَمُدِلُوا فَوَحِدةً أَوَ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنْكُمُّ ذَلِكَ أَدْفَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾، إذ قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُم أَلَّا نَمُدِلُوا ﴾، يدلّ على أن مجرد خوف الرجل من عَدَم العَدلِ، مانعٌ من جواز التعدّد له، كما أَنَّ قوله تعالى: ﴿ فَالِكَ أَدْفَى أَلًا تَعُولُوا ﴾، دليلٌ على أن من لَم يلتزم العدل عند تعديده للزوجات يأثم، لأنَّ (عالَ يعولُ) أي: (جارَ يَجور)، من (الجَوْر) (١).

ثالثاً: وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِسَاءِ وَلَوْ حَرَّصْتُمُ ﴾، يقصد به: أن العدل المطلق بين الزوجات، غير مُستطاع لكم، ولو بَذَلْتم أقصى جُهدكم، وقد ظنَّ بعضُ الناس أَنَّ بين قوله تعالى هذا، وبين قوله في الآية (٣) تناقضاً، لأن الله تعالى - حسب ظنهم - أَحَل التعدُّدَ للرجل في الآية (٣) بشرط العَدْل، ولكن هنا يقول: بأنَّ العَدْلَ غير التعدُّد للرجل مهما حاولتم، وإذا بَطَل الشرط، بَطَل المشروط، وبالتالي: قالتعدُّد حَرامٌ غير جائز!!

ولكن حاشا لكلام الله الحكيم، أن يوجد فيه اختلافٌ أو تناقضٌ قَدرَ ذرَّةٍ، ولكن أولئك أُتُوا مِنْ قِبَل فَهمهم السَّطحي المُعَوَجُ للآيتين!

وسِرُ المسألة:

أَن الله تعالى بعد أَن شَرَطَ لِمن يُريدُ التزوَّج بأكثر من امرأة، العَدلَ، في الآية (٣)، بَيَّن في هذه الآية (١٢٩) أَنَّ العدل المطلق غير مُستطاع لكم مهما سَعَيْتم، ومعلوم أَنَّ ما هو غير مقدور وغير مستطاع عادة للبشر، لا يُكلِّفُ آللَهُ نَفْسًا إِلَّا وُسَعَهَاً... ﴾ [البقرة:

⁽١) وقد فُسُر: ﴿ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ ب (أَلَّا يَكُثُرُ عِيالُكم)، المصباح المنير، ص٢٢٦.

[٢٨٦]، وبناءً عليه: فقولُهُ تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِسَاءِ وَلَوْ حَرَّصْتُم ﴾، إغفاء من الله الكريم الحكيم للمعلّدين للزوجات من الإلتزام بالعدل المطلق التام، ولكن (ما لا يُذرَك كله لا يترك جُله)، وأيضاً من القواعد الشرعية أَنَّ: (الميسور لا يسقط بالمعسور)، لِذا فإن كان العدل التام مُتَعذُراً، فالعدل الجزئي مُتَيسَّر، وبالتالي يَجب عليهم الإلتزامُ به، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا حَكُلَ ٱلنَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَقَةً ﴾، أي: هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا حَكُلَ ٱلنَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَقَةً ﴾، أي: فإذا لَم تتمكّنوا من كَبْح جِماح أنفسكم عن الميل القليل، فاكبحوها عن الميل الكثير، الذي هو طَوْعُ إِرادتكم!

وقد جاء في الحديث: أنَّ المقصود بالميل القليل المعفو عنه، أو العَدْلُ غير المستطاع، هو مَيْلُ القَلْب والعَدْلُ في المحبة، ومن الواضح أنَّ هذا غير مُمكن للبشر، ولِهذا جاء عن رسول الله ﷺ أنه كان يَقْسِمُ بين نسائهِ رضي الله عنهن، فيَعْدلُ ثُم يقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلاَ تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلا أَملِكُ» رَوَاهُ أَخمَد: (٢٥١٦٥)، وأبو داود: تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلا أَملِكُ» رَوَاهُ أَخمَد: (٢٥١٥)، وأبن ماجه: (٢١٣٤)، والنسائي: (٣٩٣٥)، والترمذي: (١١٤٠)، وابن ماجه: (١٩٧١)، وصَحَحَهُ إِبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَلَكِنْ ضَ َّفَهُ الألباني.

والمقصود بالقَسْم هو رعاية العدل بين الزوجات في السُّكنى والمَبيت والنفقة والكسوة، ومعلوم أن هذا ممكن ومستطاع، لِمن أراد وامتلك الإرادة، والمقصود بـ (فلا تَلُمني فيما تَمْلِكُ ولا أملكُ)، أي: فلا تُواخِذني بِما تَقْدِرُ عليه أنت، ولا أقدر عليه، وهو ميل القلب، كما قالت عائشة التي روَتْ هذا الحديث عن رسول الله عليه (۱).

وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةً ﴿ يعني: فلا تقتربوا مِنْ بعض أَزواجكم اللّاتي تُحبُّونَهن أكثر، فتدعوا الأخريات كالنساء المُعلَّقات اللاتي لا هُنَّ ذَوات أَزواجٍ، ولا هُنَّ خِلْوٌ منهم، فهُنَّ بَيْنَ بَيْنَ، كالشيء المعلَّق المتأرجح في الهواء!!

⁽١) (مَحاسن التأويل)، ج٣، ص١١٤٩.

وخلاصة القول:

أَن الآية (٣) أباحت التعدد بشرط العَذْل، ومنعت منه عند عدم استيقان الرجل في نفسه بأنه يستطيعه.

والآية (١٢٩) بَيَّنَتْ أَنَّ العَذَلَ التام غير ممكن لكم مهما حاولتم، وهذا يدل على أن العدل المشروط في الآية (٣)، هو العدل الممكن المستطاع، ثُم أمرت بِما يمكن تتحقيقه من العدل، وهو العدل فيما يستطيعه الرَّجُلُ، والذي إذا عُمِل به لا تُضبِحُ إحدى الزوجات، أو إحدى الزوجتين، من جرّاء الميل الكُلِّي إلى غيرها، كالمرأة المُعَلَّقة التي لا هي ذات زوج، فتُعامَلَ كالمُتَزوَّجة، ولا هي خِلْوٌ من الزوج، فتكون رُرَّة في ذات نفسها!

والآن بعد أَنْ عرفنا المسألة مِنْ مَصْدرها، لَنتأمَّلَ في حكمتها ثُم لننظر ما هو بَديلُ الّذين ينتقدون تعدد الزوجات في الإسلام، كعلاج لتلك الحالات التي أُبيحَ من أَجلها التعدُّدُ؟!

* * *

حكمة تعدد الزوجات وبدائل الرافضين

هناك أكثر من حالة تَجعل تعدُّد الزُّوجات، الطريق الصحيح الوحيد لِمواجهتها، منها:

١) زيادة عدد النساء على عدد الرجال:

وهي حالة شائعة في أكثر المجتمعات، من جرّاء تعرُّض الرّجال للقتل في الحروب، أو للموت بسبب العمل وطلب الرزق، وفي عصرنا هذا، تدل إحصائياتُ بعض الدول، على أن نِسبةَ النساءِ هي ضِعْفَيْ أو ثلاثة أَضْعاف نسبة الرجال أو أكثر.

ولا شك أن في هذه الحالة، لا تُوجَدُ إلا ثلاثة طرق، ولا بد أَنْ يُسلك أَ ـُدُها:

5 5 W

الأول: السّماح للرجال بالتزوج بأكثر من امرأة، وهذا ما اختاره دينُ الله الحكيم.

الثاني: السَّماح للرجال أَنْ يَزْنُوا بالنساءِ الفائضات، سواء كصديقات أو غير ذلك، من طرق الإتصال الجِنْسي الحرام بين الرجال والنساء.

الثالث: أن يؤمر النساءُ بالصَّبْرِ والتعفّف، إذا لم يُسْعِدْهُنَّ الحظُّ بالحصول على مَنْ يتزوجهُنَّ.

ولا شك أن الطريق الأول، هو الطريق الصحيح اللائق بكرامة كل من الرجال والنساء، وسَلامَة المجتمع، وحفظ النسل وعَدم اختلاط الأنساب، وقد تَجلَّت حكمةُ تعدُّد الزوجات في عصرنا الراهن بوضوح، بعد أن أَثْقَلَتِ النساءُ الساقطات وأولادُهن غير الشرعيين، كاهِلَ الدول التي تُبيحُ الزنا بأنواعه، وخصوصاً الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى ما يَتَمَخَّضُ عَنها شعورُ الأولاد غير الشرعيين التُّعساء الذين لا يعرفون آباءَهم، من مشاكل اجتماعية كثيرة، بسبب الأمراض والعُقَدِ النفسية التي يعانون منها.

ولا داعي أن نرد على الفكرة القائلة، بأنه يَجب على النساء غير الواجدات للأزواج، أن يصبرن ويتعفّفنَ، لأنّها علاوة على مخالفتها للفطرة وواقع الحياة الإنساني، لم يَتَبنّها - على ما أعلم - أحد من المجتمعات البشرية القديمة والحديثة، إذن: عَمَلياً وواقعياً لا بديل للتعدّد غير الزنى، ومعلوم أنه خير للمرأة وللرجل، وللذرية، وللمجتمع ألف مرة، أن تكون المرأة زوجة ثانية أو ثالثة أو رابعة، لِرَجْلِ يُلْزِمه الشرع، كُلَّ حقوقِها كامِلة من الإستمتاع والإسكان والإنفاق، من أن تكون زانية ولُعبة في أيدي الأنذالِ من الرجال، حتى إذا اعتصروا شَبابَها وجَمالَها، ألقوا بِها بعيدة عنهم كحثالة أو زبالة، فلا حقّ ولا كرامة ولا أب لأطفالها، ولا بيت ولا ظلً!!

٢) عُقْمُ المرأة ورَغْبةُ الرّجِل الشديدة في النَّسْل:

وهي أيضاً حالة موجودة عند عَددٍ من النساءِ، وفي مثل هـذه الحالة

4 4 4

لا توجد سوى ثلاثة طرق، أمام الرّجل الرّاغب في النسل والذرية(١):

الأول: التزوُّج بامرأة ثانية أو ثالثة، مع احتفاظه بزوجته الأولى.

الثاني: كَبْتُ رغبته في النَّسْل والصَّبْر على مَضض، إلى أن يَموت، أو إلى أن تَموت زوجته، فيتزوّج أخرى، إنْ بقي له مَجالٌ!

الثالث: تطليق زوجته العقيم، ليتسنَّى له التزوج بغيره.

وبعد تدبر هادئ وموضوعي في هذه الطرق الثلاثة، لا يُرَجحُ العقلُ إلّا الطريق الأول، وذلك لأن الطريق الثاني يُخالِفُ الفطرة، والثالث يُخالِفُ الوَفاءَ وعِرْفانَ الجميل، أو بتعبير آخر: الطريق الثاني يضرّ بالرجل في صميمه، والثالث يَجعل المرأة مطرودة من بيتها من غير جناية جَنَتْها!

٣) البرود الجنسي عند المرأة، أو المَرَضِ الذي يُقْعِدُها عن مزاولة مهامّها البيتية والزوجية:

وأمام هذه الحالة كذلك، لَيْس للرّجل إلّا أَحد الطرق الثلاثة السابقة: إمّا أَنْ نَسْمَحَ له بالزواج من امرأة أخرى، مع احتفاظه بزوجته، وإمّا أَنْ نَسْمَحَ له بالزواج من امرأة أخرى، مع احتفاظه بزوجته، وإمّا أَقرب نَدَعَهُ وشَأْنَهُ ونُوصيه بالتعفُّف! وإمّا يُطلِّق زوجته! وجَليٌّ أيُّ البدائل أقرب إلى صوت العقل والفطرة، وأدْعى لتحقيق المصلحة، سواء مصلحة الرّجل أو المرأة أو المجتمع عموماً.

٤) الرغبة الجنسيَّة الفائضة عند بعض الرِّجال:

وهذه الحالة كذلك كسابِقَتَيها، ليس لِمواجهتها أَمام الرَّجل الا اختيار أَحدِ هذه الحلول الثلاثة:

١. السَّماح له بتزوج أكثر من امرأة.

⁽۱) وفي حالة عُقْمِ الرَّجل ورغبة الزوجة في الإنجاب، أجاز كثيرٌ من الفقهاءِ للمرأة، طلَبَ الإنفصالِ عن زوجها العقيم والتزوِّج بآخر، وأرى بأن قولَه تعالى: ﴿وَلَكُنَّ مِثْلُ اللَّهِيهِ عَلَيْنَ عِثْلُ اللَّهِيهِ عَلَيْهِنَّ بِاللَّهِيهِ عَلَيْهِنَ بِاللَّهِيهِ .. ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: برهانُ حاسِمٌ في هذا المَجال.

- ٢. أو تركه وشأنه وتوصيته بالصّبر والتعفّف، والذي قلّما تكون نتيجته غير الزّني، إلا لِمَن عَصَمه التقوى، وقليل ما هم!
 - ٣. أو الترخيص له بالزني.

والحلُّ الأمثل هو الأول بلا شك، بل لا حَلَّ سواه، يليق بكرامة كلِّ من الرجال والنِّساء.

نعم، هذه هي حكمة سماح دين الله القيِّم بِتَعدُّد الزَّوجات للرجال، مُشْتَرِطاً عليهم العَدْلَ المستطاع في معاملة الزَّوجات، وتلك كانت بدائل مُنْتقديه، والتي كما رأيناها، تَهاوَتْ أمام المنطق السليم للعقل والفطرة والواقع، كما يَتَهشَّم الزُّجاج الرقيق عند أول اصطدام بصخرة صلبة (۱).



⁽۱) ناقشني أحد المسؤولين الأمريكيين في السجن، حول تعدد الزوجات في الإسلام مُسْتَغْرباً ذلك! فقلت له فيما قلت: نعم، إِنَّ ديننا يُفضُّل أَن يَتزَقِّج الرجل المسلم أكثر من امرأة إلى أربع، بطريق حلال وواضح، لا أَنْ يَزْني بعشرات النساءِ عن طريق حرام خفي!

الفقرة السادسة: تشبيه النّساء بالحَرْث:

واعتبر بعضٌ من أولئك الذين يدَّعون الدُّفاع عن النَساءِ وحقوقهنَ - بزعمهم -، في الإسلام، أن تشبيه النساءِ بالحَرْث، نوعٌ من الإهانة وتقليل الشأن لَهُن، ويقصدون بذلك قول الله الحكيم تبارك وتعالى: ﴿ نِسَا وَكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْنَكُمْ أَنَى شِئْتُمْ ... ﴾ [البقرة: ٢٢٣]! ولِ حض هذا الإتهام الزائف، لنقرأ أولا الآيتين اللَّتين وردت الجملة القرآنية المذكورة في سياقهما:

قال الله تعالى مخاطباً نبيّه الكريم ﷺ: ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ اللهُ تَعَالَى اللهُ تعالى مخاطباً نبيّه الكريم ﷺ: ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ الْذَى فَأَعْتَرِلُوا اللِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا نَقْرَبُوهُنَ حَتَى يَطَهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَوْهُ مِن مِنْ حَيْثُ اللّهَ عَيْبُ التَّوَّآبِينَ وَيُحِبُ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿ اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاعْلَمُوا اللّهَ وَاعْلَمُوا اللّهَ وَاعْلَمُوا اللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاعْلَمُوا الله وَاللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاعْلَمُوا الله وَاللّهُ وَاعْلَمُوا الله وَاعْلَمُوا اللّهُ واعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُوا اللّهُ وَاعْلَمُوا اللّهُ وَاعْلَمُوا اللّهُ وَاعْلَمُوا اللّهُ وَاعْلَمُوا اللّهُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ اللّهُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ وَاعْلَمُ واعْلَمُ وَاعْلَمُ وَا

ونَسْتجلي في ضوء هاتين الآيتين المباركتين الحقائق العشر الآتية:

ا) يبدو من الجملة الأولى: ﴿وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضَ ﴾، أن المسلمين وجّهوا سؤالاً إلى رسول الله ﷺ - من ضمن ما يوجّهون إليه من الأسئلة - يتعلق بالحَيْض، أي كيفية معاملة الزوج المَرأَة الحائض من الناحية الجنسية.

وقد وردت في سبب نزول هاتين الآيتين قصة مَفادُها: أَنَّ المسلمين لَما رأوا اليهودَ الساكنين في المدينة يعتزلون النساء الحُيَّض كلياً، تأثّروا بهم، وبعضهم ابتعدوا حتى عن مؤاكلة ومشاربة زوجاتِهم! ثُم سَألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك؟ فأنزل الله تعالى هاتين الآيتين جواباً لمى سؤالهم، وهذا هو نَصُّ القِصَّة: "عن ثابت عن أنس: أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم، لَم يُؤاكلوها ولَم يُجامعوهن في البيوت، فَسَألَ أصحابُ النَبيُ عَلَي النّبيّ، فأنزل الله عَلَيْ: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْسِيوتُ فَلَ مُو أَذَى ... ﴾ إلى آخر الآية]، فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَ كُلُ شَيْءٍ إِلَّا النَّكَاحِ». فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَ مَنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إلا خَالَفَنَا فِيهِ» رَوَاهُ مُسْلِم: (٧٢٠).

- ٢) وقد بين سبحانه وتعالى مجيباً على تساؤلهم بِشأن الحيض والمرأة الحائض، بقوله: ﴿قُلُ هُوَ أَذَى ﴾، أي: هو أذى تُصاب به المرأة وهو أذى للمرأة نفسياً وجسدياً، إذا ما جومعت وهي فيه، وهو أذى للرجل، وما أبلغ وأوجز وأحكم جواب أحكم الحاكمين، جلّ شأنه!
- ٣) ثُم أمر جل وعلا باعتزال النساء، وقت الحيض، بقوله: ﴿فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاءَ فِي المُحِيضِ ﴾، أي: فابتعدوا عن مجامعة النساء عندما يَحِضْنَ،
 لأنّ الحيض أذى لكليهما، فَيَنْبَغى تَجنبُه.
- أيم أكّد تَجُنّب مجامَعة النساء في الحيض، بقوله: ﴿وَلَا نَقَرَبُوهُنّ حَقّ يَطْهُرُنّ ﴾، ومن الواضح أن المقصود بالإقتراب هنا، اقتراب مخصوص وليس مطلقاً، وهو الإقتراب الجنسي فقط، بدليل قوله تعالى: ﴿حَقّ يَطْهُرُنّ ﴾، أي: حتى يذهب عنه نّ الحيض، وبالتالي يُضبخن طاهرات، وبما أن دَمَ الحيض هو في المكان المخصوص، وليس في كل جسدها، إذاً: المقصود بعدم الإقتراب، هو عدم الإقتراب لموضع الحيض فحسب، ويدل على هذا أيضاً، ما جاء في السنة أن رسول الله على الله عنهن، أن السنة أن رسول الله على أن إحدى زوجاته رضي الله عنهن، أن تناولَه شيئاً فَقَالَتْ: إنِّي حَائِضٌ! فَقَالَ: ﴿إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَت فِي يَدِكِ»
- ثُم أضاف سبحانه وتعالى شَرْطاً آخر لِجواز قربان المرأة التي ذهب حيضها، علاوة على طَهارتِها من حيضتها، بقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَلَا مَن حيضتها، بقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَلَمُ فَأَوُّهُرَ ﴾، وبِما أنّ باب (التَفَعُل) يدلُّ على التكلّف ومزاولة عمل فيه كُلْفَةٌ ومَشقَّة، فكلمة ﴿تَطَهَّرْنَ ﴾ تدلّ على معنى زائد عن مجرّد زوال حيض المرأة، والذي ليس فيه عملٌ من جهتها، وهذا المعنى الزائد هو الإغتِسالُ، وعليه: لا يَجوز للرجل قربان زوجته التي طهرت من دم الحيض، حتى تغتسل وتتَطَهَّر.

ولا شك أنَّ عدم تفسير كلمة ﴿تَطَهَّرْنَ﴾ بـ (تَغْتَسِلْن) - كما هو رأي

بعض الفقهاء الذين يرون بأن المرأة بِمجرَّد انقطاع دم الحيض عنها، تكون حِلاً لِزَوجها - بالإضافة إلى كونه مُخالِفاً إلى المعنى المتبادِر الظاهر للكلمة المذكورة، يؤدي إلى حدوث تكرار لا مُوجِبَ له، بين كلمتي: (يَطْهُرْنَ) و(يَتَطَهَّرْنَ)! مع أنَّ مَبْنيَيْهِما يَدُلَّانِ على اختلافِ مَعْنيَيْهما بوضوح!

- ٢) ويدل قوله تعالى: ﴿فَأَتُوهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ ﴾، على أَنَّ جِماع الرجل لزوجته، يَجب أَنْ يكون في المَوْضع المخصوص منها فقط، وهو الفَرْج، لأنَّها هي المؤضع الذي حدَّده الشرع.
- ٧) ثُم عقب الله تعالى على كلِّ ما مرَّ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّبِينَ وَيُحِبُ الله على على على عباده الله يُحِبُ الله يعالى عباده الله يكثرون الرجوع والأوبة إليه، ويُحبُّ الذين يَتَطَهّرون، ويُلْزِمون أنفسهم الطهارة الحِسيَّة والمعنوية.

وفي هذا إشارة إلى لزوم رجوع الإنسان إلى الله تعالى، وطلب عَفُوه ورحْمته، إذا ما بَدَر منه خَطأٌ أو سهو الو غَلَبَتْهُ الشَّهْوَةُ، في مَجال التعامل الجنسي مع زوجته، في لحظة من لحظات الضعف، أو الغفلة والنسيان، وكذلك فيه إشارة إلى إلزام المسلم نَفْسَهُ الطهارةَ والنظافة الحسية والمعنوية، في كل المجالات، وخاصة في مَجال الغريزة الجنسية.

أنم بَيَّن سبحانه وتعالى الغَرَض الأساسي للعلاقة الجنسيَّة بين النووجين، بقوله: ﴿ نِسَاوَكُمْ حَرْثُ لَكُمْ ﴾، أي: إنَّ نساءَكم بِمثابة المزرعة لكم، لأنَّهُ كما أنَّ الزَّارع (الحارث) يَحْرُث أرضه، لِيُلْقِيَ فيها البَذْر، كذلك أنتم تُجامِعون نِساءَكم، لِتُلْقوا في أرحامهنَّ بُذور النُّطَفِ التي تَتَكوَّنُ منها الأَجِنَّةُ، ويستمرَّ النَّسْل وتكثر الذرية!

وعليه:

فهذه الجملة الكريمة الحكيمة، لا تَحْمِلُ أَيَّةَ إِهانَةِ للنِّسَاءِ، أللَّهُمَّ إلا إذا اعتُبِرَ إِفضاءُ الرَّجُلِ إلى أهله وغشيانه لَها، وبالتالي حَمْلِها وولادتِها للطفل، مَهانَةً للمرأَة ومَنْقَصةً ورزيَّةً!!

أَجَلْ، إِن الجملة القرآنية: ﴿ نِسَآ وَكُمُ حَرَّثُ لَكُمْ ﴾ وصف لواقع العلاقة الجنسية بين الزوجين، ووصف للنتيجة التي تتمخَّضُ عنها تلك العلاقة الفطرية، ولا شيء غير هذا، فَلِمَ إِذا ذلك الإستنتاج الأهوج (١) والفهم الأعرج، من كلام الله المبين الحكيم العظيم؟!

٩) ثُم بَيَّن سبحانه كيفية إتيان الرَّجل أَهله، بقوله: ﴿فَأْتُوا حَرْنَكُمْ أَنَّى فَي شَعْتُمُ ﴾، أي: فأتوا أزواجكم اللَّاتي هن موضع بَذْرِ نُطَفِكم، كيفما شئتم، أو أَيْنَما شئتم، أو متى شئتم.

وإِنَّما فسَّرْنا قوله تعالى: ﴿ أَنَّ شِئْتُمُ ﴾ بـ (كيفما) أو (أَيْنما)، أو (متى) شِئتُم، لأن كلمة (أنَّى) تفيدُ مَعْنى (كيف) و(أين) و(متى) (٢).

وقد ذكر المفسّرون لسبب نزول هذه الآية، قصة مفادُها: أَنَّ اليهود الساكنين في المدينة كانوا يدّعون - باسم الدين - بأنَّه يَجب أَنْ يأتي الرجل أهله على حَرفِ واحِدِ فقط - أي من جهة واحدة فقط -، وهي جهة الأَمام، وأَنَّ منْ أتى أَهْلَهُ من جهة الخَلْفِ، وقُضِيَ بَيْنَهُما بِولَدِ، جاء الولَدُ أَحُول! فأنزل الله تعالى تكذيباً لليهود في زعمهم ذلك، قوله: ﴿فَأْتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّ شِعْتُمْ ﴿ اي : بأي كيفيةِ شِئتم، مُسْتَلْقِيةً أَو مُسْتذبرةً ...الخ، أو من أي جهة شئِتم من الأَمام، أو من الوراء، أو على الجانب (٣).

⁽۱) رجلٌ أَهوجُ الهَوَجِ بفَتحتين: طويلٌ وفيه تَسَرُّعُ وحُمقٌ، مختار الصحاح، ص٢٠٢، لفظ: هـ و ج.

⁽٢) المعجم الوسيط: ص٣١.

⁽٣) وهذا نصُّ قصة سبب نزول تلك الآية المباركة: "عن ابن عباس الله قال: كان هذا الحيُّ من الأنصار وهم أهلُ وتَن مع هذا الحيِّ من يهود، وهم أهلُ كتاب، كانوا يرون لَهم فضلاً عليهم في العلم، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم، وكان من أمر أهل الكتاب، أنَّهم لا يأتون النساء إلا على حزف، وذلك أسنتُ ما يكون للمرأة، فكان هذا الحيُّ من الأنصار، قد أخذوا بذلك من فعلهم، وكان هذا الحيُّ من قريش يشرحون النساء شرحاً منكراً، ويتللندون منهنَّ مُقبِلات ومُذبِراتٍ ومُستَلْقيات، فلما قدِمَ المهاجرون المدينة، تزوَّج رجلُ منهم امرأة من الأنصار، فذهب يَضنَ بها ذلك، فأنكرته عليه، وقالت: إنَّما نُوتي على حَرْف، فاضنَغ ذلك وإلّا فاجتنيني، حتَّى سرى قائكرة عليه، وقالت: إنَّما نُوتي على حَرْف، فاضنَغ ذلك وإلّا فاجتنيني، حتَّى سرى قائدي من المناهم المرأة من الأنصار، فذهب يَضنَ متَّى سرى قائد في الله في المناهم المرأة من الأنصار، فذهب يَضنَ متَّى سرى قائدية عليه من المناهم المرأة من الأنصار، فذهب يَصنَّ مِنْ سرى قبي من قريب فاضنَع ذلك وإلّا فاجتنيني، حتَّى سرى قبي في عَرْف، فاضنَع ذلك وإلّا فاجتنيني، حتَّى سرى قبي في عَرْف الله والله في المناه المناه

هذا وقد ظنَّ بعض الجهّال من العوام أو من المتعالمين، أنَّ قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّ شِعْتُمُ لِم يدل على أن للرجل أن يستمتع بزوجته كيفما شاء، من دون قيدِ على أي موضع من جسدها، ويقصدون بذلك أنه يَجوز للرجل إتيانُ زوجته من دُبُرها، ويفعل بِها عمل قوم لوطِ عَلَيْتُ !! وهذا ظن باطلٌ وفهم خَطَأً، لا يَسْتند إلى دليل ولا شبهِ دليل.

ولو أَن أولئك الجُهّال تَأمَّلُوا الآية الكريمة، لَهَدتْهُم إلى الصّواب، وذلك لأَنَ قوله تعالى: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حُرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّ شِعْتُمْ ﴾، واضح في أَنَّ تَخيير الرجل في إتيانِهِ أَهْلَهُ من حيث الوقت، أو الكيفية والوضعيّة، أو من حيث الجهة، إنّما هو في الموضع المخصوص منها فقط، لأن الموضع المخصوص هو وحده، موضع الحرث ووضع البَذْر فيه، وبِما أَنَّ الدُّبُر ليس كذلك، إذاً: فليسَ مشمولا بذلك الحكم مُطْلقاً.

هذا بالإضافة إلى بيان رسول الله ﷺ الجليّ الواضح بِهذا الصَّدد في أكثر من حديث شريف، ومن تلك الأحاديث: «إِنَّ الله لَا يَسْتَجِي مِنَ الْحَقّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ»، رَوَاهُ أَحْمُد: (٢١٩٢٤)، وَالنَّسَائي: الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ»، رَوَاهُ أَحْمُد: (٢١٩٨٤)، والنَّسَائي: (٨٩٨٨)، وَابْنُ مَاجَه: (١٩٢٤)، وَابْنُ حِبَّانَ: (٨٩٨٨)، وغيرهم، وقالَ شعيب الأرنؤوط: حَدِيثَ حَسَنْ.

أَمْ عَقَّبَ سبحانه وتعالى على كلِّ ما مرَّ، بقوله: ﴿...وَقَدِّمُواْ لِأَنْشِكُمْ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالَّا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّا لَا لَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّالَّا لَالَّا لَا اللَّهُ وَاللَّا اللَّالَّا لَا لَا لَا لَا لَا اللَّلَّا ل

⁼ أَمرهُما ذلك إلى رسول الله، فأنزل الله عَلَى: ﴿ فَأَنُوا حَرَثَكُمْ أَنَى شِنْتُمْ ﴾ أي: مُقْبِلات ومُسْتَلْقيات، يعني بذلك مَوضِعَ الوَلَد» رواه أبو داود: (٢١٦٤)، والبيهقي: (٧/ ١٩٥-١٩٦)، والحاكم: (٣/٣١٠٥)، وصَححه وأقره الذَّهبي في التلخيص.

وأما بالنسبة لِمَجيءِ الوَلَد أَحْوَلَ إذا ما جامَعَ الرجل زوجته من جهة الخَلف - حسب اعتقاد اليهود - وردُ الله تعالى عليهم فدليلهُ هذا الأثر:

عن جابر فله قال: كانت اليهود تقول: إذا جامَعها من ورائها جاءَ الوَلَدُ أَخُولَ، فنزلت ﴿ فَأَتُوا حَرَثَكُمُ أَنَى شِنْتُمُ ۗ أَخْرِجه البخاري: (٨/ ١٤٣)، ومسلم: (١٤٣٥)، وأبو داود: (٢١٦٣).

أ - ﴿ وَقَلِّمُوا لِأَنفُوكُم ويبدو أن المقصود به تقديم النيَّة الصالحة عند جِماعِ الرجل أهْلَه، كأَنْ يَنويَ به طَلَب وَلَدِ صالح، أو إغفاف زوجته، أو على الأقل إعفاف نفسه، وكلُّها نيات صالِحة يؤجر عليها.

وفَسَّرَ بعضُ العلماء هذه الجملة، بأَنَّ المقصود بِها: قَدُموا للجِماع بِمقدُمات وتَمهيدات، أي: المداعبات، حتى تستعدَّ المرأةُ أيضاً نفسياً وجسدياً للمشاركة في الإستمتاع، لا ألّا يُفكِّر الرجلُ، إلّا بتمتعه هو فَحَسْبُ.

- ب ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ، أي: إتَّقوه بِملازمة الحدود والآداب الشرعية عامة ، وفي مَجال العلاقة الجنسيَّة مع الأهل ، خاصة .
- ج ﴿ وَاعْلَمُوا النَّكُم مُّلَاقُوهُ ﴾ ، وهذا تَحذيرٌ من الله تعالى وتنبية للمسلمين بأن يُواظِبوا على الطاعة والإلتزام بِالشرع، ويعلموا يقيناً بأنَّهم سَيُلاقُون ربَّهم، لذا: فَلْيُهَيِّرُوا أَنفسهم لذلك اللقاءِ، بِما يكون سَبَب فوزهم وفلاحهم، ورضا ربّهم في يوم اللقاء!
- د ﴿وَبَشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهذا أمرٌ من الله العظيم لنبيّه الكريم، أن يُبَشِّرَ المؤمنين بكل ما يَسُرُّهم في الدنيا والآخرة، لأن الله تعالى أَطلق البشارة ولَم يُقيِّدُها بشيءٍ.

وهكذا اتَّضَحَ لنا أَنَّ تشبُّثَ أَعداء الإسلام، بِمثل تلك الأشياء لاتهامِهِ لا يُضيرُ الإسلامَ العظيمَ شيئاً، ولا يكسبون به نفعاً، بَل وعند دحض شبَهِهم تلك، يَزدادُ دينُ الله نصاعةً وتألقاً، كما وهم يزدادون افتضاحاً! أَجلْ والله! إِنَّ الحق كلما زيد البحث عنه، ازداد تَجلياً، أو كما قال الشافعي وَ اللهُ اللهُ وَ الإحراقُ طيباً).



الفقرة السابعة: بعض التصورات والتصرفات اللّاشرعية لبعض المسلمين في مجال التعامل مع النساء:

إِنَّ التصوّرات الجاهلية والتصرّفات المعوجة المبنية عليها، كثيرة ومتعدّدة في المجتمعات الإسلامية، في مَجال التعامل مع النساء، وتُشَكِّل تلك التصورات والتصرّفات الغريبة البعيدة عن الإسلام، مصدراً أساسياً ومُهِماً لإلهام أو وسوسة كثير من الّذين ينتقدون الإسلام، أو الصحيح: يَفْترون عليه، ويُشَهّرون به ظلماً وعدواناً.

وهنا أقول باختصار:

إِنَّ من الظلم والإِجحاف بِحق أي دين أَو مبدأ أيا كان، أن يُحمَّل نتائجَ أَخْطاءِ وانْحرافات مُنْتَسبيه ومُنْتَميه، ومن الواضح أَنَّهُ لا يَسْلَمُ أَيُّ مبدأ في الدنيا، إذا عومل حسب تلك القاعدة المعَوجَّة المُجْحِفة.

وبناءً عليه: نقول إنَّ دينَ الله الحق، قد أَتْحَفَ البشرية في مَجال الأسرة وعلاقة الرجل بالمرأة - كما في كل المَجالات الأخرى - بِمباديءَ وأحكام عظيمة ورفيعة ودقيقة، وواقعية ومنسجمة مع العقل السوي والفطرة السليمة - كما أُشرنا إليه في هذا المبحث - والتي سبق بِها البشرية ونظرياتِها الإصلاحية المشوبة بِكثير من الجهل والهَوى بقرون طويلة، فما ذُنْب الإسلام العظيم الرفيع، عندما يَتَخَلَّفُ عنه المسلمون ويَنْحَطّون عن مستواه الرفيع، إلى رَكِ هابِطِ سافل!!

وهذه أمثلة للتوضيح:

١) التبرّم بالبنات والتفريق بينهنّ وبين البنين:

لا شك أن إِظهارَ الضِّيق والتَبرُّم بالبنات، وتفضيل البنين عليهن، من عادات المشركين الجاهليين، وقد انتقده عليهم كتابُ الله في أكثر من موضع، قال في الآيتين (٥٨ و٥٩) من (النحل): ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَمَدُهُم بِالْأَنْقَىٰ طَلَّ وَجُهُهُ مُسْوَدًا وَهُو كَظِيمٌ ﴾ ينورَي مِن الْقَوْمِ مِن سُوَةٍ مَا بُشِرَ بِهِ الْمُسِكُمُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُهُ مَا يَعَكُمُونَ ﴾ إذن: ما ذَنْبُ الإسلام إذا هُونٍ أَمْ يَدُسُهُ مَا يَعَكُمُونَ ﴾ إذن: ما ذَنْبُ الإسلام إذا

5 0W

ما رجع بعضُ مُنْتَسبيه إلى عادات الجاهلية الأولى، ولَم يَلْتَزِ بكتاب الله وسنّة رسوله على في المعاملة السويّة بين بناته وبنيه؟!

٢) النظر إلى النساء بازدراء، وكأن عليهن الواجبات فقط، وليست هُن حقوق:

قد بينًا من قبل، أنَّ الله لَم يُفَضِّلْ أحداً من الرجال والنساء بعضهم على بعض، بسبب الذكورة والأنوثة، بلْ أكَّد بأنَّهم بعضهم من بعض: ﴿... وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ... ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَلِم مِن يَكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنثَنَّ بَعْضُكُم مِّن بَعْضِ ... ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَلِم مِن يَكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنثَنَّ بِعَضْكُم مِّن بَعْضٍ ... ﴾ [النساء: ٢٥]، وبين بأن لِكل من الجنسين، فضائِل وخصائِصَ فطرية، يَفْضُلُ بِها على الآخر، ففضائلهما متقابلة ومتكاملة، كما قال تعالى: ﴿وَلا تَنْمَنَوْا مَا فَضَلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمًا أَكُلُسَبُوا وَلِلنِسَاءِ نَعْمِيبُ مِّمًا أَكُلُسَبُوا وَلِللْسَاءِ وَمِيبُ مِّمًا أَكُلُسَبُنَ ... ﴾ [النساء: ٣٢.

وكذلك أعلن المولى الحكيم تبارك وتعالى، أن الحقوق والواجبات بين الزوجين متقابلة ومتماثلة، باستثناء درجة القوامة، التي هي تكليف للرجل وليس تشريفاً، وهي واجب أُلزِمَ به أكثر من أن تكون امتيازاً: ﴿... وَهَا مِثْلُ اللَّهِ عَلَيْهِنَ وَلِيرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللّهُ... ﴾ [البقرة: ٢٢٨.

فما ذَنْبُ الإسلام إذاً، إذا ما انحرف بعضُ الرجال من المسلمين عن صراط الله المستقيم، في التعامل مع زوجاتِهم على أساس التصورات الجاهلية؟!

٣) حِرْمان النساءِ عن الإضطلاع بوظائفهن الشرعية، في مُختَلف مَجالات حياة المجتمع:

قد وضّحنا في ضوء كتاب الله الكريم، أن الرجال والنساء شركاء متكافؤون في إدارة المجتمع الإسلامي، بدليل أن الله تعالى عَدَّ بعضهم أولياء بعض، وأوجب عليهم كلاً من:

404

١ و٢ - الأُمَر بالمعروف والنَّهي عن المنكر.

٣ - وإقامة الصلاة.

٤ - وإيتاء الزكاة.

٥ و٦ - وإطاعَةِ الله ورسوله ﷺ.

وقد بينًا المفاهيم الواسعة، لِهذه الوظائف الست من قبل، وكيفية شمولها لكل مناحي الحياة، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعَضُمُ أَوْلِيَالَهُ بَعْضُ أَوْلِيَالَهُ بَعْضُ أَوْلِيَالَهُ بَعْضُ اللّهُ وَالْمُؤْمِنَاتُ السَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ الرَّكُوةَ وَيُقِيمُونَ السَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ الرَّكُوةَ وَيُقِيمُونَ السَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ الرَّكُوةَ وَيُقِيمُونَ اللَّهُ عَنِيدًا حَكِيمُ اللهُ وَرَسُولُهُ أَوْلَئِهَا سَيَرَحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَنِيدً حَكِيمُ اللهُ اللهِ التوبة].

إذن: ما ذَنْبُ دين الله القَيِّم، عندما يتَخلَف عنه بعض المسلمين ويَضِيقون ذرعاً بأَيِّ تحرك للنساء، في المجتمع للقيام بواجباتِهن الشرعية، خارج إطار الأسرة، بَلْ منهم من تأخذه العِزَّة بالإثم ويُشَدِّدُ الخِناقَ على الإناث اللاتي يُشْرِف عليهن، من زوجة وأخوات وبنات وقريبات، ويَحْرِمُهنَّ من أبسط حقوقهنَّ الشرعية، من: أخذِ العلم الشرعي، والمشارِكة في صلاة الجمعة وبعض المناسبات الإجتماعية، بالرغم من مراعاتِهن للآداب الشرعية؟!!

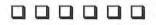
4) فَرْضُ قيودِ كثيرة على الزوجة والبنات والأخوات، لَم يُلْزِمهُن الشرعُ بِها:

وذلك ما يفعله بعضُ المتدينين، حيث يفرضون على أهليهم عَدَم الكلام مطلقاً مع الرجال، إلا من وراءِ جدارٍ أو حجاب، ويُلْزِمونَهنَّ بلبس النقاب والقفازين، وقد بينا موقِفَ الشرع من هذه المسائل وأمثالها في السابق فلا نعيده، ولكنِّي أؤكِّد على أنَّه لا يَجوزُ لنا شرعاً، أن نُلْزِم غيرنا بِما لَمْ يُلْزِمهُ الشَّرع به، ومن ظن أنه أَغْيَرُ من الشرع على الأَغراض، فهو جاهل، وتصرُّف أولئك النوع من الرجال، يفهم منه أنَّهم يُريدون أن يكونوا شرعيين أكثر من الشرع ذاته، وإسلامينين أكثر من الإسلام نفسه! وإلّا فما لهم لا يَبْحثون في مَجال التعامل مع النساء،

وإلزامهنَّ بِما يرونه من الآداب الشرعية، إلّا عن أكثر الآراءِ تَشَدُّداً وتزمُّتاً، وأشدِّها إعناتاً وإرهاقاً لمنساءِ، وإِنْ كانت أَضْعَفها دليلاً، وأَبْعَدَها عن العقل والفطرة والسنّة؟!

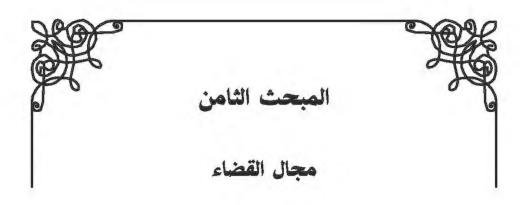
ونكتفي بِهذه الأمثلة الأربعة لتوضيح مفهوم (بعض التصورات والتصرّفات اللاشرعية، في مَجال التعامل مع النساء) والتي ابتُلِيَتْ بِها فئاتٌ من المسلمين في مختلف البلاد الإسلامية، بسبب ابتعاد المسلمين عموماً عن الفهم الصحيح لدين الله المتمثل في كتاب ربّنا وسنة نَبيّنا، والّذي هو الأساس للإلتزام الصحيح والتَديّن الصائب، ولا شك أن تلك التصورات والتصرفات الجاهلية، في مَجال التعامل مع النساء، لهي مظهر واضحٌ من مظاهر تَخلُفِ المسلمين الكثيرة عن دينهم، الّذي هو المنهاج الصحيح الوحيد للتقدّم والتحضّر، بِمفهومهما السّليم اللائق بالإنسان المُسْتَخلَفِ في الأرض!

وهنا نُنهي الكلامَ عن هذا المطلب، وبه نَختم هذا المبحث السابع برُمَّتِه، وننتقل بتوفيق الله إلى المبحث الثامن.





504



المعالم الأساسية التي تُشَكِّلُ الإطارَ العام للقضاء والفَضل في الخصومات في الإسلام، - حسبما أراه بعد استقرائي لكتاب الله الحكيم جلَّ جلاله - هي هذه الثلاثة:

- ١) الحاكم (الشارع، المُشرّع) هو الله الحكم وحده سبحانه وتعالى.
- ٢) يَجِبُ الحكمُ بِما أَنْزل الله والتحاكم إلى شرع الله فقط، والحكم بغيره أو التحاكم إلى غيره، كُفر.
 - ٣) الحكم بَين الناس بالعَدْل.

وسَنُبَيِّن مفهومَ كلِّ من هذه المعالم والأركان الأساسية للقضاء، في ظِلِّ دولة إسلامية، في مطلب على حدة، ونبدأ بالمطلب الأول:

- B			
1 11	1 11	 	 1 1

المطلب الأول: الحاكم (الشّارع، المرع) هو الله الحك وخده سبحانه وتعالى

بِما أنّنا قَدْ تَحدَّثنا عن هذا الموضوع العظيم في أكثر من موضع، وخاصة عند حديثنا عن السياسة الداخلية للكيان الإسلامي، وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل الثاني، لِذا أكتفي بما قلناه هناك، ولكن لا بُدَّ هنا من إيضاح مُختصر، لِمسألتين مرتبطتين بِهذا الموضوع، دَرْءاً للخلط والإلتباس في أذهان بعض الناس:

الأولى: إنَّ رسول الله ﷺ، كان مُبَلِّغاً لحكم الله، ومُبيّناً، ومُنَفَّذاً، ولمَنفَّذاً، ولمَنفَّذاً،

والدّليل في كتاب الله العظيم على هذا أن الله تعالى أَطْلَق على نبيّه الخاتم، كلا من الأوصاف الثلاثة الأولى، دون الرابع الأخير، كما قال تعالى:

- الرَّسُولُ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكٌ وَإِن لَد تَفْعَلْ فَا بَلَغْتَ رَسَالَتَهُ. . . ﴾ [المائدة: ٢٧].
- ٢- ﴿... وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكَر لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنفَكُرُونَ ٤٠٠
 [النحل].
- ٣- ﴿ وَأَنِ ٱخْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَلْبَعُ أَهْوَاءَهُمْ . . ﴾ [المائدة: ٤٩].
 أَجَلْ إِنَّ رسول الله ﷺ ، مُبَلِّغُ لشريعة الله تعالى، ومُبيِّن لأحكامها،
 ومُنَفَذ لَها، وحاكِمٌ بِها على الناس، ولكنه لَيْس شارعاً ومُشَرُّعاً، لأن

SAA

التشريع من خصائص الربوبية والألوهية اللَّتيْنِ انفرد الله تعالى بِهما دون خلقه.

والدليل على أَنَّ التشريع من خصائص الله تبارك وتعالى، هو أَنَّ الله المحكيم خصَّهُ بنفسه، واعتبَر الّذين يَشْرَعون (أَي: يُشرِّعون) الدين للناس شركاء له (أي شركاء في أذهانِ المشركين ومُخَيِّلاتهم وليس في الواقع) كما قال: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللهُ ... ﴾ [الشورى: ٢١].

وكذلك خاطب الله العظيم جلَّ شأنه، نَبِيَّه محمداً ﷺ بأنَّه هو الذي شرعَ له الدين الذي وصَّى به أنبيائه العظام: (نوح، إبراهيم، موسى، عيسى) عليهم الصلاة والسلام من الله جَميعاً، إذ قال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي وَعَيسَىُّ أَنَّ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا نَنْفَرَقُوا فِيدًى وَمُوسَىٰ وَعِيسَىُ أَنَّ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا نَنْفَرَقُوا فِيدًى . . ﴾ [الشورى: ١٣.

وبناءً عليه:

الشارع الوحيد للدين الحق المتمثل في كل الشرائع التي أرسل الله بِها مُسلَه، بِما فيها شريعته الخاتِمة المنزَّلة على خاتم الأنبياء والرسل صلى الله عليهم وسلم جَميعاً، هو الله تبارك وتعالى، ولِذا بِهذا الإعتبار لا يَجوز إطلاق كلمة (الشّارع) مِنْ: (شَرَعَ يَشْرَعُ شَرْعاً)، وكلمة (المُشَرِّع) من: (شَرَع يُشَرَعُ تشريعاً) على غير الله العظيم سبحانه، وذلك لأن التشريع نوع من الحاكمية، والحاكمية من خصائص ربوبية الله وألوهيّتِه، كما قال تعالى:

- () ﴿... إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا بِلَهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوۤا إِلَّا إِيَّاةً ذَٰلِكَ ٱللِّينُ ٱلْقَيْمُ وَلَنكِنَ ٱلْحَثَمُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ [يوسف.
- ﴿ أَفَغَـ يَرُ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَّمًا وَهُوَ الَّذِئَ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِئنَبَ مُفَصَّلاً . . . ﴾
 [الأنعام: ١١٤].
- ﴿ وَمَا اَخْنَلَفْتُم فِيهِ مِن شَقِ فَحُكُمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَالِكُمُ اللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنِيبُ (إِنَّهِ أَنِيبُ (إِنَّهِ السَّورى .

404

ورُبَّما حَصَل اللبسُ لِهذه المسألة في أذهان البعض، بسبب خَلْطِهم بين مَعْنَيَي كلمة: (حَكَمَ يَحْكُمُ حُكْماً) إذ كلمة (حَكَمَ)، تأتي بِمعنى: (شَرَّعَ الحُكْمَ)، وبِناءً عليه:

فهناك (حاكِمٌ مُشَرِعٌ)، وهو الله تبارك وتعالى فقط، وكذلك هناك (حاكِمٌ مُنَفُذُ)، ثم الحاكم المنفُذ إذا أُريد به الخَلْقُ والقَضاء والإبرام، كذِلكَ هو الله تعالى فحسب، كما قال تعالى: ﴿... وَاللّهُ يَعَكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِةً وَهُوَ سَرِيعُ الْجِسَابِ (إلله الرعد]، ولكن إذا أُريد به المُنفُذُ للحكم الشرعي الذي شرعه الله تعالى، فهو رسولُ الله على ومَنْ يَنوبُ عنه في تطبيق شريعة الله وتنفيذ أحكامها.

لِذَا عندما تستعمل كلمة (الحكم) لرسول الله في كتاب الله، مثل قوله تعالى: ﴿... فَآحَكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنْزَلَ اللهُ فَ.. ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقوله: ﴿... وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحُكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِّ... ﴾ [المائدة: ٤٢]، فلا يقصد بِها سوى العَمل بما أنزل الله وتنفيذ شرعه.

الثانية: اجتهاد الرسول على وورّاثه العلماء، تَفْريعٌ عن الشرع وليس تَشْريعاً، بالمعنى الكامل للتشريع:

أَجَلْ إِن اجتهاد رسول الله ﷺ، واجتهاد الأئمة والعلماء من بعده، بِما أنَّه يتم في إطار الوحي، فليس تشريعاً حقيقة، بَلْ هو تفريعٌ عن الشرع، وقد سمّاه بعض العلماء تشريعاً، على سبيل التجوّز لا غير، وإلّا فهو شرحٌ

المكلفين . .) .

⁽١) قال راغب الأصفهاني: (والحكم على شيء، أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواءً أَلْزَمْتَ ذلك غيرك، أو لم تُلزمهُ) مفردات ألفاظ القرآن، ص١٣٩.

وانظر: لسان العرب، ج٣، ص ٢٧٠، إذ قال: (والحكم: العلم والفقه والقضاء بالعَدل).

وقال: (.. والحَكَمُ: مُنَقُذُ الحكم والجمع: حُكَّام) ج٣، ص٢٧١. وأنظر: المعجم الوسيط، ص١٩٠، إذ فسر الحكم بكل من: القضاء والعلم والتفقُّه. وقال علماء الأصول: (الحكم الشرعيُّ: عبارة عن خطاب الله تعالى المتعلِّق بأفعال

أنظر: الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان، ص٢٣.

وتوضيح لوحي الله المُنَزَّلِ، واستنباطُ للأحكام التفصيلية التي يَحتويها الوحي مُجملاً، بِنصوصِه الواسعة المعاني والدُّلالات.

ويُمكننا الإستدلالُ على ما مَرَّ ذكرُه - من أنَّ الإجتهاد ليس تشريعاً - بالأدلة الخمسة الآتية:

أولاً: الأحكام التي يتمخّضُ عنها الإِجتهاد، لا تُغتَبَرُ جزءاً من الدِّين، بَلْ تُغتَبَرُ فَهْماً للدين فَحَسْبُ، وانَّما أَصبَحَت اجتهادات رسول الله على جزءاً من دين الله وحُكمه، بعد أن أقرَّه الشارعُ سبحانه وتعالى عليها، وأمّا ما لَم يُقِرَّه عليها فلا، ومن الواضح أن كلَّ اجتهادٍ لرسول الله عليها لم يُخطئه الله تعالى فيه، فهو صحيح ومُقرُّ عليه من الشارع جلَّ شأنه، وبالتالي فهو داخل في إطار الوحي، من حيث إلزامُ الأُمّةِ به.

ثانياً: لَمْ يَسْتَخرِجْ أحد من العلماء والأئمة حكماً شرعياً، إلا بعد أن حاول الإستناد في اجتهاده واستخراجه لذلك الحكم إلى نصّ شرعي (أي مفهومه وإيحائه)، أو قاعدة شرعية متفق عليها، وذلك لأنّ الينبوع الوحيد للأحكام الشرعية، هو الشرع الحكيم والوحي المنزّل.

ثالثاً: وقد خَطَّاً العلماء بَعْضُهُم بَعْضاً، وخالَفَ بَعْضُهم بَعْضاً، في المسائل الإِجتهادية من دون نكير، ولَيْس ذلك إلا بسبب علمهم أن الدِّين شيء، ولا يَسَعُنا الخِلافُ فيه، ولكن الفَهْم للدين، شيء آخر، ويَسَعُنا الخِلافُ وتعدّد الآراء والمشارب فيه.

رابعاً: الإِجتهادُ قد يُخطيءُ وقد يُصيبُ، ولكنّه بِما أنّه لازم وضروري للإِبقاءِ على حيوية الدين ومواكبته لِحياة الناس المتجدّدة المتطورة، فقد ضُمِنَ للمجتهدِ أجران، في حالة إصابته الحق، وأجر واحِد، في حالة خطئه، كما قال رسول الله ﷺ: "إِذا حَكَمَ الْحَاكِمُ، فَاجْتَهَد، ثُمَّ أَصابَ، فلهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ، فَاجْتَهَد، ثُمَّ أَصابَ، فلهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ، فَاجْتَهَد، ثُمَّ أَخْطأ، فَلَهُ أَجْرً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٧٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ: (١٧١٦)، وَغَيْرهم.

خامساً: كَما ذَكَرْنا سابقاً، فقد أراح الله الرحيم الحكيم عقولَ الناس عموماً والمجتهدين منهم خصوصاً، عَناءَ التفكير والإجتهاد في المجالات

والقضايا التي هي فوق مُستواها، ولا يُمكن أن يُوصِلُها التفكيرُ فيها إلى ما هو الحقّ والصُواب، كما هو الحالُ في مَجالات الإيمان والعقيدة وشعائر التعبّد والأخلاق والآداب والأسرة، وفي المجالات التي تستطيع العقولُ الإبداعَ فيها، كالسياسة والإقتصاد والإدارة والقضاء، قد وضع الله الحكيمُ معالِمَ أساسيةٌ وأسُساً كلِّيةً، تُشَكِّلُ الإطارَ العام الذي يَعْصِمُ العقلَ عن الزُّللِ في محاولته استنباط الأحكام الجزئية والتفصيلية في ضوئها.

وأَخْلُصُ من هذا الإستطراد المكرّر في أكثر من موضع، بنتيجة:

أن الإجتهاد الشرعي الصّحيح - والذي شجعنا عليه رسول الله المخارنا: أن المجتهد إذا لم يَحْظ بأجرين بسبب إصابته، فأجره الواجد مضمون على اجتهاده -، بما أنه لا يَجوز أنْ يتناولَ أيْ مسألة حَسَمَها الشّرْعُ، وأَبْدى فيها حُكْمَهُ، لأنه كما قال العلماء: (لا إجتهاد في مقابِلِ النّصُّ) أو (لا إجتهاد في مغرضِ النّصُّ) (1)، وقَدْ حَسَمَ الشَّرْعُ بوضوحٍ كل المسائل المرتبطة بالعقيدة والعبادة - بمفهومها الخاص - والآداب والأخلاق وشؤون الأسرة، كما وضع الأصول العامة والمعالم الأساسية للجوانب الأخرى، لِذَا: فالإجتهاد لَيْسَ تشريعاً مُستَقِلاً، بل هو تفريع عن الشرع وشرح لهُ وتوضيحُ لكيفية تنظيم وإدارة المجتمع به، حسب مقتضيات الزمان المتغيرة والمعلورة دُوماً.



⁽١) لكن هذا إنَّما يُعَدُّ صحيحاً، طالما كان النصُّ الشَّرعي قطعياً في سنده وفي دلالته.

المطلب الثاني: يَجِبُ الحكْمُ مِا أَنْزل الله، والتحاكم إلى شرع الله فقط، والحكم بغيره، أو التحاكم إلى غَيْرهِ، كُفْرَ

وقد وضّخنا كلاً من هاتين المسألتين المتداخلتين في السابق أيضاً، لِذا نكتفي هنا بتذكّر بعض الآيات المباركات التي حَسَمَتْ بوضوح لا لُبْسَ فيه، هاتين المسألتين، أي: أَنَّ الحكم بغير ما أنزله الله تعالى، والتحاكم إلى غير شريعة الله، كل منهما كفرّ، ومعلوم أن الحكم بغير ما أنزله الله تعالى، خاص بالحكام وولاة الأمور، ولكن التحاكم إلى غير حكم الله وشرعه، عام فيهم وفي غيرهم، إذ يَجب على المسلمين كُلهم، ألّا يتحاكموا إلى غير شريعة الله للفصل في مشاكلهم وخصوماتِهم، لكن الحكام وولاة الأمور هم وحدهم الذين يتسنّى لهم الحك بما أنزله الله.

وهذه هي الآيات التي أُودُ التذكير بها:

﴿ . . وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ إِلْحَقِ مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَبِ وَمُهَيّمِنًا عَلَيْهٍ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلا تَنّبِع أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ الْحَقِقَ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَلَيْنِ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَّا ءَانَكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَتِ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَلَكِن لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا ءَانَكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَتِ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُكُمْ بِمَا كُمْتُم فِيهِ تَغْلَيْفُونَ فَي وَإِن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلا تَتّبِع أَهُواءَهُمْ وَالْعَالَمُ أَنْهَا وَلَا تَتّبِع مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكُ فَإِن تَوَلَّوا فَاعَلَمْ أَنْهَا لَهُ وَلَا تَتّبِع مُ اللّهُ إِلَيْكُ فَإِن تَوَلَّوا فَاعَلَمْ أَنْهَا لِيَعْفِى أَنْ يَقْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكُ فَإِن تَوَلَّوا فَاعَلَمْ أَنْهَا لِمُعْلِى مِنَا اللّهِ عَنْ اللّهِ مُرْجِعُكُمْ بَيْنَامُ مِنَ اللّهُ إِلَيْكُ فَإِن تَوَلَّوا فَاعَلَمْ أَنْهَا لِمُعْلِمُ مِنَا أَنْهَ أَنْ يُعْتِنُونَ فَى اللّهُ عَنْ اللّهُ إِلَالَتُهُ إِلَاكُ فَإِن تَوْلُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ إِلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ إِلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ أَنْ يُصِيبُهُم مِنْ أَلْنَاسِ لَقَوْمِ يُوقِنُونَ فَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ يَعْفُونَ فَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمْ الْعَلْقِولُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الل

\$ 4 W

- ٢- ﴿...وَمَن لَمْ يَعْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ ... وَمَن لَمْ لَمْ يَعْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ ... وَمَن لَمْ يَعْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴿ ﴾ [المائدة].
- ٣- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّلْغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِدِه وَيُرِيدُ الشَّيَطِانُ أَن يُضِلَهُمْ ضَلَلًا بَعِيدًا ﴿ ... فَلَا وَرَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَقَى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمُ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَا يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمُ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَا فَضَيْتَ وَيُسَلِمُوا تَسَلِيمًا ﴿ ﴾ [النساء].
- ٤- ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَا بِاللّهِ وَبِالرّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتُولَى فَرِيقٌ مِنْهُم مِنْ بَعْدِ ذَالِكً وَمَا أُولَتِهِكَ بِالْمُوْمِنِينَ ۚ وَبِالرّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَى فَرِيقٌ مِنْهُم مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ مَا أُولَتِهِكَ بِالْمُوْمِنِينَ إِنَّا مُؤْمِنِينَ إِنَّا مُؤْمِنِينَ إِنَّا مُؤْمِنِينَ إِنَّا دُعُولًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ مِنْهُم مُعْرِضُونَ ﴿ إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْمُقْلِحُونَ ﴿ وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ مَنْ مُلْعَالَهُ وَيَخْشَى اللّهَ وَيَتَقَعِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَآبِرُونَ ﴿ وَاللّهِ وَاللّهِ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ اللّهَ وَرَسُولِهِ مَا اللّهِ وَيَتَقَعِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَآبِرُونَ ﴿ وَهَا لَلْهِ وَاللّهِ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَرَسُولِهِ اللّهَ وَيَتَقَعِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَآبِرُونَ ﴿ وَاللّهِ اللّهِ وَرَسُولِهِ اللّهَ وَيَتَقَعِ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَآبِرُونَ ﴿ وَاللّهِ اللّهِ وَرَسُولِهِ اللّهُ وَيَتَقَعْ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَآبِرُونَ إِنْ ﴾ [النور].

ويِما أنّنا قد أُوسَعْنا في السابق هذه الآيات ومثيلاتِها، شرحاً وتوضيحاً وتعليقاً، نكتفي هنا بِهذه الإِستنتاجات والتعليقات المختصرة حول كلّ من المسألتين:

(أ) حكم الحكّام الّذين يَحكمون بغير ما أنزل الله تعالى:

- ا) أيُّ حاكم أو قاض، لَم يحكم بِما أنزله الله تبارك وتعالى، بصورة عامة، وليس في قضية جزئية محدَّدة ـ يخرجُ من دائرة الإيمان والإسلام، ويُعتبر كافِراً وظالِماً وفاسقاً، باعتبارات مُختلفة، وهذا ما صرَّحت به الآيات (٤٤ إلى ٤٧) من (المائدة) بوضوح، وقد بينًا في السابق، حكمة وصف الحكام المنحرفين عن حكم الله وشرعه، بكل من الكفر والظلم والفسق، وجعلها نعوتاً لهم، فلا داعي لإعادته هنا.
- ليس بديل الحكم بِما أنزل الله تعالى، سوى اتباع الأهواء والجهل،
 وهذا ما صرّحت به كل من الآية (٤٨) و(٤٩) من (المائدة)

المُدَرَجَتَيْن من قبل، والآية (١٨) من (الجاثية): ﴿ثُمَّ جَعَلْنَكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا نَشَيِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴾.

أَجل والله الّذي لا إله إلا هو، لَيس بَديلُ تَحكيم شرع الله وحكمه، إلا اتّباعَ الهوى من حيث الدّوافع، واتّباعَ الجهل من حيث الأساسُ والمَضمونُ، كما قال العزيز الحكيم جلّ وعلا في آية أخرى: ﴿... إِن يَبِّعُونَ إِلّا الظّنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدَ جَآءَهُم مِّن تَرّبِمُ الْفُدَى ۚ النجم].

٣) ليس بَديلُ شريعة الله وحكمه الحق، إلّا الأنظمةَ الطاغوتية وحكمَ الجاهلية، كما صرّحت بِهذا، الآية (٥٠) من (المائدة) والآية (٦٠) من (النساء).

وقد بينًا في السابق، أَنَّ كلَّ ما سوى دين الله الحق المتمثل في كتاب الله وسنة رسول الله على، من أنظمة الحكم، ومناهج الحياة والأديان، تعتبر باطلة، ومن حكم الجاهلية، لأنَّه لا بديل ولا مقابل للحق، إلا الباطل، كما أنه لا بديل ولا مقابل للعلم، غير الجهل، كما قال تعالى: الباطل، كما أنه لا بديل ولا مقابل للعلم، غير الجهل، كما قال تعالى: فَنُ النَّهُ اللَّهُ الله الحق المتمثّل في كتابه الذي هو تبيانُ لكل شيء، مُنزَّلاً من عند الله الحق المتمثّل في كتابه الذي هو تبيانُ لكل شيء، مُنزَّلاً من عند العليم بأسرار السَّموات والأرض سبحانه وتعالى، فإن الأديان والمناهج الأُخرى، تَرَشَّحَتْ عن أَذهان الّذين: ﴿يَعَلَمُونَ ظَلِهِرًا مِن المُنْهِ عَنِ السابق أَن منهج حياة البشر، النَّخرَةِ هُرِ غَفِلُونَ ﴿ اللهِ اللهِ السابق أَن منهج حياة البشر، يَجب أَنْ يكون صادراً من ربِ البشر ومالكهم، المَطلِع على أسرار السموات يَجب أَنْ يكون صادراً من ربِ البشر ومالكهم، المَطلِع على أسرار السموات يَجب أَنْ يكون صادراً من ربِ البشر ومالكهم، المَطلِع على أسرار السموات يَجب أَنْ يكون صادراً من ربِ البشر ومالكهم، المَطلِع على أسرار السموات يَجب أَنْ يكون والذيا والآخرة، والخبير بكل شيء والعليم بذات الصّدور.

هذا بالنسبة لحكم الحكّام والقضاة والحاكمين بغير ما أنزَلَ الله.

(ب) حكم المتحاكمين إلى غير شرع الله وحكمه:

 إنَّ ادْعاءَ الإيمان مع التحاكم إلى الطاغوت وحكمه، ضدّان لا يَجتمعان أبداً، وذلك لأنَّ المؤمِنَ لا يَدَعُهُ إيمانُهُ أَنْ يذهب إلى الطاغوت - وهو كل مَنْ لَم يَحكم بغير شريعة الله - لِحلِّ مشكلاته وفَضِّ خصوماتِهِ التي حدثت بينه وبين غيره، بل الذَّهاب إلى الطاغوت واللّجوء إليه و إلى حكمه، دليلٌ واضح على عدم وجود الإيمان بالله وشريعته في قلبه، وإلّا فكيف يُفَسَّرُ تَخليه عن شرع الله ودينه، وإقباله على شرع عدوه ودينه!!

وهذا ما صرَّحَتْ به الآيات (٢٠ إلى ٢٥) من (النِّساء)، حيث اعتبر الله تعالى ادُعاءَ الإيمان من قِبَلِ الَّذِين يتحاكمون إلى الطاغوت ودينه وحكمه، مُجرَّد (زَعْم): ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ وحكمه، مُجرَّد (زَعْم): ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى النِّينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبَلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّلغُوتِ. . . ﴾ [النساء: ٦٠]، و(الزَّعْمُ) هو كل تصوّر أو اعتقاد يُخالفُ الواقِعَ ولا أصل له حقيقة! (١٠).

وكذلك يُقْسِمُ رَبِّ العِزَّة سبحانه وتعالى - مُخاطباً رسولَه ﷺ - بربوبيَّته أنه لا يُغتَبَرُ مُؤمناً، إلّا مَنْ حَكمَ رسول الله ﷺ - أي الشريعة التي جاء بِها - في حلِّ مشكلاته والفصل في خصوماته، ثُم لا يَشْعُرَ بِأَيِّ ضِيْقِ أو تَبَرُّم، بسبب صدور الحكم الذي يُخالف رغبته، ويُذْعِنَ إِذْعاناً تاماً لِحكم الشرع: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيِّنَهُم ثُمَّ لا يَعِيدُوا فِي أَنفُسِهِم حَرَبًا مِما فَصَيْتَ وَيُسَلِمُوا تَسَلِيما الله الله النساء].

- ٢) وبناءً على ما مرَّ ذكرُ : فَالمُعْرِضُ عن حكم الله وشَرْعِهِ، وإنْ كان قبل ذلك مؤمناً، فمِن جَرّاءِ إِعْراضه عن حكم الله وتولِّيه عَنْه، يُصْبِحُ كافراً، ويُسْلَبُ منه الإيمانُ سَلْباً باتّاً، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ بَتُولِّى فَرِيقٌ مِنْهُم مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ وَمَا أَوْلَتَهِكَ بِاللَّهُ وَيَقُولُونَ عَامَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ بَتُولِّى فَرِيقٌ مِنْهُم مِنْ بَعْدِ ذَالِكً وَمَا أَوْلَتَهِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ عَلَيْهِ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ عَلَيْهِ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ عَلَيْهِ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِلَيْهِ إِللَّهُ إِللَّهُ إِلَيْهُ إِللَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَيْهُ إِللَّهُ إِلَى اللهِ إِللَّهُ إِلَيْهُ إِلَى إِللَّهُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِللَّهُ إِلْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَى إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَى إِلَيْهُ إِلَى إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَى إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهُ إِلَى إِلَيْهُ مِنْ إِلَهُ إِلَى إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَيْهُ إِلَى إِلَيْهُ إِلَى إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَا إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَى إِلَيْهُ إِلَهُ إِلَى إِلْهُ إِلَيْهُ إِلَٰ إِلَى إِلَاهُ إِلَى إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَا إِلَٰهِ إِلَا إِلَيْهِ وَلَهُ إِلَا لَهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَهُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَى إِلَهُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَا إِلَيْهِ إِلَا إِلَيْهِ إِلْمُعْنَا لَهُ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَيْهُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَى إِلَيْهِ إِلَهُ إِلْهِ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلْهِ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَا عَلَيْهِ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلْهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ أَلِهُ إِلَيْهُ إِلْهُ إِلْهُ إِلْمِ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَيْهِ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ أَلْمُ أَلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلَهُ إِلْهُ إِلَهُ إِلْهُ إِ
- ٣) بل الإيمان مُنْحَصرٌ فقط في المؤمنين الّذين، عندما يُدْعَوْنَ إلى الله ورسوله (أي: إلى شريعة الله التي أنزلَها على رسوله إلى يُبدون

⁽١) المعجم الوسيط، ص٣٩٤، زعم يَزعُمُ زَعْماً: ظنَّ... وأكثر ما يستَعملُ الزَّعْمُ فيما كان باطلاً أو فيه أرتيابٌ.

استعدادهم الكامل لسماع حكم الله، ثُم قبوله قلْباً وقالباً، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ فَوَلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا مُعُوّاً إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحَكُّرُ مَيْنَامُ أَن يَقُولُوا سَيِعْنَا وَأَلْمَعْنَا وَأُولَتِهَكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴿ إِلَّهِ النور].

إدْن :

فإمّا الإستسلام التام لحكم الله، والإنقياد الكامل له، والرضى به من أعماق القلب، أو عدم ادّعاء الإيمان أصلا، لأن الدعوى المجرّدة من البرهان، لا تتمخّضُ إلا عن افتضاح صاحبها!





المطلب الثالث: الخُ مُ بَيْنَ النّاس بالعَدْ

الحكم بين الناس بالعَدْل، هو المَغلَمُ والأساس الثالث في مجال القضاء، وهو ثَمرة لـ(الحكم بِما أنزل الله)، وقد أَشَرْنا في المبحث الثاني (قيم المجتمع الإسلامي) من الفصل الأول من الكتاب العاشر، إلى أَنَّ العَدْلَ هو أبرزُ وأهَمُّ قِيَم المجتمع الإسلامي في مَجال القضاء، وهُنا سنَفُصُل القولَ - حسب المجال - في توضيح كيفية إقامة العدل في مَجال القضاء.

ولكن لِنَسْتَجلي أولاً مقامَ العَدْل ومكانته بصورة عامة في دين الله القَيِّم، ثُم نأتي إلى موضوع كيفية إقامة العدل في مَجال القضاء، بذكر المقومات التي يَتوقَّفُ عليها العَدْل.

وهذه أمثلة من الآيات التي تُجلِّي لنا مكانةَ العَدْلِ السامية في دين الله القيّم:

- ا- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن ثُوَدُوا ٱلأَمْنَكِ إِلَىٰ آهلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَعَكُمُوا بِٱلْفَدْلِ . . . ﴾ [النساء: ٥٨].
- ٢- ﴿...وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾
 [المائدة: ٤٢].
- ٣- ﴿...وَقُلْ عَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن حَبَدْتٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ... ﴾
 [الشورى: ١٥].
 - ٤- ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَامِينَ بِٱلْقِسْطِ... ﴾ [النساء: ١٣٥].

6 4 A

- ٥- ﴿...وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَنَكَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُواً أَعْدِلُواً هُوَ أَقْرَبُ لِللَّهُ وَلَا يَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِللَّهُ وَلَا يَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِللَّهُ وَاتَّقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرًا بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].
 - ٦- ﴿...وَإِذَا قُلْتُدُ فَأَعْدِلُواْ وَلَوَ كَانَ ذَا قُرْيَنَّ...﴾ [الأنعام: ١٥٢].
- ٧- ﴿...إِن يَكُنَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمًّا فَلَا تَشَبِعُوا الْمُوكَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلُورا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيًا﴾ [النساء: ١٣٥].

ويتبيَّن لَنا في هذه الآيات المباركات، أنَّ إِقامَةَ القسط بين الناس عموماً، والحكمَ بينهم بالعدل خصوصاً، قضية عظيمة جداً، قلَّما نالَتْ قضية أخرى ما نالته هي من الإِهتمام بِها، والحرصِ عليها، والتَّ لدُّدِ في أمرها، والنَّهي عن ضدُها، الذي هو الجور والظلم.

والآن لِنَرى: ما هي مقوِّمات الحكم بالعَذْلِ، وركائزه التي يقف عليها في شريعة الله الحكيمة؟! أرى بعد استقرائي للآيات المباركات الواردة في هذا المَجال، أنَّ مقوِّمات الحكم بالعدل، هي هذه الأربعة - والله هو العليم الحكيم -:

- ١ الحكم بين المتحاكمين، بما أنزلَهُ الله.
- ٢ _ المساواة بين المتخاصمين، في كل النَّواحي.
- ٣ إستماع القاضي لكلام الخصمين، أو الخصوم، قبل إصدار أي حكم.
 - ٤ _ البيّنة على المدّعي.
 - ١) الحكم بين المتحاكمين، بما أَنْزَلَه الله:

نعم إِنَّ الحكم بين المُتخاصمين بِما أَنزله الله تعالى، ووفق شَرْع الله، هو أساس الحكم بالعدل، ومن الواضح أن هذا الأصل الأول يتضمَّنُ الأصولَ الثلاثة الأخرى أيضاً، وذلك لأن شريعة الله هي التي تأمر بالمساواة بين المتخاصمين، والإستماع لكل من المدَّعي والمدَّعي عليه، وإقامَةِ البيَّنة.

وقد أمر الله تعالى بالحكم بين الناس في مُخاصماتهم بالعدل والقسط، في أكثر من آية، فعلى سبيل المثال يقول الله تبارك وتعالى:

- (إِنَّا آنَزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِئْبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ عِمَا أَرَبْكَ ٱللَّهُ...)
 (النساء: ١٠٥].
 - ٢) ﴿ . . فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ . . ﴾ [المائدة: ٤٨].
 - ٣) ﴿ وَأَنِ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ . . ﴾ [المائلة: ٤٩].

ومن الجَليِّ - كما قلناهُ سابقاً - أنّه ليس من شرط الحكم بِما أنزل الله، أَنْ نَجِدَ لكل حادثةِ وواقعةِ، آيةً كريمة أو حديثاً شريفاً، بل المقصود بـ(الحكم بما أنزل الله) هو تطبيق الأحكام والحدود الشرعية المنصوصة عليها، إِنْ وجِدَتْ، على المسألة المعروضة، وإلّا - أي وإِنْ لم يوجد حكم شرعيُّ منصوصٌ عليه للمسألة - يَجبُ أَن يَجتهد الحاكُ والقاضي، ويَبذُل وسُعهُ لاستخراج حكم شرعي اجتهادي، في ضوء النصوص الشرعية، ثم في ضوء القواعد الشرعية المستنبطة منها والمتفق عليها، وقد ذكرنا سابِقاً أنَّ من القواعد الشرعية التي أجمع عليها العلماء قاطبة، هي:

أن تَحقيق العَدْلِ وتَحقيق المصلحة الحقيقية، أَحَدُ مقاصد الشريعة العظيمة، وكيفما أمكن الوصول إلى تَحقيق هذا المقصد الشرعي العظيم - كما قال العلماء كلهم ومنهم (ابن القيم) في كتابه: (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) (۱) - فدين الله الحق يُجيزه، بَلْ يُوجِبُه ويُحَبُّذه، لأن الله تعالى لَم ينزل كتبه، ولَمْ يُرْسِل رسله عليهم الصلاة والسلام، إلّا من أَجْلِ إقامة القسط بين الناس، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِالبِّينَتِ وَأَنْزَلْنَا مُعُهُمُ الْكِنْبُ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالقِسْطِ... ﴿ [الحديد: ٢٥]، ولِتحقيق مصالحهم الدنيوية والأخروية ودفع المفاسِد والأضرار عنهم، كما قال جلً

⁽١) وقد اقتبسنا منه في السابق قوله: (أينما وجد العدل، فثَمَّ شرعُ الله ودينه)، أُنظر: ص٢٣.

شأنه في التعريف بالنبي الخاتم: ﴿... الرَّسُولَ النَّيِّ الْأُمِّ الَّذِي يَجِدُونَهُ، مَكْنُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَئِيةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَنَهُمْ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُجِدُّلُ اللَّهِ وَيَجُدُونَ وَيَنْهَمُمُ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُحِرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْتَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَلُ الَّقِي وَيُحِرُّمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْتَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَلُ اللَّقِي كَانَتُ عَلَيْهِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَكَيْكُ وَلَيْعَالُوهُ وَالتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أَنْزِلَ مَعَهُ وَلَكَيْكَ هُمُ المُغْلِحُونَ اللَّهِ الأعراف.

ومن الواضح أنه إذا طُبُقت الأحكامُ الشرعية التي اشتمل عليها الوحيان (الكتاب والسنة)، فَسَتَنْحَلُ وتَنْحَسِمُ أَغلبيةُ مشاكل ومُنازعات المتخاصمين، وما بقيت منها، سيجدُ الحُكّامُ والقضاةُ أحكامها بسهولة في ضوء الأحكام المنصوصة عليها، والقواعد الكليّة التي استنبطها العلماءُ الرّاسخون، من إشاراتها وإيناءاتها واتِجاهها العام.

٢) المساواة بين المتخاصمين، في كلِّ النَّواحي:

المساواة بين المتحاكمين هي المُقوِّم والضَّلْعُ الثاني لتحقيق العَدْلِ في الحكم بين الناس، والمقصود بالمساواة هنا، هو أنْ ينظر القاضي إلى المتخاصمين ويُعامِلَهم بالسَّويَّة، ولا يفرُق بينهم في شيء، مثل مكان جلوسهم، وأسلوب الترحيب بِهم، والإستماع إليهم، وكيفية استجوابِهم، والكلام معهم. . . الخ، وألّا يُفضِّل أحدَهم على الآخر، بسبب دين، أو مال، أو نسب، أو معرفة، أو جاو. . . الخ.

وقد أمر الله تعالى بالتسوية بين الناس عند الحكم والقضاء، في أكثر من آية، ولكن لَمْ يُستعمل في كلام الله الحكيم - في المجال الّذي نتحدث عنه - لفظ المساواة أو التسوية، بل استُغمِل لَفْظُ العَدْل، وذلك لأنَّ اللَّفظين وإِنْ كانا قريْبَيْ المعنى، ولكن العدل - وكذلك القسط الّذي يبدو كالمُرادف للعدل (١) - أعَمُّ مَعْنى من المساواة، ويشملها وغَيْرَها، هذا أولاً،

لكنِّي أرى أنَّ: العدل والقسط، إذا جاءا في سياق واحدٍ مُقْتَرنين فالعدل يخص الجانب المعنوي، والقسط الجانب المادي أو الإقتصادي.

⁽١) المصباح المنير، ص٢٦٠.

وثانياً فإن المُساواة لا تكون حَسناً وصواباً في كل الأحوال، بَلْ قد ينْجُمُ عنها ظلمٌ وإجحافٌ وعدمُ إنصافٍ، وذلك كما إذا سَوَّيْنا(١) بين: المؤمن والكافر، والعالم والجاهِلِ، والمفسد والمصلح، والمتقي والفاجِرِ، والخبيث والطيِّب، ولِهذا قال الله الحكيم جلَّ وعلا:

- ا- ﴿ هَذَا بَصَلَيْرُ لِلنَّاسِ وَهُدَى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ الْحَيْدَ الْحَيْدُ الْحَيْدَ الْحَيْدُ الْحَيْدَ الْحَيْدُ الْحَيْدَ الْحَيْمَ الْحَيْمِ الْحَيْمِ الْحَيْمِ الْحَيْمِ الْحَيْمِ الْحَيْمِ الْمُعْتِي الْحَيْمِ الْمُع
 - ٢- ﴿ . . . قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَّ . . . [الزمر: ٩].
 - ٣- ﴿ . . وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ . . ﴾ [البقرة: ٢٢٠].
 - ٤- ﴿ . . أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّادِ ﴿ اللَّهُ السَّا اللَّهُ اللَّهِ السَّا اللَّهُ السَّا
 - ٥- ﴿ قُل لًا يَسْتَوِى ٱلْخَيِيثُ وَٱلطَّيْثِ. . . ﴾ [المائدة: ١٠٠].

ولكن العدل لا استثناء فيه، بل هو خيرٌ وحسنٌ ونافعٌ في كل الأحوال وأبداً، ورُبَّما مَجالُ القضاءِ هو المجال الوحيد الذي تَجمُلُ وتَحْسُنُ فيه المساواة أبداً، ولا يدخلُ عليها الإستثناءُ من حيث وجوبُها وضرورتُها.

وهذه بعض الآيات التي أُمِرَ فيها بالعَدْل والقسط، واللَّذَيْنِ يُقْصَدُ بِهما المساواة بالدرجة الأولى، وقد أدرجناها من قبل أيضاً، ونكرر إدراجها هنا لاقتضاء المقام:

- ﴿ يَكَأَيُّهُ اللَّذِينَ عَامَنُوا كُونُوا قَوَمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاةَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى الْفُسِكُمْ أَو لَكِ الْمَالَةِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ ا
- ٢) ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءً بِٱلْقِسْطِّ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

SVY

⁽١) أي في غير مجال القضاء، إذ في مجال القضاء، تَجِبُ المساواة بين الناس، بِغَضً النظر عن أوصافهم وأحوالِهم...!

شَنَكَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقُوكَىٰ وَاتَّقُوا اللهُ إِنَّ المائدة]. المائدة خَبِيرُ بِمَا نَعْمَلُونَ ﴿ المائدة].

- ٣) ﴿ . . وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْيَيٌّ . . ﴾ [الأنعام: ١٥٢].
- ﴿ إِنَّا أَنَرُلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِئْنَبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ مِمَا أَرَنكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِلْخَآبِنِينَ خَصِيمًا ﴿ . . . ﴾ [النساء].

والآية الأخيرة مع ثماني آيات بعدها من سورة النساء، لسبب نزولها قصة (١) قد أوردناها في السابق فلا نُكرر إيرادها هنا، والآيات المباركات والملابسات التي نَزلَتْ فيها، أعظمُ وأقوى برهانِ عملي على تَمسك دين الله القيّم بالعدل والمساواة في الحكم بين المتخاصمين، في كل الأحوال، بغض النظر عن الدّين، أو أي اعتبار آخر، وقد حَقَّق القضاء الإسلامي سواء في عصر الخلافة الراشدة، أو حتى فيما بعده من العصور، العدل والمساواة بين الناس المتخاصمين، بأجلى صورها، وبما لم يُوجَد له مثيلٌ في تأريخ البشرية، اللهم إلّا في ظلُ الكيانات التي أديرت بنور الوحي، والمجتمعات التي التزمت بِشرائع الله تبارك وتعالى.

٣) إستماعُ القاضي لكلام الخَضْمَيْن، أو الخصوم، قبل إصدار أي حكم:

وهذا أيضاً ضِلْعٌ مهم آخر لِتحقيق العدل، في الحكم بين المتخاصمين، وذلك لأنَّ الحكم على شيء فرعٌ عن تصوّره، وما لَم يطَّلع القاضي والحاكم تَمامَ الإِطِّلاع على المسألة المعروضة له، والتي حصل

⁽۱) أخرج القصة الترمذي في التفسير: (٣٠٣٦)، والحاكم في الحدود: (٨١٦٤)، وصَحَحه، وانظر: (محاسن التأويل)، ج٣، ص ١١١٥-١١١٥.

وانظر: الإستيعاب في بيان الأسباب، ج١، ص٤٩٣ - ٤٩٥. إذ أورد القصّة بتمامها، وأسنده إلى كثيرين منهم: الطبري في (جامع البيان) ج٥، ص١٧٠، ١٧١، وابن أبي حاتم في تفسيره، رقم: (٩٩٣ - ٥٩٥٥)، والحاكم في (المستدرك) (٤/ ٣٨٥).

ثم قال: وحسَّنهُ شيخنا الإمام الهُمام أبو عبدالرحمن الألباني كَظَّلْتُهُ في (صحيح الترمذي)..

حولَها النِّزاعُ والخِصامُ، فأنَّى له الحكم الصحيح فيها! أللَّهم إلا إذا ركِبَ مَثْنَ الجَهْلِ والهوى، وأطلق القول على عَواهِنه، وهذا ما لا يسمح به دينُ الله أبداً!

ويَحضرني في هذا المقام كلامٌ رائِرٌ لـ(ابن قيم الجوزية) كَاللَّهُ في كتابه (إعلامُ الموقَّعين عن ربِّ العالَمين) إذ يقول ما نَصُّه: (.. ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما: فهمُ الواقع والفِقْه فيه واستنباطُ علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات حتى يحيط به علماً، والثاني: فهم الواجب في الواقع...)(١).

أجل، كل من الفقه في الدين، والفقه بالواقع والخبرة به، ضروريان لِمن يُفتي أو يَقْضي.

وهذه القاعدة بما أنَّ العَقْلَ يدنُّ عليها بَداهة، ويُذركها بلا صعوبة، فلا يَحتاجُ إِثبات كونها حقاً وضرورياً، إلى النقل، وذلك لأنَّ القواعد العقلية والفطرية التي يشترك في إدراكها ومعرفتها البَشَرُ جَميعاً، تعتبر جُزءاً من الشرع، لأنَّ الشرع هو الذي أمرنا باستعمال العَقْلِ في فهم أمور الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿ . . . ﴿ يَسْتَعُونَكُ عَنِ النَّحْمِ وَالْمَيْسِرُّ قُلْ فِيهِما والآخرة، كما قال تعالى: ﴿ . . . ﴿ يَسْتَعُونَكُ عَنِ النَّحْمِ وَالْمَيْسِرُ قُلْ فِيهِما الشرع، لأنَّ الشرع لِلنَّاسِ وَإِنْمُهُما آخَيْرُ مِن نَفْهِهما ويَسْتَكُونَكُ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ إِنْمُ صَيِّرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ وَإِنْمُهُما آخَيْرُ مِن نَفْهِهما ويَسْتَكُونَكُ عَنِ الدُّنِيا وَالْكَبْرَةُ وَالله يَعْمَ الله وَالله يَعْمَ الله وَالله الله الله وَالله الله الله وي الله وي الديل المعلم المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى المعالى العهود والمواثيق التي اليهودية من ديارهم بيد المسلمين، من جرّاء نقضهم للعهود والمواثيق التي اليهودية من ديارهم بيد المسلمين، من جرّاء نقضهم للعهود والمواثيق التي اليهودية من ديارهم بيد المسلمين، من جرّاء نقضهم للعهود والمواثيق التي اليهودية من ديارهم بيد المسلمين، من جرّاء نقضهم للعهود والمواثيق التي

⁽۱) ج۱ ص۷۰.

أَبْرَموها مع المسلمين بقيادة رسول الله ﷺ: ﴿... فَأَنَنَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْشِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُومِمُ الرُّعْبُ يُعْرِبُونَ بَيُوتَهُم بِأَيْدِيمِمْ وَأَيْدِى الْمُؤْمِنِينَ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْوَلِى الْمُؤْمِنِينَ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْوَلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ الللَّهُ ال

ولكن علاوة على هذا، فهذه الآيات المباركات المُتَضَمّنةُ لِقصة الخَصْمَيْنِ المتحاكمين إلى نبيّ الله داود عَليَّكُلاً، أقوى برهانِ نَقْليً على وجوب استماع الحاكم والقاضي إلى كلام كل من طرفي النزاع، أو أطراف النزاع، قبل أن يَتَفوّه بإصدار حكمه، يقول تعالى: ﴿ وَهَلَ أَنكُ نَبُوا النزاع، قبل أن يَتَفوّه بإصدار حكمه، يقول تعالى: ﴿ وَهَلَ أَنكُ نَبُوا الْخَصْمِ إِذَ نَسَوْرُوا الْمِحْرابِ إِنَّ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدِدَ فَفَرَعَ مِنْهُم قَالُوا لاَ تَخَفّ خَصْمَانِ الْخَصْمِ إِذَ نَسَوْرُوا الْمِحْرابِ إِنَّ إِلَحَقِ وَلا تُشْطِطُ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الْصِرَطِ إِنَ إِنَّ مَنْ بَعْضَ فَأَكُم بَيْنَا بِالْحَقِ وَلا تُشْطِطُ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الْصِرَطِ إِنَ إِنَّ مَنْ النَّالِ اللهِ المَعْرَطِ إِنَّ إِنَّ مَنْ النَّالِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ا

ويما أنّنا قد تَحدثنا عن هذه الآيات المباركات، والقصّة التي تَتَضمّنُها، وفَنَدْنا ما حُشِيَتْ بِها بعضُ التفاسير من الإسرائيليات الباطلة، والتي حاول بعض المفسّرين أن يفسّر بِها هذه الآيات، في الكتاب السادس، لِذا نَدخُلُ مباشرة في بيان ما هو المقصود بالآيات المباركات، وكيفية دلالتها على وجوب استماع الحاكم بين المتخاصمين لكلام كل طرف واطلاعه التام على المسألة المتنازع فيها، قبل إصدار الحكم، ونقول:

أولاً: هذه الآيات تتحدَّث عن امتحان الله تعالى لنبيه داود عَلَيْتُهُ، للله تعالى لنبيه داود عَلَيْتُهُ، للله قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَنَنَّهُ ﴿، و(ظنَّ) هنا بِمعنى (عَلِمَ) بدلالة السياق.

ثانياً: وكان امتحانُ الله الحكيم لنبيِّه داود عَلَيْتُهُ، عبارةً عن إرسالِهِ

4 Va

إليه مَلَكَيْنِ مُتَمَثِّلَيْنِ بصورة بَرَيْنِ، يُظْهرانِ أَنَّهما خَصْمان متنازعانِ في مسألة، وقد أَتياهُ كي يَحكم بينهما بِما هو حق وصواب، من دون حَيْدَةِ وانْحراف.

ذا ولو قلنا أنَّ الخَصْمَيْن كانا من البَشَر، ولَم يكونا من الملائكة - كما هو رأي بعض (١) المفسرين - فلا يَتَغَيَّر المقصود الّذي نُريده.

وأمام هذه المسألة المُثيرة المُستفِزَّة، انفعل داود عَلَيْتُلا لَما سَمِعَ هذا

⁽۱) وهذا هو رأي ابن حزم الأندلسي، أنظر: (محاسن التأويل)، للقاسمي، ج٨، صح٦٦.

الظلم الفظيع، ولم ينتظر رَيْثَما يتكلَّم المُدَّعى عليه، ويُدْلي أيضاً هو برأيه وحُجَّتِه، بَل أَصْدَرَ حُكْمَهُ بِإِدانةِ المدَّعى عليه فوراً، قائلاً: ﴿قَالَ لَقَدَّ ظَلَمَكَ بِشُوَالِ نَجْنِكَ إِلَى نِعَاجِةِ مِنْ . . ﴾ [ص: ٢٤].

ولا شك أنَّ توبة داود عَلَيَهُ واستغفاره لربه دليلٌ قوي على صحة التفسير الّذي رجَّخناهُ، وقد روى ابن عباس أن النَبيَّ عَلَيْ سجد في (ص) وقال: ««سَجَدهَا دَاوُدُ عَلَيْتُهُ تَوْبَةً، وَنسْجُدُهَا شُكُراً» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ: (٩٥٧) قال الشيخ الألباني: صحيح.

خامساً: والبرهان القاطع على أنّ ما ذكرناه هو المعنى الصحيح للآيات المباركات، وأنّ موضوع الآيات هو قضية كيفية الحكم بين المتخاصمين، وعدم الإستعجال بإصدار الحكم بناءً على ادْعاءِ المدّعي، مهما كان مثيراً ومُسْتَفِراً، هو أنّ الله تعالى قال في نِهاية الآيات المباركة، وخاتمة قصة ذلك الإبتلاء لداود: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكٌ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْقَى وَحُسْنَ مَا إِنَّ يَندَاوُودُ إِنَّا جَعَلَنكَ خَلِفة في اللّزينِ فَامْمُ بيّن النّاسِ بِالحَقِيق وَلا تَنَّج الْهَوَى فَيُضِلكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا الله لَهُ لَيْ اللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا الله لَهُ اللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا النّاسِ في مخاصماتِهم، ولا علاقة للآيات البتة بِمسألة النساءِ والزواج، لا الناس في مخاصماتِهم، ولا علاقة للآيات البتة بِمسألة النساءِ والزواج، لا من تعيد، كما جاء في التوراة المحرّفة، وتَلَقّفهُ بعضُ البُسطاء من أهل العلم - الّذين لا يميّزون بين الغَثُ والسّمين - من أهل الكتاب.

والمقصود بقوله تعالى: ﴿ يَكَانُودُ إِنَّا جَعَلَنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَعْكُم بَيْنَ اللَّهِ مِلْكَاقِهُ فِي اللَّهُ وَلَا يَأْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَكَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

5 VV

ومما لا شك فيه أنه لو كان للآيات ارتباط بِمسألة النساءِ والزّواج والقصّة المُفتراة، لما كان لِهذا التعقيب الحالي أذنى مُناسبة مع جَوِّ الآيات، ولكان التعقيب بصورة أخرى مُنسجمةٍ مع تلك القصّة التوراتية المحرَّفة (١).

٤) البَيْنة على المُدَّعى:

وهذا هو الضّلْعُ والمقوّمُ الرابع والأخير للحكم بين الناس بالحق والعدل، وهذه المسألة أيضاً مِمّا تُدْرِكُهُ العقولُ بداهة، لأَنَّ مَنْ يدَّعي له حقاً على غيره، لا بدَّ له مِنْ أَن يُقيمَ الدليل والبرهان على دعواه، كي يُسلِّم له دعواه، إذ الفيصلُ الّذي يُميِّز بين الصدق والكذب، هو البرهان كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَلَافِينَ ﴾ [البقرة]، هذا في الردِّ على أهل الكتاب وأباطيلهم.

وبناءً عليه: فَمن لَم يُقِم الدليلَ الواضِحَ والبرهانَ الساطع، على دعوى ادّعاها على غيره، يعتبر كاذباً، وتُغتَبر دعواه باطلة.

⁽۱) أُنظر: التفسير التطبيقي للكتاب المقدّس، العهد القديم، سفر: صموئيل الأول، الإصحاح: ۱۷، حيث يذكر في التعريف بشخصية (داود) عَلَيْتُ وبنقاط ضعفه وأخطائه: (ارتكب الزّنا مع بَنَشْبَع، دبّر قتل أوريا زوج بنشبع)، ص٢٠١.

وفي الإصحاح: ١١، من سِفر صموئيل الثاني، وتحت عنوان (خطيئة داود وخداعُهُ) ص٦٥٩- ٢٦١، يتحدث الكتاب المقدّس عن هذه الخرافة وكيف أن داود عَلَيْهُ : (.. فشاهد امرأة ذات جَمالٍ أخّاذ تَستجم، فأرسل داود مَنْ يتحرَّى عنها فأبلغَهُ أحدهم: هذه بَنشبع بنت أليعام زوجة أوريّا الحثي فبعث داود يستدعيها، فأقبلت إليه وضاجعها...)، ثمَّ يتحدث عن أن (داود) أرسل (أوريّا) زوج (بنشبَم) إلى الخطوط الأمامية من جبهة القتال إلى أن قتل، ثمَّ تزوج زوجته الأرملة تحت عنوان: (زواج داود من بَنشبَم)، ص ٦٦١.

وقال رسول الله ﷺ في هذا المَجال: «الْبَيْنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي» رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ برقم: (١٣٤١)، قال الشيخ الألباني: صحيح.

والبيَّنة هي البرهان الواضح الساطِعُ الَّذي لا تَحُومُ حولَه شائِبَة الشكُ ولا يكتنفه غُموضٌ (١).

وهناك تفاصيل كثيرة في مجال كيفية إقامة البيئة، ومعلوم أن نوعية البيئات تَختَلِفُ باختلاف نوعية الدعاوي التي يُرادُ إثباتُها، وقد تكفلَت السنّة النبويّة بإيضاح الجوانب الأساسية لِهذا الموضوع، الّذي تركه كتابُ الله الحكيم ضمن دائرة العفو والمباح ليملأها اجتهادُ البشر، حسب مقتضيات ظروفهم وأحوالهم المتطورة في مجتمعاتهم.

وقد جَدتْ في عصرنا هذا، وبفضل تَقَدَّم العلوم واطِّلاع البشر على بعض أسرار الخلق، التي لم تكن معروفة ومعلومة له من قبل، وسائلُ كثيرة يُمكن الإعتماد عليها باطمئنانِ في مَجال الدّعاوي والبيّنات، مثل: بَصَمات الأصابع، وتسجيل الصّوت، وتسجيل الصورة والصوت، والفَحص الطِّبِّيِّ وغير ذلك، ومن الواضح أن كلمة (البيّنة) تشمل هذه الأشياء وغيرَها، مِما يُمكن الإستدلالُ بِها لإِثبات الدّعاوي، وليس مفهوم (البيّنة) محصوراً في (شاهدي عدلِ)، بل يشمل كُلَّ ما يُمكن أن يعتبر حجة دامِغة ودليلاً واضحاً، لإِثبات دعوى من الدَّعاوي، وقد فَصَّل القولَ في هذا الموضوع ابنُ القيِّ في كتابه: (الطرق الحكمة في السياسة الشرعية).

تأريخ تطور القضاء في الدولة الإسلامية

وأَخْتِمُ موضوعَ القضاء، بنظرة سريعة إلى تاريخ تطوّر القضاء في الدولة الإسلامية وأهمّ محطاته:

بِما أن مَجال القضاء، هو أحد المجالات التي اكتفى الشارع الحكيم تبارك وتعالى، بوضع معالم وأسس كلّية لَها، وذلك لِرَبْطها الوثيق بالجوانب

⁽١) المعجم الوسيط، ص٨٠.

المتطورة المتغيّرة من حياة المجتمع، والتي تقتضي اجتهاداتٍ مُتَنَوِّعة ومستمرة، كَما قال الخليفة الراشد (عمر بن عبدالعزيز) تَخْلَلُهُ بِهذا الصدد ذه القولة الحكيمة «تَجِدُ الناسِ أقضيةٌ، بِقدر ما تَجِدُ لَهم من القضايا»، لِذا فقد كثرت الإجتهادات والتطورات في مَجال القضاء، على مَرُ التاريخ الإسلامي وفي مختلف عصوره، بدءاً بالعصرين النبوي والراشدي، ومروراً بالعصرين الأموي والعبّاسي، وانتهاءً بالعصر العثماني، وحتى عصرنا الراهن.

ويُمكننا الإشارة إلى أبرز مقاطع التطور الذي طرأ على القضاء في العصور المختلفة في البنود الستة الآتية:

أولاً: في عصر النبوة كان رسولُ الله على يتولّى بنفسه مَنْصِبَ القضاء كما كان يتولّى شخصياً كلاً من: الإمامة، ورئاسة الدولة، وقيادة الجيش، وهذا واضح بيّن في سيرته المباركة العَطِرَة، وهذا لا ينافي حقيقة أنه كان يُخَوِّلُ أصحابَه الّذين يرسلهم إلى الأقاليم البعيدة، كاليمن مثلاً، القضاء والفصل في خصومات الناس، كما يَدُلُ عليه الحوار الّذي جرى بين رسول الله على وبين معاذ بن جبل ، لمّا أرسله إلى اليّمَن قاضياً: "عن أناسٍ من أهل حِمْصَ من أصحاب معاذ بن جبلٍ أن رسول الله على لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمنِ قال: كيف تقضي إذا عَرَض لك قضاء؟ قال أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تَجِد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ وال : فَيِسُنّة قال: أَجتَهِدُ رأيي ولا آلو، فَضَرب رسول الله على صَدْرَهُ وقال: المحمد لله الذي وفق رسول رسول الله الله المن مسول الله المنافية والله الموقّعين الله عن رسول الله المنافية في (إعلام الموقّعين عن ربّ العالَمين)، والكن ضَعَقَه العلامة الألباني.

⁽۱) جَدَّ الشيءُ يَجدُّ جَدَّةُ: حدث بَعد أن لم يكن، وصار جديداً، المعجم الوسيط، ص١٠٩.

وذلك لأنه كان من الصّعب جدّاً أَن تُرجَع المسائِلُ القضائية في الأقاليم البعيدة كُلُها، إلى رسول الله على ليَبُتَ فيها.

ثانياً: وَأُوّلُ تطور طراً على القضاء، كان في عصر خلافة خليفة رسول الله على (أبي بكر الصديق) هو وذلك أن كلف (عمر بن الخطاب) هو ليتولَّى القضاء نيابة عنه، كي يَتَفرَّغ هو لإدارة شؤون الخلافة والدولة، وخصوصاً لَمّا حدثت في عهده حوادِثُ جسام، كحروب الردّة، والبدء بالفتوحات، في كلتا جبهتي فارس والروم، فكان (عمر) أول (قاض) مُسْتَقلِّ مع كونه ساكناً في نفس مدينة رئيسِ الدَّولة وإمام المسلمين.

الثاً: وفي عهد أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) حدث تطور آخر للقضاء، وذلك من جرّاء توسّع رقعة الدولة الإسلامية أضعاف مساحَتِها السابقة، فاضطر الخليفة الراشد (عمر) أَنْ يُعيِّن الولاة للبلاد البعيدة، وخوّل الولاة - كلّ والِ في بلدته - القضاء والفصل في خصومات الناس، وقد أرسل (عمر) إلى واليه في (البصرة) (أبي موسى الأشعري) في رسالة ضمّنها قواعِدَ مهمة، في كيفية القضاء، وقد تحدّث (ابن القيّم) عن تلك الرسالة العمرية في كتابه: (إعلامُ الموقّعين عن رب العالَمين) بإشهاب.

رابعاً: وفي العصر الأُمَويِّ فُصِلَ مَنْصِهُ القضاء عن منصب الولاية، وأَصبح لكل ولايةٍ وإقليم قاضٍ مستقل، وهذا كان تطوراً آخر في مَجال القضاء.

خامساً: وفي العصر العبّاسي استُحدِثَ مَنْصِهُ (قاضي القضاة) والّذي كان يُش فُ على أعمال جميع القضاة في الأقاليم.

وكذلك أنشأت في ذلك العصر (محكمة المظالِم)، وذلك لمحاسبة المسؤولين في الدَّولة ومحاكمتهم مع المواطنين، إذا ما اشتكى أحد عليهم، وهذان كانا تطورين آخرين.

سادساً: وفي العصر العثماني حدث تطور آخر، وهو جعل القضاء

SAI

على درجات كما هي الحاله الآن: (المحكمة البدائية، والإستئناف، والتمييز).

وإِنّما طَرَأَتْ كل هذه التطورات على القضاء في الدولة الإسلامية، وعلى مدار عصورها المُختلفة، لأنّه أُفْسِح فيه المجالُ أولاً، وثانياً لإدراك الأثمة والعلماء، أنّ ما تركه الشارع عَفُواً وفراغاً، يَجبُ أَنْ يَجتهدوا له حسب حاجات الناس وتطورات الزمان، وبِقَدَر ما يُحقِّقُ العَدْلَ والقِسْطَ بين الناس، إذ العَدلُ هو المَقْصِد الشرعي العظيم الذي شرع مِن أَجْلِه ليس القضاء فَحسبُ، بل كل الشرائع، كما قال تعالى: شرع مِن أَجْلِه ليس القضاء فَحسبُ، بل كل الشرائع، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا إِلَيْمِنَانَ لِيَقُومَ النّاسُ إِلْقِسْطِ . . . الحديد: ٢٥].

وقد نبَّهنا في السابق على القواعد الشرعية المتفق عليها بِهذا الصدد، مثل قاعدة: (ما لا يتم الواجِبُ إلا به فهو واجِبٌ)، وقاعدة: (للوسائل حكم مقاصدها)، وقاعدة: (أينما وجِدت المصلحة، وحيثما تَحقق العَدْلُ، فَثَمَّ شرعُ الله).

وكذلك بينًا في السابق، أنه بقدر ما يكون الإبتداع في الدين مَذُموماً، يكون الإبداع في أمور الدنيا مَمْدوحاً، وكذلك وضّخنا أنَّ الإبتداع يَحصُلُ من جَرّاءِ حدوثِ التصادم بين نصَّ شرعيً منزَّل، ورأي بشري مُخدَثِ! ولكن الإبداع يكون حيث يُوجَدُ فراغٌ مقصودٌ من الشارع الحكيم، تركَهُ عفواً، لعلمه أنَّ ملأ هذا الفراغ بِحاجة إلى تطور المجتمع، ويَدلُّ على هذه الحقيقة بالإضافة إلى بداهَةِ العقل، وضرورة الواقع هذا الحديث النَّبوي المبارك: الما أحل الله في كِتَابِهِ فَهُوَ حَلال، مَا حَرَّمَ فَهُو حَرَامٌ، وَمَا سَكتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ الله عَافِيتَهُ، فَأَن رَبُكَ نَسِيًا مَا ثَلَ الله عَافِيَة المَادة ووافقه الذَّهبي، فَمْ تَلاَ هَذِهِ الآيةَ: ﴿... وَمَا كَانَ رَبُكَ نَسِيًا وَصَحَّح إسنادَه ووافقه الذَّهبي، وَأَخْرَجَهُ البَيْهَ قِي:

SAY

كيفما ارتأى المجتمعُ والكيان الإسلامي تنظيم الجانب القضائي، بِحيث يَتَحَقَّقُ العَدْل والقِسْطُ، ويُرْفَعُ الحَيْف والجور، بصورة أفضل وأكمل، وبإحداث أي ترتيبات مناسبة للعصر والزمان، فهو ليس جائزاً فَحَسْب، بَلْ وواجبٌ أيضاً، وذلك لتوقَّف تَحقيق العدل والمصلحة، ودفع الجور والمفسدة، عليه.

وشريعة الله بقدر ما تؤكّدُ على الثّباتِ على المبادئ والمقاصد الشرعية، كذلك تؤكّدُ على السعي لإيجاد وإنداعِ أَفْضَلِ الوسائل المُحقّقة لتلك المبادئ والمقاصد الشرعية، وبناءً عليه:

فالجمود على طرق ووسائِلَ، صَلَحَتْ لِعَصر ولا تَصْلُحُ لغيرها، أَو يُوجَدُ ما هو خرّ منها، لتحقيق المقصد الشرعي، خلافٌ لِما أمر به الشرعُ الحكيم، بلسان المقال أو الحال.

وإِن في قصة (داود) وابنه (سليمان) عليهما السلام وحكمهما في حادثة دخول غَنَم رجلٍ زَرْعَ رجلٍ آخر، ورجوع (داود) إلى الحكم الذي اقترحَهُ (سليمان) على أبيه، على الرغم من أنّه كان قد أَصْدَر حكمَهُ في المسألة، لأغظم بُرهانِ على أن شريعة الله إِنّما هَمّها الأكبر، هو تحقيق العندل والمصلحة، بأتم ما يكون، ولهذا فعندما توجد وسيلة هي أَجدى من غيرها، يُرَحُبُ بِها دينُ الله القيم، ويستبدِلُها بالتي هي أَقلُ فائِدةً وجدوى، وقد أشار الله الحكيمُ في كتابه المبين، إلى القصة المذكورة بقوله: ﴿وَدَاوُدُ وَسُلَيْمَنَ إِذْ يَعْكُمُانِ فِي الْخُرُثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنّا لِمُكْمِهِمْ وَسُلَيّمَنَ إِذْ يَعْمَا وَعِلْما وَسَخَرْنا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ شَهِدِينَ وَالطَّيْرُ وَكُنّا فَعِلِينَ وَاللهُ الانبياء].

وقد روي عن ابن عباس الله حديث يُوضِّحُ القصة التي أشارت اليها هذه الآية المباركة: «عن ابن عباس أن غنما أفسدت زرْعاً باللّيل فقضى داود بالغَنَم لأصحاب الحرث، فقال سُليمان، بلْ تؤخَذُ الغَنَمُ فَتُدْفَعُ إلى أصحاب الزرع، فيكون لَهم أولادها وألبانُها وَمَنافِعُها، ويَبْدُرون لأصحاب الزَّرع مِثْل

SAW

زرعهم، فيعمرونه ويصلحونه، فإذا بلغ الزرع الّذي كان عليه ليلة نفشَت فيهِ الغَنَمُ أُخَذه أصحابُ الحرث وردّوا الغَنَم إلى أصحابِها»، أورده ابن جرير وابن كثير (١).

فلما سَمِعَ داودُ قضاءَ ابنه سُليمانَ، نَقَضَ قضاءه السّابق وأَبْدَلَهُ بقضا ابنه عليهما السلام، لأنَّه رآه أقرب إلى العدل وأدعى إلى تحقيق المصلحة، أو حسب تعبير سليمان نفسه (أَرْفَقَ بِحالِهما)، كما جاء في بعض الآثار.

وهناك قصة أخرى بين داود وسليمان عليهما السلام استدرك فيها سليمان على أبيه داود، في قضاء قضى به وهذا هو نص القِصَّة: (عن أبي هريرة هو عن النبي قل قال: «بينما امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنّما ذهب بابنك أنت! وقالت الأخرى: إنّما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود، فقضى به للكبرى، فخرجتا لمى سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسّكين أشقة بينكما، فقال الصّغرى: لا، يرحمك الله! هو ابنها فقضى به للصّغرى»).

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: البُخَارِيُّ: (٣٤٢٧)، وَمُسْلِمٌ: (١٧٢٠).

أجلْ، كُلُّ وسيلةِ أو تدابير قضائية مُسْتَحْدَثَة، كانت أقرب إلى العَدْل وأولى بتحقيق مصالح الناس، وَدَرْءِ المفاسد والأضرار عنهم، وأرفق بحالِهِم، فهي في نظر الشريعة الحكيمة العادلة، أَجْدَرُ وأَفْضَلُ والأخذ بِها أَوْجَبُ وَأَلْزَمُ.

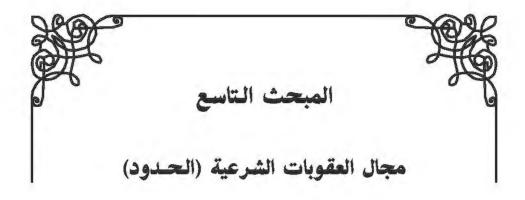
وبِهذا نَختم موضوع القضاء ومعالِمِه الأَساسيّة التي حددها كتاب الله الحكيم.

وننتقل بتوفيق الله إلى المبحث التاسع.



⁽۱) أُنظر: (جامع البيان) للطبري، ج۱۸، ص٤٧٥، وانظر: المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ص٨٧١، ٨٧٢.

SAS



إِنَّ المجتمع الذي لا تُصانُ فيه دِماءُ الناس، وأَمنهم، وأغراضُهم، وأموالُهُم، وكرامتهم، لا يُعتبر مجتمعاً سليماً، لِذا شرَّع الله العزيز الحكيم في كتابه المبين، عقوبات شرعية، جَرى عُزفُ العلماء بإطلاق اسم (الحدود)، عليها، اتباعاً لِسُنَّة النبيُ عَلَيْ، والتي وردت فيها كلمة (الحدود)، عنواناً لتلك العقوبات المُحدَّدة في كتاب الله تعالى، كقوله على لأسامة بن زيد الله الله المُحدِّدة في حَدُّودِ الله؟!» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: البُخَارِيُّ: (٦٧٨٨)، مُسْلِمٌ: (١٦٨٨).

وذلك لكي تكون تلك العقوبات رادِعةً وزاجِرةً، لكل مَنْ سوَّلَتْ له فسه المِساسَ بِحياة الناس ودمائهم، أو أمنهم، أو عِرْضِهم، أو مالِهم، أو كرامتهم وسُمعتهم.

والعقوبات المحدّدة في كتاب الله العظيم هي هذه الخمس(١):

- ١) القصاصُ والدِّية، لِحِفْظِ حياة الناس.
- ٢) القَتْلُ، أو الصلْبُ، أو قطع اليد والرِّجل من خِلافِ، أو النَّفي من الأرض، لِحِفْظِ أمن النّاس.

⁽۱) وانما لم تخسِب كلاً من عقوبتي (السّحاق) و(عمل قوم لوط) في عداد (الحدود) الشرعية، لأنهما غير محدَّدين، بل اكتفي فيهما بإطار عام، كما سنتحدث عنهما في المطلب الثالث بإذن الله.

- ٣) الجَلْدُ مائة، لِصَ أَعراض النّاس.
 - عُطُمُ اليد، صَوْناً لأموال النّاس.
- الجَلْدُ ثَمانين حِفظاً لكرامةِ النّاسِ وسمعتهم.
 والمطلب السادس والأخير من هذا المبحث، هي:
- ٦) ثلاثة إيضاحات مُهِمة في مجال العقوبات الشرعية.

وسنتناول البحث عن كلَّ عقوبةٍ من العقوبات الخمس في مطلب مُستقل بإذن الله الكريم، بَدُها بالعقوبة الأولى:





المطلب الأول: القِصاص والدية لِحِفظِ حياة النّاس ودِمانهمْ

شرَّع الله تعالى عقوبة القصاص والدِّية، لكلِّ مَنْ يَرْتَكِبُ جريْمة قتل نفسٍ مؤمنةٍ بِغَيْر حق، عَمْداً أو خطأً على التفصيل الّذي سيأتي.

فقال جلَّ شأنه في عقوبة القتل العمد الأخروية: ﴿وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُقَمِّكُ مُوْمِنَا مُقَمِّكُ مُؤْمِنَا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّهُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء].

ونوضّح مفهوم هاتين الآيتين المباركتين، في البنود الخمسة الآتية:

() قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّنَ اللَّهِ اللَّهِ الْقَبَكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلَى ﴾ الله المعتولين الزام للمجتمع الإسلامي، أن يقوموا بأخذ القصاص للمقتولين عمداً ـ من القاتلين، وذلك كما قال تعالى في الآية (٤٥) من (المائدة) في معرض الحديث عن أهل الكتاب: ﴿ وَكُنبُنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّهُ سَ بِالنَّقْسِ بِالنَّقْسِ . . . ﴿ وَالضمير في (فيها) راجع إلى التوراة،

FAV

ومعنى ﴿ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾، أي: مَنْ قتل نَفساً، قُتِلتْ نَفسهُ، كما قتَل هو غيره، ومعلوم أن السلطة الشرعية هي التي تقوم بأخذ القصاص من القَتَلة، نيابة عن المجتمع الذي اختارها وخوَّلها تنفيذ أحكام الشرع عليه.

الله المقصود بقول الله تعالى: ﴿ اَلْحُرُ بِالْحَرِ وَالْعَبَدُ بِالْعَبَدِ وَالْأَنْيَ بِالْأَنْيَ الْمَائِةِ وَالْمَنْيَ الْمَائِةِ وَالْمَنْيَ الْمَائِةِ وَالْمُنْيَ الْمَائِةِ وَذَلَكَ ﴾، أنّه لا يُقتَصُ لِلعَبْدِ من الحرّ، ولا مِن الرّجل بالمرأة، وأما بالنسبة لِقتل لأنه لا خلاف بين العلماء في قتل الرجل بالمرأة، وأما بالنسبة لِقتل الحرّ بالعَبْدِ وان كان فيه خلاف بين أهل العلم، ولكن الصحيح من الحرر الدليل، أنه يقتل به أيضاً.

ولكن حكمة ورود الآية المباركة بهذه الصيغة هي – كما ذكره (۱) العلماء في كتب أسباب النزول وأوردته غالبية التفاسير – أنّ القبائل العربية في الجاهلية كانت عندما تتقاتل فيما بينها، فالقبيلة الأقوى تُلْزِم الأخرى (أي بعد انتهاء القتال وإرادة الصلح) بأنْ يُقْتل منها حُرُّ بعبد، ورجلٌ بامرأة، فأنزل الله تعالى هذه الآية بِهذه الصيغة، إِبْطالاً لتلك العادة، وكذلك كانت بعض القبائل القوية تُطالِبُ غرَها بأنْ يُقْتَل منهم رجلان أو أكثر، مقابل رجل منها! فجاءت هذه الآية لإبطال تلك العادة الجاهلية، التي لَم يُمْلِها عليهم عقلٌ ولا منطق، ألّلهم الا العقل الجاهلي ومنطق الغابة!

٣) والمقصود بقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ آخِيهِ شَيَّ أَنْ أَلِبَاعُ إِلْمَعْرُوفِ

⁽۱) المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير) ص١٢٨، وانظر: (محاسن التأويل)، للقاسمي، ج٢، ص ٤٢٨، ٤٢٩.

وانظر: لُباب النقول في أسباب النزول، للسيوطي، ص ٢٨، ٢٩، رقم: ٨٢.

وانظر: الإستيعاب في بيان الأسباب، ج١، ص٩٧-١٠٠.

وقال المؤلفان عن الرواية التي أسنداها إلى ابن عباس 比 أنَّ سندها حسن.

وقالا: أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (٢/ ٢٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٩٤/١) رقم:١٥٧٨، وقلنا: وهذا سند حسن

وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ﴾، هو: أَخْذُ الدِّية بَعْد أَن يتنازل وليُّ المقتول عن القصاص ويَخْتار الدِّية، وهذا هو معنى: ﴿فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَٱلِبَاعُ اللَّهُ وَفِ ﴾، إرشادٌ وتوجيهٌ لِوَلِيِّ المَقْتُولِ الَّذِي عَفَى عن القاتل، أَنْ يَقْتَصَّ منه، واختار الدية، أَنْ يُطالِبَ بِحقُه بأسلوب معروفٍ وحَسَنِ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَدَاّهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانُ ﴾، إرشادٌ إلى القاتِلِ وقرابته، أَن يؤدّوا الدِّية بطريقة حسنة، فلا يُماطِلوا ولا يَغُشُّوا..

وقوله تعالى: ﴿ ذَالِكَ تَغْفِيفُ مِن رَبِّكُمُ وَرَحْمَةً ﴾، تذكيرٌ للكل وخاصة للقاتل أَنَّ هذا التخفيف - أي تخيير وَلي المقتول بين القصاص والدية، أو العفو الكُلِّي، - صادرٌ من رحمة الله وهو نعمةٌ منه، لِذا يَجب أَن تُسْتَقْبَل نعمةُ الله ورحمته، بالشكر والإلتزام بشرعه.

- المقصود بقوله تعالى: ﴿فَنَنِ آعَتَدَىٰ بَعْدَ ذَاكِ فَلَهُ, عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ والمقصود بقوله تعالى: ﴿فَنَنِ آعَتَدَىٰ بَعْدَ ذَاكِ فَلَهُ, عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ تَهديدٌ لِمَنْ يأخذ الدِّية، أَنْ تسوِّلَ له نفسه الثَّأْرُ بعد رضاه بأخذ الدِّية، هذا هو المتبادِرُ إلى الذِّهن من السياق، وان كان مفهوم الآية شامِلاً لكل من يتجاوز الحدود، سواء من طرف المقتول أو القاتل.
- ه بين سبحانه وتعالى حكمة القصاص بقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَابِ لَمَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ إِلَى القصاص سبب لِحفظ الحياة، حياة المقتول ألّا يُقْتَل، وحياة القاتل ألّا يُقتَصَّ منه.

وقد حدَّدت السنَّةُ النَّبويةُ مقدارَ الدِّية بِمائة (١) من الإبل، أو ما

⁽۱) كما قال رسول الله: «مَنْ قَتَل مُتَعِمِّداً دُفِعَ الى أُولياءِ المقتول، فإِن شاؤوا قتلوا، وإِنْ شاؤوا أخلوا الدِّية، وهي: ثلاثون حِقَّة، وثلاثون جَدَّعَة، وأربعون خِلْفَة وما صالحوا عليه فهو لَهم...» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد: (٤٥٤١)، والترمذي: (٨/ ١٣٧٨)، والنسائي: (٨/ ٣٤)، وحَسَّنه الترمذي، (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، لابن الأثير، ج٤، ص٨٠٤، رقم الحديث: (٢٤٨١).

يُقابِلُها (١)، ولكن من الجَليُ أن أولياءَ المقتول، إن سَمَحْت لهم نفوسُهم بأخذِ أقل من المقدار المفروض، فَحسناً يَفعلون، ويُؤجَرون على فِعلهم، كما أنَّهم يُ جَرون في تنازلِهم عن القصاص - ما لَم تكن هناك ملابسات خاصة تُرَجِّح القصاص - ، بدليل أن الله تعالى سمّاه (تَخفيفاً) و(رحمة).

هذا بالنسبة للقتل العَمْد - والّذي سَنُعَرّفه بعد قليل - وأما بالنسبة للقتل الخَطَأ، فَلَيْسَ فيه قِصاصٌ وانّما جزاؤه الدّية فقط، وقد حَدّدت مقدارَها السنّةُ النبويّة (٢).

وقال الله تبارك وتعالى في القتل الخطأ: ﴿ وَمَا كَاتَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَانًا وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَانًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةِ مُؤْمِنَةِ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةً إِلَىٰ اللهِ عَطَانًا وَمَن قَنْل مُؤْمِنًا خَطَانًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةً إِلَىٰ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ وَمَا اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا إِلَى اللهُ ا

وتنصُّ هـذه الآية المباركة على هذه الأحكام الستة الآتية:

- ١ قَتْلُ المؤمنِ للمؤمن حرامٌ في كلِّ الأحوال، إلا إذا وقع منه خطاً وسنوضِّح مفهوم القتل الخطأ بعد قليل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَانًا﴾.
- ٢ والّذي يقتل مؤمناً (رجلاً أو امرأة، وكبيراً أو صغيراً) خطأً، يَلْزَمُهُ
 شيئان:

⁽۱) أنظر: (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، ج٤، ص٤١٤، الحديث رقم: (٢٤٨٨).

⁽٢) كما جاء في هذا الحديث: "عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدَّه، قال: قضى رسول الله أنَّ مَن قُتِلَ خَطاً، فَلِيَتُهُ من الإبِل ماثةِ: ثلاثون بنت مخاض، ثلاثون بنت لبون، وثلاثون حِقَّة، وعشرة بني لبون ذكر» أخرجه أبو داود: (٤٥٤١)، والترمذي: (١٣٧٨)، والنسائي: (٨/٤٣)، وحَسنه الترمذي، (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، لابن الأثير، ج٤، ص٨٠٤، رقم الحديث: (٢٤٨١).

أ) تَحريرُ رقبة مؤمنة (أي عبداً أو جارية) وهذا كفّارة.

ب) تسليمُ ديةِ إلى أهل المقتول، إلَّا إذا تصدَّق عليه أهلُ المقتول بالدِّية، فلم يأخذوها منه، كُلَّها أو بَعْضَها.

- ٣ ولكن إذا كان المؤمن المقتول منتمياً إلى قوم كفار معادين للمسلمين ومُخْتَلِطاً بِهم، ففي هذه الحالة، لا يَلزَمُ القاتِلَ سوى الكفارة المُتَمَثِّلة في تَحرير رقبة مؤمنة، وحكمة عدم دفع الدية إلى قومه الكفار الأعداء واضحة، وهي ألّا يَتَقَوّوا بِها في حربِهم ضِدَّ المسلمين.
- ٤ وأما إذا كان المقتول منتمياً إلى قوم بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق، فيلزم القاتِل كل من الدية، فَيُسَلِّمها إلى أهله، وتحرير رقبة مؤمنة.
- وفي الحالات الثلاث التي تَلْزَمُ فيها الكفارةُ القاتِلَ، فإذا لَم يَجد القاتِلُ إمكانيةَ شِراءِ رقبة مؤمنة وتَحريرها، يَجب أَنْ يصوم بَدلاً عن ذلك مدة شهرين متتابعين من دون انقطاع.
- ٦ وقوله تعالى: ﴿ وَوَبَهُ مِنَ ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ، يُفْهَمُ منه ، أَنَّ الذي يقتل مؤمناً عن طريق الخطأ ، ثُم يفعل ما يُلْزِمه الشرعُ به ، من تَحرير رقبة وإعطاء الدية ، يتوب الله تعالى عنه ، ويُكفُر عنه ما ارتكبه واقترفَهُ .

هذا وهناك تفاصيل كثيرة مرتبطة بأنواع القتل وحكم كل نوع، لا مَجال للخوض فيها، ولكن لا بُدَّ من أَنْ نُعرُف بإيجاز بأنواع القتل الثلاثة، حسبما اتفَقَّ عليه العلماءُ أو أكثرهم.

ومن الواضح أن الله تعالى ذكر في كتابه الحكيم اسم كلً من القَتْل العمد، والقَتْل الخطأ، كما جاء في آيتي (البقرة) (١٧٨، ١٧٨) وآيتي (النساء) (٩٣، ٩٣)، وقد ذكر رسول الله على نوعاً آخر ثالثاً وهو: (القَتْلُ شبه العَمْد)، والذي حكمه كحكم القتل الخطأ، في عدم توجُّه القصاص

إلى القاتِل، وأخذ الدِّية فقط، ولكن تكون دِيَّته مُغَلَّظة، كما قال رسول الله عَلَيْ عن هذا النوع الثالث من القتل ودِيَّته: «ألا إنَّ قتيلَ العَمْد الخَطْأِ بالسَّوط والعَصى، شبه العَمْد، فيه مائة من الإبل مغلَّظة، منها أربعون خَلِفَة في بطونها أولادها» رَوَاهُ أَحمَد: (٢٦٥٤٤)، وَأَبُو دَاوُدَ: (٤٥٤٧)، والنَّسَائي: (٤٨٠٧)، وَابْنُ مَاجَه: (٢٦٢٧)، وغيرهم، وَقَال الشيخ الألباني: صحيح لغيره.

وتَمهيداً لتعريف هذه الأنواع الثلاثة من القتل، نقول:

إِن القتل مُطلَقاً - أَي بِغَض النظر عن نوعيته - لا يتم إلا إذا توفّر له شيئان:

أ - الفاعل الّذي يباشره.

ب - الوسيلة أو الطريقة التي يتم بِها فعل القتل.

وبناءً عليه:

أُولاً: إذا تَمَّ القَتْلُ بِمباشرة فاعلِ عامِدِ قاصِدِ، وبوسيلة أو طريقة قاتلةِ غالباً، فهو يعتبر قَتْلَ عمدِ.

ثانياً: وإذا تَمَّ القتلُ بِمباشرة فاعلٍ غير عامدِ للفعلِ، أَو غَيْر قاصرِ للشَّخصِ، وبوسيلة أو طريقة قاتِلَ غالباً، فهو قتلٌ خطأً.

ثالثاً: وإذا تَمَّ بِمُباشرة فاعل عامِدِ قاصِدِ، ولكن بوسيلة أو طريقة لا تَقتُل غالِباً، فهو قتل شبه عَمْدِ.

ولا يتوجَّه القصاصُ إلا إلى القتل العمد فقط، وأما الخطأ وشبه العمد، ففيهما الدية.

ومن المعلوم أَنَّ الأولياءَ المقتول، أَياً كانَت نوعية القتل، أَن يعفوا عن القاتل كلِّياً أو جزئياً.

وجديرٌ بالذكر أَن كلاً من القصاص والدِّية - وهي عوض القصاص

SAY

وبَلَلُهُ لِمِن اختاره - كما يتوجُّهان إلى القتل العَمْدِ، كجزاءِ في مقابِلهِ، كَلْلُكُ يَكُونَانَ جَزَاءً لللماءِ الجزئية أيضاً، وذلك مثل:

فقاً عَيْنِ، أَو جَدَعُ أَنْفِ، أَو صَلْمُ أُذَنِ، أَو قَلْعُ سِن، أَو كَسُرُ عظم، أَو جَرِحُ لَحُم، كما قال تعالى: ﴿وَكَنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمُنْفِ وَٱلْمُنْفِ بِاللَّهِ وَٱلْأَذُنَ إِلَّا أَذُنِ وَٱلسِّنَ بِالسِّنِ وَٱلْجُرُوحَ وَالْمَيْنَ بِالسِّنِ وَٱلْمُؤْنَ بِاللَّهِ وَٱلْأَذُن إِلَّا أَذُن وَٱلسِّنَ بِالسِّنِ وَٱلْجُرُوحَ وَاللَّمِنَ مِنْ أَخَذَ القصاص، مِثْلاً بِمثل، وَهُ وَاللَّمْةِ الجزئية التي فصَلَتها ووضَّحَتْها كُتُب الفقه في ضوء يأخذ بَللَه، وهو اللَّية الجزئية التي فصَلَتها ووضَّحَتْها كُتُب الفقه في ضوء السنة (۱) والأثار الواردة في هذا المجال، لكل حالة من الحالات المذكورة وغيرها، على اختلاف بين العلماء في بعضها أو جُلُها.

وكذلك بالنّسبة لِعَفُو المَجْنيُ عليه عن الجاني، في إحدى تلك الجنايات المشار إليها، فيه نّفس المجال الّذي ذكرناه سابقاً عند حديثنا عن القتل بأنواعه، بل العفو محبّلُ، كما قال الله تعالى في الآية السابقة، وعقب ذكر القصاص: ﴿ فَمَن نَصَدُفُ عَبِهِ فَهُوّ كَفَارَةٌ لَا أَهُ .





⁽١) أنظر على سبيل المثال: (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، لابن الأثير، ج٤، ص١٤-٤١٨، (الفصل الثاني في دِيّة الأعضاء والجراح)، الأحاديث: ٢٤٩٥- ٢٠٠٧.

المطلب الثاني: الصَّلْبُ، أو قطع اليّدِ والرّجل منْ خِلافٍ، أو النَّفي مِنَ الأَرض لِحِفْظِ أَمْنِ النَّاسِ

وشرع الله الحكيم الجبّار جلّ وعزّ، هذه العقوبات الأربع، لكلّ من يقوم بِتَرويع الناس وتنغيص أمنهم، سواء بقطع الطريق، أو بأية كيفية أخرى، وسواء كان بصورة فردية، أو جماعية.

قال الله تعالى بِهذا الصدد: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسُولَهُ وَيَسُعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَكَلَبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم وَيَسَعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَكَلَبُوا أَوْ تُقَطِّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم فِي وَنَّا خِلَافٍ أَوْ يُنفَوا مِن اللَّرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنِيَّ وَلَهُمْ فِي اللَّيْنَ عَلَيْمٌ فَأَعْلَمُوا اللَّهُ مَا عَلَيْمٌ فَأَعْلَمُوا اللَّهُ عَلَيْمٌ فَأَعْلَمُوا المائدة].

وقد اصطلح العلماءُ على تسمية هذه الجريمة بـ(الحِرابة) أو (قَطْع الطريق)، واختلفوا في كيفية إجراءِ هذه العقوبات الأربع، على أولئك النين وصفهم الله تعالى بـ ﴿ يُكَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ و ﴿ وَيَسَعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾، لكن الذي يبدو من ظاهر الآية، وعليه رأي الأكثرية، هو أَنْ تُرتَّبَ العقوبا ُ الأربع بالشكل التالي:

- أ مَنْ قتل الناس الآمنين، فَجزاؤه القَتْل: ﴿أَن يُقَتَّلُوا ﴾.
- ب ومن قام بالقتل وأخذ المال، فجزاؤه الصَّلْبُ (أَي القَتْلُ صَلْباً): ﴿أَوَ لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ يُصَكِّلُونا﴾.
- ج ومن أُخذ المال فقط، ولم يقتل أُحداً، فجزاؤه قَطْعُ يده اليُمنى

ورِجْلهِ اليُسْرى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ ﴾، أي تقطع يده الّتي رَقَ بِها وسطا بِها على أموال الناس، ورِجْلَه (أي قدمه) التي مشى بها.

د - ومن لم يرتكب جريمة سوى ترويع الناس، فجزاؤه أَنْ يُبْعَد مِنْ بلَدِه إلى آخر: ﴿أَوْ يُنفَوّا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾.

ويقول تعالى مُعَقباً على هذه العقوبات الصّارمة الرّادعة: ﴿ ذَالِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِي ٱللَّذِيّا وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾، أَيْ: إِن لأُولئك المجرمين، بالإضافة إلى تلك العقوبات المُخْزِيّةِ في الدنيا، عذابٌ عظيم في الآخرة، - وذلك إذا ماتوا قبل الإقلاع والتوبة النصوح -.

ولكن هذه العقوبات تُنفذُ على مَن أُخِذَ مُتَلَبِّساً بِجَريمته، أو سَلَّم نَفْسه بعد أَنْ صار مغلوباً على أَمره، ولكن مَنْ تابَ من فعلته تلك، وسلَّم نَفْسه طواعية إلى السلطة الشرعية، فهو يُغفى عنه، ولا يُعاقبُ على ما ارتكبه، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقَدِرُواْ عَلَيْمٍ فَاعَلَمُواْ أَنَ الله عَفُورٌ رَّحِيمٌ (أَنَ عَلَيْمٍ فَاعَلَمُوا أَنَ الله عَفُورٌ رَّحِيمٌ (أَنَ عَقوبة الجريمة المذكورة من نوع (حق الله) وليس من نوع (حق الناس)، كالقصاص والدية وعقوبات قطع الأعضاء أو تعطيلها، لِذا فقوله تعالى: ﴿فَاعَلَمُواْ أَنَ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ، دليلٌ على أَن تعطيلها، لِذا فقوله تعالى: ﴿فَاعَلَمُواْ أَنَ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ، دليلٌ على أَن مَن تابَ وأَقْلَعَ ورَجَعَ إلى الطاعة طواعية، لا يُطالَبُ بِشيء من قبل الناس المتضررين (۱)، وهذا هو الرأي الراجح حسبما أرى، وهنالك رأي آخر، أنه يُطالب بحقوق الناس فقط (۲).

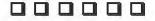
وكما قلنا من قبل، فَقْد سمَّى العلماءُ هذه الجريمة بـ (قطْع الطريق) وفاعليها بـ (قُطْع الطريق)، ولكن ليس بالضرورة، ألّا تتم هذه الجريمةُ إلّا بوسيلة قَطْع الطريق، ولِهذا قلنا في تعريفها: (سواء بِقَطْع الطريق، أو بأية

⁽١) ولكن من وظيفة الحكومة أن تقوم بإحقاق الحق، والتعويض عَمّا لحق بِهم من أضرار معنوية أو مادية.

⁽٢) أنظر فتح القدير، للشوكاني، ج٢ ص٤٨.

كيفية أُخرى)، والله تبارك وتعالى أَطْلَق القُول ولَمْ يُحَلَّذُه بِشيء، أو بصورةٍ دون أُخرى، فقال: ﴿... ٱلَّذِينَ يُحَالِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَيَسْعَونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا...﴾ [المائدة: ٣٣]، ومعلوم أنَّ في عصرنا هذا توجد شبكات وتنظيمات لجماعات (مافيا) دولية ومحلية وتوجد عصابات ومجموعات للسرقة والخطف والسُّطو على البيوت في المدن إذاً: لا مَعنى لتخصيص هذه الجريمة النكراء بمكان دون آخر، ولا بطريقة وصورة دون أُخرى، وخصوصاً بعد أن أَطْلَق الله تعالى القُولَ في التعريف بمرتكبيه، ولَم يُقيدُهُ بشيء: حالة، أو مكان، أو صورة..

وأُذكر بأنَّ تسمية الله الحكيم جلِّ وعلا، مرتكبي الجريمة المذكورة برمحاربي الله ورسولِهِ)، يُظهِرُ مَدى حِرص شريعة الله تعالى على أَمْن الناس واهتمامها به، أَوَلا يكفي أَنْ يعتبر الله العزيز القائمين بتعكير صفو أَمْنِ الناس، وتنغيص حياتهم، بأنَّهم إِنَّما يُحاربون الله تعالى ويُحاربون رسولَه، من جرّاء إخلالِهم بِأَمْنُ الناس! ا





المطلب الثالث: الجَلْدُ مائةً لِصَوْن أعراض الناس

العقوبة المحدَّدة الثالثة في كتاب الله هي عقوبة (الزِّني)، وهي أَنْ يُضرب لِ من الزّاني والزّانية، اللّذين زَنَيا مُخْتارَيْن، مائة جلدة وعلى مرآى مجموعة من المسلمين ـ وانَّما قيدنا الزنى بكونه اختيارياً، لأن كلمتي: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالرَّانِيةُ على الجنس والإستغراق، ولكن هناك نصوص شرعية كثيرة تدل على رفع المؤاخذة والعقاب عن الذنوب التي تَقَع في الحالات التي يَفْقِدُ فيها الإنسانُ الإختيار، أو الرُّشدَ أو الوعي (۱) ـ كما قال الله العظيم: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَعِلْمَ

⁽١) وهذه أمثلة من آيات مباركة وأحاديث شريفة في هذا المَجال:

^{1- [}عن ابن عباس هُ قال: لَما نزلت هذه الآية: ﴿وَإِن تُبَدُوا مَا فِي اَنْسُكُمْ اَوْ لَمُخُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللّهِ ... ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قال: دخل قلوبهم فيها شيء، لَم يَدخُل قلوبهم من شيء، فقال النّبيُّ: قولوا سَمِعنا وأطعنا وسلّمنا، قال: فألقى الله الإيمان في قلوبهم من شيء، فقال النّبيُّ: قولوا سَمِعنا وأطعنا وسلّمنا، قال: فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَقْسًا إِلّا وُسْمَهَا لَهَا مَا كَسَبَتَ وَعَلَيْهَا مَا أَكُسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا أَكُسَبَتُ وَعَلَيْهَا لَهُ اللّهِ وَلَمْ لَهُ اللّهُ وَلَا يَكُونُ اللّهُ وَلَمْ لَنَا إِلَّهُ وَلَمْ لَنَا لَا تُواخِذُنَا إِنْ لَسِينَا أَوْ أَخْطَأَوا ... ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال: قد فعلت ﴿ ... وَاعْفِر لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْ وَلَا تُحَمِّلُنَا مَا لا طاقة لَنَا بِهِ مُ ... ﴾، قال: قد فعلت ﴿ ... وَاعْفِر لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْ وَلا تُحَمِّلُنَا مَا لا طاقة لنَا بِهِ مُ ... ﴾، قال: قد فعلت ﴿ ... وَاعْفِر لنَا وَارْحَمْنَا أَنْكَ مُولِنَا عَلَا اللهُ وَسُعَ عَن أُمْتِي الخطأ والنّسيان وما استكرهوا عليه]، والحاكم وغيرهم. الخالية وضّع عن أمّتي الخطأ والنّسيان وما استكرهوا عليه]، صحيح ابن ماجه: ٢٠ [إنَّ الله وضّع عن أمّتي الخطأ والنّسيان وما استكرهوا عليه]، صحيح ابن ماجه: (١٦٦٤)، للألباني.

٣ - ﴿ مَن كَفَر ۗ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ إِلَّا مَنْ أُكَرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَيِّنٌ بِٱلْإِيمَنِنِ... ﴾ [النحل: ١٠٦].

٤ - ﴿ لَا يُكُلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا مَاتَنَهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق: ٧].

مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَدُةً وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِيرُ وَلِيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞﴾ [النور].

والمُلاحَظ أن الله تعالى ذكر هذه العقوبة (مائة جَلْدة) للزّناة والزّواني عموماً، ولم يُقَيِّدُها بِحالة ما قبل الزواج (البِكر) أو بعده.

ولِهذا يَبْدو أَنَّ عقوبة جريمة الزنى عموماً، سواء كان الزّانيان بِكْرَين (غير متزوِّجَيْن)، أو متزوجَيْن (مُحْصنَيْن) هي هذه فحسب (مائة جلدة).

ومِمّا يدلّ على صحّة هذا الرأي، هو الدليل التالي:

ذكر الله تعالى في معرض الحديث عن التزوّج بالمملوكات، لمن لَم يُستَطِعْ مِنكُمْ طُولًا أَن يُساعِدْهُم وضعهُم المالي، التزوّج بالحرائر: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طُولًا أَن يَسَعَطِعْ مِنكُمْ الْمُوْمِنَتِ فَمِن مَّا مَلَكُتْ أَيْمَنْكُمْ مِن فَنيَرْكُمُ الْمُوْمِنَتِ وَمِن مَّا مَلَكُتْ أَيْمَنْكُمْ مِن فَنيَرْكُمُ الْمُوْمِنَتِ وَمِن المملوكة وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمنِكُمْ بَعْضُكُم مِن بَعْضُ مَع عقوبة المرأة الحُرّة: ﴿ . . . فَإِذَا أَحْصِنَ المعتزوجة التي تَزني، هي نِضفُ عقوبة المرأة الحُرّة: ﴿ . . . فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِن أَتَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى المُحْصَنَتِ مِن العَدَابِ . . . فَإِذَا أَحْصِنَ الساء : ٢٥]، والمقصود بكلمة (المُحْصَنات) هنا أي (المتزوجات) من النساء الحراثر، لِذا يَجِب أن تكون عقوبة النساء المتزوجات الحرائر، بِحيث المتزوجة الزانية، وبِما أنَّ الله يمكن تنصيفها (أي جعلها نصفين)، لأن الله تعالى جعل عقوبة المملوكة المتزوجة الزانية، وبِما أنَّ الله تعالى: أولاً: لَم يذكر عقوبة على زنى النساء الحرائر، سوى الجلد مائة، وثانياً: إنَّ عقوبة (الرَّجم) الواردة في السنة لا يُمكن تنصيفها، إذاً:

عقوبة الحُرَّة المتزوجة الزانية، هي (الجَلد مائة)، ونِصْفها: (خمسون جلدة) هو عقوبة المملوكة المتزوجة الزانية.

ونَزِيد هذه المسألَة وضوحاً، فنقول:

ان كلمتي (المحصنات) و(المحصنين) قد وردتا في كتاب الله بِمعنيين ويَتَحدَّدُ أَحدُهُما حسب اقتضاء المقام وطبيعة السياق، والمعنيان هُما: (العفيفات والعفيفون) و(المتزوِّجات والمتزوِّجون).

SAA

فهاتان الآيتان - مثلاً - استعملت فيهما الكلمتان، بِمعنى (الرجال العفيفون) و(النساء العفيفات):

- () ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَذِينَ أُوتُوا ٱلْكِئنَبَ حِلُّ لَكُو وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَكُو وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَكُونَ أُوتُوا ٱلْكِئنَبَ مِن قَبْلِكُمْ إِنَّا لَمُثَمِّ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِن ٱلْذِينَ أُوتُوا ٱلْكِئنَبَ مِن قَبْلِكُمْ إِنَّا عَلَيْ مُسَلِفِحِينَ وَلَا مُتَخِذِئَ ٱخْدَالٍ . . . *
 المائدة: ٥].
- ٢) ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَا مَلَكَتَ أَيْمَالُكُمْ مِن فَلْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ . . . مُحْصَلَاتٍ غَيْرَ مُسَلفِحَاتٍ وَلَا مُنْكِذَاتِ أَيْمَالُكُمْ مِن فَلْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ . . . مُحْصَلَاتٍ غَيْرَ مُسَلفِحَاتٍ وَلَا مُنْكِدًاتِ أَيْدَانٍ . . . [النساء: ٢٥].

وكون كل من: (المحصنات) و(المحصنين) في الآيتين بِمعنى العفيفات والعفيفين، واضح جداً، يُغني عن الإيضاح.

ولكن في هذه الآية: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتَ الْمَسَاءِ يقصد بِهِنَّ المَسْاءِ يقصد بِهِنَّ المتزوِّجات، وذلك لأن الآية جاءت في سياق يَتَحدَّث عن المحرَّمات من النساء، والذي بدأ بقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ مُ أُمُهَكَتُكُمُ مَ . . ﴾ [النساء: ٣٧]، فجعل الله تعالى النوع الرابع عشر من النساء المحرَّمات على الرِّجال، النساء المتزوِّجات، أي ذوات البَعل، ثم استثنى منهنَّ اللاتي يَصِرْنَ مَملوكاتِ، ويفقِذن عِضمَة الزوجية، بِسبب الأَثر وصيرورتِهنَّ مَملوكات!

وكذلك المقصود بقوله تعالى في سياق الحديث عن المملوكات المتزوِّجات: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾، هو: فإذا تزوَّجْنَ.

وانّما سمَّى الله تعالى كلاً من الرجال والنساء المتزوجين والمتزوّجات، والمتعفِّفين والمتعفِّفات (مُحصِنين ومُحْصَنات)، لأن كلاً من الزَّواج والعِفة كالحِضن للإنسان، يصونه عن الإِنْحراف والإِنْجراف مع رياح الشهوات (١).

⁽١) المصباح المنير، ص٧٥، ٧٦.

وكلمة (المُحْصَنات) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا آ أُحْصِنَ فَإِنَ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةِ فَكَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ... ﴾ [النساء: ٢٥]، إِنَّما هي بمعنى المتزوِّجات، ولا يُمكن أن تكون بِمعنى العفيفات، كي نقول: يُحتَمل أن يُقْصَد بِها البنات (الأبكار)، وبالتالي تكون (ماثة جلدة) عقوبة الزواني الأبكار فقط، ويبقى (الرَّجم) للمتزوِّجات الحرائر إذا زَنَيْنَ، وذلك لأنَّ الله تعالى لَمْ يُسَمِّ في كتابه قط، المرأة الزانية (مُحْصَنةً)، ولا يُمكن أن يُظلِق كتابُ الله الحكيم، هذا الإسم على امرأة لطَّخَتْ نَفْسَها بالزنى والفجور، ولَمْ تَصُنها!

ذا بالنسبة لكتاب الله المُختَوي على لُبُ شريعة الله ومَثنها، إذْ لَيسْتِ السنّةُ النبويَّة سوى شرح وبيانِ لكيفية تطبيق أحكامه وإيضاح لِما أُجمِلَ فيه من حقائق وأحكام، وأما بالنسبة لسُنّة رسول الله على والذي ثبت فيها رَجمُ الزّانيين المتزوِّجين بالحجارة حتى الموت، كما جاء في (صحيح مسلم) أنه على أمر بِرجم (ماعِز)، والمرأة (الغامدية) فَرُجِما، فلا بدَّ من أَن نقول أَحَدَ شيئين التاليين، كي تَنسجِمَ السُنّةُ مع كتاب الله تعالى:

أولاً: إنَّما فعل ذلك رسول الله على من باب السياسة الشرعية، ولَيْس كحدِّ وعقوية شرعية.

ثانياً: أو أَنْ نقول: إنَّ آية النور (الآية الثانية) نَسَخَتْ عقوبَةَ الرَّجْمِ، ووحَدَ عقوبَة الزِّني بكلا نوعيه بـ(مائة جلدة)، ومن الواضح أن القول بالنَّسخ إنّما يستقيم، إذا كانت حادثة الرجم سابقة على نزول الآية الكريمة.

وبَعْدُ، فهذا هو ما أراه صواباً وحقاً، بالنّسبة لِمعنى الآية (٢) من (النور)، وبالتالي بالنسبة لعقوبة الزّنى عامة، سواء كان بين بكرين (غَيْر متزوجين) أو بين متزوجين، ولكن، إِنْ حالَ دليلٌ شرعيٌ قاطع وحاسم، دون صِحَّة كلا هذين الرَّئيين اللّذَيْنِ، حاولنا بِهما التوفيق بين الآية المباركة والسنة الشريفة، فأستعفرُ الله، ثُم أستغفر الله، ثُم أستغفر الله، أن أقول شيئاً يُخالِفُ سُنَة رسولِ الله عَلَيْ.

...

ومن المعلوم أنه حينذاك، يَنبغي أنْ يقال:

إنَّ الآية الكريمة وإِن كانت مطلقة، ولكن قَيَّدَتْهُ السُنَّة النبويَّة، وبالتالي يكون المقصود بـ(الزانية والزاني) هو البكران فقط، دون المتزوِّجين.

وإِثبات جَريمة الزِّني يكون بأحد الطريقين التاليين، فقط:

أ - إقرار الزّاني أو الزّانية:

والإقرار سيّد الأدلة، وقد رجم رسولُ الله على ماعِزاً والغامدية ، بعد أن أُقُرا على أنفسهما بالزّني، كما هو في (صحيح مسلم وسنن أبي داود)(١).

ب - شهادة أربعة شهود:

وذلك لأن الله تعالى قال بالنّسبة للقاذفِ الّذي يَتَّهِم امرأَةُ عفيفة بالزّنى: ﴿وَٱلَّذِينَ بَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُولُ بِأَرْبِعَةِ شُهَلَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ مَنَيْنَ جَلْدَةً . . . ﴾ [النور: ٤].

وهناك تفاصيل خلافية في هذه المسألة، بالنسبة لقبول أو عدم قبول شهادة النساءِ فيها، لا مَجال هنا للخوض فيها.

وهناك آية أخرى في سورة (النساء) ذكر الله تعالى فيها عقوبة النساء اللّاتي يأتين الفاحشة، وقد فهم أكثر المفسّرين تلك الآية، على أنَّ المقصود بِها هو النِّساءُ الزَّواني، ويقولون بأَنَّ تلك الآية نزلت قبل نزول آية (النور) وبيان عقوبة الزّواني والزّناة فيها، ولكني أرَجِّحُ فهما آخر للآية المشار إليها، والتي هذا نصُها:

﴿ وَٱلَّذِي يَأْتِينَ ٱلْفَاحِشَةَ مِن لِمُكَايِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ ٱرْبَعَكَةً مِّنكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ ٱرْبَعَكَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَآمْسِكُوهُكَ فِي ٱلْبُدُوتِ حَتَى يَتَوَفَّنُهُنَّ ٱلْمَوْتُ ٱوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَمَنَّ سَكِيلًا فَإِن شَهِدُوا فَآمْسِكُوهُكَ فِي الْبُدُوتِ حَتَى يَتَوَفَّنُهُنَّ ٱلْمَوْتُ ٱوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَمُنَّ سَكِيلًا فَإِن شَهِدُوا فَآمْسِكُوهُكَ إِنْ اللَّهُ لَمُنَّ سَكِيلًا فَيْ اللَّهُ الْ

⁽۱) صحيح مسلم: (١٦٩٤)، وسنن أبي داود: (٤٤٣١).

والّذي يَبْدو لِي في هذه الآية الكريمة، هو أَنَّها تتحدَّث عن النساءِ المُساحِقاتِ بَعْضِهنَّ مع بعض، وبناءً عليه: فالمقصود بكلمة (الفاحشة) فيها، هو السِّحاق ولَيْس الزُّني.

ويُمكننا الإستدلالُ على صِحَة هذا الرأي، بِما يلي:

- إنَّ الله تعالى أَفْردَ ذكر النساءِ اللاتي يأتين الفاحِشة، ولَمْ يَقْرِنْهُ بالرُّجال، ومن الواضح أَن الزِّني لا يتم إلا بين الجنسين.
- إنَّ كلمة (الفاحشة) وإنِ استعملت وصفاً لِلزَّنى، كما قال تعالى:
 ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَنَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿ الإسراء]، ولكن لَيْست بمفردها مُتَعينة في الزِّنى، بَلْ تعني كلَّ فِعْلة قبيحة، بدليل:

والمقصود بِها هنا، كما هو مفهوم من السياق، ومن قصة سبب نزول هذه الآية والآيات التي قبلها وبعدها الواردة في صحيحي البخاري ومسلم، هو إيذاء أمهات المؤمنين أو بعضهن لرسول الله على بمطالبته إياه بزيادة النفقة (۱).

وفي سورة (الطلاق) الآية (١): ﴿ يَاأَيُّهَا النَّيِهُ إِذَا طَلَقَتْدُ النِّسَآةَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَلَيْتُوهُنَّ إِذَا طَلَقَتْدُ النِّسَآةَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِلَّتِهِنَ وَلَا يَغْرُجْنَ لِعِلَّتِهِنَ وَلَا يَغْرُجْنَ لِعِلَّتِهِنَ وَلَا يَغْرُجْنَ إِلَا تُعْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَغْرُجْنَ إِلَا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةِ مُبَيِّنَةً . . . ﴾ ، أيضاً المقصود بـ (بفاحشة مبيئة) أي: إيذاء الزوج أو أقاربه.

⁽١) رَوَاهُ البخاري برقم: ٤٧٨٥، ورواه مُسْلِمٌ برقم: (١٤٧٨).

- ب وكذلك سمَّى (البُخْل) بالفحشاء، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضَّلاً ... ﴾ يَعِدُكُمُ الفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلفَحْسُاءَ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضَّلاً ... ﴾ [البقرة: ٢٦٨].
- ج كما وجعل (الفاحشة) وصفاً لعمل قوم لوط عَلَيْتُلَا في أكثر من آية، منها: الآية (٥٤) من (النمل): ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اللّهِ أَوْنُ مَن أَنْتُم تُبْصِرُون ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اللّهِ اللّهِ مَن اللّهِ مِن اللّهِ اللّهِ اللهُ اللّهِ اللهُ اللّهِ اللهُ اللهُ

ومن الجليِّ أَنَّ المساحقة بين النساءِ، فعلة قبيحة، وبالتالي يَشْمُلها مفهوم كلمة الفاحشة.

- ولم يذكر الله تعالى في الآية سوى عقوبة النساءِ الآتيات بالفاحشة، وهي: ﴿... فَأَمْسِكُوهُ أَنْ فِي الْبُيُوتِ حَتَى يَتَوَفَّنُهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجَمَلَ اللّهُ هُنَّ سَبِيلًا ﴿ [النساء: ١٥]، ولو كان المقصود بالفاحشة في الآية هو الزّنى، لَشُفّعَتْ عقوبَتُهن بعقوبة الرجال الزّناة، الّذين شاركوهن في الإثم.
- أم إِنَّ الله تعالى كما ذكر الفاحشة الأنثوية بين النساء الشاذات المنحرفات، كذلك ذكر في الآية التي بعدها، الفاحِشَة الذكورية بين الرجال المنحرفين الشوّاذ، أي الذكوريّين الّذين يعملون عمل قوم لوط عَلَيْتُلا ، حيث قال تعالى: ﴿وَالّذَانِ يَأْتِينِهَا مِنحُمْ فَاذُوهُمَّا لَوط عَلَيْتُلا ، حيث قال تعالى: ﴿وَالّذَانِ يَأْتِينِهَا مِنحُمْ فَاذُوهُمَّا فَا نَعْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله تعالى سمّى المذكورة في الآية السابقة، وقد ذكرنا آنِفا، أن الله تعالى سمّى العملية الجنسية الشاذة الذكورية فاحشة.

ولا شك أنه لا يُمكن أن يكون المقصود بقوله تعالى: ﴿وَٱلْذَانِ يَأْتِيكَنِهَا مِنكُمْ ﴾، إلا عمل قوم لوط، وذلك لأن (الَّذان) ضمير اثنين من الذكور، وكلمة (منكم) راجع إلى المخاطبين الّذين هم المؤمنون الرُّجال، بدلالة

السياق منذ آية: ﴿... فَأَنكِوُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَآءِ... ﴾ [النساء: ٣]، إذ لا يصلح ذلك الخطاب وسائر الخطابات التي أتت بعده، إلا للرّجال، وأما كلمة ﴿يَأْتِينِهَا ﴾ فهي نص على أن هناك عملاً يفعله اثنان من الذكور، ثُم بدلالة السياق، علمنا أن ذلك العمل هو الفاحشة، وانّما جاز عطف هذه الفاحشة التي يفعلها اثنان من الذكور، على تلك تفعلها النساء بعضهن مع بعض، لأنّهما من جنس واحد، إذ كلتاهُما عملية جنسية مثلية شاذة، إلّا أن الأولى بين الإناث، والثانية بين الذكور.

بَلْ لَو لَم يكن المقصود بالفاحشة في الآية الأولى، السّحاق والعملية الجنسيَّة الشاذة بين النساء، لما حَسُرَ عطف العملية الجنسيّة الشاذة بين الذكور عليها، وذلك لأنَّ استعمال كلمة الفاحشة في سياق واحِد، لمعنيين مُ تلفين كالزِّني، وعمل قوم لوط يبدو بعيداً، بخلاف استعمالها لمعنيين متجانسين، وهُما الشذوذ الجنسي الإناثي، والشذوذ الجنسيّ الذكوريّ.

أَجَلْ:

هذا هو الفهم الذي أَطْمَئِنُ إليه الآن للآية الكريمة، وهذه هي بَعضُ أَدلَّتي عليه، ولكنِّي لا أُخفيكم أن الإِشكال الوحيد الذي لا أعلم الآن له جواباً هو: قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَمُنَّ سَبِيلًا ﴾، وقد جاء في بعض الأحاديث أنّه لَما أنزل الله تعالى بداية سورة (النور) قال رسول الله ﷺ: الحُدُوا عَنِي، قُد جَعَلَ لَهُنَّ سِبيلاً، البِكر بالبِكر جَلدُ مائةٍ وَنَفِي سَنة، والثيّبُ بالثيّب جَلْدُ مائةٍ والرَّجم » رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (١٦٩٠)، وَالتُرمِذِيُّ: (١٤٣٤)، وَالتُرمِذِيُّ:

وإن كان بين ظاهر هذا الحديث - الذي لا أعرف مدى صِحَّةِ انتسابه إلى نبيً الله ﷺ - وبين آية النور، لا يبدو أن هناك كثيرَ انسجام، اللهم إلّا إذا كان مع الآية، آية أو آيات أخرى، نَصَّتْ على الأحكام التي جاءت

في السنّة - كما جاء هذا في بعض الآثار^(۱) - ثُم نُسِخَتْ تلاوتُها وبقيت أحكامُها، كما يقول كثيرٌ من العلماء، وعلى أية حال، فهذه المسألة بالنسبة لي لا تَخلو من إشكال.

والآن ١٥ ربيع الأول ١٤٣٤هـ، ٢٧/١/١٣١ م أقول:

ذلك ما كنت كتبته وقت كتابة الكتاب في السبجن، ولكن بعد أن شرَعتُ بتأليف تفسيري للقرآن باللغة الكوردية والمُسمى ما معناه: (تفسير القرآن العلي المبارك)، ووصلتُ إلى تفسير هذه الآيات وراجعت كلّ التفاسير التي وقعت عليها يدي، ووقفت طويلاً أمام تفسير هذه الآيات، وققني الله تعالى لحَلِّ هذا الإشكال، كما بيَّنت هذا في المجلَّد الثالث من التفسير المذكور بالتفصيل، والذي سألخصهُ في الأسطر التالية:

إنما المقصود بقوله: ﴿ . . . فَأَمْسِكُوهُنَ فِي الْبُنُوتِ حَتَى يَتُوفَنَهُنَ الْمَوْتُ الْمَوْتُ الْمَوْتُ النساء اللّاتي يرتكبن تلك الفعلة القبيحة (السُّحاق) حتى يُنهيهُنَّ الموتُ، أو يَهديهن الله طريقاً إلى التوبة والصلاح، فيخرجن من الحبس أو الإقامة الجبرية.

(١) ومنها هذا الأثر:

[عن ابن عباس أنه الله يخطب ويقول: إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب، وكان مِمّا أنزل عليه: آية الرجم، فقرأناها ووعَيناها ورجَمَ رسول الله رَجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمن أن يقول قائِل: ما نَجِدُ آية الرَّجم في كتاب الله، فَيضِلُوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه، فإن الرجال في كتاب الله حق على من زنا، إذا أُحصِنَ من الرجال والنساء، إذا قامتِ البيئة أو كان حَمْلُ، أو الإعتراف، وأيمُ الله لولا أن يقول الناس: زاد في كتاب الله، لَكتَبتُها الحرجه البخاري: (١٢٨)، ومسلم: (١٦٩١)، ومالك: والترمذي: (١٢٩١)، وأبو داود: (٤٤١٨)، وغيرهم.

وقال النووي في شرح مسلم أراد بآية الرجم: (الشَّيخ والشَّيخة إذا زنيا فارجموهُما البتة).

أنظر: (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، ج٣، ص٤٩٤ - ٤٩٦. الحديث رقم: (١٨١٠).

ولا يمكن أن يُفسَّرَ قولهُ تعالى: ﴿ أَوْ يَجَعَلَ اللَّهُ لَمُنَّ سَبِيلًا ﴾ ، بالحديث المذكور، لأن الحديث لم يُذكر فيه سوى العقوبة الشديدة، ومعلوم أن العقوبة ليست سبيلاً لَهنَّ، وخصوصاً للمُتزوِّجين، اللهم إلّا أن تكون سبيلاً إلى الموت!!

وكلمة السبيل للخروج من مأزِق ما، ومعلوم أن التوبة والصلاح، هو ذلك الفرجُ الذي يُنجي الإنسانَ من الضّيق والحَرجَ في الدنيا والآخرة.

وأما الحديث فلا يمكن أن يكون حديث رسول الله على وذلك التصادمهِ مع كل من:

١ - نص القرآن في عقوبة الزانيين: ﴿الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَآجَلِدُوا كُلَّ وَبَعِدِ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَدُوا كُلِّ وَبَعِدِ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلَدُوا كُلِّ وَبَعِدِ مِنْهُمَا مِأْنَةً جَلَدُوا كُلِّ وَبَعِدِ مِنْهُمَا مِأْنَةً
 جَلَدُّةٍ . . . ﴾ [النور: ٢].

٢ - السنة العملية للنبي على ، وهي رجم الزانيين المُحصِنَين (المتزوجَين).

اذ الحديث جمع بين عقوبتين: الجلد والنَّفيُ للبكرين، كما وجمع بين عقوبتي: الجلد والرجم للمتزوجَين (الثّيبين).

لذا فنحن مُضْطَّرُون أن نحكم على الحديث بكونه غير صحيح مَتناً ودراية، وبأنَّه لَم يَقُلْهُ النبي ﷺ، وإنْ صحَّ رواية، وذلك لاستحالة تعارض قول رسول الله ﷺ مع كتاب الله تعالى، ومع سُنَّته العملية!

ومِمّا يَجْدرُ ذكره هنا: أنه ليس صحيحاً أن القول بكون الجلد عقوبةً للزّني مُطْلقاً، بِغَضٌ النظر عن كون الزّانيين بِكرين أو متزوّجين، هو قول الخوارج فقط، كما قالَهُ بعض العلماء، وذلك بدليل هذا الأثر:

[قال أبو إسحاق الشَّيناني: سألت ابن أبي أوفى: هَل رَجَمَ رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قلت: قبل سورة (النور) أم بعدها؟ قال: لا أدري]، أخرجه البخاري: (٦٣١٥)، ومسلم: (١٧٠٢).

وقال الحافظ (ابن حجر) في (فتح الباري)، حول هذه المسألة:

(وفائدة هذا السؤال: أن الرَّجْمَ إنْ كان وقَعَ قَبْلَها، فيمكن أنْ يُدّعى نَسْخُهُ بالتخصيص فيها على أن حَدَّ الزّاني الجَلْدُ، وإن كان وقع بعدها،

يمكن أنْ يُسْتَدلَّ به على نَسْخ الجَلْد في حقِّ المحْصَن، لكن يُرَدُّ عليه أنه من نَسْخ الكتاب بالسنَّة، وفيه خِلاف، وأُجيب: بأن الممنوع نَسْخُ الكتاب بالسنَّة، إذا جاءت عن طريق الآحاد، وأما السنَّة المشهورة فلا، وأيضاً فلا نَسْخَ وانَّما هو مُخَصَّصُ بغير المُحْصَن)(١).

إذن: فَمَسألة الرَّجم ليست خالية من خلاف العلماء والأخذ والردِّ بينهم، والرّاجح عندي أن عقوبة رجم الزّاني، منسوخة بآية سورة النور، ولا شكَّ أن كون جملة: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهُما البتة) قرآناً، متوقف على دليل قاطع حاسم، وذلك لأن كون جملة ما قرآناً، يَحتاج إلى إثباته كونَها متواترة، وهذا ليس موجوداً هنا.

وكما أعلن الله الحكيمُ أَنَّ عقوبةَ النساءِ اللاّتي يأتين الفاحشة، هي السّجنُ حتى الموت، إلا أَنْ يَجعل الله لَهنَّ سبيلاً أخرى، وانقدحَ الآن وفي اللحظة التي كنت أكتب فيها هذه المسألة - في ذهني، أنَّه ربَّما (٢) المقصود بتلك السبيل التي يَجعلها الله لتلك النسوة المُعاقبات بالسّجن مدى الحياة على ارتكابِهن الفاحشة، هي: (صَلاحُهنَّ وتَوبَتُهنَّ إلى الله تعالى، واقتناع السلطة الشرعية، بتلك التوبة وذلك الصّلاح، ومن ثُمَّ إفراجُها عنهنَّ)، كذلك بالنسبة للفعلة القبيحة التي يرتكبها الذكور بينهم، أعْلَن أن عوبتهما هي: إيذاؤهُما: ﴿ ﴾، والإيذاءُ لفظٌ عامٌ يشمل كلَّ أنواع اللَّذي الجسدي والنفسي، وإن كان الأذى الجسدي هو المتبا رُ إلى الذهن، وبناءً على هذا: للسلطة الشرعية الصَّلاحيةُ التامة في اختيار نوعية الأذى الذي تُعاقِبُ به كلاً من الفاعل والمَفعول من الذكور، بُغية انتهائهما وإصلاحهما.

هذا وقد وردت أحاديث في السنّة النبويّة، بشأن كيفية عقوبة الذكوريين من الرجال، سواء منهم الفاعلين والمفعولين، وبما أن

⁽١) أنظر: جامع الأصول لأحاديث الرَّسول ج٣، ص٥٤٠.

⁽٢) ثم حَسَمْتُ هذه المسألة كما ذكرت آنفاً، ورجّحتُ هذا الإحتمال فيها، بعد الدراسة والتأمل عند تفسيري للآية في تفسيري لكتاب الله المبارك.

رسول الله على لم يَحسم الموضوع، أو أن الأحاديث لَم تَبْلُغ صِحَّةُ نسبتها اليه، درجةً تُطَمْئِنُ العلماءَ إلى الإتفاق على حكم واضح فيه، لِذا فقد اختلف أهلُ العلم من الصحابة في فَمَنْ بعدهم فيه، وان كان أكثرهم يَميلون إلى أنه يَجب أن يقتل الفاعلُ والمفعولُ به كلاهُما، استناداً إلى حديث: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْم لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: (٢٥٣١) التِّرمِذِيُّ: (١٤٥٦)، وابْنُ مَاجَه: (٢٥٣١) قال الشيخ الألباني: صحيح.

ولكنّي أرى أنَّ هذه العقوبة أيضاً، تركها الشارع الحكيم في دائرة العَفو والمباح، كي يتصرَّف حِيالَها وليُّ الأَمر، وينظر فيها حسب مقتضيات الظروف والأحوال، ولِهذا اكتفى بوضع إطارٍ عامٍ لَها، والّذي يتمثل في إيذاء الفاعل والمفعول: ﴿فَاَذُوهُما ﴾.

وقد جعل الله الحكيم حدّاً وغاية لذلك الإيذاء ينتهي إليها، كما قال: ﴿ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ تُوَّابًا رَّحِيمًا ﴿ اللّهِ فَإِن اللّهِ اللهِ اللهِ أَن تَحصل منهما توبة، ويبدو منهما صلاح، فإن تابا وأصلحا أنفسهما، واقتنعت السلطة الشرعية بذلك التحوّل الإيجابي فيهما، تنتهى مدة الإيذاء، وتتوقّفُ العقوبةُ بحقّهما.

ويُ فهم من قوله تعالى: ﴿ فَعَاذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ أنّهما إذا لم تحصل منهما توبة، ولَم يَبْدُ فيهما صلاحٌ وتَحوُّلُ إيجابي مُقْنِعٌ للسلطة الشرعية، يَجب أن تَسْتَمِرَ العقوبة الشرعية عليهما، بَل وأنا أرى - والله تعالى هو العليم الحكيم - أنّه إذا ما اقتنعت السلطة الشرعية تِجاهَ أَحَدِ من أولئك الشّواذ، بأنّه لن ينصلح وبالتالي يَئِسَتْ منه، فلها أَن تُوصِل الإيذاء (العقوبة الشرعية) عليه إلى حد قتله، تطهيراً للبلاد والعباد من شرّه ورِجسهِ وفساده، سواء كان فاعلاً أو مفعولاً.



المطلب الرابع: قَطْعُ اليّدِ صَوْناً لأَموالِ الناس

العقوبة الرابعة المنصوص عليها في كتاب الله الحكيم، هي قَطْعُ يَدِ السّارق والسّارقة اللّذَيْنِ يَسْرِقَانَ أموال الناس، كَما قال جلّ وعزّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَعُوا لَيْدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَلًا مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيدٌ ﴾ فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصّلَحَ فَإِنَ اللّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رّحِيمُ ﴾ [المائدة].

والملاحظ أن الله تعالى قَدَّمَ الذكر على الأنثى في السرقة، بِخلاف الزُّنى الَّذي قُدمت فيه المرأةُ على الرَّجل، ولعلّ الحكمة في ذلك هي أَنَّ السَّرقة المتوقِّفة على الجرأة والإقدام والقوة الغضبية والسَّبُعية، هي أكثر وقوعاً من الرِّجالِ عنها من النساء، كما أَنَّ الزِّنى، قلّما يقع ما لم تُبارِ المرأةُ وتَرضخ له.

ويُفْهَمُ من هاتين الآيتين المباركتين، فيما يَخصُ عقوبة السرقة، سبع حقائق ندرجها في سبعة بنود:

- كلمتا (السارق) و(السارقة)، وان كانتا معرَّفتين بالألف واللام الدالَّة على الجنسيَّة والإستغراق، ولكن هناك نصوص من الكتاب والسنَّة، تُقيَّدُ تلك الدَّلالة المطلقة كما قلناه بالنسبة للزّانيين كذلك -، ومن تلك النصوص:
- أ قوله تعالى: ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا . . ﴾ ، ومن الواضح أن

...

الّذي يَسْرِق لَيَسُدَّ به رَمَقه ويَدْفَعَ به جوعه، ليس في وسعه الصبر على النجوع والسكوت عنه إلى الموت، لِذا فهو لا يُكَلَّف به، وبالتالي فإذا سَرَق في تلك الحالة وبذلك الدافع، لا يستحق العقوبة.

- ب قال تعالى في كون كلّ من المحرّمات الأربع: (الميتة والدم المسفوح ولَحم الخنزير وما أُهِلّ به لغير الله) مباحاً للمضطر (أي الجائع المُشْرِفِ على الهَلاك والّذي لا يَجد غيرها): ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ يِهِ لِغَيْرِ اللّهُ فَمَنِ عَلَيْحُمُ الْمَيْتَةَ وَالدّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ يِهِ لِغَيْرِ اللّهِ فَمَنِ اللّهُ فَمَن الْمَيْتُ وَلا عَادٍ فَلا إِنْمَ عَلَيْهُ إِنّ اللّه عَفُورٌ رَجِيمُ ﴿ اللهِ اللّه الله الله على المناه على المناه على المناه الله على المناه الله على المناه المناه على المناه المناه الله على المناه المناه الله على المناه الله على المناه المناه الله الله على المناه المناء المناه ال
- ج قال رسول الله ﷺ: "رفع القلمُ عن ثلاثة: عن النائم حتى يَكْبُرَ" يستيقظ، وعن المُبتَلى حتى يَبرَءَ، وعن الصبيّ حتى يَكْبُرَ" أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: (٤٣٩٩)، وَإِسْنَادُهُ حَسِن، وَقَالَ الشيخ الألباني: صحيح.

وعليه: فكل من الصبيّ والصبية غير البالغين، والمجنون، مَعْفُوون من العقاب.

د - «عن ابن عباس أن رسول الله على قال: إن الله تجاوز عن أُمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: (١٦٦٤) وَقَالَ الشيخ الألباني: صحيح.

وبناءً عليه: مَن سرق شيئاً خطاً أَو نسياناً أو مُكْرَها، فقد رُفِعَ عنهُ الإِسْتثناءُ على الإِسْتثناءُ على الإِسْتثناءُ على السِرّاق والسّارقات، كذلك يدخلُ على نوعية الشيء المسروق من حيث مقدارُه، ومن حيث مكانُه الّذي سُرِق فيه، إذ قد اتَّفق العلماءُ على أنه لا بدّ من ألّا يقلَّ مقدار المال المسروق، عمّا يُساوي ربع (٤/١) دينار

ذهبي (١) ، كما أنّهم اتفقوا على أنه يشترط - لإجراء عقوبة السّرقة - أن يكون المال المسروق قد أُخِذ من حِرْز مثلِهِ ، أي: من مكان يُخفَظُ فيه عادة مثل ذلك النوع من المال ، فالخيل مثلاً تحفظ في الإسطبل ، ولكن النقود تُخفظ في المِخفظة أو الصندوق . . وهكذا ، وبناء عليه : فمن أخذ شيئاً مِن غير حِرْز مثلِهِ ، لا تُنقَدُ عليه العقوبة (٢).

- الخطاب في قوله تعالى: ﴿ فَأَقَطَ عُوا أَيْدِيَهُما ﴾ مُوجَة للمجتمع المسلم، وكذلك في سائر العقوبات الشرعية الأخرى، مثل: ﴿ . . . كُنب عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَنْلِيُ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَحِير مُما وسنتحدَّث عن هذا الموضوع في ختام هذا المطلب بإذن الله تعالى.
- ٣) معنى قوله تعالى: ﴿ فَأَقَطَ عُوَا أَيْدِيَهُما ﴾ بَيْنَتْهُ السنّة النبويّة، بأنّه يَجب أَن تقطع اليدُ اليُمنى من الرُسْغ (٣)، وهناك رأي يقول تُقْطَعُ الأصابع فقط، ويترك كفُ اليد، وهذا الموضع من المواضع التي تُفَصّلُ السّنّة النبويّةُ ما أُجمِل ذكرهُ في كتاب الله الكريم.
- ٤) وقوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كُسَبَا﴾، أي: عقوبة على ما ارتكبا من جريمة السرقة.

⁽۱) عن عائشة الله قالت: إنَّ رسول الله قال: الله تقطَع يَد السارق إلّا في رُبع دينارٍ» أخرجه البخاري: (۲/ ٤٣٧٧)، ومسلم: (۱٦٨٤)، و مالك: (۲/ ۸۳۲)، والترمذي: (۵/ ۷۷)، وأبو داود: (٤٤٨٤)، والنسائي: (۸/ ۷۷).

⁽٢) عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: "سئل رسول الله: في كم تُقطعُ اليَدُ؟ قال: لا تُقطعُ في حَريسة الجَبَل، فإذا ضَمَّهُ المُراح قُطِعَتْ في ثَمَنِ المِجَنُّ رواه النسائي: (٨٤/٨)، ورواه بلفظ قريب منه: الترمذي: (١٢٨٩)، وأبو داود: (٤٣٩٠). المِجنّ: الترس، الجَرين: موضع التّمر، الّذي يُجَفَّف فيه مثل البَيْدَر للحنطة، المُراح الموضع الّذي تأوي اليه الماشية ليلاً، الحريسة: الشاةُ يُدركها الليل قَبل أنْ تَصِل الى مأواها، أنظر: (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، ج٣، ص٢٥٥، الحديث الى مأواها، أنظر: (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، ج٣، ص٢٥٥، الحديث

رقم: (١٨٨٢). (٣) الرُّسْغُ: من الدوابُّ بسكون السِّين وضَمِّها، الموضع المُستَدِقُ الذي بين الحافر وموصِل الوظيف من اليد والرُّجْل، مختار الصحاح، ص٢٢٢، لفظ: رس غ.

- وأمّا قوله تعالى: ﴿نَكَلاً مِّنَ اللهِ ﴾ فالنكال صفة للعقوبة التي متى رأى الناسُ المُعاقبَ بِها، يَنْكَلُون ويَنْكُصون عن اقتراف مثل جريمته التي عوقب عليها بتلك العقوبة (١) فتكون عبرة وعِظَةً لَهم، كما قال تعالى عن فرعون وعقوبته الدنيوية والأخروية اللَّتين عاقبه بِهما: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴾ ألْأَفْلَ ﴿ فَأَخَذُهُ اللهُ نَكَالُ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ ﴾ [النازعات].
- أنم عقب الله تعالى على ما مر ذكره، بوصف نفسه بصفتي العِزّة والحكمة: ﴿وَاللّهُ عَنِينٌ حَكِيمٌ ﴾، تنبيها على أن تلك العقوبة الصارمة اقتضَتْها عِزَّةُ الله وحكمته، وتتجلّى فيها عِزَّةُ الله تعالى وشدّته، على المنحرفين والمتجاوزين على حرمات الآخرين، وحكمته التي تجعل من تلك العقوبات الضارمة، رادعاً وزاجراً عن المعاصي والتجاوز على حقوق الآخرين.

والآن إلى هذه الإيضاحات الأربعة، حول عقوبة قطع يد السارق أو السارقة، كي نُزيلَ كل غُموضٍ - في أَذهان بعض الناس - حول تلك العقوبة الرّبانية الحكيمة:

⁽١) المعجم الوسيط، ص٩٥٣.

أربعة إيضاحات مهمة حول عقوبة السَّرقة

الإيضاح الأول: هناك أربعة أنواع من الأيدي في منظار الإسلام - كما قال بعضُ العلماء رجمهم الله -:

ا) يَدٌ عامِلةٌ: فَيُكرِمها الإسلامُ، كما قال رسول الله ﷺ: «لأَنْ يَأْخَذُ الْحَدُكُمْ أَحبُلَهُ ثُمَّ يَأْتِيَ الْجَبَلَ، فَيَأْتِيَ بِحُزمَةٍ مِنْ حَطب عَلَى ظهرهِ أَحدُكُمْ أَحبُلَهُ ثُمَّ يَأْتِيَ الْجَبَلَ، فَيَأْتِيَ بِحُزمَةٍ مِنْ حَطب عَلَى ظهرهِ فَيَيْعَهَا، فَيكفّ الله بِهَا وَجْههُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنْعُوهُ اللَّاسَ، أَعْطُوهُ أَوْ مَنْعُوهُ اللَّهُ وَاهُ البُّخَارِيُّ : (١٤٧١)، وَمُسْلِم : (١٠٧)، وَالتَّرمِذِيِّ بِلَفْظِ قَريب مِنْهُ.

وقال رسول الله ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ الْيَدِ السَّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقة، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَة» رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (١٤٢٩)، وَمُسْلِم: هِيَ السَّائِلَة» رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (١٤٢٩)، وَمُسْلِم، أَنْ يَقْطَعَ الإسلام، أَنْ يَقْطَعَ الإسلام، اليَدَ التي تَسْرِقُ ثَر رة كذَّجِها وتَعَبها!

افيد عاطلة: يُشغَلُها الإسلام، فعل رسول الله على هذا بنفسه إذ جاءه أحدُ الصَّحابة يسأله شيئاً من المال، فأمره رسول الله على أن يبيع بعض الحاجات البيتية الزائدة، فباعها بدرهمَين، وأمره أن يشتري بأحدهما حَبْلاً وفأساً - ثُم أصلح له الفأس بيده - وبالآخر طعاماً لأهله، وقال له: اذهَب واحتطب!.. ثم لَما جاءه وقد صارت عنده عدة دراهم، قال له: هذا خير من أن تسأل الناس وتَتَكفَّ فهم يعطونَك أم لا(1)!

⁽١) وهذ هو نص الحديث: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ أَنَّ رِجلاً مِنَ الأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ يَسْأَلُهُ فَقَال: «أَمَا فِي بَنِيْكَ شَيِءٌ»؟ قَالَ: بَلَى حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ، وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ: «أَقْيِنِي بِهِمَا»، فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ الله بِيَدِهِ وَقَال: «مَنْ يَشْتُرِي هَلْيْنِ»، قَالَ: رَجلٌ أَنَا آخَذُهُمَا بِدِرْهَم، قَالَ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ»؟ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثاً، قَال رَجلٌ: أَنَا آخَذُهُمَا بِدِرْهَمْيْنِ. فَأَعْطاهُمَا إِيَّاهُ، وَأَخَذَ الدرْهَمَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثاً، قَال رَجلٌ: «اشْتَر بِأَحَدِهِمَا طَعَاماً فَانْبِذُهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالآخِو وَأَعْطاهُمَا الْأَنْصَارِيِّ وَقَالَ: «اشْتَر بِأَحَدِهِمَا طَعَاماً فَانْبِذُهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالآخِو وَأَعْطاهُمَا الْأَنْصَارِيِّ وَقَالَ: «اشْتَر بِأَحَدِهِمَا طَعَاماً فَانْبِذُهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالآخِو وَأَعْطاهُمَا الْأَنْصَارِيِّ وَقَالَ: «افْقَدْ فِيهِ رَسُولُ الله عُوداً بِيَدِهِ، ثُمَّ قَال لَهُ: «اذْهَبْ قَاحْتَطِبْ= قَدُوماً فَأْتِنَى بِهِ»، فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ الله عُوداً بِيَدِهِ، ثُمَّ قَال لَهُ: «اذْهَبْ قَاحْتَطِبْ=

- ٣) ويَد عاجِزة: يُعِينُها الإسلام، سواء كان عن طريق القرابة والتكافل الإجتماعي، أو عن طريق الدولة مباشرة، والزكاة بالدرجة الأولى لهؤلاء النوع من الناس، وقد تَحدَّثنا عن الزكاة في السابق، ووضَّحنا أنَّها يَجِبُ أَنْ تؤخذ وتوزَّع مركزياً، ثُم يُعطى منها للمستحقين حسب أولوية حاجاتِهم.
- ٤) ويَد خائنة: وهذه يقطعها الإسلام ولا كرامة، لأنّه: ﴿وَجَزَاؤُا سَيِنَةٍ سَيِّنَةٌ مِثْلُهُ أَدْ.. ﴾ [الشورى: ٤٠]، والّذي يَسْرِق جهودَ الناس وثَمَرةً عَرَقِ جبينهم وكَدَحِهم، لا لشيء إلا طَمَعاً وحَسَداً وإساءةً، يَجبُ أَن تُقْصَر يَدُه عن نيل تلك المآرب.

ويَحضرني الآن بيتان من الشعر لشاعرين، أحدهُما يَعْترضُ على قطْعِ يَدِ السَّارق، والثاني يُجيبه ويبيِّن له حِكمَة تلك العقوبة الربّانية، فيقول الأول:

ما بالُ يَدِ بِخمسمئة عَسْجَدِ(١) يَتْ قُطِعَتْ في رُبْعِ دينارِ؟!

ويُجيبهُ الثاني بقوله:

عِزُّ الأَمانةِ أَغْلاها وأَرْخَصَها ذَلُّ الخيانة فأَفهم حكمة الباري

الإيضاح الثاني: الإسلام لا يقطع يَدَ كلِّ سارق وسارقة، وقد نَبَّهنا على هذه المسألة في السابق أيضاً، ولكن نَزيدُها توضيحاً هنا، فنقول:

- أ) الّذي يَسْرِق بِدافع الجوع والفقر، لا تُقْطَع يده.
- ب) والَّذي يَسْرِق من بيت المال، لا تقطعُ يده، لأن له حقاً في بيت المال، ألَّلهُمَّ إلا إذا رأت السلطة الشرعية استثناءَ سارق معين من

وَبِ وَلَا أَرَيَنَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً»، فَذَهَبَ الرَّجلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْباً وَبِعْضِهَا طَعَاماً. فَقَالَ رَسُولُ الله: «هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد برقم: (١٦٤٣)، وقال الألباني: ضعيف.

⁽١) العَسْجَد اسم للدينار الذهبي. مختار الصحاح، ص٣٧٩.

تلك القاعدة، لِحكمة ترتئيها أو ظُروفٍ وملابساتٍ توجِبُهُ.

ج) والذي يسرق مِمَّن هو مسؤول عن إعالَته، وهو يُقَصِّر في الإِنفاق عليه، ويُحْوِجُهُ إلى السَّرقة، لا تُقْطَعُ يَدَهُ، مثل المرأة من مال زوجها الشَّحيح، إذْ قال رسول الله ﷺ في جواب (هِند) زوجة (أبي سفيان) وقد سألته عند تلاوة الرسول هذه الآية الكريمة عليها وعلى مجموعة من النساء بعد فتح مكة: ﴿يَاأَيُّا النَّيُّ إِذَا جَآءَكُ المُوْمِئَتُ يُبَايِعَنَكَ عَلَى آن لا يُشْرِكُنَ بِاللهِ شَيْتًا وَلا يَسْرِقَنَ وَلا يَرْزِينَ . . . ﴾ الممتحنة: ١٦]، فسألته قائلة: يا رسول الله! إنَّ أبا سُفيان رجلُ شحيح، لا يُعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بَنِييً، فهل عليً جناحٌ إنْ أخذتُ من ماله بغير عِلْمِهِ؟! فقال رسول الله ﷺ: «خُذي محيحي: من ماله بالمعروف ما يَكفيكِ وَيَكفي بنيك» كما جاء في صحيحي: البخاري: ٢٢١١، ومسلم: ١٧١٤.

وكذلك لَما اشتكى (حاطب بن أبي بَلْتعة) عند أمير المؤمنين (عُمر) ها، بأنَّ رقيقاً لَه سرقوا ناقَةً لِرَجُلِ من مُزَيْنة وذَبَحوها، ولَمّا اسْتجوبَهم عمر، بيَّنوا له أنَّه يُجيعهم ولا يُعطيهم ما يكفيهم من الطّعام، ثُم قال (عمر): أراك تُجيعهم، ثم قال عمر لِحاطب: «والله لأُغَرِّمنّك غُرْماً يشقُ عليك، ثم قال للمُزني: كم ثَمَنُ ناقَتِك؟ قال المُزني: كنت والله أقنعُها من أربعمائة درهم، فقال عمر: أغطِهِ ثَمانمائة درهم» (١).

وللسبب نَفْسِهِ أوقف الخليفة الراشد (عمر) حُكْمَ قَطْع يد السارق عام المجاعة، أو عام الرّمادة، وقال: (لا أقْطَعُ في عام سنةٍ) أي: مَجاعة (٢)، وإنْ كانت بعض العقول السَّقيمة لا تبلغ المستوى الذي تُدرك فيه تلك الحكمة العمرية، وتَتَّهِمُهُ بأنَّهُ عَطَّل آية قرآنية وحكماً شرعياً برأيه!!

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ: (٢/ ٧٤٨).

⁽٢) أنظر: (الأموال) لأبي عُبَيد، ص٥٥٥، و(إعلام الموقّعين عن ربّ العالَمين)، لأبن القيم، ج٣، ص٣٣.

الإيضاح الثالث: ولا يَجوز تَطْبيق عقوبة قطع يد السارق، إلّا في ظلِّ حكومةٍ شرعية عادلة، قَدْ وفَرتْ للمُجتَمع سُبُلَ ومستلزمات العيش الكريم، وأَغْنتُهُم عن الخيانة والسرقة، والأدلة على ذلك كثيرة، منها هذه الثلاثة:

- أ إِنَّ الله تعالى لَم يُنْزِل حُكْمَ قَطْعِ يَدِ السارق والسارقة، إلّا متأخّراً وبعدما استقرَّتُ الأوضاعُ السياسية والإجتماعية والإقتصادية في الدَّولة الإسلامية.
- ب وقد ذكرنا من قبل أن (عمر بن الخطاب) الخليفة الراشد، أَوْقَفَ قَطْعَ يَدِ السارق عام المجاعة من جرّاء عَجْز الدولة عن تأمين إحتياجات الناس الأساسية(١).
- ج وتطبيق شريعة الله وأحكامها الحكيمة لا يَبْدَأُ من إِنزالِ العقوبات بِالناس كَما لَم يَبدأُ بذلك في عصر النبي على بَلْ يَبْدأُ بتضمين مستلزمات عيشهم وتأمين حاجاتِهم، وقَبْلَه بترسيخ الإيمان الصّحيح في قلوبِهم وتربيتهم عليه وتفهيمهم حقائِق الدين، كما فَعَل رسولُ الله على مذا إذا ما أُريدَ تطبيق الشريعة فِعْلاً، وأمّا الدّعاية السياسية، وذَرُ الرّماد في عيون الناس، فَشَيءٌ آخر.

الإيضاح الرابع: وإنَّ تطبيق حكم قطع أيدي السرّاق في ظلً أوضاع، أقلّ ما يُمكن أن يقال عنها هو: أنّها أوضاع غير شرعية، حيث تُسْرَق أموال المجتمع، من قِبَلِ أصحاب السلطة وحواشيهم بالملايين بل بالبلايين، وتُودَعُ في بنوك بلاد أهل الكفر، أو تُصْرَف في الفجور والفساد، نعم إِن قَطْعَ أيدي السرّاقِ في ظلِّ أوضاع كتلك التي وصَفْناها، هو بالهزلِ أشبه منه بالجِد! ودين الله القيّم براء ومُنزَّة عن مثل تلك الممارسات الساذجة أو الخادعة! إذ كيف يُجَوِّزُ الإسلامُ قَطْعَ يَدِ مَنْ سَرَقَ الممارسات الساذجة أو الخادعة! إذ كيف يُجَوِّزُ الإسلامُ قَطْعَ يَدِ مَنْ سَرَقَ

⁽۱) أنظر: (السياسة الشرعية)، للدكتور يوسف القرضاوي، ص: (۲۰۲-۲۰۷)، وانظر: (منهج عمر بن الخطاب في التشريع)، د. محمد بلتاجي، ص٢١٤.

رِلاَ كَفَيه أو جِيْبه، وربَّما بلافع الفقر والجوع، في حين يُتْرَكُ مَنْ سَرَقَ رِلاَ كَفَيه أو جَيْبه، وربَّما بلافع الفقير وسَغَبُ الجائع إلا منْ جرّاه كِظُة (١٠ الغنيُ المسرف الظالم؟ افكيف يسمحُ الإسلامُ الحكيمُ العادل، بِمعاقبةِ الفقير السارق للقليل، في الوقت الذي ينجو الغنيُ الغاصبُ السارق للكثير؟ ١١ السارق للكثير؟ ١١ السارق للكثير؟ ١١ السارق المعارفة الفقير السارق المعارفة المعارف



DIV

⁽١) الكِظَّة: البِطنة، جمعها: أكِظة، المعجم الرسيط، ص٧٨٩.

المطلب الخامس: الجَلْدُ ثَمانينَ حِفظاً لكرامَةِ الناس وسُمْعَتِهم

العقوبة الشرعية الخامسة المحدَّدة في كتاب الله، هي عقوبة (القَذف)، أي: إتّهامُ مسلمة عفيفةٍ، أو مسلم عفيف بارتكاب الزني.

وهي ثمانون جلدةً لكل من يَرْمي (يتَّهم) مسلمة عفيفة أو مسلماً عفيفاً، بارتكاب الزِّني، من دون أن يتمكَّن من إحضار أربعة شهداء ومِنْ ضمنهم هو نَفسُهُ، يشهدون على وقوع تلك الفعلة الشَّنيعة من الشخص المقذوف، شهادةً صادِقَةً واضِحةً دقيقة، ومتطابقةً بعضها مع بعض.

كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَهُ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَلَاءً فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً أَبَداً وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَلِيقُونَ ۚ إِلَّا ٱلَّذِنَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ إِلَى النور .

ونفهم من هاتين الآيتين المباركتين، الحقائق السبع الآتية:

- ٧) وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ﴾، وان كان بظاهره يتحدَّث عن

AID

رجال يَتَّهِمون نساءً بالزُّنى، ولكن لا يعني أَنَّ القاذِفَ يكون رجلاً دَوْماً، والمُتَّهَمُ يكون من النساء أبداً، بل قد يكون القاذِفُ (المتَّهِمُ) امرأة، وقد يكون المقذوف (المتَّهَمُ) رجلاً، أو كلاهُما رجلاً، أو كلاهُما ولكن أرى أن حكمة ورود الحكم بهذه الصيغة، هي أن واقع حالات القذف هو هكذا، فالرِّجال على الأكثر هم المتَّهِمون، والنِّساءُ هُنَّ المتَّهَمات، ومعلوم أن من اتَّهم امرأة ما بالزُنى، يَجب أن يتهم معها رجلاً أيضاً.

٣) وقوله تعالى: ﴿ مُمَّ لَرَ يَأْتُولُ بِأَرْبِعَةِ شُهْلَاً ﴾ ، يعني: أَنَّ القاذِفَ يَجب أَن يكون رابع أربعة يشهدون بِدقَّة ووضوح ، شهادات مُتطابقة ، ليُشبِت صِدْقَ دعواه واتهامه لِمن يَرْميه بارتكاب الزِّنى ، وإلّا فإن عقوبة الاتهام الباطل - في نظر ظاهر الشرع ، وإن كان صادقاً في الواقع ونفس الأمر - له بالمرصاد ، كما تُبيّنُ ذلك الجُمْلَةُ الآتية من الآية .

وظاهر الآية أنّ الشهداء الأربعة يَجبُ أنْ يكونوا رجالاً كُلُهم، وفي هذا يوجد اختلاف بين العلماء في تجويز شهادة النساء في هذه المسألة وغيرها مِمّا يشابِهها، ثُم إذا تُبِلَتْ شهادتُهنّ، فهل تكون متكافئة مع شهادة الرجال، أم تكون شهادة امرأتين في مقابل شهادة رجل، كما في مسألة الإشهاد على كتابة الدَّين؟! ولا مَجال للتفصيل في هذه المسائل الخلافية التي تركها الشارعُ هكذا لِحَكم كثيرة، أحدها التوسعة على الناس في الإختيار بين مختلف الآراء المتعددة المشارب.

- ع) وقوله تعالى: ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، الخطاب فيه موجّه إلى المجتمع المسلم، ومن خلاله إلى السلطة الشرعية المنتخبة المخوّلة لِتَطْبِيق الشريعة عليه.
- وقوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً أَبَدًا ﴾، يعني: أنَّ المتَّهِمَ لِغَيْرِهِ بالزِّنى، طالَما لَم يستطع تصديقَ قولِهِ بالشهادة المطلوبة شرعاً، فهو علاوة على تعريضهِ جسده لعقوبة حسّية، وهي ضرب ثمانين سَوْطاً، كذلك يُعرِّضُ نفسه لعقوبة أدبية معنوية، وهي صيرورته غير مقبول

الشهادة أَبداً، وذلك لأنه باتّهامه الباطل يُعتبر كاذباً، والكاذب لا يصلُحُ لأداءِ الشهادة.

- آ) وقوله تعالى: ﴿وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ﴾، تعليلٌ لسقوط أهليَّتهم لأداء الشهادة، لأنَّ مرتكب الكبائر فاسق، والفاسق لا تقبل شهادته، وقاذِفُ غيره بالزِّنى كاذبٌ، والكاذِبُ غير مقبول الشَّهادة، وكذلك وصفه تعالى لأولئك القاذفين بالفسق، عقوبة أخروية لَهم، بالإضافة إلى عقوبتهم الحسية والمعنوية في الدنيا!
- ٧) ويدل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِنَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصَلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ وَيَحْرُ () على أنّ القاذِف المجلود مردود الشهادة الفاسق، إذا ما رجع إلى ربّه وأصلح شَأْنَهُ وأصلح ما بينه وبين الله، وما بينه وبين النه، وما بينه وبين الناس، لأن كلمتي (التوبة والإصلاح) تشملان كلّ ذلك -، فهو يشمله الله تعالى بِمغفرته ورخمته في الدنيا والآخرة، وبالتالي فهو يرجع إلى سابق حاله، من قبول الشهادة والعدالة.

وهناك خلاف بين العلماء حول هذه المسألة، ولكن ما فَسَّرتُ به الآية الكريمة، هو الظاهر الذي يدل عليه السياق^(۱)، إذْ مَنْ غَفَر الله له ورَحَمِهُ، يَجب أَنْ يُسامِحَهُ الناسُ أيضاً، وخصوصاً وعقوبة القذف من العقوبات الشرعية التي هي من حق الله تعالى، حسب اصطلاح الفقهاء، في تفريقهم بَيْن نوعَي العقوبات الشرعية، التي يُؤَثِّرُ فيها عَفْوُ صاحب الحق عن الجاني، كالقصاص والدية، أو لا يؤثر، كسائر العقوبات الشرعية الأخرى.

هذا وهناك حالة خاصة في القذف (أي الإِتّهام بالزّنى) وهي رَمْيُ الرَّجُلِ زَوجَتَه بالزّنى، إذْ في هذه الحالة يَختلف الحكم، ولا يتعرّضُ الزّوج لعقوبة (ثَمانين جلدة)، وإِنْ لم يُحَضّر شُهداء، وذلك لأنّه شبه مستحيل أَنْ يقذف الرَّجُلُ زوجته ويتّهِمها بالزّنى على غير أساس، وانْ لم يَتَمكّن من

⁽۱) أنظر: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنّان، لعبد الرحمان بن ناصر السّعدي، ص ٥٦٢، و(المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير) ص٩٢٧.

إحضار الشهود، ولهذا فقد عَذَره الشرعُ الحكيم في ذلك، ولكن تُجرى بينه وبين زوجته المُلاَعَنَةُ، كما بينها الله الحكيم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَوَجَهُمْ وَلَمْ وَبِينِ زوجته المُلاَعَنَةُ، كما بينها الله الحكيم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَوَجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَمْمُ شَهَدَةُ إِلّا أَنفُسُهُمُ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَتِ بِاللّهِ إِنّهُ لَمِن الضّيدِفِينَ أَن وَلَمْ اللّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الكَيْدِينَ إِن وَيَدُرُونُا عَنْهَا الله عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن الكَيْدِينَ إِن وَيَدُرُونُا عَنْهَا الله عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن السّهَدِقِينَ أَن عَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن السّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وخلاصة المُلاعنة، كما تُفْهَم من الآيات المباركات بوضوح، ووردت في السنَّة النبويَّة عملياً هي:

أَن يقف الرجل المُتَّهِم زوجَتَهُ بالزِّني، أمام الحاكم (القاضي)، وبِحضور زوجته - وشُهودٍ من الناس يشهدون على الملاعنة فيما بعد - فيقول الرجل: أُقسم بالله إنّي لَصادِق فيما أقوله عن زوجتي فلانة، بأنَّها قَذْ زَنَتْ، فيكرر قوله هذا أربع مرّات، وفي المرة الخامسة يقول: عليه لعنة الله إنْ كان كاذباً في قوله ذلك.

ثُم تأتي نوبة الزوجة، فَإِنْ هي أَقرَّتْ بِمَا اتَّهمها به زوجُها، أُجْرِي عليها الحدُّ الشرعي، ولكن إذا لَم تُقِرّ، يَجب أَنْ تَرُدَّ على شهادة زوجها عليها بِمثلها، كي يُذفَعَ عنها العذابُ وتنجو من العقوبة، وذلك بأن تقول أربع مَرّات: أُقسِمُ بِالله أَن زوجي لكاذِبُ فيما يَتَّهمني به، ثُم تقول في المرة الخامسة: إن غضب الله عليها، ان كان زوجها صادقاً فيما يقوله عليها.

وبعد إِجراءِ الملاعنة بينهما، ينفصلان مباشرة، ثُم لا يَحِلُ أَحدهُما للآخر، وهذا ما بيَّنَتُهُ السنَّة النَّبويَّة على صاحِبِها أَفْضَل الصَّلاة والسّلام والتحيَّة (١).



⁽۱) أنظر: صحيح البخاري ٤٧٤٧، ففيه تفصيل قصة الملاعنة بين (هلال بن أُمية) وزوجته، وكذلك الحديث رقم: ٥٣١٠، إِذْ فيه قصة ملاعنة أخرى.

المطلب السادس: ثلاثة إيضاحات مهمة، في مجال العقوبات الشرعية

وأودُّ أَنْ أَخْتُم موضوع العقوبات الشرعية بِرُمَّتِهِ، بِهذه الإيضاحات الثلاثة:

أولاً: المُتشكِّكُ في العقوبات الشرعية، مُتلبِّسٌ بالكفر، وحكمة تلك العقوبات جَلِيَّة كالشَّمس:

AYY

فَهَلَ أَنتُم مُشلِمُونَ ﴿ إِنَّهُ إِمَانَ عَفُورًا تَحِيًّا ﴿ وَالْ: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَ فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ النِّهُ إِنَّهُ كَانَ عَفُورًا تَحِيًّا ﴿ إِللهِ قَالَا.

ومن الجليِّ أَنَّ مَنْ نَسَبَ أَيَّ نقص إلى الله تعالى، السبوح القدّوس الحميد، العليِّ العظيم، العليم الحكيم، يُسْلَبُ منه الإيمان، ولا تبقى له أية صلة بدين الله! وكيف يَبْقى مُسْلِماً، مَنْ يَنْسِبُ إلى ربَّه العظيم جلّ وعلا الخطاً والقصورَ، ويكذُبُ في قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴿؟!

وأما بالنسبة لِحكمة العقوبات الشرعية الخمس المنصوص عليها في كتاب الله، فنقول أولاً، إجمالاً: لا تُوجَدُ في حياة البشرية أهداف أعظم وأَنْفَعَ، من: حِفْظِ دمائهم، وأمنهم، وأعراضهم، وأموالِهم، وكرامتهم، وكل من العقوبات الخمس، تَحفظ أَحَد هذه الأشياء التي لا تستقيم حياة البشرية، ولا تَهْنَأُ إلا إذا حوفظ عليها جميعها.

ثُم نقول ثانياً تفصيلاً: لقد نبَّه الله الحكيم على حكمة كل من العقوبات الخمس، في نفس الآيات التي وردت فيها:

- () إِذْ عَقَّبَ سبحانه على بيان حكم القصاص على القتل العمد، بقوله: ﴿ وَلَكُمْمَ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيْوَةٌ يَتَأْوُلِي ٱلْأَلْبَابِ لَمَلَّكُمْ تَتَقُونَ ﴿ البقرة]، ومعنى هذا، أَنَّ القصاص إنّما شُرِّع لِحفظ حياتكم، وكي لا تُسفَك دماؤكم هذراً! ولا شك أنه لو طُبق حكم القصاص بِجِدِية وحَزْم وعَدلِ، قلما اجترأ قاتلٌ على قتل غيره، إِذْ يعلم يقيناً أَن سيدفع رأسه ثَمناً لِجريْمته بعد قليل!!
- ٢) وعقب سبحانه وتعالى على ذكره عقوبة جريمة (الحرابة)، بقوله: ﴿... ذَالِكَ لَهُمْ خِرْئُ فِي ٱلدُّنِيَّ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ ﴾ [المائدة]، أي: أنَّ عقوبات القَثل، أو الصَّلْب، أو قطع اليد والرجل من خلاف، أو النفي في الأرض، انما الغرض منها هو: إخزاء أولئك المتجبرين الظالمين وإذلالهم، وكي يَغتَبِرَ بِهم غَيْرُهم، ويعلموا بأنَّ مَن سوَّلَتْ له نَفْسُهُ الإِخلالَ بأَمْنِ الناس، وأراد إفزاعَهم وإخضاعَهم لجبروته، والسَّطْوَ على دمائهم وأموالِهم، فعاقبته الخزيُ والذلّ في الدنيا، علاوة على ما ينتظره في الآخرة من عذاب الله العظيم.

AYW

ولا شك أَن إِذلالَ مَنْ يريدُ التجبُّر على الناس، ويُنغِّصُ عليهم الحياةَ الآمِنَةَ، هو عين الحكمة التي لا حكمة بعدها.

٣) وقال تعالى بالنسبة لعقوبة الزنى، والتي هي ضَرْبُ كل من الزّانى والني الله إن كُنتُم والني الله إن كُنتُم والنينة مائة سوط: ﴿... وَلا تَأْخُذُكُم بِمِا رَأْفَةٌ فِي دِينِ الله إن كُنتُم تُؤْمِنُونَ وَاللّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْاَخِرِ وَلْسَمَهُ عَذَابَهُمَا طَآفِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [النور]، إذ نرى أن الله الحكيم يعتبر تنفيذ عقوبة الزّنى دينه الّذي أنزله للناس، وينهى عن الشفقة على مرتكبي الزّنى في تنفيذ حكم الله عليهم، ويجعل عدم الرأفة بالمجرمين شرطاً لاعتبار الإنسان مؤمناً بالله واليوم الآخر.

ثُم يقول تعالى: ﴿ وَلِيَشَهَدُ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، ومن الواضح أَنَّ الحكمة في هذا هي اعتبار الناس واتعاظهم بِالزانيين المَجْلودَيْن، إضافة إلى مضاعفة عذاب الزانيين، بذلك العذاب النفسي الذي يستشعرانِه بِنظر الناس إليهم، وهم يُضْرَبون بالسياط.

ويناء عليه:

الهَدَفُ الأَعْظَمُ من هذه العقوبة هو: رَدعُ النّاس عن ارتكاب تلك الجريمة الشنيعة، ونكوصهم عن ركوب الفاحشة!

- وأما بالنسبة لعقوبة السرقة، فقد صَرَّح كتابُ الله بوضوح بأنَّ الغَرَض منها هو: التَّنكيلُ بالسارق والسارقة وجعلهما عبرة ونكالاً للناس، كي تكون أموالُ الناس وثَمَرَةُ كدحهم وجهدهم، بِمنأى عن عَبثِ العابثين، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَنلًا مِّنَ ٱللَّهُ وَاللَّهُ عَنِيرٌ حَكِيمٌ ﴿ المائدة].
- وكذلك بالنسبة لعقوبة القذف، الحكمة منها هي رَدْعُ الناس عن التشهير بالآخرين، وتلطيخ سمعتهم، وتجريح كرامتهم، بدليل أن الله تعالى جعل تَوْبة القاذِفِ المجلود وإصلاحَه، سبباً لِردِّ الإعتبار إليه، حيث قال: ﴿ إِلَّا ٱلنَّينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصَلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّضِعُ لَيْكَ وَالْسَلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَضِعُ (إِلَى النَّينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصَلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَضِعُ (إِلَى النَّينَ عَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَالنَّهَ عَرْضهم لتلك العقوبة (إلى النور)، إذاً: إفسادُهم هو الذي عَرَّضهم لتلك العقوبة المنافية المنافية المنافية المنافية الله المنافية المنافية

الشرعية، ولِهذا فعندما يُبْدِلون الصَّلاح والإِصلاح، بالفساد والإِفساد، تُرْفَعُ عنهم العقوبتان الباقيتان الدنيوية والأخروية، وهُما عدم قبول الشهادة منهم، وإطلاق لقب الفسق عليهم.

أَجَلْ، فهذه هي حِكَمُ تلك العقوبات الربّانية الحكيمة، والتي يقتنعُ بِها تَمام الإِقتناع كلُّ عاقل مُنْصِفِ، بعيد النظر، وحَريص على حياة الناس، وأمنهم وأعراضهم وأموالِهم وكرامتهم، وأما الّذين لا تَهمّهم تلك الأشياء، فهم، إذا لَم نَقُلْ بأنّهم خُبثاءُ الطَّويّة، ويريدون الإصطياد في الماءِ العَكِر، هم على الأقل سُذّج سطحيون غافلون، إضافة إلى الكفر الذي تلبّسوا به، إن كانوا من مدَّعي الإسلام!

هذا ولا جدال في أَنَّ تلك العقوبات الشرعية الخمس، عقوبات شديدة وصارمة وحازمة، ولكن ما جدوى العقوبة إذا لم تكن شديدة وصارمة، درجة تَجعلها رادِعة وزاجرة لأهل الفساد، وهل الغَرَضُ من العقوبة إلّا ردع المجرمين وإخافتهم عن التمادي في الإجرام!

ثُم لا شك أَنَّ تلك الشدَّة والَّراحة التي تشتمل عليها تلك العقوبات، هي نَفْسُها أَعْظَمُ رحْمةٍ من الله تعالى بالمجتمع، كي تُصانَ حُرُماته وتُخفَظَ من عَبَثِ العابثين، بل هي رحمة أيضاً حتى بالنسبة للمجرمين أنفسهم، حيث تردعهم عن الجريمة أولاً، وإذا ما اقترفوا شيئاً منها فَسَتُطَهِّرُهم منها ثانياً - إذا ما تقبَّلوا الحكم الشرعي ورضَخُوا لَهُ، وتابوا الى الله توبةً نصوحاً -(1).

⁽۱) كما قال رسول الله لِخالد بن الوليد حينما سَمِعَ سَبَّهُ للمرأة الغامدية التي رُجِمَت: (مَهْلاً يا خالدُ، فوالّذي نَفْسي بيده لقد تابَتْ توبةً لَو تابَها صاحِبُ مَكْس، لَغُفِرَ لَه، ثم أمر بِها فَصُلِّي عليها - وفي رواية: أمر بِها النبِيُّ فَرُجِمَت ثُم صلَّى عليها) أخرجه مسلم: (١٦٩٥)، وأبو داود: (٤٤٣٣).

وفي حديث آخر أن عمر الله قال: (أَتُصلِي عليها وقَد زَنَتُ)؟ فقال رسول الله: (لقد تابت توبة لو قُسِمَت بين سبعين من أهل المدينة لَوَسِعَتْهُم، وهل وَجَدتَ أَفْضَل من أن جادَتْ بنفسِها لله عَلَى؟) أخرجه مسلم: (١٦٩٦)، والترمذي: (١٤٣٥)، و أبو داود: (٤٤٤١)، والنسائي: (٣/٤).

ثانيا: ويَجوز للسُّلْطة الشرعية أَنْ تَسُنَّ بعض العقوبات الأُخرى شريطة، أَلاَّ يَبْلُغ أَقْصى حَدِّ أَحَدِها، حدَّ أَقلَّ العقوبات الشرعية المحدَّدة:

أما الدليل على أنّ السلطة الشرعية في الدّولة الإسلامية لَها هذا الحق، فهو أنّ دفع المفاسد وتَحقيق المصالح للمجتمع هو الوظيفة الأساسية للسلطة الشرعية، ولِهذا فإذا ما توقّف دفع المفاسد عن المجتمع، وتَحقيق المصالح له، على سَنّ بعض العقوبات والإجراءات الكفيلة بذلك، جاز لها سنّها، كما فعل ذلك الخلفاء الرّاشدون في، حيث سَنّ (عمر بن الخطاب) عقوبة السّجن لِعدّة مخالفات شرعية (۱)، لَيْسَتْ لها في كتاب الله وسنّة رسول الله عقوبة معينة.

وقد قلنا في السابق بأن القاعدة الشرعية: (أينما وجدت المَصْلَحة فَثَمَّ شَرْعُ الله) وقاعدة: (ما لا يتم الواجِبُ إلا به فهو واجِبٌ) وغيرها مِمّا يُشبهها من القواعد الشرعية المتفق عليها بين العلماء، يمكن الإستنادُ إليها، في مثل الحالة التي نتحدَّث عَنها.

وأما عدم جواز بلوغ تلك العقوبات - والتي اصطلح عليها العلماء في كتبهم وأبحاثهم عن (السياسية الشرعية) بر(العُقوبات التعزيرية) -، في أقصى حدودها، حَدَّ أَذنى العقوبات الشرعية المحدَّدة في كتاب الله، وهي عقوبة القَذْف (ثَمانون جلدة)، فلإنَّه لو كانَ هناك لزوم وخير وصلاح في إنزالِ عقوبة مُماثلة لأحدى العقوبات الشرعية المحدَّدة، على جريمة ومُخالفة ما، لأضافها الله تعالى إلى العقوبات الخمس المذكورة، وليس للسلطة الشرعية أن تعاقب الناس على غير ما ذكرها الله تعالى من الجرائم والمخالفات التي حدَّد لَها عقوباتها، بِمثل العقوبات التي حدَّدها لتلك الجرائم، التي هي أكبر الجرائم وأشَدُها ضرراً على المجتمع.

⁽١) أنظر: نظام الحكومة الإسلامية المُسمَّى: التراتيب الإدارية، لمجد عبدالحيُّ الكتّاني، ج١ ص٢٤٨.

وأودُّ هنا أَنْ أشير باختصارِ إلى كلّ من جَريمَتي (الإرتداد) و(شرب الخمر):

١) الإرتداد عن الإسلام:

بِما أنّنا سَنُفَصِّل القول عن موضوع الردّة وحكم المُرتَد، بإذن الله في الكتاب الثاني عشر، نُرْجِيءُ الحديثَ عنه إلى هناك^(۱)، وأكتفي بالقول عنه هنا: بِأنَّ عقوبة المُرتد - على ما يبدو لي وأرجِّحه - لَيْست حدّاً شرعياً كسائر الحدود، التي بيّنها الله تعالى في كتابه المُبين، بل هي عقوبة تعزيرية، وفي حدود صلاحية السُّلطة الشرعية، وهذه ثلاثة أدلة على هذا الرأى:

أولاً: ان رسول الله على لَم يُطَبِّقُ عقوبةَ المُرتدُ على المنافقين الّذين كانوا يُظْهِرون كُفرَهم وارتدادَهم في أكثر من موقف، كما قال تعالى: ﴿لَا تَمْ نَذُرُوا فَدَ كَفَرَهُم بَعْدَ إِيمَانِكُو . . . ﴾ [التوبة: ٢٦]، وقال: ﴿يَمَلِفُونَ وَلَقَدْ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كُلِمَةَ ٱلكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسَلَيْهِمْ . . . ﴾ والتوبة: ٢٦]، ولو كان قتل المُرتد حدّاً شرعياً، لأقامَهُ على كل مرتد التوبة: ٧٤]، ولو كان قتل المُرتد حدّاً شرعياً، لأقامَهُ على كل مرتد بلا استثناء .

⁽۱) تحدثت تفصيلاً عن حكم المرتد وعقوبته في كتاب (الإسلام والدولة) باللغة الكوردية، وقد طبع موضوع (المرتد) في كراسة مُستقلة بعنوان (بحث حول عقوبة الإرتداد عن الإسلام)، ويتكوّنُ الكتاب من أربعة مجلدات.

⁽۲) البخاري: (۲۷۸۸)، ومسلم: (۱۲۸۸).

أبي سرح) بعد ارتداده، وعفى عنه ولَم يُعاقِبُهُ (١)، ولو كانت عقوبة المُزتَد حداً شرعياً لما قَبِل شفاعة (عثمان) له، كما لم يَقبَل شفاعة (أسامة بن زيد) ، في المرأة المخزومية.

ثالثاً: وعدم ورود عقوبة المرتد في كتاب الله، دليلٌ واضحٌ على أنّها لَيْست من ضِمْن الحدود الشرعية، إذ كيف يُحَدُّد الله في كتابه العقوبات الأخرى التي هي أقلُّ منها وأَخَفُّ، كقطع اليد، والجلد مائة، والجلد ثمانين، ولا يُحددُها هي، وهي القَتْل؟!

هذا وكما سَنْبِيُّنه في محلُّه الموعود بِإذن الله، فَإن عقوبة المرتد بالقَتْل - على ما يبدو - لَيْسَتْ لِمجرَّد الإرتداء والكفر، وإلَّا لَنَفذُّها رسول الله على على كل المرتدين العائدين إلى الكفر بعد الإيمان، هذا أولاً، وثانياً لأن الله تعالى قد أُعطى الحُرِّيَّةَ للناس في اختيار الكفر أو الإيمان، كما قال: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن تَرْبِكُمُّ فَمَن شَآءَ فَلَيْوَمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكُفُرُّ ... ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقال مخاطباً نبيَّه عِين: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَا مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيِعاً أَفَالَتَ تُكُرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿ آيونس]، ومن الواضح أن تَخيير المرتد عن الإسلام، بين الرجوع إلى الإسلام الّذي يعتقد بطلانَه - أو على الأقل هكذا يُظْهِرُ - وبين القتل، يعتبر إكراها على الإيمان، ويُعتبر سَلْبَهُ إيّاه حق الإختيار بين الكفر والإيمان! ثم إنَّ الإيمان لا يَحْصُل في القلب نتيجة خوف صاحبه من القتل، بل أقصى ما يُمكن حصوله في قلب امرئ في حالة كتلك التي ذكرناها، هو النَّفاق لا غير! ومن الواضح أن كفر النفاق هو أخبث أنواع الكفر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلمُنْفِقِينَ فِي الدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّادِ... ﴾ [النساء: ١٤٥]، إذاً: كيف يُمكن أنْ يَضْطَرَّ الإسلامُ بعضَ الناس، إلى أخبث وأسوأ أنواع الكفر، ولا يكتفى منهم بنوع أقل سوءاً منه؟!

⁽۱) «عن عبدالله بن عباس الله قال: كان عبدالله بنُ سَعْدِ أبي سَرْحٍ يكتُب لرسول الله فأرَّلُه الشيطانُ فَلَحِقَ بالكُفّار، فأَمَرَ رسول الله أن يُقْتَلَ يوم الفَتح، فاستجاز لهُ عثمان ابنُ عقّان الله فأجازَه رسول الله أخرجه أبو داود: (٧/ ١٠٧).

لِذَا لا يُمكن أَن تكون عقوبة المرتدِّ التعزيرية، على مُجرَّد الكفر، بَلْ هي بسبب مُلابَسات أخرى تَكْتَنِفُ الكفر والإرتداد، مثل التخطيط والكيد ضدَّ الإسلام والمسلمين، والكيان السياسي الذي يَسْتَظِلُونَ بِظله، ونشر الكفر والضّلال، والسَّعي لارتداد المسلمين عن دينهم...، ومن الواضح أَنَّ دين الله القيِّم يُعطي الناس من الحرِّية، ما يُحقِّقون بِها ابتلاءهم الدنيوي في هذه الحياة الأرضية، ولكن عندما يَسْتَغِلُون تلكَ الحُرِّية للإضرار بالآخرين والإفساد في الأرضِ، فسيأخذُ على أيديهم ويُوقِفُهُمْ عند حُدودهم!

٢) شرب الخمر:

عقوبة شُرْبِ الخمْر، كذلك من العقوبات التعزيرية، وليست من الحدود الشرعية، لأنَّ الحدَّ الشرعيَّ يَجبُ أن يكون واضحاً محدَّداً، وهذا هو معنى الحدِّ، ولكن عقوبة الخمْر ليست كذلك، أمَّا في كتاب الله المبين، فَلَمْ يَجرِ لَها ذكرٌ، إذ هذه الآيات هي آخِرُ ما أنزلَ الله تعالى في الحَمْر: ﴿ يَكَايُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمُر وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَنْكُمُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ السَّخَمْر: ﴿ يَكَايُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَنْكُمُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ السَّيْطَانِ فَاجْتَبُوهُ لَمَلَكُم المَّنَوا إِنَّمَا لَيْتِيدُ الشَّيْطِانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُم المَلاَقَ وَالْمَيْسِرُ وَالْمَيْسِرُ وَيَصُدَّكُم عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلَوَّةُ فَهَلَ أَنهُم مُنتُهُونَ اللهُ وَأَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلِّتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَغُ وَالْمَابُ وَالْمَائِدَةِ اللّهَ وَأَطِيعُوا اللّهُ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلِّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَغُ اللّهُ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلِّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنّهَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَغُ اللّهُ وَالْمَائِدَة].

وأما في سنة رسول الله على فلم يَرِدْ عنها شيء واضحٌ مُحدَّدٌ، ولِهذا اخْتَلَفَ العلماءُ من الصحابة في فما بعد، بشأن عقوبة شارب الخَمْر، وجعلوا لَها حَدَّين أَذنى وأَعْلى، وأما حَدُّها الأدنى فأربعون سوطاً، وأما أعلاها فثمانون، كما هو واضحٌ في هذا النَّصُ الّذي جاء في صحيحي: البخاري: (١٣٤٣)، ومسلم: (١٧٠٦)، وسنن الترمذي: (١٣٤٣)، وسنن أبى داود: (٤٤٧٩).

(عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَد شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ

AYA

مِجَوِيلَنَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ 'فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ هَمَوُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ هَبِدُ الرَّحْمَنِ: أَخَف الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ هُمَوُ)، وأنا أرى أنّ للسلطة الشرعية حق الإجتهاد في هذا المُجال، كما في مسألة الإرتداد وكيفية مواجهة حالاتِها المتعلمة المقتضية لشتّى الحلول، وأنواع الإجتهادات المناسبة لكل حالة على حِلَةٍ.



ثالثاً: إن تنفيذ العقوبات الشرعية المحددة، أو غير المحددة (التعزيرية) هو أساساً مسؤولية السلطة الشرعية:

وقد أشرنا إلى هذه المسألة من قبل، والدليل على أَنَّ تنفيذ العقوبات الشرعية وظيفة السلطة الشرعية، هو أَنَّ الله تعالى لَم يذكر أياً من العقوبات الشرعية في كتابه، إلا وأَسْبَقها بِمخاطبة المجتمع الإسلامي صراحة أو ضمناً، وهذا واضح في الآيات التي وردت فيها العقوبات المذكورة:

- ١- ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَنْلِّي ﴾ [البقرة: ١٧٨].
- ٢- ﴿... إِنَّمَا جَزَاقًا اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَكِّبُوا أَوْ تُقَطّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُصَكّبُوا أَوْ تُقطّعً أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُصَكّبُوا أَوْ تُقطّعًا مَا يَدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُعْمَلُوا يُنفقوا مِن اللَّهُمْ فِي اللّهُمْ فِي اللّهُمْ فِي اللّهُمْ فِي اللّهُمْ فِي اللّهُمْ فِي اللّهُمُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَن اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْورُدُ تَحِيمُ اللّهِ اللّهُ إِلَى اللّهُ وَالمائدة].
 - ٣- ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلِّ وَبِيدٍ مِنْهُمَا مِأْثَةَ جَلْدُوْ . . ﴾ [النور: ٢].
- ٤- ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كُسَبَا نَكَنلًا مِّنَ ٱللَّهُ . . . ﴾ [المائلة: ٣٨].
- ٥- ﴿ وَاللَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرَ يَأْتُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهُلَّاهَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنينَ جَلْدَةً . . . ﴾ [النور: ٤].
- ﴿ وَٱللَّذَانِ يَأْتِيكَنِهَا مِنكُمْ فَعَاذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا أَ
 إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تُوَّابَا رَّحِيمًا ﴿ إِلنَّهَا إِلَى ﴿ [النساء].

أَجَلْ إِنَّ تنفيذ العقوبات الشرعية، هو أساساً أحَدُ واجبات السلطة الشرعية، ولكن عندما يَقعُ المسلمون في حالة طارئة كالحالة التي نعيشها

الآن، في كل البلاد الإسلامية(١) - أو الأغلبية الساحقة منها - والتي صارت قاعدة من جرّاء تطاولِها واستمرارها، والتي تَتَمثَّلُ في عدم وجود كيانِ شرعي يقوم بتطبيق شريعة الله، ففي مثل تلك الحالة التي تعتبر شاذةً واستثنائيةً بالنسبة للحالة الشرعية والواجبة على المسلمين، تَرْجِعُ مسؤولية ذلك العمل إلى صاحبها الأصلي، وهو المجتمع المسلم ككلّ، لأن الكيان السياسي ليس سوى نائب عن المجتمع، في إدارة الأمور وحفظ الدِّين وسياسة الدنيا به، وقد قلنا سابقاً في المبحث الأول من هذا الفصل الثاني، والّذي تَحدَّثنا فيه عن السياسة الداخلية للدُّولة الإسلامية، أن المجتمع الإسلامي هو المخاطَبُ أصالَةً بكل خطابات الشارع الحكيم، لِذا فَعَدَمُ وجود كيانِ سياسي، وان كان خللاً يُحاسَبُ عليه المقصّرون والمُفَرِّطُون من المسلمين، ولكنه لا يُعْفى الأمَّةَ عن مسؤولياتِها ولا يَجعلها عذورة، بَلْ يَجب عليها القيامُ بتَنفيذ العقوبات الشرعية التي هي قادرة على تنفيذها، ما دامت أَرْضيَّتُها وشروطُها الشرعية مُتَوفِّرة، كما تقوم بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصيام والحج والعمرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله تعالى، والجهاد، والتزكية والتربية والتعليم. . . الخ، وقد قال تعالى: ﴿ فَأَنَّقُوا أَللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ . . . ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال رسول الله على: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِالأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ برقم: (٧٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ برقم: (١٣٣٧). كما وقد اتفق العلماء

AWY

⁽۱) واليوم هو السّبت (۱۱/شعبان/١٤٥)، الموافق لـ (۲۰/۹/۲۰۵م)، واليوم: الأربعمائة وأربعة وأربعون (٤٤٤) من أيام سجني، منذ البداية (۱۱/۷/۳۰۰) إلى اليوم.

والآن ١٥/ جمادي الأولى/١٤٣٤، الموافق لـ (٢٠/٣/٣/٢٧)م هو اليوم الذي أُراجِع فيه المجلد السابع من هذا الكتاب، بغية تَهْيِئتِهِ الأخيرة للطبع، تغيّرت خارطة العالم الإسلامي من حيث جَوهَرُها، بعد حدوث ثورات وانتفاضات جماهيرية في بعض البلدان العربية: تونس، مصر، ليبيا، اليّمن، وسورية، وبُلدانُ أخرى يتوقع فيها التغيير عاجلاً أو آجلاً، إن لم تراجع أنظمتها الفرديةُ الإستبداديةُ الفاسدةُ، سياساتِها، مُراجعة جذرية شاملة، بحيث ترضى عنها شعوبها ومجتمعاتها المسلمة التي يوجبُ عليها إيمانها وإسلامُها، الإلتزامَ بالإسلام عقيدة وسلوكاً وحُكماً. . إلخ.

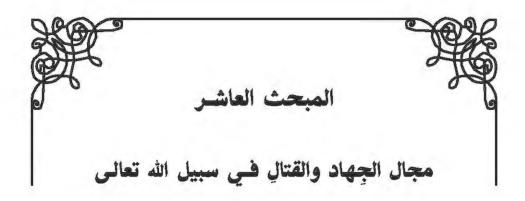
على قاعلة: (لا يسقط المَيْسورُ بالمعسور) وقاعلة: (ما لا يُدرك كُلُه لا يُترك جُلُه أو بَعْضُهُ).

ولكن لا نَفْسَى بأَنَّ تَهيئة الأرضية المناسبة والشروط اللازمة التي اشترطها الشَّرَعُ لإجراء العقوبات الشرعية، شيءٌ لا بُدَّ منه، للقيام بتلك الوظيفة الشرعية المهمة والحساسة.

وهنا نختم موضوع العقوبات الشرعية، وننتقل بإذن الله الوهاب الكريم إلى المبحث العاشر والأخير من الفصل الثاني، والذي نبحث فيه موضوع الجهاد في سبيل الله تعالى.







والمجال الأخير الذي نريد أن نوضّح معالِمه الأساسية من المجالات التي تقوم السلطة الشرعية بتطبيق الشريعة فيها، هو مَجال الجهاد والقتال في سبيل الله، ولكن نُنبّهُ منذ البداية على أن الجهاد والقتال، وان كان في الأصل من وظائف الدولة الإسلامية، ولكنّه مثله مثل سائر أعمال الإسلام وأحكامه، لا يَجوز تعطيله والقعود والتقاعُسُ عنه، عندما يَفْقِدُ المسلمون في بعض الأحيان الكيانَ السياسي، وسنتحدّث عن هذا الموضوع لاحقاً، وإنّما هنا أردنا التنبيه عليه فقط.

وسنبحث هذا الموضوع المُهم في ضوء آيات كتاب الله في المطالب الإثنى عشر الآتية:

- ١) معنى الجهاد والقتال في سبيل الله تعالى.
 - ٢) مكانة الجهاد في سبيل الله وأهميته.
- ٣) حكم الجهاد في سبيل الله تبارك وتعالى.
 - ٤) دوافع الجهاد في سبيل الله وأهداف.
- ٥) على مَنْ يَجِب الجهاد في سبيل الله؟!
 - ٦) وسائل الجهاد في سبيل الله تعالى.

044

- ٧) من هم اللين يَجوز أو يَجِب قتالهم؟ ا
- الجهاد في سبيل الله، وإقامة الدولة الإسلامية، ليسا شَيئين متلازمَين.
 - ٩) الثمار والآثار الننيوية للجهاد في سبيل الله تعالى.
 - ١٠) النتائج الأخروية الجليلة للجهاد في سبيل الله تعالى.
- ١١) العواقب الوخيمة، والعقوبة الأليمة، للتفريط في الجهاد والقتال في سبيل الله.
 - ١١) من الذي يَملك حق إعلان الجهاد عند فياب السلطة الشرعية؟!
 ونبدأ بالمطلب الأول بتوفيق الله الكريم:



المطلب الأول: مَغنى الجهاد والقتال في سبيل الله تعالى

ولِمعرفة معنى كل من (الجهاد) و(القتال) في سبيل الله ومفهومهما، لِنَتَأَملَ هذه الآيات المباركات:

- ١- ﴿ وَوَصَيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَلِدَيْهِ حُسَنًا وَإِن جَهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ اللهِ عَلْمُ اللهُ اللهُ
- ٢- ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمْهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنِ وَفِصَلْهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ الشَّحِيْرُ لَي وَلِوَلِدَيْكَ إِلَى ٱلْمَصِيرُ لَي وَلِن جَلهَدَاكَ عَلَىٓ أَن تُشْرِكِ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَا وَاتَبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنْكُ مَنْ اللَّهُ فَكَ إِلَى مَرْحِعُكُمْ فَأَنْبِثُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ فَي ﴾ [لقمان].
- ٣- ﴿ وَمَن جَلهَدَ فَإِنَّمَا يُجَلِهِدُ لِنَفْسِهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ الْعَنكبوت].
- ٤- ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَتَهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَيْنَ أَحَثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا حَثُورًا ﴿ وَلَوَ شِئْنَا لَكَ مَرَّفَتُهُ بِيدِ جِهَادًا لَبَعْشَنَا فِي حَثِلٍ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴿ فَلَا تُعْلِعِ ٱلْكَنْفِينَ وَجَنْهِدْهُم بِهِ جِهَادًا حَيْرًا ﴾ [الفرقان].
- ٥- ﴿ وَالَّذِينَ جَنهَدُوا فِينَا لَنَهَدِيَنَّهُمْ شُبُلَنّاً وَلِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ ﴾ [العنكبوت].
 - ٦- ﴿ وَجَنهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ مِنْ . . ﴾ [الحج: ٧٨].

P40

- ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمَولِلهِمْ
 وَأَنفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ أُولَئِيكَ هُمُ ٱلصَّكِدِقُونَ ﴿ الحجرات].
- ٨- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّي جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَفِقِينَ وَأَغْلُظُ عَلَيْهِم م . . ﴾ [التوبة: ٧٧]،
 [التحريم: ٩].
- ٩- ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ الْمَنُوا هَلَ ٱذْلُكُو عَلَى تِعَزَوْ ثُنجِيكُم مِّنْ عَلَابٍ ٱلبِهِ ٱلْمَعْنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجْلِهُ دُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَلِكُو وَٱللَّهُ ذَالِكُو خَدْرٌ لَكُو إِن كُنتُم تَلَوْنَ ﴿ فَي لَكُونَ إِن اللَّهِ إِلَّمَوْلِكُو وَاللَّهُ ذَالِكُو خَدْرٌ لَكُو إِن كُنتُم تَلَوْنَ ﴿ ﴾ [الصف].
- ﴿ اَنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَنِهِ دُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَالِكُمْ خَرْدُ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ إِلَيْهِ التوبة].
- 11- ﴿ لَكِكِنِ ٱلرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَنهَدُوا بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ... ﴾ [التوبة: ٨٨].
- ١٢- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَكُم بِأَنَ لَهُمُ ٱلْجَنَّةُ الْجَنَّةُ وَلَمْوَلَكُم بِأَنَ لَهُمُ ٱلْجَنَّةُ وَلَا يَعْمَلُونَ وَيُقْلُلُونَ وَيُقْلُلُونَ وَيُقْلُلُونَ وَيُقْلُلُونَ . . ﴾ [التوبة: ١١١].
- ١٣- ﴿ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا يُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا يُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّه
- ١٤- ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَــ تَدُوّاً إِنَ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلمُعْمَدِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل
- 10- ﴿...وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَةَ كَمَا يُقَائِلُونَكُمْ كَآفَةً ... ﴾ [التوبة: ٣٦].
- 17- ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا قَلِيْلُوا ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّادِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً . . . ﴾ [التوبة: ١٢٣].
- النساء: ۱۷ ﴿ فَقَائِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ . . ﴾ [النساء: ۱۵].
 وبعد التأمل في هذه الآيات، يُمكننا استنتاج الآتي، بصدد مفهوم كلمتى: (الجهاد) و(القتال):

OWV

أ - الجهاد في سبيل الله:

أَسْتُعْمِلَت كلمةُ (الجهاد) بصيغها المتعدِّدة - في كتاب الله - بثلاثة معانِ، هي:

أولاً: بَذْل الجُهْدِ مُطْلقاً في الخير أو الشرِّ، وهذا تدل عليه الآية (٨) من (العنكبوت) والآية (١٥) من (لقمان)، إذ وردت كلمة (جاهدا) في كليهما بمعنى سعى الوالدين المشركين لِجعل وَلَدِهِما مشركاً.

ثانياً: بَذْلُ الوُسْعِ والطاقة في ميدان العمل الإسلامي عموماً باستثناء القتال، أي: الدعوة إلى الله تعالى، وبيان حقائق الإيمان، وتحمَّل الأذى في هذا الطريق، وهذا المعنى يفهم من الآيات: (٦) من (العنكبوت) و(٥٢) من (الفرقان) و(٦٩) من (العنكبوت) و(٧٨) من (الحج).

ثالثاً: بَذْلُ أَقْصى ما في الوُسْعِ والتضحية بالنفس والنَّفيس في سبيل الله، أي: رفع رايته ونصر دينه، وتكون هنا كلمة (الجهاد) كالمرادفة لكلمة (القتال)، وهذا ما يفهم بوضوح من كل الآيات المدنية التي وردت فيها كلمة الجهاد، ومنها الآيات: (١٥) من (الحجرات)، و(٧٣ و٩) من (التوبة) و(التحريم)، و(١١) من (الصف)، و(٤١ و٨٨) من (التوبة).

والنتيجة التي يتمخَّضُ عنها استقراؤنا لكلمة الجهاد بصيغها المُختلفة الواردة في كتاب الله، هي:

إن كلمة (الجهاد) المُشتَقَّة من (الجُهد)(١) أو (الجَهْدِ) أَصْلُ معناها هو بَذْلُ الجُهْد وإِتْعابُ النفس والكَدْح مطلقاً، وفي الخير والشرّ، ولكن استعملها كتابُ الله في الأعم الأغلب بِمعنى بذل الجهد في سبيل الله تعالى، هذا في السور المكية، ولكن في السور المَدنيَّة، استعملها بِمعنى أن الله أخصّ، وهو بذل النفس والمال، والقتال في سبيل الله، وهذا يعني أن الله تعالى عندما استعمل كلمة الجهادِ، خَصَّصَ معناها مرَّتين: مرة من معناها مرَّتين: مرة من معناها

⁽۱) الجُهدُ: الوُسعُ والطاقة، والجَهدُ: المشقَّة والنَّهاية والغاية، المعجم الوسيط، ص١٤٢، و(المصباح المنير) للفيومي، ص٦٢، و(مفردات ألفاظ القرآن) ص٢٠٨.

العام: (بذل الجهد مطلقاً)، إلى معنى خاص، وهو بَذْلُ الجُهْدِ في سبيل الله، ثم خَصَّصَها مرة أخرى من معنى (بذل مطلق الجهد في سبيل الله) إلى معنى بذلِ جُددِ خاص، وهو انفاق المال وبذل الروح.

وانَّما استعمل العلماء كلمةً: (الجهاد في سبيل الله)، بِمعنى: (القتال ي سبيل الله)، لِمعنى: (القتال ي سبيل الله)، لأنَّهم إنما نظروا إلى مفهومها في السّور المدنية فَحَسْبُ، أَو لأنَّهم نظروا إلى ما آل إليه معنى الكلمة في النهاية.

ولكن على أيّ حال، لا يُمكننا القولُ بأن كلمة (الجهاد) هي مرادفة لكلمة (القتال) تَماماً، في استعمال الشرع، بل الصحيح أَنْ يقال:

إنَّ كلمة (الجهاد) أوسع مدلولاً وأَشْمَلُ مفهوماً من كلمة: (القتال)، لأَنها تشملها وتشمل معها غَيْرَها أيضاً، والطريقة الصحيحة لمعرفة معنى كلمة (الجهاد) في القرآن الحكيم بدقة، هي: أَنْ ننظر إليها في السياق الذي وردت فيه، ثُم نفهمها بِحَسب ما يدل عليه السياق، وهذه القاعدة ليست خاصة بكلمة (الجهاد)، بل ينبغي إعمالها لفهم سائر كلمات القرآن الأخرى، التي استُعْمِلَتْ بأكثر من معنى، في سياقات مُختلفة.

ب - القتالُ في سبيل الله:

وأما كلمة: (القتال في سبيل الله) فليس لَها في كتاب الله سوى مفهوم واحد، وهو المعنى الظاهر المُتبادِرُ إلى الذهن، ولكن انَّما تدل كلمةُ: (القتال) على ذلك المعنى، إذا ما أُضِيفَ إليها قَيْدُ: (في سبيل الله)، أو دَلَّت عليه قرينة أخرى كالسياق مثلاً، وهذا ظاهِرٌ واضحٌ في كل الآيات التي وردت فيها كلمة: (القتال)، وهي آيات مدنية كلُها، وقد أَدْرَجْنا بَعْضَها كأمثلة في السابق، وهي الآيات (١١١ و٣٦ و٣١٣) من (التوبة) و(٧٦ و٨٤) من (النساء) و(١٩٠) من (البقرة).

044

(الجهاد) الحق، هو ما بُنِلَت فيه الأموالُ والأنفُس، كما أن (القتال) يُعتبر جهاداً في سبيل الله، ويُعتدُ به إذا كان في سبيل الله، أي من أجل رفع كلمة الله، وتَحكيم شرع الله والتمهيد لتبليغ دين الله، واللفاع عن حرمات عباد الله تعالى، كما قال رسول الله في: همَنْ قاتبل لِتَكونَ لَلِمَة الله هِيَ المُفْيا، فَهُوَ فِي سَبيلِ الله مُتُمِن عَلَيْهِ (رَوَاهُ البُخَارِيُّ برقم: (١٢٣)، وَمُسَلِمٌ برقم: (١٢٣).

وهذا تتحليد دقيق من رسول الله والمفهوم كلمة: (في سبيل الله)، فعنلما يكون الغَرَضُ من القتال، هو جعل كلمة الله وشرعه ودينه، عالياً مرفوعاً، فعنلئد يُعَدُّ القتالُ قِتالاً في سبيل الله، أمّا عندما يُراد به اللفاعُ عن القوم، أو الوطن، أو أي شيء آخر، من دون ربطه بالله ودينه، كأن تقول: إنّما أدافعُ عن الشعب الفلاني لأنّه مسلم، أو لأن دينَ الله تعالى أوجب ذلك، أو أدافعُ عن الأرض الفلانية، لأنّها أرض الإسلام، أو لانها وطني ووطنُ شعبي، والإسلام أمر بالدفاع عن الأرض والعِرض، نعم إذا لَم يُبن القتال على ذلك الأساس، وإذا لَم تُخلَط به تلك الخميرة الشرعية، فهو بعيدٌ عن أن يكون قتالاً في سبيل الله، سَمّهِ ما شئت من الأسماء، ولكن لا بعيدٌ عن أن يكون قتالاً في سبيل الله، سَمّهِ ما شئت من الأسماء، ولكن لا عملٌ من الأعمال في سبيل الله)، أو: (الجهاد في سبيل الله)، إذ لا يكون عملٌ من الأعمال في سبيل الله، إلا إذا: ١ - أسّس على شرعه، ٢ - وابنُغِيّ به رضوانُ الله وثوابُهُ.





المطلب الثاني: مكانّةُ الجهادِ في سبيل الله، وأَهَمَّيّةُ ُ

وأُنبُه من الآن على أنَّني سَأَستَعْمِلُ كَلِمةُ: (الجهاد) بِمعناها الرائج المشهور، وهو: (القتال في سبيل الله).

وستتجلَّى لنا مكانَةُ الجهادِ في سبيل الله وأَهَمَّيَّتُهُ، من خلال ما سيأتي بَخْتُهُ وبَسْطُهُ من المواضيع، ولكنّنا نؤكِّد هُنا على الحقائق الثلاث الآتية:

الأولى: إنَّما أرسل الله تعالى نَبِيَّه الخاتم، بِهداه التامِّ ودينه الحقّ، للهيمنة على الحياة في الأرض كلِّها:

وهذه الحقيقة صَرَّحَتْ بها كلَّ من الآية (٢٨) من (الفتح)، وهذا نصُها: ﴿هُوَ الَّذِي الرَّسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿ هُوَ ٱلَّذِي الرَّيتان (٣٣) من (التوبة)، و(٩) من (الصف) وهذا نصُهما: ﴿هُوَ ٱلَذِي آرْسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ صَحُلِهِ وَلَوْ كَرَهُ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة].

ويفهم من الآيات الثلاث بوضوح، أن الله تعالى إنّما أرسل النبّ الخاتم (محمداً) الله بهداه التام، ودينه الحق، كي يُهَيْمِنَ على حياة البشرية كلّها، ويُضبح له الصَّوت الأعلى والكلمة العليا على الأرض كلّها.

ومِمّا لا شك فيه أَنَّ تَحقيق هذا الهدف العظيم، لا يتم إلّا مِنْ خلال امتلاك القوة المتكافئة له، وهل يُمكن الظهور والغلبة إلّا بالقوة! وبناءً عليه: فالجهادُ في سبيل الله، شيءٌ لا بدّ منه، إذا أراد المسلمون أن يكونوا في

مستوى دينهم الذي لا يرضى بأقل من الهيمنة، ومعلوم أنه يوم أن كان المسلمون يقومون بفريضة الجهاد، حَقَّقوا هيمنة دين الله وحاكميَّته على مساحة واسعة من أرض الله، وعلى عدد كبير من الشعوب، ولكن ما أن تخلوا عن الجهاد، إلّا وانحسر ظِلُهم الوارِفُ على الشعوب، بل وأصبحوا أنفسهم محكومين للشعوب والأمم الكافرة.

الثانية: يَجب على المسلمين أَنْ يُحقِّقوا في أنفسهم العلوَّ والعزّة والغلبة، إذا أرادوا أَن يُخسَبوا ف ميزان شرع الله: حزب الله المؤمنين:

نعم ان الله تعالى وصف أهلَ الإيمان وعبادَه المستحقين لِحمل شَرَفِ لقب (حزب الله)، بالعُلوِّ والعِزَّة والغلبة، كما قال:

- ١- ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَعَزَنُوا وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴿ وَال عمران].
- ٢- ﴿... وَإِلَّهِ ٱلْمِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِكَنَ ٱلْمُنَفِقِينَ لَا يَعَلَمُونَ ﴿ ﴾
 [المنافقون].
- ٣- ﴿ وَمَن يَتُولُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِرْبَ اللَّهِ هُمُ الْعَلِبُونَ ﴿ أَلَا اللَّهُ عَلَى الْعَلِبُونَ ﴿ وَالْمِائِدةِ].

ويفهم من هذه الآيات بوضوح، أن أهل الإيمان بِقِدَر ما يُحَقِّقون في أنفسهم العبودية الحَقَّة لله والإيمان به، يَتَمَتَّعون بالعُلُو والعِزَّة والغلبة، أو بعبارة أخرى: إنَّ اتصًاف المسلمين بالرُفعة والعزَّة والظهور، يكون دليلاً على كمال إيمانهم بالله، وصِحَّة انتسابِهم إلى حِزْبِه، وجَليُّ أَنَّه لا يُمكن نيلُ العُلوُ والعزَّة والغَلَبةِ - على الأعداءِ - إلّا من خلال الجهاد وبذل النفس والنَّفيس، وبناءً عليه: فالجهاد شرط لازم لتكميل إيمان المؤمنين وعبوديتهم لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ أَشْتَكُ مِن المُؤْمِنِين أَنفُسَهُم وَأَمُولُكُم الله عَلَي الله فيقَلُون وَيُقَلَلُون في النوبة: النفوري في سَبِيلِ الله فيقَلُون وَيُقَلَلُون في النوبة:

الثالثة: وما لَم يكن المؤمنون أقوياء ومَزهوبي الجانب، فَلَن يَسْمَحَ

0 5 Y

لهُم أعداؤهم الكافرون، بِممارسة عبوديَّتهم الحقة لله، من خلال الإِلتزام بشريعته التزاما كاملاً شاملاً:

وهذا ما أكدته الآيتان (٦٠ و٦١) من (الأنفال): ﴿ وَآعِدُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِن قُوْةٍ وَمِن رِبَاطِ الْخَيْلِ ثُرِّهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَمَاخِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمُّ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِ سَبِيلِ اللّهِ يُوفَ إِلَيْكُمُ وَأَنتُمْ لَا نُظَمُونَ فَي اللّهِ يُوفَ إِلَيْكُمُ وَأَنتُمْ لَا نُظَمُونَ فَي اللّهُ إِنَّهُ هُو السّلِم فَاجْنَحْ لَمَا وَتَوَكَّلُ عَلَى اللّهُ إِنَّهُ هُو السّمِيعُ الْعَلِيمُ فَي اللّهُ إِنَّهُ هُو السّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿ وَالْانفال].

إذن:

لا بدَّ - مرة أخرى - من الجهاد في سبيل الله، وإعداد القوة المُزهِبَة للأَعداء العَلَنيّين والمَخْفِيِّين، كي يرتدعوا بسبب امتلاك المسلمين للقوة وأسباب الدِّفاع - بالمعنى الواسع للكلمة - ، عن التحرُّش بِهم، والطَّمَع فيهم، وبالتالي يَرْضَوْا بالتفاهم ويرضخوا لِمنطق السِّلم، ويقتنعوا بترك استعمال (منطق القوة)، ويرجعوا إلى (قوة المنطق)!

ونَخُلُصُ - في ختام هذه المسألة - إلى القول:

ان الشيء الذي يتوقف عليه تَحقيق الهدف الأساسي، الذي أرسل الله تعالى له نَبِيَّه الخاتم، بِهداه الأتم ومنهاجه الأقوم، ويُشترطُ وجوده لتحقيق المؤمنين عبوديتهم الكاملة لله وإيمانهم به، ويكون سبباً لتأمين السّلم مع الكفار، وعدم طمعهم في المسلمين والتحرّش بِهم، أَجَلُ إنَّ شيئاً كهذا - وهو الجهاد في سبيل الله -، ليتبوَّء مكانةً رفيعة جداً في دين الله، ويتمتع بأهَمَيَّةٍ قُصْوى، قلما يبلغها عمل آخرٌ في دين الله القيم.



المطلب الثالث: حكم الجهاد في سبيل الله تبارك وتعالى

ولِمعرفة حكم الجهاد في سبيل الله، لَيْس عَلَيْنا إلّا تدبُّر بعض الآيات المباركات التي تتحدَّث عن تلك الفريضة الكبرى، وهذه أمثلة منها:

- ١- ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُورُ إِذَا فِيلَ لَكُورُ ٱنفِرُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلْمَاتَكُمُ إِلَى ٱللَّهِ اللَّهُ الْمُرْفِعُ أَرْضِيتُم بِالْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْاَخِرَةُ فَمَا مَتَنعُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْاَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلُ ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا يُمَذِبْكُمْ عَدَابًا الْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْاَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلُ ﴾ إلّا تنفِرُوا يُمَذِبْكُمْ عَدَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَفْسُرُّوهُ شَيْئًا وَٱللَّهُ عَلَى حَمُلِ شَيْءٍ قَلْهِ عَلَى حَمُلِ شَيْءٍ قَلَى اللهِ اللهِ قَلْمَا عَيْرَكُمْ وَلَا تَفْسُرُوهُ شَيْئًا وَٱللَّهُ عَلَى حَمُلِ شَيْءٍ وَلَا تَفْسُرُوهُ شَيْئًا وَٱللَّهُ عَلَى حَمُلِ شَيْءٍ قَلْهِ عَلَى اللهِ قَلْمَا عَيْرَكُمْ وَلَا تَفْسُرُوهُ شَيْئًا وَٱللَّهُ عَلَى حَمُلِ شَيْءٍ وَلَا تَفْسُرُوهُ شَيْئًا وَٱللَّهُ عَلَى حَمُلِ شَيْءٍ وَلَا تَفْسُرُوهُ شَيْئًا وَٱلللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللل
- ٧- ﴿ لَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِمِ أَن يُجَنهِدُوا بِأَمْوَلِهِمْ
 وَأَنفُسِمٍمٌ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ إِلَّمُنَقِينَ ۚ إِنَّمَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
 وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِيهِمْ بَرُدَدُونَ ۚ ﴿ التوبة].
- ٣- ﴿إِنَّمَا ٱلْمُقْوِيثُونَ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَـابُوا وَجَلهَدُوا بِأَمَولِلِهِمْ
 وَأَنفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ أُولَئِيكَ هُمُ ٱلصَّنَادِقُونَ ﴿ الحجرات].
- ٤- ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ عَامَنُوا لَوْلَا نُزِلَتَ سُورَةً فَإِذَا أُنزِلَتَ سُورَةً تُحَكَّمَةٌ وَذُكِرَ فِهَا الْقِتَالُ زَلَيْتَ اللَّذِينَ فِى قُلُوجِهِم مَ رَضُ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَغْشِيّ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُولُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ
- ٥- ﴿ وَمِنْهُم مِّن يَكُولُ اتَذَن لِي وَلا نَفْتِنَيَّ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُواً وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةً بِالْكَنْفِينَ (التوبة].

0 2 2

- ٣- ﴿ لا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْجُهَدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللهِ
 مِأْمُولِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ . . . ﴾ [النساء: ٩٥].
- ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَ آءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَحِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجُ إِذَا نَصَحُوا لِلَهِ وَرَسُولِةً مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ إِذَا نَصَحُوا لِلَهِ وَرَسُولِةً مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ إِذَا نَصَحُوا لِللَّهِ وَرَسُولِةً مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ إِذَا لَنُوبَةً].
- ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَوْمِضِ حَرَجٌ وَمَن يَطْعِ ٱللَّهُ وَمَن يَتُولُ يُعَذِّبُهُ عَذَابًا يُطِع ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ. يُدْخِلُهُ جَنَّتِ تَجَرِى مِن تَعْتِهَا ٱلْأَثْهَا أَنْ وَمَن يَتُولُ يُعَذِّبُهُ عَذَابًا الله عَلَى ا
- ٩- ﴿ وَمَا خُرُونَ مُرْجَوْنَ الْأَمْنِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَثُوبُ عَلَيْهِمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمُ
 ١٤٠ ﴿ وَمَا خُرُونَ مُرْجَوْنَ الْأَمْنِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَثُوبُ عَلَيْهِمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمُ
- ١٠- ﴿... لَقَد تَابَ اللهُ عَلَى النّبِي وَالْمُهَاجِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمُسَرَةِ مِنْ بَصْدِ مَا كَادَ يَنِيعُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُ إِنّهُ، الْمُسَرَةِ مِنْ بَصْدِ مَا كَادَ يَنِيعُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُ إِنّهُ مَا اللّهُ عَلَيْهِمُ وَعَلَى النّلَائَةِ اللّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَاقَتَ عَلَيْهِمُ اللّهَ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ هُو النّوَابُ الرَّحِيمُ ﴿ النوبة].
- ١١- ﴿ وَإِذَا أَنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَجَنهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَغْذَنَكَ أُولُوا الطَّولِ مِن الطَّولِ مِن السَّعْدَنَكَ أُولُوا الطَّولِ اللهِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَنعِدِينَ ﴿ رَصُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوالِفِ وَصُلِيعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿ إِلَيْهِ التوبة].

ونأخذ من هذه الآيات المباركات، فيما يَخُص حكم الجهاد في سبيل الله، الحقائق الخمس الآتية:

الجهادُ في سبيل الله ليس فرضاً فَحَسْبُ، بَل هو من فرائض الإسلام الكبرى، التي إذا ما أَخلَ بِها المسلمون، يَفْقِدون صلاحِيّةَ البقاء، ويستحقون العذاب الدنيوي والأخروي، وسَيُذْهِبُ الله بِهم ويأتي بغيرهم: (أي: يُذْهِبُ الجِيلُ المُتَخاذِلَ المتثاقِلَ، ويأتي بِجيل آخر). وهذا ما بينه سبحانه أت بيان في الآيتين (٣٨ و٣٩) من (التوبة)، وكذلك في الآية (٣٨) من (محمد)، والتي يقول الله تعالى في خِتامها مُخاطِباً أهل الإسلام: ﴿ . . . وَإِن تَتَوَلِّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمُ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْنَلَكُم ﴾.

ولَمْ أَرَ غَيْرَ: (ترك الجهاد في سبيل الله) ذَنْباً آخر للمسلمين، رتَّب الله عليه عقوبة الذَّهاب بِهم، واستبدال غيرهم بِهم!!

والجهاد في سبيل الله بالمال والنّفس، من أهم قرائن صِدْق المؤمنين في إيمانِهم، ولا يتخلّفُ المؤمنون الصادقون، عن إجابة داعي الجهاد في سبيل الله أبداً:

وهذا ما أعلنت عنه الآية (١٥) من (الحجرات)، والآية (٤٤) من (التوبة)، والآية (١٧) منها أيضاً.

٣) وانّما يتخلّف عن ركب الجهاد في سبيل الله، عندما يتعيّن على المسلمين القيامُ به: المنافقون، واللّذين في قلوبِهم رَضٌ، والمترددون الّذين لَم يَثْبُتِ الإيمان في قلوبِهم ولَم يستقرّ:

وهـذا ما بيَّنته الآية (٤٩) من (التوبة)، وكذلك الآيات (٤٥) و(٨٦ و٨٧) منها، والآية (٢٠) من (محمد).

٤) وقد يَحدثُ أَنْ يتخلَف بعضُ المؤمنين الصّادقين في إيمانهم، في حالة ضُغفِ إيماني يعتريهم، وأولئك يستحقون العقوبة من السّلطة الشرعية - حسب اجتهادها للحالات المُختلفة -:

وتَدُلُّ على هذا أوضح دلالة، الآيات الواردة في شأن (كعب بن مالك) وصاحبيه (١)، عندما تَخَلَّفوا عن رسول الله والمجاهدين الّذين خرجوا

⁽۱) وهما مرارة بن الرَّبيع العَمْري، وهلال بن أمية الواقفي، وروى القِصَّة بطولِها كل من البخاري ومسلم في صحيحيهما، البخاري: (۲۷۵۷)، ومسلم: (۲۷۲۹).

معه إلى غزوة (تبوك)، وقد حكى (كعب) قِصة تَخلُفه وصاحِبَيْهِ بالتفصيل كَما جاء في صحيحي البخاري ومسلم، حيث أمر رسول الله على بعد عودته من (تبوك)، بِمقاطعة (كعب) وصاحِبَيْه، مُدّة خَمسين يوماً، فكان لا يكلمهم أحد مِن المسلمين، إلى أن أنزل الله توبته عليهم، والآية (١٠٦) من (التوبة) أول ما نزلت فيهم، في بداية إعلان رسول الله على مقاطعتهم، وفي الآية (١١٨) نزلت توبتهم، وفرَّج الله الكريم كُرْبَتَهم.

وفي تلك الآيات وقصة أولئك الثلاثة ، أُعْظَمُ العِبَرِ والعِظاتِ في حَجَال مَعرفة خطورة شأن الجهاد في سبيل الله، وبشاعَةِ ذَنْبِ التَخَلُّفِ عنه بغير عذر.

ولكن الله تعالى أعفى عن المشاركة في الجهاد - وجوباً - ذوي الأعذار من الرّجال كالضعفاء - بَدَنياً - والمرضى والعُمْي والعُرْج، ومن لا يَملك ما يتجهّز به:

وهذا ما صرّحت به الآية (٩٥) من (النساء)، والآية (٩١) من (التوبة)، والآية (١٧) من (الفتح).

وهناك تفاصيل فقهية اختلف العلماء في بعضها، بالنسبة لحكم القيام بالجهاد، ولكنَّهم اتفقوا - كلُّهم أو جُلُّهم - على أمرين أثنين:

أولا: الجهاد في سبيل الله من الفروض العامة التي إذا قام بِها بعضُ المسلمين، تَقَط الإِثْم عن الباقين، ولكن شريطة أَن يكون عدد القائمين به كافياً لتحقيق الغَرَض.

ثانياً: وأنه يصير فرض عينٍ، في إحدى حالات ثلاث:

أ - إذا داهم عدق كافر بلاد المسلمين، فيجب على المسلمين أن يقوموا قومة رجل واحد، إلى أن يُحَرِّروا بِلادَهم، بل إذا لَم يَكْفِ عدَدُ الرجال الموجودين، يَجِبُ أن تنْضَمَّ إليهم النساء والصِّبيان والشيوخ، وهذه الحالة تُسمَّى: حالة النفير العام.

asv

- ب إذا عين الإمامُ أَحَدَ المسلمين، فحينتل لا يَسَعُهُ إلا الخروجَ للقتال،
 ما لَم يكن من ذوي الأعلار، طاعةً لولي أمر المسلمين.
- ج من يكونون في حالة قتالٍ وتُوكّل إليهم مُهِمّاتٌ قتالية، فلا يَجوز لَهم إخْلاءُ أَماكِنهم، أو ترك ميدان القتال، حتى تُخسَم المعركة، ما لَم يكن هناك مُبرّرٌ شرعيٌ واضح.





المطلب الرابع: دوافع الجهاد في سبيل الله وأهدافُهُ

(الدوافع) جَمع (دافع)، والدافع هو ما يدفعك لفعل ما، و(الأهداف) جَمع (هَدَف) والهدف هو ما تَهْدُف وتَتَوجَّه إليه، وانَّمَا استعملت كلا اللَّفْظَيْنِ، لأَنَّهما يَحْتَوشانِ الجهادَ من بدايته ونِهايته، إذْ كلّ هَدَف للجهاد هو دافع له باعتبار بدايته، والشروع فيه، كما أنَّ كلَّ ما هو دافع له، هَدَف له أيضاً باعتبار نِهايته وغايته.

وقد أَلْقَيْنا شيئاً من الضوء القرآني على هذا الموضوع في المبحث الثاني من هذا الفصل الثاني، عند حديثنا عن السياسية الخارجية للدولة الإسلامية، كما أنّنا سَنُفَصِّل فيه القولَ، في الكتاب الثاني عشر بتوفيق الله، ولكن هنا أيضاً نتناوله باختصار، وذلك في ضوء أنوار هذه الآيات المباركات:

- ١- ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَنَتُلُونَ إِأَنَهُم ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِم لَقَدِيرُ ﴿ اللَّذِينَ اللَّهُ وَلَوْلاً دَفْعُ اللَّهِ أَن يَقُولُوا رَبُنَا اللَّهُ وَلَوْلاً دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ لَمُرِيمً صَوَمِعُ وَبِيعٌ وَصَلَوْتٌ وَمَسَجِدُ يُذَكِّرُ فِيَا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُم إِن اللَّهَ لَقُوعَ عَزِيرٌ إِن الله لَقُوعَ عَزِيرٌ إِن الله اللهِ اللهُ اللهِ ا
- ٢- ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُم وَلَا تَعْـتَدُواً إِنَ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْـتَدِينَ ﴿ إِلَهُ اللَّهِ اللَّهُ لَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّالَّةُ اللَّهُ
- ٣- ﴿ . . فَمَن ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ أَ . . ﴾ [البقرة: ١٩٤].

- ٤- ﴿ وَقَانِلُوهُمْ حَقَىٰ لَا تَكُونَ فِتَنَةً وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ
 آنتَهُوْا فَإِنَ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيدٌ ﴿ ﴿ الْأَنفال].
- ٥- ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱننَهَوَا فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الطَّالِمِينَ ﴿ إِلَا عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللّلْلَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّا اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ
- ٢- ﴿ هُوَ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ رَسُولُهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ ـ وَكِفَى بِٱللَّهِ شَهِ ـ يدًا ﴿ ﴾ [الفتح].
- ٧- ﴿...وَلُولَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ لَفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ
 وَلَكِنَ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [البقرة].
- ٨- ﴿ يَسْتَعُلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ
 اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ ٱلْمَلِهِ مِنْهُ ٱكْبُرُ عِندَ ٱللَّهُ وَٱلْفِتْنَةُ اللَّهِ وَكُفْرُ عِن ٱلْفَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَانِلُونَكُمْ حَقَّ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِن السَّتَطَاعُولُ . . ﴾ [البقرة].
- ٩- ﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوّ اللهِ عَدُونَ اللهِ وَعَدُوّكُمْ وَهَاخِرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ . . ﴾ [الأنفال].
- ١٠ ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا لُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَالنّسَآءِ وَٱلْولْدَانِ
 ٱلّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٓ أَخْرِجْنَا مِنْ هَاذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَنَا مِن لَّذُنكَ
 وَلِيًّا وَٱجْعَل لَنَا مِن لَّذُنكَ نَصِيرًا ﴿ إِنَّ ﴾ [النساء].

ويُمكننا تَلْخِيصُ دوافعِ الجهاد في الإسلام وأهدافه، التي يُرادُ تَحقيقها به، في النقاط الثلاث الآتية:

١) حِفْظُ حُرُماتِ المسلمين، وصيانَةُ الكيان الإسلامي، و دُّ الإعتداءات:

وتدلّ على هذا: الآيتان (٣٩ و٤٠) من (الحج)، والآيتان (١٩٠ و٤٠) من (البقرة)، والآية (٦٠) من (الأنفال).

000

٢) تَمهيدُ الطريق أمام تبليغ دعوة دين الله الحق إلى الناس، وإزالَةُ السُّدود والحواجِز، ورفع مختلف الضُّغوطات التي تَحولُ دون الناس ومعرفة الإسلام، وذلك في الأرض كلِّها، ما دام بالمسلمين قوة:

وتدل على هذا بوضوح، الآية (٣٩) من (الأنفال) والآيتان (١٩٣ و٢١٧) من (البقرة)، والآية (٢٨) من (الفتح)، وكذلك الآيتان (٣٣) و(٩) من (التوبة) و(الصف).

ولكن مِمّا يَجْدُرُ ذكره هنا، أنّه في هذا العصر الّذي انفتحت فيه الشعوبُ والأمّمُ والدولُ بعضها على بعض، على أساس السّلم الناتج عن الإتّفاقيات والمواثيق الدولية، والذي أَلزمَ الله المسلمين الجنوحَ له متى جنح له غيرهم: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَأَجْنَحُ لَمّا وَتَوَكَّلُ عَلَى اللّهِ. . ﴾ [الأنفال: ٦١]، هذا من جانب، ومن جانب آخر: تطوّرت وسائل الإعلام بأنواعها المُختلفة وأصبحت الدنيا كقرية صغيرة، بحيث يطّلِعُ الناس بسهولة بعضهم على ما لدى البعض الآخر من دين ومنهج وفكر، أجل في هذا العصر الّذي حَصَل فيه هذان الحَدَثان والتطوّران الإيجابيّان الكبيران، أصبح هذا الهَدَفُ تُتَحَقَّقًا حسبما أرئ ـ والله هو العليم الحكيم (١).

٣) تَحرير المشتضعفين أيّاً كانوا، وأينما كانوا، من براثن الطواغية والظلمة:

وتدل على هذا: الآية (٧٥) من (النساء)، والآية (٢٥١) من (البقرة)، والآية (٤٠) من (الحج).

⁽۱) وقد أوجب الله الحكيم على الدولة الإسلامية الإلتزام بالمعاهدات المُبْرَمَةِ بينها وبين الكيانات السياسية الأخرى، وعدم نقضها ونكثها، وإن كان بدافع نصرة المسلمين الكيانات السياسية الأخرى، وعدم نقضها ونكثها، وإن كان بدافع نصرة المسلمين المُضْطَهدين من قِبَلِ تلكَ الكيانات!! كما قال تعالى: ﴿ . . . وَاللَّذِينَ مَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِن شَيْع حَتَى يُهَاجِرُوا وَإِن السَّتَصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النّصَرُ إِلَّا عَلَى قَرْم بَيْنَكُمُ وَبِينَهُم مِينَتُقُ . . ﴾ [الأنفال: ٧٧]، وعليه فالإلتزام بتلك العهود والمواثيق المؤدّية إلى السّلم العالمي، وعدم نقضها بدافع الدعوة، أولى وأحرى!

ومن الواضح أنه لا يُمكن أن يوجد أَنزَه وأعدل وأرفع من هذه اللوافع والأهداف الثلاثة، التي يَجعلها الجهادُ في سبيل الله نُصَبَ عَيْنَيه، وأم لا شك أن تَحقيق هذه الغايات يعود على كل البشرية بالخير والبركة والصّلاح، وقد نَعِمَت البشريّةُ التي وصلته يَدُ الجهاد الإسلامي لقرون طويلة، بهذه الأهداف السامية العادلة، التي حققها الكيانُ الإسلامي، الذي كان يَحْمِلُ للشعوب التي يرفع عن كاهِلها كابوسَ الظلم والطاغوت، نُورَ لهلااية الربّانية والدعوةِ الإسلامية الفطرية بِيَدٍ، وبالأخرى ميزانَ العَدْلِ الّذي يُسَوّي بين الجميع.





المطلب الخامس: على مَنْ يجب الجهاد في سبيل الله؟!

وللإجابة على هذا السؤال، ومعرفة الذين أوجب الله تعالى عليهم فريضة الجهاد، لِنَتدبَّر هذه الآيات:

- ١- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُمْ بِأَنَ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يَعْ اللَّهِ مَنْ أَلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعُدًا عَلَيْهِ حَقًا فِ التَّوْرَكَةِ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا فِ التَّوْرَكَةِ وَأَلْمِ اللَّهِ فَيَقَنَّلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَيُقَالُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا فِ التَّوْرَكَةِ وَأَلْمِ وَمَنَ أَوْفَ بِمَهْدِهِ مِنَ ٱللَّهُ فَأَسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْمُمُ بَالِيَ وَأَلْفَ رَءَالِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمَظِيمُ إِلَى التوبة].
- ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُو كُرُهُ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكُرَهُوا شَيْعًا وَهُو خَيْرٌ لَكُمُ وَعَسَىٰ أَن تَكُمُ وَاللّهُ يَمْلَمُ وَأَنشُمْ لَا تَعْلَمُونَ لَكُمُ وَاللّهُ يَمْلَمُ وَأَنشُمْ لَا تَعْلَمُونَ لَا تَعْلَمُونَ إِلَيْهِ وَعَسَىٰ آلَ البقرة].
- ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَحِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجُ إِذَا نَصَحُوا لِلَهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ إِذَا نَصَحُوا لِلَهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ إِذَا نَصَحُوا لِللهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ إِنَا لَا لِللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَل
- ٥- ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَغْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَغْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَن

004

يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ. يُدْخِلْهُ جَنَّدتٍ تَجَرِى مِن تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبُهُ عَذَابًا أَلِيمًا ۞﴾ [الفتح].

ونَستَنْتِج من هذه الآيات المباركات، الأحكام الأربعة الآتية:

أولاً: ما من مؤمن إلّا وقد باع نَفْسَهُ ومالَه لله، في مقابل الجنّة، وبالتالي فهو لَم يَبْقَ مألِكَهُما، بَل يَجب عليه بَذْلُهما متى طالبَ بِهما شارِيهما سبحانه وتعالى:

وهذا ما تدلّ عليه بِجلاء، الآية (١١١) من (التوبة)، وبِما أن الله تعالى لَم يَسْتَفْنِ أحداً من المؤمنين، بَلْ أعلن أن ذلك البيع: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الّذِى بَايَعْتُم بِدِّ﴾، شامِلٌ لأنفس وأموال كُلُ أهل الإيمان، بدلالة الألف واللام الداخلتين على المؤمنين، وهُما تُفيدان الجِنسيَّة، إذن: كل المؤمنين قَدْ تَم معهم بَيعُ الله الكريم، المذكور، وبالتالي لَم يبق أحد من المؤمنين مالكاً لنفسه، في مقابل الله تعالى ودينه، بَل يَجب على الكل المؤمنين مالكاً لنفسه، في مقابل الله تعالى ودينه، بَل يَجب على الكل بذلهما في سبيله قتالاً وجهاداً، إذا ما أراد قَبْضَ الثَّمن وهو الجنَّة: ﴿إِنَّ اللهَ الشَمْرَى مِن المُثَونِينِ النَّهُمَ وَأَمُولَهُم بِأَنَ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾.

ثانياً: وأوجب الله تعالى القتال في سبيله، على أهل الإيمان عموماً:

وهذا ما صرّحت به الآية (٢١٦) من (البقرة)، والتي خاطب الله تعالى فيها أهلَ الإيمانِ جَميعاً، لأنَّ قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾، خُوطِبُ به المؤمنون كلُهم، إذْ ورد قوله تعالى المذكور في سياق قوله: ﴿ . . يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ عَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَنَلِيُّ الْخُرُ بِالْحُرِ وَالْمَبَدُ بِالْمَبْدِ وَالْمُنْقُ بِالْمُنْقُ فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَفِيهِ شَيَّ قَالَبُكُم الْقَصَاصُ فِي الْقَنَلِيُّ الْخُرُ الْحُرِ وَالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ وَالْمُنْقَى اللهُ مِنْ أَفِيهِ شَيَّ قَالَبُكُم الْمَعْرُونِ وَأَدَاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ذَالِكَ مَنْ يَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ اللهِ مُنْ كُتِبَ عَلَيْكُم الْمُعْرُونِ وَالْأَنْقَ فِي كُنِبَ عَلَيْكُم الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيّلَةُ لِلْوَلِلاَيْنِ وَالْأَقْرِينَ بِالْمُعْرُونِ حَقَيْلُ الْوَصِيّلَةُ لِلْوَلِلاَيْنِ وَالْأَقْرِينَ بِالْمُعْرُونِ حَقَيْلُ الْوَصِيّلَةُ لِلْوَلِلاَيْنِ وَالْأَقْرِينَ بِالْمُعْرُونِ حَقَى اللهِ عَلَى اللهُ وَلَا اللهِ المؤلِلةِ المؤلِلةِ المؤلِلةِ اللهِ المؤلِلةِ المؤلِلةِ المؤلِلةُ ال

والدخول في السّلم، شامِلَةٌ لكلِّ المسلمين ذكوراً وإناثاً، وشبّاناً وشيوخاً، فكِتابَةُ الله تعالى للقتال، على أهل الإيمان، كذلك شامِلة لَهم جميعاً.

ثالثاً: وقد خَصَّص الله تعالى أهلَ الإِيمان - ذكوراً وإناثاً - الذين يُخْرَجون من ديارهم، ويهاجرون في سبيل الله، ويؤذونَ من أجله، ويُقاتِلون ويُقتلون، بتكفير السيئات عنهم وإدخالِهم الجنّة، وعليه: مَن لَم يَكن من أهل تلك الأوصاف من الذكور والإناث، فلا نصيب له في مغفرة الله ودخول الجنّة:

وهذا ما صرَّحت به الآية (١٩٥) من (آل عمران)، وهذا يعني أن الجهاد في سبيل الله هو الشرط الأساسيُّ الّذي اشترطه الله تعالى على أهل الإيمان - ذكوراً وإناثاً -، إذا ما أرادوا أن يَحْظَوْا باستجابة الله تعالى لدعائهم، ومغفرته لذنوبهم، وإدخاله الجنّة إيّاهم.

رابعاً: ولكن أهل الأعذار مُسْتَثنون من ذلك الحكم، وهم: الضُعفاء، والمَرْضى، واللهن لا يَملِكون ما يتجهّزون به، والعُمني والعُرْجُ، فهؤلاء لا يَلْزَمَهُم الجهادُ إلا إذا تطوّعوا به، فلا يُمْنَعون منه:

وهذا ما بيَّنَتْهُ كلِّ من الآية (٩١) من (التوبة)، والآية (١٧) من (الفتح).

والمَقصود بالضعفاء حسبما يبدو، هم: الصّبيانُ الصّغارُ، والشيوخُ الكِبارُ الطاعنون في السّن، والمَرْضى الّذين أُصيبوا بِمَرضِ مُقْعِدِ طاريء، أو مُزْمِنِ.

والذين لا يَجِدون ما ينفقون وما يَتَجهّزون به للجهاد، إذا كفاهُم غَيْرُهم ذلك - كالدُّولة - يَلْزَمهم الحضورُ كغيرهم، لأن من ارتفع عُذْره، عاد إليه حكمهُ الذي رُفِعَ عنه بسببه.

وبناءً على ما مرَّ ذكره، نقول:

إِنَّ الله تعالى أَلْزَمَ المسلمين كلَّهم بالجهاد والقتال في سبيله، سوى النين استثناهم من ذوي الأعذار، ولكن حتى ذووا الأعذار، إذا ما تَطوَّعوا بالمشاركة، فلا يُمْنَعون من الجهاد، ما عدا الأطفال الصِّبيان، وهذا ما

000

وضَّحَتْهُ سُنَّةُ النبيِّ وسِيرَتُه ﷺ (١).

وأمّا بالنسبة للنساء فَمع أنّه لا توجد آية تَسْتَثنيهِنَّ بصريح العبارة، ولكن هناك آيات في كتاب الله، يُمكن أن يُستدلَّ بها على أن النساء غير مكلّفات بالقتال وجوباً، وأشرنا إلى هذا الموضوع في المبحث السابع المُخَصَّصِ للبحث عن الأسرة، وعدم وجوب الجهاد على النساء واضح وضوح الشمس في سنّة رسولُ الله على وسيرته، ولكن من شاركت مِنْهنَّ فيما يُمكنها القيامُ بِها من أعمالِ، فلا تُمْنَع.

وهذه أمثلة من نصوص السنّة النّبويّة كدليل على مشاركة النساء مع رسول الله على في قتال الأعداء:

- (عن الربيع بنت معود بن عفراء قالت: كنا نغزو مع رسول الله على الشقي القوم ونخدِمُهُم ونَرْدُ القَتْلَىٰ والجَرْحى إلى المدينة) رَوَاهُ البُخَارِيُّ: (٥٣٥٥).
- ٢) (عن أُم عطية الأنصارية قالت: غزوت مع رسول الله على سبع غزوات، أَخْلُفُهم في رحالِهم فأضنَعَ لهم الطعام، وأداوي الجرحى، وأقوم على المرضى) رَوَاهُ مُسْلمٌ: (١٨١٧).
- (عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله على يغزو بأُم سُلَيم ونِسْوَةِ
 من الأنصار معه إذا غزا، فيسقين الماء، ويُداوين الجرحي) رَوَاهُ
 مُسْلمة: (١٨١٠).

وأنا أرى أنَّ حكمةَ شمولِ بعض الآيات المباركات التي تتضمَّنُ الأمر

أنظر: (السيرة النبويّة) لابن هشام/ ج٣، ص٣٧.

⁽۱) ثبت في سيرته - في غزوة أحد - أنه مَنَعَ الصبيان غير البالغين، إلّا من كان في حالة استثنائية من القوة البدنية والمهارة القتالية، ولكنه أَذِنَ لـ(عمرو بن الجموح) هم أنه كان أعرج شديد العرجة، وكان أبناؤه الأربعة يمنعونه من المشاركة محتجين بكونه أعرج وهم يكفونه، ولكن لما شكى منع أبنائه إياه مِن الخروج لغزوة أحد، إلى رسول الله، ثم بالرغم من أن رسول الله بيّن له أنه يسعه عدم المشاركة لعذره، ألح على الخروج! أذن له قائلاً لأبنائه: (دعوه فلعل الله أن يرزقه الشهادة)، وفعلاً استشهد في تلك الغزوة.

الجهاد والقتال، للنساء، هي: أنْ تبقى مشاركةُ النساءِ أيضاً محتملةً، إنْ لَم تكن على سبيل الندب، وقد ذكرنا من قبل أنه إذا ما دَعَتِ الحاجَةُ لِمشاركة النساءِ وذوي الأعدار - كما في حالة النفير العام - فحينداك يجب الجهاد واللفاع على الكل رجالاً ونساة، وأضحاء العام - فحينداك يجب الجهاد واللفاع على الكل رجالاً ونساة، وأضحاء ومرضى، وشباناً وشيوخاً، وصغاراً وكباراً، كلَّ بِقَلَر وُسْعِه، ثُم مِمّا لا شك فيه، أن شعور النساءِ بمسؤوليتهن أمام دين الله باللفاع عنه والجهاد في سبيله - كما توحي إليه بعض الآيات المباركات، وخاصة الآية (١٩٥) من اللهاك عمران) - يَجْعَلُهن مستعدّاتٍ نفسياً، للمشاركة إذا ما لزم الأمر، وفي المحالات الإستثنائية والطارئة، والتي قد تكون مُهمةُ الجِهادِ واللفاع فيها، الحالات الإستثنائية والطارئة، والتي قد تكون مُهمةُ الجِهادِ واللفاع فيها، الحالات الإستثنائية والطارئة، والتي قد تكون مُهمةُ الجِهادِ واللفاع فيها، التحالات الإستثنائية والطارئة، والتي قد تكون مُهمةُ الجِهادِ واللفاع فيها، التحالات الإستثنائية والطارئة، والتي قد تكون مُهمةُ الجِهادِ واللفاع فيها،





المطلب السادس: وسائِل الجهادِ في سبيل الله تعالى

معلومٌ أَنَّ الجهادَ في سبيل الله، لا يَتِمُّ إلا بِبَذلِ المال والنَّفس كليهما، بل هذا هو معنى الجهاد في سبيل الله: (بَذْلُ أَقْصى ما في الوُسْعِ في سبيل الله)، ولا يَبْذُلُ الإنسانُ أَقْصى وُسْعِهِ في سبيل الله تعالى، ما لَم يُقَدَّمْ إلى الله تعالى مالَه الذي تَحت يَديْهِ، ونفسه التي بَيْن جَنْبَيْه.

ولِهَذَا قلّما ذكرت كلمة: (الجهاد) في السور المدنية - والتي هي بِمعنى القتال - إلا وذكر معها: ﴿ بِأَمْوَلِكُمْ وَأَنْفُوكُمْ ﴾، أو: ﴿ بِأَمْوَلِكُمْ وَأَنْفُوكُمْ ﴾، وقد أَذرَ جنا الآيات المباركات من قبل، لِذَا لا داعي لإدراجها هنا.

هذا بالنسبة للوسيلتين الأساسيّتين اللّتين، لا يُمكن القيامُ بالجهاد بدونِهما، وأما من الناحية الفَنّيّة، فقد ذكر الله تعالى تعبيراً جامعاً يشمل كُلَّ الوسائل التي يُبْدِعُها العقلُ البشري في المجال العسكري، حيث قال تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِبَاطِ ٱلْخَيْلِ ثُرِّقِبُونَ بِهِ عَدُوَ اللهِ وَعَدُوَ حَيْم وَالْحَيْل نَرْقِبُونَ بِهِ عَدُو اللهِ وَعَدُو حَيْم وَالْحَيْن مِن دُونِهِم لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللّه يَعْلَمُهُم مَّا . . ﴾ [الأنفال: ٦٠].

إذ جلي أنَّ كَلِمَة الله وقرة)، يَسَعُ مفهومُها كلَّ ما أَبْدَعَه وسَيُبْدِعُه العقلُ من التكنولوجيا العسكرية، بدءا من أصغر سلاح إلى أشدُها خَطَراً وفتكاً، وقد خَلَفَتْ رباطَ الخيل في هذا العصر، أنواعُ الآليات العسكرية، المُختلفة من السيّارات، والمدرَّعات، والدبّابات، والطائرات، والسفن الحربية، والغوّاصات...الخ، والأمر بالشيء، يَشمُلُ بدائِلَهُ وأمثالَهُ كذلك.

AAA

وقد بين سبحانه وتعالى الغَرَضَ من إعدا ِ القوة، بقوله: ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ ، وذلك لكي يكون بيناً للمسلمين وغيرهم ، أنَّ الإسلام لا يُحَبِّدُ الحرب والقتال ، ولا يلجأ إلى القوة إلّا عندما يُضطُرُ إلى ذلك اضطرارا ، دفاعاً عن وجوده وكيانه وأهدافه ، أجَلْ إِنَّ الهدف من (القوة) في الإسلام هو (إرهابُ العدق) ، أي: إخافَتُه وَرَدْعُهُ ، كي لا يجرقَ على العدوان والبغي على الإسلام والمسلمين.

ومن يتأمّل هذه المسألة في الإسلام، ثُم يُقارِنها بِما لدى الدول الكبرى المستكبِرة في هذا المجال، من التصورات الطاغوتية الدكتاتورية الظالِمة، المُغلَّفة بالشعارات البرّاقة الخاوية من المحتوى، مثل: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية. . . الخ، يُدْرِكُ إلى أي مستوى رفيع، يريد الإسلامُ أن يَسْمُو بالمسلمين وبالبشرية، حتى في حالة الحرب! ثم أيّ: حضيض ودَرَكِ هابط، تَسفَّلت إليه البشرية الضالة عن صراط الله المستقيم، إذ نرى بأعيننا ونسمع بآذاننا، كيف تقومُ الدول المستكبرة الممتلكة للقوة العسكرية الهائلة، بابتزاز الشعوب خيراتِ بلادها، والإستيلاء على ثرواتها، واحتلال البلاد بذرائع واهية، هي أوهن من بيت العنكبوت!! (١٠).

ومن الجَلِيِّ أنه استجابة لأمر الله الحكيم: ﴿وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِن قُوْقٍ﴾، يَجب على الأُمة الإسلامية كُلِّها، وعلى كل مجتمع إسلامي على حِدة، أَنْ يَسْعَوْا لامتلاك القوة بالمعنى الواسع الشامل لكلمة القوة، وأنَّهم بقدر تقصيرهم، يَتَحمَّلون وِزْرَ ذلك الذُّلُ الَّذِي ضَرَبَ بِأَطْنابِهِ على ديارهم، وضُغفِهم الذي أَطْمَعَ فيهم أعداءَهم حتى أكثرهم بناً، وهم اليهود الغاصبون لأولى القبلتين، وثالث الحَرَمَين: (المسجد الأقصى المبارك)!.

⁽١) إشارة إلى ذريعة أمريكا الواهية في احتلالها للعراق، وهي امتلاك نظام صدام الهالك لأسلحة الدَّمار الشامل، وكانت تلك تهمة كاذبة، لم يتمكَّنوا من إثباتها إلى الآن.

نعم إنَّ أعلاءَنا ما لَم يَرْهبونا، يطمعون فينا، ويَهجُمون عَلينا، ويَحتلون أوطاننا، ويستولون على خَيراتنا وكنوزنا، التي الأخرَها الله تعالى لنا في أرْضنا، ولا يرهبوننا ما لَم نكن أقوياء، ولهلا فَمَنْ كَسَلَ وقعَدَ عن السَّعي وبَذْكِ الجهد، لامتلاك القوة الرّادعة للأعلاء، فهو آثمٌ مأزورٌ، كَما أَنَّ السّاعي والباذِلَ جُهلَه، فانمٌ مأجورٌ.





المطلب السابع: مَنْ هُم الّذين يجوز أو يجبُ قتالُهُم؟!

بما أننا سَنُفَصِّل القول عن هذا الموضوع في الكتاب الثاني عشر بإذن الله، لِذا نكتفي هُنا بإيراد بعض الآيات المباركات، التي تَتَضمَّن إجابةً كافيةً ووافيةً وشافيةً عن هذا السؤال، ومن ثَمَّ نقومُ باستنتاجٍ مُختصرٍ عنها في بنودٍ موجزة:

- ٢- ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَى لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱننَهَوَا فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى ٱلطَّالِدِينَ ﴿ إِلَا عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الطَّالِدِينَ ﴿ إِلَا عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى ا
- ٣- ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَلِهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَافِقِينَ وَٱغْلُظُ عَلَيْهِم مَ . . ﴾ [التوبة: ٧٣]، [التحريم: ٩].
- ٤- ﴿...وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةَ كَمَا يُقَائِلُونَكُمْ كَآفَةً ...﴾
 [التوبة: ٣٦].
- ٥- ﴿ قَنْنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ حَتَّىٰ يُمْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْغِرُونَ ﴿ آلِهِ التوبة].
- ٢- ﴿ . . فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ قَاعَتُدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ أَ . . ﴾
 [البقرة: ١٩٤].

- ٧- ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ۞ ٱلَّذِينَ عَهَدتُ مَ مَنْ مَنْمُمْ مُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنْقُونَ۞ فَإِمَّا نَثَقَفَنَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنْقُونَ۞ فَإِمَّا نَثَقَفَنَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنْقُونَ۞ إلانفال].
 فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَكَرُونَ۞ [الأنفال].
- ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا نُقَائِلُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلْسَلَهِ وَٱلْوِلْدَانِ
 ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ ٱلْقَرِّيَةِ ٱلظَّالِمِ ٱهْلُهَا وَٱجْعَل لَنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيَّا وَلَجْعَل لَنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿ النساء].
- 9- ﴿ لَا يَنْهَنَكُم اللّهُ عَنِ اللَّذِينَ لَمْ يُقَنِلُوكُمْ فِي اللّذِينِ وَلَدَ يُحْرِجُوكُم مِن دِينَرِكُمْ أَن تَبَرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ يُصِبُ اللّمُقسِطِينَ ﴿ إِنَّمَا يَنْهَنَكُمُ اللّهُ عَنِ اللّذِينَ وَلَقَوْهُمْ وَمَن وَيَنْزِكُمْ وَطَلَهَرُوا عَلَى إِنْمَا يَهُمُ أَن تَوَلّوْهُمْ وَمَن يَنْوَكُمْ فَن إِنْمَا يَهُمُ أَن تَوَلّوْهُمْ وَمَن يَنْوَكُمْ فَلْهَرُوا عَلَى إِنْمَا يَهُمُ أَن تَوَلّوْهُمْ وَمَن يَنْوَكُمْ مَا الظّيلِمُونَ ﴾ [المُمتحنة].

واستنتاجاً من هـذه الآيات البّينات، نُدرج هذه الحقائق التسع:

أولاً: مَنْ بادَ المسلمين بالقتال، جاز لَهُمْ، بَلْ وجب عليهم قِتالُهُ، ولكن ابتداءُ المسلمين غيرَهم بالقتال، يُعتَبِرُ اعتداءً وهذا لا يَجوز:

وهذا ما صرَّحت به الآية (١٩٠) من (البقرة).

ولكن يَجبُ التَنبُه إلى أنَّ إعلانَ الكيان الإسلامي - المتمكِّن - الحَرْبَ على الكيان الذي يَحْجِزُ بين الناس وبين الدعوة الإسلامية أو الإيمان، بعد إنذاره إياه الإنتهاء عن (الفتنة) - أي إجبارِ الناس على الكفر، أو منعهم من الإيمان - وعدم استجابته لطلبه، والتي تَتَمثَّلُ في علاقَة سِلْميّة على أساسِ الإحترام المُتبادَل، لا يعتبر اعتداء، لأنَّ هذا دفاع عن حرية الناس وجعلهم أحراراً، في اختيار الإيمان أو رَفْضه.

ثانياً: ومتى حالَتْ سلطة ما بين النّاس والإينمان بدين الله الحق، أو بلوغ الدعوة إليهم أصلاً، جاز للكيان الإسلامي التصدي لَها، بل وجب، إن كانت به قوة، لأن الله تعالى أوجب القتالَ على المسلمين إلى أن تزولَ العوامِلُ التي تُجبِرُ الناسَ على الكفر، أو تحول بينهم وبين الإينمان، ويُصبِحَ الناسُ بِحيث لا يَخْضَعون لغير سلطان الله:

944

وهذا ما صرَّحت به الآية (١٩٣) من (البقرة) والآية (٣٩) من (الأنفال).

ثالثاً: ويَجوز قتال مع أصناف الكفار (المحاربين للمسلمين)، بَل يَجب إنْ كانت بالمسلمين قوة:

وهذا ما صرَّحت به الآيتان (٧٣) و(٩) من (التوبة) و(التحريم)، حيث أمر الله تعالى فيهما نَبيَّه بِجهادِ الكفار والمنافقين والغِلْظَةِ عليهم، وإِنَّما قيَّدنا لَفْظَ: (الكفار)، بِقَيْد: (المحاربين للمسلمين) لآيات أخرى، تَضْطُرُنا إلى هذا التقييد.

ولكن (جهاد) المنافقين - ما لَم يعلنوا معاداتَهم للإسلام، والدخول مع الأعداء في جبهة مكشوفة - قد قَضَتْ سُنَّةُ الرسول على أن يكون بالمداراة معهم، ولكن مع مراقبتهم وفَضح مُخَطَّطاتِهم، وإغلاظ القول عليهم، وتأنيبهم على مواقفهم الخبيثة.

وسَنُفَصِّل القولَ في كيفية التعامل مع المنافقين، في الكتاب الثاني عشر بإذن الله.

رابعاً: ويَجوز قتالُ المشركين بكل أصنافهم - وهم نوع من الكفار -، إذا ما عادَوا الإسلام والمسلمين، بَل يَجب، ما دام الكيان الإسلامي متمكّناً:

وهذا ما صرَّحَتْ به الآية (٣٦) من (التوبة).

خامساً: وكذلك لأهل الكتاب المحاربين، نفسُ الحكم السّابِق:

وهذا ما بيَّنَتُهُ الآية (٢٩) من (التوبة)، وبالنسبة لأخذ الجزية الَّذي هو إحدى علامات (١) ترك كيان سياسيً ما مُحاربة ومعاداة الكيان الإسلامي،

⁽۱) وإنّما قلنا: هو إحدى علامات تركِ كيانِ سياسيٌ ما مُحاربة ومعاداة الكيان الإسلامي، لأنّه ليس بالضرورة أن يفرض الكيان الإسلامي على غيره من الكيانات السياسية، التي ترغّبُ أن تكون في حالة سِلْم ووئام مع الكيان الإسلامي، الضريبة (الجزية)، بل هناك علامات وقرائن أخرى، والتي منها: المعاهدة، وحالة الحياد، والموادّعة. . . ، كما ستُبَيّنُه في الكتاب الثاني عشر بإذن الله الوهّاب.

بخلاف تصور الكثيرين، ليس خاصاً بأهل الكتاب، بل هو قاعدة عامة يُتعامَلُ وفقها مع أصناف أهل الكفر، باستثنا المنافقين الذين يُخفون كفرَهم، وهذا ما سنفصل فيه القول في الكتاب الثاني عشر.

سادساً: وكل من يعتدي على الإسلام والمسلمين، كذلك له نفس الحكم السالِفِ الذكر:

وهذا ما بيَّنَةُ الآية (١٩٤) من (البقرة)، والآية (٣٩) من (الحج).

سابعاً: وكذلك الكفار المعاهَدون مع الكيان الإسلامي، سواءً كانوا مواطنين وداخل إطار الدولة الإسلامية، أو كانوا خارجها، متى نقضوا العهد بوضوح، لهم نفس الحكم السّابق:

وهذا ما وضّحته بِجلاءِ: الآيات (٥٥ و٥٦ و٥٧) من (الأنفال)، ولكن لا يَجوز تَعَرُّضُ المسلمين لذلك النوع من الكفار الغادرين، إلا بعد أن يُعْلَنُ لَهم رسمياً، أنَّه لَم يبق بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق، تَحوُّطاً من الكيان الإسلامي من التلبُّ بالغدر ونقض العهد، كما قال تعالى في الآية (٥٨) من (الأنفال)، بعد الآيات الثلاث السابقة: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوِّمِ خِيانَةً فَانَبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَآءً إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُآبِنِينَ (٥٥) [الأنفال].

ثامناً: وكذلك كل كيان سياسي يَضْطَهِدُ مجموعة من البشر (شعباً أو عشيرة أو أقل) له نفسُ الحكم السابق:

ويُحْرَمُ من أوجب معروف، للحياة البشرية الإبتلائية، وأَلْزَمِهِ وهو الحرية ا

تاسعاً: ولكن كل أصناف الكفار اللين لا يعادون المسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم، ولا يُعينون أهداءَهم هليهم، فهم سواء كانوا مواطنين داخل إطار الدولة الإسلامية، أو كانوا معاهدين، أو مُسالِمين خارجَ إطارها، لا يَجوز للمسلمين التعرّض لَهم يسوء، بَلْ ويَجب عليهم أن يُعامِلوهم على أساس البر والإقساط والإحسان:

وهذا ما بيُّتَهُ الآيتان (٨ و٩) من (الممتحنة).

هذا وسنفصّل الحديث في كيفية تعامل الكيان الإسلامي مع جَميع أَصناف أهل الكفر، ونُوضّحُ مفاهيم كل من: (العدل والبرّ والإقساط والإحسان) بإذن الله في الكتاب الثاني عشر.

وأرى أنَّ صورة اللّين يُجَيزُ الإسلامُ، بَلَ يوجِبُ قتالَهُم، بعد ذلك التأمّل في تلك الآيات الكريمة، والإستنتاج المختصر منها، أصبحت واضحة.





المطلب الثامن: الجهادُ في سبيل الله، وإقامَةُ الدَّولة الإسلامية، لَيْسا شَيْئِين مُتلازمَيْن

يتصوَّرُ بَعْضُ الناس ومن ضمنهم بعض العاملين للإسلام، بأنَّ طريق تكوين الدولة الإسلامية، يَمُرُّ عَبْرَ الجهاد في سبيل الله، وأنَّه لا يُمكن الوصول إلى كيان إسلامي، إلّا من خلال القتال!

ولكن بعد استقراء آيات كتاب الله، وتأمَّلِ سُنَّةِ رسول الله ﷺ وسيرته، يَتَبَيَّن لنا بوضوح، أن ذلك التصور بعيدٌ عن الصّواب، فلا كتابُ الله المبين يؤيِّده، ولا سُنَّةُ رسولِ الله وَسِيْرَتُهُ ﷺ تَسْنُدُهُ.

وتسهيلاً للفهم، سَنوضًح هذا الموضوع في البنود الخمسة الآتية:

أولاً: لا يوجد ولو في آية قرآنية واحدة، أو حتى في جُملة واحدة، بُطّ بين الجِهاد في سبيل الله، وإقامة الدولة الإسلامية، بِخلاف الدوافع والأهداف الثلاثة، التي جُعِلَتْ مُبرِّراتِ الجهاد ومقاصده الكبرى، بوضوح:

أَجَلْ إِنَّ الله تبارك وتعالى لَم يَرْبِط بين الجهاد والقتال في سبيله، وبين تكوين الكيان الإسلامي، في أَيِّ ن آيات كتابه الحكيم، بَلْ أكثر من هذا، قد جعل الله تعالى الجهاد في سبيل الله، أحَدَ أَهم الوظائف والمسؤوليات الموضوعة على عاتق الدولة الإسلامية، أَي: إنَّ الدولة الإسلامية هي التي تقوم بالجهاد والقتال في سبيل الله، لا أنَّ الجِهادَ يُثمِرُ الدولة الإسلامية، ويَتَمَخَض عنها!

044

وإليك هذين الدليلين لإثبات هذا الموضوع:

ا ـ إن الله تعالى لم يَسْمخ ولَمْ يَأْذَن للمسلمين، وهم في مكة مُضطهدون ومعذَّبون من قبل الكفار، أن يقوموا بالقتال ضد أعدائهم، بَل أُمروا بالصَّبر والتقوى وكف اليد، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى اللَّذِينَ قِلَ لَمُمْ أُمروا بالصَّبر والتقوى وكف اليد، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى اللَّذِينَ قِلَ لَمُمْ كُنُوا أَيْدِيكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَوة وَمَاثُوا الزَّكُوهُ فَلَمَّا كُيْبَ عَلَيْهِمُ الْفِئالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَغَشُونَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَ خَشْيَةٌ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَنبتَ عَلَيْنَا الْفِئالُ لَوَلا أَفْنَالَ لَوَلا النَّالَ إِلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ وَالاَخْرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ الْقَيْ وَلا نُظْلَمُونَ فَنِيلًا ﴿ ﴾ أَجَلِ قَرِبِ قُلْ مَنْعُ الذُنْهَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ النَّقَى وَلا نُظْلَمُونَ فَنِيلًا ﴿ ﴾ [النساء].

٢ - إن الله تعالى لم يُخاطب المؤمنين، حينما كانوا في مكة لا يَملكون كياناً ودولة، ولو مرة واحدة بصيغة: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، لأن هذا الخطاب مُوجَّه لِمجتمع مؤمن يَملك كيانه الإجتماعي والسياسي الذي يُمَكُنهُ من تنفيذ أوامر الله وأحكامه، بل كل الآيات المبدوؤة بـ ﴿يَكَأَيُّهَا النَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، آيات مدنية، ثم إِنَّ كلَّ الآيات التي أَمرتِ المسلمين بالجهاد والقتال في سبيل الله، مسبوقة بالصيغة المذكورة صراحة أو ضمناً، وهذه أمثلة من تلك الآيات:

﴿ يَثَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا هَلَ أَدُلُكُمْ عَلَى جِنَوَ نُنجِيكُم مِّنَ عَلَابٍ أَلِيمٍ ثَلَ ثَوْمِنُونَ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَيُجْهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ بِأَمْوَلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُو إِن كُنتُم نَشَوْنَ إِلَى . . . ﴾ [الصف].

ATV

- ٢- ﴿ يَكَأَيُّهُ اللَّهِ عَامَنُوا مَا لَكُورُ إِذَا قِيلَ لَكُو انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللللللَّا اللللَّلْمُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّه
 - ٣- ﴿ آنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَ الَّا وَجَهِدُوا إِلَّهُمْ وَأَنفُسِكُمْ . . ﴾ [التوبة: ٤١].
 - ٤- ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِتَكَةً فَاقْبُتُواْ . . ﴾ [الأنفال: ٥٥].
 - ٥- ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّهُ لَكُمٌّ . . ﴾ [البقرة: ٢١٦].

هذا بالنسبة لعدم التلازم بين الجهاد في سبيل الله، وتكوين الدّولة في الإسلام، وأمّا بالنّسبة لكون الجهاد في سبيل الله، مرتبطاً دَوْماً بدوافعه وأغراضه التي تَحدثنا عنها في المطلب الرابع، فَجِليّة جداً، فانظر على سبيل المثال إلى قوله تعالى: ﴿وَقَائِلُوهُمْ حَقَىٰ لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلّهِ فَإِنِ ٱننَهُوا فَلَا عُدُونَ إِلّا عَلَى الطّلِمِينَ الله [البقرة]، إذ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلله وبط القتال - أي قتال المسلمين للكفار - بِهدفين وهُما:

- أ) ﴿ مَقَىٰ لا تَكُونَ فِنْنَةٌ ﴾ ، أي: حتى لا تبقى إِمْكانِيَّةُ تعذيب الكفار لأهل الإيمان، أو إِمْكانِيَّةُ حَيْلُولَتهم بين الناس وبين الدخول في الإسلام، لأن كلمة (فتنة) تعني مُمارسة الضغط والتعذيب على الغير، وهي في الأصل من (فَتَن الصّائِغُ الذَّهَبَ)، إذا أَذابَهُ على النّار لِيَصنَع منه الحُلِيَّ، أو ليميِّز بين الذهب الخالص، وما خالطه من المَوادِ المعدنيَّة الأخرى (۱).
- ب) ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ والمراد بكلمة (الدِّين) هنا هو الطاعة والخضوع، أي: وقاتلوا الكفار إلى أن يسود حكم دين الله الحق على الأرض، ولا تبقى لأحد سلطة على الناس تمنعهم من قبول هداية الله، بل يُصْبِحُ الناسُ في سِلْم وأَمْنِ تَحت ظل حكم الإسلام، سواء بإسلام وإيمان، أو بعهد وأَمانٍ.

⁽١) المصباح المنير، ص٢٣٩.

ثم قال تعالى مُعَقّباً على ما مرّ:

﴿ فَإِنِ آنهَوْ أَفَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّلِينَ ﴾، أي: فإذا استتب الأَمْنُ، وانتهى الكفارُ عن فتنة الناس، وإخضاعهم لسلطتهم، والحيلولة بينهم وبين الإيمان، فكفُوا أنتم أيضاً - أيها المسلمون! - عَنِ القتال، لأنّه لا يَجوز قتالُ غير الظالمين من الكفار، أما المسالِمون، فلا يجوز التعرُّضُ لهم.

كما نرى: هُناك ترابُطٌ وتلازمٌ وثيق بين الجهاد في سبيل الله، ودوافعه وأهدافه.

ثانياً: ولَم يغلِن رَسول الله على عن قيام الكيان الإسلامي، وميلاد الدّولة الإسلامية إلّا في المدينة، وقبل أن يَخْطُو أيَّ خطوة في مَجال القِتال، وقبل أن تُراق قَطْرَةُ دم في ميدان النزال:

وهذا أيضاً واضح كوضوح الشمس، لِمن له أذنى إلمام بسيرة رسول الله على، حيث من المعلوم أنَّ رسولَ الله الحكيم على بعد أن التقى بِمُمَثّلي أهل يثرب: (قبيلتي الأوس والخزرج)، في موسمي حج عامي: (١٢، ١٣) من البعثة النبويّة، وذلك في موقع معروف برالعقبة وبايعة الوفدان الممثّلان بيعتين، عُرِفتا في كتب السيرة بربيعة العقبة الأولى) و(بيعة العقبة الثانية)، أَذِنَ لأصحابه بالهجرة إلى (يثرب) والتي سمّيت فيما بَغد برامدينة الرسول) أو (المدينة)، ثم هاجر بنفسه أيضا، واستقرّت قَدَمُ الإسلام في تلك المدينة التي بوركت بالإسلام وبرسول الله على، نعم بعد تلك الخطوات الحكيمة، أعلن رسولُ الله على ميلاد الدولة الإسلامية، كما قال جلّ شأنه مخاطباً للمسلمين بعد استقرارهم في المدينة، مذكّراً إيّاهم نِعْمَتهُ وفَضْلَهُ عليهم، وكيف حوّل حالَهم بعد الخوف والقِلّة والضعف، إلى الأمن والقوة والتمكين: حالَهم بعد الخوف والقِلّة والضعف، إلى الأمن والقوة والتمكين: خاوَنكُمْ وَانتَكُرُونَ إِذَ أَنتُمْ قَيْلُ مُسْتَضَعَفُونَ في الأَرْضِ قَافُوكَ أَن يَنَحَطّفَكُمُ النّاسُ فَعَاوَنكُمْ وَأَيْدَكُمْ وَأَيْدَكُمْ وَأَيْدَكُمْ وَايَدَكُمْ أَناناسُ

ثالثاً: والحكمة في عدم اتّخاذ رسول الله على طريقَ القتالِ وسيلةً لبناء

044

الدولة الإسلامية، هي أن الكيان السياسي في الإسلام، إِنَّما يَنْبثقُ من المجتمع الإسلامي، وبعد توفُّر شروطه اللَّازمة:

أجل ان القيام الشرعي الصحيح لكيانِ إسلاميً ما، هو أنْ يَنْبِثق من مجتمع إسلامي قد حقَّق الإيمانَ في نفسه، واستوعب دينَ الله القَيِّم مَعرفَةً وتصوراً وعبادةً وخلقاً وآداباً وثقافةً، ويَملك أرضاً مُستقلَّة يقف عليها ويَمتلك مقوِّمات كيانِ سياسي، وقد كان المجتمع المَدنيُ حتى قبل هجرة رسولِ الله على بهذه المثابة.

نعم، هذه هي الطريقة الصحيحة لقيام دولة إسلامية مُتوكلة على الله، ومُغتمدة على نفسها، وأمّا القَفْزُ على كرسي الحكم، ومَسْكُ زِمامِ السلطة في بلدِ لَم يتغلغل الإسلام، في كافة نواحي حياة مجتمعه الفكرية والعقدية والثقافية والإجتماعية والخُلقِيَّة، فَشَيء مُخالِف لطبيعة الإسلام الذي هو إيمان وعبادة وخلق وآداب، قبل أن يكون سياسة وحكما، وكذلك هو مُخالِف لِسُنّة رَسُول الله على وسِيْرته الّتي أُمِرنا بالإقتداء بها في كافة شؤوننا: ﴿لَقَدُ اللهَ عَلَيْ وَسِيْرَته الّتي أُمِرنا بالإقتداء بها في كافة شؤوننا: ﴿لَقَدُ اللهَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أَسْوَةً حَسَنَةً لِمَن كَانَ يَرْجُوا الله وَالْيَومَ الْلَاحِزاب]، كما هو مُخالِف لسُننِ الله في خَلْقِه، والتي منها سُنة (التدرج).

وقد ذكرنا من قبل، أن السلطة السياسية في الإسلام، ليست هَدَفاً في ذاتِها، بِقَدَرِ ما هي وَسيلةٌ لتنفيذ شريعة الله وأحكامها في المجتمع، ولكن إذا لم يكن المجتمع مُهَيَّئاً ومُسْتعِداً لِهذا الأمر، كيف يُمكنه تَحقيقُ ذلك؟!

رابعاً: ولكن القول بعدم صِحَّة السَّعي لبناء كيان إسلامي، عن طريق القتال، لا يعني أَنَّ الجِهادَ في سبيل الله متوقَف على وجود كيانِ إسلاميً، بل الجِهادُ والقِتال يَجب أَن يَسْتَمِرًا في كل الأحوال:

أُجِل وكما قلنا سابقاً أيضاً:

أهل الإسلام مُخاطبون دَوْماً بِخاطابات القرآن والسُنَّة، وهم مُلْزَمون بتنفيذ شرع الله وأحكامِهِ في كل الأحوال، حسب الإستطاعة والوسع: ﴿فَالنَّقُواُ اللّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمُ ...﴾ [النغابن: ١٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ...﴾

[البقرة: ٢٨٦]، وقد ذكرنا عند الحديث عن (التقوى) أنَّ التقوى له مفهومٌ شامِلٌ لكل جوانب الحياة، بلا استثناء شيء منها، إذ خلاصة معنى التقوى هي: الإلتزام التام بالإسلام، وذلك بفعل كُلِّ ما أَمَر به، واجتناب كُلِّ ما نَهى عنه، وبِما أن القيام بالجهاد من أوامر الله المؤكِّدة، والقعودُ عنه من نواهيهِ المُشدَّدة، إذاً: يَجِبُ علينا الجهاد وتَجَنُّبُ القُعودِ والتثاقل، في كل الأحوال حسب الإمكان.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿ يعني: أَنَّ الله تعالى يُكلِّفُ كلَّمة (التكليف) عامة، ولَم تُحَصَّصْ بعملِ دون غيره، إذاً: فالله تعالى يُكَلِّف المسلمين - مِنْ ضِمْنِ ما يُكلِّفُهُم به - بالجهاد والقتال في سبيل الله، بِقَدَرِ ما في وسعهم.

وقد أخبرنا رسولُ الله على في أكثر من حديث، أنَّ طائفةً من أمته ستظَلُّ مُجاهدةً ومُقاتِلةً في سبيل الله، إلى قُبَيْلَ قيام الساعة، ولا أمته ستظَلُّ مُجاهدةً ومُقاتِلةً في سبيل الله، إلى قُبَيْلَ قيام الساعة، ولا يضرّهم - أي لا يُوقِفُ عَمَلَهم الجهادي - لا الكفّارُ المخالفون لَهم، ولا المسلمون المتخاذلون عنهم! كما قال: «الا تَزَالُ طَائِفَة مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ الله لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُم حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ وَوَاهُ مُسْلمٌ برقم: (٣٥٢٧).

وقال: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِماً يُقَاتِل عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقومَ السَّاعَةُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ برقم: (٣٥٢٥).

وكذلك القولُ بأنَّ الحكم الإسلامي الصَّحيح، لا يتأتَّى عن طريق القتال، لا يَتَنافى مع حقيقة: أنَّ الجهاد والقتال في سبيلِ الله، هو السَّترُ والتُّرسُ الواقي للمجتمع والكيان الإسلامي، من خَطَر الأعداءِ المُتَربِّصين بالأمة، وأنَّ الجهاد في سبيل الله، يُقوِّي الدّولة الإسلامية، ويُوسِّعها بإزالة الحواجِز والموانع، عن طريق الدعوة الإسلامية!

ولكن كون الجهاد والقتال أساساً لبناء الكيان الإسلامي وطريقاً لإيجاده، شيءٌ، وكونه حافظاً وتُرساً له، بعد وجوده، ومُقَوِّياً وموسِّعاً له ومُوَطِّداً لأركانه، شيءٌ آخر.

aVI

خامساً: وهناك آيات في سورة (الحجّ) ربَّما استنتج منها البَغضُ: بأنَّ القتال في سبيل الله طريق لِبناءِ كيانِ إسلامي، ولكن الآيات لا تُفيدُ تلك النّتيجة، إذا فُهمتْ على وجهها:

وتلك الآيات المباركات هي:

والدليل على خطأ ذلك الإستنتاج من هذه الآيات، أمران:

أولاً: إِنَّ هذه الآيات عندما نَزَلَتْ كان المجتمع الإسلامي والكيان الإسلامي موجودين، ومعنى هذا، أن هذه الآيات تتحدث عن حالَةٍ قائِمَةٍ وتَصِفُ واقعاً موجوداً.

ثانياً: إنَّ التَمكين لأهل الإسلام في أرض ما، له أسباب كُثْرٌ ولا يتوقف على القتال في سبيل الله، بدليل أن المسلمين في المدينة المنورة، قد مُكِّن لَهم في الأرض، وأعلنوا دولتهم الإسلامية بقيادة رسول الله على، قَبْلَ البَدْءِ بالقتال، وبناءً عليه: لَيْسَ المقصود بقوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ إِن مَكَنَّتُهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾، أي: الذين قاموا بالقتال والجهاد، كي تكون الأعمال المذكورة فيما بعد، ثَمرةً ونتيجةً للقتال، إذْ قد يَحْصُلُ تَمكيرٌ من غير عالى، وقد يكون قتال كثيرٌ، دون أن يتَمخض عن تَمكين!



المطلب التاسع: المعاد في سبيل الله تعالى الثمارُ والآثارُ الدنيويّة للجهاد في سبيل الله تعالى

للجهاد والقتال في سبيل الله العظيم جَلَّ شَأَنُهُ، فَوائِد وثِمارٌ كثيرة، تتحقَّق في الحياة الدنيا هذه، أَهَمُّها كما تتراءى لنا في ضوء آيات كتاب الله المبارك، هي هذه السَّتُ الّتي نُدرِجها في البنود الستة الآتية:

١) إحقاق الحَقِّ، وَرَفع راية دين الله عالية خَفَّاقةً:

وهذه هي أعظم وأجَل نتيجة للجهاد في سبيل الله، في هذه الحياة الأرضية المؤقتة، وهناك آيات كثيرة تدلّ على هذا، منها:

- ١- ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطّآبِهَنَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَقُودُونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللّهُ أَن يُحِقَ الْحَقَ بِكَلِمَتِهِ... ﴾
 الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللّهُ أَن يُحِقَ الْحَقَ بِكَلِمَتِهِ... ﴾
 [الأنفال: ٧].
 - ٢- ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نَصْرُوا ٱللَّهَ يَصْرَكُمْ وَيُثَيِّتْ ٱقْدَامَكُمْ ۗ ﴾ [محمد].
- - ٤- ﴿ وَأَخْرَىٰ يُحِبُّونَهُمَّ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَيْحٌ فَرِيبٌ وَيَشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ الصف].

OVY

٢) إِبْطَالُ الباطل وك ' شو ِ أَهْلِ الكفر المعتدين ومَخْقُهُم (١):

وهذه هي ثاني أَعْظَمُ نَتيجتَين للجهاد في سبيل الله تعالى، وتدل عليها آيات كثيرة، هذه أمثلة منها:

- ١- ﴿ لِيُحِقُّ ٱلْحَقُّ وَبُبْظِلُ ٱلْبَنظِلُ وَلَوْ كُوهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿ الْانفال].
- ٢- ﴿...وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقّ بِكَلِمَنتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَنفِرِينَ ۞﴾
 [الأنفال].
 - ٣- ﴿ وَلِيُمَجِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴿ إِلَّ عمران].
- ٤- ﴿ فَقَائِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكُ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفُ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَسَى ٱللَّهُ أَن أَن يَكُفُ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَسَى ٱللَّهُ أَن أَن يَكُفُ وَأَن ٱللَّهِ عَلَى اللَّهُ أَن أَن اللَّهُ اللَّهُ أَن اللَّهُ أَن اللَّهُ أَن اللَّهُ أَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَن اللَّهُ أَن اللَّهُ أَن اللَّهُ أَن اللَّهُ اللللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ
- ٥- ﴿...وَمَا جَعَلَهُ ٱللّهُ إِلّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِنَظْمَينَ قُلُوبُكُم بِيْهِ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلّا مِثْنَ عِندِ ٱللّهِ ٱلْعَنبِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿ لَيُقَطّعَ طَرَفًا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَوْ يَكْمِتُهُمْ فَيْنَ عَلَيْهُا خَآبِينَ ﴾ [آل عمران].
- ٣) إِظُلاعُ المؤمنين على نِقاطِ ضعفهم واكتشافهم لعيوبهم ونواقصهم الخفيّة عنهم، سواء كل فردٍ منهم على حِدة، أو على مستوى مجموعهم:

وهذه أيضاً من الفوائد العظيمة والبَركات الجليلة للقتال في سبيل الله، إذ جاء في الأثر: (إذا أُحبَّ الله عبداً بصره بعيوب نفسه)، ولا يوجد مثل شدائد الجهاد، ما يُمَكِّنُ الإنسانَ فرداً ومجموعاً من معرفة عيوبه ونواقصه، وقد بيَّن الله تعالى هذه الحقيقة - أي انكشاف النواقص من خلال الجهاد - في عدة مواضع من كتابه المبين، منها:

١- ﴿ وَلِيُمَحِّمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا . . . ﴾ [آل عمران: ١٤١]، والتمحيص هو

⁽۱) كلمة (المحق) جاءت من (المُحاق) (محاق القمر)، وهو حالة اختفائه عن الأنظار في اللّيالي الثلاث الأخيرة من الشّهر، بعد أَنْ يَعود هلالاً، المصباح المنير، ص٢٩١، والمعجم الوسيط، ص٨٥٦.

- الغربلة والتصفية وفَصْلُ الرديء من الجيد، من أي شيء (١).
- ٢- ﴿... وَلِيَبْتَلِى اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمُ وَاللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُولِ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ
- ٣- ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا ٓ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ ٱلْحَبِيثَ مِنَ ٱلْطَيِّيِّ . . . ﴾ [آل عمران: ١٧٩].
- ٤- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَلهكُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱللَّهِ ٱللَّذِينَ جَلهكُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّنِينَ أَلَى ﴿ [آل عمران].
 - التَعَمق في فهم الدِّين، والتبصّر في دَركِ حقائقه وأسراره:

أجل والله، قَلَما يتسنّى للإنسان المسلم، أن يفقه دين الله الحق وأسرارَ أحكامه الحكيمة، كما يتسنّى له ذلك في جو الجهاد في سبيل الله، وذوق مرارة المعاناة وتَحمّل الشدائد فيه! وهل أنزل الله تعالى كتابه الحكيم العظيم على نبيه الكريم، ومن معه من المؤمنين، إلّا في جو الصّبر والمصابرة على الشدائد والمِحَنِ، سوا في مكة أو في المَدينة! إذن: كيف يَفْهَمُ كتابَ الله حَقّ الفَهم - كما قال الشهيد في المَدينة! إذن: كيف يَفْهَمُ كتابَ الله حَقّ الفَهم - كما قال الشهيد القرآنُ أوّل مرّة (٢٠)؟!

وقد بين الله تعالى هذه الحقيقة، في الآية (١٢٢) من (التوبة)، حيث قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَةً فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَلْمِ عِينَهُمْ طَآلِفَةً لِيَنفَقَهُوا فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ عَنْهُمْ الْإِلَيْمِ لَعَلَّهُمْ عَنْهُمْ اللهِ اللهِ عَنْهُمُ اللهِ اللهِ عَنْهُمُ اللهِ اللهِ عَنْهُمُ اللهِ اللهُ ال

⁽١) المعجم الوسيط، ص٨٥٥، ومختار الصحاح، ص٥٣١، لفظ: م ح ص.

⁽٢) إذ يقول: (.. والحياة في جَوِّ القرآن لا تغني مُدارسة القرآن؛ ودِراسَتَهُ والإِطّلاعَ على علومه.. أنَّ هذا ليس «جَوِّ القرآن» الذي نَعنيه... إن الذي نَعنيه بالحياة في جَوِّ القرآن: هو أَنْ يعيش الإنسان في جَوِّ وفي ظروف، وفي حركة، وفي مُعاناة، وفي صراع، وفي اهتمامات.. كالتي كان يَتَنَزَّلُ فيها هذا القرآن..) في ظلال القرآن، ج٢ ص١٠١٦.

 وَتَعَام المؤمنين من أعدائهم الكفار، وشفاء صدورهم منهم، ونَعابُ فيظهم:

كما بيْن سبحانه وتعالى ذلك بقوله: ﴿قَاتِلُولُمْمَ بُعَلَّمِهُمُ ٱللَّهُ بِأَبْدِيكُمْ وَيُخْرِهِمْ وَيَعْتَرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُودَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۞ وَيُدْهِبْ فَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَنَاكُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمُ ۞ [التربة.

٦) إصابة الغنائم من أموال الكفار وممتلكاتهم :

وهــنه أيضاً ثَمرَةً وفائدة دنيوية أخرى من ثِمار الجهاد وفوائده، كما قال تعالى: ﴿ اللَّهُ مَنِي اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَ يُبَايِعُونَكَ تَمْتَ الشَّجَرَةِ مَنَامَ قَالَ تعالى: ﴿ اللَّهُ مَنَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَ يُبَاعِهُ وَمَعَائِدَ كَتِبرَةً بَلْنُدُوبَهَا مَا فِي قُلُومِهِمْ فَأَرُكُ السَّكِينَةُ عَلَيْهِمْ وَأَنْبَهُمْ فَتَمّا فَرِيبًا ﴿ وَمَعَائِدَ كَتِبرَةً بَلْنُدُوبَهَا فَعَيْدُ لَكُمْ فَلِيهِ وَقَالَهُمْ اللَّهُ مَعْلِيدَ كَيْبِرَةً فَأَنْدُونَهَا فَعَيْدَلَ لَكُمْ فَلِيهِ وَقَالَتُهُمْ أَلَقُهُ مَعْلِيدَ كَيْبِهُمْ مِيزَاهُما فَسْتَفِيمًا ﴿ لَكُمْ فَلِيهِ وَلَكُمْ أَلِيقَ أَلِيقَ أَلِيقَ إِلَيْكُونَ مَالِهُ لِللَّهُ مِينِيكُمْ مِيزَاهُما فَسْتَفِيمًا ﴿ . . . ﴾ وَلَقُلُ أَلْبُومُ مِنْ فَلَا فُسْتَفِيمًا ﴿ . . . ﴾ [الفتح].





المطلب العاشر: النتائج الأُخروية الجليلة للجهاد في سبيل الله تعالى

لا شك أن النتائج الأخروية للجهاد، هي أهم وأعظم من النتائج الدنيوية، ولكن نَحن قدّمنا الثمار والآثار الدنيوية للجهاد في سبيل الله، على نتائجه الأخروية، مراعاة للترتيب الزّمني، وإلّا فَإِنَّ بركات الجهاد الحقيقية، لا يَنالُها المجاهدون في سبيل الله، إلّا في الدار الخالدة الأبدية، وكيف تَسَعُ الدنيا الضيّقةُ القصيرةُ، ثوابَ الله الجزيل الأبدي!!

ولِمعرفة نتائج الجهاد الأخروية، لِنَتأَمَّل الآيات المباركات الآتية، والتي ليست سوى أمثلة في بابِها، لأن الله تعالى لَمْ يُرتِّب من الجزاء وحُسْنِ الثواب، على عملٍ من الأعمال الجماعية الصالحة - على ما أعلم وأرى - كما رتَّبهُ على الجهاد والقتال في سبيل الله:

- () ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا هَلَ اَدْلُكُمْ عَلَى يَعِنَوْ نُنجِيكُم يِّنَ عَلَابٍ اللِّهِ الْمَعْنُونَ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْرَاكُمْ وَالْفُسِكُمُ ذَالِكُمْ خَبُرٌ لَكُو إِن كُمْتُم نَعْلُونَ إِلَى وَرَسُولِهِ وَتُجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْرَاكُمْ وَالْفُسِكُمُ ذَالِكُمْ خَبُرٌ لَكُو إِن كُمْتُم نَعْلُونَ إِلَى يَغْفِرُ لَكُو أَنْوَبَكُو وَيُدْخِلُكُو جَنَّتِ تَجْرِي مِن تَعْنِهَا الْأَنْهَرُ وَيَسْلِكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّتِ عَمْرِي مِن تَعْنِهَا الْأَنْهَرُ وَيَسْلِكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّتِ عَمْرِي مِن تَعْنِهَا الْأَنْهَرُ وَيَسْلِكِنَ طَيّبَةً فِي جَنَّتِ عَمْرِي مِن تَعْنِهِا اللّهُ اللّهُ وَلَالَهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ إِلَيْ اللّهُ عَلَيْهِ إِلّهُ اللّهُ الْمِنْ وَيُعْلِمُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْلِكُونَ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ ا
- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُمْ بِأَنَ لَهُمُ ٱلْحَنَةُ الْحَنَةُ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا فِ ٱلتَّوْرَكِةِ يُقَالُونَ وَيُقْلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا فِ ٱلتَّوْرَكِةِ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا فِ ٱلتَّوْرَكِةِ وَٱلْإِنْجِيلِ وَٱلْقُرْءَانَ وَمَنَ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ ٱللَّهُ فَأَسْتَبَشِرُوا بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى وَآلِهُ مَا الْفَوْرُ ٱلْعَظِيمُ إِلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِلهِ اللهِ ا

aVV

- ﴿ الَّذِينَ مَامَنُوا وَهَاجُرُوا وَجَهَدُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَانْشَسِمِ أَعْظُمُ دَرَجَةً عِندَ اللّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَايِرُونَ ﴿ يُبَشِرُهُمْ رَبُهُم بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَنِ وَجَنَّتِ اللّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَايِرُونَ ﴿ يُبَشِرُهُمْ رَبُهُم بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَنِ وَجَنَّتِ اللّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَايِدُونَ ﴿ يُبَا نَعِيمُ اللّهِ عَندَهُ وَ اللّهِ عَندَهُ وَاللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ اللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَندَهُ اللّهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ عَندَهُ وَاللّهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللللللّ
- ٤) ﴿ لا يَسْتَوِى الْقَنْهِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِ الضَّرَرِ وَالْجُهَدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ مِأْمُولِهِمْ وَأَنفُسِمِمْ عَلَى الْقَعِدِينَ دَرَجَةٌ وَكُلاً وَعَدَ اللهُ عَلَى القنعِدِينَ أَجُرا عَظِيمًا ﴿ وَعَدَ اللهُ اللهُ اللهُ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ وَالنساء .
- ﴿ لَقَدْ رَضِ اللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُومِهِمْ فَأَدْرَكَ ٱلشَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثْنَبَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا ﴿ ﴾ [الفتح.
- ٦) ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللّهِ أَمُوتًا بَلَ أَحْيَاءً عِندَ رَبِهِمَ يُزْنَقُونَ ۚ فَي فَرِعِينَ بِمَا ءَاتَنَهُمُ ٱللّهُ مِن فَضْلِهِ، وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم قِنْ خَلْفِهِمْ ٱلّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۚ ۖ ﴿ عَمْ اللّهِ مِنْ اللّهِ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [آل عمران .
 الله وَفَضْلِ وَأَنَّ ٱللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [آل عمران .
- ﴿ وَلَا نَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمَوَنَا أَ بَلْ أَحْيَا اللَّهِ وَلَكِن لَا
 تَشْعُرُونَ ﴿ إِلَا لَهُ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّلَّا الللَّهُ اللّ
- ٨) ﴿...وَتِلْكَ الْأَيْتَامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَمْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَشَخِذَ مِنْكُمْ شُهُدَآءٌ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّلِلِينَ ﴿ إِلَى اللهِ عَمِلُ اللهِ عَمِلًا اللهِ عَلَى اللهِ عَمِلًا اللهِ عَمِلًا اللهِ عَمِلًا اللهِ عَمْلًا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَمْلًا اللهِ عَمْلًا اللهِ عَمْلًا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَمْلًا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِل
- ﴿ وَٱلَّذِينَ عَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أَوْلَتِهَكَ هُمُ ٱلصِّدِيقُونَ وَٱلشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ الصِّدِيقُونَ وَٱلشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَلْصِيد.
 ١٩ . . . ﴾ [الحديد: ١٩ .
- ١٠ ﴿ . . فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرَبَ الرَّفَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَّضَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِندَاةً حَتَّىٰ تَضَعَ الْمُرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاهُ اللَّهُ لَانْضَرَ مِنْهُمْ وَلٰكِن مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِندَاةً مَتَّىٰ تَضَعَ الْمُرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاهُ اللَّهُ لَانْضَرَ مِنْهُمْ وَلٰكِن لِيَا اللهِ فَلَن يُضِل أَعْمَلُهُمْ المَيْمَ فَي مِتَعِيْم مَنْ مَنْ اللهِ فَلَن يُضِل أَعْمَلُهُمْ المَيْمَ فَي وَيُعْمِلُهُمُ المَيْمَ فَي وَيُعْمَلُهُمُ المَيْمَ فَي مَرْفَهَا لَهُمْ إِنْ مُحمد].

وسَنُدْرِجُ ما تدلُّ عليه الآيات الكريمة، من ثواب الله وأَجره الجزيل، للمجاهدين في سبيل الله، في البنود الخمسة عشر الآتية:

AVA

أولاً: الجهاد في سبيل الله تِجارة مع الله الكريم، ثوابُه هو النَّجاةُ مِنْ عذاب أليم:

وهذا ما نَصَّتْ عليه الآيتان (١٠ و١١) من (الصّف)، والمقصود بالعذاب الأليم هو جهنَّم.

ثانياً: وبالجهاد في سبيل الله يغفر الله الغفور جلّ وعلا، كُلَّ ذنوب المجاهدين:

كما صرّحت به الآية السابقة.

ثالثاً: والله تعالى قَطعَ على نَفْسِه الوَعْدَ الحَقَّ - ولا يكون وعد الله إلا حقاً - أَنَّ المجاهدين الّذين يقاتلون في سبيله، سيعطيهم الجنة:

وهذا ما أَعْلَنتُهُ الآية (١١١) من (التوبة).

رابعاً: والله أمر المجاهدين أن يفرحوا بِبَيعهم مع الله - أي بَذْلِهم أَتْفُسهُمْ وَأَ وَالَهُم جهاداً في سبيله في مقابلِ الجنة -:

كما صرَّحَتْ به الآية السابقة.

خامساً: وأكد سبحانه أنه لا يوجد فوز أعظم وأجل من فوز المجاهدين في الآخرة:

وهذا أيضاً بيَّنته الآية السّابقة.

سادساً: والمجاهدون في سبيل الله قد بَشَرهم الله العظيم، برَحْمَته ورضوانه:

كما صرَّحت به الآية (٢١) من (التوبة).

سابعاً: والمجاهدون في سبيل الله لا يُسَوُّون بغيرهم من المؤمنين القاعدين من غير عُذْرِ، بل فَضلهم الله تعالى عليهم بدرجات وأجرِ عظيم:

وهذا ما بيَّنته الآيتان (٩٥ و٩٦) من (النساء).

ثامناً: والمُبايعة على الجهاد في سبيل الله بِصدقٍ، سَبَبٌ لرضوان الله ونزول سكينته والنَّصر:

كما تُشير إليه الآية (١٨) من (الفتح).

AVA

هذا بالنسبة للمجاهدين عموماً.

وبالنُسبة للشهداء منهم خصوصاً، هُناك سبعةُ امتيازات أُخرى، بالإضافة إلى ما مرَّ ذكرهُ(١)، وهي:

أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً: أنهى الله تبارك وتعالى أن نَعُدَّ الشهداءَ المقتولين في سبيله أمواتاً، أو أن نُطْلِقَ عليهم كلمة (المينت)، وأَعْلَنَ أنّهم أحياء، ولكن نَحن لا نشعر بحياتِهم الخاصة، وأنّهم عند ربّهم يُرزَقون، وأنّهم يَقْرحون بِمجيء الذين خَلَقوهم في الدنيا، ويَلْحَقون بِهم على دربِ الجهاد والشهادة تباعاً:

وهذا ما بيَّنته الآية (١٥٤) من (البقرة)، والآيات (١٦٩ إلى ١٧١) من (آل عمران).

خامساً: وأُخبر سبحانه وتعالى أن إخدى حِكَم الجهاد في سبيل الله، هي اصطفاؤه الشهداء، وبالتالي فالشهداء مُضطَفون ومُختارون من الله تعالى: وهذا ما بيَّنته الآية (١٤٠) من (آل عمران).

سادساً: وبيَّن المولى الكريم تبارك وتعالى، أنَّ الشهداءَ يكونون عند ربِّهم، وأنَّهم لَهم أجرهم ونورهم:

كما صرَّحت به الآية (١٩) من (الحديد).

سابعاً: وأخبرنا ربُّنا الحكيم أنَّ الشهداءَ المقتولين في سبيل الله، لا يُضِيعُ أَعْمالَهُم، بل سَيُديم لَهُم الهِدايَةَ في عالم البَرْزَخِ، ويُصْلِحُ حالَهم، بِما يعلمه هو تبارك اسمه:

وهـذا ما بيَّنته الآيتان (٤ و٥) من (محمد).

وفي السنة النبويَّة المباركة أحاديث كثيرة حول ثواب الجهاد والمُجاهدين، ورفعة درجات الشهداء المُضَحِّين بأموالِهم وأنفسهم في سبيل الله ربِّ العالَمين جلَّ شأنه.



⁽١) فَيُصبحُ مجموع البنود خمسة عشر (١٥) بنداً.

المطلب الحادي عشر: العواقب الوخيمة والعقوبات الأليمة، للتفريط في الجهاد والقتال في سبيل الله

ولِمعرفة العواقب الوخيمة والعقوبات الأليمة، التي تترتب على التفريط في القيام بفريضة الجهاد العظيمة، ليس علينا إلّا التأمل في هذه الآيات البيّنات:

- الله (يَعَاقَبُهَا الَّذِينَ مَامَنُوا مَا لَكُورُ إِذَا فِيلَ لَكُورُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ اللهُ اللهُ
- ٢) ﴿...وَإِن تَتَوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ فَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْنَاكُمْ ٢
 امحمد].
- ٣ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ ٱللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ لِلَى ٱلنَّهَلُكُةُ وَأَحْسِنُونَ إِنَّ ٱللهَ يُحِبُ المُحْسِنِينَ (إِنَّ اللهِ وَاللهِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ لِلَى ٱلنَّهَلُكُةُ وَأَحْسِنُونَ إِنَّ ٱللهَ يُحِبُ اللهِ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهِ
- ﴿ وَ رَحَ ٱلْمُخَلَفُونَ بِمَقْعَدِهِم خِلَفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوَ ٱن يُجَلِهِدُوا بِأَمْوَلِهِمْ
 وَأَنْشِيهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُوا لَا نَنِفُرُوا فِي ٱلْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُ حَرًا لَوَ
 كَانُوا يَفْقَهُونَ (اللَّهِ ﴾ [التوبة].
- ﴿ وَإِذَا أَنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا بِاللّهِ وَجَنهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَغْذَنَكَ أُولُوا ٱلطَّوْلِ
 مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَنعِدِينَ ﴿ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُيعَ عَلَى قُلُومِهُمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿ إِنَّهُ التوبة].

AAA

- ٢) ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَكُولُ آفَذَن لِي وَلا نَفْتِنِيَّ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواً وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِبِطَةٌ إِلْكَفِرِينَ ﴿ وَلا نَفْتِنِيَ أَلا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواً وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِبِطَةٌ إِلْكَفِرِينَ ﴿ وَإِلَى التوبة .
- ﴿ لَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ إِللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أَن يُجَلِهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِمِمٌ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ إِأَلْمُنَقِينَ ﴿ إِنّمَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ وَٱللَّهِ وَٱلْقَلِيمِمُ مَا اللَّهِمَ وَٱللَّهِمَ وَٱللَّهِمَ وَاللَّهِمَ وَاللَّهُمْ فَلَمْمُ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ بَرُدَدُونَ ﴿ وَأَرْتَابَتُ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ بَرُدَدُونَ ﴿ وَأَرْتَابَتُ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ بَرَدُدُونَ ﴾ [التوبة .
- ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا آمَولُنَا وَأَهْلُونَا فَأَسْتَغْفِر لَنَا
 يَقُولُونَ بِٱلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ . . . ﴾ [الفتح: ١١ .
- ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنْفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِ قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ ۚ إِلَّا عُرُونَا ۚ فَالَت طَالَإِفَةٌ مِنْهُمْ يَتَأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُو فَآرَجِعُوا وَيَسْتَعْذِنُ فَكُوبُونَ إِنَّ بَيُوبَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِي بِعَوْرَةٌ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فَارَانِ فَي اللَّاحِزاب.

ونُلَخُصُ أَهَمَّ العواقب الوخيمة، والعقوبات الأليمة المُتَرتَّبة على القعود والتقاعس عن الجهادِ، أو التفريط فيه - في ضوء الآيات المباركات المدرجة أعلاه -، في البنود السبعة الآتية:

أولاً: توبيخُ الله الشديد للمتكاسلين عن الجهاد في سبيل الله، واعتباره موقِفَهم ذلك، قرينة على إيثارهم الحياة الدنيا على الآخرة:

وهذا بيِّنُ واضح في الآية (٣٨) من (التوبة).

MAN

ثانياً وثالثاً: تَهديد الله تعالى للمتثاقلين عن الجهاد، بأنَّهم إذا استمرّوا على موقفهم المُشِين، فسيعذَّبَهم الله عذاباً أليماً، وسَيْبدِل بِهم آخرين:

وهـذا ما وضَّحتْهُ الآية (٣٩) من (التوبة)، والآية (٣٨) من (محمد).

والمقصود بالعذاب الأليم في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَفِرُواْ يُمُذِّبْكُمُ عَدَابًا أَلِيمًا﴾ - كما أرى - هو: كلّ من: العقوبة الدنيوية المُتَمثَّلة في تسلّط الأعداء والذُّلِّ والهَوان، من جرّاءِ ترك الجهادِ والدفاع عن الدين والدَّم والعرض والأرض، والعقوبة الأخروية المتمثَّلة في عذاب جهنَّم، وهذا يعني: أن أيَّ مُجتمع ترك الجهاد ورضي بالحياة الخانعة الذليلة، فسيُعاقِبُه الله بتعريضه - في الدنيا - لنار الظلم الذي لَم يُقاوِمهُ ولم يَرْفُضهُ، وفي الآخرة لنار جهنم التي لَم يَتَّقِها، بفعل الجهاد في سبيل الله.

رابعاً: ومن عواقب ترك الجهاد الوخيمة: تعريض النفس للهَلاك والفناء:

وهذا ما بيَّنته الآية (١٩٥) من (البقرة)، حيث أمر الله تعالى المسلمين بالإنفاق في سبيل الله - أي: الإنفاق في الجهاد إذ الجهاد المالي أساس لا بدّ منه لقيام الجهاد واستمراره - ثم قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمُ إِلَى اَلْتَهَلَكُةٌ ﴾، ومعنى هذا: أنَّ مَن لَمْ يُجاهِدْ بِمالِهِ ولَم يُنفِقْهُ في سبيل الله، فهو يُعرِّض نَفْسَه للهَلاك، ويَنْطَبِقُ عليه المَثَلُ السائر (يسير إلى حَثْفِهِ بِظِلْفِه)، وذلك لأن المسلمين إذا بَخِلوا بِأموالِهم أن ينفقوها في سبيل الله، فهم يكونون لِبَذْلِ المُواحِهم أَبْخَلَ، ومَن لَم يَبْذُلْ نَفْسَه ونَفيسَهُ في سبيل دينه، إرضاء لربه، فسيتَسَلَّطُ عليهم عدوّهم، ثم لا يَبْقى لَهم لا مال ولا نَفسٌ.

وهذا هو الفهم الصحيح للآية المباركة، كما يدلُ عليه السّياق، وفسّرها به الصّحابيُ (أبو أيُوب الأنصاري).

كما جاء في هذا الأثر:

(عن أَسْلَم أبي عمران قال: غزونا في المدينة _ نريد القسطنطينية _ وعلى الجماعة عبدالرحمٰن بن خالد بن الوليد، والروم مُلْصِقُوا ظهورهم

DAW

بحائط المدينة، فَحَمَلَ رجل على العَدوّ، فقال الناس: مَهْ مَهُ، لا إله إلا الله يُلقي بيديه إلى التهلكة! فقال أبو أيوبُ: إنّما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما نصر الله نبيّة وأظهر الإسلام، قُلْنا: هَلُمَّ نُقِيمُ في أموالنا ونُصلِحها، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التهلكةِ، أَنْ نُقيمَ في أموالنا ونُصلِحها، ونَدَعَ الجهاد، قال أبو عمران، فلم يَزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله، حتى دُفِنَ القسطنطينية).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: (٢٥١٢)، وَالتِّرمِذِيُّ: (٢٩٧٢)، وَالحَاكِمُ: (٣٠٨٨))، والنسائي: (٢/١١٠٢)، وابن حبّان: (١١/٤٧١١)، وغيرهم، وَقَالَ الشيخ الألباني: صحيح.

خامساً: وعقوبة المُتَخلِّفين عن الجهاد، بذريعة حرارة الجق - أو أية ذريعة أخرى، كما تدل عليه الآيات الأخرى - هي نّار جهنّم الشديدة الحرارة:

وهذا مصرَّ به في الآية (٨١) من (التوبة).

سادساً: وكفى بعاقبة التخلّف عن الجهاد في سبيل الله وخامة، أَن يكون التخلّف عن الجهاد في كتاب الله، سِمةَ المُنافقين، ومرضى القلوب، والأعراب الجفاة المتظاهرين بالإسلام:

وهذا واضحٌ وضوح الشمس، في كثير من آيات كتاب الله المبين، والتي أَدْرَجْنا في السابق بعضاً منها، وهي:

الآية (٨١) من (التوبة)، وكذلك الآيات (٨٦ و٨٧) و(٤٤ و٤٥ و٤٥) منها، والآية (١١) من (الفتح)، والآيات (١٢ و١٣ و١٨ و١٩) من (الأحزاب).

سابعاً: وقد وصَف الله الحكيم المنافقين، ومرضى القلوب، والأعراب المنظاهرين بالإسلام، من جرّاء تَخَلِّفِهم عن الجهاد في سبيل الله، بأوصافِ ذميمة، ورتّب عليها عواقب وخيمة:

OAS

ومن ضمنها - كما تدل عليه الآيات التي أدرجناها كأمثلة - الأوصاف والعواقب الإثنين والعشرين الآتية:

١ - إستئذان الرسول ﷺ لترك الجهاد، والطّلب منه أن يَدَعهم يقعدون مع القاعدين:

كما في الآية (٨٧) من (التوبة).

٢ و٣ - الرّضى بالقعود مع العجائز في البيوت، بَدَل الجهاد مع الرجال، وطَبْعُ الله على قلوبِهم وعَدَمُ الفقه:

كما في الآية (٨٧) من (التوبة).

٤ و٥ – التذرّع للتقاعس عن الجهاد بأعذار واهية، مثل الخوف من الإنتتان بالنساء! وإخبارُ الله تعالى بأنّ مواقفهم المتخاذلة، هي الفتنة بعينها، وأنّ جهنّم بانتظارهم:

كما في الآية (٤٩) من (التوبة).

وقد ذكر المفسرون أن هذه الآية نزلت في (الجَدِّ بن قَيس) لَما اعتذر للنبيِّ على عدم استعداده للذهاب معه إلى (تبوك)، لأنه يَخاف على نفسه الإِفتتان بنساءِ الروم(١)!

٦ و٧ و٨ و٩ - وَضَمُ الله تعالى المتخلّفين عن الجهاد، بِأنّهم لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، وأنّهم ارتابت قلوبُهم فهم في شَكّهم في قَلَقِ

⁽۱) عن ابن عباس أنّها نزلت في الجَدُ بن قَيْس أخي بني سَلَمة، وذلك فيما رواه محمد بن إسحاق أن النبيَّ قال له ذات يوم وهو في جهازه: هل لك يا جَدُّ في جِلاد بني الأضفَر! فقال يا رسول الله! أوْ تُأذّنُ لي ولا تَفْتِنِيُّ؟ فوالله! لقد عَرَف قومي ما رجَلُ أشدَّ عَجَباً بالنّساءِ مِنِّي، وإنِّي أخشى إنْ رأيت نساءَ بني الأضفَر: ألا أضبِرَ عَنْهُنَّ، فأعرض عنه رسول الله، وقال: (قد أذِنْتُ لَك)، أخرجه الطبري في تفسيره: (١٣٠٤٩)، وأورده السيوطي في الدر المنشور: (١٤/ ٢١٣٤)، وأورده ابن كثير في تفسيره: (٢١٣٤)،

أنظر: (مَحاسن التأويل) للقاسمي، ج٥، ص٢١١٨. وحَسَّنهُ الشيخ الألباني في (السلسلة الصحيحة) ج٦، ص١٢٢٥، ١٢٢٦، رقم: (٢٩٨٨)، أنظر الإستيعاب في بيان الأسباب، ج٢، ص٢٨١، ٢٨١.

وتَردُّدِ، وأنَّهم لَم يرغبوا في الجهاد منذ البداية، ولِهـذا أَهمَلوا إعدادَ العُدَّة، وأن الله تعالى كرِه نهوضَهُم عن القعود الذي اختاروه، فتركهم وشأنهم:

كما في الآيتين (٤٥ و٤٦) من (التوبة).

١١ و ١١ - الإعتذار عن التخلف من الجهاد في سبيل الله، بالإنشغال
 بالمال والأَهْل، والإدَّعاءِ باللِّسان مع خُلُق القلب:

كما في الآية (١١) من (الفتح).

17 و17 و18 و18 و10- تكذيب الله العظيم ورسولِهِ الكريم، في وعودهِما لأهل الإيمان، ونَشْرُ الأراجيف المُثَبِّطة للعزائم، كالقول بأنه لا جَدوى من المقاومة، والتذرُّع لترك الميدان، بِكون الأهل والبيت في خَطَرِ، والهرُوب من ساحة القتال:

كما في الآيتين (١٢ و١٣) من (الأحزاب).

17 و17 و18 و18 و17 - تعويقُ الناس عن الجهاد ودعوتهم إلى القعود، وعَدَمُ التعرُّض للخطر إلا نادراً، والشُّحُ على المجاهدين بالمال وبكل شيء، حتى بكلمة تشجيع، والفَزَعُ الشديد والوجوم عند أسباب الخوف، وطول اللسان، وكثرة الكلام عند الأمن:

وهذا ما بيَّنتُ الآيتان (١٨ و١٩) من (الأحزاب).

٢١ و٢٢ - وضم الله الحكيم إياهم، بعدم امتلاك الإيمان وبحبوط الأعمال:

وهذا ما أعلَنتْ عنه الآية (١٩) من (الأحزاب) بوضوح.

وهذه العواقب الوخيمة الدنيوية والأخروية المُتَرتَّبة على ترك الجهاد في سبيل الله، أو التفريط فيه، كافيةٌ لِمَن يَمتلك شيئاً من الإيمان، أن يَرتَدِعَ عن القعود والتقاعس من الجهاد في سبيل الله، بل ألّا يُفَكِّرَ فيه أصلاً.



PAD

المطلب الثاني عشر: مَن الَّذي يَمْلِك حَقَّ إِعلانِ الجهاد، عند فقدان الكيان السياسي وغياب السلطة الشرعية؟!

كما ذكرنا من قبل أكثر من مرة: الجهادُ في سبيل الله تعالى من وظائف السلطة الشرعية والكيان الإسلامي، وبناءً عليه: عندما يُظلِّل المسلمين كيانٌ شرعيٌ، فهو الذي يتولَّى ذلك العَمَل العظيم، تَخطيطاً وإعلاناً وتنفيذاً، وهذا كان واقع الجهاد في سبيل الله في الدولة الإسلامية، في عصر الرسول الكريم على، وعصر خلفائه الراشدين، الذين ساروا على خطى رسول الله على وهيه.

ولكن ماذا يكون مصير الجهاد والقتال في سبيل الله، - والذي قد قلنا بأنه يَجب أن يستمرَّ في كل الأحوال عند الإقتضاء، حَسَب الإمكان، ولا توقف، شأنه شأن بقية أعمال الإسلام وواجباته -، عندما يَفْتَقِدُ المُسلمون الكيانَ السياسيَّ؟!

والجواب:

قد قُلْنا سابقاً بأنَّ المجتمعَ الإسلامي - إِنْ على مستوى الأمة الإسلامية كلِّها، عندما تَنضوي الأمَّة كلُّها تَحت لواءِ سلطة شرعية واحدة، أو على مستوى مُجتمع من المجتمعات الإسلامية، والذي يُشَكِّل لنفسه كياناً سياسياً في بَلَد من بلدان العالَم الإسلامي، كما هو الحال الآن - هو المُخاطَبُ الأصليُ بكلِّ خطابات الشرع، التي يشتمل عليها كتاب الله وسُنَّة رسوله عليه، ولكن بما أنه لا يُمكن إدارة شؤون المجتمع، إلا بإسناد سلطة

AAV

الأمر والنهي والتوجيه لِمجموعة من أَفراده، لِذا يَجب على المجتمع القيا للمعتما المنافر من يَثِقُ بِهم وانتخابهم، ومن ثَمَّ إِسنادِ السُّلطة الشرعية على المجتمع إليهم، لكي ينوبوا - أي المختارون لإدارة الأمور - عن المجتمع في إدارة شؤونه، حسبما تأمر به شريعة الله تبارك وتعالى، وهذا هو معنى قوله تعالى - كما قد وضَّحناه سابقاً في المبحث الأول من هذا الفصل -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمُ أَن نُوَدُوا الْأَمَنَتِ إِلَى آهَلِها وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّيسِ أَن تَحَكُمُوا لِإِنَّ اللَّه تعالى كلا من المجتمع وولاة والمدره، بِما يَجب عليهم القيام به، أمّا المجتمع فَبِأَن يُسَلِّم أَمانَة السُّلطةِ الشرعية، وعلى أساس الشورى والإنتخاب، إلى مَن هم مُسْتَأْهَلُون لِحَمل الشرعية، ويصلحون لإدارة شؤون المسلمين، كما يأمر به دينُهُم، وأمّا المجتمع، ويُطبُقوا عليهم ولاة الأمور، فَبِأَن يَحكموا بالعدل بين أفراد المجتمع، ويُطبُقوا عليهم شرع الله تعالى.

ويما أنّه لا يُمكن لولاة الأمور أن يقوموا بواجبهم إلا إذا أطاعهم المجتمعُ والتزم بتوجيهاتِهم، فقد أمر الله تعالى المسلمين بإطاعة ولاة أمورهم، في الآية التالية للآية السابقة مباشرة، إذ قال: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ السَابقة مباشرة، إذ قال: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ المَنْوَا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْمِ مِنكُرْ ... ﴾ [النساء: ٥٩]، وإنّما قدّم إطاعة الله وإطاعة رسوله على إطاعة (أولي الأمر)، لأنّ إطاعة أولي الأمر، إنّما هي من أجل تحقيق الطاعة لله ولرسوله، وليس أولو الأمر إلا نوّاباً عن المجتمع، في تطبيق شريعة الله تعالى عليه.

ونَخْلُصُ مِمَّا رَّ ذِكْرُهُ، والَّذي فصَّلناه من قبل، إلى القول:

إِنَّ كُونَ المسلمين مُلْزَمين بإسنادِ أَمانَةِ سلطة الأمر والنهي عليهم، إلى مَنْ يرونَهم أَصْلَحَ وأَكَفا من غيرهم، لَيْسَ خاصًا بِحالة وجود الدولة والكيان السياسي، بَلْ هو واجِبٌ عليهم في كل الأحوال، وفي كل حال بِحَسَبهِ، والدليل على هذا: أن الله تعالى بعد أَنْ أَلزمَ المسلمين بأداءِ الأمانات إلى أهلها، والحُخم بين الناس بالعدل، أَلزَمهم فيما بعد،

AAA

بِإِطاعَةِ الله وإطاعَةِ الرسول وولاةِ أمورهم، وحمّا لا شك فيه أن إطاعَة المسلمين لله ولرسوله - والتي تَتَمثّل في التزامهم بالكتاب والسنة - واجبة عليهم دَوْماً وفي كل الأحوال، فكذلك إطاعَة ولاة الأمور لازمة لَهم في كل الأحوال، لأنَّ الله تعالى أَوْجَبَ الطاعات الثلاث، في سياق واحد وعلى نَسَقِ واحد.

وبناءً على ما مرّ:

لا يَجوز أَنْ يَخلو المسلمون، سواة كانوا دولة، أو مُجتمعاً، أو مجموعة، - بَلْ حتى ولو كانوا ثلاثة نفر وفي صحراء، كما جاء في الحديث النَّبوي الشريف: ﴿إِذَا خَرَجَ ثَلاَثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَلَهُمْ وَوَاهُ المحديث النَّبوي الشريف: ﴿إِذَا خَرَجَ ثَلاَثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَلَهُمْ وَوَاهُ أَنُوهُم أَبُو دَاوُد برقم: (٢٦٠٨) قال الألباني: حسن صحيح. مِمَّن يتولَّى أَمْرَهم ويُدير شؤونهُمْ، نعم لا شك أن ولاة الأمور الذين يديرون أمور المسلمين في كيان سياسي، تَختلف طبيعة عملهم ودرجة مسؤوليتهم عن الذين يتولَّون أمور مُجتمع لا يتمتع بكيان سياسي، أو تجموعة لا يَمتَلكون حتى أمور مُجتمع ولكن على أَيِّ حال، يَجِبُ عليهم الإِشراف على أمورهم وترتيبُها وإدَارتُها - حسب المستطاع -، كما تقتضيه شريعة الله تبارك وتعالى.

والآن أَصْبَحَ جوابُ السؤال الذي عَنْوَنّا به هذا المطلب، واضحاً، وهو: في حال فقدان المسلمين للكيان السياسي والسلطة الشرعية التي تُديرهُ: الّذي يَملك حقَّ إعلانِ الجهاد، وبالتالي: التخطيط له والإِشراف على تنفيذه، هم (أُولوا الأمر) الّذين يَجِبُ أَنْ يكونوا موجودين فيه دَوْماً.

وهذه الحقيقة قَرَّرها كثيرٌ من العلماء والأئمة، ومنهم (الجويني) المشهور برامام الحرمين) في كتابه (الغياثي) والذي تَحَدث فيه بوضوح عن حالة خُلوِ المجتمع الإسلامي عن السلطة السياسية الشرعية، والتي عبَّر عنها هو - حَسبما أَتذكر - بـ (شغور الزمان من السُّلْطان)، فقرّر أنه في تلك الحالة ينبغي للمسلمين أَنْ يَلْتَفُوا حول من هم: وجوه وذوو مكانة فيهم

BAB

- من العلماء وغيرهم، ويقوم أولئك بترتيب أمورهم حسب الإِستطاعة (١). وأودُّ أن أختم هذا الموضوع، بالملاحظات الثلاث الآتية:
- ا) لا يُشترطُ كون (أولي الأمر) الذين يُسنِدُ إليهم المسلمون، مجتمعاً أو مجموعة، زِمامَ أمورهم، سواء كان في مَجال القيام بالجهاد، أو غيره، كلُهم من العلماء أي الفقهاء في الشريعة -، لأنَّ مفهوم (أولي الأمر) الذين أوجَبَ الله على المسلمين إطاعتهم، في كلُّ الأحوال، أَوْسَعُ وأَشْمَلُ من مفهوم (العلماء).
- ٧) ولكن لا بُدَّ وأَن تكون الكلمة الأخيرة للعلماء (٢) في حسم الأُمور، وخاصة فيما له ارتباط بالأمر والنهي والحلال والحرام، وذلك لأنَّ الحكمة الأساسية لاختيار المسلمين لـ(أُولي الأَمْر)، ومن ثُمَّ طاعتهم لَهم، هي: تطبيق شريعة الله وتنفيذ أحكامها، ومعلوم أنّ العلماء (الفقهاء) هم أهل الإختصاص في هذا المَجال، لِذا لا بدَّ من استفسارهم والإلتزام بتوجيهاتِهم في مَجال اختصاصهم، كما قال تعالى: ﴿فَشَنَلُوا أَهْلَ ٱلذِّكِرِ إِن كُنتُمْ لا تَعَالَى: ﴿فَشَنَلُوا أَهْلَ ٱلذِّكِرِ إِن كُنتُمْ لا النحل].
- ٣) وإذا كانَ البَتُ في أمر الجهاد في سبيل الله، عند فقدان المسلمين للكيان السياسي والسلطة الشرعية، من حق (أولي الأمر) الذين يَختارهم المسلمون، وعلى رأسهم العلماء الفقهاء المُتَخصصون في

⁽١) أُنظر: الغياثي (غياثُ الأمم في التياث الظُّلَم) ص٢٨٨، ٢٨٩ إذ يقول تحت عنوان: (القسم الثالث: في شغور الدهر عن والٍ بنفسه أو متولٍّ بغيره):

⁽وقد قال العلماء: لو خلى الزمانُ عن السلطان، فحق على قُطان كل بلدة وسكان كل قرية، أن يُقَدِّموا من ذوي الأحلام والنُّهي، وذوي العقول والحجي، مَنْ يلتزمون امتثال إشارته وأوامره، وينتهون عن مناهيه ومزاجره).

⁽٢) جلي أن كلمة (العلماء) مفهومُها الحقيقي يشملُ كلَّ الخُبراء، والمُتخصَّصين في جَميع مَجالات العلم كلها، ولكن المفهوم العرفي الرائج لَها، خاص بالفقهاء المطلِعين على أحكام الشريعة وحِكَمِها.

وانظر: كتاب: علماءُ الإسلام من هم وما هي صفاتهم؟ لكاتِب هذه السطور.

معرفة الكتابِ والسُنَّة -، في كل الأحوال وفي كل الظروف، فمِمّا لا شك فيه أنَّ هذا الأمر في هذا العصر، أَوْجَبُ وأَلزَمُ، وذلك:

- أ بسبب ما اختص به هذا العصر من تعقيدات سياسية شديدة التعقيد، على المستوى العالَمي والمَحلِّي، ولا بد قبل القيام بعمل جهادي ما، من دراسة تلك الأوضاع السياسية المعقدة وكيفية الإستفادة من تناقضاتها في حدود الشرع -، وتقليل تأثيراتها السلبية على العمل الجهادي المزمع فِغلُهُ، قَذْرَ الإمكان.
- ب ومن جَرّاء ما تتمتّع به الدولُ غير الإسلامية عموماً، والدول المعادية للإسلام والمسلمين منهم خصوصاً، من إمكانيات تكنولوجية هائلة، في المجالات العسكرية والمخابراتية والإعلامية، والتي هي غير متكافئة مع ما يَملكه المسلمون، من كل الجوانب وبكل المقاييس.

ولا شك أن أي عمل جهادي لَم يُبْنَ على أساس شرعي وواقعي صحيح، ليس أنَّهُ لا يُفيد المسلمين فَحَسْبُ، بَل قد يَضرّهم أَبلغ الضرّر، وانَّ في كثير من حوادث عصرنا لَمعتَبرّ!!

وبِهذا نُنْهي هذا المبحث من الفصل الثاني من الكتاب الحادي عشر، من هذه الموسوعة.

والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً.

الأربعاء/ ٢٠٠٤/٩/٢٩ ١٥ شعبان ١٤٢٥ سجن كروبر/ مطار بغداد القاطع الخامس/ الزنزانة الإنفرادية رقم (٤٠)









فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧	الإهداء
4	مقدمة الطبعة الثانية مقدمة الطبعة الثانية
10	تقديم
19	تمهيد
41	الفصل الأول: إيضاحات حـول تطبيق الشريعة: والحكـم الإسلامي
	المبحث الأول: فصل الشريعة عن الحياة بدعة غربية، : لا علاقة لها بالإسلام،
4 8	ولا بأيِّ من الشرائع الربّانية الأخرى
	المبحث الثاني: دين الله الحق كاملٌ، وشاملٌ لجميع جوانب الحياة، وصالح
pp	لكل العصور واتُّهامه بالنَّقص كـفـرٌ
40	المطلب الأول: دين الله الحقّ كاملٌ ومُتكامِلٌ
47	المطلب الثاني: دين الله الحق شامل لجميع جوانب الحياة
44	المطلب الثالث: دين الله الحق صالح لكل العصور
44	المطلب الرابع: إِنَّهام الإِسلام بالنقص والقصور، كفُّ
	المبحث الثالث: (الحُكُم) و(العبادة) و(الدِّين): أسماءٌ لِحقيقة واحدة
27	باعتبارات مختلفة باعتبارات مختلفة
	المبحث الرابع: عدم تحديد الشريعة لشكل الكيان الإسلامي: تفصيلاً، أقوى
04	برهانِ على حكمتها وواقِعيَّتها
	المبحث الخامس: حُكْمُ مَنْ لَمْ يحكم بما أَنْزِلَه الله تعالى،: هو أنَّه كافرٌ
00	وظالِمٌ وفاسِقٌ

094

الصفحة	الموضوع
٧٧	الفصل الثاني: مجالات تطبيق الشريعة في المجتمع، والمعالم الأساسيّة للدُّولة في الإسلام
V4	تمهيد
۸۳	المبحث الأول: مجال السياسة الداخلية
٨٥	المطلب الأول: الحاكميّة لله تبارك وتعالى وحده
۸٧	المطلب الثاني: السيادة لشريعة الله وحدها
44	المطلب الثالث: السُّلطة بيد المجتمع
47	المطلب الرابع: الشوري هي أساس إدارة جميع شؤون المجتمع والدُّولة الإسلاميين.
	المطلب الخامس: لا شرعية لولاية وُلاةِ الأمور،: إلَّا إذا أُسنِدَتْ إليهم على
1.4	أساس الشوري
	المطلب السادس: طاعة المجتمع لأولي الأمر، واجبة في حدود الشرع،
110	ووجوبها يَنْبُعُ من طاعة الجميع: (أي المجتمع وأولي الأمر) لله ولرسوله ﷺ
	المطلب السابع: ويجب على ولاة الأمور مُشاورة المسلمين في الأمور التي
	تَسْتَحِقُ المشاورة، ثم الإِلتزام بالرأي الصّواب أو الأصوب الّذي تَتَمخَّضُ عنه
119	المشاورة:
	المطلب الثامن: ويجب على أولي الأمر، الإلتزامُ التام بالعَدْل،: وإلَّا فقدوا
144	أهليَّتُهُم للولاية على المسلمين
	المطلب التاسع: يجب على كل من المجتمع وولاة الأمور،: إرجاعُ الأمور
177	المتنازَع فيها إلى الكتاب والسنّة
	المطلب العاشر: الإيمان أساسُ الموالاة والأُخُوَّة بين المسلمين، : في ظلِّ
14.	الكيان الإسلامي
	المطلب الحادي عشر: الخضوع للدولة الإسلامية، وعدم الإضرار بالمسلمين
144	دينياً ودنيوياً، شرطا مواطنة غير المسلمين في الدولة الإسلامية
	المطلب الثاني عشر: الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر،: فَرْضٌ على كلِّ
145	مسلمٍ، وَلَيْسَ حقاً له فَحَسْبُ
	المطلب الثالث عشر: حكم ولي الأمر الذي ينحرف ويَسْتمِرُّ في انحرافِهِ، هو
144	العَزْلُ، بعد أَنْ يُبْذَلُ الجهدِ الكافي، لإصلاحه وتقويمه بالوعظ والإرشاد
124	المبحث الثاني: مجال السياسة الخارجية

الصفحة	الموضوع
الطبقاحة	الموصوم

	المطلب الأول: الدُّولة الإسلامية (مبدئياً) لا يَنْحصِرُ وجودها في قطر معيَّن وشَعْبِ
128	مُحَدَّد، بـل هي مفتوحةٌ تِجاه كل بقاع الأرض، ومنفتحةٌ بوجـه كـل الشعوب .
	المطلب الثاني: الدُّولة الإسلامية لا تَظْلِمَ غيرَها، ولا تَقْبَلُ الظلم من أحدٍ ، :
	بل هي حريصة على تَحرِّي العدل عند تعاملها مع غيرها: من المجتمعات
124	البشرية وكياناتها السياسية
	المطلب الثالث: سعياً لرفع الظلم والإضطهاد في كل المجالات وتحقيق العدل،
129	فإِنَّ الدولة الإسلامية تمدُّ يَدَ العون لكل مشروع فيه خير البشرية وصلاحها
	المطلب الرابع: الدولة الإسلامية حريصة كلُّ الحرص على الوفاء بعهودها مع
	غيرها من الكيانات السياسية، ولا تُجِيزُ بأيِّ حال من الأحوال، الغَدْرَ ونَقْضَ
101	العهد
107	المطلب الخامس: النَّاس وكياناتهم السياسية في نظر الدولة الإسلامية
Yer	المبحث الثالث: مجال المال والإقتصاد
	المطلب الأول: المالك الحقيقي الوحيد لجميع الأشياء، هو الله تعالى،:
104	والبشر مستَّخُلَفون مِنْهُ عليها
	المطلب الثاني: بناءً على الحقيقتين السابقتين: فلا يجوز للنَّاس أَن يتصرَّفوا فيما
171	خُوِّلُوا فيه من أشياء، خارج إطار إذن ربهم المسْتَخْلِف لهم
	المطلب الثالث: الإسلام لا يكره المال والغِني، بل يَعُدُّ المالَ خيراً: وفضلاً
144	من الله تعالى، ويُشَجِّع على الغِني،: وَيُعدُّ الفقر والعيلة مُصيبةً من المصائب
	المطلب الرابع: خلق الله تعالى نِعَمَهُ للناس عامةً ،: وليس لأحد منهم فضلاً
141	وامتيازاً فيها على غيره
	المطلب الخامس: الأصل في امتلاك الناس لِنَعم الله، هو الملكية الجماعية،
	ولكن الشريعة أقرَّت بالملكية الفردية، في حدود وبضوابط لا تضرّ بالمصلحة
112	العامة، ولا تتصادم مع الملكية العامة للمجتمع
	المطلب السادس: حِفْظاً للأموال، وصَوْناً لها من أيدي العابثين،: شَرَعَ الله
111	الحكيم كلاً من عقوبة الحِرابة، وعقوبة السَّرِقة
	المطلب السابع: إعالة الشرائح الضَّعيفة والمحتاجة التي لا تتمكَّنُ من توفير مُسْتَلْزماتِ
114	حياة كريمة لنفسها ، إحدى مسؤوليات الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي

الصفحة	الموضوع
199	المبحث الرابع: مجال الفكر والعلم
Y	المطلب الأول: نظرة الإسلام إلى العقل والفكر
4.9	المطلب الثاني: تقييم الإسلام للعلم والعلماء
777	المطلب الثالث: كيفية العلاقة بين العقل والعلم
AYA	المبحث الخامس: مجال الدَّعوة إلى الله تعالى
74.	المطلب الأول: تعريف الدّعوة والهدف منها
744	المطلب الثاني: مكانة الدَّعوة والدّاعي إلى الله
744	المطلب الثالث: وسائل الدَّعوة إلى الله
740	المطلب الرابع: حكم الدعوة إلى الله تعالى
747	المطلب الخامس: إستمرارية الدعوة في كل الأحوال
	المطلب السادس: الإخلاصُ والتجرُّد لله تعالى، وامتلاكُ البصيرة،: شرطا
744	نَجاح وقبول الدعوة الأساسيّان
78.	المطلب السابع: أَوْصاف الدُّعاة إلى الله تعالى
YEA	المطلب الثامن: مراعاة الحكمة في الدعوة
405	المطلب التاسع: إختيارُ الموعظة الحسنة في الدعوة
707	المطلب العاشر: إستخدامُ أفضل أسلوبٍ في الجدال
	المطلب الحادي عشر: الدَّعوة إلى عبادة الله تعالى وحده،: ونبذ جميع أنواع
YOX	الشرك، هي نقطة البداية: في العمل الدعوي ولُبُّه وأساسُهُ
77.	أربعة أوصاف مهمة كآلية لإيصال الدعوة
771	المطلب الثاني عشر: التذكير بِنعَمِ الله تعالى
	المطلب الثالث عشر: التبشير بثواب الله الدنيوي: والأخروي على الإيمان
474	والطاعة
	المطلب الرابع عشر: الإِنذارُ بعقوبة الله العاجلة والآجلة،: على الكفر
775	والمعصية
	المطلب الخامس عشر: التطرُّق بالدَّعوة إلى جوانب الحياة كافة حَسْبَ مُقْتَضى
777	الحال
779	خمس خصال أساسية تشكل السمة الرئيسة لسادة الدعاة

044

الصفحة	الموضوع
44.	المطلب السادس عشر: الهدوء والرزانة
171	المطلب السابع عشر: الشجاعة والجرأة
444	المطلب الثامن عشر: التوكّل على الله تعالى
	المطلب التاسع عشر: الإِستدلال القويُّ الموقِظُ للفطرة،: المقْنِع لِلعَقْلِ،
440	والمُحرِّكُ للقَلْبِ
444	المطلب العشرون: يجوز للَّداعي أن يُعَرِّف بنفسه للمدعويين، : إذا لَزِمَ الأَمْرُ
444	المبحث السادس: مجال الإعلام
415	المطلب الأول: قولُ الحقِّ والصُّدَّق في الكلام،: وتَجنُّب الباطل والكذب
PAY	المطلب الثاني: الوضوح والبيان، وتَجنُّب الغموض والتقعُّر في التعبير
	المطلب الثالث: النّزاهة والرّزانة، والتحاشي عن استعمال كلمات جارحة،: أو
**	تعبيرات غير لائقة، حتى في جواب مَنْ يستعملونها
	المطلب الرابع: عدم تقليد الآخرين في استعمال مصطلحاتهم وكلماتهم
444	المُفْهِمَة، أو المُوهِمَةِ لِمعنى باطل
	المطلب الخامس: الإعتمادُ على البراهين القويَّة الواضِحة،: وتَجَنُّب القول
799	الَّذي لا يَسْنُدُه الَّدليلَ
4.4	المطلب السادس: التركيز على الحوار والإبتعادُ عن الجدال، ما أمكن
	المطلب السابع: عَدَمُ ادِّعاءِ حِيازَةِ الحقِّ في المسائل التي تشترك فيها
444	المعقولُ
	المطلب الثامِن: الإستماع لآراءِ الآخرين وأفكارهم،: ثم تمحيصها واختيار
441	أحسنها وأضلحِها
	المطلب التاسع: فَرْزُ الحق المتَلَبِّسِ بالباطل عند الآخرين، : لا رفض كليهما
***	معاًمعاً
	المطلب العاشر: مسانَّدَةُ المستضعفين وقضاياهم العادلة، : ومواجهة
pp1	الطواغيت ومخطّطاتهم الظالمة
441	المطلب الحادي عشر: نظرة سريعة إلى وسائل الإعلام
***	المبحث السابع: مجال الأسرة
48.	المطلب الأول: الرَّجُلُ والمرأة في مِنْظار الإسلام

DAV

الصمعحه	الموضوع
474	المطلب الثاني: تكوينُ الأُسْرةِ وأساسُها وكيفية إِدارَتِها
۳۸۷	المطلب الثالث: الحقوق والواجبات بين الزوجين: ومسؤوليَّتهما تجاه الأُسرة .
797	المطلب الرابع: طرقُ معالجةِ المشاكلِ الزَّوجيَّة
2 . 0	المطلب الخامس: إِنفصامُ عروة الزَّوجيَّة، والآثار المترتُّبة عليه
277	المطلب السادس: صِلَةُ الرَّحِمْ
244	المطلب السابع: بعض المَسائِلِ التي أُثِير حَوْلَها الجَدَلُ في مجال الأُسرة
LOV	المبحث الثامن: مجال القضاء
201	المطلب الأول: الحاكم (الشَّارع، المُشُرِّع) هو الله الحَكمُ حُدَهُ سُبحانه وتعالى
	المطلب الثاني: يَجِبُ الحكُمُ بِما أَنْزل الله، والتحاكم إلى شرع الله فقط،:
477	والحكم بغيره، أو التحاكم إلى غَيْرهِ، ثُفٌّ
271	المطلب الثالث: الحُكُمُ بَيْ النَّاسِ بِالعَدْلِ
240	المبحث التاسع: مجال العقوبات الشرعية (الحدود)
EAV	المطلب الأول: القِصاصُ والدِّية لِحِفْظِ حياة النَّاس ودِمائهمْ
	المطلب الثاني: القَتْلُ، أَو الصَّلْبُ، أو قطع اليَّدِ والرِّجْلِ منْ خِلافٍ،: أَو النَّفي
292	مِنَ الأرض لِحِفْظِ أَمْرِ النَّاسِ
294	المطلب الثالث: الجَلَّدُ مائةً لِصَوْنِ أُعراضِ النَّاسِ
0.9	المطلب الرابع: قَطْعُ اليَدِ صَوْناً لأَموالِ النّاسِ
011	المطلب الخامس: الجَلْدُ ثَمانينَ حِفظاً لكرامَةِ النَّاسِ وسُمْعَتِهِم
944	المطلب السادس: ثلاثة إيضاحات مهمة، في مجال العقوبات الشرعية
340	المبحث العاشر: مجال الجِهاد والقتالِ في سبيل الله تعالى
770	المطلب الأول: معنى الجهاد والقتال في سبيل الله تعالى
0 £ £	المطلب الثاني: مكانَّةُ الجهادِ في سبيل الله، وأُهَمِّيَّتُهُ
0 2 2	المطلب الثالث: حكم الجهاد في سبيل الله تبارك وتعالى
089	المطلب الرابع: دوافع الجهاد في سبيل الله وأهدافُهُ
700	المطلب الخامس: على مَنْ يجب الجهاد في سبيل الله؟!
001	المطلب السادس: وسائِلُ الجِهادِ في سبيل الله تعالى
071	المطلب السابع: منْ هُم الَّذين يجوز أو يجبُ قتالُهُم؟!

APA

الصفحة	الموضوع
	المطلب الثامن: الجهادُ في سبيل الله، وإِقامَةُ الدُّولة الإسلامية،: لَيْسا شَيْئَيْن
077	مُتَلازِمَيْنمُتَلازِمَيْنمُتَلازِمَيْن
٥٧٣	المطلبُ التاسع: الثِّمارُ والآثارُ الدنيويَّة للجهاد في سبيل الله تعالى
0	المطلب العاشر: النتائج الأُخروية الجليلة للجهاد في سبيل الله تعالى
	المطلب الحادي عشر: العواقب الوخيمة والعقوبات الأليمة، : للتفريط في
011	الجهاد والقتال في سبيل الله
	المطلب الثاني عشر : مَن الّذي يَمْلِكُ حَقَّ إِعلانِ الجهاد، : عند فقدان الكيان
011	السياسي وغياب السُّلطة الشرعية؟!
094	فهرس الموضوعاتفهرس الموضوعات

هذه قامَّة بكل الإِنتاج الفكري للشيخ علي باپير، كتباً وكتيبات وباللغتين العربية والكوردية

ملاحظة	التأريخ والطبع	الكتب	ت
		أ - باللغة الكوردية	
		(بعد ترجمة عناوينها إلى العربية)	
		القرآن والسنة	
	ط الأولى/1984	" -l-h	1
	ط الثانية/2006	خلاصة عن الإسلام في ضوء سورة الفاتحة	1
	ط الأولى/2008	17-11-11-1-1-1-1-1-1-1-1-1-1-1-1-1-1-1-	2
	ط الثانية/2015	لنكن في خدمة القرآن	2
	ط الأولى/2012	تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد الأول، سورتي: (الفاتحة) و(البقرة)	3
	ط الأولى/2012	تفسير القرآن العلى المبارك، المجلد الثاني، سورة: (آل عمران)	4
	ط الأولى/2013	تفسير القرآن العلى المبارك، المجلد الثالث، سورة: (النساء)	5
	ط الأولى/2014	تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد الرابع، سورة: (المائدة)	6
	ط الأولى/2015	تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد الخامس، سورة: (الأنعام)	7
	ط الأولى/2016	تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد السادس، سورة: (الأعراف)	8
	ط الأولى/2016	تفسير القرآن العلى المبارك، المجلد السابع، سورة: (الأنفال)	9
	ط الأولى/2017	تفسير القرآن العلى المبارك، المجلد الثامن، سورة: (التوبة)	10
	ط الأولى/2018	تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد التاسع، سورة (يونس)	11
	ط الأولى/2018	تفسير القرآن العلى المبارك، المجلد العاشر، سورة: (هود)	12
	ط الأولى/2019	تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد الحادي عشر سورة: (يوسف)	13
	ط الأولى/2015	إتباع سنة النبي h بين التفريط والإفراط	14
	ط الاولى/2018	القرآن والتطهير والإصلاح في إقليم كوردستان	15
	ط الأولى/2017	طريقة النبيِّ "صلى الله عليه ورسلم": تعريفها، أهمَّيتُها، ضرورتها	16
		العقيدة والفكر الإسلامي	
	ط الأولى/1985		
	ط الثالثة/2006	صراع الإسلام والإيدولوجيات	17
	ط الأولى/1996	مشروع: المنهج الفكري للعمل الإسلامي	18
	ط الأولى/2001		
ترجم للعربية	ط الثالثة/2014	شرح الأصول الشرعية والخطوط العامة للجماعة الإسلامية	19
ترجم للعربية والتركية	ط الأولى/2002		
والفارسية	ط السادسة/2016	مسائل عصرية رائجة: نظرة واقعية وتقييم شرعي	20
	ط الأولى/2002	معرفة الله، الإيمان، الدين، حقائق الإسلام تتبلور، وأباطيل	24
	ط الثانية/2009	السُّبُل تتدهور	21
	ط الأولى/2013	أسماء الله الحسني "سبحانه وتعالى"	22
		موسوعة: التفكير الإسلامي بين الوحي والواقع	
	ط الأولى/2018	الكتاب الأول: توضيع: مفهوم وقصته وأسس وأهمية التفكير الإسلامي	23
	ط الأولى/2018	الكتاب الثاني: الخطوط العامة لمنهج جمهور المسلمين	24
	ط الأولى/2019	الكتاب الثالث: التيارات الفكرية في تأريخ المسلمين	25
	ط الأولى/2019	الكتاب الرابع: أصول التفكير الإسلامي	_

ملاحظة	التأريخ والطبع	الكتب	ت
	ط الأولى/2019	الكتاب الخامس:مسائل فكرية عصرية متنوعة	27
	-ط الأولى/2006 2008 ط الثانية/2016	موسوعة: الإيمان والعقيدة الإسلامية في ضوء القرآن والسنة، في ستة مجلدات	
		المجلد الأول: ماهو الإيمان والعقيدة الإسلامية؟	28
		المجلد الثاني: توحيدالله في الخالقية والربوبية	29
		المجلد الثالث: توحيدالله في الأسماء والصفات والألوهية	30
		المجلد الرابع: الإيمان بملائكة الله وكتبه ورسله	31
		المجلد الخامس: الإيمان باليوم الآخر وبالقضاء والقدر	32
		المجلد السادس: خصائص وآراء أتباع الطريق الحق	33
أدخل فيمل بعد في كتاب (المسلم الكامل: القسم الأول: عقيدة المسلم)	ط الأولى/1989	ماهي طريق النبي "صلى الله عليه وسلم"؟!	34
أدخل فيما بعد في كتاب: (الإيمان والعقيدة الإسلامية)	ط الأولى/1997	المسلم الكامل/ عقيدة المسلم	35
نشر معظمها ب(24) حلقة في أسبوعية (المواطن) والبقية (9) حلقات في أسبوعية (المرآة)	ط الأولى/2008 ط الثالثة/2015	التيار الإسلامي والعلماني، نقاط الوفاق والإختراق	36
	ط الأولى/2014 ط الثاتية/2015	شرح الأصول الشرعية والخطوط العامة للجماعة الإسلامية	37
	ط الأولى/2014	الترجمة الكوردية لمتن العقيدة الطحاوية	38
	ط الأولى/ 2015 ط الثانية/2017	شرح العقيدة الطحاوية	39
ترجم للعربية	ط الأولى/2016	العلمانية والديمقراطية في تجربة كوردستان (مناظرة العام)	40
		الفقه الإسلامي	
	ط الأولى/2000 ط الثانية/2009	موسوعة: العبادة الإسلامية	
		المجلد الأول: العبادة بصورة عامة، المسائل الخلافية، الطهارة	41
		المجلد الثاني: إقامة الصلاة أولى شعائر العبادة	42
		المجلد الثالث: الزكاة والإنفاق	43
		المجلد الرابع: الحج والعمرة، ذكرالله	44
ترجم للعربية	ط الأولى/1999	قواعد مهمة في التعامل الشرعي الحكيم مع المسائل الفرعية الخلافية	45
	ط الأولى/2013	الأعياد والمناسبات: تقييم شرعي وعقلي	46
ترجم للفارسية	ط الأولى/2009 ط الثانية/2015	موضوعات فنية في ضوء القرآن والسنة	47
	ط الأولى/2013	أصول مهمة في مجال الإنفاق في سبيل الله	48

ت	الكتب	التأريخ والطبع	ملاحظة
	تزكية النفس والأخلاق والسلوك		
49	ذكر الله تعالى، أهمية ذكر الله في حياة الإنسان	ط الأولى/1987	
	,	ط الأولى/1990	
50	طريق الصلاح والسير الى الله: تزكية النفس في ضوء القرآن والسنة	ط الخامسة/2012	ترجم للعربية والفارسية
51	مساجد كوردستان بين التعمير والتدمير	ط الأولى/1999	
	التوبة الى الله: الإقبال على الله، وترك الذنوب، والمعاصي،	ط الأولى/2001	
52	والتغيير الجذري في الذات	ط الخامسة/2010	
53	من هو الشهيد وماهي منزلته؟	ط الأولى/2002	
54	بحث حول رؤية الله "عز وجل" في الدنيا والآخرة	ط الأولى/2015	
55	حياة الروح: إحسان العبادة والتزكية	ط الأولى/2015	
56	موسوعة: الخلق، والسلوك الإسلامي في ضوء القرآن والسنة	ط الأولى/2016	
	الدعوة والعمل الإسلامي		
57	حزب الله	ط الأولى/1988	
		ط الأولى/1988	
58	من هو البيشمركة المسلم، أو المسلم المجاهد؟	ط الثالثة/1998	
59	داء ودواء الحركة الإسلامية	ط الأولى/1990	
_	الحركة الإسلامية بين البقاء والفناء	ط الأولى/1993	
-	الحركة الإسلامية ومرحلتها الجديدة	ط الأولى/ 1994	
62	توجيهات لإسلاميي كوردستان	ط الأولى/ 1997	
	الحركة الإسلامية وأفق مشرق: الأصول الشرعية والأسس		
63	الأخلاقية	ط الأولى/ 1997	
64	الإسلام والقضايا الراهنة	ط الأولى/ 1998	
		ط الأولى/ 2002	
65	علماء الإسلام من هم وماهي صفاتهم؟	ط الثالثة/ 2011	ترجم للعربية
66	الجماعة الإسلامية: أهدافها ومواقفها	ط الأولى/ 2002	
67	كيف نتعامل مع الناس؟	ط الأولى/ 2002	ترجم للعربية
_	كيف نفهم الجهاد؟	ط الأولى/ 1998	*
	ملاحظات وتنبيهات حول الجهاد في سبيل الله	ط الأولى/ 2002	
_	لكيلا نتضرّر من جهادنا!	ط الأولى/ 2002	
71	ماهو الجهاد في سبيل الله، هدفُه وكيفته	ط الأولى/ 2002	
-	توجيهات لإخوتنا في المهجر	ط الأولى/ 2002	
_	الإسلام والتدين والعمل الإسلامي في ضوء القرآن والسنة	ط الأولى/2006	
	التحالف في ضوء القرآن وألسنة	ط الأولى/ 2009	
		ط الأولى/ 2009	
75	المشاركة في الإنتخابات والبرلمان / تقييم شرعي وعقلي	ط الثانية / 2013	
		ط الأولى/ 2015	
76	نقض أفكار وتصرّفات داعش المتطرفة	ط الثانية/2017	ترجم للفارسية
77	لايجوز أن تشكَّفنا إنحرافات وجرائم داعش في الإسلام	ط الأولى/2015	ترجم للفارسية
	التطرف: التعريف، وعلامات المتطرفين، أسباب التطرف، آثار		
78	التطرف، علاج التطرف	ط الأولى/ 2015	ترجم للفارسية
	سلسلة: الأصول الشرعية للجماعة الإسلامية		
79	الحلقة الأولى: الأدلة الشرعية لتأسيس الجماعة الإسلامية	ط الأولى/ 2001	

ملاحظة	التأريخ والطبع	الكتب	ت
	7001 / 1 11 1	الحلقة الثانية والثالثة: حكم عزل الخليفة والحكام المسلمين عند	200
	ط الأولى / 2001	الظلم والإنحراف	80
	ط الأولى / 2001	الحلقة الرابعة: الشيخ أبو بصير وفتواه: تقييم شرعي وعقلي	81
		خطب مؤتمرات الجماعة الإسلامية	
	ط الأولى/2005	العمل والمشروع الإسلامي (خطبة المؤتمر الأول للجماعة	82
	ط الثانية/ 2006	الإسلامية)	82
	2040/15111	التقرير الإيماني والفكري والسياسي للجماعة الإسلامية (خطبة	0.7
	ط الأولى/2010	المؤتمر الثاني)	83
	ط الأولى/2016	نظرة الى واقعنا الداخلي والخارجي (خطبة المؤتمر الثالث)	84
		القومية ومسألة الكورد	
	ط الأولى / 1989	لماذا دُمّرت كوردستان وكيف تُعَمّر؟	85
	ط الأولى/1990		
	ط الثانية/2005	حكم العودة إلى نير الطاغوت	86
	ط الأولى/1990		
	ط الرابعة/2018	العاطفة القومية والفكر الناسيونالي في ميزان الإسلام	87
	ط الأولى/1992	حلّ قضية الكورد بين الإيمان والبرلمان	88
		السياسة والحكم	
	ط الأولى/ 2010	موضوعات سياسية راهنة في ضوء العقل والوحي	89
	-ط الأولى/ 2014 -ط الأولى/ 2014		0.
	2016	موسوعة: الإسلام والدولة (4 مجلدات)	
	ط الأولى/ 2016	المجلد الأول: الكيان السياسي في الإسلام: أدلة وجوبه، كيفية	90
	ط الروبي/ 2010	تأسيسه، طبيعته وأساسه الفكري، تعريف مصطلحات	90
	ط الأولى/ 2014	المجلد الثاني: أسس نظام الحكم في الإسلام	91
	ط الأولى/ 2015	المجلد الثالث: السلطات الثلاث: التشريع، التنفيذ، القضاء	92
	ط الأولى/ 2015	المجلد الرابع: غير المسلمين في المجتمع والدولة الإسلاميين	93
	ط الأولى/ 2016	نظرة إسلامية حول واقعنا المعاصر	94
		المرأة والأسرة	
	ط الأولى/ 2003	المرأة الكوردية المسلمة: حقوقها الشرعية ووظائفها المهمة	95
	: المجلد الأول		
	طالأولى/2002		_
	:المجلد الأول والثاني	موسوعة: المرأة والأسرة في ظل الشريعة	96
	ط الثالثة/2013		
		التأريخ	
	ط الأولى/2009		
	ط الثالثة/2013	خلاصة سيرة رسول الله "صلىائله عليه ةسلم" عبرها ودروسها	97
	ط الأولى/2015	باقات من بيدر عمري (ذكرياتي) القسم الأول: 1991-1961	98
ترجم للعربية والأنجايزية	ط الأولى/2018	خلاصة أحداث حياتي ونشاطاتي الفكرية والسياسية (1961-	99
		(2017	
	7004 / 1 511 1	الحوارات والمقابلات	
	ط الأولى/2001	لاتتجاوزوا الحدود (مقابلة د. حسين محمد عزيز)	10
	ط الثانية/2004	10,1	

ملاحظة	التأريخ والطبع	الكتب	ت
ترجم للعربية والفارسية	ط الأولى/ 2005	التعذيب والسجن، بيشمركة أمضى اثنين وعشرين شهراً في سجن	101
والإنجليزية	ط الثالثة/ 2009	المحتل	TOT
	ط الأولى/2010	الشباب في المفاهيم المعاصرة	102
		سلسة: الموضوعات الراهنة	
ترجم للفارسية	ط الأولى/ 2006	شبابنا بين الأصالة والتقليد (1)	103
	ط الأولى/ 2002	الإنهيار الأخلاقي يهوي بمجتمعنا، فالحذر الحذر! (2)	104
	ط الثانية/ 2006	ر بها المحاري يهوي بعديب و عدد المحاري	104
	ط الأولى/ 2007	الأضرار التي نجنيها بإبعاد المرأة عن الإسلام (3)	105
	ط الأولى/ 2007	كيف نكون قدوة وكيف نبني القاعدة الجماهيرية؟ (4)	_
	ط الأولى/ 2007	توضيحات عن السياسة الإسلامية (5)	
ترجم للفارسية	ط الأولى/ 2006	أسس مهمة لكيفية إلقاء الخطبة (6)	108
	ط الأولى/ 2007	طلبة العلم الشرعي، ملاحظات وإرشادات (7)	109
	ط الأولى/ 2007	الأخلاق الفاضلة معيار الإلتزام بالإسلام (8)	
ترجم للغارسية	ط الأولى/ 2007	الدعوة الى الله، ماهيتها وكيفيتها، والهدف منها، ومن يقوم بها؟ (9)	TTT
	ط الأولى/ 2008	كيف ينبغي أن يكون الطلاب في هذا الواقع، وماهي (10) واجباتهم؟	112
	ط الأولى/ 2008	واقع إقليم كوردستان: نظرة إسلامية (11)	113
	ط الأولى/2009	طبيعة الأسرة وأركاتها، ومسالة تعدد الزوجات في ميزان الشرع والعقل (12)	114
	ط الأولى/ 2011	العمل الإسلامي وتقشيع ضباب الشكوك (13)	115
	ط الأولى/ 2011	تقييم قضية الإرتداد عن الإسلام (14)	_
	ط الأولى/ 2011	تفسير الملاّ الكبير الكوي، نظرات سريعة (15)	_
	ط الأولى/ 2012	تقييم وجود النسخ أو عدمه في القرآن (16)	
	ط الأولى/ 2003 ط الثانية/ 2012	ابتلاء الله لعباده، ماهو وكيف يكون؟ (17)	
	ط الأولى/ 2012	إرشادات لإخواننا وأخواتنا في المهجر (18)	120
	ط الأولى/ 2012	أم محمد: إمرأة كفوءة وزوجة نادرة (19)	
	ط الأولى/2017	الشباب والأزمة الروحية (20)	_
	ط الأولى/ 2017	الحياة في ظلِّ الإيمان ودحض الشبهات (21)	
		ب/ الكتب العربية	
كانت في الطبعة الأولى في ثمانية مجلدات، وستكون في الطبعة الثانية اثني عشر كتاباً بالصورة الآتية	ط الاولى/2015	موسوعة: الإسلام كما يتجلّى في كتاب الله	
	ط الثانية/2016	الكتاب الأول: الإسلام: معرفة صحيحة بالخالق عز وجل والخلق	124
	ط الثانية/2017	الكتاب الثاني: تعريف الإيمان	125
	ط الثانية/2017	الكتاب الثالث: الإيمان بالله تبارك وتعالى: الخالق الرب المالك الإله ذي الأسماء الحسني والصفات العلى	120
	ط الثانية/2017	الكتاب الرابع: الإيمان بالملائكة و بالجن	

ملاحظة	التأريخ والطبع	الكتب	ت
	ط الثانية/2017	الكتاب الخامس: الإيمان بكتب الله الحكيم	
	ط الثانية/2017	الكتاب السادس: الإيمان برسل الله تعالى وأنبيائه الكرام	
	ط الثانية/2018	الكتاب السابع: خاتم النبيين محمد صلى الله علية وسلم: موجز سيرته وبراهين نبوّته	130
	ط الثانية /2018	الكتاب الثامن: الإيمان باليوم الآخر وموجز عن القدر	131
		الكتاب التاسع: إهتداء الإنسان بهدى الله، أو الإلتزام الفردي بشريعة الله	132
		الكتاب العاشر: إلتزام المجتمع بشريعة الله تعالى	133
		الكتاب الحادي عشر: تطبيق المجتمع للشريعة و معالم الدولة في الإسلام	
		الكُتاب الثاني عشر: الإسلام: نظرة سديدة تجاه الناس وتعامل صحيح معهم	135
	ط الاولى/2016/ لندن ط الثانية/ 2017/ القاهرة (نقض التطرف ودحض أفكار المتطرفين)	نقض فكرة التطرف	136
	ط الاولى/2006	ضيف و قضية (مقابلة مع قناة العربية)	137
	ط الاولى/2006	لقاء خاص (مقابلة مع قناة العالم)	
	ط الاولى /2016	حديث مختصر حول مايجري على الساحة العراقية	139
	ط الاولى/2012	طريق الصلاح والسير الى الله: تزكية النفس في ضوء القران والسنة	140
	طالأولى/2006 ط الثانية/2009	أمير وراء القضبان	141
	ط الثانية/2014	مسائل عصرية رائجة	
	ط الاولى/ 2011	قواعد مهمة في التعامل الشرعي الحكيم مع المسائل الفرعية الخلافية	143
	ط الاولى/ 2005 ط الثانية/2018	علماء الإسلام من هم وماهي صفاتهم؟	144
	ط الاولى/ 2012	الاصول الشرعية والخطوط العامة للجماعة الإسلامية	145
	ط الأولى / 2002	كيف نتعامل مع الناس؟	146
	ط الأولى و الثانية/2018	حوارات ساخنة حول قضايا راهنة، في ميادين الفكر والفقه والدعوة والسياسة	147
	ط الأولى/ 2018	الديموقراطية والعلمانية في تجربة كوردستان	148
	,03	الكتب التي تحت الطبع	
		تفسير القرآن العلي المبارك، المجلد الثاني عشر، سورة: (الرعد، إبراهيم، الحجر)	149
		موسوعة: لَئَلَنَةُ الإيمانِ وَزَيْفُ الإلحادِ في ضَوْء: الفِطْرَةِ والعَقْلِ والعِلْمِ والوَحِي	150
		أهمية الأخلاق في السياسة	

ملاحظة	التأريخ والطبع	الكتب	ت
		نظرات فاحصة في قضايا شاخصة: الإسلام والأمة، القضية الكوردية، الوضع العراقي	152
		مراجعة للعمل الإسلامي	
		الأمة وواقعها الصّعب: الأسباب والعلاج	154

محطات من السيرة الذاتية للمؤلف

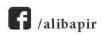


- الشيخ علي بابير من مواليد: ١٩٦١م في قضاء بشدر التابع لمحافظة السليمانية.
- بعد إكماله الإبتدائية دخل المعهد الإسلامي عام: ١٩٧٤، وتخرج من ثانوية المعهد الإسلامي عام: ١٩٨٠، وأتمَّ حفظ القرآن العظيم في العام نفسه.
- دخل كلية العلوم والشريعة الإسلامية، وفي المرحلة الثانية من
- الكلية اضطر لترك الدراسة والهجرة عام: ١٩٨١ بسبب صدور الأمر بالقبض عليه من قبل النظام البعثي البائد.
- في سنة: ١٩٨٣ عاد إلى كوردستان العراق وأدّى امتحان الإمامة في مديرية أوقاف أربيل، وبعد نجاحه المتفوّق، تعيَّن بصفة إمام في مسجد النورسي في مدينة رانية.
- ألّف أول مؤلفاته باللغة الكوردية سنة: ١٩٨٣ بعنوان: (خلاصة عن الإسلام) ثم تتابعت مؤلفاته والتي جاوز عدّدُها المائة (١٠٠) بين موسوعة وكتاب وكُتيْب، باللغتين الكوردية والعربية، في مجالات: الفكر الإسلامي، والإيمان والعقيدة، والفقه، والحكم والسياسة، وتزكية النفس، والأخلاق، ونقض الأفكار المستوردة...الخ، وترجم بعض مؤلّفاته إلى اللغات: الفارسية، والإنجليزية.
- في سنة: ١٩٨٧ دفاعاً عن مظلومية الشعب الكوردي من قبل النظام البعثي البائد، انخرط في العمل الجهادي المسلّح في صفوف (الحركة الإسلامية) السابقة، والتي كان الشيخ من أبرز قادتها، وذلك بعد سنوات من النّضال الفكري والدعوي المخفي والعلني مع نوع من الإرتباط برحركة الرابطة الإسلامية) والتي تأسّست نواتها التنظيمية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

وكانت للحركة آنذاك مقرات عسكرية في مناطق عدة من كوردستان، ضد نظام حزب البعث، وأسَّس الشيخ قوة: سيد الشهداء حمزة في سفوح جبال قنديل.

- في سنة: (١٩٨٨)م أصبح عضوا المكتب في الحركة الإسلامية.
- وكان له دور بارز في انتفاضة آذار (١٩٩١)م، وتؤعِية جماهير كوردستان حول أهداف الإنتفاضة الشعبية، والتعريف بالحركة الإسلامية.
- واستمرَّ في العمل داخل الحركة الإسلامية، ثم حركة الوحدة الإسلامية، إلى سنة: (٢٠٠١)م والتي أعلن فيها بتأريخ: (٢٠٠١)م مع الأغلبية الساحقة لمراكز وكوادر ومجاهدي الحركة، وذلك من جرّاء أسباب منهجية عن: الجماعة الإسلامية الكوردستانية، وانتخب هو أميراً للجماعة.
- في: ٢٠٠٣/٧/١٠ اعتقل الشيخ من قبل القوات الأمريكية وبقي في سجن كروبر قرب مطار بغداد (٢٢) شهراً في زنزانة انفرادية، وألَّف أثناء تلك المدة، موسوعة: (الإسلام كما يتجلى في كتاب الله)، في أكثر من أربعة آلاف (٤٠٠٠) صفحة، وفي اثني عشر كتاباً في طبعتها الثانية، وأطلق سراحه في: ٢٠٠٥/٤/٢٨، واستقبل بحفاوة من قبل الآلاف من مختلف شرائح المجتمع.
- شارك في انتخابات مجلس النواب العراقي (٢٠١٠-٢٠١) كمرشح للجماعة الإسلامية في دائرة محافظة أربيل، فكان الفائز الأول على القوائم كلها، وكسب أكثر من (٢٠,٠٠٠) صوت.
- عقدت الجماعة الإسلامية إلى حدِّ الآن، ثلاث مؤتمرات في سنوات: (٢٠٠٥) و (٢٠١٠) و (٢٠١٠)
- والآن هو مستمر في الأنشطة الفكرية والسياسية والإجتماعية المختلفة، وخاصة في الكتابة والتأليف لاسيما: مشروع تفسيره للقرآن الكريم، بعنوان: (تفسير العليِّ المبارك)، والذي طُبِعَتْ منه لحدِّ الآن، عدة مجلدات.

للمزيد من الإطلاع على السيرة الذاتية للؤلف يراجع الرابط الآتي:







محطات من السيرة الذاتية للمؤلف



- الشيخ علي بابير من مواليد: ١٩٦١م في قضاء بشدر التابع لمحافظة السليمانية.
- بعد إكماله الإبتدائية دخل المعهد الإسلامي عام: ١٩٧٤، وتخرج من ثانوية المعهد الإسلامي عام: ١٩٨٠، وأتمَّ حفظ القرآن العظيم في العام نفسه.
- دخل كلية العلوم والشريعة الإسلامية، وفي المرحلة الثانية من
- الكلية اضطر لترك الدراسة والهجرة عام: ١٩٨١ بسبب صدور الأمر بالقبض عليه من قبل النظام البعثي البائد.
- في سنة: ١٩٨٣ عاد إلى كوردستان العراق وأدّى امتحان الإمامة في مديرية أوقاف أربيل، وبعد نجاحه المتفوّق، تعيَّن بصفة إمام في مسجد النورسي في مدينة رانية.
- ألّف أول مؤلفاته باللغة الكوردية سنة: ١٩٨٣ بعنوان: (خلاصة عن الإسلام) ثم تتابعت مؤلفاته والتي جاوز عدّدُها المائة (١٠٠) بين موسوعة وكتاب وكُتيْب، باللغتين الكوردية والعربية، في مجالات: الفكر الإسلامي، والإيمان والعقيدة، والفقه، والحكم والسياسة، وتزكية النفس، والأخلاق، ونقض الأفكار المستوردة...الخ، وترجم بعض مؤلّفاته إلى اللغات: الفارسية، والإنجليزية.
- في سنة: ١٩٨٧ دفاعاً عن مظلومية الشعب الكوردي من قبل النظام البعثي البائد، انخرط في العمل الجهادي المسلّح في صفوف (الحركة الإسلامية) السابقة، والتي كان الشيخ من أبرز قادتها، وذلك بعد سنوات من النِّضال الفكري والدعوي المخفي والعلني مع نوع من الإرتباط برحركة الرابطة الإسلامية) والتي تأسّست نواتها التنظيمية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

وكانت للحركة آنذاك مقرات عسكرية في مناطق عدة من كوردستان، ضد نظام حزب البعث، وأسَّس الشيخ قوة: سيد الشهداء حمزة في سفوح جبال قنديل.

- في سنة: (١٩٨٨)م أصبح عضوا المكتب في الحركة الإسلامية.
- وكان له دور بارز في انتفاضة آذار (١٩٩١)م، وتؤعِيَةِ جماهير كوردستان حول أهداف الإنتفاضة الشعبية، والتعريف بالحركة الإسلامية.
- واستمرَّ في العمل داخل الحركة الإسلامية، ثم حركة الوحدة الإسلامية، إلى سنة: (٢٠٠١)م والتي أعلن فيها بتأريخ: (٢٠٠١)م مع الأغلبية الساحقة لمراكز وكوادر ومجاهدي الحركة، وذلك من جرّاء أسباب منهجية عن: الجماعة الإسلامية الكوردستانية، وانتخب هو أميراً للجماعة.
- في: ٢٠٠٣/٧/١٠ اعتقل الشيخ من قبل القوات الأمريكية وبقي في سجن كروبر قرب مطار بغداد (٢٢) شهراً في زنزانة انفرادية، وألَّف أثناء تلك المدة، موسوعة: (الإسلام كما يتجلى في كتاب الله)، في أكثر من أربعة آلاف (٤٠٠٠) صفحة، وفي اثني عشر كتاباً في طبعتها الثانية، وأطلق سراحه في: ٢٠٠٥/٤/٢٨، واستقبل بحفاوة من قبل الآلاف من مختلف شرائح المجتمع.
- شارك في انتخابات مجلس النواب العراقي (٢٠١٠-٢٠١) كمرشح للجماعة الإسلامية في دائرة محافظة أربيل، فكان الفائز الأول على القوائم كلها، وكسب أكثر من (٢٠,٠٠٠) صوت.
- عقدت الجماعة الإسلامية إلى حدِّ الآن، ثلاث مؤتمرات في سنوات: (٢٠٠٥) و (٢٠١٠) و (٢٠١٠)
- والآن هو مستمر في الأنشطة الفكرية والسياسية والإجتماعية المختلفة، وخاصة في الكتابة والتأليف لاسيما: مشروع تفسيره للقرآن الكريم، بعنوان: (تفسير العليِّ المبارك)، والذي طُبِعَتْ منه لحدِّ الآن، عدة مجلدات.

للمزيد من الإطلاع على السيرة الذاتية للؤلف يراجع الرابط الآتي:

www.alibapir.net

